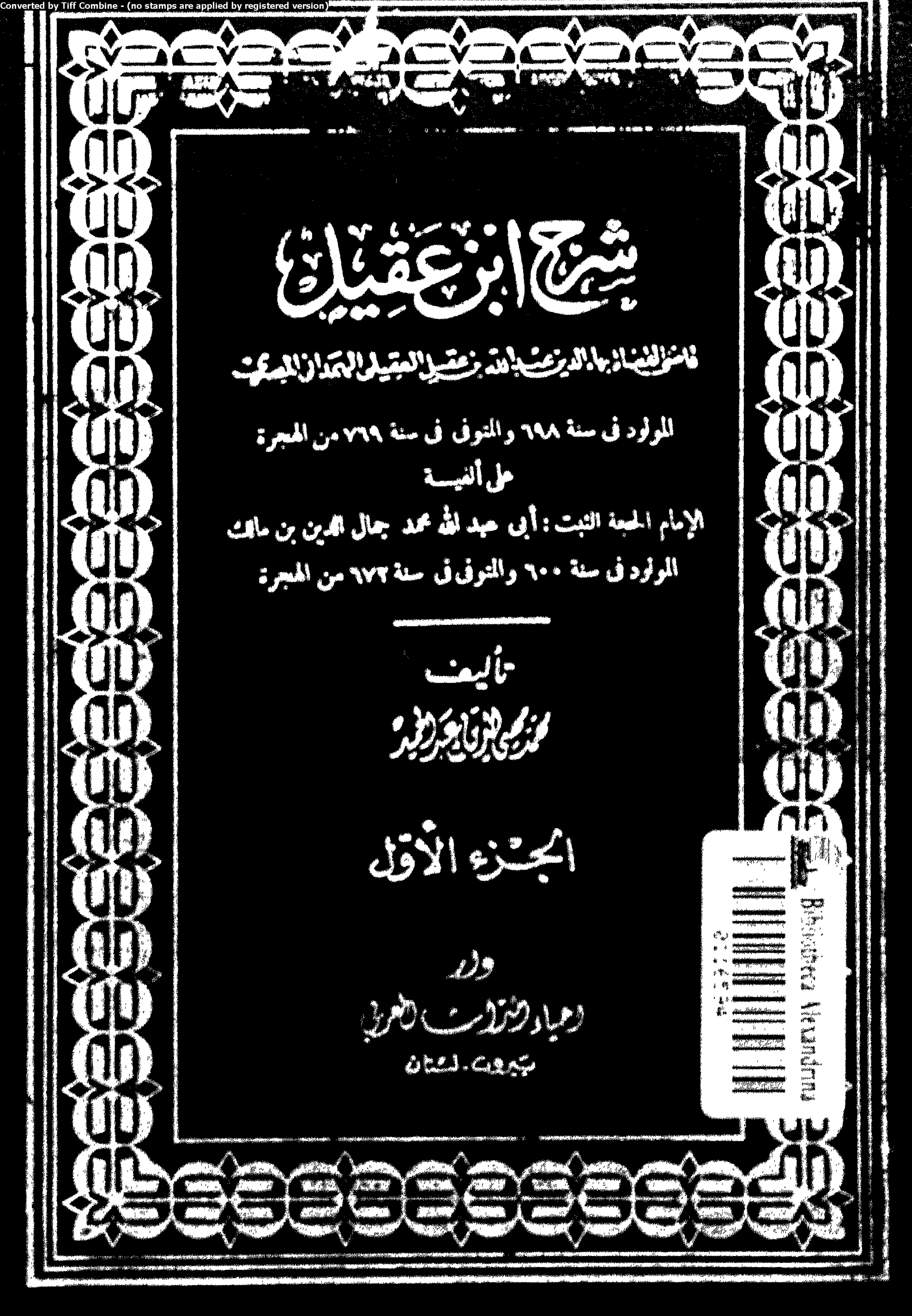


شرح ابن عقيل

لقاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمداني المصري

المولود في سنة ٦٩٨ والمتوفى في سنة ٧٦٩ من الهجرة

على ألفية

الإمام الحجة الثبت: أبي عبد الله محمد جمال الدين بن مالك

المولود في سنة ٦٠٠ والمتوفى في سنة ٦٧٢ من الهجرة

تأليف

محمد محيي الدين عبد الحميد

الجزء الأول

دار

إحياء التراث العربي

بيروت - لبنان







شرح ابن عقيل

قاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمداني المصري

المولود فى سنة ٦٩٨ والمتوفى فى سنة ٧٦٩ من الهجرة

على ألفيـــة

الإمام الحجة الثبت : أبى عبد الله محمد جمال الدين بن مالك

المولود فى سنة ٦٠٠ والمتوفى فى سنة ٦٧٢ من الهجرة

الجزء الأول

« ما تحت أديم السماء »
« أنحى من ابن عقيل »
أبو حيان

ومعه كتاب

منحة الجليل ، بتحقيق شرح ابن عقيل

تأليف

محمد محيي الدين عبد الحميد

غفر الله تعالى له ولوالديه !

مقدمة الطبعة الثانية :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله المنعوت بجميل الصفات ، وصلى الله على سيدنا محمد أشرف الكائنات، المبعوث بالهدى ودين الحق ليُظهِرَهُ على الدين كُلِّهِ ، وعلى آله وصحبه الذين نَصَبُوا أنفسهم للدفاع عن بَيْضَةِ الدين حتى رَفَعَ الله بهم مَنَارَهُ ، وأعلى كلمتهُ ، وجعله دِينَهُ المرضيَّ ، وَطَرِيقَهُ المستقيم .

وبعد ، فقد كان مما جَرَى به القضاء أنى كتبتُ منذ أربع سِنِينَ تعليقاتٍ على كتاب الخلاصة (الألفية) الذى صَنَّفه إمامُ النحاةِ ، أبو عبد الله جمال الدين محمدُ ابنُ مالكٍ المولودُ بجَيّانَ سنةَ ستمائة من الهجرة ، والمتوفى فى دمشق سنة اثنتين وسبعين وستمائة ، وعلى شرحه الذى صَنَّفه قاضى القضاة بهاء الدين عبدُ الله بن عَقِيل ، المصرى ، الهاشمى ، المولود فى سنة ثمان وتسعين وستمائة ، والمتوفى فى سنة تسع وستين وسبعمائة من الهجرة ، ولم يكن يدور بخَلَدِى — علم الله — أن تعليقاتى هذه ستحوز قبولَ الناس ورضاهم ، وأنها سَتَحُلُّ من أنفسهم المَحَلَّ الذى حَلَّتْهُ ، بل كنت أقول فى نفسى : « إنه أثر يذكرنى به الإخوان والأبناء ، ولعله يُجَابُ لى دعوة رجل صالح فأكون بذلك من الفائزين » .

ثم جرت الأيام بغير ما كنت أرتقب ؛ فإذا الكتابُ يروق قُرَّاءَهُ ، وينال منهم الإعجابَ كلَّ الإعجاب ، وإذا هم يطالبون إلىَّ فى إلحاح أن أعيد طبعه ، ولم يكن قد مضى على ظهوره سنتان ، ولم أشأ أن أجيب هذه الرغبة إلا بعد أن أعيد النظر فيه ، فأصلح ما عسى أن يكون قد فَرَطَ مِنِّى ، أو أتمم بحثاً ، أو أُبْدِلَ عبارة بعبارة أسهلَ منها وأدنى إلى القَصْدِ ، أو أضبط مثالاً أو كلمة غفلتُ عن



ضبطها ، أو ما أشْبَه ذلك من وُجُوهِ التحسين التي أستطيع أن أُكافِئ بها هؤلاء الذين رَأَوْا في عملي هذا ما يستحق التشجيع والتنويه به والإشَادَةَ بذكره ، وما زالت العَوَائقُ تدفعني عن القيام بهذه الأُمْنِيَّةِ الشريفةِ وَتَذُودُني عن العمل لتحقيقها ، حتى أَذِنَ الله تعالى ، فَسَنَحَتْ لي الفرصة ، فلم أتأخر عن اهْتِبَالها ، وعمدت إلى الكتاب ، فأعملت في تعليقاتي يَدَ الإصلاح والزيادة والتهذيب ، كما أعملت في أصله يَدَ التصحيح وَالضَّبْطِ والتحرير ، وسيجد كل قارئ أثر ذلك واضحاً ، إن شاء الله .

والله — سبحانه وتعالى ! — المسئول أن يوفقني إلى مَرْضَاتِهِ ، وأن يجعل عملي خالصاً لوجهه ، وأن يكتبني ويكتبه عندهُ من المقبولين ، آمين .

كتبه المعتز بالله تعالى

محمد محيي الدين عبد الحميد

مقدمة الطبعة الأولى

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله على نَعْمَائه ، وصلاته وسلامه على خاتم أنبيائه ، وعلى آله وأصحابه وأوليائه

اللهم إنى أحمدكَ أرْضَى الحمدِ لك ، وأحَبَّ الحمد إليك ، وأفضَلَ الحمد عندك ، حمداً لا ينقطع عَدَدُه ، ولا يَفْنَى مَدَدُه .

وأسألك المَزِيدَ من صلواتك وسلامك على مَصْدَرِ الفضائل ، الذى ظلَّ ماضياً على نَفَاذ أمرك ، حتى أضاء الطريق للخابط ، وهَدَى الله به القلوب ، وأقام به مُوضِحَاتِ الأعلام : سيدنا محمد بن عبد الله أفضل خلق الله ، وأكرمهم عليه ، وأعلاهم منزلة عنده ، صلى الله عليه وعلى صحابته الأخيار ، وآله الأبرار .

ثم أما بعد ، فلعلك لا تجد مؤلِّفاً — ممن صنفوا فى قواعد العربية — قد نال من الْحُظْوَةِ عند الناس ، والإقبال على تصانيفه : قراءةً ، وإقراء ، وشرحاً ، وتعليقاً ، مثل أبى عبد الله محمدٍ جمالِ الدين بن عبد الله بن مالك ، صاحبِ التآليف المفيدة ، والتصنيفات الْمُمْتِعَةِ ، وأفضلِ مَنْ كتب فى علوم العربية من أهل طبقته علماً ، وأوسعهم اطلاعاً ، وأقدرهم على الاستشهاد لما يرى من الآراء بكلام العرب ، مع تَصَوُّنٍ ، وعفة ، ودين ، وكمال خلق .

فلابن مالك مؤلفاتٌ فى العربية كثيرة متعددة المشارب ، مختلفة المناحى ، وقَلَّ أن تجد من بينها كتاباً لم يتناوله العلماء منذ زمنه إلى اليوم : بالقراءة ، والبحث ، وبيان معانيهِ : بوضع الشروح الوافية والتعليقات عليه .

ومن هذه المؤلفات كتابه «الْخُلاَصَة» الذى اشتهر بين الناس باسم «الألفية»[1]

---

(١) تسمية « الألفية » مأخوذة من قوله فى أولها :

وأستعين الله فى ألفيه ... مقاصد النحو بها محويه

وتسمية « الخلاصة » مأخوذة من قوله فى آخرها :

حوى من الكافية الخلاصه ... كما اقتضى رضا بلا خصاصه

والذى جمع فيه خلاصة علم النحو والتصريف ، فى أرجوزة ظريفة ، مع الإشارة إلى مذاهب العلماء ، وبيان ما يختاره من الآراء ، أحياناً .

وقد كثر إقبال العلماء على هذا الكتاب من بين كتبه بنوع خاص ، حتى طُويت مُصنَّفات أئمة النحو من قبله ، ولم ينتفع مَنْ جاء بعدهُ بأن يحاكوه أو يدَّعوا أنهم يزيدون عليه وينتصفون منه ، ولو لم يُشِرْ فى خطبته إلى ألفية الإمام العلامة يحيى زين الدين بن عبد النور الزَّوَاوى الجزائرى ، المتوفى بمصر فى يوم الاثنين آخر شهر ذى القعدة من سنة ٦٢٧ هـ . والمعروف بابن مُعْطٍ ــ لما ذكرهُ الناس، ولا عرَفُوه .

***

وشروحُ هذا الكتاب أكثر من أن تتّسعَ هذه الكلمة الموجَزَةُ لتعدادها ، وبيان مزاياها ، وما انفرد به كل شرح، وأكثرها لأكابر العلماء ومبرّزيهم : كالإمام أبى محمدٍ عبدِ الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصارى الشافعى الحنبلى ، المتوفى ليلةَ الجمعة ، الخامس من شهر ذى القعدة من سنة ٧٦١ هـ ، والذى يقول عنه ابن خلدون : « مازلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية ــ يقال له ابن هشام ــ أنْحَى من سيبويه » اهـ .

وقد شرح ابنُ هشام الخلاصَةَ مرتين : إحداهما فى كتابه « أوضح المسالك ، إلى ألفية ابن مالك[1] » ، والثانية فى كتاب سماه « دَفْع الخصَاصة ، عن قُرّاء الخُلاصة » ويقال : إنه أربع مجلدات ، ويقول السيوطى بعد ذكر هذين الكتابين « وله عدة حواش على الألفية والتسهيل » اهـ .

وممن شرح الخلاصة العلامةُ محمدٌ بدرُ الدين بن محمد بن عبدالله بن مالك ، المتوفى بدمشق فى يوم الأحد ، الثامن من شهر المحرم ، سنة ٦٨٦ هـ ، وهو ابن الناظم .

(١) قد أخرجنا هذا الكتاب إخراجا جيداً ، وشرحناه ثلاثة شروح أخرجنا منها الوجيز والوسيط ، ونسأل الله أن يوفق لإخراج البسيط ؛ فقد أودعناه مالا يحتاج طالب علم العربية إلى ما وراءه .

ومنهم العلامة الحسن بدر الدين بن قاسم بن عبد الله بن عمر ، المرادى ، المصرى المتوفى فى يوم عيد الفطر سنة ٨٤٩ هـ .

ومنهم الشيخ عبد الرحمن زين الدين أبو بكر المعروف بابن العينى الحنفى المتوفى سنه ٨٤٩هـ

ومنهم الشيخ عبد الرحمن بن على بن صالح المكُودىّ ، المتوفى بمدينة فاس سنه ٨٠١هـ

ومنهم أبو عبد الله محمد شمس الدين بن أحمد بن على بن جابر ، الهوّارى ، الأندلسى ، المرسينى ، الضرير .

ومنهم أبو الحسن على نور الدين بن محمد المصرى ، الأشمونى ، المتوفى فى حدود سنة ٩٠٠ هـ[1] .

ومنهم الشيخ إبراهيم برهان الدين بن موسى بن أيوب ، الأبناسىُّ ، الشافعى ، المتوفى فى شهر المحرم من سنة ٨٠٢ هـ .

ومنهم الحافظ عبد الرحمن جلال الدين بن أبى بكر السُّيُوطى ، المتوفى سنة ٩١١هـ

ومنهم الشيخ محمد بن قاسم الغزّىّ ، أحد علماء القرن التاسع الهجرى .

ومنهم أبو الخير محمد شمس الدين بن محمد ، الخطيب ، المعروف بابن الجَزَرِى ، المتوفى فى سنة ٨٣٣ هـ .

ومنهم قاضى القضاة عبد الله بهاء الدين بن عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله ابن عَقيل ، القرشى ، الهاشمى ، العقيلى — نسبة إلى عَقيل بن أبى طالب — الهمدانى الأصل ، ثم البالسى ، المصرى ، المولود فى يوم الجمعة ، التاسع من شهر المحرم من سنة ٦٩٨ ، والمتوفى بالقاهرة فى ليله الأربعاء الثالث والعشرين من شهر ربيع الأول ٧٦٩ هـ ، وشَرْحُه هو الذى نعانى إخراجه للناس اليوم .

---

(١) قد أخرجنا هذا الكتاب إخراجا دقيقاً ، وشرحناه شرحا شاملا جامعاً لأشتات الفن وأدلة مسائله ، وظهر منه — منذ عهد بعيد — أربع مجلدات ضخام ، والله المسئول أن يوفق لإكمال إظهاره بمنه وفضله .

وقد شرح الكتاب — غيرَ هؤلاء — الكثيرُ من العلماء ، ولَسْتَ تجد شرحاً ن هذه الشروح لم يتناوله العلماء : بالكتابة عليه ، وبيان ما فيه من إشارات ، وإكمال ماعسي أن يشتمل عليه من نقص ، وكلُّ ذلك ببركة صاحب الأصل المشروح ، وبما ذاع له بين أساطين العلم من شهرة بالفقه فى العربية وسَعَةِ الباع .

* * *

وهذه الشروح مختلفة ؛ ففيها المختصر ، وفيها المطول ، فيها المتعقبُ صاحبُه للناظم يتحامل عليه ، ويتلمسُ له المزالق ، وفيها المتحيز له ، والمصحح لكل ما يجىء به ، وفيها الذى اتخذ صاحبه طريقاً وسطاً بين الإيجاز والإطناب ، والتحامل والتحيز .

ومن هؤلاء الذين سلكوا طريقاً بين الطريقين بهاء الدين بن عَقِيلٍ ؛ فإنه لم يعمد إلى الإيجاز حتى يترك بعض القواعد الهامَّة ، ولم يقصد إلى الإطناب ؛ فيجمع من هنا ومن هنا ، ويبين جميع مذاهب العلماء ووجوه استدلالهم ، ولم يتعسف فى نقد الناظم : بحق ، وبغير حق ، كالم ينحز له بحيث يتقبل كل مايجىء به ؛ وافق الصواب ، أولم يوافقه .

ولصاحب هذا الشرح — من الشهرة فى الفن والبراعة فيه ، ومن البركة والإخلاص — مادفع علماء العربية إلى قراءة كتابه والاكتفاء به عن أكثر شروح الخلاصة .

* * *

وقد أردت أن أقوم لهذا الكتاب بعملٍ أتقرب به إلى الله تعالى ، فرأيت — فى أول الأمر — أن أتمِّم ما قصر فيه من البحث : فأبين اختلاف النحويين واستدلالاتهم ثم نظرت فإذا ذلك يخرج بالكتاب عن أصل الغرض منه ، وقد يكون الإطناب باعثاً على الأزورار عنه ، ونحن فى زمن أقلُّ مافيه من عابٍ أنك لاتجد راغباً فى علوم العرب إلا فى القليل النادر ؛ لأنهم قوم ذهبت مدنيتهم ، ودالت دولتهم ، وأصبحت الغَلَبة لغيرهم .

فاكتفيت بما لا بد منه ، من إعراب أبيات الألفية ، وشرح الشواهد شرحاً وسطاً بين الاقتصار والإسهاب ، وبيان بعض المباحث التى أشار إليها الشارح أو أغفلها بتّةً فى عبارة واضحة وفى إيجاز دقيق ، والتذييلِ بخلاصة مختصَرة فى تصريف الأفعال ؛ فإن ابن

مالك قد أغفل ذلك فى « ألفيته » ، ووضع له لامية خاصة ، سماها « لامية الأفعال » .

* * *

وأريد أن أنبهك إلى أنى وُفِّقْتُ فى تصحيح هذه المطبوعة تصحيحاً دقيقاً ؛ فإنَّ نُسَخ الكتاب التى فى أيدى الناس — رغم كثرتها ، وتعدد طبعها — ليس فيها نسخة بلغت من الإتقان حداً ينفى عنك الريب والتوقف ؛ فإنك لتجد فى بعضها زيادة ليست فى بعضها الآخر ، وتجد بينها تفاوُتاً فى التعبير ، وقد جمع الله تعالى لى بين اثنتى عشرة نسخة مختلفة ، فى زمان الطبع ، ومكانه ، ويَسَّرَ لى — سبحانه! — مُعَارَضَة بعضها ببعض ، فاستخلَصْتُ لك من بينها أكملَهَا بياناً ، وأصَحَّها تعبيراً ، وأدناها إلى ما أحِبُّ لك ، فجاءت — فيما أعتقد — خَيْرَمَا أخرج للناس من مطبوعات هذا الكتاب .

وقد وضعنا زيادات بعض النسخ بين علامتين هكذا [ ] .

والله — سبحانه ! — المسئول أن ينفع بهذا العمل على قدر العَنَاء فيه ، وأن يجعله فى سبيل الإخلاص فيه لوجهه ؛ إنه الرب المعين ، وعليه التكلان ؟

محمد محيي الدين عبد الحميد

بسم الله الرحمن الرحيم

قَالَ مُحَمَّدٌ هُوَ ابْنُ مَالِكِ : أَحْمَدُ رَبِّى اللهَ خَيْرَ مَالِكِ(١)
مُصَلِّيًا عَلَى النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى وَآلِهِ الْمُسْتَكْمِلِينَ الشَّرَفَا(٢)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده ، وصلاته وسلامه على من لا نبى بعده .

(١) « قال » فعل ماض « محمد » فاعل « هو » مبتدأ « ابن » خبره « مالك » مضاف إليه ، وكان حق « ابن » أن يكون نعتا لمحمد ، ولكنه قطعه عنه ، وجعله خبراً لضميره ، والأصل أن ذلك إنما يجوز إذا كان المنعوت معلوما بدون النعت حقيقة أو ادعاء ، كما أن الأصل أنه إذا قطع النعت عن إتباعه لمنعوته فى إعرابه ينظر ؛ فإن كان النعت لمدح أو ذم وجب حذف العامل ، وإن كان لغير ذلك جاز حذف العامل وذكره ، والجملة هنا – وهى قوله هو ابن مالك – ليست للمدح ولا للذم ، بل هى للبيان ؛ فيجوز ذكر العامل وهو المبتدأ ، وإذا فلا غبار على عبارة الناظم حيث ذكر العامل وهو المبتدأ ، والجملة من المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب معترضة بين القول ومقوله « أحمد » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « ربى » رب منصوب على التعظيم ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال آخر الكلمة بحركة المناسبة ، ورب مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر « الله » عطف بيان لرب ، أو بدل منه ، منصوب بالفتحة الظاهرة « خير » منصوب بعامل محذوف وجوبا تقديره أمدح ، وقيل : حال لازمة ، وخير مضاف و « مالك » مضاف إليه ، والجملة من أحمد وفاعله وما تعلق به من المعمولات فى محل نصب مفعول به لقال ويقال لها : مقول القول .

(٢) « مصليا » حال مقدرة ، ومعنى كونها مقدرة أنها تحدث فيما بعد ، وذلك لأنه لا يصلى على النبى صلوات الله عليه فى وقت حمده لله ، وإنما تقع منه الصلاة بعد الانتهاء من الحمد ، وصاحبها الضمير المستتر وجوبا فى أحمد « على النبى » جار ومجرور متعلق بالحال « المصطفى » نعت للنبى ، وهو مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « وآله » الواو عاطفة ، آل : معطوف على النبى ، وآل مضاف . والهاء مضاف =

وَأَسْتَعِينُ اللهَ فِي أَلْفِيَّــهْ مَقَاصِــدُ النَّحْوِ بِهَا مَحْوِيَّهْ(١)
تُقَرِّبُ الأَقْصَى بِلَفْظٍ مُوجَزِ وَتَبْسُطُ الْبَذْلَ بِوَعْدٍ مُنْجَزِ(٢)
وَتَقْتَضِي رِضًا بِغَيْرِ سُخْطِ فَائِقَةً أَلْفِيَّــةَ ابْنِ مُعْطِ(٣)

= إليه ، مبنى على الكسر فى محل جر « المستكملين » نعت لآل ، مجرور بالياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها ؛ لأنه جمع مذكر سالم، وفيه ضمير مستتر هو فاعله « الشرفا » بفتح الشين : مفعول به للمستكملين ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، والألف للاطلاق ، أو بضم الشين نعت ثان للآل ، مجرور بكسرة مقدرة على الألف ؛ إذ هو مقصور من الممدود — وأصله « الشرفاء » جمع شريف ككرماء وظرفاء وعلماء فى جمع كريم وظريف وعليم — وعلى هذا الوجه يكون مفعول قوله المستكملين محذوفا ، وكأنه قد قال : مصليا على الرسول المصطفى وعلى آله المستكملين أنواع الفضائل الشرفاء .

(١) « وأستعين » الواو حرف عطف ، أستعين : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « الله » منصوب على التعظيم ، والجملة من الفعل وفاعله وما تعلق به من المعمولات فى محل نصب معطوفة على الجملة السابقة الواقعة مفعولا به لقال « فى ألفيه » جار ومجرور متعلق بأستعين « مقاصد » مبتدأ ، ومقاصد مضاف و « النحو » مضاف إليه « بها » جار ومجرور متعلق بمحوية « محويه » خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل جر نعت أول لألفية.

(٢) « تقرب » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى ألفية « الأقصى » مفعول به لتقرب « بلفظ » جار ومجرور متعلق بتقرب « موجز » نعت للفظ « وتبسط » الواو حرف عطف ، تبسط : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى ألفية أيضاً « البذل » مفعول به لتبسط « بوعد » جار ومجرور متعلق بتبسط « منجز » نعت لوعد ، وجملتا الفعلين المضارعين اللذين هما « تقرب » و « تبذل » مع فاعليهما الضميرين المستترين وما يتعلق بكل منهما فى محل جر عطف على الجملة الواقعة نعتا لألفية ، والجملتان نعتان ثان وثالث لألفية .

(٣) « وتقتضى » الواو حرف عطف ، تقتضى : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى ألفية « رضا » مفعول به لتقتضى « بغير » جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لرضا ، وغير مضاف و « سخط » مضاف إليه « فائقة » =

وَهْوَ بِسَبْقٍ حَائِزٌ تَفْضِيلاَ مُسْتَوْجِبٌ ثَنَائِيَ الْجَمِيلاَ[(١)]
وَاللهُ يَقْضِي بِهِبَاتٍ وَافِرَهْ لِي وَلَهُ فِي دَرَجَاتِ الآخِرَهْ[(٢)]

= حال من الضمير المستتر فى تقتضى ، وفاعل فائقة ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى « ألفية » مفعول به لاسم الفاعل ، وألفية مضاف و« ابن» مضاف إليه ، وابن مضاف و « معط » مضاف إليه ، وجملة « تقتضى » مع فاعله وما تعلق به من المعمولات فى محل جر عطف على الجملة الواقعة نعتا لألفية أيضاً .

(١) « وهو » الواو للاستئناف ، وهو : ضمير منفصل مبتدأ « بسبق » جار ومجرور متعلق بحائز الآتى بعد ، والباء للسببية « حائز » خبر المبتدأ « تفضيلا » مفعول به لحائز ، وفاعله ضمير مستتر فيه «مستوجب» خبر ثان لهو ، وفاعله ضمير مستتر فيه « ثنائى » ثناء : مفعول به لمستوجب ، وثناء مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « الجميلا » نعت لثناء ، والألف للاطلاق .

(٢) « والله » الواو للاستئناف ، ولفظ الجلالة مبتدأ « يقضى » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء ، وفاعله ضميرمستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الله، والجملة من الفعل الذى هو يقضى والفاعل فى محل رفع خبر المبتدأ «بهبات» جار ومجرور متعلق بيقضى «وافره» نعت لهبات «لى، وله ،فى درجات» كل واحد منهن جار ومجرور وكلهن متعلقات بيقضى ، ودرجات مضاف و « الآخره » مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، وسكنه لأجل الوقف ، وكان من حق المسلمين عليه أن يعمهم بالدعاء ؛ ليكون ذلك أقرب إلى الإجابة.

تنبيه : ابن معط هو الشيخ زين الدين ، أبو الحسين ، يحيى بن عبد المعطى بن عبد النور الزواوى — نسبة إلى زواوة ، وهى قبيلة كبيرة كانت تسكن بظاهر بجاية من أعمال إفريقيا الشمالية — الفقيه الحنفى .

ولد فى سنة ٥٦٤ ، وأقرأ العربية مدة بمصر ودمشق ، وروى عن القاسم بن عساكر وغيره ، وهو أجل تلامذة الجزولى ، وكان من المتفردين بعلم العربية ، وهو صاحب الألفية المشهورة وغيرها من الكتب الممتعة ، وقد طبعت ألفيته فى أوربا ، وللعلماء عليها عدة شروح .

وتوفى فى شهر ذى القعدة من سنة ٦٢٨ بمصر ، وقبره قريب من تربة الإمام الشافعى رضى الله عنهم جميعاً (انظر ترجمته فى شذرات الذهب لابن العماد ٥/١٢٩ ، وفى بغية الوعاة للسيوطى ص ٤١٦ ، وانظر النجوم الزاهرة ٦/٢٧٨ .

الـكَلَامُ وَمَا يَتَأَلَّفُ مِنْهُ(١)

كَلَامُنَا لَفْظٌ مُفِيدٌ : كَاسْتَقِمْ   وَاسْمٌ،وَفِعْلٌ،ثُمَّ،حَرْفٌ الْكَلِمْ(٢)
وَاحِدُهُ كَلِمَةٌ ، وَالْقَوْلُ عَمّْ ،   وَكِلْمَةٌ بِهَا كَلَامٌ قَدْ يُؤَمّْ(٣)

---

(١) « الـكلام » خبر لمبتدأ محذوف على تقدير مضافين ، وأصل نظم الـكلام «هذا باب شرح الـكلام وشرح ما يتألف الـكلام منه » فحذف المبتدأ — وهو اسم الإشارة — ثم حذف الخبر — وهو الباب. فأقيم « شرح » مقامه ، فارتفع ارتفاعه . ثم حذف « شرح » أيضاً وأقيم « الـكلام » مقامه . فارتفع كما كان الذى قبله « وما » الواو عاطفة و « ما » اسم موصول معطوف على الـكلام بتقدير مضاف : أى شرح ما يتألف. و « يتألف » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الـكلام ، و « منه » جار ومجرور متعلق بيتألف ، والجملة من الفعل الذى هو يتألف والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول .

(٢) « كلامنا » كلام : مبتدأ . وهو مضاف ونا مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جر « لفظ » خبر المبتدأ « مفيد » نعت للفظ ، وليس خبرا ثانياً « كاستقم » إن كان مثالا فهو جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كاستقم وإن كان من تمام تعريف الـكلام فهو جار ومجرور أيضاً متعلق بمحذوف نعت لمفيد « واسم » خبر مقدم « وفعل ، ثم حرف » معطوفان عليه الأول بالواو والثانى بثم « الـكلم » مبتدأ مؤخر ، وكأنه قال : كلام النحاة هو اللفظ الموصوف بوصفين أحدهما الإفادة والثانى التركيب المماثل لتركيب استقم ، والـكلم ثلاثة أنواع أحدها الاسم وثانيها الفعل وثالثها الحرف . وإنما عطف الفعل على الاسم بالواو لقرب منزلته منه حيث يدل كل منهما على معنى فى نفسه ، وعطف الحرف بثم لبعد رتبته .

(٣) « واحده كلمة » مبتدأ وخبر ، والجملة مستأنفة لا محل لها من الإعراب « والقول » مبتدأ « عم » يجوز أن يكون فعلا ماضيا ، وعلى هذا يكون فاعله ضميرا مستترا فيه جوازا تقديره هو يعود إلى القول ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل رفع خبر المبتدأ ، ويجوز أن يكون «عم» اسم تفضيل — وأصله أعم — حذفت همزته كما =

الـكلامُ المُصْطَلَحُ عليه عند النحاه عبارة عن « اللفظِ المفيدِ فائدةً يَحْسُنُ السكوتُ عليها » فاللفظُ : جنس يشمل الـكلامَ ، والـكلمةَ ، والـكلِمَ ، ويشمل المُهْمَلَ كـ « دَيْزٍ » والمستعمَلَ كـ « عَمْرٍو » ، ومفيد : أخرج المهمَلَ ، و « فائدة يحسنُ السكوتُ عليها » أخرج الـكلمةَ ، وبعضَ الـكلِم — وهو ما تركَّبَ من ثلاثِ كلماتٍ فأكثر ولم يَحْسُنِ السكوت عليه — نحو : إنْ قَامَ زَيْدٌ .

ولا يتركب الـكلام إلا من اسمين ، نحو « زيد قائم » ، أو من فعل واسم كـ « قَامَ زَيْدٌ » وكقول المصنف « اسْتَقِمْ » فإنه كلام مركب من فعل أمرٍ وفاعلٍ مستتر ، والتقدير : استقم أنت ؛ فاستغنى بالمثال عن أن يقول « فائدة يحسن السكوت عليها » فكأنه قال : « الـكلام هو اللفظ المفيد فائدةً كفائدة استقم » .

وإنما قال المصنف « كلامنا » ليعلم أن التعريف إنما هو للـكلام فى اصطلاح النحويين ؛ لا فى اصطلاح اللغويين ، وهو فى اللغة : اسمٌ لـكل ما يُتَكَلَّمُ به ، مفيداً كان أو غير مفيد .

= حذفت من خير وشر لـكثرة استعمالهما وأصلهما أخير وأشر ؛ بدليل مجيئهما على الأصل أحيانا . كما فى قول الراجز :

* بِلالُ خَيْرُ النَّاسِ وابْنُ الأخْيَرِ *

وقد قرىء (سيعلمون غدا من الـكذاب الأشر) بفتح الشين وتشديد الراء ، وعلى هذا يكون أصل « عم » أعم كما قلنا ؛ وهو على هذا الوجه خبر المبتدأ « وكلمة » مبتدأ أول « بها » جار ومجرور متعلق بيؤم الآتى « كلام » مبتدأ ثان « قد » حرف تقليل « يؤم » فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على كلام ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل فى محل رفع خبر المبتدأ الثانى ، وجملة المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول ، ومعنى « يؤم » يقصد ، وتقدير البيت : ولفظ كلمة معنى الـكلام قد يقصد بها ، يعنى أن لفظ الـكلمة قد يطلق ويقصد بها المعنى الذى يدل عليه لفظ الـكلام ، ومثال ذلك ما ذكر الشارح من =

والكَلِمُ : اسمُ جِنْسٍ(١) واحدُه كَلِمَةٌ ، وهى : إما اسم، وإما فعل ، وإما حرف؛ لأنها إن دَلّتْ على مَعْنًى فى نفسها غير مقترنة بزمان فهى الاسم ، وإن اقترنت بزمان فهى الفعل ، وإن لم تدل على معنًى فى نفسها — بل فى غيرها — فهى الحرف .

والكَلِمُ : ما تركب من ثلاث كلمات فأكثر ، كقولك : إنْ قَامَ زَيْدٌ .

والكلمة : هى اللفظ الموضوع لمعنًى مفرد؛ فقولنا «الموضوع لمعنى» أخرج المهمَلَ كديز ، وقولنا «مفرد» أخرج الكلام؛ فإنه موضوع لمعنى غير مفرد .

= أنهم قالوا «كلمة الإخلاص» وقالوا «كلمة التوحيد» وأرادوا بذينك قولنا : «لا إله إلا الله» وكذلك قال عليه الصلاة والسلام : «أفضل كلمة قالها شاعر كلمة لبيد» وهو يريد قصيدة لبيد بن ربيعة العامرى التى أولها :

أَلاَ كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلاَ اللهَ بَاطِلُ وَكُلُّ نَعِيمٍ لاَ مَحَالَةَ زَائِلُ

(١) اسم الجنس على نوعين : أحدهما يقال له اسم جنس جمعى ، والثانى يقال له اسم جنس إفرادى ؛ فأما اسم الجنس الجمعى فهو «ما يدل على أكثر من اثنين ، ويفرق بينه وبين واحده بالتاء» ، والتاء غالبا تكون فى المفرد كبقرة وبقر وشجرة وشجر ، ومنه كلم وكلمة، وربما كانت زيادة التاء فى الدال على الجمع مثل كمء للواحد وكمأة للكثير ، وهو نادر . وقد يكون الفرق بين الواحد والكثير بالياء ، كزنج وزنجى ، وروم ورومى ، فأما اسم الجنس الإفرادى فهو «ما يصدق على الكثير والقليل واللفظ واحد» كماء وذهب وخل وزيت .

فإن قلت : فإنى أجد كثيرا من جموع التكسير يفرق بينها وبين مفردها بالتاء كما يفرق بين اسم الجنس الجمعى وواحده ، نحو قرى وواحدة قرية ، ومدى وواحدة مدية ، فبماذا أفرق بين اسم الجنس الجمعى وما كان على هذا الوجه من الجموع ؟ .

فالجواب على ذلك أن تعلم أن بين النوعين اختلافا من وجهين ؛ الوجه الأول : أن الجمع لا بد أن يكون على زنة معينة من زنات الجموع المحفوظة المعروفة ، فأما اسم الجنس الجمعى فلا يلزم فيه ذلك ، أفلا ترى أن بقرا وشجرا وتمرا لا يوافق زنة من زنات الجمع ! والوجه الثانى : أن الاستعمال العربى جرى على أن الضمير وما أشبهه يرجع إلى اسم الجنس الجمعى مذكرا كقول الله تعالى:(إن البقر تشابه علينا) وقوله جل شأنه :(إليه =

ثم ذكر المصنف — رحمه الله تعالى ! — أن القول يَعُمُّ الجميعَ ، والمراد أنه يقع على الكلام أنه قول ، ويقع أيضاً على الكَلِمِ والكلمة أنه قول ، وزعم بعضهم أن الأصلَ استعمالُه فى المفرد .

ثم ذكر المصنف أن الكلمة قد يُقْصَد بها الكلامُ ، كقولهم فى « لاَ إلهَ إلاَّ الله » : « كلمة الإخلاص » .

وقد يجتمع الكلامُ والكلمُ فى الصِّدْقِ ، وقد ينفرد أحدهما .

فمثال اجتماعهما « قد قام زَيْدٌ » فإنه كلام ؛ لإفادته مَعْنًى يحسنُ السكوتُ عليه ، وكلمٌ ؛ لأنه مركب من ثلاث كلمات .

ومثالُ انفرادِ الكَلِمِ « إنْ قَامَ زَيْدٌ »(١) .

ومثالُ انفرادِ الكلامِ « زَيْدٌ قَائِمٌ »(٢) .

* * *

بِالْجَرِّ وَالتَّنْوِينِ وَالنِّدَا ، وَأَلْ   وَمُسْنَدٍ — لِلاسْمِ تَمْيِيزٌ حَصَلْ(٣)

ذكر المصنف — رحمه الله تعالى ! — فى هذا البيت علاماتِ الاسمِ .

= يصعد الكلم الطيب) فأما الجمع فإن الاستعمال العربى جرى على أن يعود الضمير إليه مؤنثاً ، كما تجد فى قوله تعالى : (لهم غرف من فوقها غرف مبنية) وقوله سبحانه : (والذين آمنوا وعملوا الصالحات لنبوئنهم من الجنة غرفا تجرى من تحتها الأنهار) ، وكقول الشاعر :

فِي غُرَفِ الْجَنَّةِ الْعُلْيَا الَّتِي وَجَبَتْ   لَهُمْ هُنَاكَ بِسَعْيٍ كَانَ مَشْكُورِ

(١) لم يكن هذا المثال ونحوه كلاما لأنه لا يفيد معنى يحسن السكوت عليه .

(٢) لم يكن هذا المثال ونحوه كلما لأنه ليس مؤلفا من ثلاث كلمات .

(٣) « بالجر » جار ومجرور متعلق بقوله « حصل » الآتى آخر البيت ، ويجوز أن يكون متعلقا بمحذوف خبر مقدم مبتدؤه المؤخر هو قوله « تمييز » الآتى « والتنوين ، والندا ، وأل ، ومسند » كلهن معطوفات على قوله الجر « للاسم » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم إن جعلت قوله بالجر متعلقا بحصل ، فإن جعلت بالجر خبرا مقدما — وهو الوجه الثانى — كان هذا متعلقا بحصل « تمييز » مبتدأ مؤخر ، وقد عرفت أن خبره واحد =

فمنها الجر ، وهو يشمل الجرَّ بالحرفِ والإضافةِ والتبعيةِ ، نحو « مَرَرْتُ بِغُلَامِ زَيْدٍ الْفَاضِلِ » فالغلام : مجرور بالحرف ، وزَيْدٍ : مجرور بالإضافة ، والفَاضِلِ : مجرور بالتَّبَعِية ، وهو أشْمَلُ من قول غيره « بحرف الجر » ؛ لأن هذا لا يَتَنَاوَلُ الجَرَّ بالإضافة ، ولا الجَرَّ بالتبعية .

ومنها التنوين ، وهو على أربعة أقسام : تنوينُ التمـكين ، وهو اللاحق للأسماء المُعْرَبة ، كزَيْدٍ ، ورَجُلٍ ، إلا جَمْعَ المؤنث السالم ، نحو « مُسْلِمَاتٍ » وإلا نحو « جَوَارٍ ، وغَوَاشٍ » وسيأتى حكمهما . وتنوين التنـكير ، وهو اللاحق للأسماء المبنية فَرْقاً بين مَعْرِفتها ونـكرتها ، نحو « مررتُ بسيبويهِ وبسيبويهٍ آخَرَ » . وتنوينُ المُقَابلة ، وهو اللاحق لجمع المؤنث السالم ، نحو « مُسْلِمَاتٍ » فإنه فى مقابلة النون فى جمع المذكر السالم كَمُسْلِمِينَ . وتنوين العِوَض ، وهو على ثلاثة أقسام : عوض عن جملة ، وهو الذى يلحق « إذْ » عِوَضاً عن جملة تـكونُ بعدها ، كقوله تعالى : (وَأَنْتُمْ حِينَئِذٍ تَنْظُرُونَ) أى : حين إذ بَلَغَتِ الرُّوحُ الْحُلْقُومَ ؛ فحذف « بلغت الروح الحلقوم » وأتى بالتنوين عوضاً عنه ؛ وقسم يكون عوضاً عن اسم ، وهو اللاحق لـ « ـكلّ » عوضاً عما تضاف إليه ، نحو « كلٌّ قائمٌ » أى : « كلُّ إنْسَانٍ قَائِمٌ » فحذف « إنسان » وأتى بالتنوين عوضاً عنه[٢] ،

=من اثنين « حصل » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى تميز ، والجملة فى محل رفع نعت لتميز ، وتقدير البيت : التميز الحاصل بالجر والتنوين والندا وأل والإسناد كائن للاسم ، أو التميز الحاصل للاسم عن أخويه الفعل والحرف كائن بالجر والتنوين والنداء وأل والإسناد : أى كائن بكل واحد من هذه الخمسة .

(١) فى نسخة « وهو أقسام » بدون ذكر العدد ، والمراد ــ على ذكر العدد ــ أن المختص بالاسم أربعة أقسام

(٢) ومنه قول الله تعالى : (قل كل يعمل على شاكلته) وقوله جل شأنه : (كل له قانتون) وقوله تباركت كلماته : (كلا نمد هؤلاء وهؤلاء من عطاء ربك) ، ومثل=

وقسم يكون عوضاً عن حرف ، وهو اللاحق لـ « جَوَارٍ ، وغَوَاشٍ » ونحوهما رفعاً وجرًّا ، نحو « هؤلاء جَوَارٍ ، ومررت بِجَوَارٍ » فحذفت الياء وأتى بالتنوين عوضاً عنها .

وتنوينُ الترنم[1] ، وهو الذى يلحق القوافى المُطْلَقَة بحرف عِلَّةٍ ، كقوله :

١ — أَقِلِّى اللَّوْمَ — عَاذِلَ — وَالْعِتَابَنْ
وَقُولِى — إنْ أَصَبْتُ — : لَقَدْ أَصَابَنْ

= كل فى هذا الموضوع كلمة «بعض» ومن شواهد حذف المفرد الذى من حق «بعض» أن يضاف إليه والإتيان بالتنوين عوضا عنه قول رؤبة بن العجاج فى مطلع أرجوزة طويلة يمدح فيها تميما :

دَايَنْتُ أَرْوَى وَالدُّيُونُ تُقْضَى فَمَطَلَتْ بَعْضاً وَأَدَّتْ بَعْضاً

يريد فمطلت بعض الدين وأدت بعضه الآخر .

(١) هذا النوع خامس وقد ذكره وما بعده استطرادا .

١ — هذا بيت من الطويل ، لجرير بن عطية بن الخطفى ، أحد الشعراء المجيدين ، وثالث ثلاثة ألقيت إليهم مقادة الشعراء فى عصر بنى أمية ، وأولهم الفرزدق ، وثانيهم الأخطل .

اللغة : « أقلى » أراد منه فى هذا البيت معنى اتركى ، والعرب تستعمل القلة فى معنى النفى بتة ، يقولون : قل أن يفعل فلان كذا ، وهم يريدون أنه لا يفعله أصلا « اللوم » العذل والتعنيف « عاذل » اسم فاعل مؤنث بالتاء المحذوفة للترخيم ، وأصله عاذلة ، من العذل وهو اللوم فى تسخط ، و « العتاب » التقريع على فعل شىء أو تركه .

المعنى : اتركى أيتها العاذلة هذا اللوم والتعنيف ؛ فإنى لن أستمع لما تطلبين : من الكف عما آتى من الأمور ، والفعل لما أذر منها ، وخير لك أن تعترفى بصواب ما أفعل

الإعراب : « أقلى » فعل أمر — من الإقلال — مسند للياء التى لمخاطبة الواحدة مبنى على حذف النون ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل ، مبنى على السكون فى محل رفع « اللوم » مفعول به لأقلى « عاذل » منادى مرخم حذفت منه ياء النداء ، مبنى على ضم الحرف المحذوف فى محل نصب ، وأصله يا عاذلة « والعتابا » الواو عاطفة ، العتابا : معطوف على اللوم « وقولى » فعل أمر ، والياء فاعله « إن » حرف شرط « أصبت »

لجىء بالتنوين بَدَلاً من الألف لأجل الترنم ، وكقوله :

٢ — أَزِفَ التَّرَحُّلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا   لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا وَكَأَنْ قَدِنْ

=فعل ماض فعل الشرط ، وتاء المتكلم أو المخاطبة فاعله . وهذا اللفظ يروى بضم التاء على أنها للتكلم ، وبكسرها على أنها للمخاطبة « لقد أصابا » جملة فى محل نصب مقول القول ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه ما قبله ، والتقدير : إن أصبت فقولى لقد أصابا ، وجملة الشرط وجوابه لامحل لها معترضة بين القول ومقوله .

الشاهد فيه : قوله : «والعتابن، وأصابن» حيث دخلهما ، فى الإنشاد، تنوين الترنم ، وآخرهما حرف العلة،وهو هنا ألف الإطلاق، والقافية التى آخرها حرف علة تسمى مطلقة.

٢ — هذا البيت للنابغة الذبيانى ، أحد فحول شعراء الجاهلية ، وثالث شعراء الطبقة الأولى منهم ، والحكم فى سوق عكاظ ، من قصيدة له يصف فيها المتجردة زوج النعمان ابن المنذر ، ومطلعها :

مِنْ آلِ مَيَّةَ رَائِحٌ أَوْ مُغْتَدِى   عَجْلَانَ ذَا زَادٍ وَغَيْرَ مُزَوَّدِ ؟

اللغة : « رائح » اسم فاعل من راح يروح رواحا ، إذا سار فى وقت العشى « مغتدى » اسم فاعل من اغتدى الرجل يغتدى ، إذا سار فى وقت الغداة ، وهى من الصبح إلى طلوع الشمس ، وأراد بالزاد فى قوله « عجلان ذا زاد » ما كان من تسليم مية عليه أوردها تحيته « أزف » دنا وقرب ، وبابه طرب ، ويروى « أفد » وهو بوزنه ومعناه « الترحل » الارتحال « تزل » — مضموم الزاى — مضارع زال ، وأصله تزول ، فحذفت الواو — عند الجزم — للتخلص من التقاء الساكنين .

المعنى : يقول فى البيت الذى هو المطلع : أتمضى أيها العاشق مفارقا أحبابك اليوم مع العشى أو غداً مع الغداة ؟ وهل يكون ذلك منك وأنت عجلان ، تزودت منهم أو لم تتزود ، ثم يقول فى البيت الشاهد : لقد قرب موعد الرحيل ، إلا أن الركاب لم تغادر مكان أحبابنا بما عليها من الرحال ، وكأنها قد زالت لقرب موعد الفراق .

الإعراب : « أزف » فعل ماض « الترحل » فاعل « غير » نصب على الاستثناء « أن » حرف توكيد ونصب « ركابنا » ركاب : اسم أن ، والضمير المتصل مضاف إليه « لما » حرف نفى وجزم « تزل » فعل مضارع مجزوم بلما « برحالنا » برحال : جار=

والتنوين الْغَالِي — وأثبتَه الأَخْفَشُ — وهو الذى يَلْحَق القَوَافِيَ الْمُقَيَّدَة ، كقوله :

٣ — * وَقَاتِمِ الْأَعْمَاقِ خَاوِى الْمُخْتَرَقْنْ *

= ومجرور متعلق بنزول ، ورحال مضاف و « نا » مضاف إليه « كأن » حرف تشبيه ونصب ، واسمها ضمير الشأن ، وخبرها جملة محذوفة تقديرها « وكأن قد زالت » فحذف الفعل وفاعله المستتر فيه ، وأبقى الحرف الذى هو قد .

الشاهد فيه : فى هذا البيت شاهدان للنحاة ؛ أولهما دخول التنوين الذى للترنم على الحرف ، وهو قد ؛ فذلك يدل على أن تنوين الترنم لا يختص بالاسم ؛ لأن الشىء إذا اختص بشىء لم يجىء مع غيره ، والثانى فى تخفيف « كأن » التى للتشبيه ، ومجىء اسمها ضمير الشأن ، والفصل بينها وبين خبرها بقد ، لأن الكلام إثبات . ولو كان نفياً لكان الفصل بلم ، كما فى قوله تعالى : (كأن لم يغنوا فيها) ومثل هذا البيت فى الاستشهاد على ذلك قول الشاعر :

لاَ يَهُولَنَّكَ اصْطِلاَءُ لَظَى الْحَرْ ... بِ ؛ فَمَحْذُورُهَا كَأَنْ قَدْ أَلَمَّا

وسيأتى شرح ذلك فى باب إن وأخواتها .

٣ — هذا البيت لرؤبة بن العجاج ، أحد الرجاز المشهورين ، وأمضغهم للشيح والقيصوم ، والذى أخذ عنه العلماء أكثر غريب اللغة ، وكان فى عصر بنى أمية ، وبعده :

* مُشْتَبِهِ الأَعْلاَمِ لَمَّاعِ الْخَفَقْنْ *

اللغة : « القاتم » كالأقتم : الذى تعلوه القتمة ، وهى لون فيه غبرة وحمرة ، و « أعماق » جمع عمق — بفتح العين ، وتضم — وهو : ما بعد من أطراف الصحراء . و « الخاوى » الخالى ، و « المخترق » مهب الرياح ، وهو اسم مكان من قولهم : خرق المفازة واخترقها ، إذا قطعها ومر فيها ، و « الأعلام » علامات كانوا يضعونها فى الطريق للاهتداء بها ، واحدها علم بفتح العين واللام جميعاً ، و « الخفق » اضطراب السراب ، وهو الذى تراه نصف النهار كأنه ماء ، وأصله بسكون الفاء ، فحركها بالفتح ضرورة .

المعنى : كثير من الأمكنة التى لا يهتدى أحد إلى السير فيها لشدة التباسها وخفائها قد أعملت فيها ناقتى وسرت فيها ، يريد أنه شجاع شديد الاحتمال ، أو أنه عظيم الخبرة بمسالك الصحراء . =

وظاهر كلام المصنف أن التنوين كُلَّهُ من خواصِّ الاسم ، وليس كذلك ، بل الذى يختصُّ به الاسمُ إنما هو تنوينُ التمكينِ ، والتنكيرِ ، والمقابلةِ ، والعِوَضِ ، وأما تنوين الترنم والغالى فيكونان فى الاسم والفعل والحرف(١).

ومن خواص الاسم النداء ، نحو «يا زَيْدُ» ، والألف واللام ، نحو «الرَّجُل» والإسناد إليه ، نحو « زَيْدٌ قَائِمٌ» .

فمعنى البيت : حَصَلَ للاسم تمييزٌ عن الفعل والحرف : بالجر ، والتنوين ، والنداء ، والألف واللام ، والإسناد إليه : أى الإخبار عنه .

واستعمل المصنف « أل » مكان الألف واللام ، وقد وقع ذلك فى عبارة بعض المتقدمين — وهو الخليل — واستعمل المصنف « مُسْنَد » مكان « الإسناد له ».

* * *

= الإعراب : « وقاتم » الواو واو رب ، قاتم : مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، وقاتم مضاف و « الأعماق » مضاف إليه « خاوى » صفة لقاتم ، وخاوى مضاف و « المخترق » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة ، وسكنه لأجل الوقف ، وخبر المبتدأ جملة من فعل ماض وفاعل فى محل رفع ، وذلك فى قوله بعد أبيات :

* تَنَشَّطَتْهُ كُلُّ مِغْلاَةِ الْوَهَقْ *

الشاهد فيه : قوله « المخترقن » و « الخفقن » حيث أدخل عليهما التنوين مع اقتران كل واحد منهما بأل ، ولو كان هذا التنوين مما يختص بالاسم لم يلحق الاسم المقترن بأل، وإذا كان آخر الـكلمة التى فى آخر البيت حرفا صحيحا ساكنا كما هنا تسمى القافية حينئذ « قافية مقيدة » .

(١) هذا الاعتراض لا يرد على الناظم ؛ لأن تسمية نون الترنم والنون التى تلحق القوافى المطلقة تنويناً إنما هى تسمية مجازية ، وليست من الحقيقة التى وضع لها لفظ التنوين ؛ فأنت لو أطلقت لفظ التنوين على المعنى الحقيقى الذى وضع له لم يشملهما ، والأصل أن يحمل اللفظ على معناه الحقيقى ، ولذلك نرى أنه لا غبار على كلام الناظم .

بِتَا فَعَلْتَ وَأَتَتْ ، وَيَا افْعَلِي ، وَنُونِ أَقْبِلَنَّ — فِعْلٌ يَنْجَلِي[1]

ثم ذكر المصنف أن الفعل يمتاز عن الاسم والحرف بتاء « فَعَلْتُ » والمراد بها تاء الفاعل ، وهى المضمومة للمتكلم ، نحو « فعلتُ » والمفتوحة للمخاطب ، نحو « تبَارَكْتَ » والمكسورة للمخاطبة ، نحو « فعلتِ » .

ويمتاز أيضاً بتاء « أتَتْ » ، والمراد بها تاء التأنيث الساكنة ، نحو « نِعْمَتْ » و « بِئْسَتْ » فاحترزنا بالساكنة عن اللاحقة للأسماء ؛ فإنها تكون متحركة بحركة الإعراب ، نحو « هذه مسلمةٌ ، ورأيتُ مسلمةً ، ومررت بمسلمةٍ » ومن اللاحقة للحرف ، نحو « لاتَ ، ورُبَّتَ ، وثُمَّتَ[2] » وأما تسكينها مع رُبَّ وثُمَّ فقليل ، نحو « رُبَّتْ وثمَّتْ » .

---

(١) « بتا » جار ومجرور متعلق بينجلى الواقع هو وفاعله الضمير المستتر فيه فى محل رفع خبرا عن المبتدأ ، فإن قلت : يلزم تقديم معمول الخبر الفعلى على المبتدأ وهو لا يجوز ، قلت : إن ضرورة الشعر هى التى ألجأته إلى ذلك ، وإن المعمول لكونه جارا ومجرورا يحتمل فيه ذلك التقدم الذي لا يسوغ فى غيره ، وتا مضاف و « فعلت » قصد لفظه : مضاف إليه « وأتت » الواو حرف عطف ، أتت : قصد لفظه أيضاً : معطوف على فعلت « ويا » معطوف على تاء ، ويا مضاف و « افعلى » مضاف إليه ، وهو مقصود لفظه أيضاً « ونون » الواو حرف عطف ، نون : معطوف على تاء ، وهو مضاف و « أقبلن » قصد لفظه : مضاف إليه « فعل » مبتدأ « ينجلى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى فعل ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ .

(٢) أما دخول التاء على « لا » فأشهر من أن يستدل عليه ، بل قد استعملت « لات » حرف نفى بكثرة ، وورد استعماله فى فصيح الكلام ، ومن ذلك قوله تعالى : (ولات حين مناص) وأما دخولها على رب ففي نحو قول الشاعر :

وَرُبَّتَ سَائِلٍ عَنِّى حَفِيٍّ أَعَارَتْ عَيْنُهُ أَمْ لَمْ تَعَارَا

ونحو قول الآخر :

مَاوِيَّ يَا رُبَّتَمَا غَارَةٍ شَعْوَاءَ كَاللَّذْعَةِ بِالْمِيسَمِ =

ويمتاز أيضاً بياء « افْعَلِي » والمراد بها ياء الفاعلة ، وتلحق فعلَ الأمرِ ، نحو « اضْرِبِي » والفعلَ المضارعَ ، نحو « تَضْرِبِينَ » ولا تلحق الماضِيَ .

وإنما قال المصنف « يا افعلي » ، ولم يقل « ياء الضمير » لأن هذه تدخل فيها ياء المتكلم ، وهي لا تختصُّ بالفعل ، بل تكون فيه نحو « أكْرَمَنِي » وفي الاسم نحو « غُلاَمِي » وفي الحرف نحو « إنِّي » بخلاف ياء « افْعَلِي » فإن المرادَ بها ياء الفاعلة على ما تقدَّم ، وهي لا تكون إلا في الفعل .

ومما يتميز الفعلَ نُونُ « أقْبِلَنَّ » والمرادُ بها نُونُ التوكيد : خفيفةً كانت ، أو ثقيلةً ؛ فالخفيفة نحو قوله تعالى : (لَنَسْفَعاً بِالنَّاصِيَةِ) والثقيلة نحو قوله تعالى : (لَنُخْرِجَنَّكَ يَا شُعَيْبُ) .

فمعنى البيت : ينجلي الفعلُ بتاء الفاعل ، وتاء التأنيث الساكنة ، وياء الفاعلة ، ونون التوكيد .

***

سِوَاهُمَا الْحَرْفُ كَهَلْ وَفِي وَلَمْ ... فِعْلٌ مُضَارِعٌ يَلِي لَمْ كَيَشَمْ(١)

= وأما دخولها على ثم ففي نحو قول الشاعر :

وَلَقَدْ أمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي ... فَمَضَيْتُ ثُمَّتَ قُلْتُ لاَ يَعْنِينِي

(١) « سواهما » سوى : خبر مقدم مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وسوى مضاف والضمير مضاف إليه « الحرف » مبتدأ مؤخر ، ويجوز العكس ، لـكن الأولى ما قدمناه « كهل » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير « وذلك كهل » « وفي ولم » معطوفان على هل « فعل » مبتدأ « مضارع » نعت له « يلي » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على فعل مضارع ، والجملة خبر المبتدأ «لم» مفعول به ليلي ، وقد قصد لفظه « كيشم» جار ومجرور متعلق بمحذوف يقع خبرا لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كيشم ، وتقدير البيت كله : الحرف سوى الاسم والفعل ، وذلك كهل وفي ولم ، والفعل المضارع يلي لم ، وذلك كائن =

وَمَاضِيَ الْأَفْعَالِ بِالتَّامِزْ ، وَسِمْ بِالنُّونِ فِعْلَ الْأَمْرِ ، إِنْ أَمْرٌ فُهِمْ(١)

يشير إلى أن الحرف يمتاز عن الاسم والفعل بخُلُوِّه عن علاماتِ الأسماء ، وعلاماتِ الأفعال ، ثم مَثَّلَ بـ « هل وفى ولم » مُنَبِّهاً على أن الحرف ينقسم إلى قسمين : مختص ، وغير مختص ، فأشار بهل إلى غير المختص ، وهو الذى يدخل على الأسماء والأفعالِ ، نحو « هَلْ زَيْدٌ قَائِمٌ » و « هَلْ قَامَ زَيْدٌ » ، وأشار بفى ولَمْ إلى المختص ، وهو قسمان : مختص بالأسماء كفى ، نحو « زيد فى الدار » ، ومختص بالأفعال كَلَمْ ، نحو « لَمْ يَقُمْ زيد » .

ثم شرع فى تبيين أن الفعل ينقسم إلى ماضٍ ومضارعٍ وأمرٍ ؛ فجعل علامة

= كيشم ، ويشم فعل مضارع ماضيه قولك : شممت الطيب ونحوه – من باب فرح – إذا نشقته ، وفيه لغة أخرى من باب نصر ينصر حكاها الفراء .

(١) « وماضى » الواو للاستئناف ، ماضى : مفعول به مقدم لقوله مز الآتى ، وماضى مضاف و « الأفعال » مضاف إليه « بالتا » جار ومجرور متعلق بمز « مز » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «وسم» الواو عاطفة أوللاستئناف سم : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بالنون » جار ومجرور متعلق بسم « فعل » مفعول به لسم ، وفعل مضاف و « الأمر » مضاف إليه « إن » حرف شرط « أمر » نائب فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، وتقديره : إن فهم أمر « فهم » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على أمر ، والجملة من الفعل ونائب فاعله لا محل لها من الإعراب تفسيرية ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه المذكور . وتقديره « إن فهم أمر فسم بالنون إلخ » . وتقدير البيت : مير الماضى من الأفعال بقبول التاء التى ذكرنا أنها من علامات كون الكلمة فعلا ، وعلم فعل الأمر بقبول النون إن فهم منه الطلب .

ومز: أمر من ماز الشيء يميزه ميزا – مثل باع يبيع بيعاً – إذا ميزه ، وسم : أمر من وسم الشيء يسمه وسما – مثل وصفه يصفه وصفاً – إذا جعل له علامة يعرفه بها ، والأمر قوله « إن أمر فهم » هو الأمر اللغوى ، ومعناه الطلب الجازم على وجه الاستعلاء .

المضارع صحة دخول « لم » عليه ، كقولك فى يَشَمُّ : « لَمْ يَشَمْ » وفى يضرب : « لَمْ يَضْرِبْ » ، وإليه أشار بقوله : « فعل مضارع يَلِى لم كيَشَم » .

ثم أشار إلى ما يميز الفعلَ الماضيَ بقوله : «وماضى الأفعال بالتَّا مِزْ» أى: مَيِّزْ ماضِيَ الأفعال بالتاء ، والمراد بها تاء الفاعل ، وتاء التأنيث الساكنة ، وكل منهما لا يدخل إلا على ماضى اللفظ ، نحو « تَبَارَكْتَ يَا ذَا الجلال والإكرام » و « نِعْمَتِ المَرْأَةُ هِنْدٌ » و « بِئْسَتِ المرأةُ دَعْدٌ » .

ثم ذكر فى بقية البيت أن علامة فعل الأمر : قبول نون التوكيد ، والدلالة على الأمر بصيغته ، نحو « اضْرِبَنْ ، واخْرُجَنَّ » .

فإن دَلَّتِ الـكلمة على الأمر ولم تقبل نُونَ التوكيد فهى اسْمُ فِعْلٍ[1] ، وإلى ذلك أشار بقوله :

وَالأَمْرُ إِنْ لَمْ يَكُ لِلنُّونِ مَحَلْ ... فِيهِ هُوَ اسْمٌ نَحْوُ صَهْ وَحَيَّهَلْ[2]

---

(١) وكذا إذا دلت الـكلمة على معنى الفعل المضارع ولم تقبل علامته — وهى لم — فإنها تـكون اسم فعل مضارع ، نحو أوه وأف ، بمعنى أتوجع وأتضجر ، وإن دلت الـكلمة على معنى الفعل الماضى وامتنع قبولها علامته امتناعاً راجعاً إلى ذات الـكلمة فإنها تـكون اسم فعل ماض ، نحو هيهات وشتان ، بمعنى بعد وافترق ، فإن كان امتناع قبول الـكلمة الدالة على الماضى لا يرجع إلى ذات الـكلمة ، كما فى فعل التعجب نحو : « ما أحسن السماء » وكما فى «حبذا الاجتهاد» فإن ذلك لا يمنع من كون الكلمة فعلا.

(٢) « والأمر » الواو عاطفة أو للاستئناف ، الأمر : مبتدأ « إن » حرف شرط « لم » حرف نفى وجزم « يك » فعل مضارع ناقص مجزوم بلم ، وعلامة جزمه سكون النون المحذوفة للتخفيف ، وأصله يكن « للنون » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر يك مقدما « محل » اسمها مرفوع بالضمة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف « فيه » جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لمحل « هو اسم » مبتدأ وخبر ، والجملة منهما فى محل جزم جواب الشرط ، وإنما لم يجىء بالفاء للضرورة . والجملة من الشرط وجوابه فى محل رفع خبر المبتدأ ، أو تجعل جملة « هو اسم » فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو قوله =

فصَهْ وحَيَّهَلْ : اسمان وإن دَلاَّ على الأمر ؛ لعدم قبولهما نونَ التوكيد ؛ فلا تقول : صَهَنَّ ولا حَيَّهَلَنَّ ، وإن كانت صَهْ بمعنى اسكت ، وحَيَّهَل بمعنى أقْبِلْ ؛ فالفارق[1] بينهما قبولُ نون التوكيد وعَدَمُه ، نحو « اسْكُتَنَّ ، وَأقْبِلَنَّ » ، ولا يجوز ذلك فى « صه ، وحيهل » .

* * *

= الأمر فى أول البيت ، وتكون جملة جواب الشرط محذوفة دلت عليها جملة المبتدأ وخبره ، والتقدير على هذا : والدال على الأمر هو اسم إن لم يكن فيه محل للنون فهو اسم ، وحذف جواب الشرط عند ما لا يكون فعل الشرط ماضيا ضرورة أيضاً ؛ فالبيت لا يخلو من الضرورة « نحو » خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك نحو ، ونحو مضاف و « صه » مضاف إليه ، وقد قصد لفظه « وحيهل » معطوف على صه .

(١) ثلاثة فوائد — الأولى : أسماء الأفعال على ثلاثة أنواع ؛ النوع الأول : ما هو واجب التنكير ، وذلك نحو ويها وواها ، والنوع الثانى : ما هو واجب التعريف ، وذلك نحو نزال وتراك وبابهما ، والثالث : ما هو جائز التنكير والتعريف ، وذلك نحو صه ومه ؛ فما نون وجوبا أو جوازا فهو نكرة ، وما لم ينون فهو معرفة .

والفائدة الثانية : توافق أسماء الأفعال الأفعال فى ثلاثة أمور ؛ أولها : الدلالة على المعنى ، وثانيها : أن كل واحد من أسماء الأفعال يوافق الفعل الذى يكون بمعناه فى التعدى واللزوم غالبا ، وثالثها : أنه يوافق الفعل الذى بمعناه فى إظهار الفاعل وإضماره ؛ ومن غير الغالب فى التعدى نحو « آمين » فإنه لم يحفظ فى كلام العرب تعديه لمفعول ، مع أنه بمعنى استجب وهو فعل متعد ، وكذا « إيه » فإنه لازم مع أن الفعل الذى بمعناه — وهو زدنى — متعد ، وتخالفها فى سبعة أمور ؛ الأول : أنه لا يبرز معها ضمير ، بل تقول « صه » بلفظ واحد للمفرد والمثنى والجمع المذكر والمؤنث ، بخلاف « اسكت » فإنك تقول : اسكتى ، واسكتا ، واسكتوا ، واسكتن ، والثانى أنها لا يتقدم معمولها عليها ؛ فلا تقول : « زيداً عليك » كما تقول : « محمداً الزم » والثالث أنه يجوز توكيد الفعل توكيداً لفظياً باسم الفعل ؛ تقول : انزل نزال ، وتقول : اسكت صه ، كما تقول : انزل انزل ، واسكت اسكت ، ولا يجوز توكيد اسم الفعل بالفعل ، والرابع : أن الفعل إذا دل على الطلب جاز نصب =

. . . .

=المضارع فى جوابه ، فتقول : انزل فأحدثك ، ولا يجوز نصب المضارع فى جواب اسم الفعل ولو كان دالا على الطلب كصه ونزال ، والخامس : أن أسماء الأفعال لا تعمل مضمرة ، بحيث تحذف ويبقى معمولها ، ولا متأخرة عن معمولها ؛ بل متى وجدت معمولا تقدم على اسم فعل تعين عليك تقدير فعل عامل فيه ؛ فنحو قول الشاعر :

يَأَيُّهَا المَائِحُ دَلْوِى دُونَكَا إِنِّى رَأَيتُ النَّاسَ يَحْمَدُونَكَا

يقدر : خذ دلوى ، ولا يجعل قوله : « دلوى » معمولا لدونكا الموجود ، ولا لآخر مثله مقدر ، على الأصح . والسادس : أن أسماء الأفعال غير متصرفة ؛ فلا تختلف أبنيتها لاختلاف الزمان ، بخلاف الأفعال . والسابع : أنها لا تقبل علامات الأفعال كالنواصب والجوازم ونون التوكيد وياء المخاطبة وتاء الفاعل ، وهو ما ذكره الشارح فى هذا الموضع ؛ فاحفظ هذا كله ، وكن منه على ثبت ، والله يتولاك .

الفائدة الثالثة ، اختلف النحاة فى أسماء الأفعال ؛ فقال جمهور البصريين : هى أسماء قامت مقام الأفعال فى العمل ، ولا تتصرف تصرف الأفعال بحيث تختلف أبنيتها لاختلاف الزمان ، ولا تصرف الأسماء بحيث يسند إليها إسنادا معنويا فتقع مبتدأ وفاعلا ؛ وبهذا فارقت الصفات كأسماء الفاعلين والمفعولين ، وقال جمهور الكوفيين : إنها أفعال؛ لأنها تدل على الحدث والزمان ، كل ما فى الباب أنها جامدة لا تتصرف ؛ فهى كليس وعسى ونحوهما ، وقال أبو جعفر بن صابر : هى نوع خاص من أنواع الكلمة ؛ فليست أفعالا وليست أسماء ؛ لأنها لا تتصرف تصرف الأفعال ولا تصرف الأسماء ، ولأنها لا تقبل علامة الأسماء ولا علامة الأفعال ، وأعطاها أبو جعفر اسما خاصا بها حيث سماها « خالفة » .

الْمُعْرَبُ وَالْمَبْنِي [١]

وَالِاسْمُ مِنْــهُ مُعْرَبٌ وَمَبْنِي لِشَبَهٍ مِنَ الْحُرُوفِ مُدْنِي [٢]

يشير إلى أن الاسم ينقسم إلى قسمين : أحدهما المعرب ، وهو : ما سَلِمَ من شَبَهِ الحروف ، والثانى المبنى ، وهو : ما أَشْبَهَ الحروف ، وهو المعنىُّ بقوله : « لِشَبَه من الحروف مُدْنِى » أى : لشبه مُقَرِّبٍ من الحروف ؛ فعلَّةُ البناء منحصرةٌ عند المصنف — رحمه الله تعالى ! — فى شبه الحَرْف ، ثم نَوَّعَ المصنِّفُ وُجُوه الشبه فى البيتين اللذين بعد هذا البيت ، وهذا قريب من مذهب أبى على الفارسى حيث جعل البناء منحصراً فى شَبَهِ الحَرْفِ أو ما تضمن معناه ، وقد نص سيبويه — رحمه الله ! — على أن علة البناء كُلَّهَا ترجع إلى شبه الحرف ،

---

(١) أى : هذا باب المعرب والمبنى ، وإعرابه ظاهر .

(٢) « والاسم » الواو للاستئناف ، الاسم : مبتدأ أول « منه » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « معرب » مبتدأ مؤخر ، والجملة منه ومن خبره خبر المبتدأ الأول ، « ومبنى » مبتدأ ، وخبره محذوف ، والتقدير « ومنه مبنى » ولا يجوز أن تعطف قوله مبنى على معرب ؛ لأنه يستلزم أن يكون المعنى أن بعض الاسم معرب ومبنى فى آن واحد ، أو يستلزم أن بعض الاسم معرب ومبنى وبعضه الآخر ليس بمعرب ولا مبنى ، وهو قول ضعيف أباه جمهور المحققين من النحاة « لشبه » جار ومجرور متعلق بمبنى ، أو متعلق بخبر محذوف مع مبتدئه والتقدير : « وبناؤه ثابت لشبه » « من الحروف » جار ومجرور متعلق بشبه أو بمدنى « مدنى » نعت لشبه ، وتقدير البيت : والاسم بعضه معرب وبعضه الآخر مبنى ؛ وبناء ذلك المبنى ثابت لشبه مدن له من الحرف ومدنى: اسم فاعل فعله أدنى ؛ تقول: أدنيت الشىء من الشىء ، إذا قربته منه ، والياء فيه هنا ياء زائدة للاشباع ، وليست لام الـكلمة ؛ لأن ياء المنقوص المنـكر غير المنصوب تحذف وجوبا .

ومن ذكره ابن أبي الرَّبيع[1] .

***

(١) اعلم أنهم اختلفوا فى سبب بناء بعض الأسماء : أهو شىء واحد يوجد فى كل مبنى منها أو أشياء متعددة يوجد واحد منها فى بعض أنواع المبنيات وبعض آخر فى نوع آخر، وهكذا؟

فذهب جماعة إلى أن السبب متعدد ، وأن من الأسباب مشابهة الاسم فى المعنى للفعل المبنى ، ومثاله — عند هؤلاء — من الاسم « نزال وهيهات » فإنهما لما أشبها « انزل وبعد » فى المعنى بنيا ، وهذا السبب غير صحيح ، لأنه لو صح للزم بناء نحو ضرباً زيدا » فإنهما بمعنى فعل الأمر وهو مبنى . وأيضاً يلزمه إعراب نحو « أف » و « أوه » ونحوهما من الأسماء التى تدل على معنى الفعل المضارع المعرب ، ولم يقل بذلك أحد ، وإنما العلة التى من أجلها بنى « نزال » و « شتان » و« أوه » وغيرها من أسماء الأفعال هى مشابهتها الحرف فى كونها عاملة فى غيرها غير معمولة لشىء ، ألا ترى أنك إذا قلت نزال كان اسم فعل مبنياعلى الكسر لامحل له من الإعراب، وكان له فاعل هو ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وهذا الفاعل هو المعمول لاسم الفعل ، ولا يكون اسم الفعل أبدا متأثرا بعامل يعمل فيه ، لا فى لفظه ولا فى محله .

وقال قوم منهم ابن الحاجب : إن من أسباب البناء عدم التركيب ، وعليه تكون الأسماء قبل تركيبها فى الجمل مبنية ، وهو ظاهر الفساد ، والصواب أن الأسماء قبل تركيبها فى الجمل ليست معربة ولا مبنية ، لأن الإعراب والبناء حكمان من أحكام التراكيب، الاترى أنهم يعرفون الإعراب بأنه : أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل ، أو يعرفونه بأنه : تغير أواخر الكلمات لاختلاف العوامل الداخلة عليها ، والبناء ضده ، فما لم يكن تركيب لا يجوز الحكم بإعراب الكلمة ولا بنائها .

وقال آخرون : إن من أسباب البناء أن يجتمع فى الاسم ثلاثة أسباب من موانع الصرف، وعللوه بأن السببين يمنعان من صرف الاسم، وليس بعد منع الصرف إلا ترك الإعراب بالمرة ،ومثلوا لذلك بـ « حذام، وقطام » ونحوهما ، وادعوا أن سبب بناء هذا الباب اجتماع العلمية، والتأنيث ، والعدل عن حاذمة وقاطمة،وهو فاسد ، فإنا وجدنا من الأسماء ما اجتمع فيه خمسة أسباب من موانع الصرف ، وهو مع ذلك معرب ، ومثاله « آذربيجان » فإن فيه العلمية والتأنيث والعجمة والتركيب وزيادة الألف والنون ،=

كَالشَّبَهِ الْوَضْعِيِّ فِي اسْمَيْ جِئْتَنَا وَالْمَعْنَوِيِّ فِي مَتَى وَفِي هُنَا(١)

وَكَنِيَابَةٍ عَنِ الْفِعْـــــلِ بِلاَ تَأَثُّرٍ ، وَكَافْتِقَارٍ أُصِّـلاَ(٢)

ذكر فى هذين البيتين وُجُوهَ شبه الاسم بالحرف فى أربعة مواضع :

(فالأول) شَبَهُهُ له فى الْوَضْعِ ، كأن يكون الِاسْمُ موضوعاً على حرف

=وليس بناء حذام ونحوه لما ذكروه ، بل لمضارعته فى الهيئة نزال ونحوه مما بنى لشبهه بالحرف فى نيابته عن الفعل وعدم تأثره بالعامل .

وقال قوم منهم الذين ذكرهم الشارح : إنه لا علة للبناء إلا مشابهة الحرف ، وهو رأى الحذاق من النحويين ، كل ما فى الأمر أن شبه الحرف على أنواع .

(١) « كالشبه » جار ومجرر متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كائن كالشبه «الوضعى» نعت للشبه « فى اسمى » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة للوضعى ، واسمى مضاف و « جئتنا » قصد لفظه : مضاف إليه « والمعنوى » معطوف على الوضعى « فى متى ، وفى هنا » جاران ومجروران متعلقان بمحذوف نعت للمعنوى ، وتقدير البيت: والشبه الذى من الحروف مثل الشبه الوضعى الكائن فى الاسمين الموجودين فى قولك « جئتنا » وهما تاء المخاطب و « نا » ومثل الشبه المعنوى الكائن فى «متى» الاستفهامية والشرطية وفى « هنا » الإشارية .

(٢) « وكنيابة » الواو عاطفة، والجار والمجرور معطوف على كالشبه « عن الفعل » وجرور متعلق بنيابة « بلا تأثر » الباء حرف جر ، ولا : اسم بمعنى غير مجرور بالباء، وظهر إعرابه على مابعده بطريق العارية ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف نعت لنيابة ، ولا مضاف ، وتأثر : مضاف إليه، مجرور بكسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة العارية التى يقتضيها ما قبله « وكافتقار » الواو حرف عطف والجار والمجرور معطوف على كنيابة «أصلا» فعل ماض مبنى للمجهول، والألف للاطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على افتقار ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل فى محل جر نعت لافتقار، وتقدير البيت : ومثل النيابة عن الفعل فى العمل مع أنه لا يتأثر بالعامل، ومثل الافتقار المتأصل ، والافتقار المتأصل : هو الافتقار اللازم له الذى لا يفارقه فى حالة من حالاته .

[وَاحِدٍ] ، كالتاء فى ضَرَبْتُ ، أو على حرفين كـ « نا » فى « أَكْرَمْنَا » ، وإلى ذلك أشار بقوله : « فى اُسْمَىْ جِئْتَنَا » فالتاء فى جئتنا اسم ؛ لأنه فاعل ، وهو مبنى ؛ لأنه أشبه الحرفَ فى الوضع فى كونه على حرفٍ واحدٍ ، وكذلك « نا » اسمٌ ؛ لأنها مفعول ، وهو مبنى ؛ لشبهه بالحرف فى الوضع فى كونه على حرفين(١) .

(والثانى) شَبَهُ الاسم له فى المعْنَى ، وهو قسمان : أحدهما ما أشبه حرفاً موجوداً، والثانى ما أشبه حرفاً غيرَ موجودٍ ؛ فمثالُ الأول « مَتَى » فإنها مبنية لشبهها

(١) الأصل فى وضع الحرف أن يكون على حرف هجاء واحد كباء الجر ولامه وكافه وفاء العطف وواوه وألف الاستفهام وما شاكل ذلك ، أو على حرفى هجاء ثانيهما لين كلا وما النافيتين ، والأصل فى وضع الاسم أن يكون على ثلاثة أحرف فصاعداً كما لا يحصى من الأسماء ، فما زاد من حروف المعانى على حرفين من حروف الهجاء مثل إن وليت وإلا وثم ولعل ولكن فهو خارج عن الأصل فى نوعه ، وما نقص من الأسماء عن ثلاثة الأحرف كتاء الفاعل ونا وأكثر الضمائر فهو خارج عن الأصل فى نوعه ، وما خرج من الحروف عن الأصل فى نوعه قد أشبه الأسماء ، وما خرج من الأسماء عن الأصل فى نوعه أشبه الحروف ، وكلا الشبهين راجع إلى الوضع ، وكان ذلك يقتضى أن يأخذ المشبه حكم المشبه به فى الوضعين ، إلا أنهم أعطوا الاسم الذى يشبه الحرف حكم الحرف وهو البناء ،ولم يعطوا الحرف الذى أشبه الاسم حكم الاسم وهو الإعراب لسببين، أولهما أن الحرف حين أشبه الاسم قد أشبهه فى شىء لا يخصه وحده ، فإن الأصل فى وضع الفعل أيضاً أن يكون على ثلاثة أحرف ، بخلاف الاسم الذى قد أشبه الحرف ؛ فإنه قد أشبهه فى شىء يخصه ولا يتجاوزه إلى نوع آخر من أنواع الكلمة ، والسبب الثانى : أن الحرف لا يحتاج فى حالة ما إلى الإعراب ؛ لأن الإعراب إنما يحتاج إليه من أنواع الكلمة ما يقع فى مواقع متعددة من التراكيب بحيث لا يتميز بعضها عن بعض بغير الإعراب ، والحرف لا يقع فى هذه المواقع المتعددة ، فلم يكن ثمة ما يدعو إلى أن يأخذ حكم الاسم حين يشبهه،ومعنى هذا الكلام أن فى مشابهة الحرف للاسم قد وجد المقتضى ولكن لم ينتف المانع ؛ فالمقتضى هو شبه الاسم ، والمانع هو عدم توارد المعانى المختلفة عليه ، وشرط تأثير المقتضى أن ينتفى المانع .

الحَرْفَ ، فى المعنى ؛ فإنها تستعمل للاستفهام ، نحو « مَتَى تَقُومُ ؟ » وللشرط ، نحو « مَتَى تَقُمْ أَقُمْ » وفى الحالتين هى مُشْبِهة لِحَرفٍ موجودٍ ؛ لأنها فى الاستفهام كالهمزة ، وفى الشرط كإِنْ ، ومثالُ الثانى « هُنَا » فإنها مبنية لشبهها حرفاً كانَ ينبغى أنْ يُوضَعَ فلم يُوضَعْ ، وذلك لأن الإشارة مَعْنًى من المعانى ؛ فحقها أن يوضع لها حرف يدلُّ عليها ، كما وضعوا للنفى « ما » وللنهى « لا » وللتمنِّى « لَيْتَ » وللترجِّى « لَعَلَّ » ونحو ذلك ؛ فبنيت أسماء الإشارة لشبهها فى المعنى حرفاً مُقَدَّراً[1] .

(والثالث) شبههُ له فى النِّيَابَةِ عن الفعل وعدم التأثر بالعامل ، وذلك كأسماء الأفعال ، نحو « دَرَاكِ زَيْداً » فدَرَاكِ : مبنىٌّ ؛ لشبهه بالحرف فى كونه يَعْمل ولا يَعْمَلُ فيه غيرُه[2] كما أن الحرف كذلك .

(١) نقل ابن فلاح عن أبى على الفارسى أن أسماء الإشارة مبنية لأنها من حيث المعنى أشبهت حرفا موجوداً ، وهو أل العهدية ؛ فإنها تشير إلى معهود بين المتكلم والمخاطب ، ولما كانت الإشارة فى هنا ونحوها حسية وفى أل العهدية ذهنية لم يرتض المحققون ذلك ، وذهبوا إلى ما ذكره الشارح من أن أسماء الإشارة بنيت لشبهها فى المعنى حرفا مقدرا .

ونظير « هنا » فيما ذكرناه « لدى » فإنها دالة على الملاصقة والقرب زيادة على الظرفية ، والملاصقة والقرب من المعانى التى لم تضع العرب لها حرفا ، وأيضاً « ما » التعجبية ، فإنها دالة على التعجب ، ولم تضع العرب للتعجب حرفا ، فيكون بناء كل واحد من هذين الاسمين لشبهه فى المعنى حرفا مقدرا ، فافهم ذلك .

(٢) اسم الفعل مادام مقصودا معناه لا يدخل عليه عامل أصلا ، فضلا عن أن يعمل فيه ، وعبارة الشارح كغيره توهم أن العوامل قد تدخل عليه ولكنها لا تؤثر فيه ، فكان الأولى به أن يقول « ولا يدخل عليه عامل أصلا » بدلا من قوله « ولا يعمل فيه غيره » وقولنا « مادام مقصودا منه معناه » نريد به الإشارة إلى أن اسم الفعل إذا لم يقصد به معناه — بأن يقصد لفظه مثلا — فإن العامل قد يدخل عليه ، وذلك كما فى قول زهير ابن أبى سلمى المزنى :

=

واحترز بقوله : « بلا تأثر » عما ناب عن الفعل وهو متأثر بالعامل ، نحو « ضَرْباً زَيْداً » فإنه نائب مَنابَ «اُضْرِبْ » وليس بمبنى ؛ لتأثُّرِه بالعامل ، فإنه منصوب بالفعل المحذوف ، بخلاف « دَرَاكِ » فإنه وإن كان نائباً عن « أدْرِكْ » فليس متأثراً بالعامل .

وحاصلُ ما ذكره المصنف أن المصدرَ الموضوعَ مَوْضِعَ الفعلِ وأسماء الأفعال اشتركا فى النيابة مَنَابَ الفعل ، لكن المصدر متأثر بالعامل ؛ فأعرب لعدم مشابهته الحرفَ ، وأسماء الأفعال غير متأثرة بالعامل ؛ فبنيت لمشابهتها الحرفَ فى أنها نائبة عن الفعل وغيرُ متأثرة به .

وهذا الذى ذكره المصنف مبنى على أن أسماء الأفعال لا محل لها من الإعراب والمسألة خلافية[1] ، وسنذكر ذلك فى باب أسماء الأفعال .

= وَلَنِعْمَ حَشْوُ الدِّرْعِ أَنتَ إِذَا دُعِيَتْ نَزَالِ وَلُجَّ فى الذُّعْرِ

فنزال فى هذا البيت مقصود بها اللفظ ، ولذلك وقعت نائب فاعل ؛ فهى مرفوعة بضمة مقدرة على آخرها منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة البناء الأصلى، ومثله قول زيد الخيل:

وَقَدْ عَلِمَتْ سَلاَمَةُ أَنَّ سَيْفِى كَرِيهٌ كُلَّمَا دُعِيَتْ نَزَالِ

ونظيرهما قول جريبة الفقعسى :

عَرَضْنَا نَزَالِ فَلَمْ يَنزِلُوا وَكَانَتْ نَزَالِ عَلَيْهِمْ أَطَمّْ

(١) إذا قلت « هيهات زيد » مثلا ـ فللعلماء فى إعرابه ثلاثة آراء : الأول ـ وهو مذهب الأخفش ، وهو الصحيح الذى رجحه جمهور علماء النحو ـ أن هيهات اسم فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وزيد : فاعل مرفوع بالضمة ، وهذا الرأى هو الذى يجرى عليه قول الناظم إن سبب البناء فى أسماء الأفعال كونها نائبة عن الفعل غير متأثرة بعامل لا ملفوظ به ولا مقدر ، والثانى ـ وهو رأى سيبويه ـ أن هيهات مبتدأ مبنى على الفتح فى محل رفع ؛ فهو متأثر بعامل معنوى وهو الابتداء ، وزيد : فاعل سد مسد الخبر ، والثالث ـ وهو رأى المازنى ـ أن هيهات مفعول مطلق =

(والرابع) شَبَهُ الحرف فى الافتقار اللازم ، وإليه أشار بقوله : « وَكَافْتِقَارٍ أصِّلاَ » وذلك كالأسماء الموصولة ، نحو « الذى » فإنها مفتقرة فى سائر أحوالها إلى الصِّلَةِ ؛ فأشبهت الحرفَ فى ملازمة الافتقار ، فبنيت[1] .

وحاصِلُ البيتين أن البناء يكون فى ستة أبواب : المضمرات ، وأسماء الشرط ، وأسماء الاستفهام ، وأسماء الإشارة ، وأسماء الأفعال ، والأسماء الموصولة .

* * *

= لفعل محذوف من معناه ، وزيد: فاعل به ، وكأنك قلت: بعد بعداً زيد ، فهو متأثر بعامل لفظى محذوف من الكلام ، ولا يجرى كلام الناظم على واحد من هذين القولين ، الثانى والثالث ، وعلة بناء اسم الفعل على هذين القولين تضمن أغلب ألفاظه ـ وهى الألفاظ الدالة على الأمر منه ـ معنى لام الأمر ، وسائره محمول عليه ، يعنى أن اسم الفعل أشبه الحرف شبها معنويا ، لا نيابيا .

(١) زاد ابن مالك فى شرح الكافية الكبرى نوعاً خامساً سماه الشبه الإهمالى ، وفسره بأن يشبه الاسم الحرف فى كونه لا عاملا ولا معمولا . ومثل له بأوائل السور نحو «ألم ، ق ، ص» وهذا جاز على القول بأن فواتح السور لا محل لها من الإعراب؛ لأنها من المتشابه الذى لايدرك معناه ، وقيل : إنها فى محل رفع على أنها مبتدأ خبره محذوف ، أو خبر مبتدؤه محذوف ، أو فى محل نصب بفعل مقدر كاقرأ ونحوه ، أو فى محل جر بواو القسم المحذوفة ، وجعل بعضهم من هذا النوع الأسماء قبل التركيب ، وأسماء الهجاء المسرودة ، وأسماء العدد المسرودة ، وزاد ابن مالك أيضاً نوعاً سادساً سماه الشبه اللفظى ، وهو : أن يكون لفظ الاسم كلفظ حرف من حروف المعانى ، وذلك مثل « حاشا » الاسمية ؛ فإنها أشبهت « حاشا » الحرفية فى اللفظ .

واعلم أنه قد يجتمع فى اسم واحد مبنى شبهان فأكثر ، ومن ذلك المضمرات ؛ فإن فيها الشبه المعنوى ، إذ التكلم والخطاب والغيبة من المعانى التى تتأدى بالحروف ، وفيها الشبه الافتقارى ؛ لأن كل ضمير يفتقر افتقاراً متأصلا إلى ما يفسره ، وفيها الشبه الوضعى ، فإن أغلب الضمائر وضع على حرف أو حرفين ، وما زاد فى وضعه على ذلك محمول عليه ، طرداً للباب على وتيرة واحدة .

وَمُعْرَبُ الْأَسْمَاءِ مَا قَدْ سَلِمَا مِنْ شَبَهِ الْحَرْفِ كَأَرْضٍ وَسُمَا(١)

يريد أن المعرب خِلَافُ الْمَبْنِيِّ ، وقد تقدم أن المبنى ما أَشْبَهَ الْحَرْفَ ؛ فالمعرب ما لم يُشْبِهِ الْحَرْفَ ، وينقسم إلى صحيح — وهو : ما ليس آخره حرفَ عِلَّةٍ كأرْضٍ ، وإلى معتل — وهو : ما آخره حرف علة كَسُماً — وسُماً : لغةٌ فى الاسم ، وفيه ست لغات : اسم — بضم الهمزة وكسرها ، وسِمٌ — بضم السين وكسرها ، وسُماً — بضم السين وكسرها أيضاً .

وينقسم المعرب أيضاً إلى متمكن أَمْكَنَ — وهو المنصرف — كزَيْدٍ وعَمْرو ، وإلى متمكن غير أمكن — وهو غير المنصرف — نحو : أحمدَ ومساجدَ ومصابيحَ ؛

---

(١) « ومعرب » مبتدأ ، ومعرب مضاف و « الأسماء » مضاف إليه « ما » اسم موصول فى محل رفع خبر المبتدأ « قد سلما » قد : حرف تحقيق ، وسلم : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، والألف فى « سلما » للاطلاق « من شبه » جار ومجرور متعلق بقوله سلم ، وشبه مضاف و «الحرف» مضاف إليه «كأرض» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كائن كأرض « وسما » الواو حرف عطف ، سما : معطوف على أرض ، مجرور بكسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها التعذر ، وهو ـ بضم السين مقصورا ـ إحدى اللغات فى اسم كما سيذكره الشارح ، ونظيره فى الوزن هدى وعلا وتق وضحا .

وههنا سؤال ، وهو أن الناظم فى ترجمة هذا الباب بدأ بالمعرب وثنى بالمبنى فقال « المعرب والمبنى » وحين أراد التقسيم بدأ بالمعرب أيضاً فقال « والاسم منه معرب ومبنى » ولكنه حين بدأ فى التفصيل وتعريف كل واحد منهما بدأ بالمبنى وأخر المعرب ، فما وجهه ؟

والجواب عن ذلك أنه بدأ فى الترجمة والتقسيم بالمعرب لكونه أشرف من المبنى بسبب كونه هو الأصل فى الأسماء . وبدأ فى التعريف بالمبنى لكونه منحصرا ، والمعرب غير منحصر ، ألا ترى أن خلاصة الكلام فى أسباب البناء قد أنتجت أن المبنى من الأسماء ستة أبواب ليس غير ؟ ! .

فغير المتمكن هو المبنى ، والمتمكن : هو المعرب ، وهو قسمان : متمكن أمكنُ ، ومتمكن غير أمكن[1] .

***

وَفِعْلُ أَمْرٍ وَمُضِيٍّ بُنِيَا وَأَعْرَبُوا مُضَارِعاً : إنْ عَرِيَا[2]

مِنْ نُونِ تَوْكِيدٍ مُبَاشِرٍ ، وَمِنْ نُونِ إنَاثٍ : كَيَرُعْنَ مَنْ فُتِنْ[3]

---

(١) والمتمكن الأمكن هو الذى يدخله التنوين ، إذا خلا من أل ومن الإضافة ، ويجر بالكسرة ، ويسمى المنصرف ، والمتمكن غير الأمكن هو الذى لاينون ، ولا يجر بالكسرة إلا إذا اقترن بأل أو أضيف ، ويسمى الاسم الذى لا ينصرف .

(٢) « وفعل » مبتدأ ، وفعل مضاف و « أمر » مضاف إليه « ومضى » يقرأ بالجر على أنه معطوف على أمر ، ويقرأ بالرفع على أنه معطوف على فعل « بنيا » فعل ماض مبنى للمجهول ، والألف التى فيه للتثنية ، وهى نائب فاعل ، وذلك إذا عطفت « مضى » على « فعل » فإن عطفته على « أمر » فالألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على فعل « أعربوا » فعل وفاعل « مضارعا » مفعول به « إن » حرف شرط « عريا » فعل ماض مبنى على الفتح فى محل جزم فعل الشرط ، وألفه للاطلاق ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه السابق من الكلام ، أى : إن عرى الفعل المضارع من النون أعرب ، وعرى من باب رضى بمعنى خلا ، ويأتى من باب قعد بمعنى آخر ، تقول : عراه يعروه عروا — مثل سما يسمو سموا — إذا نزل به ، ومنه قول أبى صخر الهذلى :

وَإنِّى لَتَعْرُونِى لِذِكْرَاكِ هِزَّةٌ كَمَا انْتَفَضَ الْعُصْفُورُ بَلَّلَهُ الْقَطْرُ

(٣) « من نون » جار ومجرور متعلق بعرى ، ونون مضاف و « توكيد » مضاف إليه ، « مباشر » صفة لنون « ومن نون » جار ومجرور معطوف بالواو على الجار والمجرور السابق ، ونون مضاف و « إناث » مضاف إليه « كيرعن » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، وتقديره : وذلك كائن كيرعن « من » اسم موصول مفعول به ليرعن ، باعتباره فعلا قبل أن يقصد لفظه مع سائر التركيب ، مبنى على السكون فى محل نصب ، فأما بعد أن قصد لفظ الجملة فكل كلمة منها كحرف من =

لما فَرَغَ من بيان المعرب والمبنى من الأسماء شَرَعَ في بيان المعرب والمبنى من الأفعال ، ومَذْهَبُ البصريين أن الإعراب أَصْلٌ في الأسماء ، فَرْعٌ في الأفعال[1] ؛ فالأصل في الفعل البناء عندهم ، وذهب الكوفيون إلى أن الإعراب أصل في الأسماء وفي الأفعال ، والأولُ هو الصحيحُ ، ونَقَلَ ضياء الدين بن العِلْج في البسيط أن بعض النحويين ذهب إلى أن الإعراب أصـــل في الأفعال ، فَرْعٌ في الأسماء .

والمبنى من الأفعال ضربان :

= حروف زيد مثلا « فتن » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول .

(١) لـما كان الأصل عند البصريين في الأسماء الإعراب فإن ما كان منها معربا لا يسأل عن علة إعرابه ؛ لأن ماجاء على أصله لا يسأل عن علته ، وماجاء منها مبنيا يسأل عن علة بنائه ، وقد تقدم للناظم والشارح بيان علة بناء الاسم ، وأنها مشابهته للحرف ؛ ولما كان الأصل في الأفعال عندهم أيضاً البناء فإن ما جاء منها مبنياً لا يسأل عن علة بنائه ، وإنما يسأل عن علة إعراب ما أعرب منه وهو المضارع ، وعلة إعراب الفعل المضارع عند البصريين أنه أشبه الاسم في أن كل واحد منهما يتوارد عليه معان تركيبية لا يتضح التمييز بينها إلا بالإعراب ، فأما المعاني التي تتوارد على الاسم فمثل الفاعلية والمفعولية والإضافة في نحو قولك : ما أحسن زيد ؛ فإنك لو رفعت زيدا لـكان فاعلا وصار المراد نفي إحسانه ، ولو نصبته لـكان مفعولا به وصار المراد التعجب من حسنه ، ولو جررته لـكان مضافا إليه ، وصار المراد الاستفهام عن أحسن أجزائه ، وأما المعاني التي تتوارد على الفعل فمثل النهي عن الفعلين جميعاً أو عن الأول منهما وحده أو عن فعلهما متصاحبين في نحو قولك : لا تعن بالجفاء وتمدح عمرا ، فإنك لو جزمت « تمدح » لـكنت منهيا عنه استقلالا ، وصار المراد أنه لا يجوز لك أن تعن بالجفاء ولا أن تمدح عمرا ، ولو رفعت « تمدح » لـكان مستأنفا غير داخل في حكم النهي ، وصار المراد أنك منهي عن الجفاء مأذون لك في مدح عمرو ، ولو نصبته لـكان معمولا لأن المصدرية وصار المراد أنك منهي عن الجمع بين الجفاء ومدح عمرو ، وأنك لو فعلت أيهما منفردا جاز .

(أحدهما) ما اتُّفِقَ على بنائه ، وهو الماضى ، وهو مبنى على الفتح[1] نحو «ضَرَبَ وَانْطَلَقَ» ما لم يتصل به واو جمعٍ فيضم ، أو ضميرُ رفعٍ متحركٌ فيسكن .

(والثانى) ما اخْتُلِفَ فى بنائه والراجحُ أنه مبنى ، وهو فعل الأمر نحو «اضْرِبْ» وهو مبنى عند البصريين ، ومُعْرَب عند الكوفيين[2] .

والمعرب من الأفعال هو المضارع ، ولا يعرب إلا إذا لم تتصل به نونُ التوكيدِ أو نونُ الإناثِ ؛ فمثال نون التوكيد المباشرة « هَلْ تَضْرِبَنَّ »والفعلُ معها مبنى على الفتح ، ولا فَرْقَ فى ذلك بين الخفيفة والثقيلة[3] فإن لم تتصل به لم يُبْنَ ، وذلك كما إذا

---

(١) بنى الفعل الماضى لأن البناء هو الأصل ، وإنما كان بناؤه على حركة — مع أن الأصل فى البناء السكون — لأنه أشبه الفعل المضارع المعرب فى وقوعه خبرا وصفة وصلة وحالا ، والأصل فى الإعراب أن يكون بالحركات ، وإنما كانت الحركة فى الفعل الماضى خصوص الفتحة لأنها أخف الحركات ، فقصدوا أن تتعادل خفتها مع ثقل الفعل بسبب كون معناه مركبا ، لئلا يجتمع ثقيلان فى شىء واحد ، وتركيب معناه هو دلالته على الحدث والزمان .

(٢) عندهم أن نحو «اضرب» مجزوم بلام الأمر مقدرة ، وأصله لتضرب ، فحذفت اللام تخفيفا ، فصار « تضرب » ثم حذف حرف المضارعة قصدا للفرق بين هـذا وبين المضارع غير المجزوم عند الوقف عليه ، فاحتيج بعد حذف حرف المضارعة إلى همزة الوصل توصلا للنطق بالساكن — وهو الضاد — فصار « اضرب » وفى هـذا من التكلف ما ليس تخفى .

(٣) لا فرق فى اتصال نون التوكيد بالفعل المضارع ومباشرتها له بين أن تكون ملفوظا بها كما مثل الشارح، وأن تكون مقدرة كما فى قول الشاعر ،وهو الأضبط بن قريع

لاَ تُهِينَ الْفَقِيرَ عَلَّكَ أَنْ تَرْكَعَ يَوْماً والدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهْ

فإن أصل قوله لاتهين لاتهينن بنونين أولاهما لام الـكلمة والثانية نون التوكيد الخفيفة، فحذفت نون التوكيد الخفيفة ، وبقى الفعل بعد حذفها مبنيا على الفتح فى محل جزم بلام النهى ، ولو لم تكن نون التوكيد مقدرة فى هذا الفعل لوجب عليه أن يقول لاتهن

فَصَلَ بينه وبينها ألفُ اثنين نحو « هَلْ تَضْرِبانِّ » ، وأصله : هل تَضْرِبانِنَّ ، فاجتمعت ثلاثُ نونات ؛ فحذفت الأولى — وهى نون الرفع — كراهَةَ توالى الأمثال ؛ فصار « هل تَضرِبانِّ[1] » .

وكذلك يعرب الفعلُ المضارع إذا فَصَلَ بينه وبين نون التوكيد واوُ جمعٍ أو ياءُ مخاطبةٍ ، نحو « هل تَضْرِبُنَّ يازيدون » و « هل تَضْرِبِنَّ ياهند » وأصل « تضرِبُنَّ » تضربونَنَّ ، فحذفت النون الأولى لتوالى الأمثال ، كما سبق ، فصار تضربُونَّ ، فحذفت الواو لالتقاء الساكنين فصار تَضْرِبُنَّ ، وكذلك « تَضْرِبِنَّ » أصلُهُ تضربينَنَّ ؛ ففعل به ما فعل بتضربونَنَّ .

وهذا هو المراد بقوله : « وأعربوا مضارعاً إن عريا من نون توكيد مباشر » فشَرَطَ فى إعرابه أن يَعْرَى من ذلك ، ومفهومُه أنه إذا لم يَعْرَ منه يكون مبنياً .

فعلم أن مذهبه أن الفعل المضارع لا يُبنى إلا إذا باشرته نونُ التوكيدِ ، نحو « هَلْ تضربَنَّ يازَيْدُ » فإن لم تباشره أعرب ، وهذا هو مذهب الجمهور .

وذهب الأخفش إلى أنه مبنىٌّ مع نون التوكيد ، سواءاتصلت به نون التوكيد أو لم تتصل ، ونقل عن بعضهم أنه معرب وإن اتصلت به نون التوكيد .

ومثال ما اتصلت به نون الإناث « الهنداتُ يَضْرِبْنَ » والفعلُ معها مبنىٌّ على السكون ، ونقل المصنف — رحمه الله تعالى ! — فى بعض كتبه أنه لا خلاف فى

= بحذف الياء التى هى عين الفعل تخلصا من التقاء الساكنين — وهما الياء وآخر الفعل — ثم يكسر آخر الفعل تخلصا من التقاء ساكنين آخرين هما آخر الفعل ولام التعريف التى فى أول « الفقير » لأن ألف الوصل لا يعتد بها ، اذ هى غير منطوق بها ، فلما وجدناه لم يحذف الياء علمنا أنه قد حذف نون التوكيد وهو ينويها .

(١) أى : بعد أن حرك نون التوكيد بالكسر بعد أن كانت مفتوحة ، فرقا بينها وبين نون التوكيد التى تتصل بالفعل المسند لواحد ، فى اللفظ ، فإن ألف الاثنين تظهر فى النطق كحركة مشبعة ، فلولم تكسر النون فى المثنى التبس المسند للاثنين فى اللفظ بالمسند إلى المفرد.

بناء الفعل المضارع مع نون الإناث ، وليس كذلك ، بل الخلاف موجود ، وممن نقله الأستاذ أبو الحسن بن عصفور فى شرح الإيضاح[1] .

* * *

وَكُلُّ حَرْفٍ مُسْتَحِقٌّ لِلْبِنَا وَالأَصْلُ فِي الْمَبْنِيِّ أَنْ يُسَكَّنَا[2]

وَمِنْهُ ذو فَتْحٍ ،وَذُو كَسْرٍ ،وَضَمّْ كَأَيْنَ أَمْسِ حَيْثُ ،والساكِنُ كَمْ[3]

الحروف كلها مبنية ؛ إذ لا يعتورها ما تفتقر فى دلالتها عليه إلى إعرابٍ ، نحو « أَخَذْتُ مِنَ الدَّرَاهِمِ » فالتبعيض مستفاد من لفظ « من » بدون الإعراب .

والأصلُ فى البناءِ أن يكون على السكون ؛ لأنه أخف من الحركة ، ولا يُحَرَّكُ المبنيُّ إلا لسبب كالتخَلّصِ من التقاء الساكنين ، وقد تكون الحركة فتحة ، كَأَيْنَ وَقَامَ وإنَّ ، وقد تكون كسرة ، كأَمْسِ وَجَيْرِ ، وقد تكون ضمة ، كَحَيْثُ ، وهو اسم ، و« مُنْذُ » وهو حرف [إذا جررت به] ، وأما السكون فنحو « كَمْ ، واضْرِبْ ، وَأَجَلْ » .

(١) ممن قال بإعرابه السهيلى وابن درستويه وابن طلحة ، ورأيهم أنه معرب بإعراب مقدر منع من ظهوره شبهه بالماضى فى صيرورة النون جزءاً منه ؛ فتقول فى نحو (والوالدات يرضعن) : يرضعن فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع ظهورها شبه يرضعن بأرضعن فى أن النون قد صارت فيه جزءا منه .

(٢) « كل » مبتدأ ، وكل مضاف و « حرف » مضاف إليه « مستحق » خبر المبتدأ « للبنا » جار ومجرور متعلق بمستحق « والأصل » مبتدأ « فى المبنى » جار ومجرور متعلق بالأصل « أن » مصدرية « يسكنا » فعل مضارع مبنى للمجهول منصوب بأن ، والالف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المبنى ، وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر خبر المبتدأ ، والتقدير : والأصل فى المبنى تسكينه ، والمراد كونه ساكنا .

(٣) « ومنه » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « ذو » مبتدأ مؤخر ، مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة ، وذو مضاف و « فتح » مضاف إليه « وذو » معطوف على ذو السابق « كسر » مضاف إليه « وضم » معطوف على كسر بتقدير مضاف : أى وذو ضم « كأين » متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف « أمس ، حيث » معطوفان على أين بحرف عطف محذوف « والساكن » الواو عاطفة أو للاستئناف ، الساكن : مبتدأ « كم » خبره ، ويجوز العكس .

وعُلم مما مثلنا به أن البناء على الكسر والضم لا يكون فى الفعل ، بل فى الاسم والحرف ، وأن البناء على الفتح أو السكون : يكون فى الاسم ، والفعل ، والحرف(١) .

* * *

وَالرَّفْعَ وَالنَّصْبَ اجْعَلَنْ إعْرَابَا لاسْمٍ وَفِعْلٍ ، نَحْوُ : لَنْ أَهَابَا(٢)
وَالِاسْمُ قَدْ خُصِّصَ بِالْجَرِّ ، كَمَا قَدْ خُصِّصَ الْفِعْلُ بِأَنْ يَنْجَزِمَا(٣)

(١) ذكر الناظم والشارح أن من المبنيات ما يكون بناؤه على السكون ، ومنه ما يكون بناؤه على حركة من الحركات الثلاث. واعلم أنه ينوب عن السكون فى البناء الحذف، والحذف يقع فى موضعين : الأول الأمر المعتل الآخر ، نحو : اغز وارم واسع ، والثانى : الأمر المسند إلى ألف اثنين أو واو جماعة أو ياء مخاطبة ، نحو اكتبا واكتبوا واكتبى ، وأنه ينوب عن الفتح فى البناء شيآن : أولهما الكسر ، وذلك فى جمع المؤنث السالم إذا وقع اسما للا النافية للجنس ، نحو لا مسلمات ، وثانيهما الياء وذلك فى جمع المذكر السالم والمثنى إذا وقع أحدهما اسما للا النافية للجنس أيضا ، نحو : لا مسلمين ، وأنه ينوب عن الضم فى البناء شيآن : أحدهما الألف وذلك فى المثنى إذا وقع منادى نحو : يا زيدان ، وثانيهما الواو ، وذلك فى جمع المذكر السالم إذا وقع منادى أيضا ، نحو : يا زيدون .

(٢) « والرفع » مفعول به أول لاجعلن مقدم عليه « والنصب » معطوف عليه « اجعلن » فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « إعرابا » مفعول ثان لاجعلن « لاسم » جار ومجرور متعلق بإعرابا « وفعل » معطوف على اسم « نحو » خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك نحو « لن » حرف نفى ونصب واستقبال « أهابا » فعل مضارع منصوب بلن ، والألف للاطلاق ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، ونحو مضاف وجملة الفعل والفاعل فى قوة مفرد مضاف إليه .

(٣) « والاسم » مبتدأ « قد » حرف تحقيق « خصص » فعل ماض، مبنى للمجهول ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الاسم ، والجملة فى محل رفع =

فارْفَعْ بِضَمٍّ وانْصِبَنْ فَتْحًا،وجُرْ كسراً : كَذِكْرُ اللهِ عَبْدَهُ يَسُرْ(١)

وَاْجْزِمْ بِتَسْكِينٍ، وغَيْرُ مَاذُكِرْ يَنُوبُ ، نَحْوُ : جَا أَخُوبَنِي نَمِرْ(٢)

=خبر المبتدأ « بالجر » جار ومجرور متعلق بخصص «كما» الكاف حرف جر ، وما : مصدرية « قد » حرف تحقيق « خصص » فعل ماض مبنى للمجهول « الفعل » نائب فاعله ، وما مع مدخولها فى تأويل مصدر مجرور بالكاف : أى ككون الفعل مخصصا «بأن » الباءحرف جر ، وأن حرف مصدري ونصب « ينجزما » فعلمضارع منصوب بأن ، والألف للاطلاق، والفاعلضمير مستتر فيهجوازا تقديره هو يعود إلى الفعل،وأن ومدخولها فىتأويل مصدر مجرور بالباء :أىبالانجزام، والجار والمجرورمتعلق بخصص .

(١) « فارفع » فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «بضم »جار ومجرور متعلق بارفع « وانصبن » الواو عاطفة ، انصب : فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنونالتوكيد الخفيفة ، وهومعطوف على ارفع « فتحا » منصوب علىنزع الخافض أى بفتح «وجر» الواو عاطفة ، جر : فعل أمر معطوف على ارفع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « كسرا » مثل قوله فتحا منصوب على نزع الخافض « كذكر الله عبده يسر » الكاف حرف جر ومجروره محذوف ، والجار والمجرور خبر لمبتدأ محذوف والتقدير : وذلك كائن كقولك ، وذكر :مبتدأ ، وذكر مضاف ولفظ الجلالة مضافإليه من إضافة المصدر لفاعله ، وعبد : مفعول به لذكر منصوب بالفتحة الظاهرة ، وعبد مضاف والضمير مضاف إليه، ويسر: فعلمضارع ، والفاعل ضمير مستترفيهجوازا تقديره هو يعود إلى ذكر ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ .

(٢) « واجزم » الواو عاطفة ، اجزم : فعل أمر معطوف على ارفع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بتسكين » جار ومجرور متعلق باجزم « وغير » الواو للاستئناف،غير : مبتدأ ، وغير مضاف و«ما» اسم موصول مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر « ذكر » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة « ينوب » فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى غير ، والجملة فى محلرفع خبر المبتدأ «نحو» خبر لمبتدأ محذوف ، أى : وذلك نحو « جا » فعلماض قصر للضرورة «أخو» فاعل مرفوع بالواو لأنهمن الأسماء الستة ، وأخو مضاف و «بنى» مضافإليه=

أنواع الإعراب أربعة : الرفع ، والنصب ، والجر ، والجزم ؛ فأما الرفع والنصب فيشترك فيهما الأسماء والأفعال نحو «زيدٌ يَقُومُ ، وإنَّ زيداً لن يَقُومَ »وأما الجر فيختص بالأسماء ، نحو « بزيدٍ » وأما الجزم فيختص بالأفعال ، نحو «لَمْ يَضْرِبْ» .

والرفع يكون بالضمة ، والنصب يكون بالفتحة ، والجر يكون بالكسرة ، والجزم يكون بالسكون ، وما عدا ذلك يكون نائباً عنه ، كما نابت الواو عن الضمة فى « أخُو » والياء عن الكسرة فى « بَنِي » من قوله : «جا أخو بنى نمر»وسيذكر بعد هذا مَوَاضِعَ النيابة .

* * *

وَارْفَعْ بِوَاوٍ ، وَانْصِبَنَّ بِالألِفْ ،

وَاجْرُرْ بِيَاءٍ — مِنَ الأسمَا أصِفْ[1]

شَرَعَ فى بيان ما يُعْرَبُ بالنيابة عَمَّا سبق ذكره ، والمراد بالأسماء التى سيصفها

= مجرور بالياء لأنه جمع مذكر سالم، وبنى مضاف و « نمر» مضاف إليه، مجرور بالكسرة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف ، والجملة من الفعل وفاعله فى قوة مفرد مجرور بإضافة نحو إليه .

(١) « وارفع »الواو للاستئناف ، ارفع فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «بواو» متعلق بارفع «وانصبن» الواو عاطفة ، انصب: فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وهو معطوف على ارفع «بالألف» جار ومجرور متعلق بانصب «واجرر» الواو عاطفة ، اجرر : فعل أمر مبنى على السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وهو معطوف على ارفع « بياء » جار ومجرور متعلق باجرر « ما » اسم موصول تنازعه الأفعال الثلاثة « من الأسما » جار ومجرور متعلق بأصف الآتى ، أو بمحذوف حال من ما الموصولة « أصف » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والجملة صلة الموصول لا محل لها من الإعراب ، والعائد ضمير محذوف منصوب المحل بأصف ، أى : الذى أصفه .

الأسماء الستة ، وهى أبٌ ، وأخٌ ، وحَمٌ ، وهَنٌ ، وفُوهُ ، وذُومالٍ ؛ فهذه ترفع بالواو نحو « جاء أبو زيدٍ » وتنصب بالألف نحو « رأيتُ أباهُ » وتجر بالياء نحو « مَرَرْتُ بأبيه » والمشهورُ أنها معربة بالحروف ؛ فالواو نائبة عن الضمة ، والألف نائبة عن الفتحة ، والياء نائبة عن الكسرة ، وهذا هو الذى أشار إليه المصنف بقوله : « وارفع بواو — إلى آخر البيت » ، والصحيحُ أنها معربة بحركاتٍ مُقَدَّرة على الواو والألف والياء ؛ فالرفع بضمة مقدرة على الواو ، والنصب بفتحة مقدرة على الألف ، والجر بكسرة مقدرة على الياء ؛ فعلى هذا المذهبِ الصحيحِ لم يَنُبْ شىء عن شىء مما سبق ذكره(١) .

---

(١) فى هذه المسألة أقوال كثيرة ، وأشهر هذه الأقوال ثلاثة ، الأول : أنها معربة من مكان واحد ، والواو والألف والياء هى حروف الإعراب، وهذا رأى جمهور البصريين وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش فى أحد قوليه ، وهو الذى ذكره الناظم هنا ومال إليه . والثانى : أنها معربة من مكان واحد أيضاً ، وإعرابها بحركات مقدرة على الواو والألف والياء ، فإذا قلت « جاء أبوك » فأبوك : فاعل مرفوع بضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل، وهذا مذهب سيبويه، وهو الذى ذكره الشارح وزعم أنه الصحيح، ورجحه الناظم فى كتابه التسهيل ، ونسبه جماعة من المتأخرين إلى جمهور البصريين ، والصحيح أن مذهب هؤلاء هو الذى قدمنا ذكره ، قال أتباع سيبويه : إن الأصل فى الإعراب أن يكون بحركات ظاهرة أو مقدرة فمتى أمكن هذا الأصل لم يجز العدول عنه إلى الفروع ، وقد أمكن أن نجعل الإعراب بحركات مقدرة ، فيجب المصير إليه ، والقول الثالث : قول جمهور الكوفيين ، وحاصله أنها معربة من مكانين ، قالوا : إن الحركات تكون إعرابا لهذه الأسماء فى حال إفرادها : أى قطعها عن الإضافة ، فتقول : هذا أب لك وقد رأيت أخاً لك ، ومررت بحم ، فإذا قلت فى حال الإضافة ، « هذا أبوك » فالضمة باقية على ما كانت عليه فى حال الإفراد ، فوجب أن تكون علامة إعراب ، لأن الحركة التى تكون علامة إعراب للمفرد فى حالة إفراده هى بعينها التى تكون علامة لإعرابه فى حال إضافته ، ألا ترى أنك تقول « هذا غلام » فإذا قلت « هذا غلامك » لم يتغير الحال ؟ فكذا هنا . وكذا الواو والألف والياء بعد هذه الحركات فى حال إضافة الأسماء الستة تجرى مجرى الحركات فى كونها إعرابا ، بدليل أنها تتغير فى حال الرفع =

مِنْ ذاكَ « ذُو » : إنْ صُحْبَةً أبَانَا والفَمُ ، حَيْثُ المِيمُ مِنْهُ بَانَا[1]

أى : من الأسماء التى تُرْفَع بالواو ، وتُنْصَب بالألف ، وتجرُّ بالياء — ذُو ، وفَمٌ ، ولكن يشترط فى « ذو » أن تكون بمعنى صاحب ، نحو « جاءنى ذُو مال » أى : صاحبُ مالٍ ، وهو المراد بقوله : « إن صُحْبَةً أبانا » أى : إن أفْهَمَ صُحبةً ، واحترز بذلك عن « ذو » الطائية ؛ فإنها لا تُفْهِمُ صحبة ، بل هى بمعنى الذى ؛ فلا تكون مثل « ذى » بمعنى صاحب ، بل تكون مبنيّةً ، وآخرُها الواو رفعاً ، ونصباً ، وجراً ، ونحو « جاءنى ذُو قَامَ ، وَرَأَيْتُ ذُو قَامَ ، وَمَرَرْتُ بِذُو قَامَ » ؛ ومنه قولُه :

٤ — فَإِمَّا كِرَامٌ مُوسِرُونَ لَقِيتُهُمْ فَحَسْبِيَ مِنْ ذُو عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا

= والنصب والجر ، فدل ذلك على أن الضمة والواو جميعاً علامة للرفع ، والفتحة والألف جميعاً علامة للنصب ، والكسرة والياء جميعاً علامه للجر ، وإنما ألجأ العرب إلى ذلك قلة حروف هذه الأسماء ، فرفدوها — فى حال الإضافة التى هى من خصائص الاسم — بحروف زائدة ، تكثيراً لحروفها .

(١) « من ذاك » من ذا : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، والكاف حرف خطاب « ذو » مبتدأ مؤخر « إن » حرف شرط « صحبة » مفعول به مقدم لأبان « أبانا » أبان : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ذو ، والألف للاطلاق وهو فعل شرط مبنى على الفتح فى محل جزم ، والجواب محذوف ، والتقدير : إن أبان ذو صحبة فارفعه بالواو « والفم » معطوف على ذو « حيث » ظرف مكان « الميم » مبتدأ « منه » جار ومجرور متعلق ببان « بانا » فعل ماض بمعنى انفصل ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الميم ، والألف للاطلاق وجملته فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو قوله الميم ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل جر بإضافة « حيث » إليها .

٤ — هذا بيت من الطويل ، وهو من كلام منظور بن سحيم الفقعسى ، وقد =

. . . .

استشهد به ابن هشام فى أوضح المسالك (ش ٧) فى مبحث الأسماء الخمسة ، وفى باب الموصول ، كما فعل الشارح هنا ، واستشهد به الأشمونى (ش ١٥٥) مرتين أيضاً .
وقبل البيت المستشهد به قوله :

وَلَسْتُ بِهَاجٍ فِى الْقِرَى أَهْلَ مَنْزِلٍ عَلَى زَادِهِمْ أَبْكِى وَأُبْكِى الْبَوَاكِيَا

فَإِمَّا كِرَامٌ مُوسِرُونَ لَقِيتُهُمْ فَحَسْبِىَ مِنْ ذُو عِنْدَهُمْ ... البيت

وَإِمَّا كِرَامٌ مُعْسِرُونَ عَذَرْتُهُمْ وَإِمَّا لِئَامٌ فَادَّخَرْتُ حَيَائِيَا

وَعِرْضِىَ أَبْقَى مَا ادَّخَرْتُ ذَخِيرَةً وَبَطْنِىَ أَطْوِيهِ كَطَىِّ رِدَائِيَا

اللغة : « هاج » اسم فاعل من الهجاء ، وهو الذم والقدح ، تقول : هجاه يهجوه هجوا وهجاء « القرى » ــ بكسر القاف مقصوراً ــ إكرام الضيف ، و « فى » هنا دالة على السببية والتعليل ، مثلها فى قوله صلى الله عليه وسلم : « دخلت امرأة النار فى هرة » أى بسبب هرة ومن اجل ما صنعته معها ، يريد أنه لن يهجو أحداً ولن يذمه ويقدح فيه بسبب القرى على أية حال ، وذلك لأن الناس على ثلاثة أنواع : النوع الأول كرام موسرون ، والنوع الثانى كرام معسرون غير واجدين ما يقدمونه لضيفانهم ، والنوع الثالث لئام بهم شح وبخل وضنانة ، وقد ذكر هؤلاء الأنواع الثلاثة ، وذكر مع كل واحد حاله بالنسبة له « كرام » جمع كريم ، وأراد الطيب العنصر الشريف الآباء ، وقابلهم باللئام «موسرون» ذوو ميسرة وغنى ، وعندهم ما يقدمونه للضيفان «معسرون» ذوو عسرة وضيق لا يجدون ما يقدمونه مع كرم نفوسهم وطيب عنصرهم .

الإعراب : « إما » حرف شرط وتفصيل ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « كرام » فاعل بفعل محذوف يفسره السياق ، وتقدير الكلام : إما لقينى كرام ، ونحو ذلك ، مرفوع بذلك الفعل المحذوف ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « موسرون » نعت لكرام ، ونعت المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم ، والنون عوض عن التنوين فى الاسم المفرد « لقيتهم » لقى : فعل ماض مُبنى على فتح مقدر لا محل له من الإعراب ، والتاء ضمير المتكلم فاعل لقى ، مبنى على الضم فى محل رفع ، وضمير الغائبين العائد إلى كرام ، مفعول به مبنى على السكون فى محل نصب ، وجملة الفعل الماضى وفاعله =

. . . .

ومفعوله لامحل لها من الإعراب تفسيرية «فحسبي» الفاء واقعة في جواب الشرط ، حرف مبني على الفتح لامحل له من الإعراب ، حسب : اسم بمعنى كاف خبر مقدم ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، مبني على الفتح في محل جر « من » حرف جر مبني على السكون لامحل له «ذو» اسم موصول بمعنى الذى مبني على السكون فى محل جر بمن ، وإن رويت «ذى» فهو مجرور بمن ، وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة ، والجار والمجرور متعلق بحسب «عندهم» عند : ظرف متعلق بمحذوف يقع صلة للموصول الذى هو ذو بمعنى الذى ، وعند مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه ، مبني على السكون في محل جر « ما » اسم موصول بمعنى الذى مبتدأ مؤخر مبني على السكون في محل رفع « كفانيا » كفى : فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول الذى هو ما ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به مبني على الفتح في محل نصب ، والألف للاطلاق ، وجملة كفى وفاعله ومفعوله لا محل صلة ما.

الشاهد فيه : قوله « فحسبي من ذو عندهم » فإن «ذو» فى هذه العبارة اسم موصول بمعنى الذى ، وقد رويت هذه الكلمة بروايتين ؛ فمن العلماء من روى « فحسبي من ذى عندهم» بالياء ، واستدل بهذه الرواية على أن « ذا » الموصولة تعامل معامل «ذى» التى بمعنى صاحب والتى هى من الأسماء الخمسة ، فترفع بالواو ، وتنصب بالألف ، وتجر بالياء كما فى هذه العبارة على هذه الرواية ، ومعنى ذلك أنها معربة ويتغير آخرها بتغير التراكيب . ومن العلماء من روى «فحسبي من ذو عندهم » بالواو ، واستدل بها على أن «ذو» التى هى اسم موصول مبنية ، وأنها تجيء بالواو فى حالة الرفع وفى حالة النصب وفى حالة الجر جميعاً وهذا الوجه هو الراجح عند النحاة ؛ وسيذكر الشارح هذا البيت مرة أخرى فى باب الموصول ، وينبه على الروايتين جميعاً ، وعلى أن رواية الواو تدل على البناء ورواية الياء تدل على الإعراب ، لكن على رواية الياء يكون الإعراب فيها بالحروف نيابة عن الحركات على الراجح ، وعلى رواية الواو تكون الكلمة فيها مبنية على السكون ، فاعرف ذلك ولاتنسه .

قال ابن منظور فى لسان العرب : « وأما قول الشاعر :

* فإنَّ بَيْتَ تَمِيمٍ ذُو سَمِعْتَ بِهِ * =

وكذلك يُشْتَرَطُ فى إعراب الفم بهذه الأحْرُفِ زَوَالُ الميم منه ، نحو « هٰذَا فُوهُ ، ورَأَيْتُ فَاهُ ، ونَظَرْتُ إلى فِيهِ » ؛ وإليه أشار بقوله : « والفَمُ حَيْثُ المِيمُ مِنْهُ بَانَا » أى : انفصلت منه الميم ، أى زالت منه ؛ فإن لم تَزُلْ منه أعرب بالحَرَكات ، نحو « هَذَا فَمٌ ، وَرَأَيْتُ فَمًا ، ونَظَرْتُ إلى فَمٍ » .

* * *

أَبٌ ، أَخٌ ، حَمٌ ـ كَذَاكَ ، وَهَنُ   وَالنَّقْصُ فى هٰذَا الأَخِيرِ أَحْسَنُ[1]

وَفى أَبٍ وَتَالِيَيْهِ يَنْـدُرُ   وَقَصْرُهَا مِنْ نَقْصِهِنَّ أَشْهَرُ[2]

يعنى أن « أبًا ، وأخًا ، وَحَمًا » تَجْرِى مَجْرَى « ذو ، وفم » اللّذَيْنِ سبق ذكرهما ؛

= فإن «ذو» هنا بمعنى الذى ، ولا يكون فى الرفع والنصب والجر إلا على لفظ واحد ، وليست بالصفة التى تعرب نحو قولك : مررت برجل ذى مال ، وهو ذو مال ، ورأيت رجلا ذا مال ، وتقول : رأيت ذو جاءك ، وذو جاءك ، وذو جاءوك ، وذو جاءتك ، وذو جئنك ، بلفظ واحد للمذكر والمؤنث ، ومن أمثال العرب : أتى عليه ذو أتى على الناس ، أى الذى أتى عليهم ، قال أبو منصور : وهى لغة طيء ، وذو بمعنى الذى » اهـ .

وفى البيت الذى أنشده فى صدر كلامه شاهد كالذى معنا على أن « ذو » التى بمعنى الذى تكون بالواو ولو كان موضعها جرا أو نصباً ؛ فإن قول الشاعر « ذو سمعت به » نعت لبيت تميم المنصوب على أنه اسم إن ، ولو كانت «ذو» معربة لقال : فإن بيت تميم ذا سمعت به ، فلما جاء بها بالواو فى حال النصب علمنا أنه يراها مبنية ، وبناؤها كما علمت على السكون

(١) «أب» مبتدأ « أخ حم» معطوفان على أب مع حذف حرف العطف «كذاك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر تنازعه كل من أب وما عطف عليه « وهن » الواو عاطفة ، هن : مبتدأ ، وخبره محذوف ، أى : وهن كذاك « والنقص» مبتدأ «فى هذا» جار ومجرور متعلق بالنقص ، أو بأحسن «الأخير» بدل أو عطف بيان من اسم الإشارة أو هو نعت له « أحسن » خبر المبتدأ .

(٢) «وفى أب» جار ومجرور متعلق بيندر الآتى «وتالييه» معطوف على أب « يندر» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى النقص «وقصرها» الواو عاطفة ، قصر: مبتدأ ، وقصر مضاف والضمير مضاف إليه «من نقصهن» من نقص: جار ومجرور متعلق بأشهر ، ونقص مضاف والضمير مضاف إليه « أشهر » خبر المبتدأ .

فترْفَع بالواو ، وتُنْصَب بالألف ، وتجرُّ بالياء ، نحو « هذا أبوه وأخُوهُ وحَمُوها ، ورأيت أباه وأخاه وحَمَاها ، ومررت بأبيه وأخيه وحَمِيها» وهذه هي اللغة المشهورة في هذه الثلاثة ، وسيذكر المصنف في هذه الثلاثة لغتين أخريين .

وأما « هَنٌ » فالفصيحُ فيه أن يُعرَب بالحركات الظاهرة على النون،ولا يكون في آخره حرف علة ، نحو « هٰذَا هَنُ زَيْدٍ ، ورأيت هَنَ زَيْدٍ ، ومررت بِهَنِ زَيْد [١] » وإليه أشار بقوله : « والنقص في هذا الأخير أحْسَنُ » أي : النقصُ في « هَنٍ » أحْسَنُ من الإتمام ، والإتمام جائز لكنه قليل جداً ، نحو « هَذَا هَنُوهُ ، ورأيت هَنَاهُ ، ونظرت إلى هَنِيهِ » وأنكر الفَرَّاء جواز إتمامه ، وهو محجوجٌ بحكاية سيبويه الإتمامَ عن العرب ، ومن حَفِظَ حُجَّةٌ على مَنْ لم يحفظ .

وأشار المصنف بقوله : «وفي أبٍ وتالييه يندر — إلى آخر البيت » إلى اللغتين الباقيتين في «أب» وتالييه — وهما « أخ ، وحَمٌ » — فإحدى اللغتين النَّقْصُ ، وهو حذف الواو والألف والياء ، والإعرابُ بالحركات الظاهرة على الباء والخاء والميم ، نحو « هَذَا أبُهُ وأخُهُ وحَمُهَا ، ورأيْتُ أبَهُ وأخَهُ وحَمَهَا ، ومررتُ بأبِهِ وأخِهِ وحَمِهَا » وعليه قوله :

---

(١) ومن ذلك قوله عليه الصلاة والسلام : « من تعزى بعزاء الجاهلية فأعضوه بهن أبيه ، ولا تكنوا » وتعزى بعزاء الجاهلية معناه دعا بدعائها فقال : يا لفلان ، ويا لفلان ، والغرض أنه يدعو إلى العصبية القبلية التي جهد النبي صلى الله عليه وسلم جهده في محوها . ومعنى « أعضوه بهن أبيه » قولوا له : عض أير أبيك ، ومعنى « ولا تكنوا » قولوا له ذلك بلفظ صريح ، مبالغة في التشنيع عليه ، ومحل الاستشهاد قوله صلوات الله عليه : « بهن أبيه » حيث جر لفظ الهن بالكسرة الظاهرة ، ومن ذلك قولهم في المثل : « من يطل هن أبيه ينتطق به » يريدون من كثر إخوته اشتد بهم ظهره وقوى بهم عزه (وانظره في مجمع الأمثال رقم ٤٠١٥ في ٢/٣٠٠ بتحقيقنا)

٥ — بِأَبِهِ اقْتَدَى عَدِيٌّ فِى الْكَرَمْ ... وَمَنْ يُشَابِهْ أَبَهُ فَمَا ظَلَمْ

وهذه اللغةُ نادرةٌ فى « أب » وتاليبه ، ولهذا قال : « وفى أب وتاليبه ينذر » أى : يندر النقص ، واللغة الأخرى فى « أب » وتاليه أن يكون بالألف : رفعاً ، ونصباً ، وجراً ، ونحو « هٰذَا أَبَاهُ وأَخَاهُ وحَمَاهَا ، وَرَأَيْتُ أَبَاهُ وأَخَاهُ وحَمَاهَا ، ومَرَرْتُ بِأَبَاهُ وأَخَاهُ وحَمَاهَا ، وعليه قولُ الشاعر :

---

٥ — ينسب هذا البيت لرؤبة بن العجاج ، من كلمة يزعمون أنه مدح فيها عدى بن حاتم الطائى ، وقبله قوله :

أَنْتَ الْحَلِيمُ وَالأَمِيرُ الْمُنْتَقِمْ ... تَصْدَعُ بِالْحَقِّ وَتَنْفِى مِنْ ظَلَمْ

اللغة : « عدى » أراد به عدى بن حاتم الطائى الجواد المشهور « اقتدى » يريد أنه جعله لنفسه قدوة فسار على نهج سيرته « فما ظلم » يريد أنه لم يظلم أمه ؛ لأنه جاء على مثال أبيه الذى ينسب إليه ، وذلك لأنه لو جاء مخالفا لما عليه أبوه من السمت أو الشبه أو من الخلق والصفات لنسبه الناس إلى غيره ، فكان فى ذلك ظلم لأمه واتهام لها (انظر مجمع الأمثال رقم ٤٠٢٠ فى ٢/٣٠٠ بتحقيقنا) .

الإعراب : « بأبه » الجار والمجرور متعلق باقتدى ، وأب مضاف والضمير مضاف إليه « اقتدى عدى » فعل ماض وفاعله « فى الكرم » جار ومجرور بالكسرة الظاهرة متعلق باقتدى أيضاً ، وسكن المجرور للوقف « ومن » اسم شرط مبتدأ « يشابه » فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بالسكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من « أبه » مفعول به ليشابه ، ومضاف إليه « فما » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، وما : نافية « ظلم » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، والجملة فى محل جزم جواب الشرط ، وجملة الشرط وجوابه فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو اسم الشرط ، وهذا أحد ثلاثة أقوال ، وهو الذى نرجحه من بينها ، وإن رجح كثير من النحاة غيره .

الشاهد فيه : قوله « بأبه — يشابه ابه » حيث جر الأول بالكسرة الظاهرة ، ونصب الثانى بالفتحة الظاهرة . وهذا يدل على أن قوما من العرب يعربون هذا الاسم بالحركات الظاهرة على أواخره ، ولا يجتلبون لها حروف العلة لتكون علامة إعراب .

٦ — إنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا قَدْ بَلَغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا

---

٦ — نسب العينى والسيد المرتضى فى شرح القاموس هذا البيت لأبى النجم العجلى، ونسبه الجوهرى لرؤبة بن العجاج ، وذكر العينى أن أبا زيد نسبه فى نوادره لبعض أهل اليمن . وقد بحثت النوادر فلم أجد فيها هذا البيت ، ولكنى وجدت أبا زيد أنشد فيها عن أبى الغول لبعض أهل اليمن :

أىَّ قَلُوصِ رَاكِبٍ تَرَاهَا طَارُوا عَلَيْهِنَّ فَشُلْ عَلاَهَا
وَاشْدُدْ بِمَثْنَى حَقَبٍ حَقْوَاهَا نَاجِيَـــةً وَنَاجِيًا أَبَاهَا

وفى هذه الأبيات شاهد للمسألة التى معنا ، وقافيتها هى قافية بيت الشاهد ، ومن هنا وقع السهو للعينى ، فأما الشاهد فى هذه الأبيات فنى قوله : « وناجيا أباها » فإن « أباها » فاعل بقوله : « ناجياً » وهذا الفاعل مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وهذه لغة القصر ، ولو جاء به على لغة التمام لقال : «وناجياً أبوها » .

الإعراب : « إن » حرف توكيد ونصب « أباها » أبا : اسم إن منصوب بفتحة مقدره على الألف ، ويحتمل أن يكون منصوبا بالألف نيابة عن الفتحة كما هو المشهور، وأبا مضاف والضمير مضاف إليه « وأبا » معطوف على اسم إن ، وأبا مضاف وأبا من « أباها » مضاف إليه ، وهو مضاف والضمير مضاف إليه « قد » حرف تحقيق « بلغا » فعل ماض، وألف الاثنين فاعله ، والجملة فى محل رفع خبر إن « فى المجد» جار ومجرور متعلق بالفعل قبله وهو بلغ «غايتاها» مفعول به لبلغ على لغة من يلزم المثنى الألف ، أى منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وغايتا مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه، وهذا الضمير عائد على المجد، وإنما جاء به مؤنثاً ومن حقه التذكير لأنه اعتبر المجد صفة أو رتبة ، والمراد بالغايتين المبدأ والنهاية ، أو نهاية مجد النسب ونهاية مجد الحسب ، وهذا الأخير أحسن.

الشاهد فيه : الذى يتعين الاستشهاد به فى هذا البيت لما ذكر الشارح هو قوله : « أباها » الثالثة لأن الأولى والثانية يحتملان الإجراء على اللغة المشهورة الصحيحة كما رأيت فى الإعراب ؛ فيكون نصبهما بالألف ، أما الثالثة فهى فى موضع الجر بإضافة =

فعلامة الرفع والنصب والجرِّ حركةٌ مُقَدَّرَةٌ على الألف كما تُقَدَّرُ فى المقصور ، وهذه اللغة أشْهَرُ من النقص .

وحَاصِلُ ما ذكرهُ أنَّ فى « أب ، وأخ ، وحم » ثلاثَ لُغَاتٍ : أشهرها أن تكون بالواو والألف والياء ، والثانية أن تكون بالألف مطلقاً[1] ، والثالثة أن تحذف منها الأحرف الثلاثة ، وهذا نادر ، وأن فى « هَنٍ » لغتين : إحداهما النقص ، وهو الأشْهَرُ ، والثانية الإتْمَامُ ، وهو قليل .

* * *

وَشَرْطُ ذَا الإعْرَابِ :أَنْ يُضَفْنَ لاَ   لِلْيَا كَجَا أَخُو أَبِيكَ ذَا اعْتِلاَ[2]

= ماقبلها إليها ، ومع ذلك جاء بها بالألف ، والأرجح إجراء الأوليين كالثالثة ؛ لأنه يبعد جداً أن يجيء الشاعر بكلمة واحدة فى بيت واحد على لغتين مختلفتين .

(١) هذه لغة قوم بأعيانهم من العرب ، واشتهرت نسبتها إلى بنى الحارث وخثعم وزبيد ، وكلهم ممن يلزمون المثنى الألف فى أحواله كلها ، وقد تكلم بها فى الموضعين النبى صلى الله عليه وسلم ، وذلك فى قوله : « ما صنع أبا جهل ؟ » ، وقوله : « لا وتران فى ليلة » وعلى هذه اللغة قال الإمام أبو حنيفة رضى الله عنه : « لا قود فى مثقل ولو ضربه بأبا قبيس » وأبو قبيس : جبل معروف .

(٢) « وشرط » الواو للاستئناف ، شرط : مبتدأ ، وشرط مضاف و « ذا » مضاف إليه « الإعراب » بدل أو عطف بيان أو نعت لذا « أن » حرف مصدرى ونصب « يضفن » فعل مضارع مبنى للمجهول وهو مبنى على السكون لاتصاله بنون النسوة فى محل نصب بأن ، وأن مدخولها فى تأويل مصدر خبر المبتدأ ، أى : شرط إعرابهن بالحروف كونهن مضافات ، و « لا » حرف عطف « لليا » معطوف على محذوف ، والتقدير : لكل اسم لا للياء « كجا » الكاف حرف جر ، ومجروره محذوف والجار والمجرور متعلق بمحذوف ، خبر لمبتدأ محذوف ، أى : وذلك كائن كقولك ، وجا : أصله جاء : فعل ماض « أخو » فاعل جاء ، وأخو مضاف وأبى من « أبيك » مضاف إليه مجرور بالياء ، وأبى مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه « ذا » حال منصوب =

ذكر النحويون لإعراب هذه الأسماء بالْحُرُوفِ شروطاً أربعة :

(أحدها) أن تكون مضافة ، واحترز بذلك من ألا تضاف ؛ فإنها حينئذ تعرب بالحركات الظاهرة ، نحو « هٰذَا أَبٌ ، وَرَأَيْتُ أَبًا ، ومَرَرْتُ بِأَبٍ » .

(الثانى) أن تضاف إلى غير ياء المتكلم ، نحو « هٰذَا أَبُو زَيْدٍ وَأَخُوهُ وَحَمُوهُ » ؛ فإن أضيفت إلى ياء المتكلم أعربت بحركات مُقَدَّرَة ، نحو « هٰذَا أَبِى ، ورأيتُ أَبِي ، ومررتُ بِأَبِي » ، ولم تعرب بهذه الْحُرُوف ، وسيأتى ذكر ما تعرب به حينئذ .

(الثالث) أن تكون مُكَبَّرَة ، واحترز بذلك من أن تكون مُصَغَّرَه ؛ فإنها حينئذٍ تعربُ بالحركات الظاهرة ، نحو : « هذا أُبَىُّ زَيْدٍ وَذُوَىُّ مالٍ ، ورأيت أُبَىَّ زيدٍ وذُوَىَّ مالٍ ، ومررت بأُبَىِّ زيدٍ وذُوَىِّ مالٍ » .

(الرابع) : أن تكون مفردة ، واحترز بذلك من أن تكون مجموعة أو مُثَنَّاةً ؛ فإن كانت مجموعةً أعربت بالحركات الظاهرة[1] ، نحو « هؤلاء آباء

= بالألف نيابة عن الفتحة ، وهو مضاف ، و « اعتلا » مضاف إليه . وأصله اعتلاء فقصره للاضطرار . وتقدير البيت : وشرط هذا الإعراب (الذى هو كونها بالواو رفعاً وبالألف نصباً وبالياء جرا) فى كل كلة من هذه الكلمات كونها مضافة إلى أى اسم من الأسماء لا لياء المتكلم ، ومثال ذلك قولك : جاء أخو أبيك ذا اعتلاء ، فأخو : مثال للمرفوع بالواو وهو مضاف لما بعده ، وأبيك : مثال للمجرور بالياء ، وهو مضاف لضمير المخاطب ، وذا : مثال للمنصوب بالألف ، وهو مضاف إلى «اعتلا» ، وكل واحد من المضاف إليهن اسم غير ياء المتكلم كما ترى .

(١) المراد جمع التكسير كما مثل ؛ فأما جمع المذكر السالم فإنها لاتجمع عليه إلا شذوذاً ، وهى ـ حينئذ ـ تعرب إعراب جمع المذكر السالم شذوذاً: بالواو رفعاً ، وبالياء المكسور ماقبلها نصباً وجرا ، ولم يجمعوا منها جمع المذكر إلا الأب وذو .

فأما الأب فقد ورد جمعه فى قول زياد بن واصل السلمى :

فلمَّا تَبَيَّنَّ أَصْوَاتَنَا بَكَيْنَ وفَدَّيْنَنَا بالأَبِينَا =

الزَّيدِينَ ، ورأيت آباءهُمْ ، ومررت بآبائِهِمْ » ، وإن كانت مُثَنَّاة أعربت إعْرَاب المثنى : بالألف رفعاً ، وبالياء جراً ونصباً ، نحو : « هذان أبَوَا زيدٍ ، ورأيت أبَوَيْهِ ، ومررتُ بأبَوَيْهِ » .

ولم يذكر المصنف — رحمه الله تعالى ! — من هذه الأربعة سوى الشرطين الأوَّلَيْنِ ، ثم أشار إليهما بقوله : « وشَرْطُ ذا الإعراب أن يُضَفْنَ لا لليا » أى : شَرْطُ إعراب هذه الأسماء بالحروف أن تُضَاف إلى غير ياء المتكلم ؛ فعلم من هذا أنه لابد من إضافتها ، وأنه لابد أن تكون [إضافتها] إلى غير ياء المتكلم .

ويمكن أن يفهم الشرطان الآخران من كلامه ، وذلك أن الضمير فى قوله « يُضَفْنَ » راجعٌ إلى الأسماء التى سَبَقَ ذكرها ، وهو لم يذكرها إلا مفردة مكبرة ؛ فكأنه قال : « وشرط ذا الإعراب أن يضاف أبٌ وإخوتُه المذكورة إلى غير ياء المتكلم » .

واعلم أن « ذُو » لا تستعمل إلا مضافة ، ولا تضاف إلى مُضْمَرٍ ، بل إلى اسم جنسٍ ظاهرٍ غير صِفَة ، نحو : «جاءنى ذُو مالٍ» ؛ فلا يجوز «جاءنى ذُو قائم»(١)

***

= وأما «ذو» فقد ورد جمعه مضافا مرتين : إحداهما إلى اسم الجنس ، والأخرى إلى الضمير شذوذا ، وذلك فى قول كعب بن زهير بن أبى سلمى المزنى :

صَبَحْنَا الْخَزْرَجِيَّةَ مُرْهَفَاتٍ أَبَارَ ذَوِى أَرُومَتِهَا ذووها

ففى « ذووها » شذوذ من ناحيتين : إضافته إلى الضمير ، وجمعه جمع المذكر السالم

(١) اعلم أن الأصل فى وضع «ذو» التى بمعنى صاحب أن يتوصل بها إلى نعت ماقبلها بما بعدها ، وذلك يستدعى شيئين ؛ أحدهما : أن يكون مابعدها مما لا يمتنع أن يوصف به ، والثانى : أن يكون مابعدها مما لا يصلح أن يقع صفة من غير حاجة إلى توسط شىء ومن أجل ذلك لازمت الإضافة إلى أسماء الأجناس المعنوية كالعلم والمال والفضل والجاه =

بالألِفِ ارْفَعِ الْمُثَنَّى ، وكِلاَ إِذَا بِمُضْمَرٍ مُضَافًا وُصِلاَ[1]

= فتقول : محمد ذو علم ، وخالد ذو مال ، وبكر ذو فضل ، وعلى ذو جاه ، وما أشبه ذلك لأن هذه الأشياء لايوصف بها إلا بواسطة شىء ، ألا ترى أنك لاتقول « محمد فضل » إلا بواسطة تأويل المصدر بالمشتق ، أو بواسطة تقدير مضاف ، أو بواسطة قصد المبالغة ، فأما الأسماء التى يمتنع أن تكون نعتاً – وذلك الضمير والعلم – فلا يضاف « ذو » ولا مثناه ولاجمعه إلى شىء منها ، وشذ قول كعب بن زهير بن أبى سلمى المزنى الذى سبق إنشاده :

صَبَحْنَا الْخَزْرَجِيَّةَ مُرْهَفَاتٍ أَبَارَ ذَوِى أَرُومَتِهَا ذَوُوهَا

كما شذ قول الآخر :

إِنَّمَا يعرِفُ ذَا الفَضْـــلِ مِنَ النَّاسِ ذَوُوهُ

وشذ كذلك ما أنشده الأصمعى قال : أنشدنى أعرابى من بنى تميم ثم من بنى حنظلة لنفسه :

أَهْنَأُ المعرُوفِ مَا لَمْ تُبْتَذَلْ فِيهِ الوُجُوهُ

إِنمـا يَصْطَنِـعُ الْمَعْـــرُوفَ فى الناسِ ذَوُوهُ

وإن كان اسم أو مايقوم مقامه مما يصح أن يكون نعتاً بغير حاجة إلى شىء – وذلك الاسم المشتق والجملة – لم يصح إضافة « ذو » إليه ، وندر نحو قولهم : اذهب بذى تسلم ، والمعنى : اذهب بطريق ذى سلامة ، فتلخص أن « ذو » لاتضاف إلى واحد من أربعة أشياء : العلم ، والضمير ، والمشتق ، والجملة ، وأنها تضاف إلى اسم الجنس الجامد ، سواء أكان مصدرا أم لم يكن

(١) « بالألف » جار ومجرور متعلق بارفع التالى « ارفع » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « المثنى » مفعول به لارفع ، منصوب بفتحة مقدرة على الألف « وكلا » معطوف على المثنى « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان « بمضمر » جار ومجرور متعلق بوصل الآتى « مضافا » حال من الضمير المستتر فى وصل « وصلا » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازا ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل فى محل جر بإضافة إذا إليها ، وجواب إذا محذوف ، والتقدير : إذا وصل كلا بالضمير حال كون كلا مضافا إلى ذلك الضمير فارفعه بالألف .

كِلْتَا كَذَاكَ ، اثْنَانِ وَاثْنَتَانِ كَابْنَيْنِ وَابْنَتَيْنِ يَجْرِيَانِ[(١)]

وَتَخْلُفُ اليَا فِي جَمِيعِهَا الأَلِفْ جَرًّا ونَصْبًا بَعْدَ فَتْحٍ قَدْ أُلِفْ[(٢)]

ذكر المصنف — رحمه الله تعالى ! — أن مما تنوبُ فيه الحروفُ عن الحركات الأسماء الستة ، وقد تقدم الكلام عليها ، ثم ذكر المثنى ، وهو مما يعرب بالحروف.

وحَدُّهُ : « لفظ دالٌّ على اثنين ، بزيادة في آخره ، صالح للتجريد ، وعَطْف مِثْلِهِ عليه » فيدخُلُ في قولنا « لفظ دال على اثنين » المثنى نحو « الزيدان » والألفاظُ الموضوعة لاثنين نحو « شَفْع » ، وخرج بقولنا[(٣)] « بزيادَةٍ » نحو

---

(١) « كلتا » مبتدأ « كذاك » الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر ، والكاف حرف خطاب « اثنان » مبتدأ « واثنتان » معطوف عليه « كابنين » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير الذى هو ألف الاثنين فى قوله يجريان الآتى « وابنتين » معطوف على ابنين « يجريان » فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، وألف الاثنين فاعل ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ وماعطف عليه .

(٢) « وتخلف » فعل مضارع « اليا » فاعله « فى جميعها » الجار والمجرور متعلق بتخلف ، وجميع مضاف والضمير مضاف إليه « الألف » مفعول به لتخلف « جرا » مفعول لأجله « ونصبا » معطوف عليه « بعد » ظرف متعلق بتخلف ، وبعد مضاف و « فتح » مضاف إليه « قد » حرف تحقيق « ألف » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على فتح ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل فى محل جر نعت لفتح .

(٣) وخرج بقوله « دال على اثنين » الاسم الذى تكون فى آخره زيادة المثنى وهو مع ذلك لايدل على اثنين . وإنما يدل على واحد أوعلى ثلاثة فصاعدا، فأما مايدل على الواحد مع هذه الزيادة فمثاله من الصفات : رجلان . وشبعان ، وجوعان ، وسكران وندمان ، ومثاله من الأعلام : عثمان ، وعفان، وحسان ، وما أشبه ذلك ، وأما مايدل على الثلاثة فصاعدا فمثاله : صنوان ، وغلمان ، وصردان ، ورغفان، وجرذان ، وإعراب هذين النوعين بحركات ظاهرة على النون ، والألف ملازمة لها فى كل حال ؛ لأنها ن الصيغة ، وليست النون القائمة مقام التنوين .

« شَفْع » ، وخرج بقولنا « صالح للتجريد » نحو « اثنان » فإنه لا يصلح لإسقاط الزيادة منه ؛ فلا تقول « اثْنٌ » وخرج بقولنا « وعَطْفِ مثله عليه » ما صَلَحَ للتجريد وعطف غيره عليه ، كالْقَمَرَيْنِ ؛ فإنه صالح للتجريد ، فتقول : قمر ، ولكن يُعْطَف عليه مُغَايِره لا مثله ، نحو : قمر وشمس ، وهو المقصود بقولهم : « الْقَمَرَيْنِ » .

وأشار المصنف بقوله : « بالألف ارفع المثنى وكلا » إلى أن المثنى يُرْفَع بالألف ، وكذلك شِبْهُ المثنى ، وهو : كلُّ ما لا يَصْدُق عليه حدُّ المثنى ، وأشار إليه المصنفُ بقوله « وكِلاَ » ؛ فما لا يصدق عليه حدُّ المثنى مما دل على اثنين بزيادة أو شبهها ، فهو مُلْحَق بالمثنى ؛ فكلا وكلتا واثنان واثنتان مُلْحَقَة بالمثنى ؛ لأنها لا يصدق عليها حَدُّ المثنى ، لكن لا يُلْحَق كلا وكلتا بالمثنى إلا إذا أضيفا إلى مُضْمَرٍ ، نحو « جاءنى كِلاَهُمَا ، ورأيت كِلَيْهِما ، ومررت بِكِلَيْهِما ، وجاءتنى كِلْتاهُمَا ، ورأيت كِلْتَيْهِما ، ومررت بكِلْتَيْهِما » فإن أضيفا إلى ظاهر كانا بالألف رفعاً ونصباً وجراً ، نحو « جاءنى كِلاَ الرجلين وكِلْتا المرأتين ، ورأيت كِلاَ الرجلين وكِلْتا المرأتين ، ومررت بكِلاَ الرجلين وكِلْتا المرأتين » ؛ فلهذا قال المصنف : « وكلا إذا بمضمر مضافاً وُصِلاَ »[1] .

---

(١) هذا الذى ذكره الشارح تبعاً للناظم — من أن لكلا وكلتا حالتين : حالة يعاملان فيها معاملة المثنى ، وحالة يعاملان فيها معاملة المفرد المقصور ؛ فيكونان بالألف فى الأحوال الثلاثة كالفتى والعصا — هو مشهور لغة العرب ، والسر فيه — على ماذهب إليه نحاة البصرة — أن كلا وكلتا لفظهما لفظ المفرد ومعناهما معنى المثنى ، فكان لهما شبهان شبه بالمفرد من جهة اللفظ ، وشبه بالمثنى من جهة المعنى ؛ فأخذا حكم المفرد تارة وحكم المثنى تارة أخرى ، حتى يكون لكل شبه حظ ، فى الإعراب . وفى إعادة الضمير عليهما أيضاً .

ومن العرب من يعاملهما معاملة المقصور فى كل حال ؛ فيغلب جانب اللفظ . وعليه جاء قول الشاعر :

=

ثم بَيَّنَ أن اثنين واثنتين يجريان مَجْرَى ابنين وابنتين ؛ فاثنان واثنتان مُلْحَقَان بالمثنّى [كما تقدّم] ، وابنانِ وابنتانِ مثنى حقيقه .

ثم ذكر المصنف — رحمه الله تعالى ! — أن الياء تخلف الألفَ فى المثنى والملحَقِ به فى حالتى الجرّ والنصب ، وأن ما قبلها لا يكون إلا مفتوحاً ، نحو : « رأيت الزَّيْدَيْنِ كِلَيْهِمَا ، ومررت بالزَّيْدَيْنِ كِلَيْهِمَا » واحترز بذلك عن ياء الجمع ؛ فإن ما قبلها لا يكون إلا مكسوراً ، نحو : « مررتُ بالزَّيْدِينَ » وسيأتى ذلك .

وحاصِلُ ما ذكره أن المثنى وما أُلحق به يُرْفَعُ بالألف ، ويُنْصَبُ ويُجَرُّ بالياء ، وهذا هو المشهور ، والصحيحُ أن الإعراب فى المثنى والملحق به بحركة مقدرة على الألف رفعاً والياء نصباً وجراً .

وما ذكره المصنف من أن المثنى والملحَقَ به يكونان بالألف رفعاً والياء نصباً وجرا هو المشهور فى لغة العرب ، ومن العرب[1] من يجعل المثنى والملحَقَ به

= نِعْمَ الْفَتَى عَمِدَتْ إلَيْهِ مَطِيَّتِي فِي حِينَ جَدَّ بنا المَسِيرُ كِلاَنَا

ومحل الشاهد فى قوله « كلانا » فإنه توكيد للضمير المجرور محلا بالباء فى قوله « بنا » وهو مع ذلك مضاف الى الضمير ، وقد جاء به بالألف فى حالة الجر .

وقد جمع فى عود الضمير عليهما بين مراعاة اللفظ والمعنى الأسود بن يعفر فى قوله :

إنَّ المَنِيَّةَ والحُتُوفَ كِلاَهُمَا يُوفِى المَخَارِمَ يَرْقُبَانِ سَوَادِى

فتراه قال « يوفى المخارم » بالإفراد ، ثم قال « يرقبان » بالتثنية ، فأما الإعراب فإن جعلت « كلاهما » توكيدا كان كإعراب المقصور ، ولكن ذلك ليس بمتعين ، بل يجوز أن يكون « كلاهما » مبتدأ خبره جملة المضارع بعده ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل رفع خبر إن ، وعلى هذا يكون اللفظ كإعراب المثنى جاريا على اللغة الفصحى .

(١) هذه لغة كنانة وبنى الحارث بن كعب وبنى العنبر وبنى هجيم وبطون من ربيعة =

بالألف مطلقاً : رفعاً ، ونصباً ، وجراً ؛ فيقول : « جاء الزيدان كلاهما ، ورأيت الزيدان كلاهما ، ومررت بالزيدان كلاهما » .

***

وَارْفَعْ بِوَاوٍ وَبِيَا اجْرُرْ وَانْصِبِ سَالِمَ جَمْعِ « عَامِرٍ ، وَمُذْنِبِ »[1]

= بكر بن وائل وزبيد وخثعم وهمدان وعذرة . وخرج عليه قوله تعالى : (إن هذان لساحران) وقوله صلى الله عليه وسلم : « لاوتران فى ليلة » وجاء عليها قول الشاعر :

تَزَوَّدَ مِنَّا بَيْنَ أُذْنَاهُ طَعْنَةً دَعَتْهُ إِلَى هَابِي التُّرَابِ عَقِيمِ

فإن من حق « هذان ، ووتران ، وأذناه » ــ لو جرين على اللغة المشهورة ــ أن تكون بالياء : فإن الأولى اسم إن ، والثانية اسم لا ، وهما منصوبان ، والثالثة فى موضع المجرور بإضافة الظرف قبلها ، وفى الآية الكريمة تخريجات أخرى تجريها على المستعمل فى لغة عامة العرب : منها أن « إن » حرف بمعنى « نعم » مثلها فى قول عبد الله بن قيس الرقيات :

بَكَرَ الْعَوَاذِلُ فِى الصَّبُو حِ يَلُمْنَنِى وَأَلُومُهُنَّهْ

وَيَقُلْنَ : شَيْبٌ قَدْ عَلاَ كَ وَقَدْ كَبِرْتَ ، فَقُلْتُ : إِنَّهْ

يريد فقلت نعم ، والهاء على ذلك هى هاء السكت ، و « هذان » فى الآية الكريمة حينئذ مبتدأ ، واللام بعده زائدة ، و«ساحران» خبر المبتدأ . ومنها أن «إن » مؤكدة ناصبة للاسم رافعة للخبر ، واسمها ضمير شأن محذوف ، و « هذان ساحران » مبتدأ وخبر كما فى الوجه السابق ، والجملة فى محل رفع خبر إن ، والتقدير : إنه (أى الحال والشأن) هذان لساحران .

(١) « وارفع » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بواو » جار ومجرور متعلق بارفع « وبيا » جار ومجرور متعلق باجرر الآتى ، ولقوله انصب معمول مثله حذف لدلالة هذا عليه ، أى : اجرر بياء وانصب بياء «اجرر» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «وانصب» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا ، وهو معطوف بالواو على اجرر «سالم» مفعول به تنازعه كل من ارفع واجرر وانصب =

ذكر المصنف قسمين يعربان بالحروف : أحدهما الأسماء الستة ، والثانى المثنى ، وقد تقدَّمَ الكلام عليهما ، ثم ذكر فى هذا البيت القسمَ الثالثَ ، وهو جمع المذكر السالم وما حُمِل عليه ، وإعرابه : بالواو رفعاً ، وبالياء نصباً وجراً .

وأشار بقوله : « عَامِرٍ ومُذْنِبِ » إلى ما يُجْمَع هذا الجمعَ ، وهو قسمان : جامد ، وصفة .

فيشترط فى الجامد : أن يكون عَلَماً ، لمذكر ، عاقل ، خالياً من تاء التأنيث ، ومن التركيب ؛ فإن لم يكن عَلَماً لم يجمع بالواو والنون ؛ فلا يقال فى « رجل » رَجُلونَ ، نعم إذا صُغِّر جاز ذلك نحو : « رُجَيْلٍ ، ورُجَيْلُون » لأنه وَصْفٌ[1] ، وإن كان عَلَماً لغير مذكر لم يجمع بهما ؛ فلا يقال فى « زينب » زينبون ، وكذا إن كان علماً لمذكر غير عاقل ؛ فلا يقال فى لاَحِقٍ — اسمَ فرسٍ — لا حقون ، وإن كان فيه تاء التأنيث فكذلك لا يجمع بهما ؛ فلا يقال فى « طَلْحَة » طَلْحون ، وأجاز ذلك الكوفيون[2] ، وكذلك إذا كان مركباً ؛ فلا يقال فى « سيبويه » سيبويهون ، وأجازهُ بعضهم .

=وسالم مضاف و « جمع » مضاف إليه ، وجمع مضاف إليه و « عامر » مضاف إليه ، و « مذنب » معطوف على عامر .

(١) وجاء من ذلك قول الشاعر :

زَعَمَتْ تُمَاضِرُ أَنَّنِي إِمَّا أَمُتْ ... يَسْدُدْ أُبَيْنُوهَا الأَصَاغِرُ خَلَّتِي

محل الشاهد فى قوله « أبينوها » فإنه جمع مصغر « ابن » جمع مذكر سالما ورفعه بالواو نيابة عن الضمة ، ولولا التصغير لما جاز أن يجمعه هذا الجمع ؛ لأن ابناً اسم جامد وليس بعلم ، وإنما سوغ التصغير ذلك لأن الاسم المصغر فى قوة الوصف ، ألا ترى أن رجيلا فى قوة قولك : رجل صغير ، أو حقير ، وأن أبينا فى قوة قولك : ابن صغير ؟

(٢) ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز جمع العلم المذكر المختوم بتاء التأنيث كطلحة وحمزة جمع مذكر سالما بالواو والنون أو الياء والنون بعد حذف تاء التأنيث التى فى=

ويشترط فى الصفة : أن تكون صفة ، لمذكر ، عاقل ، خالية من تاء التأنيث ، ليست من باب أفْعَلَ فَعْلاَء ، ولا من باب فَعْلاَنَ فَعْلَى ، ولا مما يستوى فيه المذكر والمؤنث ؛ فخرج بقولنا « صفة لمذكر » ما كان صفة لمؤنث ؛ فلا يقال فى حائض حائضون ، وخرج بقولنا « عاقل » ما كان صفة لمذكر غير عاقلٍ ؛ فلا يقال فى سابق — صفةَ فَرَسٍ — سابقون ، وخرج بقولنا « خالية من تاء التأنيث » ما كان صفة لمذكر عاقل ، ولكن فيه تاء التأنيث ، نحو عَلاّمة ؛ فلا يقال فيه : عَلاَّمون ، وخرج بقولنا « ليست من باب أفْعَل فَعْلاَء » ما كان كذلك ، نحو « أَحْمَرَ » فإن مؤنثه حمراء ؛ فلا يقال فيه : أحمرون ، وكذلك ما كان من باب فَعْلاَن فَعْلَى ، نحو « سَكْرَان ، وسَكْرَى » فلا يقال : سكرانون ، وكذلك إذا استوى فى الوصف المذكرُ والمؤنث ، نحو « صَبُور ، وجَرِيح » فإنه يقال : رجل صبُور ، وامرأة صَبُور ، ورجل جَرِيح ، وامرأة جَرِيح ؛ فلا يقال فى جمع المذكر السالم : صبورون ، ولا جريحون .

وأشار المصنف — رحمه الله — إلى الجامد الجامع للشروط التى سبق ذكرها بقوله : « عامر » فإنه عَلَمٌ لمذكر عاقل خال من تاء التأنيث ومن التركيب ؛ فيقال فيه : عامرون .

= المفرد ، ووافقهم على ذلك أبو الحسن بن كيسان ، وعلى ذلك يقولون : جاء الطلحون والحمزون ، ورأيت الطلحين والحمزين ، ولهم على ذلك ثلاثة أدلة ؛ الأول : أن هذا علم على مذكر وإن كان لفظه مؤنثاً ، والعبرة بالمعنى لا باللفظ ، والثانى : أن هذه التاء فى تقدير الانفصال بدليل سقوطها فى جمع المؤنث السالم فى قولهم : طلحات ، وحمزات ، والثالث : أن الإجماع منعقد على جواز جمع العلم المذكر المختوم بألف التأنيث جمع مذكر سالما ، فلو سمينا رجلا بحمراء أو حبلى جاز جمعه على حمراوين وحبلين ولا شك أن الاسم المختوم بألف التأنيث أشد تمكنا فى التأنيث من المختوم بتاء التأنيث ، وإذا جاز جمع الاسم الأشد تمكناً فى التأنيث جمع مذكر سالما لجواز جمع الاسم الأخف تمكناً فى التأنيث هذا الجمع جائز من باب أولى .

وأشار إلى الصفة المذكورة أولا بقوله : « ومُذْنِبِ » فإنه صفة لمذكر عاقل خالية من تاء التأنيث وليست من باب أفْعَلَ فَعْلاَء ولا من باب فَعْلاَن فَعْلَى ولا مما يستوى فيه المذكر والمؤنث ، فيقال فيه : مُذْنبون ..

* * *

وَشِبْهِ ذَيْنِ ، وَبِهِ عِشْرُونَا وَبَابُهُ أُلْحِقَ ، وَالأَهْلُونَا(١)

أُولُو ، وَعَالَمُونَ ، عِلِّيُّونَا وَأَرَضُونَ شَذَّ ، وَالسِّنُونَا(٢)

وَبَابُهُ ، وَمِثْلَ حِينٍ قَدْ يَرِدْ ذَا البَابُ ، وَهْوَ عِنْدَ قَوْمٍ يَطَّرِدْ(٣)

---

(١) « وشبه » الواو حرف عطف ، شبه : معطوف على عامر ومذنب ، وشبه مضاف و « ذين » مضاف إليه مبنى على الياء فى محل جر « وبه » جار ومجرور متعلق بقوله ألحق الآتى « عشرونا » مبتدأ « وبابه » الواو عاطفة ، باب : معطوف على قوله عشرون ، وباب مضاف والهاء ضمير الغائب العائد إلى قوله عشرونا مضاف إليه « ألحق » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى قوله عشرونا ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ « والأهلون » معطوف على قوله عشرون .

(٢) « أولو » و « عالمون » و « عليون » و « أرضون » : كلهن معطوف على قوله عشرون « شذ » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على المتعاطفات كلها ، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها ؛ لأنها استئنافية ، وقيل : بل الجملة فى محل رفع خبر عن المتعاطفات ، والمتعاطفات مبتدأ ، وعلى هذا يكون قد أخبر عن الأخير منها فقط « والسنون » و « بابه » معطوفان على قوله عشرون .

(٣) « ومثل » الواو عاطفة أو للاستئناف ، مثل : نصب على الحال من الفاعل المستتر فى قوله يرد الآتى ، ومثل مضاف ، و « حين » مضاف إليه « قد » حرف تقليل « يرد » فعل مضارع « ذا » اسم إشارة فاعل يرد « الباب » بدل أو عطف بيان أو نعت لاسم الإشارة « وهو » مبتدأ « عند » ظرف متعلق بيطرد ، وعند مضاف و « قوم » مضاف إليه « يطرد » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الضمير المنفصل الواقع مبتدأ ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ ، وتقدير=

أشار المصنف — رحمه الله ! — بقوله : « وشبه ذين » إلى شبه عامر ، وهو كل علم مستجمع للشروط السابقِ ذكرُها كمحمد وإبراهيم ؛ فتقول : محمدون وإبراهيمون ، وإلى شبه مُذْنِب ، وهو كل صفة اجتمع فيها الشروط ، كالأفضَلِ والضَّرَّاب ونحوها ، فتقول : الأفْضَلُونَ والضَّرَّابُونَ ، وأشار بقوله : « وبه عشرون » إلى ما ألحق بجمع المذكر السالم فى إعرابه : بالواو رفعاً ، وبالياء جراً ونصباً .

وجمع المذكر السالم هو : ما سَلِمَ فيه بناء الواحد ، ووُجِدَ فيه الشروط التى سبق ذكرها ؛ فمَالا واحِدَ له من لفظه ، أولَهُ واحدٌ غيرُ مستكملٍ للشروط — فليس بجمع مذكر سالم ، بل هو مُلْحَق به ؛ فعشرون وبابه — وهو ثلاثون إلى تسعين — مُلْحَق بجمع المذكر السالم ؛ لأنه لا واحد له من لفظه ؛ إذ لا يقال : عِشْرٌ ، وكذلك « أَهْلُونَ » مُلْحَقٌ به ؛ لأن مفرده — وهو أَهْلٌ — ليس فيه الشروط المذكورة[1] ؛ لأنه اسم جنس جامد كرجل ، وكذلك « أولو » ؛ لأنه لاواحد له من لفظه ، و « عَالَمُونَ » جمع عَالَم ، وعَالَمٌ كرجل اسمُ جنسٍ جامدٌ ، وَعِلِّيُّون : اسم لأعْلَى الجنة ، وليس فيه الشروط المذكورة ؛ لكونه لما لا يعقل ، وَأَرَضُون : جمعُ أرْضٍ ، وَأرْضٌ : اسم جنس جامد مؤنث ، والسنون : جمع سَنَة ، والسنة : اسم جنسٍ مؤنث ؛ فهذه كلها مُلْحَقة بالجمع المذكر ؛ لما سبق من أنها غير مستكملة للشروط .

= البيت : وقد يرد هذا الباب (وهو باب سنين) معربا بحركات ظاهرة على النون مع لزوم الياء ، مثل إعراب « حين » بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جراً ، والإعراب بحركات ظاهرة على النون مع لزوم الياء يطرد فى كل جمع المذكر وما ألحق به عند قوم من النحاة أو من العرب .

(١) وقد جمع لفظ « أهل » جمع مذكر سالماً شذوذاً ، وذلك كقول الشنفرى:

وَلِى دُونَكم أَهْلُونَ : سِيدٌ عَمَلَّسٌ ، وَأَرْقَطُ زُهْلُولٌ ، وَعَرْفَاءُ جَيْأَلُ

وأشار بقوله « وَبابه » إلى باب سَنَة ، وهو : كل اسم ثلاثى ، حُذِفَتْ لامُه ، وَعُوِّضَ عنها هاء التأنيث ، وَلم يكسَّر : كمائة ومِئِين وَثُبَةٍ وَثُبِينَ . وهذا الاستعمال شائع فى هذا ونحوه ؛ فإن كُسِّرَ كشَفَةٍ وَشفاه لم يستعمل كذلك إلا شذوذاً ، كظُبَة ؛ فإنهم كسَّروهُ على ظُبَاة وَجمعوه أيضاً بالواو رفعاً وَبالياء نصباً وَجراً ، فقالوا : ظُبُونَ ، وَظُبِينَ .

وأشار بقوله : « وَمِثْلَ حين قد يرد ذا البابُ » إلى أنَّ سِنِين(١) ونحوه قد

(١) اعلم أن إعراب سنين وبابه إعراب الجمع بالواو رفعاً وبالياء نصباً وجراً هى لغة الحجاز وعلياء قيس . وأما بعض بنى تميم وبنى عامر فيجعل الإعراب بحركات على النون ويلتزم الياء فى جميع الأحوال ، وهذا هو الذى أشار إليه المصنف بقوله « ومثل حين » وقد تكلم النبي صلى الله عليه وسلم بهذه اللغة ، وذلك فى قوله يدعو على المشركين من أهل مكة : « اللهم اجعلها عليهم سنينا كسنين يوسف » وقد روى هذا الحديث برواية أخرى على لغة عامة العرب : « اللهم اجعلها عليهم سنين كسنى يوسف » فإما أن يكون عليه الصلاة والسلام قد تكلم باللغتين جميعاً مرة بهذه ومرة بتلك ، لأن الدعاء مقام تكرار للمدعو به ، وهذا هو الظاهر ، وإما أن يكون قد تكلم بإحدى اللغتين ، ورواه الرواة بهما جميعاً كل منهم رواه بلغة قبيلته ؛ لأن الرواية بالمعنى جائزة عند المحدثين ، وعلى هذه اللغة جاء الشاهد رقم ٧ الذى رواه الشارح ، كما جاء قول جرير :

أَرَى مَرَّ السِّنِينَ أَخَذْنَ مِنِّى ... كما أَخَذَ السِّرَارُ مِنَ الهِلاَلِ

وقول الشاعر :

أَلَمْ نَسْقِ الْحَجِيجَ — سَلِى مَعَدًّا — ... سِنِيناً ما تُعَدُّ لنا حسَابَا

وقول الآخر :

سِنِينِى كُلّهَا لاقَيْتُ حَرْباً ... أُعَدُّ مَعَ الصَّلاَدِمَةِ الذكور

ومن العرب من يلزم هذا الباب الواو ، ويفتح النون فى كل أحواله ؛ فيكون إعرابه بحركات مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل ، ومنهم من يلزمه الواو ويجعل الإعراب بحركات على النون كإعراب زيتون ونحوه ، ومنهم من يجرى الإعراب الذى =

تلزمه الياءَ وَيُجْعَلُ الإعرابُ على النون ؛ فتقول : هذه سِنِينٌ ، وَرأيت سِنِيناً ، وَمررت بِسِنِين ، وَإن شئت حذفت التَّنْوين ، وَهو أقل من إثباته ، وَاختلف فى اطِّراد هذا ، وَالصحيحُ أنه لا يَطّرد ، وأنه مقصور على السماع ، وَمنه قولُه صلى الله عليه وسلم : « اللهم اجعلها عليهم سِنِيناً كَسِنِينِ يوسُفَ » فى إحدى الروايتين، وَمثله قولُ الشاعر :

٧ — دَعَانِيَ مِنْ نَجْدٍ ؛ فإنَّ سِنِينَهُ لَعِبْنَ بِنَا شِيباً وَشَيَّبْنَنَا مُرْدَا

= ذكرناه أولا فى جميع أنواع جمع المذكر وما ألحق به ، إجراء له مجرى المفرد ، ويتخرج على هذه اللغة قول ذى الإصبع العدوانى :

إنِّى أَبِىٌّ أَبِىٌّ ذُو مُحَافَظَـةٍ وَابْنُ أَبِىٍّ أَبِىٍّ مِنْ أَبِيِّينِ

ويجوز فى هذا البيت أن تخرجه على ماخرج عليه بيت سحيم (ش ٩) الآتى قريبا فتلخص لك من هذا أن فى سنين وبابه أربع لغات ، وأن فى الجمع عامة لغتين .

٧ — البيت للصمة بن عبد الله ، أحد شعراء عصر الدولة الأموية ، وكان الصمة قد هوى ابنة عم له اسمها ريا ، فخطبها ، فرضى عمه أن يزوجها له على أن يمهرها خمسين من الإبل ، فذكر ذلك لأبيه ، فساق عنه تسعة وأربعين ، فأبى عمه إلا أن يكملها له خمسين وأبى أبوه أن يكملها ، ولج العناد بينهما ، فلم ير الصمة بداً من فراقهما جميعاً ، فرحل إلى الشام ؛ فكان وهو بالشام يحن إلى نجد أحيانا ويذمه أحيانا أخرى ، وهذا البيت من قصيدة له فى ذلك .

اللغة : « دعانى » أى اتركانى ، ويروى فى مكانه « ذرانى » وهما بمعنى واحد « نجد » بلاد بعينها ، أعلاها تهامة واليمن وأسفلها العراق والشام ، و « الشيب » — بكسر الشين — جمع أشيب ، وهو الذى وخط الشيب شعر رأسه ، و « المرد » — بضم فسكون — جمع أمرد ، وهو من لم ينبت بوجهه شعر .

الإعراب : «دعانى » دعا : فعل أمر مبنى على حذف النون ، وألف الاثنين فاعل والنون للوقاية ، والياء مفعول به ، مبنى على الفتح فى محل نصب « من نجد » جار ومجرور متعلق بدعانى « فإن » الفاء للتعليل ، إن : حرف توكيد ونصب « سنينه » سنين : اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة — وهو محل الشاهد — وسنين مضاف والضمير =

[الشاهد فيه إجراء السنين مُجْرَى الحينِ ، في الإعراب بالحركات وإلزام النون مع الإضافة] .

* * *

وَنُونَ مَجْمُوعٍ وَمَا بِهِ الْتَحَقْ فَافْتَحْ ، وَقَلَّ مَنْ بِكَسْرِهِ نَطَقْ[1]

العائد إلى نجد مضاف إليه ، وجملة «لعبن» من الفعل وفاعله في محل رفع خبر إن «بنا» جار ومجرور متعلق بلعبن «شيبا» حال من الضمير المجرور المحل بالباء في بنا ، وجملة «شيبننا» من الفعل وفاعله ومفعوله معطوفة بالواو على جملة لعبن «مردا» حال من المفعول به في قوله شيبننا .

الشاهد فيه : قوله «فإن سنينه» حيث نصبه بالفتحة الظاهرة ، بدليل بقاء النون مع الإضافة إلى الضمير ، فجعل هذه النون الزائدة على بنية الكلمة كالنون التي من أصل الكلمة في نحو مسكين وغسلين ، ألا ترى أنك تقول : هذا مسكين ، ولقد رأيت رجلا مسكينا ، ووقعت عيني على رجل مسكين ، وتقول : هذا الرجل مسكينكم ، فتكون حركات الإعراب على النون سواء أضيفت الكلمة أم لم تضف ؛ لأن مثلها مثل الميم في غلام والباء في كتاب ، ولو أن الشاعر اعتبر هذه النون زائدة مع الياء للدلالة على أن الكلمة جمع مذكر سالم لوجب عليه هنا أن ينصبه بالياء ويحذف النون فيقول «فإن سنيه» ومثل هذا البيت قول رسول الله صلى الله عليه وسلم «اللهم اجعلها عليهم سنينا كسنين يوسف» والأبيات التي أنشدناها (في ص ٥٨) وتقدم لنا ذكر ذلك .

(١) «ونون» مفعول مقدم لافتح ، ونون مضاف و «مجموع» مضاف إليه «وما» الواو عاطفة ، ما : اسم موصول معطوف على مجموع ، مبني على السكون في محل جر «به» جار ومجرور متعلق بالتحق الآتي «التحق» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على ما ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «فافتح» الفاء زائدة لتزيين اللفظ ، وافتح : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «وقل» فعل ماض «من» اسم موصول في محل رفع فاعل بقل «بكسره» الجار والمجرور متعلق بنطق ، وكسر مضاف والضمير العائد على النون مضاف إليه «نطق» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من ، والجملة =

وَنُونُ مَا ثُنِّيَ وَالْمُلْحَقِ بِهْ   بِعَكْسِ ذَاكَ اسْتَعْمَلُوهُ، فَانْتَبِهْ[1]

حَقُّ نونِ الجمعِ وَما أُلحق به الفتحُ، وقد تُكسر شُذوذاً، ومنه قوله:

٨ — عَرَفْنَا جَعْفَراً وَبَنِي أَبِيهِ   وَأَنْكَرْنَا زَعَانِفَ آخَرِينِ

= لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، وتقدير البيت: افتح نون الاسم المجموع والذى التحق به، وقل من العرب من نطق بهذه النون مكسورة: أى فى حالتى النصب والجر أما فى حالة الرفع فلم يسمع كسر هذه النون من أحد منهم.

(١) «ونون» الواو عاطفة، نون: مبتدأ، ونون مضاف و «ما» اسم موصول مضاف إليه «ثنى» فعل ماض مبنى للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة ما «والملحق» معطوف على ما «به» جار ومجرور متعلق بالملحق «بعكس» جار ومجرور متعلق باستعملوه، وعكس مضاف وذا من «ذاك» مضاف إليه، والكاف حرف خطاب «استعملوه» فعل ماض، والواو فاعل، والهاء مفعول به، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو «نون» فى أول البيت «فانتبه» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت، يريد أن لغة جمهور العرب جارية على أن ينطقوا بنون المثنى مكسورة، وقليل منهم من ينطق بها مفتوحة.

٨ — هذا البيت لجرير بن عطية بن الخطفى، من أبيات خاطب بها فضالة العرنى، وقبله قوله:

عَرِينٌ مِنْ عُرَيْنَةَ، لَيْسَ مِنَّا   بَرِئْتُ إِلَى عُرَيْنَةَ مِنْ عَرِينِ

المفردات: «جعفر» اسم رجل من ولد ثعلبة بن يربوع «وبنى أبيه» إخوته، وهم عرين وكليب وعبيد «زعانف» جمع زعنفة - بكسر الزاى والنون بينهما عين مهملة ساكنة — وهم الأتباع، وفى القاموس «الزعنفة — بالكسر والفتح — القصير والقصيرة، وجمعه زعانف، وهى أجنحة السمك، وكل جماعة ليس أصلهم واحداً» هـ. والزعانف أيضاً: أهداب الثوب التى تنوس منه، أى تتحرك، ويقال للئام الناس ورذالهم: الزعانف.

الإعراب: «عرفنا» فعل وفاعل «جعفرا» مفعوله «وبنى» معطوف على جعفر وبنى مضاف وأبى من «أبيه» مضاف إليه، وأبى مضاف وضمير الغائب العائد إلى جعفر مضاف إليه «وأنكرنا» الواو حرف عطف، أنكرنا: فعل وفاعل «زعانف» =

وَقوله :

٩ — أَكُلَّ الدَّهْرِ حِلٌّ وَارْتِحَالٌ أَمَا يُبْقِي عَلَيَّ وَلاَ يَقِينِي ؟!

وَمَاذَا تَبْتَغِي الشُّعَرَاءُ مِنِّي وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الأَرْبَعِينِ ؟

وليس كسرُها لغةً ، خلافاً لمن زعم ذلك .

= مفعول به « آخرين » صفة له منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم ، وجملة أنكرنا ومعمولاته معطوفة على جملة عرفنا ومعمولاته .

الشاهد فيه : كسر نون الجمع فى قوله « آخرين » بدليل أن القصيدة مكسورة حرف القافية ، وقد روينا البيت السابق على بيت الشاهد ليتضح لك ذلك ، وأول الكلمة قوله :

أَتُوعِدُنِي وَرَاءَ بَنِي رِيَاحٍ ؟ كَذَبْتَ ؛ لَتَقْصُرَنَّ يَدَاكَ دُونِي

٩ — هذان البيتان لسحيم بن وثيل الرياحى ، من قصيدة له يمدح بها نفسه ويعرض فيها بالأبيرد الرياحى ابن عمه ، وقبلهما :

عَذَرْتُ الْبُزْلَ إنْ هِيَ خَاطَرَتْنِي فَمَا بَالِي وَبَالُ ابْنَيْ لَبُونِ ؟

وبعدها قوله :

أَخُو خَمْسِينَ مُجْتَمِعٌ أَشُدِّى وَنَجَّذَنِي مُدَاوَرَةُ الشُّؤُونِ

المفردات : « يبتغى » معناه يطلب ، ويروى فى مكانه « يدرى » بتشديد الدال المهملة ، وهو مضارع ادراه ، إذا ختله وخدعه .

المعنى : يقول : كيف يطلب الشعراء خديعتى ويطمعون فى ختلى وقد بلغت سن التجربة والاختبار التى تمكننى من تقدير الأمور ورد كيد الأعداء إلى نحورهم؟ يريد أنه لا تجوز عليه الحيلة ، ولا يمكن لعدوه أن يخدعه .

الإعراب : « أكل » الهمزة للاستفهام ، وكل : ظرف زمان متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وكل مضاف و « الدهر » مضاف إليه « حل » مبتدأ مؤخر « وارتحال » معطوف عليه « أما » أصل الهمزة للاستفهام ، وما نافية ، وأما هنا حرف استفتاح « يبقى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الدهر « على » جار ومجرور متعلق بيبقى « ولا » الواو عاطفة ، ولا : زائدة لتأكيد النفى « يقينى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به « وماذا » ما : اسم استفهام مبتدأ ، وذا : اسم موصول بمعنى الذى فى محل رفع خبر =

وَحَقُّ نون المثنى وَالْمُلْحَق به الْكَسْرُ ، وَفَتْحُهَا لغةٌ ، ومنه قوله :

١٠ — عَلَى أَحْوَذِيَّيْنَ اسْتَقَلَّتْ عَشِيَّةً فما هِيَ إلا لَمْحَةٌ وَتَغِيبُ

= «تبتغى» فعل مضارع «الشعراء» فاعله «منى» جار ومجرور متعلق بتبتغى، والجملة من الفعل وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، والعائد ضمير منصوب بتبتغى، وهو محذوف : أى تبتغيه «وقد» الواو حالية ، قد : حرف تحقيق «جاوزت» فعل وفاعل «حد» مفعول به لجاوز ، وحد مضاف و «الأربعين» مضاف إليه ، مجرور بالياء المكسور ماقبلها تحقيقا المفتوح مابعدها تقديراً ، وقيل: مجرور بالكسرة الظاهرة؛ لأنه عومل معاملة حين فى جعل الإعراب على النون ، وسنوضح ذلك فى بيان الاستشهاد بالبيت .

الشاهد فيه : قوله «الأربعين» حيث وردت الرواية فيه بكسر النون كما رأيت فى أبيات القصيدة؛ فمن العلماء من خرجه على أنه معرب بالحركات الظاهرة على النون على أنه عومل معاملة المفرد من نحو حين ومسكين وغسلين ويقطين ، ومنهم من خرجه على أنه جمع مذكر سالم معرب بالياء نيابة عن الكسرة ، ولكنه كسر النون ، وعليه الشارح هنا .

ونظيره بيت ذى الأصبع العدوانى الذى رويناه لك (ص ٦٥) وقول الفرزدق :

مَا سَدَّ حَيٌّ وَلا مَيْتٌ مَسَدَّهُمَا إلا الخلائفُ مِنْ بعدِ النَّبِيِّينِ

١٠ — البيت لحميد بن ثور الهلالى الصحابى ، أحد الشعراء المجيدين ، وكان لا يقاربه شاعر فى وصف القطاة ، وهو من أبيات قصيدة له يصف فيها القطاة ، وأول الأبيات التى يصف فيها القطاة قوله :

كَمَا انْقَبَضَتْ كَدْرَاءُ تَسْقِى فِرَاخَهَا بِشَمْظَةَ رِفْهًا وَالمِيَاهُ شُعُوبُ

غَدَتْ لَمْ تُصَعِّدْ فى السماء ، وَتَحْتَهَا إذَا نَظَرَتْ أَهْوِيَةٌ ولُهُوبُ

فَجَاءَتْ وَمَا جَاءَ الْقَطَا ، ثم قَلَّصَتْ بِمَفْحَصِهَا ، وَالوَارِدَاتُ تَنُوبُ

اللغة : «الأحوذيان» مثنى أحوذى ، وهو الخفيف السريع ، وأراد به هنا جناح القطاة ، يصفها بالسرعة والخفة ، و«استقلت» ارتفعت وطارت فى الهواء ، و «العشية» ما بين الزوال إلى المغرب ، و «هى» ضمير غائبة يعود إلى القطاة على تقدير مضافين ، وأصل الكلام : فما زمان رؤيتها إلا لمحة وتغيب .

=

وظاهر كلام المصنف — رحمه الله تعالى ! — أن فتح النون فى التثنية ككسر نون الجمع فى القلة ، وليس كذلك ، بل كسرها فى الجمع شاذ وفتحها فى التثنية لغة ، كما قدمناه ، وهل يختص الفتح بالياء أو يكون فيها وفى الألف ؟ قولان ؛ وظاهر كلام المصنف الثانى(١)

= المعنى : يريد أن هذه القطاة قد طارت بجناحين سريعين ؛ فليس يقع نظرك عليها حين تهم بالطيران إلا لحظة يسيرة ثم تغيب عن ناظريك فلا تعود تراها ، يقصد أنها شديدة السرعة

الإعراب : « على أحوذيين » جار ومجرور متعلق باستقلت « استقلت » استقل : فعل ماض، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود على القطاة التى تقدم وصفها « عشية » ظرف زمان منصوب على الظرفية متعلق باستقلت « فما » الفاء عاطفة، ما : نافية « هى » مبتدأ بتقدير مضافين ، والأصل : فما زمان مشاهدتها إلا لمحة وتغيب بعدها « إلا » أداة استثناء ملغاة لاعمل لها « لمحة » خبر المبتدأ « وتغيب » الواو عاطفة ، وتغيب فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود على القطاة ، والجملة من الفعل والفاعل معطوفة على جملة المبتدأ والخبر .

الشاهد فيه : فتح نون المثنى من قوله « أحوذيين » وهى لغة ، وليست بضرورة ؛ لأن كسرها يأتى معه الوزن ولا يفوت به غرض .

(١) اعلم أنهم اتفقوا على زيادة نون بعد ألف المثنى ويائه وبعد واو الجمع ويائه ؛ واختلف النحاة فى تعليل هذه الزيادة على سبعة أوجه ، الأول — وعليه ابن مالك — أنها زيدت دفعا لتوهم الإضافة فى « رأيت بنين كرماء » إذ لو قلت « رأيت بنى كرماء » لم يدر السامع الكرام هم البنون أم الآباء ؟ فلما جاءت النون علمنا أنك إن قلت « بنى كرماء » فقد أردت وصف الآباء بالكرم وأن بنى مضاف وكرماء مضاف إليه، وإن قلت « بنين كرماء » فقد أردت وصف الأبناء أنفسهم بالكرم وأن كرماء نعت لبنين ، وبعداً عن توهم الإفراد فى « هذان » ونحو « الخوزلان » و « المهتدين » ؛ إذ لولا النون لالتبست الصفة بالمضاف إليه على ما علمت أولا ولالتبس المفرد بالمثنى أو بالجمع ؛ الثانى أنها زيدت عوضاً عن الحركة فى الاسم المفرد ، وعليه الزجاج ، ، والثالث : أن زيادتها عوض عن التنوين فى الاسم المفرد . وعليه ابن كيسان ، وهو الذى يجرى على ألسنة المعربين ، والرابع : أنها عوض عن الحركة والتنوين معاً ، وعليه ابن ولاد والجزولى ، =

ومن الفتح مع الألف قولُ الشاعر :

١١ — أعْرِفُ مِنْهَا الْجِيدَ وَالْعَيْنَانَا   وَمَنْخِرَيْنِ أشبهَا ظَبْيَانَا

= والخامس : أنها عوض عن الحركة والتنوين فيما كان التنوين والحركة فى مفرده كمحمد وعلى ، وعن الحركة فقط فيما لا تنوين فى مفرده كزينب وفاطمة ، وعن التنوين فقط فيما لا حركة فى مفرده كالقاضى والفتى ؛ وليست عوضاً عن شىء منهما فيما لا حركة ولا تنوين فى مفرده كالحبلى ، وعليه ابن جنى ، والسادس : أنها زيدت فرقا بين نصب المفرد ورفع المثنى ، إذ لو حذفت النون من قولك « عليان» لأشكل عليك أمره ، فلم تدر أهو مفرد منصوب أم مثنى مرفوع ، وعلى هذا الفراء ، والسابع : أنها نفس التنوين حرك للتخلص من التقاء الساكنين

ثم المشهور الكثير أن هذه النون مكسورة فى المثنى مفتوحة فى الجمع ، فأما مجرد حركتها فيهما فلأجل التخلص من التقاء الساكنين ، وأما المخالفة بينهما فلتميز كل واحد من الآخر ، وأما فتحها فى الجمع فلأن الجمع ثقيل لدلالته على العدد الكثير والمثنى خفيف، فقصدت المعادلة بينهما ؛ لئلا يجتمع ثقيلان فى كلة ، وورد العكس فى الموضعين وهو فتحها مع المثنى وكسرها مع الجمع ؛ ضرورة لا لغة ، وقيل : ذلك خاص بحالة الياء فيهما ، وقيل لا ، بل مع الألف والواو أيضاً .

وذكر الشيبانى وابن جنى أن من العرب من يضم النون فى المثنى ، وعلى هـــذا ينشدون قول الشاعر :

يَا أَبَتَا أَرَّقَنِي الْقِـــذَّانُ   فَالنَّوْمُ لا تَطْعَمُهُ الْعَيْنَانُ

وهذا إنما يجىء مع الألف ، لا مع الياء .

وسمع تشديد نون المثنى فى تثنية اسم الإشارة والموصول فقط ، وقد قرىء بالتشديد فى قوله تعالى : (فذانك برهانان) وقوله : (واللذان يأتيانها) وقوله : (إحدىَ ابنتى هاتين) وقوله سبحانه : (ربنا أرنا اللذين) .

١١ — البيت لرجل من ضبة كما قال المفضل ، وزعم العينى أنه لايعرف قائله ، وقيل : هو لرؤبة ، والصحيح الأول ، وهو من رجز أوله :

إِنَّ لِسَلْمَى عِنْدَنَا دِيوَانَا   يُخْزِى فُلاَنًا وَابْنَهُ فُلاَنَا

كَانَتْ عَجُوزاً عُمِّرَتْ زَمَانَا   وَهْيَ تَرَى سَيِّئَهَا إِحْسَانَا =

وقد قيل : إنه مصنوع[1] ؛ فلا يُحْتَجُّ به .

* * *

= اللغة : « الجيد » العنق « منخرين » مثنى منخر ، بزنة مسجد ، وأصله مكان النخير وهو الصوت المنبعث من الأنف ، ويستعمل فى الأنف نفسه لأنه مكانه ، من باب تسمية الحال باسم محله ، كإطلاق لفظ القرية وإرادة سكانها « ظبيان » اسم رجل ، وقيل : مثنى ظبى ، قال أبو زيد « ظبيان : اسم رجل ، أراد أشبها منخرى ظبيان » ، فحذف ، كما قال الله عز وجل : (واسأل القرية) يريد أهل القرية » اهـ ، وتأويل أبى زيد فى القرية على أنه مجاز بالحذف ، وهو غير التأويل الذى ذكرناه آنفا .

الإعراب : « أعرف » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « منها » جار ومجرور متعلق بأعرف « الجيد » مفعول به لأعرف « والعينانا » معطوف على الجيد منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « ومنخرين » معطوف على الجيد أيضاً ، منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه مثنى « أشبها » أشبه : فعل ماض ، وألف الاثنين فاعل « ظبيانا » مفعول به ، منصوب بالفتحة الظاهرة على أنه مفرد كما هو الصحيح ، فأما على أنه مثنى فهو منصوب بفتحة مقدرة على الألف كما فى قوله « والعينانا » السابق ، وذلك على لغة من يلزم المثنى الألف ، والجملة من الفعل وفاعله فى محل نصب صفة لمنخرين .

الشاهد فيه : قوله « والعينانا » حيث فتح نون المثنى ، وقال جماعة منهم الهروى : الشاهد فيه فى موضعين : أحدهما ما ذكرنا ، وثانيهما قوله « ظبيانا » ، ويتأتى ذلك على أنه تثنية ظبى ، وهو فاسد من جهة المعنى ، والصواب أنه مفرد ، وهو اسم رجل كما قدمنا لك عن أبى زيد ، وعليه لا شاهد فيه ، وزعم بعضهم أن نون « منخرين » مفتوحة ، وأن فيها شاهداً أيضاً ، فهو نظير قول حميد بن ثور « على أحوذيين » الذى تقدم (ش رقم ١٠) .

(١) حكى ذلك ابن هشام رحمه الله ، وشبهة هذا القيل أن الراجز قد جاء بالمثنى بالألف فى حاله النصب ، وذلك فى قوله « والعينانا » وفى قوله « ظبيانا » عند الهروى وجماعة ، ثم جاء به بالياء فى قوله « منخرين » فجمع بين لغتين من لغات العرب فى بيت واحد ، وذلك قلما يتفق لعربى ، ويرد هذا الكلام شيئان ؛ أولهما : أن أبا زيد رحمه الله قد روى هذه الأبيات ، ونسبها لرجل من ضبة ، وأبو زيد ثقة ثبت حتى إن =

وَمَا بِتَا وَأَلِفٍ قَدْ جُمِعَا يُكْسَرُ فِي الْجَرِّ وَفِي النَّصْبِ مَعَا[1]

لما فرَغَ من الكلام على الذى تَنوب فيه الحروفُ عن الحركات شرَعَ فى ذكر ما نابت فيه حركةٌ عن حركةٍ ، وهو قسمان ؛ أحدهما : جمعُ المؤنثِ السالمُ ، نحو مُسْلِمَاتٍ ، وقيدنا بـ«السالم» احترازاً عن جمع التكسير ، وهو : مالم يَسْلَم فيه بناءُ الواحد ، نحو : هُنُود ، وأشار إليه المصنف — رحمه الله تعالى ! — بقوله : « ومَا بِتَا وألف قَدْ جُمِعَا » أى جمع بالألف والتاء المزيدتين ، فخرج نحو قُضَاة[2] ؛ فإنَّ ألفه غيرُ زائدةٍ ، بل هى منقلبة عن أصلٍ وهو الياء ؛ لأن أصله

= سيبويه رحمه الله كان يعبر عنه فى كتابه بقوله « حدثنى الثقة » أو « أخبرنى الثقة » ونحو ذلك ، وثانيهما : أن الرواية عند أبى زيد فى نوادره :

* ومَنْخِرَانِ أَشْبَهَا ظَبْيَانَا *

بالألف فى « منخرين » أيضاً ؛ فلا يتم ماذكروه من الشبهة لادعاء أن الشاهد مصنوع ، فافهم ذلك وتدبره .

(١) « وما » الواو للاستئناف ، ما : اسم موصول مبتدأ « بتا » جار ومجرور متعلق بجمع الآتى « وألف » الواو حرف عطف ، ألف : معطوف على تا « قد » حرف تحقيق « جمعا » جمع : فعل ماض مبنى للمجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « يكسر » فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول الواقع مبتدأ ، والجملة من الفعل المضارع ونائب فاعله فى محل رفع خبر المبتدأ « فى الجر » جار ومجرور متعلق بيكسر « وفى النصب » الواو حرف عطف ، فى النصب : جار ومجرور معطوف بالواو على الجار والمجرور الأول « معاً » ظرف متعلق بمحذوف حال .

(٢) مثل قضاة فى ذلك : بناة ، وهداة ، ورماة ، ونظيرها : غزاة ، ودعاة ، وكساة ، فإن الألف فيها منقلبة عن أصل ، لكن الأصل فى غزاة ودعاة وكساة واو لا ياء .

قُضَيَةٌ ، ونحو أبيات(١) فإنّ تاءهُ أصلية ، والمراد [منه] ما كانت الألف والتاء سبباً فى دَلاَلَته على الجمع ، نحو « هِندَات » ؛ فاحترز بذلك عن نحو « قُضَاة ، وأبْيَات » ؛ فإن كل واحد منهما جمعٌ مُلْتَبِسٌ بالألف والتاء ، وليس مما نحن فيه ؛ لأن دلالة كل واحد منهما على الجمع ليس بالألف والتاء ، وإنما هو بالصِّيغَة ؛ فاندفع بهذا التقرير الاعتراضُ على المصنف بمثل « قُضَاة ، وأبْيَات » وعلم أنه لا حاجة إلى أن يقول : بألف وتاء مزيدتين ؛ فالباء فى قوله « بتا » متعلقة بقوله : « جُمِع » .

وحكم هذا الجمع أن يُرْفَعَ بالضمة ، وينصب ويجر بالكسرة ، نحو : « جاءَنِى هِنْدَاتٌ ، ورَأَيتُ هِنْدَاتٍ ، ومَرَرْتُ بِهِنْدَاتٍ » نابت فيه الكسرةُ عن الفتحة ، وزعم بعضُهم أنه مبنىٌّ فى حالة النصب ، وهو فاسد ؛ إذ لا موجب لبنائه(٢) .

* * *

---

(١) ومثل أبيات فى ذلك : أموات ، وأصوات ، وأثبات ، وأحوات جمع حوت ، وأسحات جمع سحت بمعنى حرام .

(٢) اختلف النحويون فى جمع المؤنث السالم إذا دخل عليه عامل يقتضى نصبه ؛ فقيل : هو مبنى على الكسر فى محل نصب مثل هؤلاء وحذام ونحوهما ، وقيل : هو معرب ، ثم قيل : ينصب بالفتحة الظاهرة مطلقاً : أى سواء كان مفرده صحيح الآخر نحو زينبات وطلحات فى جمع زينب وطلحة ، أم كان معتلا نحو لغات وثبات فى جمع لغة وثبة ، وقيل : بل ينصب بالفتحة إذا كان مفرده معتلا ، وبالكسرة إذا كان مفرده صحيحاً ، وقيل : ينصب بالكسرة نيابة عن الفتحة مطلقاً ؛ حملا لنصبه على جره ، كما حمل نصب جمع المذكر السالم ــ الذى هو أصل جمع المؤنث ــ على جره فجعلا بالياء ، وهذا الأخير هو أشهر الأقوال ، وأصحها عندهم ، وهو الذى جرى عليه الناظم هنا .

كَذَا أُولاتُ، والّذِي اسْمًا قَدْ جُعِلْ ـ كَأَذْرِعَاتٍ ـ فِيهِ ذَا أَيْضًا قُبِلْ[1]

أشار بقوله : « كذا أولات » إلى أن « أولات » تجرى مَجْرَى جمع المؤنث السالم فى أنها تنصب بالكسرة ، وليست بجمع مؤنث سالم ، بل هى مُلْحَقة به ، وذلك لأنها لا مفرد لها من لفظها.

ثم أشار بقوله : « والذى اسما قد جعل » إلى أن ما سُمِّىَ به من هذا الجمع والملحقِ به ، نحو : « أذرِعَاتٍ » يُنْصَبُ بالكسرة كما كان قبل التسمية به ، ولا يحذف منه التنوين ، نحو : « هذه أذرِعَاتٌ ، ورَأَيتُ أذْرِعَاتٍ ، ومَرَرْتُ بأذرِعَاتٍ » ، هذا هو المذهب الصحيح ، وفيه مذهبان آخران ؛ أحدهما : أنه يرفع بالضمة ، وينصب ويجر بالكسرة ، ويُزَالُ منه التنوينُ ، نحو : « هذه أذرعاتُ ، ورأيت أذرِعَاتِ ، ومررتُ بأذرعاتِ » والثانى : أنه يرفع بالضمة ،

(١) « كذا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « أولات » مبتدأ مؤخر « والذى » الواو للاستئناف ، الذى : اسم موصول مبتدأ أول « اسماً » مفعول ثانٍ لجعل الآتى « قد » حرف تحقيق « جعل » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ـ وهو المفعول الأول ـ ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الذى ، والجملة لا محل لها صلة الموصول « كأذرعات » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كائن كأذرعات «فيه» جار ومجرور متعلق بقبل الآتى «ذا» مبتدأ ثان « أيضاً » مفعول مطلق حذف عامله « قبل » فعل ماض ، مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، والجملة خبر المبتدأ الثانى ، وجملة المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول، وهو الذى، أى : وقد قبل هذا الإعراب فى الجمع الذى جعل اسماً كأذرعات ، والتقدير الإعرابى للبيت : وأولات كذلك : أى كالجمع بالألف والتاء ، والجمع الذى جعل اسماً ـ أى سمى به بحيث صار علماً ، ومثاله أذرعات ـ هذا الإعراب قد قبل فيه أيضاً ، وأذرعات فى الأصل : جمع أذرعة الذى هو جمع ذراع ، كما قالوا : رجالات وبيوتات وجمالات ، وقد سمى بأذرعات بلد فى الشام كما ستسمع فى الشاهد رقم ١٢ .

وينصب ويجر بالفتحة ، ويحذف منه التنوين ، نحو : « هذه أذرعاتُ ، ورأيت أذرعاتَ ، ومررت بأذرعاتَ » ، ويُرْوَى قوله :

١٢ — تَنَوَّرْتُهَا مِنْ أَذْرِعَاتٍ ، وَأَهْلُهَا بِيَثْرِبَ ، أَدْنَى دَارِهَا نَظَرٌ عَالِي

---

١٢ — البيت لامرىء القيس بن حجر الكندى ، من قصيدة مطلعها :

أَلاَ عِمْ صَبَاحًا أَيُّهَا الطَّلَلُ الْبَالِي وَهَلْ يَعِمَنْ مَنْ كَانَ فى الْعُصُرِ الْخَالِي

اللغة : « تنورتها » نظرت إليها من بعد ، وأصل التنور : النظر إلى النار من بعد ، سواء أراد قصدها أم لم يرد ، و « أذرعات » بلد فى أطراف الشام ، و « يثرب » اسم قديم لمدينة الرسول صلى الله عليه وسلم « أدنى » أقرب « عال » عظيم الارتفاع والامتداد .

الإعراب : « تنورتها » فعل وفاعل ومفعول به « من » حرف جر « أذرعات » مجرور بمن ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، إذا قرأته بالجر منونا أو من غير تنوين، فإن قرأته بالفتح قلت : وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف ، والمانع له من الصرف العلمية والتأنيث ، والجار والمجرور متعلق بتنور «وأهلها» الواو للحال ، وأهل : مبتدأ ، وأهل مضاف والضمير مضاف إليه « بيثرب » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ والخبر فى محل نصب حال «أدنى» مبتدأ ، وأدنى مضاف ودار من « دارها » مضاف إليه ، ودار مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه « نظر » خبر المبتدأ « عال » نعت لنظر .

الشاهد فيه : قوله « أذرعات » فإن أصله جمع ، كما بينا فى تقدير بيت الناظم ، ثم نقل فصار اسم بلد فهو فى اللفظ جمع ، وفى المعنى مفرد ، ويروى فى هذا البيت بالأوجه الثلاثة التى ذكرها الشارح : فأما من رواه بالجر والتنوين فإنما لاحظ حاله قبل التسمية به ، من أنه جمع بالألف والتاء المزيدتين ، والذين يلاحظون ذلك يستندون إلى أن التنوين فى جمع المؤنث السالم تنوين المقابلة ؛ إذ هو فى مقابلة النون التى فى جمع المذكر السالم ، وعلى هذا لا يحذف التنوين ولو وجد فى الكلمة ما يقتضى منع صرفها ؛ لأن التنوين الذى يحذف عند منع الصرف هو تنوين التمكين ، وهذا عندهم كما قلنا تنوين المقابلة ، وأما من رواه بالكسر من غير تنوين — وهم جماعة منهم المبرد والزجاج — فقد لاحظوا فيه أمرين : أولهما أنه جمع بحسب أصله ، وثانيهما : أنه علم على مؤنث ، =

بكسر التاء منونة كالمذهب الأول ، وبكسرها بلا تنوين كالمذهب الثانى ، وبفتحها بلا تنوين كالمذهب الثالث .

* * *

وَجُرَّ بِالْفَتْحَةِ مَا لاَ يَنْصَرِفْ ... مَالَمْ يُضَفْ أَوْ يَكُ بَعْدَ «أَلْ» رَدِفْ[1]

أشار بهذا البيت إلى القسم الثانى مما ناب فيه حركةٌ عن حركةٍ ، وهو الاسم الذى لا ينصرف ، وحكمه أنه يرفع بالضمة ، نحو ، «جَاءَ أَحْمَدُ» وينصب بالفتحة ، نحو : « رأيت أَحْمَدَ » ويجر بالفتحة أيضاً ، نحو : « مررت بأَحْمَدَ » ، فنابت الفتحة عن الـكسرة . هذا إذا لم يُضَفْ أو يقع بعد الألف واللام ؛ فإن أضيف جُرَّ بالـكسرة ، نحو : « مررت بأَحْمَدِكُمْ » وكذا إذا دخله الألفُ واللامُ ،

= فأعطوه من كل جهة شبها؛ فمن جهة كونه جمعا نصبوه بالـكسرة نيابة عن الفتحة ، ومن جهة كونه علم مؤنث حذفوا تنوينه ، وأما الذين رووه بالفتح من غير تنوين - وهم جماعة منهم سيبويه وابن جنى - فقد لاحظوا حالته الحاضرة فقط ، وهى أنه علم مؤنث .

(١) « وجر » الواو للاستئناف ، جر : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بالفتحة » جار ومجرور متعلق بجر « ما » اسم موصول مفعول به لجر ، مبنى على السكون فى محل نصب « لا » نافية « ينصرف » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وسكن للوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة لا محل لها صلة الموصول « ما » مصدرية ظرفية « لم » حرف نفى وجزم وقلب «يضف» فعل مضارع مبنى للمجهول مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة صلة ما المصدرية « أو » عاطفة « يك » معطوف على يضف ، مجزوم بسكون النون المحذوفة للتخفيف ، وهو متصرف من كان الناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة « بعد » ظرف متعلق بمحذوف خبر يك ، وبعد مضاف و « أل » مضاف إليه مقصود لفظه « ردف » فعل =

نحو « مررت بالأحمدِ[١] » ؛ فإنه يجر بالكسرة[٢] .

***

وَاجْعَلْ لِنَحْوِ «يَفْعَلاَنِ» النُّونَا رَفْعاً ، وَتَدْعِينَ وتَسْأَلُونَا[٣]

= ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب، وسكن للوقف . والفاعل ضمير مستتر فيه ، والجملة فى محل نصب حال من الاسم الموصول وهو ما : أى اجرر بالفتحة الاسم الذى لاينصرف مدة عدم إضافته وكونه غير واقع بعد أل .

(١) قد دخلت أل على العلم إما لمح الأصل وإما لكثرة شياعه بسبب تعدد المسمى بالاسم الواحد وإن تعدد الوضع ، وقد أضيف العلم لذلك السبب أيضاً ؛ فمن أمثلة دخول أل على العلم قول الراجز :

بَاعَدَ أُمَّ الْعَمْرِو مِنْ أَسِيرِهَا حُرَّاسُ أَبْوَابٍ عَلَى قُصُورِهَا

ومن أمثلة إضافة العلم قول الشاعر :

عَلاَ زَيْدُنَا يَوْمَ النَّقَا رَأْسَ زَيْدِكُمْ بِأَبْيَضَ مَاضِى الشَّفْرَتَيْنِ يَمَانِ

(٢) سواء أكانت « أل » معرفة ، نحو « الصلاة فى المساجد أفضل منها فى المنازل » أو موصولة كالأعمى والأصم ، واليقظان ، أو زائدة كقول ابن ميادة يمدح الوليد بن يزيد :

رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبَارَكاً شَدِيداً بِأَعْبَاءِ الْخِلاَفَةِ كَاهِلُهْ

فإن الاسم مع كل واحد منها يجر بالكسرة .

(٣) « واجعل » الواو للاستئناف ، اجعل : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « لنحو » جار ومجرور متعلق باجعل ، ونحو مضاف ، و « يفعلان » قصد لفظه : مضاف إليه « النونا » مفعول به لا جعل « رفعاً » مفعول لأجله ، أو منصوب على نزع الخافض « وتدعين » الواو عاطفة ، وتدعين : معطوف على يفعلان ، وقد قصد لفظه أيضاً « وتسألونا » الواو عاطفة ، تسألون معطوف على يفعلان ، وقد قصد لفظه أيضاً ، وأراد من « نحو يفعلان » كل فعل مضارع اتصلت به ألف الاثنين ، وأراد من نحو تدعين كل فعل مضارع اتصلت به ياء المؤنثة المخاطبة ، ومن نحو تسألون كل فعل مضارع اتصلت به واو الجماعة .

وَحَذْفُهَا لِلْجَزْمِ وَالنَّصْبِ سِمَهْ كَلَمْ تَكُونِي لِتَرُومِي مَظْلَمَهْ[١]

لما فرغ من الكلام على ما يُعْرَب من الأسماء بالنيابة شَرَعَ فى ذكر ما يعرب من الأفعال بالنيابة ، وذلك الأمثلةُ الخمسةُ ؛ فأشار بقوله « يفعلان » إلى كل فعل اشتمل على ألف اثنين : سواء كان فى أوله الياء ، نحو « يَضْرِبَانِ » أو التاء ، نحو « تَضْرِبَانِ » وأشار بقوله : « وَتَدْعِينَ » إلى كل فعل اتصل به ياء مخاطبة ، نحو « أنْتِ تَضْرِبِينَ » وأشار بقوله « وَتَسْأَلُونَ » إلى كل فعل اتصل به واوُ الجمع ، نحو « أنْتُمْ تَضْرِبُونَ » سواء كان فى أوّلِهِ التاء كما مُثِّلَ ، أو الياء ، نحو « الزَّيْدُونَ يَضْرِبُونَ » .

فهذه الأمثلة الخمسة — وهى : يَفْعَلاَنِ ، وَتَفْعَلاَنِ ، وَيَفْعَلُونَ ، وَتَفْعَلُونَ ، وَتَفْعَلِينَ — تُرْفَعُ بثبوت النون ، وتنصب وتجزم بحذفها ؛ فنابت النونُ فيه عن الحركة التى هى الضمة ، نحو « الزَّيْدَانِ يَفْعَلاَنِ » فيفعلان : فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون ؛ وتنصب وتجزم بحذفها ؛ نحو « الزَّيْدَانِ لَنْ

(١) « وحذفها » الواو للاستئناف ، حذف : مبتدأ ، وحذف مضاف ، وها : مضاف إليه « للجزم » جار وجرور متعلق بسمة الآتى « والنصب » معطوف على الجزم «سمة» خبر المبتدأ ، والسمة ـ بكسر السين المهملة ـ العلامة ، وفعلها وسم يسم سمة على مثال وعد يعد عدة ووصف يصف صفة وومق يمق مقة « كلم » الكاف حرف جر ، والمجرور بها محذوف ، والتقدير : وذلك كائن كقولك ، ولم : حرف نفي وجزم وقلب « تكونى » فعل مضارع متصرف من كان الناقصة مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف النون ، وياء المؤنثة المخاطبة اسم تكون ، مبنى على السكون فى محل رفع « لترومى » اللام لام الجحود ، وترومى فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وجوبا بعد لام الجحود ، وعلامة نصبه حذف النون ، والياء فاعل « مظلمة » مفعول به لترومى ؛ والمظلمة ـ بفتح اللام ـ الظلم ، وأن المصدرية المضمرة مع مدخولها فى تأويل مصدر مجرور بلام الجحود ، واللام ومجرورها يتعلقان بمحذوف خبر تكونى ، وجملة تكون واسمها وخبرها فى محل نصب مقول القول الذى قدرناه .

يَقُومَا ، وَلَمْ يَخْرُجَا » فعلامة النصب والجزم سُقُوطُ النون من « يقوما ، ويخرجا » ومنه قوله تعالى : (فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ) .

* * *

وَسَمِّ مُعْتَلاًّ مِنَ الأَسْمَاءِ مَا ... كَالْمُصْطَفَى وَالْمُرْتَقِي مَكَارِمَا(١)

فَالأَوَّلُ الإِعْرَابُ فِيهِ قُدِّرَا ... جَمِيعُهُ ، وَهْوَ الَّذِي قَدْ قُصِرَا(٢)

---

(١) « وسم » الواو للاستئناف ، سم : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « معتلا » مفعول ثان لسم ، مقدم على المفعول الأول « من الأسماء » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ما « ما » اسم موصول مفعول أول لسم ، مبنى على السكون فى محل نصب « كالمصطفى » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول « والمرتقى » معطوف على المصطفى « مكارما » مفعول به للمرتقى ، والمعنى : سم ما كان آخره ألفا كالمصطفى ، أو ما كان آخره ياء كالمرتقى ، حال كونه من الأسماء ، لا من الأفعال — معتلا .

(٢) « فالأول » مبتدأ أول « الإعراب » مبتدأ ثان « فيه » جار ومجرور متعلق بقدر الآتى « قدرا » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على الإعراب ، والألف للاطلاق « جميعه » جميع : توكيد لنائب الفاعل المستتر ، وجميع مضاف والهاء مضاف إليه ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل خبر المبتدأ الثانى ، وجملة المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول ، ويجوز أن يكون « جميعه » هو نائب الفاعل لقدر ، وعلى ذلك لا يكون فى « قدر » ضمير مستتر ، كما يجوز أن يكون « جميعه » توكيداً للاعراب ويكون فى «قدر» ضمير مستتر عائد إلى الإعراب أيضاً « هو الذى » مبتدأ وخبر « قد » حرف تحقيق « قصرا » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على الذى ، والألف للاطلاق ، والجملة لا محل لها صلة الذى ، والمعنى : فالأول — وهو ما آخره ألف من الأسماء كالمصطفى — الإعراب جميعه : أى الرفع والنصب والجر ، قدر على آخره الذى هو الألف ، وهذا النوع هو الذى قد قصرا : أى سمى مقصوراً ، من القصر بمعنى الحبس ، وإنما سمى بذلك لأنه قد حبس ومنع من جنس الحركة .

وَالثَّانِ مَنْقُوصٌ ، وَنَصْبُهُ ظَهَرْ وَرَفْعُهُ يُنْوَى ، كَذَا أَيْضاً يُجَرْ(١)

شَرَعَ فى ذكر إعراب المعتلِّ من الأسماء والأفعال ، فذكَرَ أن ما كان مثل « الْمُصْطَفَى ، وَالْمُرْتَقِى » يسمى معتلا ، وأشار « بالْمُصْطَفَى » إلى ما فى آخِرِهِ ألفٌ لازمة قبلها فتحة ، مثل « عَصاً ، وَرَحًى » ، وأشار « بالْمُرْتَقِى » إلى ما فى آخره ياء مكسور ما قبلها ، نحو « الْقَاضِى ، والدَّاعِى » .

ثم أشار إلى أن ما فى آخره ألفٌ مفتوحٌ ما قبلها يُقَدَّرُ فيه جميعُ حركاتِ الإعرابِ : الرفعُ ، والنصب ، والجرّ ، وأنه يسمى المقصور ؛ فالمقصور هو : الاسم المعرب الذى فى آخره ألفٌ لازمةٌ ، فاحترز بـ« الاسم » من الفعل ، نحو يَرْضَى ، وبـ« الْمُعْرَبِ » من المبنى ، نحو إذَا ، وبـ« الألف » من المنقوص ، نحو الْقَاضِى كما سيأتى ، وبـ« لازمة » من المثَّنى فى حالة الرفع ، نحو الزَّيْدَانِ ؛ فإن ألفه لاتلزمه إذ تقلب ياءً فى الجر والنصب ، نحو [رأيْتُ] الزَّيْدَيْنِ .

وأشار بقوله « والثانِ منقوص » إلى الْمُرْتَقِى ؛ فالمنقوصُ هو : الاسمُ المعرب الذى آخره ياء لازمة قبلها كسرة نحو الْمُرْتَقِى ؛ فاحترز بـ« الاسم » عن الفعل نحو يَرْمِى ، وبـ« المعرب » عن المبنى ، نحو الّذِى ، وبقولنا « قبلها كسرة » عن

---

(١) « والثان منقوص » مبتدأ وخبر « ونصبه » الواو عاطفة ، نصب : مبتدأ ، ونصب مضاف والهاء ضمير الغائب العائد على الثانى مضاف إليه « ظهر » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على نصب ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو نصب « ورفعه » الواو عاطفة ، ورفع : مبتدأ ، ورفع مضاف والهاء مضاف إليه « ينوى » فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على رفع ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو رفع « كذا » جار ومجرور متعلق بيجر « أيضاً » مفعول مطلق لفعل محذوف « يجر » فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المنقوص .

التى قبلها سكون ، نحو ظَبْىٌ وَرَمْىٌ ؛ فهذا معتلٌ جارٍ مَجْرَى الصحيح : فى رفعه بالضمة ، ونصبه بالفتحة ، وجره بالكسرة .

وحكم هذا المنقوص أنه يظهر فيه النصب[1]، نحو « رَأَيْتُ الْقَاضِىَ » ، وقال الله تعالى : (يَاقَوْمَنَا أَجِيبُوا دَاعِىَ اللهِ) وُيقَدَّرُ فيه الرفعُ والجرُّ لثقلهما على الياء[2]

---

(١) من العرب من يعامل المنقوص فى حالة النصب معاملته إياه فى حالتى الرفع والجر ؛ فيقدر فيه الفتحة على الياء أيضا ، إجراء للنصب مجرى الرفع والجر ، وقد جاء من ذلك قول مجنون ليلى :

وَلَوْ أَنَّ وَاشٍ بِالْيَمَامَةِ دَارُهُ ... ودَارِى بِأَعْلَى حَضْرَمَوْتَ اهْتَدَى لِيَا

وقول بشر بن أبى خازم ، وهو عربى جاهلى :

كَفَى بِالنَّأْىِ مِنْ أَسْمَاءَ كَافِى ... وَلَيْسَ [illegible] إِذْ طَالَ شَافِى

فأنت ترى المجنون قال « أن واش » فسكن الياء ثم حذفها مع أنه منصوب ، لكونه اسم أن ، وترى بشراً قال « كافى » مع [illegible] حال من النأى أو مفعول مطلق .

وقد اختلف النحاة فى ذلك ، فقال [illegible] : هو ضرورة ، ولكنها من أحسن ضرورات الشعر ، والأصح جوازه فى سعة الكلام ؛ فقد قرىء (من أوسط ماتطعمون أهاليكم) بسكون الياء .

(٢) من العرب من يعامل المنقوص فى حالتى الرفع والجر كما يعامله فى حالة النصب، فيظهر الضمة والكسرة على الياء كما يظهر الفتحة عليها ، وقد ورد من ذلك قول جرير ابن عطية :

فَيَوْماً يُوَافِينَ الْهَوَى غَيْرَ مَاضِىٍ ... وَيَوْماً تَرَى مِنْهُنَّ غُولاً تَغَوَّلُ

وقول الآخر :

لَعَمْرُكَ مَا تَدْرِى مَتَى أَنْتَ جَائِىٌ ... ولٰكِنَّ أَقْصَى مُدَّةِ الدَّهْرِ عَاجِلُ

وقول الشماخ بن ضرار الغطفانى :

كَأَنَّهَا وقَدْ بَدَا عَوَارِضُ ... وفَاضَ مِنْ أَيْدِيهِنَّ فَائِضُ

وقول جرير أيضاً :

وَعِرْقُ الْفَرَزْدَقِ شَرُّ الْعُرُوقِ ... خَبِيثُ الثَّرَى كَابِىُ الأَزْنُدِ =

نحو « جَاءَ القَاضِي ، ومَرَرْتُ بالقَاضِي » ؛ فعلامة الرفع ضمةٌ مُقَدَّرةٌ على الياء ، وعلامة الجر كسرةٌ مقدرةٌ على الياء .

وعُلِمَ مِمَّا ذكر أن الاسم لا يكون فى آخره واو قبلها ضمة ، نعم إن كان مبنيًّا وُجد ذلك فيه ، نحو هُوَ ، ولم يوجد ذلك فى المعرب إلاَّ فى الأسماء الستة فى حالة الرفع نحو « جاءَ أبُوهُ » وأجاز ذلك الكوفيون فى موضعين آخرين ؛ أحدهما : ماسمى به من الفعل ، نحو يَدْعُو ، ويَغزُو ، والثانى : ما كان أعجميًّا ، نحو سَمَنْدُو ، وقَمَنْدُو .

* * *

وأىُّ فِعْلٍ آخِرٌ مِنْهُ أَلِفْ ، أَوْ وَاوٌ ، أَوْ يَاءٌ ، فَمُعْتَلاً عُرِفْ[1]

= ولا خلاف بين أحد من النحاة فى أن هذا ضرورة لا تجوز فى حالة السعة ، والفرق بين هذا والذى قبله أن فيما مضى حمل حالة واحدة على حالتين ؛ ففيه حمل النصب على حالتى الرفع والجر ؛ فأعطينا الأقل حكم الأكثر ، ولهذا جوزه بعض العلماء فى سعة الكلام ، وورد فى قراءة جعفر الصادق رضى الله عنه : (من أوسط ما تطعمون أهاليكم) أما هذا ففيه حمل حالتين ــ وهما حالة الرفع وحالة الجر ــ على حالة واحدة وهى حالة النصب ، وليس من شأن الأكثر أن يحمل على الأقل ، ومن أجل هــذا اتفقت كلمة النحاة على أنه ضرورة يغتفر منها ما وقع فعلا فى الشعر ، ولا ينقاس عليها .

(١) « أى » اسم شرط مبتدأ ، وأى مضاف و « فعل » مضاف إليه « آخر » مبتدأ « منه » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لآخر ، وهو الذى سوغ الابتداء به « ألف » خبر المبتدأ الذى هو آخر ، والجملة مفسرة لضمير مستتر فى كان محذوفا بعد أى الشرطية : أى فهذه الجملة فى محل نصب خبر كان المحذوفة مع اسمها ، وكان هى فعل الشرط ، وقيل : آخر اسم لكان المحذوفة ، وألف خبرها ، وإنما وقف عليه بالسكون ــ مع أن المنصوب المنون يوقف عليه بالألف ــ على لغة ربيعة التى تقف على المنصوب المنون بالسكون ، ويبعد هذا الوجه كون قوله « أو واو أو ياء » مرفوعين ، وإن أمكن جعلهما خبرا لمبتدأ محذوف وتكون « أو » قد عطفت جملة على جملة « أو واو أو ياء » معطوفان على ألف « فمعتلا » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، و « معتلا » =

أشار إلى أن المعتلّ من الأفعال هو ما كان فى آخره واو قبلها ضمة ، نحو : يَغْزُو ، أو ياء قبلها كسرة ، نحو : يَرْمِى ، أو ألف قبلها فتحة ، نحو : يَخْشَى .

* * *

فَالأَلِفَ انْوِ فِيهِ غَيْرَ الْجَزْمِ وَأَبْدِ نَصْبَ مَا كَيَدْعُو يَرْمِى[1]

وَالرَّفْعَ فِيهِمَا انْوِ ، وَاحْذِفْ جَازِمَا ثَلاَثَهُنَّ ، تَقْضِ حُكْماً لاَزِمَا[2]

= حال من الضمير المستتر فى عرف مقدم عليه « عرف » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على فعل ، وخبر « أى » هو مجموع جملة الشرط والجواب على الذى نختاره فى أخبار أسماء الشرط الواقعة مبتدأ ، والتقدير : أى فعل مضارع كان هو - أى الحال والشأن - آخره ألف أو واو أو ياء فقد عرف هذا الفعل بأنه معتل ، يريد أن المعتل من الأفعال المعربة هو ما آخره حرف علة ألف أو واو أو ياء .

(١) « فالألف » مفعول لفعل محذوف يفسره ما بعده ، وهو على حذف « فى » توسعاً ، والتقدير : فى الألف انو « انو » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « فيه » جار ومجرور متعلق بانو « غير » مفعول به لانو ، وغير مضاف و « الجزم » مضاف إليه « وأبد » الواو حرف عطف ، أبد : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « نصب » مفعول به لأبد ، ونصب مضاف و « ما » اسم موصول مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جر « كيدعو » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة لما « يرمى » معطوف على يدعو مع إسقاط حرف العطف ، يريد أن ما كان من الأفعال المعربة آخره ألف يقدر فيه الرفع والنصب اللذان هما غيرُ الجزم ، وما كان من الأفعال المعربة آخره واو كيدعو أو ياء كيرمى يظهر فيه النصب .

(٢) « والرفع » الواو حرف عطف ، الرفع : مفعول به مقدم على عامله وهو انو الآتى « فيهما » جار ومجرور متعلق بانو « انو » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « واحذف » فعل أمر ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « جزما » حال من فاعل احذف المستتر فيه « ثلاثهن » مفعول به لاحذف بتقدير مضاف ، ومعمول جازما محذوف ، والتقدير : واحذف أواخر ثلاثهن حال كونك جازما =

ذكَرَ فى هذين البيتين كيفيةَ الإعرابِ فى الفعل المعتل؛ فذكر أن الألف يُقدَّر فيها غيرُ الجزم — وهو الرفع والنصب — نحو «زَيْدٌ يَخْشَى» فيخشى: مَرْفُوعٌ، وعلامة رَفْعِهِ ضمةٌ مقدرة على الألف، و «لَنْ يَخْشَى» فيخشى: منصوب، وعلامة النصب فتحة مقدرة على الألف، وأما الجزمْ فيظهر؛ لأنه يُحْذَفُ له الحرفُ الآخِرُ، نحو «لَمْ يَخْشَ».

وأشار بقوله: «وَأَبْدِ نَصْبَ مَا كَيَدْعُو يَرْمِى» إلى أن النصب يظهر فيما آخره واو أو ياء، نحو «لَنْ يَدْعُوَ، وَلَنْ يَرْمِيَ».

وأشار بقوله «وَالرَّفْعَ فِيهِمَا انْوِ» إلى أن الرفع يُقدَّر فى الواو والياء، نحو «يَدْعُو، ويَرْمِى» فعلامة الرفع ضمة مقدرة على الواو والياء.

وأشار بقوله: «وَاحْذِفْ جَازِماً ثَلَاثَهُنَّ» إلى أن الثلاث — وهى الألف، والواو، والياء — تُحْذَف فى الجزم، نحو «لَمْ يَخْشَ، ولَمْ يَغزُ، ولَمْ يَرْمِ» فعلامة الجزم حذف الألف والواو والياء.

وحَاصِلُ ما ذكره: أن الرفع يُقدَّر فى الألف والواو والياء، وأن الجزم يظهر فى الثلاثة بحذفها، وأن النصب يظهر فى الياء والواو، ويُقدَّر فى الألف.

* * *

الأفعال؛ أو يكون «ثلاثهن» مفعولا لجازما، ومعمول احذف هو المحذوف، والتقدير: واحذف أحرف العلة حال كونك جازما ثلاثهن «تقض» فعل مضارع مجزوم فى جواب الأمر الذى هو احذف، وعلامة جزمه حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «حكما» مفعول به لتقض على تضمينه معنى تؤدى «لازما» نعت لحكما.

النَّـكِرَةُ وَالْمَعْرِفَةُ

نَـكِرَةٌ : قَابِلُ أَلْ ، مُؤَثِّرَا ، أَوْ وَاقِـعٌ مَوْقِـعَ مَا قَدْ ذُكِرَا[١]

النـكرة : ما يقبل « أل » وتؤثِّر فيه التعريفَ ، أو يقع مَوْقِـعَ ما يقبل « أل »[٢] فمثـالُ ما يقبل «أل » وتؤثر فيه التعريفَ « رَجُلٌ » فتقول : الرجل، واحترز بقوله « وتؤثر فيه التعريفَ » مما يقبلُ « أل » ولا تؤثر فيه التعريفَ ، كَعَبَّاس علماً ؛ فإنك تقول فيه: العَبَّاس، فتُدْخِلُ عليه « أل » لـكنها لم تؤثرفيه التعريفَ ؛ لأنه معرفة قَبْلَ دخولها [عليه] ومثالُ ما وقع موقع ما يقبل « أل » ذُو : التى بمعـنى صاحب ، نحو « جاءَنِى ذُو مَالٍ » أى : صاحبُ مال ، فَذُو : نـكرةٌ ، وهى لا تقبل «أل» لـكنها واقعة موقع صاحب ، وصاحب يقبل «أل» نحو الصاحب .

* * *

(١) « نـكرة » مبتدأ ، وجاز الابتداء بها لأنها فى معرض التقسيم ، أو لـكونها جارية على موصوف محذوف ، أى : اسم نـكرة ، ويؤيد ذلك الأخير كون الخبر مذكراً « قابل » خبر المبتدأ ، ويجوز العـكس ، لـكن الأول أولى ، لـكون النـكرة هى المحدث عنها ، وقابل مضاف ، و « أل » مضاف إليه ، مقصود لفظه « مؤثراً » حال من أل « أو » عاطفة « واقع » معطوف على قابل ، و « موقع » مفعول فيه ظرف مكان ، وموقع مضاف و « ما » اسم موصول مبنى على السكون فى محل جر مضاف إليه « قد » حرف تحقيق « ذكرا » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى قابل أل ، والألف للاطلاق ، والجملة لا محل لهـا من الإعراب صلة الموصول .

(٢) اعترض قوم على هذا التعريف بأنه غير جامع ، وذلك لأن لنا أسماء نـكرات لا تقبل أل ولاتقع موقع ما يقبل أل ، وذلك الحال فى نحو « جاء زيد راكبا » والتمييز =

وَغَيْرُهُ مَعْرِفَةٌ : كَهُمْ ، وَذِى وَهِنْدَ ، وَابْنِى ، وَالْغُلَامِ ، وَالَّذِى[1]

أى : غيرُ النَّكِرَةِ المعرفةُ ، وهى ستة أقسام : المضمر كَهُمْ ، واسم الإشارة كَذِى ، والعَلَمُ كَهِنْدَ ، والمُحلّى بالألف واللام كالغُلَامِ ، والموصولُ كَالَّذِى ، ومَا أُضِيفَ إلى وَاحِدٍ منها كَابْنِى ، وسنتكلم على هذه الأقسام .

* * *

= فى نحو « اشتريت رطلا عسلا » واسم لا النافية للجنس فى نحو « لا رجل عندنا » ومجرور رب فى نحو « رب رجل كريم لقيته » .

والجواب أن هذه كلها تقبل أل من حيث ذاتها ، لا من حيث كونها حالا أو تمييزا أو اسم لا .

واعترض عليه أيضاً بأنه غير مانع ، وذلك لأن بعض المعارف يقبل أل نحو يهود ومجوس ، فإنك تقول : اليهود ، والمجوس ، وبعض المعارف يقع موقع ما يقبل أل ، مثل ضمير الغائب العائد إلى نكرة ، نحو قولك : لقيت رجلا فأكرمته ، فإن هذا الضمير واقع موقع رجل السابق وهو يقبل أل .

والجواب أن يهود ومجوس اللذين يقبلان أل هما جمع يهودى ومجوسى ؛ فهما نكرتان ، فإن كانا علمين على القبيلين المعروفين لم يصح دخول أل عليهما ، وأما ضمير الغائب العائد إلى نكرة فهو عند الكوفيين نكرة ؛ فلا يضر صدق هذا التعريف عليه، والبصريون يجعلونه واقعاً موقع « الرجل » لا موقع رجل ، وكأنك قلت : لقيت رجلا فأكرمت الرجل ، كما قال تعالى : (كما أرسلنا إلى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول) وإذا كان كذلك فهو واقع موقع ما لا يقبل أل ؛ فلا يصدق التعريف عليه .

(١) « وغيره » غير : مبتدأ ، وغير مضاف والهاء العائد على النكرة مضاف إليه « معرفة » خبر المبتدأ « كهم » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، أى : وذلك كهم « وذى ، وهند ، وابنى ، والغلام ، والذى » كلهن معطوفات على هم ، وفى عبارة المصنف قلب ، وكان حقه أن يقول : والمعرفة غير ذلك ؛ لأن المعرفة هى المحدث عنها .

وهذه العبارة تنبىء عن انحصار الاسم فى النكرة والمعرفة ،وذلك هو الراجح عند=

فَمَا لِذِي غَيْبَةٍ أَوْ حُضُورِ ـ كَأَنْتَ ، وَهْوَ ـ سَمِّ بِالضَّمِيرِ[1]

يُشيرُ إلى أن الضمير : مَا دَلَّ على غَيْبَةٍ كَهُوَ ، أو حُضُورٍ ، وهو قسمان : أحدهما ضميرُ المخاطَبِ ، نحو أنتَ ، والثانى ضميرُ المتكلم ، نحو أنا .

* * *

وَذُو اتِّصَالٍ مِنْهُ مَالاَ يُبْتَدَا وَلاَ يَلِي إلاَّ اخْتِيَاراً أَبَدَا[2]

= علماء النحو ، ومنهم قوم جعلوا الاسم على ثلاثة أقسام : الأول النكرة ، وهو ما يقبل أل كرجل وكريم ، والثانى : المعرفة ، وهو ما وضع ليستعمل فى شىء بعينه كالضمير والعلم ، والثالث : اسم لا هو نكرة ولا هو معرفة ، وهو مالا تنوين فيه ولا يقبل أل كمن وما ، وهذا ليس بسديد .

(١) « فما » اسم موصول مفعول به أول لسم ، مبنى على السكون فى محل نصب « لذى » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة ما ، وذى مضاف و « غيبة » مضاف إليه « أو » عاطفة « حضور » معطوف على غيبة « كأنت » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، أو متعلق بمحذوف حال من ما « وهو » معطوف على أنت « سم » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بالضمير » جار ومجرور متعلق بسم ، وهو المفعول الثانى لسم .

(٢) « وذو » مبتدأ ، وذو مضاف و « اتصال » مضاف إليه « منه » جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لذى اتصال « ما » اسم موصول خبر المبتدأ ، مبنى على السكون فى محل رفع « لا » نافية « يبتدا » فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، والجملة لا محل صلة الموصول . والعائد محذوف ، أى : لا يبتدأ به ، كذا قال الشيخ خالد ، وهو عجيب غاية العجب ؛ لأن نائب الفاعل إذا كان راجعاً إلى ما كان هو العائد ، وإن كان راجعا إلى شىء آخر غير مذكور فسد الكلام ، ولزم حذف العائد المجرور بحرف جر مع أن الموصول غير مجرور بمثله ، وذلك غير جائز ، والصواب أن فى قوله يبتدأ ضميراً مستترا تقديره هو يعود إلى ما هو العائد ، وأن أصل الكلام مالا يبتدأ به ؛ فالجار والمجرور نائب فاعل ، فحذف الجار وأوصل الفعل إلى الضمير فاستتر فيه ، فتدبر ذلك وتفهمه « ولا » الواو عاطفة ، لا : نافية =

كَالْيَاءِ وَالْكَافِ مِنِ « أَبْنِي أَكْرَمَكْ »
وَالْيَاءِ وَالْهَا مِنْ « سَلِيهِ مَا مَلَكْ »[(١)]

الضميرُ البارزُ ينقسم إلى : مُتَّصِل ، ومُنْفَصِل ؛ فالمتصل هو : الذى لا يُبْتَدَأ به كالكاف من « أَكْرَمَكَ » ونحوه ، ولا يقع بعد « إلاّ » فى الاختيار[(٢)] ؛ فلا يقال : مَا أَكْرَمْتُ إلاّكَ ، وقد جاء شذوذاً فى الشعر ، كقوله :

١٣ — أَعُوذُ بِرَبِّ الْعَرْشِ مِنْ فِئَةٍ بَغَتْ
عَلَيَّ ؛ فَمَا لِي عَوْضُ إِلاَّهُ نَاصِرُ

= « يلى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما ، والجملة معطوفة على جملة الصلة « إلا » قصد لفظه : مفعول به ليلى « اختيارا » منصوب على نزع الخافض ، أى : فى الاختيار « أبدا » ظرف زمان متعلق بيلى .

(١) « كالياء » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، أى : وذلك كائن كالياء « والكاف » معطوف على الياء « من » حرف جر « ابنى » مجرور بمن ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من الياء « أكرمك » أكرم : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ابنى ، والكاف مفعول به ، والجملة فى محل نصب حال من قوله « الكاف » بإسقاط العاطف الذى يعطفها على الحال الأولى « والياء والهاء » معطوفان على الياء السابقة « من » حرف جار لقول محذوف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال ، أى والياء والهاء حال كونهما من قولك — إلخ « سليه » سل : فعل أمر ، وياء المخاطبة فاعل ، والهاء مفعول أول « ما » اسم موصول مفعول ثان لسلى « ملك » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة ما .

(٢) أجاز جماعة — منهم ابن الأنبارى — وقوعه بعد إلا اختيارا ؛ وعلى هذا فلا شذوذ فى البيتين ونحوهما .

١٣ — هذا البيت من الشواهد التى لا يعرف لها قائل

اللغة : « أعوذ » ألتجىء وأتحصن ، و « الفئة » الجماعة ، و « البغى » العدوان والظلم ، و « عوض » ظرف يستغرق الزمان المستقبل مثل « أبدا » إلا أنه مختص بالنفى ، وهو مبنى على الضم كقبل وبعد .

وقوله :

١٤ — وَمَا عَلَيْنَا – إذَا مَا كُنْتِ جَارَتَنَا –
أنْ لاَ يُجَاوِرَنَا إلاّكِ دَيَّارُ

* * *

= المعنى : إنى ألتجىء إلى رب العرش وأتحصن بحماه من جماعة ظلمونى وتجاوزوا بى حدود النصفة ؛ فليس لى معين ولا وزر سواه .

الإعراب : « أعوذ » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « برب » جار ومجرور متعلق بأعوذ ، ورب مضاف و « العرش » مضاف إليه « من فئة » جار ومجرور متعلق بأعوذ « بغت » بغى : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى فئة ، والتاء للتأنيث ، والجملة فى محل جر صفة لفئة « على » جار ومجرور متعلق ببغى « فما » نافية « لى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « عوض » ظرف زمان مبنى على الضم فى محل نصب متعلق بناصر الآتى « إلاه » إلا : حرف استثناء ، والهاء ضمير وضع للغائب ، وهو هنا عائد إلى رب العرش ، مستثنى مبنى على الضم فى محل نصب « ناصر » مبتدأ مؤخر .

الشاهد فيه : قوله « إلاه » حيث وقع الضمير المتصل بعد إلا ، وهو شاذ لا يجوز إلا فى ضرورة الشعر ، إلا عند ابن الأنبارى ومن ذهب نحو مذهبه ؛ فإن ذلك عندهم سائغ جائز فى سعة الكلام ، ولك عندهم أن تحذو على مثاله

١٤ — وهذا البيت أيضاً من الشواهد التى لايعرف قائلها .

اللغة : « وما علينا » يروى فى مكانه « وما نبالى » من المبالاة بمعنى الاكتراث بالأمر والاهتمام له والعناية به ، وأكثر ما تستعمل هذه الكلمة بعد النفى كما رأيت فى بيت الشاهد ، وقد تستعمل فى الإثبات إذا جاءت معها أخرى منفية ، وذلك كما فى قول زهير بن أبى سلمى المزنى :

لَقَدْ بَالَيْتُ مَظْعَنَ أمِّ أوْفَى وَلٰكِنْ أمُّ أوْفَى لاَ تُبَالِى

و « ديار » معناه أحد ، ولا يستعمل إلا فى النفى العام ، تقول : ما فى الدار من ديار ، وما فى الدار ديور ، تريد ما فيها من أحد ، قال الله تعالى :(وقال نوح رب =

. . . .

=لا تذر على الأرض من الكافرين ديارا) يريد لا تذر منهم أحدا ، بل استأصلهم وأفنهم جميعاً .

المعنى : إذا كنت جارتنا فلا نكترث بعدم مجاورة أحد غيرك ، يريد أنها هي وحدها التي يرغب في جوارها ويسر له .

الإعراب : « وما » نافية « نبالى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن « إذا » ظرف متضمن معنى الشرط « ما » زائدة « كنت » كان الناقصة واسمها « جارتنا » جارة : خبر كان ، وجارة مضاف ونا : مضاف إليه ، والجملة من كان واسمها وخبرها في محل جر بإضافة إذا إليها « أن » مصدرية « لا » نافية « يجاورنا » يجاور : فعل مضارع منصوب بأن ، ونا : مفعول به ليجاور « إلاك » إلا : أداة استثناء ، والكاف مستثنى مبنى على الكسر في محل نصب ، والمستثنى منه ديار الآتى « ديار » فاعل يجاور ، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مفعول به لنبالى ، ومن رواه « وماعلينا » تكون ما نافية أيضاً ، وعلينا : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وأن المصدرية ومادخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع يقع مبتدأ مؤخراً ، ويجوز أن تكون ما استفهامية بمعنى النفي مبتدأ ، وعلينا : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ؛ والمصدر المؤول من أن ومادخلت عليه منصوب على نزع الخافض ، وكأنه قد قال : أي شيء كائن علينا في عدم مجاورة أحد لنا إذا كنت جارتنا ، ويجوز أن تكون ما نافية ، وعلينا : متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، والمصدر منصوب على نزع الخافض أيضاً والتقدير على هذا : وما علينا ضرر في عدم مجاورة أحد لنا إذا كنت أنت جارتنا .

الشاهد فيه : قوله « إلاك » حيث وقع الضمير المتصل بعد إلا شذوذاً .

وقال المبرد : ليست الرواية كما أنشدها النحاة « إلاك » وإنما صحة الرواية :

* أَلاَّ يُجَاوِرَنَا سِوَاكِ دَيَّارُ *

وقال صاحب اللب : رواية البصريين :

* أَلاَّ يُجَاوِرَنَا حَاشَاكِ دَيَّارُ *

فلا شاهد فيه على هاتين الروايتين ؛ فتفطن لذلك .

وَكُلُّ مُضْمَرٍ لَهُ الْبِنَا يَجِبْ ، وَلَفْظُ مَا جُرَّ كَلَفْظِ مَا نُصِبْ[١]

المضمراتُ كلُّها مبنيةٌ ؛ لشبهها بالحروف في الجمود[٢] ، ولذلك لا تُصَغَّرُ

---

(١) « وكل » مبتدأ أول ، وكل مضاف و « مضمر » مضاف إليه « له » جار ومجرور متعلق بيجب الآتي « البنا » مبتدأ ثان « يجب » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى البنا ، والجملة من الفعل وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ الثاني ، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول « ولفظ » مبتدأ ولفظ مضاف و « ما » اسم موصول مضاف إليه مبني على السكون في محل جر « جر » فعل ماض مبني للمجهول ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة « كلفظ » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، ولفظ مضاف و « ما » اسم موصول مضاف إليه « نصب » فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما المجرورة محلا بالإضافة ، والجملة من الفعل ونائب فاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول .

(٢) قد عرفت — فيما مضى أول باب المعرب والمبني — أن الضمائر مبنية لشبهها بالحروف شبها وضعياً ، بسبب كون أكثرها قد وضع على حرف واحد أو حرفين ، وحمل ماوضع على أكثر من ذلك عليه ، حملا للأقل على الأكثر ، وقد ذكر الشارح في هذا الموضع وجهاً ثانياً من وجوه شبه الضمائر بالحروف ، وهو ماسماه بالشبه الجمودي ، وهو : كون الضمائر بحيث لاتتصرف تصرف الأسماء ؛ فلا تثنى ولا تصغر ، وأما نحو « هما وهم وهن وأنتما وأنتم وأنتن » ، فهذه صيغ وضعت من أول الأمر على هذا الوجه ، وليست علامة المثنى والجمع طارئة عليها .

ونقول : قد أشبهت الضمائر الحروف في وجه ثالث ، وهي أنها مفتقرة في دلالتها على معناها البتة إلى شيء ، وهو المرجع في ضمير الغائب ، وقرينة التكلم أو الخطاب في ضمير الحاضر ، وأشبهته في وجه رابع ، وهو أنها استغنت بسبب اختلاف صيغها عن أن تعرب فأنت ترى انهم قد وضعوا للرفع صيغة لاتستعمل في غيره ، وللنصب صيغة أخرى ولم يجيزوا إلا أن تستعمل فيه ؛ فكان مجرد الصيغة كافياً لبيان موقع الضمير ، فلم يحتج للاعراب ليبين موقعه ، فأشبه الحروف في عدم الحاجة إلى الإعراب ، وإن كان سبب عدم الحاجة مختلفاً فيهما (وانظر ص ٢٨ ، ٣٢) .

ولا تُثَنَّى ولا تُجْمَعُ ، وإذا ثبت أنها مبنية : فمنها ما يشترك فيه الجرُّ والنصبُ ، وهو : كل ضميرِ نَصْبٍ أو جر مُتَّصِلٍ ، نحو : أكْرَمْتُكَ ، ومَرَرْتُ بِكَ ، وإنَّهُ ولَهُ ؛ فالكافُ فى « أكرمتك » فى موضع نصب ، وفى « بك » فى موضع جر ، والهاء فى « إنه » فى موضع نصب ، وفى « له » فى موضع جر .

ومنها ما يشترك فيه الرفع والنصب والجر ، وهو « نا » ، وأشار إليه بقوله :

لِلرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَجَرٍّ « نَا » صَلَحْ كَاعْرِفْ بِنَا فَإِنَّنَا نِلْنَا الْمِنَحْ(١)

أى : صَلَحَ لفظُ « نَا » للرفع ، نحو نِلْنَا ، وللنصب ، نحو فإنَّنَا ، وللجر ، نحو بِنَا .

ومما يستعمل للرفع والنصب والجر : الياء ؛ فمثالُ الرفع نحو « اُضْرِبِي » ومثالُ النصب نحو « أكْرَمَنِي » ومثالُ الجر نحو « مَرَّ بِي » .

ويستعمل فى الثلاثة أيضاً « هُمْ » ؛ فمثالُ الرفع « هُمْ قائمون » ومثالُ النصب « أكْرَمْتُهُمْ » ومثالُ الجر « لَهُمْ » .

وإنما لم يذكر المصنفُ الياء وهم لأنهما لا يُشْبِهَانِ « نا » من كل وجه ؛ لأن « نا » تكون للرفع والنصب والجر والمعنى واحدٌ ، وهى ضمير مُتَّصِلٌ

---

(١) « للرفع » جار ومجرور متعلق بصلح الآتى « والنصب وجر » معطوفان على الرفع و « نا » مبتدأ ، وقد قصد لفظه « صلح » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى نا ، والجملة من صلح وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ « كاعرف » الكاف حرف جر ، والمجرور محذوف ، والتقدير : كقولك ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، واعرف : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بنا » جار ومجرور متعلق باعرف « فإننا » الفاء تعليلية ، وإن حرف توكيد ونصب ، ونا : اسمها « نلنا » فعل وفاعل ، والجملة من نال وفاعله فى محل رفع خبر إن « المنح » مفعول به لنال ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف .

فى الأحوال الثلاثة ، بخلاف الياء ؛ فإنها — وإن استعملت للرفع والنصب والجر ، وكانت ضميراً متصلا فى الأحوال الثلاثة — لم تكن بمعنى واحد فى الأحوال الثلاثة ؛ لأنها فى حالة الرفع للمخاطَبِ ، وفى حالتى النصب والجر المتكلم ، وكذلك « هم » ؛ لأنها — وإن كانت بمعنى واحد فى الأحوال الثلاثة — فليست مثلَ « نا » ؛ لأنها فى حالة الرفع ضميرٌ منفصلٌ ؛ وفى حالتى النصب والجر ضميرٌ متصلٌ .

* * *

وَأَلِفٌ وَالْوَاوُ وَالنُّونُ لِمَا غَابَ وَغَيْرِهِ ، كَقَامَا وَاعْلَمَا[1]

الألف والواو والنون من ضمائر الرفع المتصلة ، وتكون للغائب وللمخاطب ؛ فمثالُ الغائب « الزَّيْدَانِ قَامَا ، والزَّيْدُونَ قَامُوا ، والهِنْدَاتُ قُمْنَ » ومثالُ المخاطب « اعْلَمَا ، واعْلَمُوا ، واعْلَمْنَ » ، ويدخل تحت قول المصنف « وغيره » المخاطبُ والمتكلمُ ، وليس هذا بجيد ؛ لأن هذه الثلاثةَ لا تكون للمتكلم أصلا ، بل إنما تكون للغائب أو المخاطَبِ كما مثلنا .

* * *

(١) « ألف » مبتدأ — وهو نكرة ، وسوغ الابتداء به عطف المعرفة عليها « والواو ، والنون » معطوفان على ألف « لما » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « غاب » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على ما ، والجملة لا محل لها صلة ما « وغيره » الواو حرف عطف ، غير : معطوف على ما ، وغير مضاف والضمير مضاف إليه « كقاما » الكاف جارة لقول محذوف ، والجار والمجرور يتعلقان بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، أى وذلك كائن كقولك ، وقاما : فعل ماض وفاعل « واعلما » الواو عاطفة ، واعلما : فعل أمر ، وألف الاثنين فاعله ، والجملة معطوفة بالواو على جملة قاما .

وَمِنْ ضَمِيرِ الرَّفْعِ مَا يَسْتَتِرُ كَافْعَلْ أُوَافِقْ نَغْتَبِطْ إِذْ تَشْكُرُ[(١)]

ينقسم الضمير إلى مستتر وبارز[(٢)]، والمستتر إلى واجب الاستتار وجائزه .

(١) « من ضمير » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وضمير مضاف ، و « الرفع » مضاف إليه « ما » اسم موصول مبتدأ مؤخر ، مبنى على السكون فى محل رفع « يستتر » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما ، والجملة لامحل لها صلة ما « كافعل » الكاف جارة لقول محذوف ، والجار والمجرور يتعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كقولك ، وافعل : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « أوافق » فعل مضارع مجزوم فى جواب الأمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « نغتبط » بدل من أوافق « إذ » ظرف وضع للزمن الماضى ، ويستعمل مجازا فى المستقبل ، وهو متعلق بقوله « نغتبط » مبنى على السكون فى محل نصب « تشكر » فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجملة فى محل جر بإضافة إذ إليها .

(٢) المنقسم هو الضمير المتصل لامطلق الضمير ، والمراد بالضمير البارز ماله صورة فى اللفظ حقيقة نحو التاء والهاء فى أكرمته ، والياء فى ابنى ، أو حكما كالضمير المتصل المحذوف من اللفظ جوازا فى نحو قولك : جاء الذى ضربت ؛ فإن التقدير جاء الذى ضربته ، فحذفت التاء من اللفظ ، وهى منوية ؛ لأن الصلة لابد لهـا من عائد يربطها بالموصول . ومن هنا تعلم أن البارز ينقسم إلى قسمين : الأول المذكور ، والثانى المحذوف ، والفرق بين المحذوف والمستتر من وجهين ، الأول : أن المحذوف يمكن النطق به ، وأما المستتر فلا يمكن النطق به أصلا ، وإنما يستعيرون له الضمير المنفصل — حين يقولون : مستتر جوازا تقديره هو ، أو يقولون : مستتر وجوبا تقديره أنا أو أنت — وذلك لقصد التقريب على المتعلمين ، وليس هذا هو نفس الضمير المستتر على التحقيق ، والوجه الثانى : أن الاستتار يختص بالفاعل الذى هو عمدة فى الكلام ، وأما الحذف فكثيرا مايقع فى الفضلات ، كما فى المفعول به فى المثال السابق ، وقد يقع فى العمد فى غير الفاعل كما فى المبتدأ ، وذلك كثير فى العربية ، ومنه قول سويد بن أبى كاهل اليشكرى ، فى وصف امرىء يضمر بغضه :

مُسْتَسِرُّ الشَّنْءِ ، لَوْ يَفْقِدُنِى لَبَدَا مِنْــهُ ذُبَابٌ فَنَبَعْ =

والمراد بواجب الاستتار : مالا يَحُلُّ محلّه الظاهِرُ ، والمراد بجائز الاستتار : ما يَحُلُّ مَحلّهُ الظاهِرُ .

وذكر المصنفُ فى هذا البيت من المواضع التى يجب فيها الاستتار أربعةً :

الأول : فعلُ الأمرِ للواحدِ المخاطَبِ كافْعَلْ ، التقدير أنت ، وهذا الضمير لا يجوز إبرَازُهُ ؛ لأنه لا يَحُلُّ محلّه الظاهر ؛ فلا تقول : افْعَلْ زَيْدٌ ، فأما « افْعَلْ أنْتَ » فأنت تأكيدٌ للضمير المستتر فى « افْعَلْ » وليس بفاعل لأفْعَلْ ؛ لصحة الاستغناء عنه ؛ فتقول : أفْعَلْ ؛ فإن كان الأمر لواحدةٍ أو لاثنين أو لجماعة بَرَزَ الضمير ، نحو اضْرِبِى ، واضْرِبَا ، واضْرِبُوا ، واضْرِبْنَ .

الثانى : الفعلُ المضارعُ الذى فى أوّله الهمزة ، نحو « أُوَافِقُ » والتقدير أنا ، فإن قلت « أوافق أنا » كان « أنا » تأكيداً للضمير المستتر .

الثالث : الفعلُ المضارعُ الذى فى أوّله النون ، نحو « نَغْتَبِطُ » أى نحن .

الرابع : الفعلُ المضارعُ الذى فى أوّله التاء لخطاب الْوَاحِدِ ، نحو « تَشْكُرُ » أى أنت ؛ فإن كان الخطاب لواحدة أو لاثنين أو لجماعة بَرَزَ الضمير ، نحو أَنْتِ تَفْعَلِينَ ، وأَنْتُمَا تَفْعَلَانِ ، وأَنْتُمْ تَفْعَلُونَ ، وأَنْتُنَّ تَفْعَلْنَ .

هذا[1] ما ذكره المصنف من المواضع التى يجب فيها استتار الضمير .

= يريد هو مستتر البغض ، فحذف الضمير ؛ لأنه معروف ينساق إلى الذهن ، ومثل ذلك أكثر من أن يحصى فى كلام العرب .

(١) وبقيت مواضع أخرى يجب فيها استتار الضمير ، الأول : اسم فعل الأمر ، نحو صه ، ونزال ، ذكره فى التسهيل ، والثانى : اسم فعل المضارع ، نحو أف وأوه ، ذكره أبو حيان ، والثالث : فعل التعجب ، نحو ما أحسن محمدا ، والرابع : أفعل التفضيل ، نحو محمد أفضل من على ، والخامس: أفعال الاستثناء ، نحو قاموا ماخلا عليا ، أو ماعدا بكرا ، أو لايكون محمدا . زادها ابن هشام فى التوضيح تبعاً لابن مالك فى باب الاستثناء من التسهيل ، وهو حق ، السادس : المصدر النائب عن فعل الأمر ، =

ومثال جائز الاستتار : زَيْدٌ يَقُومُ ، أى هو ، وهذا الضمير جائز الاستتار ؛ لأنه يَحُلُّ مَحَلَّه الظاهِرُ ؛ فتقول : زيد يقوم أبوه ، وكذلك كلُّ فعلٍ أسند إلى غائب أو غائبة ، نحو هِنْدٌ تَقُومُ ، وما كان بمعناه ، نحو زَيْدٌ قَائِمٌ ، أى هو .

* * *

وَذُو ارْتِفَاعٍ وَانْفِصَالٍ : أَنَا ، هُو ، وَأَنْتَ ، وَالْفُرُوعُ لاَ تَشْتَبِهْ[1]

تقدم أن الضمير ينقسم إلى مستتر وإلى بارز ، وسبق الكلام فى المستتر ، والبارز ينقسم إلى : مُتَّصل ، ومنفصل ؛ فالمتَّصل يكون مرفوعاً ، ومنصوباً ، ومجروراً ، وسبق الكلام فى ذلك ؛ والمنفصل يكون مرفوعاً ومنصوباً ، ولا يكون مجروراً .

وذكر المصنف فى هذا البيت المرفوعَ المنفصل ، وهو اثنا عشر : « أَنَا » للمتكلم وَحْدَه ، و « نَحْنُ » للمتكلم المُشارِكِ أو المُعَظِّمِ نَفْسَه ، و « أَنْتَ » للمُخَاطَبِ ، و « أَنْتِ » للمخاطبة ، و « أَنْتُمَا » للمخاطَبَيْنِ أو المخاطَبَتَيْنِ ، و « أَنْتُمْ » للمخاطَبِينَ ، و « أَنْتُنَّ » للمخاطَبَات ، و « هُوَ » للغائب ،

= نحو قول الله تعالى (فضرب الرقاب) وأما مرفوع الصفة الجارية على من هى له فجائز الاستتار قطعاً . وذلك نحو « زيد قائم » ألا ترى أنك تقول فى تركيب آخر « زيد قائم أبوه » وقد ذكره الشارح فى جائز الاستتار ، وهو صحيح ، وكذلك مرفوع نعم وبئس ، نحو « نعم رجلا أبو بكر ، وبئست امرأة هند » ؛ وذلك لأنك تقول فى تركيب آخر « نعم الرجل زيد ، وبئست المرأة هند » .

(١) « وذو » مبتدأ ، وذو مضاف و « ارتفاع » مضاف إليه « وانفصال » معطوف على ارتفاع « أنا » خبر المبتدأ « هو ، وأنت » معطوفان على أنا « والفروع » مبتدأ « لا » نافية « تشتبه » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى الفروع ، والجملة من الفعل المضارع المنفى وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ ، الذى هو الفروع .

و « هِيَ » للغائبة ، و « هُمَا » للغائبَيْنِ أو الغائبَتَيْنِ ، و « هُمْ » للغائبِينَ ، و « هُنَّ » للغائبات .

* * *

وَذُو انْتِصَابٍ فِي انْفِصَالٍ جُعِلاَ : إيَّايَ ، وَالتَّفْرِيعُ لَيْسَ مُشْكِلاَ[1]

أشار في هذا البيت إلى المنصوب المنفصل ، وهو اثنا عشر : « إيَّايَ » للمتكلِّم وَحْدَه ، و « إيانا » للمتكلم المشارِكِ أو المعظِّمِ نفسَهُ ، و « إياكَ » للمخاطَبِ ، و « إيَّاكِ » للمخاطبة ، و « إياكما » للمخاطبَيْنِ أو المخاطبتَيْنِ ، و « إياكم » للمخاطَبِينَ ، و « إيَّاكُنَّ » للمخاطبات ، و « إياه » للغائب ، و « إياها » للغائبة ، و « إياهما » للغائبَيْنِ أو الغائبتَيْنِ ، و « إيَّاهُمْ » للغائبِينَ ، و « إياهُنَّ » للغائبات[2] .

* * *

(١) « وذو » مبتدأ ، وذو مضاف و « انتصاب » مضاف إليه « في انفصال » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر في جعل الآتي « جعلا » فعل ماض ، مبني للمجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ذو « إياي » مفعول ثان لجعل ، والجملة من جعل ومعموليه في محل رفع خبر المبتدأ « والتفريع » مبتدأ « ليس » فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر واسمها ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على التفريع « مشكلا » خبر ليس ، والجملة من ليس واسمها وخبرها في محل رفع خبر المبتدأ .

(٢) اختلف في هذه اللواحق التي بعد « إيا » فقيل: هي حروف تبين الحال وتوضح المراد من « إيا » متكلما أو مخاطباً أو غائباً ، مفرداً أو مثنى أو مجموعا ، ومثلها مثل الحروف التي في أنت وأنتما وأنتن ، ومثل اللواحق في أسماء الإشارة نحو تلك وذلك وأولئك ، وهذا مذهب سيبويه والفارسي والأخفش ، قال أبو حيان : وهو الذي صححه أصحابنا وشيوخنا .

=

وَفِي اخْتِيَارٍ لَا يَجِيءُ الْمُنْفَصِلْ إذَا تَأَتَّى أَنْ يَجِيءَ الْمُتَّصِلْ(١)

كلُّ موضع أمْكَنَ أن يُؤتَى فيه بالضمير المُتَّصِلِ لا يجوز العدولُ عنه إلى المنفصل ، إلا فيما سيذكره المصنفُ ؛ فلا تقول في أكرمتك « أكرمْتُ إيَّاكَ » لأنه يمكن الإتيان بالمتصل ؛ فتقول : أكرمْتُكَ .

= وذهب الخليل والمازني ، واختاره ابن مالك ، إلى أن هذه اللواحق أسماء ، وأنها ضمائر أضيفت إليها « إيا » زاعمين أن « إيا » أضيفت إلى غير هذه اللواحق في نحو « إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب » فيكون في ذلك دليل على أن اللواحق أسماء .

وذلك باطل لوجهين ؛ الأول : أن هذا الذي استشهدوا به شاذ ، ولم تعهد إضافة الضمائر . والثاني أنه لو صح ما يقولون لكانت « إيا » ونحوها ملازمة للاضافة ، وقد علمنا أن الإضافة من خصائص الأسماء المعربة ؛ فكان يلزم أن تكون إيا ونحوها معربة ، ألست ترى أنهم أعربوا « أي » الموصولة والشرطية والاستفهامية لما لازمها من الإضافة ؟

وقال الفراء : إن « إيا » ليست ضميرا ، وإنما هي حرف عماد جيء به توصلا للضمير ، والضمير هو اللواحق ، ليكون دعامة يعتمد عليها ؛ لتمييز هذه اللواحق عن الضمائر المتصلة .

وزعم الزجاج أن الضمائر هي اللواحق موافقاً في ذلك للفراء ، ثم خالفه في « إيا » فادعى أنها اسم ظاهر مضاف إلى الكاف والياء والهاء .

وقال ابن درستويه : إن هذا اسم ليس ظاهراً ولا مضمرا ، وإنما هو بين بين .

وقال الكوفيون : المجموع من « إيا » ولواحقها ضمير واحد .

(٢) « وفي اختيار » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من فاعل يجيء الآتي « لا » نافية « يجيء » فعل مضارع « المنفصل » فاعل يجيء « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان « تأتى » فعل ماض « أن » حرف مصدري ونصب « يجيء » فعل مضارع منصوب بأن « المتصل » فاعل يجيء ، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر فاعل تأتى ، والتقدير : تأتى مجيء المتصل ، والجملة من تأتى وفاعله في محل جر بإضافة إذا إليها ، وجواب إذا محذوف لدلالة ما قبله عليه ، والتقدير : إذا تأتى مجيء المتصل فلا يجيء المنفصل .

فإن لم يمكن الإتيانُ بالمتصل تعين المنفصلُ ، نحو إيَّاكَ أكْرَمْتُ[١] ، وقد

---

(١) اعلم أنه يتعين انفصال الضمير ، ولا يمكن المجيء به متصلا ، فى عشرة مواضع:
الأول : أن يكون الضمير محصورا ، كقوله تعالى : (وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه) وكقول الفرزدق :

أَنَا الذَّائِدُ الْحَامِى الذِّمَارَ ، وَإِنَّمَا يُدَافِـعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِى

إذ التقدير : لايدافع عن أحسابهم إلا أنا أومثلى
ومن هذا النوع قول عمرو بن معديكرب الزبيدى :

قَدْ عَلِمَتْ سَلْمَى وَجَارَاتُهَا مَا قَطَّرَ الْفَارِسَ إلا أَنَا

الثانى : أن يكون الضمير مرفوعا بمصدر مضاف إلى المنصوب به ، نحو « عجبت من ضربك هو » وكقول الشاعر : .

بِنَصْرِكُمْ نَحْنُ كُنْتُمْ فَائِزِينَ ، وَقَدْ أَغْرَى الْعِدَى بِكُمُ اسْتِسْلَامُكُمْ فَشَلاَ

الثالث : أن يكون عامل الضمير مضمرا ، نحو قول السموأل :

وَإنْ هُوَ لَمْ يَحْمِلْ عَلَى النَّفْسِ ضَيْمَهَا فَلَيْسَ إلَى حُسْنِ الثَّنَاءِ سَبِيلُ

وكقول لبيد بن ربيعة :

فإنْ أَنتَ لَمْ يَنْفَعْكَ عِلْمُكَ فَانْتَسِبْ لَعَلَّكَ تَهْدِيكَ الْقُرُونُ الأَوَائِلُ

الرابع : أن يكون عامل الضمير متأخرا عنه ، كقوله تعالى : (إياك نعبد وإياك نستعين) وهذا هو الموضع الذى أشار إليه الشارح .
الخامس : أن يكون عامل الضمير معنويا ، وذلك إذا وقع الضمير مبتدأ ، نحو « اللهم أنا عبد أثيم ، وأنت مولى كريم » ومنه « أنا الذائد » فى بيت الفرزدق السابق .
السادس : أن يكون الضمير معمولا لحرف نفى ، كقوله تعالى : (وما أنتم بمعجزين) (ماهن أمهاتهم) (وما أنا بطارد المؤمنين) (إن أنا إلا نذير مبين) وكقول الشاعر :

إنْ هُوَ مُسْتَوْلِياً عَلَى أَحَدٍ إلاَّ عَلَى أَضْعَفِ الْمَجَانِينِ

السابع : أن يفصل بين الضمير وعامله بمعمول آخر ، كقوله تعالى : (يخرجون الرسول وإياكم) وكقول الشاعر :
=

جاء الضميرُ فى الشعر منفصلا مع إمكان الإتيان به متصلا ، كقوله :

١٥ — بِالْبَاعِثِ الْوَارِثِ الأمْوَاتَ قَدْ ضَمِنَتْ
إِيَّاهُمُ الأَرْضُ فِى دَهْرِ الدَّهَارِيرِ

***

= مُبَرَّأً مِنْ عُيُوبِ النَّاسِ كُلِّهِمُ فَاللهُ يَرْعَى أَبَا حَفْصٍ وَإِيَّانَا

الثامن : أن يقع الضمير بعد واو المعية ، كقول أبى ذؤيب الهذلى :

فَآلَيْتُ لاَ أَنْفَكُّ أَحْذُو قَصِيدَةً تَكُونُ وَإِيَّاهَا بِهَا مَثَلاً بَعْدِى

التاسع : أن يقع بعد « أما » نحو « أما أنا فشاعر ، وأما أنت فكاتب ، وأما هو فنحوى » .

العاشر : أن يقع بعد اللام الفارقة ، نحو قول الشاعر :

إِنْ وَجَدْتُ الصَّدِيقَ حَقًّا لَإِيَّا كَ ، فَمُرْنِى فَلَنْ أَزَالَ مُطِيعاً

وسيأتى موضع ذكر تفصيله المصنف والشارح .

١٥ — البيت من قصيدة للفرزدق ، يفتخر فيها ، ويمدح يزيد بن عبد الملك بن مروان ، وقبله :

يَا خَيْرَ حَىٍّ وَقَتْ نَعْلٌ لَهُ قَدَماً وَمَيِّتٍ بَعْدَ رُسْلِ اللهِ مَقْبُورِ

إِنِّى حَلَفْتُ ، وَلَمْ أَحْلِفْ عَلَى فَنَدٍ ، فِنَاءَ بَيْتٍ مِنَ السَّاعِينَ مَعْمُورِ

اللغة : « الباعث » الذى يبعث الأموات ويحييهم بعد موتهم « الوارث » هو الذى ترجع إليه الأملاك بعد فناء الملاك « ضمنت » — بكسر الميم مخففة — بمعنى تضمنت ، أى اشتملت أو بمعنى تكفلت بهم « الدهارير » الزمن الماضى ، أو الشدائد ، وهو جمع لاواحد له من لفظه .

الإعراب : « بالباعث » جار ومجرور متعلق بقوله « حلفت » فى البيت الذى أنشدناه قبل هذا البيت ، والأموات : يجوز فيه وجهان ؛ أحدهما : جره بالكسرة الظاهرة على أنه مضاف إليه ، والمضاف هو الباعث والوارث على مثال قوله :

يَا مَنْ رَأَى عَارِضاً أُسَرُّ لَهُ بَيْنَ ذِرَاعَىْ وَجَبْهَةِ الأَسَدِ =

وَصِلْ أَوِ افْصِلْ هَاءَ سَلْنِيهِ ، وَمَا أَشْبَهَهُ ، فِي كُنْتُهُ الْخُلْفُ انْتَمَى (١)

= وقولهم « قطع الله يد ورجل من قالها » والوجه الثانى : نصب الأموات بالفتحة الظاهرة على أنه مفعول به تنازعه الوصفان فأعمل فيه الثانى وحذف ضميره من الأول لكونه فضلة « ضمنت » فعل ماض ، والتاء للتأنيث « إياهم » مفعول به تقدم على الفاعل « الأرض » فاعل ضمن « فى دهر » جار ومجرور متعلق بضمنت ، ودهر مضاف و « الدهارير » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « ضمنت إياهم » حيث عدل عن وصل الضمير إلى فصله ؛ وذلك خاص بالشعر ، ولا يجوز فى سعة الكلام ، ولو جاء به على ما يستحقه الكلام لقال « قد ضمنتهم الأرض » .

ومثل هذا البيت قول زياد بن منقذ العدوى التميمي من قصيدة له يقولها فى تذكر أهله والحنين إلى وطنه ، وكان قد نزل صنعاء فاستوبأها ، وكان أهله بنجد فى وادى أشى — بزنة الصغر (وانظر ١/٦٥ من كتابنا هداية السالك إلى أوضح المسالك) :

وَمَا أُصَاحِبُ مِنْ قَوْمٍ فَأَذْكُرُهُمْ إِلاَّ يَزِيدُهُمُ حُبًّا إِلَيَّ هُمُ

فقد جاء بالضمير منفصلا — وهو قوله « هم » فى آخر البيت — وكان من حقه أن يجىء به متصلا بالعامل — وهو قوله « يزيد » — ولو جاء به على ما يقتضيه الاستعمال لقال « إلا يزيدونهم حبا إلى » .

ومثل ذلك قول طرفة بن العبد البكرى :

أَصَرَمْتَ حَبْلَ الْوَصْلِ ، بَلْ صَرَمُوا
يَا صَاحِ ، بَلْ قَطَعَ الْوِصَالَ هُمُ

وكان من حقه أن يقول : « بل قطعوا الوصال » لكنه اضطر ففصل

(١) « وصل » الواو للاستئناف ، صل : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « أو » حرف عطف دال على التخيير « افصل » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وجملة افصل معطوفة على جملة صل « هاء » مفعول تنازعه الفعلان ، فأعمل فيه الثانى ، وهاء مضاف و « سلنيه » قصد لفظه : مضاف إليه « وما » الواو حرف عطف ، ما : اسم موصول معطوف على سلنيه « أشبهه » أشبه : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما ، والهاء مفعول به ، والجملة لا محل =

كَذَاكَ خِلْتَنِيهِ ، وَاتِّصَالاَ أَخْتَارُ ، غَيْرِى اخْتَارَ الانْفِصَالاَ[1]

أشار فى هذين البيتين إلى المواضع التى يجوز أن يؤتى فيها بالضمير منفصلا مع إمكان أن يؤتى به متصلا .

فأشار بقوله : « سَلْنيه » إلى ما يتعدّى إلى مفعولين الثانى منهما ليس خبراً فى الأصل ، وهما ضميران ، نحو : « الدِّرْهَمُ سَلْنِيهِ » فيجوز لك فى هاء «سلنيه» الاتصالُ نحو سَلْنِيهِ ، والانفصالُ نحو سَلْنِى إيَّاه ، وكذلك كل فعل أشبهه ، نحو الدِّرْهَمُ أَعْطَيْتُكَهُ ، وَأَعْطَيْتُكَ إِيَّاهُ .

وظاهر كلام المصنف أنه يجوز فى هذه المسألة الانفصالُ والاتصالُ على السواء ، وهو ظاهر كلام أكثر النحويين ،وظاهر كلام سيبويه أن الاتصال فيها واجبٌ ، وأن الانفصال مخصوص بالشعر .

وأشار بقوله : «فى كُنْتُهُ الْخُلْفُ انْتَمَى» إلىأنه إذا كانخبر «كان»وأخواتها ضميراً ، فإنه يجوز اتصالُه وانفصالُه ، واخْتُلِفَ فى المختار منهما ؛ فاختار المصنف

= لها صلة ما « فى كنته » جار ومجرور متعلق بانتمى «الخلف» مبتدأ « انتمى» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الخلف ، والجملة من انتمى وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ ، وانتمى معناه انتسب ، والمراد أن بين العلماء خلافا فى هذه المسألة ، وأن هذا الخلاف معروف ، وكل قول فيه معروف النسبة إلى قائله .

(١) « كذاك » الجار والمجرور متعلق بمحذوفخبر مقدم، والكافحرف خطاب « خلتنيه» قصد لفظه : مبتدأ مؤخر « واتصالا » الواو عاطفة ، اتصالا : مفعول مقدم لأختار « أختار » فعل مضارع، وفاعلهضمير مستتر فيه وجوبا تقديرهأنا «غيرى غير : مبتدأ ، وغير مضاف والياء التى للمتكلم مضاف إليه « اختار» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود لغيرى ، والجملة من اختار وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ« الانفصالا » مفعول به لاختار ، والألف للاطلاق .

الاتصالَ ، نحو كُنْتُهُ ، واختار سيبويه الانفصالَ ، نحو كنت إياه[١] ، [تقول ؛ الصَّدِيق كُنْتَهُ ، وكُنْتَ إيَّاهُ] .

وكذلك المختار عند المصنفِ الاتصالُ في نحو « خِلْتَنِيهِ »[٢] وهو : كلُّ فعلٍ تَعَدَّى إلى مفعولين الثاني منهما خَبَرٌ في الأصل ، وهما ضميران ، ومذهَبُ سيبويه أن المختار في هذا أيضاً الانفصالُ ، نحو خِلْتَنِي إيَّاهُ ، ومذهَبُ سيبويه أرْجَحُ ؛ لأنه هو الكثير في لسان العرب على ما حكاه سيبويه عنهم وهو المُشافِهُ لهم ، قال الشاعر :

(١) قد ورد الأمران كثيراً في كلام العرب ؛ فمن الانفصال قول عمر بن أبي ربيعة المخزومي :

لَئِنْ كَانَ إِيَّاهُ لَقَدْ حَالَ بَعْدَنَا عَنِ الْعَهْدِ ، وَالإِنْسَانُ قَدْ يَتَغَيَّرُ

وقول الآخر :

لَيْسَ إِيَّايَ وَإِيَّا كِ ، وَلاَ نَخْشَى رَقِيباً

ومن الاتصال قول أبي الأسود الدؤلي يخاطب غلاما له كان يشرب النبيذ فيضطرب شأنه وتسوء حاله :

فإِنْ لاَ يَكُنْهَا أَوْ تَكُنْهُ فَإِنَّهُ أَخُوها غَذَتْهُ أُمُّهُ بِلِبَانِهَا

وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر بن الخطاب في شأن ابن الصياد : « إن يكنه فلن تسلط عليه ، وإلا يكنه فلا خير لك في قتله » ومنه الشاهد رقم ١٧ الآتي في ص ١٠٩ .

(٢) قد ورد الأمران في فصيح الكلام أيضاً ، فمن الاتصال قوله تعالى : (إذ يريكهم الله في منامك قليلا ، ولو أراكهم كثيراً) وقول الشاعر :

بُلِّغْتُ صُنْعَ امْرِىءٍ بَرٍّ إِخَالُكَهُ إِذْ لَمْ تَزَلْ لاِكْتِسَابِ الْحَمْدِ مُبْتَدِرَا

ومن الانفصال قول الشاعر :

أَخِي حَسِبْتُكَ إِيَّاهُ ، وَقَدْ مُلِئَتْ أَرْجَاءُ صَدْرِكَ بِالأَضْغَانِ وَالإِحَنِ

١٦ — إذَا قَالَتْ حَذَامِ فَصَدِّقُوهَا فَإِنَّ القَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامِ

***

---

١٦ — هذا البيت قيل إنه لديسم بن طارق أحد شعراء الجاهلية ، وقد جرى مجرى المثل ، وصار يضرب لكل من يعتد بكلامه ، ويتمسك بمقاله ، ولا يلتفت إلى ما يقول غيره ، وفى هذا جاء به الشارح ، وهو يريد أن سيبويه هو الرجل الذى يعتد بقوله ، ويعتبر نقله ؛ لأنه هو الذى شافه العرب ، وعنهم أخذ ، ومن ألسنتهم استمد .

المفردات : « حذام » اسم امرأة ، زعم بعض أرباب الحواشى أنها الزباء ، وقال : وقيل غيرها ، ونقول : الذى عليه الأدباء أنها زرقاء اليمامة ، وهى امرأة من بنات لقمان بن عاد ، وكانت ملكة اليمامة ، واليمامة اسمها ، فسميت البلد باسمها ، زعموا أنها كانت تبصر من مسيرة ثلاثة أيام ، وهى التى يشير إليها النابغة الذبيانى فى قوله :

وَاحْكُمْ كَحُكْمِ فَتَاةِ الْحَيِّ إِذْ نَظَرَتْ إِلَى حَمَامٍ سِرَاعٍ وَارِدِ الثَّمَدِ
قَالَتْ : أَلاَ لَيْتَمَا هٰذَا الْحَمَامُ لَنَا إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفُهُ فَقَدِ

الإعراب : « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « قالت » قال : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « حذام » فاعل قال ، مبنى على الكسر فى محل رفع « فصدقوها » الفاء واقعة فى جواب إذا ، وصدق : فعل أمر مبنى على حذف النون ، والواو فاعل ، وها : مفعول به « فإن » الفاء للعطف ، وفيها معنى التعليل ، وإن : حرف توكيد ونصب « القول » اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة « ما » اسم موصول خبر إن ، مبنى على السكون فى محل رفع « قالت » قال : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « حذام » فاعل قالت ، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، والعائد محذوف ، أى ما قالته حذام .

التمثيل به : قد جاء الشارح بهذا البيت وهو يزعم أن مذهب سيبويه أرجح مما ذهب إليه الناظم ، وكأنه أراد أن يعرف الحق بأن يكون منسوبا إلى عالم جليل كسيبويه ، وهى فكرة لا يجوز للعلماء أن يتمسكوا بها ، ثم إن الأرجح فى المسألة ليس هو ما ذهب إليه سيبويه والجمهور ، بل الأرجح ما ذهب إليه ابن مالك ، والرمانى ، وابن الطراوة من أن الاتصال أرجح فى خبر كان وفى المفعول الثانى من معمولى ظن وأخواتها ، وذلك =

وَقَدِّمِ الأَخَصَّ فِي اتِّصَالِ وَقَدِّمَنْ مَاشِئْتَ فِي انْفِصَالِ(١)

ضميرُ المتكلم أخَصُّ من ضمير المخاطَبِ ، وضميرُ المخاطَبِ أخَصُّ من ضمير الغائب ؛ فإن اجتمع ضميران منصوبان أحدهما أخَصُّ من الآخر ؛ فإن كانا متصلين وَجَبَ تقديمُ الأخَصِّ منهما ؛ فتقول : الدرهم أعطيتكه وأعطيتنيه ، بتقديم الكاف والياء على الهاء ؛ لأنهما أخَصُّ من الهاء ؛ لأن الكاف للمخاطَبِ ، والياء للمتكلم ، والهاء للغائب ، ولا يجوز تقديمُ الغائبِ مع الاتِّصَال ؛ فلا تقول : أعطيتُهُوكَ ، ولا أعطيتُهُونِي ، وأجازه قوم ، ومنه ما رواهُ ابن الأثير في غريب الحديث من قول عثمان رضي الله عنه : « أرَاهُمُنِي الْبَاطِلُ شَيْطَاناً » ؛ فإن فُصِلَ أحَدُهُمَا كنتَ بالخيار ؛ فإن شئت قَدّمْتَ الأخَصَّ ، فقلت : الدرهم أعْطَيْتُكَ إياه ، وأعْطَيْتَنِي إياه ، وإن شئت قَدّمْتَ غيرَ الأخَصِّ ، فقلتَ : أعْطَيْتُهُ إيَّاكَ ،

= من قبل أن الاتصال في البابين أكثر ورودا عن العرب ؛ وقد ورد الاتصال في خبر « كان » في الحديث الذي رويناه لك ، وورد الاتصال في المفعول الثاني من باب ظن في القرآن الكريم فيما قد تلونا من الآيات ، ولم يرد في القرآن الانفصال في أحد البابين أصلا ، وبحسبك أن يكون الاتصال هو الطريق الذي استعمله القرآن الكريم باطراد .

(١) « وقدم » الواو عاطفة ، قدم : فعل أمر مبني على السكون لا محل له من الإعراب ، وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « الأخص » مفعول به لقدم « في اتصال » جار ومجرور متعلق بقدم « وقدمن » الواو عاطفة ، قدم : فعل أمر ، مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « ما » اسم موصول مفعول به لقدم المؤكد ، مبني على السكون في محل نصب « شئت » فعل وفاعل ، وجملتهما لا محل لها صلة ما الموصولة ، والعائد محذوف ، والتقدير : وقدمن الذي شئته « في انفصال » جار ومجرور متعلق بقدمن .

وأَعْطَيْتَهُ إياىَ ، وإليه أشار بقوله : « وَقَدِّمَنْ ما شئتَ فى انفصال » وهذا الذى ذكره ليس على إطلاقه ، بل إنما يجوز تقديمُ غيرِ الأخصِّ فى الانفصال عند أمْنِ اللَّبْس ، فإن خيف لَبْسٌ لم يجز ؛ فإن قلت : زيد أعْطَيْتُكَ إيَّاه[1] ، لم يجز تقديمُ الغائبِ ، فلا تقول : زيد أعطيته إياك ؛ لأنه لا يُعلَم هل زيد مأخوذ أو آخِذٌ .

***

وَفِى اتِّحَادِ الرُّتْبَةِ الْزَمْ فَصْلاَ وَقَدْ يُبِيحُ الْغَيْبُ فِيهِ وَصْلاَ[2]

إذا اجتمع ضميران ، وكانا منصوبَيْنِ ، واتَّحَدَا فى الرُّتبة — كأن يكونا لمتكلمين ، أو مخاطبين ، أو غائبين — فإنه يلزم الفَصْلُ فى أحدهما ؛ فتقول : أعْطَيْتَنِى إيَّاىَ ، وأعْطَيْتُكَ إيَّاكَ ، وأعْطَيْتُهُ إيَّاهُ ، ولا يجوز اتصالُ الضميرين ، فلا تقول : أعْطَيْتَنِينِى ، ولا أعْطَيْتُكَكَ ، ولا أعْطَيْتُهُوهُ ؛ نعم إن كانا غائبين واختَلَفَ لفظُهما فقد يتصلان ، نحو الزَّيْدَانِ الدِّرْهَمُ أعْطَيْتُهُمَاهُ ، وإليه أشار بقوله فى الكافية :

---

(١) إنما يقع اللبس فيما إذا كان كل من المفعولين يصلح أن يكون فاعلا كما ترى فى مثال الشارح ، ألست ترى أن المخاطب وزيداً يصلح كل منهما أن يكون آخذا ويصلح أن يكون مأخوذاً ، أما نحو « الدرهم أعطيته إياك » أو « الدرهم أعطيتك إياه » فلا لبس لأن المخاطب آخذ تقدم أو تأخر ، والدرهم مأخوذ تقدم أو تأخر .

(٢) « وفى اتحاد » الواو حرف عطف ، والجار والمجرور متعلق بالزم الآتى ، واتحاد مضاف و « الرتبة » مضاف إليه « الزم » فعل أمر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « فصلا » مفعول به لا لزم « وقد » الواو عاطفة ، قد : حرف دال على التقليل « يبيح » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة « الغيب » فاعل يبيح « فيه » جار ومجرور متعلق بيبيح « وصلا » مفعول به ليبيح .

مَعَ اخْتِلَافٍ ما ، وَنَحْوَ «ضَمِنَتْ إِيَّاهُمُ الأَرْضُ» الضَّرُورَةُ اقْتَضَتْ

وربما أثبت هذا البيت فى بعض نسخ الألفية ، وليس منها ، وأشار بقوله : « ونحو ضمنت — إلى آخرِ البيت » إلى أن الإتيانَ بالضمير منفصلا فى موضع يجب فيه اتِّصَاله ضرورةٌ ، كقوله :

بِالْبَاعِثِ الْوَارِثِ الأَمْوَاتَ قَدْ ضَمِنَتْ
إِيَّاهُمُ الأَرْضُ فى دَهْرِ الدَّهَارِيرِ[1] [١٥]

وقد تقدم ذكر ذلك .

* * *

وَقَبْلَ يَا النَّفْسِ مَعَ الْفِعْلِ الْتُزِمْ نُونُ وِقَايَةٍ ، وَ« لَيْسِى » قَدْ نُظِمْ[2]

إذا اتصل بالفعل ياء المتكلم لحقته لزوماً نونٌ تسمى نونَ الوقاية ، وسميت بذلك لأنها تَقِى الفعلَ من الكسر ، وذلك نحو «أَكْرَمَنِي ، ويُكْرِمُنِي ، وأَكْرِمْنِى» وقد جاء حَذْفُهَا مع « ليس » شذوذاً ، كما قال الشاعر :

---

(١) مضى شرح هذا البيت قريبا (ص١٠١) فارجع إليه هناك ، وهو الشاهد رقم ١٥

(٢) « وقبل » الواو حرف عطف ، قبل ظرف زمان متعلق بالتزم الآتى ، وقبل مضاف و « يا » مضاف إليه ، ويا مضاف و « النفس » مضاف إليه « مع » ظرف متعلق بمحذوف حال من يا النفس ، ومع مضاف و « الفعل » مضاف إليه « التزم » فعل ماض مبنى للمجهول مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وسكن لأجل الوقف « نون » نائب فاعل لالتزم مرفوع بالضمة ، ونون مضاف و « قاية » مضاف إليه « وليسى » الواو عاطفة ، ليسى : قصد لفظه مبتدأ « قد » حرف تحقيق « نظم » فعل ماض مبنى للمجهول مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب . وسكنه لأجل الوقف ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ليسى ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل فى محل رفع خبر المبتدأ .

١٧ — عَدَدْتُ قَوْمِي كَعَدِيدِ الطَّيْسِ   إِذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكِرَامُ لَيْسِي

١٧ — هذا البيت نسبه جماعة من العلماء ـ ومنهم ابن منظور فى لسان العرب (ط ى س) ـ لرؤبة بن العجاج ، وليس موجودا فى ديوان رجزه ، ولكنه موجود فى زيادات الديوان .

اللغة : « كعديد » العديد كالعدد ، يقال : هم عديد الثرى ، أى عددهم مثل عدده ، و « الطيس » ـ بفتح الطاء المهملة ، وسكون الياء المثناة من تحت ، وفى آخره سين مهملة ـ الرمل الكثير ، وقال ابن منظور : « واختلفوا فى تفسير الطيس ، فقال بعضهم : كل من على ظهر الأرض من الأنام فهو من الطيس ، وقال بعضهم : بل هو كل خلق كثير النسل نحو النمل والذباب والهوام ، وقيل : يعنى الكثير من الرمل » اهـ « ليسى » أراد غيرى ، استثنى نفسه من القوم الكرام الذين ذهبوا ، هذا ويروى صدر الشاهد :

* عَهْدِي بِقَوْمِي كَعَدِيدِ الطَّيْسِ *

وهى الرواية الصحيحة المعنى .

المعنى : يفخر بقومه ، ويتحسر على ذهابهم ، فيقول : عهدى بقومى الكرام الكثيرين كثرة تشبه كثرة الرمل حاصل ، وقد ذهبوا إلا إياى ، فإننى بقيت بعدهم خلفاً عنهم .

الإعراب : « عددت » فعل وفاعل « قومى » قوم : مفعول به ، وقوم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « كعديد » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لموصوف محذوف ، والتقدير : عددتهم عدا مثل عديد ، وعديد مضاف و « الطيس » مضاف إليه « إذ » ظرف دال على الزمان الماضى ، متعلق بعددت « ذهب » فعل ماض « القوم » فاعله « الكرام » صفة له ، والجملة فى محل جر بإضافة الظرف إليها « ليسى » ليس : فعل ماض ناقص دال على الاستثناء ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره هو يعود على البعض المفهوم من القوم ، والياء خبره مبنى على السكون فى محل نصب .

الشاهد فيه : فى هذا البيت شاهدان ، وكلاهما فى لفظ « ليسى » أما الأول فإنه أتى بخبره ضميرا متصلا ، ولا يجوز عند جمهرة النحاة أن يكون إلا منفصلا ، فكان يجب عليه ـ على مذهبهم هذا ـ أن يقول: ذهب القوم الكرام ليس إياى . والثانى ـ وهو =

واخْتُلِفَ فى أفعل التعجب : هل تلزمه نونُ الوقاية أم لا ؟ فتقول : ما أفْقَرَنى إلى عفو الله ، وما أفقَرِى إلى عفو الله ، عند من لا يلتزمها فيه ، والصحيح أنها تلزم[1] .

* * *

« لَيْتَنِى » فَشَا ، وَ« لَيْتِى » نَدَرَا وَمَعْ « لَعَلَّ » اعْكِسْ ، وَكُنْ مُخَيَّرَا[2]

فى الْبَاقِيَاتِ ، وَاضْطِرَاراً خَفَّفَا مِنِّى وَعَنِّى بَعْضُ مَنْ قَدْ سَلَفَا[3]

= الذى جاء الشارح بالبيت من أجله هنا ـ حيث حذف نون الوقاية من ليس مع اتصالها بياء المتكلم ، وذلك شاذ عند الجمهور الذين ذهبوا إلى أن « ليس » فعل ، وانظر ما ذكرناه فى ص ١٠٤ .

(١) الخلاف بين البصريين والكوفيين فى اقتران نون الوقاية بأفعل فى التعجب مبنى على اختلافهم فى أنه هو اسم أو فعل ، فقال الكوفيون : هو اسم ، وعلى هذا لاتتصل به نون الوقاية ؛ لأنها إنما تدخل على الأفعال لتقيها الكسر الذى ليس منها فى شىء ، وقال البصريون : هو فعل ، وعلى هذا يجب اتصاله بنون الوقاية لتقيه الكسر .

(٢) « وليتى » الواو عاطفة ، ليتى قصد لفظه : مبتدأ « فشا » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ليتنى ، والجملة من فشا وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ « وليتى » قصد لفظه أيضاً : مبتدأ « ندرا » فعل ماض ، والألف للاطلاق ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ليتى ، والجملة من ندر وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ « ومع » الواو عاطفة ، مع : ظرف متعلق باعكس الآتى ، ومع مضاف و « لعل » قصد لفظه : مضاف إليه « اعكس » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، ومفعوله محذوف ، والتقدير : واعكس الحكم مع لعل « وكن » الواو عاطفة ، كن : فعل أمر ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « مخيراً » خبره .

(٣) « فى الباقيات » جار ومجرور متعلق بمخير فى البيت السابق « واضطراراً » الواو عاطفة ، اضطراراً : مفعول لأجله « خففا » فعل ماض ، والألف للاطلاق « منى » قصد لفظه : مفعول به لخفف « وعنى » قصد لفظه أيضاً : معطوف على منى =

ذكر فى هذين البيتين حكم نون الوقاية مع الحروف ؛ فذكر « ليت » وأن نون الوقايه لا تُحْذَفُ منها ، إلا ندوراً ، كقوله :

١٨ — كَمُنْيَةِ جَابِرٍ إذْ قَالَ : لَيتِى أُصَادِفُهُ وَأُتْلِفُ جُلَّ مَالِى

=« بعض » فاعل خفف ، وبعض مضاف ، و « من » اسم موصول : مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جر « قد » حرف تحقيق « سلفا » فعل ماض ، والألف للاطلاق ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على من الموصولة ، والجملة من سلف وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول الذى هو من .

١٨ — هذا البيت لزيد الخير الطائى ، وهو الذى سماه النبى صلى الله عليه وسلم بهذا الاسم ، وكان اسمه فى الجاهلية قبل هذه التسمية زيد الخيل ؛ لأنه كان فارساً .

اللغة : « المنية » بضم فسكون — اسم للشىء الذى تتمناه ، وهى أيضاً اسم للتمنى ، والمنية المشبهة بمنية جابر تقدم ذكرها فى بيت قبل بيت الشاهد ، وذلك فى قوله:

تَمَــنَّى مَزْيَدٌ زَيْدًا فَلاَقَى أَخَا ثِقَةٍ إذَا اخْتَلَفَ الْعَوَالِى

كَمُنْيَةِ جَابِرٍ ، إذْ قَالَ : لَيتِى أُصَادِفُهُ وَأَفْقِدُ جُلَّ مَالِى

تَلاَقَيْنَا ، فَمَا كُنَّا سَــوَاءً وَلَـكِنْ خَرَّ عَنْ حَالٍ لِحَالِ

وَلَوْلاَ قَوْلُهُ : يَا زَيْدُ قَدْنِى ؛ لَقَدْ قَامَتْ نُوَيْرَةُ بِالمَـآلِى

شَــكَكْتُ ثِيَابَهُ لَمَّا الْتَقَيْنَا بِمُطَّرِدِ الْمَهَزَّةِ كَالْخِــلاَلِ

« مزيد » بفتح الميم وسكون الزاى : رجل من بنى أسد ، وكان يتمنى لقاء زيد ويزعم أنه إلى لقيه نال منه ، فلما تلاقيا طعنه زيد طعنة فولى هاربا « أخا ثقة » أى صاحب وثوق فى نفسه واصطبار على منازلة الأقران فى الحرب « العوالى » جمع عالية ، وهى ما يلى موضع السنان من الرمح ، واختلافها : ذهابها فى جهة العدو ومجيئها عند الطعن « جابر » رجل من غطفان ، كان يتمنى لقاء زيد ، فلما تلاقيا قهره زيد وغلبه « وأتلف » يروى « وأفقد » .

الإعراب : « كمنية » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لموصوف محذوف ، والتقدير : تمنى مزيد تمنيا مشابها لمنية جابر ، ومنية مضاف و « جابر » مضاف إليه « إذ » ظرف للماضى من الزمان « قال » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا=

والكثيرُ في لسان العربِ ثبوتُها ، وبِهِ وَرَدَ القرآنُ ، قال الله تعالى : (يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ).

وأما « لعلَّ » فذكر أنها بعكس ليت ؛ فالفصيحُ تجريدُها من النون كقوله تعالى — حكاية عن فرعون — (لَعَلِّي أَبْلُغُ الأَسْبَابَ) ويقلُّ ثبوتُ النونِ ، كقول الشاعر :

= تقديره هو يعود إلى جابر ، والجملة فى محل جر بإضافه إذ إليها «ليتى» ليت : حرف تمن ونصب ، والياء اسمه ، مبنى على السكون فى محل نصب «أصادف» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والهاء مفعول به ، والجملة فى محل رفع خبر ليت « وأفقد » الواو حالية، وأفقد : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والجملة فى محل رفع خبر لمبتدأ محذوف ، وتقديره : وأنا أفقد ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب حال « جل » مفعول به لأفقد ، وجل مضاف ومال من « مالى » مضاف إليه ومال مضاف وياء المتكلم مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « ليتى » حيث حذف نون الوقاية من ليت الناصبة لياء المتكلم ، وظاهر كلام المصنف والشارح أن هذا الحذف ليس بشاذ ، وإنما هو نادر قليل ، وهذا الكلام على هذا الوجه هو مذهب الفراء من النحاة ؛ فإنه لا يلزم عنده أن تجىء بنون الوقاية مع ليت ، بل يجوز لك فى السعة أن تتركها ، وإن كان الإتيان بها أولى ، وعبارة سيبويه تفيد أن ترك النون ضرورة حيث قال : « وقد قالت الشعراء « ليتى » إذا اضطروا كأنهم شبهوه بالاسم حيث قالوا : الضاربى » اهـ ، وانظر شرح الشاهد (٢١) الآتى .

ومثل هذا الشاهد — فى حذف نون الوقاية مع ليت — قول ورقة بن نوفل الأسدى :

فَيَا لَيْتِي إِذَا مَا كَانَ ذَاكُم وَلَجْتُ وَكُنْتُ أَوَّلَهُمْ وُلُوجَا

وقد جمع بين ذكر النون وتركها حارثة بن عبيد البكرى أحد المعمرين فى قوله :

أَلاَ يَا لَيْتَنِي أَنْضَيْتُ عُمْرِي وَهَلْ يُجْدِي عَلَيَّ اليَوْمَ لَيْتِي؟

١٩ — فقُلْتُ : أَعِيرَانِي القَدُومَ؛ لعلّنِي أَخُطُّ بِهَا قَبْرًا لأبيَضَ ماجِدِ

---

١٩ — هذا البيت من الشواهد التي لا يعرف قائلها .

اللغة : « أعيراني » ويروى « أعيروني » وكلاهما أمر من العارية ، وهي أن تعطي غيرك ما ينتفع به مع بقاء عينه ثم يرده إليك « القدوم » - بفتح القاف وضم الدال المخففة - الآلة التي ينجر بها الخشب « أخط بها » أي أنحت بها ، وأصل الخط من قولهم : خط بأصبعه في الرمل « قبراً » المراد به الجفن ، أي القراب ، وهو الجراب الذي يغمد فيه السيف « لأبيض ماجد » لسيف صقيل .

الإعراب : « فقلت » فعل وفاعل « أعيراني » أعيرا : فعل أمر مبني على حذف النون ، والألف ضمير الاثنين فاعل ، والنون للوقاية ، والياء مفعول أول لأعيرا « القدوم » مفعول ثان لأعيرا « لعلني » لعل : حرف تعليل ونصب ، والنون للوقاية ، والياء اسمها « أخط » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وجملة المضارع وفاعله في محل رفع خبر لعل « بها » جار ومجرور متعلق بأخط « قبرا » مفعول به لأخط « لأبيض » اللام حرف جر ، وأبيض مجرور بها ، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لاينصرف ، والمانع له من الصرف الوصفية ووزن الفعل ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لقبر « ماجد » صفة لأبيض ، مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « لعلني » حيث جاء بنون الوقاية مع لعل ، وهو قليل .

ونظيره قول حاتم الطائي يخاطب امرأته ، وكانت قد لامته على البذل والجود :

أَرِينِي جَوَاداً مَاتَ هُزْلاً لَعَلَّنِي أَرَى مَا تَرَيْنَ ، أَوْ بَخِيلاً مُخَلَّدَا

والكثير في الاستعمال حذف النون مع « لعل » وهو الذي استعمله القرآن الكريم ، مثل قوله تعالى : (لعلي أبلغ الأسباب) وقوله سبحانه : (لعلي أعمل صالحا) ، ومنه قول الفرزدق :

وَإِنِّي لَرَاجٍ نَظْرَةً قِبَلَ الَّتِي لَعَلِّي - وَإِنْ شَطَّتْ نَوَاهَا - أَزُورُهَا

وقول الآخر :

وَلِي نَفْسٌ تُنَازِعُنِي إذا ما أَقُولُ لَهَا : لَعَلِّي أَوْ عَسَانِي

ثم ذكر أنك بالخيار فى الباقيات ، أى : فى باقى أخوات لَيتَ ولَعَلَّ — وهى : إنَّ ، وأنَّ ، وكأنَّ ، ولكنَّ — فتقول : إنِّى وإنَّنِى ، وأنِّى وأنَّنِى ، وكأنِّى وكأنَّنِى ، ولكنِّى ولكنَّنِى .

ثم ذكر أن « مِنْ ، وعَنْ » تلزمهما نونُ الوقاية ؛ فتقول : منِّى وعنِّى — بالتشديد — ومنهم من يحذف النون ؛ فيقول : مِنِى وَعَنِى — بالتخفيف — وهو شاذ ، قال الشاعر :

٢٠ — أيُّهَا السَّائِلُ عَنْهُمْ وَعَنِى لَسْتُ مِنْ قَيْسَ وَلاَ قَيْسُ مِنِى

***

---

٢٠ — وهذا البيت أيضاً من الشواهد المجهول قائلها ، بل قال ابن الناظم : إنه من وضع النحويين ، وقال ابن هشام عنه « وفى النفس من هذا البيت شىء » ووجه تشكك هذين العالمين المحققين فى هذا البيت أنه قد اجتمع الحرفان « من » و « عن » وأتى بهما على لغة غير مشهورة من لغات العرب ، وهذا يدل على قصد ذلك وتكلفه .

اللغة : « قيس » هو قيس عيلان أبو قبيلة من مضر ، واسمه الناس — بهمزة وصل ونون — ابن مضر بن نزار ، وهو أخو إلياس — بياء مثناة تحتية — وقيس هنا غير منصرف للعلمية والتأنيث المعنوى ؛ لأنه بمعنى القبيلة ، وبعضهم يقول : قيس ابن عيلان .

الإعراب : « أيها » أى : منادى حذف منه ياء النداء ، مبنى على الضم فى محل نصب ، وها للتنبيه « السائل » صفة لأى « عنهم » جار ومجرور متعلق بالسائل « وعنى » معطوف على عنهم « لست » ليس : فعل ماض ناقص ، والتاء اسمها « من قيس » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليس « ولا » الواو عاطفة ، ولا نافية « قيس » مبتدأ « منى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وهذه الجملة معطوفة على جملة ليس واسمها وخبرها .

الشاهد فيه : قوله « عنى » و « منى » حيث حذف نون الوقاية منهما شذوذا للضرورة .

وَفى لَدُنِّى لَدُنِى قَــــلَّ ، وفى قَدْنى وَقَطْنِى الْحَذْفُ أيضاً قَدْ يَفِى (١)

أشار بهذا إلى أن الفصيح فى « لَدُنِّى » إثباتُ النون ، كقوله تعالى : (قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّى عُذْراً) ويقلُّ حذفُها ، كقراءة مَنْ قرأ (مِنْ لَدُنِى) بالتخفيف والكثيرُ فى « قَدْ ، وقَطْ » ثبوتُ النون ، نحو : قَدْنِى وَقَطْنِى ، ويقل الحذف نحو : قَدِى وقَطِى ، أى حَسْبِى ، وقد اجتمع الحذفُ والإثباتُ فى قوله :

٢١ — قَدْنِىَ مِنْ نَصرِ الْخُبَيْبَيْنِ قَــــدِى

[لَيْسَ الإمامُ بالشَّحِيحِ الْمُلْحِـــدِ]

***

(١) « فى لدنى » جار ومجرور متعلق بقل « لدنى » قصد لفظه : مبتدأ « قل » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على لدنى المخففة ، والجملة من قل وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ « وفى قدنى » جار ومجرور متعلق بيفى الآتى « وقطنى » معطوف على قدنى « الحذف » مبتدأ « أيضا » مفعول مطلق لفعل محذوف « قد » حرف تقليل « يفى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على الحذف ، والجملة من يفى وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو « الحذف » والجملة معطوفة على جملة المبتدأ والخبر السابقة .

٢١ — هذا البيت لأبى نخيلة حميد بن مالك الأرقط ، أحد شعراء عصر بنى أمية ، من أرجوزة له يمدح بها الحجاج بن يوسف الثقفى ، ويعرض بعبد الله بن الزبير .

اللغة : أراد بالخبيبين عبد الله بن الزبير ـ وكنيته أبو خبيب ـ ومصعبا أخاه ، وغلبه لشهرته ، ويروى « الخبيبين » ـ بصيغة الجمع ـ يريد أبا خبيب وشيعته ، ومعنى « قدنى » حسبى وكفانى « ليس الإمام إلخ » أراد بهذه الجملة التعريض بعبد الله بن الزبير ؛ لأنه كان قد نصب نفسه خليفة بعد موت معاوية بن يزيد ، وكان ـ مع ذلك ـ مبخلا لا تبض يده بعطاء .

الإعراب : « قدنى » قد : اسم بمعنى حسب مبتدأ ، مبنى على السكون فى محل رفع ، والنون للوقاية ، وقد مضاف والياء التى للمتكلم مضاف إليه مبنى على السكون فى =

. . . .

= محل جر « من نصر » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، ونصر مضاف و« الخبيبين » مضاف إليه « قدى » يجوز أن يكون قد هنا اسم فعل ، وقد جعله ابن هشام اسم فعل مضارع بمعنى يكفيني ، وجعله غيره اسم فعل ماض بمعنى كفانى ، وجعله آخرون اسم فعل أمر بمعنى ليكفنى ، وهذا رأى ضعيف جداً ، وياء المتكلم على هذه الآراء مفعول به ، ويجوز أن يكون قد اسماً بمعنى حسب مبتدأ ، وياء المتكلم مضاف إليه ، والخبر محذوف ، وجملة المبتدأ وخبره مؤكدة لجملة المبتدأ وخبره السابقة « ليس » فعل ماض ناقص « الإمام » اسمها « بالشحيح » الباء حرف جر زائد ، الشحيح : خبر ليس منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « الملحد » صفة للشحيح .

الشاهد فيه : قوله « قدنى » و«قدى» حيث أثبت النون فى الأولى وحذفها من الثانية وقد اضطربت عبارات النحويين فى ذلك ؛ فقال قوم : إن الحذف غير شاذ ، ولكنه قليل ، وتبعهم المصنف والشارح ، وقال سيبويه : « وقد يقولون فى الشعر قطى وقدى فأما الكلام فلا بد فيه من النون ، وقد اضطر الشاعر فقال قدى شبهه بحسبى لأن المعنى واحد » اهـ . وقال الأعلم : « وإثباتها (النون) فى قد وقط هو المستعمل ؛ لأنهما فى البناء ومضارعة الحروف بمنزلة من وعن ، فتلزمهما النون المكسورة قبل الياء ؛ لئلا يغير آخرها عن السكون » اهـ وقال الجوهرى : «وأما قولهم قدك بمعنى حسب فهو اسم، وتقول : قدى ، وقدنى أيضاً بالنون على غير قياس ؛ لأن هذه النون إنما تزاد فى الأفعال وقاية لها ، مثل ضربنى وشتمنى» وقال ابن برى يرد على الجوهرى «وهم الجوهرى فى قوله إن النون فى قدنى زيدت على غير قياس» وجعل النون مخصوصاً بالفعل لا غير ،وليس كذلك ، وإنما تزاد وقاية لحركة أو سكون فى فعل أو حرف ، كقولك فى من وعن إذا أضفتهما لنفسك : منى وعنى ؛ فزدت نون الوقاية لتبقى نون من وعن على سكونها ، وكذلك فى قد وقط ، وتقول : قدنى وقطنى؛ فتزيد نون الوقاية لتبقى الدال والطاء على سكونها ، وكذلك زادوها فى ليت ، فقالوا : ليتنى ، لتبقى حركة التاء على حالها ، وكذلك قالوا فى ضرب : ضربنى ، لتبقى الباء على فتحها، وكذلك قالوا فى اضرب : اضربنى ، أدخلوا نون الوقاية لتبقى الباء على سكونها » اهـ .

. . . .

ولا بن هشام ههنا كلام كثير وتفريعات طويلة لم يسبقه إليها أحد من قدامى العلماء وهي في مغنى اللبيب ، وقد عنينا بذكرها والرد عليها في حواشينا المستفيضة على شرح الأشموني فارجع إليها هناك إن شئت (وانظر الأبيات التي أنشدناها في شرح الشاهد رقم ١٨ ففيها شاهد لهذه المسألة ، وهو رابع تلك الأبيات) .

هذا ، ولم يتكلم المصنف ولا الشارح عن الاسم المعرب إذا أضيف لياء المتكلم .

واعلم أن الأصل في الاسم المعرب ألا تتصل به نون الوقاية ، نحو ضاربي ومكرمي وقد ألحقت نون الوقاية باسم الفاعل المضاف إلى ياء المتكلم في قوله صلى الله عليه وسلم : « فهل أنتم صادقوني » وفي قول الشاعر :

وَلَيْسَ الْمُوَافِينِي لِيُرْفَدَ خَائِباً فإنَّ لهُ أضْعَافَ مَا كَانَ أمَّلاَ

وفي قول الآخر :

ألا فَتًى مِنْ بَنِي ذُبْيَانَ يَحْمِلُنِي وَلَيْسَ حَامِلَنِي إلاَّ ابْنُ حَمَّالِ

وفي قول الآخر :

وَلَيْسَ بِمُعْيِينِي وفي النَّاسِ مُمْتِعٌ صَدِيقٌ إِذَا أعْيَا عَلَيَّ صَدِيقُ

كما لحقت أفعل التفضيل في قوله صلى الله عليه وسلم « غير الدجال أخوفني عليكم » لمشابهة أفعل التفضيل لفعل التعجيب .

العَلَمُ(١)

اسْمٌ يُعَيِّنُ الْمُسَمَّى مُطْلَقَا عَلَمُهُ : كَجَعْفَرٍ ، وَخِرْنِقَا(٢)
وَقَرَنٍ ، وَعَدَنٍ ، وَلاَحِقِ ، وَشَذْقَمٍ ، وَهَيْلَةٍ ، وَوَاشِقِ(٣)

العَلَم هو : الاسم الذى يعين مسماه مطلقاً ، أى بلا قَيْدِ التكلم أو الخطاب أو الغَيْبَةِ ؛ فالاسم : جنس يشمل النكرة والمعرفة ، و « يعين مسماه » : فَصْل أخْرَجَ النكرة ، و « بلا قيد » أخْرَجَ بقية المعارف ، كالمضمر ؛ فإنه يعين مسماه بقيد التكلم كـ« أنا » أو الخطاب كـ « أنْتَ » أو الغيبة كـ « هو » ، ثم مَثَّلَ الشيخ بأعلام الأناسيِّ وغيرهم ، تنبيهاً على أن مُسَمَّيَاتِ الأعلام العقلاء وغيرُهم من المألوفات ؛ فجعفر : اسم رجل ، وخِرْنِقُ : اسم امرأة من شعراء العرب(٤) ،

---

(١) هو فى اللغة مشترك لفظى بين معان ، منها الجبل ، قال الله تعالى : (وله الجوار المنشآت فى البحر كالأعلام) أى كالجبال ، وقالت الخنساء ترثى أخاها صخراً :

وَإِنَّ صَخْراً لَتَأْتَمُّ الْهُدَاةُ بِهِ كَأَنَّهُ عَلَمٌ فى رَأْسِهِ نَارُ

ومنها الراية التى تجعل شعاراً للدولة أو الجند ، ومنها العلامة ، ولعل المعنى الاصطلاحى مأخوذ من هذا الأخير ، وأصل الترجمة « هذا باب العلم » فحذف المبتدأ ، ثم الخبر ، وأقام المضاف إليه مقامه ، وليس يخفى عليك إعرابه .

(٢) « اسم » مبتدأ « يعين » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم « المسمى » مفعول به ليعين ، والجملة من يعين وفاعله ومفعوله فى محل رفع صفة لاسم « مطلقاً » حال من الضمير المستتر فى يعين « علمه » علم : خبر المبتدأ ، وعلم مضاف والضمير مضاف إليه ، ويجوز العكس ؛ فيكون « اسم يعين المسمى » خبرا مقدما ، و « علمه » مبتدأ مؤخرا « كجعفر » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، وتقدير الكلام : وذلك كائن كقولك جعفر — إلخ .

(٣) « وخرنقا ، وقرن ، وعدن ، ولاحق ، وشذقم ، وهيلة ، وواشق » كلهن معطوفات على جعفر .

(٤) لعل الأولى — بل الأصوب — أن يقول « من شواعر العرب » .

وهى أخت طَرَفَةَ بن العَبْدِ لأمِّه ، وقَرَنُ : اسم قبيلة ، وعَدَن : اسم مكان ، ولاحِق : اسمُ فرسٍ ، وشَذْقَم : اسم جَمَل ، وهَيْلَة : اسم شاة ، وواشِق : اسم كلب .

***

وَٱسْماً أَتَى ، وكُنْيَةً ، وَلَقَبَا   وَأَخِّرَنْ ذَا إِنْ سِوَاهُ صَحِبَا(١)

ينقسم العلم إلى ثلاثة أقسام : إلى اسم ، وكُنْيَةٍ ، ولَقَبٍ ، والمراد بالاسم هنا ما ليس بكُنْيَة ولا لَقَبٍ ، كزيد وعمرو ، وبالكُنْية : ما كان فى أوله أبٌ أو أمٌّ ، كأبى عبد الله وأمِّ الخير ، و باللقب : ما أشْعَرَ بمدحٍ كزين العابدين ، أو ذَمٍّ كأنْفِ النَّاقَةِ .

وأشار بقوله « وأَخِّرَنْ ذا — إلخ » إلى أن اللقب إذا صَحِبَ الاسمَ وجب تأخيرُه ، كزيد أنف الناقة ، ولا يجوز تقديمُه على الاسم ؛ فلا تقول : أنف الناقة زيد ، إلا قليلا ؛ ومنه قولُه :

---

(١) « واسما » حال من الضمير المستتر فى أتى « أتى » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى العلم « وكنية ، ولقبا » معطوفان على قوله اسما « وأخرن » الواو حرف عطف ، أخر : فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « ذا » مفعول به لأخر ، وهو اسم إشارة مبنى على السكون فى محل نصب « إن » حرف شرط « سواه » سوى : مفعول به مقدم لصحب ، وسوى مضاف ، وضمير الغائب العائد إلى اللقب مضاف إليه « صحبا » صحب : فعل ماض فعل الشرط ، مبنى على الفتح فى محل جزم ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اللقب ، وجواب الشرط محذوف ، والتقدير : إن صحب اللقب سواه فأخره .

٢٢ — بأنَّ ذَا الْكَلْبِ عَمْراً خَيْرَهُمْ حَسَباً
بِبَطْنِ شِرْيَانَ يَعْوِى حَوْلَهُ الذِّيبُ

---

٢٢ — البيت لجنوب أخت عمرو ذى الكلب بن العجلان أحد بنى كاهل ، وهو من قصيدة لها ترثيه بها ، وأولها :

كُلُّ امْرِىءٍ بِمِحَالِ الدَّهْرِ مَكْذُوبُ وَكُلُّ مَنْ غَالَبَ الأَيَّامَ مَغْلُوبُ

اللغة : « محال الدهر » بكسر الميم ، بزنة كتاب — كيده أو مكره ، وقيل : قوته وشدته « شريان » — بكسر أوله وسكون ثانيه — موضع بعينه ، أو واد ، أوهو شجر تعمل منه القسى « يعوى حوله الذيب » كناية عن موته ، والباء من قولها « بأن » متعلقة بأبلغ فى بيت قبل بيت الشاهد ، وهو قوله :

أَبْلِغْ هُذَيْلاً وَأَبْلِغْ مَنْ يُبَلِّغُهُمْ عَنِّى حَدِيثاً ، وَبَعْضُ القَوْلِ تَكْذِيبُ

الإعراب : « بأن » الباء حرف جر ، وأن : حرف توكيد ونصب « ذا » — بمعنى صاحب — اسم أن ، منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة ، وذا مضاف و « الكلب » مضاف إليه « عمراً » بدل من ذا « خيرهم » خير : صفة لعمرو ، وخير مضاف والضمير مضاف إليه « حسبا » تمييز « ببطن » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر أن ، وبطن مضاف و « شريان » مضاف إليه « يعوى » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء للثقل «حوله» حول : ظرف متعلق بيعوى ، وحول مضاف وضمير الغائب العائد إلى عمرو مضاف إليه « الذيب » فاعل يعوى ، والجملة فى محل نصب حال من عمرو ، ويجوز أن يكون قولها « ببطن » جاراً ومجروراً متعلقاً بمحذوف حال من عمرو ، وتكون جملة « يعوى إلخ » فى محل رفع خبر أن ، وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بالباء ، والجار والمجرور متعلق بأبلغ فى البيت الذى أنشدناه .

الشاهد فيه : قولها « ذا الكلب عمرا » حيث قدمت اللقب — وهو قولها « ذا الكلب » — على الاسم — وهو قولها « عمرا » — والقياس أن يكون الاسم مقدماً على اللقب ، ولو جاءت بالكلام على ما يقتضيه القياس لقالت « بأن عمرا ذا الكلب » .

وإنما وجب فى القياس تقديم الاسم وتأخير اللقب لأن الاسم يدل على الذات وحدها واللقب يدل عليها وعلى صفة مدح أو ذم كما هو معلوم ، فلو جئت باللقب أولا لما كان =

وظاهرُ كلامِ المصنف أنه يجب تأخيرُ اللقبِ إذا صحبَ سواهُ ، ويدخل تحت قوله «سواه» الاسمُ والكنيةُ ، وهو إنما يجب تأخيرُه مع الاسم ، فأما مع الكنية فأنت بالخيار(١) بين أن تُقَدِّم الكُنْيَةَ على اللقب ؛ فتقول : أبو عبد الله زين

=لذكر الاسم بعده فائدة ، بخلاف ذكر الاسم أولا ؛ فإن الإتيان بعده باللقب يفيد هذه الزيادة .

ومثل هذا البيت فى تقديم اللقب على الاسم قول أوس بن الصامت بن قيس بن أصرم الأنصارى الخزرجى :

أَنَا ابْنُ مُزَيْقِيَا عَمْرٍو ، وَجَدِّى أَبُوهُ عَامِرٌ مَاءُ السماء

والشاهد فى قوله « مزيقيا عمرو » فإن « مزيقيا» لقب ، و « عمرو » اسم صاحب اللقب ، وقد قدم هذا اللقب على الاسم كما ترى ، أما قوله « عامر ماء السماء » فقد جاء على الأصل ،

(١) هذا الذى ذكره الشارح هو ماذكره كبار النحويين من جواز تقديم الكنية على اللقب أو تأخيرها عنه ، والذى نريد أن ننبه عليه أن الشارح وغيره ـ كصاحب التوضيح ابن هشام الأنصارى ـ ذكروا أن قول ابن مالك * وأخرن ذا إن سواه صحبا * موهم لخلاف المراد ، معتمدين فى ذلك على مذهب جمهرة النحاة ، لكن قال السيوطى فى همعه : إن كان (أى اللقب) مع الكنية فالذى ذكروه جواز تقدمه عليها، وتقدمها عليه ، ومقتضى تعليل ابن مالك امتناع تقديمه عليها ، وهو المختار ، وهذا يفيد أن الذى يوهمه كلام المصنف مقصود له ، وأن مذهبه وجوب تأخير اللقب على ماعداه، سواء أكان اسماً أم كنية ، وكنت قد كتبت على هامش نسختى تصحيحاً لبيت المصنف هذا نصه : « وأخرن هذا إن اسما صحبا » ثم ظهر لى أنه لا يجوز تصحيح العبارة بشىء مما ذكرناه وذكره الشارح أو غيره ، وعبارة ابن هشام فى أوضح المسالك تفيد أن هذه العبارة التى اعترضها الشارح قد وردت على وجه صحيح فى نظر الجمهور ، قال ابن هشام : « وفى نسخة من الخلاصة مايقتضى أن اللقب يجب تأخيره عن الكنية كأبى عبد الله أنف الناقة ، وليس كذلك » اهـ . ومعنى ذلك أنه قد وردت فى النسخة المعتمدة عنده على الوجه الصحيح فى نظر الجمهور ، وقد ذكر الشارح هنا نص هذه النسخة .

العابدين ، وبين أن تقدم اللقب على الكنية ؛ فتقول : زَيْنُ العابدين أبو عبد الله ؛ ويوجد فى بعض النسخ بدل قوله : * وأخِّرَنْ ذا إن سواه صحبا * : * « وذا اجْعَلْ آخراً إذا اسماً صَحِبَا » * وهو أحْسَنُ منه ؛ لسلامته مما وَرَدَ على هذا ؛ فإنه نصٌّ فى أنه إنما يجب تأخيرُ اللقبِ إذا صحب الأسْمَ ، ومفهومُهُ أنه لا يجب ذلك مع الكنية ، وهو كذلك ، كما تقدم ، ولو قال : « وأخرن ذا إن سِوَاهَا صَحِبَا » لَمَا وَرَدَ عليه شىء ؛ إذ يصير التقدير : وأخِّرِ اللَّقَبَ إذا صحب سوى الكنية ، وهو الاسم ، فكأنه قال : وأخر اللقب إذا صحب الاسم .

* * *

وَإِنْ يَكُونَا مُفْرَدَيْنِ فَأَضِفْ حَتْماً ، وَإِلَّا أَتْبِعِ الَّذِى رَدِفْ(١)

إذا اجتمع الاسمُ واللقبُ : فإما أن يكونا مفردين ، أو مركبين ، أو الاسمُ مركباً واللقب مفرداً ، أو الاسم مفرداً واللقب مركباً .

(١) « إن » حرف شرط « يكونا » فعل مضارع متصرف من كان الناقصة فعل الشرط مجزوم بإن ، وعلامة جزمه حذف النون ، والألف اسمها مبنى على السكون فى محل رفع « مفردين » خبر يكون منصوب بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها لأنه مثنى « فأضف » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، وأضف : فعل أمر مبنى على السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجملة فى محل جزم جواب الشرط «حتما» مفعول مطلق « وإلا » الواو عاطفة ، إلا : هو عبارة عن حرفين أحدهما إن ، والآخر لا ، فأدغمت النون فى اللام ؛ وإن حرف شرط ،ولا : نافية ، وفعل الشرط محذوف يدل عليه الكلام السابق : أى وإن لم يكونا مفردين « أتبع » فعل أمر مبنى على السكون ، وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والجملة فى محل جزم جواب الشرط ، وحذف الفاء منها للضرورة ؛ لأن جملة جواب الشرط إذا كانت طلبية وجب اقترانها بالفاء فكان عليه أن يقول : وإلا فأتبع « الذى » اسم موصول مفعول به لأتبع ، مبنى على السكون فى محل نصب «ردف» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الذى ، وجملة ردف وفاعله المستتر فيه لا محل لها من الإعراب صلة الموصول وهو « الذى » .

فإن كانا مفردين وَجَبَ عند البصريين الإضَافَةُ(١) ، نحو : هذا سعيدُ كُرْزٍ ، ورأيت سعيدَ كُرْزٍ ، ومررت بسعيدِ كُرْزٍ ؛ وأجاز الكوفيون الإتْبَاعَ ؛ فتقول : هذا سعيدٌ كرزٌ ، ورأيت سعيداً كرزاً ، ومررت بسعيدٍ كرزٍ ، ووافقهم المصنف على ذلك فى غير هذا الكتاب .

وإن لم يكونا مفردين — بأن كانا مركبين ، نحو عبد الله أنفُ الناقةِ ، أو مركّباً ومفرَداً ، نحو عبد الله كرز ، وسعيد أنف الناقة — وجب الإتباعُ ؛ فتُتْبِعُ الثانىَ الأولَ فى إعرابه ، ويجوز القطع إلى الرفع أو النصب ، نحو مررت بزَيْدٍ أنفُ الناقة ، وأنفَ الناقة ؛ فالرفع على إضمار مبتدأ ، والتقدير : هو أنفُ الناقة ، والنصب على إضمار فعلٍ ، والتقدير : أعنى أنفَ الناقة ؛ فيقطع مع المرفوع إلى النصب ، ومع المنصوب إلى الرفع ، ومع المجرور إلى النصب أو الرفع ، نحو هذا زَيْدٌ أنفَ الناقةِ ، ورأيت زيداً أنفُ الناقة ، ومررت بزَيْدٍ أنفَ الناقة ، وأنفُ الناقة .

* * *

---

(١) وجوب الإضافة عندهم مشروط بما إذا لم يمنع منها مانع : كأن يكون الاسم مقترنا بأل ، فإنه لاتجوزفيه الإضافة ؛ فتقول : جاءنى الحارث كرز ، بإتباع الثانى للأول بدلا أو عطف بيان ؛ إذ لو أضفت الأول للثانى للزم على ذلك أن يكون المضاف مقرونا بأل والمضاف إليه خاليا منها ومن الإضافة إلى المقترن بها ، وذلك لا يجوز عند جمهور النحاة .

قال أبو رجاء غفر الله تعالى له ولوالديه : بقى أن يقال : كيف أوجب البصريون هنا إضافة الاسم إلى اللقب إذا كانا مفردين ولا مانع ، مع أن مذهبهم أنه لايجوز أن يضاف اسم إلى ما اتحد به فى المعنى كما سيأتى فى باب الإضافة ؟

ويمكن أن يجاب عن هذا بأن امتناع إضافة الاسم إلى ما اتحد به فى المعنى إنما هو فى الإضافة الحقيقية التى يعرف فيها المضاف بالمضاف إليه ، وإضافة الاسم إلى اللقب من قبيل الإضافة اللفظية على ما اختاره الزمخشرى .

وَمِنْهُ مَنْقُولٌ : كَفَضْلٍ وَأَسَدْ وَذُو ارْتِجَالٍ : كَسُعَادَ ، وَأُدَدْ(١)

وَجُمْلَةٌ ، وَمَا بِمَزْجٍ رُكِّبَا ، ذَا إِنْ بِغَيْرِ «وَيْهِ» تَمَّ أُعْرِبَا(٢)

وَشَاعَ فِي الأَعْلَامِ ذُو الإِضَافَهْ كَعَبْدِ شَمْسٍ وَأَبِي قُحَافَهْ(٣)

---

(١) « ومنه » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « منقول » مبتدأ مؤخر « كفضل » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، أى : وذلك كائن كفضل « وأسد » معطوف على فضل « وذو » الواو عاطفة ، وذو : معطوف على قوله منقول وذو مضاف و « ارتجال » مضاف إليه « كسعاد » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف : أى وذلك كائن كسعاد « وأدد » معطوف على سعاد .

(٢) « وجملة » مبتدأ خبره محذوف ، وتقديره : ومنه جملة ، وجملة المبتدأ والخبر معطوفة بالواو على جملة « ومنه منقول » ، « وما » الواو عاطفة ، وما اسم موصول معطوف على جملة ، مبنى على السكون فى محل رفع « بمزج » جار ومجرور متعلق بقوله ركب الآتى « ركبا » ركب : فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والألف للاطلاق ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « ذا » اسم إشارة مبتدأ ، مبنى على السكون فى محل رفع « إن » حرف شرط « بغير » جار ومجرور متعلق بقوله تم الآتى ، وغير مضاف و « ويه » قصد لفظه : مضاف إليه « تم » فعل ماض مبنى على الفتح فى محل جزم فعل الشرط « أعرب » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على ذا ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل فى محل رفع خبر المبتدأ ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه خبر المبتدأ ، وتقدير الكلام : هذا أعرب ، إن تم بغير لفظ ويه أعرب .

(٣) « وشاع » فعل ماض « فى الأعلام » جار ومجرور متعلق بقوله شاع « ذو » فاعل شاع ، وذو مضاف ، و « الإضافه » مضاف إليه « كعبد » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، أى : وذلك كائن كعبد ، وعبد مضاف و « شمس » مضاف إليه « وأبى » الواو عاطفة ، وأبى : معطوف على عبد ، مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الخمسة ، وأبى مضاف « وقحافه » مضاف إليه .

ينقسم العَلَم إلى : مُرْتَجَلٍ ، وإلى منقول ؛ فالمرتَجَلُ هو : ما لم يَسْبِقْ له استعمالٌ قبل العَلَمية فى غيرها ، كَسُعَاد ، وأُدَد ، والمنقول : ما سَبَقَ له استعمالٌ فى غير العَلَمية ، والنقل إما من صفة كَحَارِث ، أو من مَصْدَر كفَضْلٍ ، أو من اسم جنس كأَسَدٍ ، وهذه تكون معربة ، أو من جملة : كقَامَ زَيْدٌ ، وَزَيْدٌ قَائِمٌ[1] ، وحُكْمُهَا أنها تُحْكَى ؛ فتقول : جاءَنِي زَيْدٌ قَائِمٌ ، وَرَأَيْتُ زَيْدٌ قَائِمٌ ، ومَرَرْتُ بِزَيْدٌ قَائِمٌ ، وهذه من الأعلام المركبة .

ومنها أيضاً : ماركب تركيبَ مَزْجٍ ، كبَعْلَبَكَّ ، ومَعْدِى كرب ، وسِيبَوَيْهِ . وذكَرَ المصنفُ أن المركب تركيبَ مَزْجٍ : إن خُتِمَ بغير « وَيْهِ » أعرب ، ومفهومُه أنه إن ختم بـ « وَيْهِ » لا يعرب ، بل يبنى ، وهو كما ذكره ؛ فتقول : جاءَنِى بَعْلَبَكُّ ، ورَأَيْتُ بَعْلَبَكَّ ، ومَرَرْتُ بِبَعْلَبَكَّ ؛ فتعربه إعرابَ ما لا ينصرف ، ويجوز فيه أيضاً البناء على الفتح ؛ فتقول : جاءَنِى بَعْلَبَكَّ ، ورَأَيْتُ بَعْلَبَكَّ ، ومَرَرْتُ بِبَعْلَبَكَّ ، ويجوز[أيضا] أن يعرب أيضاً إعْرَابَ المتضايفين ؛ فتقول : جاءَنِى حَضْرُمَوْتٍ ، وَرَأَيْتُ حَضْرَمَوْتٍ ، ومَرَرْتُ بِحَضْرِمَوْتٍ .

وتقول [فيما ختم بِوَيْهِ] : جاءنى سيبويهِ ، ورأيتُ سيبويهِ ، ومررتُ بسيبويهِ ؛ فتبنيه على الكسر ، وأجاز بعضُهم إعْرَابَهُ إعرابَ ما لا ينصرف ، نحو جاءنى سيبويهُ ، ورأيت سيبويهَ ، ومررت بسيبويهَ .

---

(١) الذى سمع عن العرب هو النقل من الجمل الفعلية ، فقد سموا « تأبط شراً » وسموا « شاب قرناها » ومنه قول الشاعر وهو من شواهد سيبويه :

كَذَبْتُمْ وَبَيْتِ اللهِ لاَ تَنْكِحُونَهَا بَنِى شَابَ قَرْنَاهَا تُصَرُّ وَتُحْلَبُ

وسموا « ذرى حبا » ويشكر ، ويزيد ، وتغلب ، فأما الجملة الاسمية فلم يسموا بها ، وإنما قاسها النحاة على الجملة الفعلية .

ومنها : ما ركب تركيبَ إضافة : كَعَبْدِ شَمْسٍ ، وأبي قُحافَةَ ، وهو معرب ؛ فتقول : جاءَنِي عَبْدُ شَمْسٍ وأبو قُحافَةَ ، ورَأَيْتُ عَبْدَ شَمْسٍ وأبَا قُحافَةَ ، ومَرَرْتُ بِعَبْدِ شَمْسٍ وأبي قُحافَةَ .

ونَبَّهَ بالمثالين على أن الجزء الأول ؛ يكون معربًا بالحركات ، كـ « عَبْدِ » ، وبالحروف ، كـ « أَبِي » ، وأن الجزء الثاني ؛ يكون مُنْصَرِفًا ، كـ « شَمْس » ، وغيرَ منصرف ، كـ « قُحافَةَ » .

* * *

وَوَضَعُوا لِبَعْضِ الْأَجْنَاسِ عَلَمْ كَعَلَمِ الأشْخَاصِ لَفْظًا، وَهْوَ عَمْ[1]
مِنْ ذَاكَ : أُمُّ عِرْيَطٍ لِلْعَقْرَبِ ، وَهٰكَذَا ثُعَالَةٌ لِلثَّعْلَبِ[2]

(١) « ووضعوا » الواو عاطفة ، ووضع : فعل ماض ، والواو ضمير الجماعة فاعل مبنى على السكون فى محل رفع « لبعض » جار ومجرور متعلق بوضعوا ، وبعض مضاف ، و « الأجناس » مضاف إليه « علم » مفعول به لوضعوا ، وأصله منصوب منون فوقف عليه بالسكون على لغة ربيعة « كعلم » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لعلم ، وليس حالا منه لأنه نكرة وصاحب الحال إنما يكون معرفة ، وعلم مضاف ، و « الأشخاص » مضاف إليه « لفظاً » تمييز لمعنى الكاف ، أى : مثله من جهة اللفظ « وهو » ضمير منفصل مبتدأ « عم » يجوز أن يكون فعلا ماضياً ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الضمير العائد إلى علم الجنس ، وعلى هذا تكون الجملة من الفعل والفاعل فى محل رفع خبر المبتدأ ، ويجوز أن يكون عم أفعل تفضيل وأصله أعم فسقطت همزته لكثرة الاستعمال كما سقطت من خير وشر ، ويكون أفعل التفضيل على غير بابه ، وهو خبر عن الضمير الواقع مبتدأ .

(٢) « من » حرف جر « ذاك » ذا : اسم إشارة مبنى على السكون فى محل جر بمن ، والكاف حرف خطاب ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « أم » مبتدأ مؤخر ، وأم مضاف و « عريط » مضاف إليه « للعقرب » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن فى الخبر ، والتقدير : أم عريط كائن من ذاك حال كونه علما للعقرب « وهكذا » الواو عاطفة ، وها : حرف تنبيه ، والكاف حرف جر ، وذا : اسم =

وَمِثْــــــلُهُ بَرَّةُ لِلْمَبَرَّهْ ، كَذَا فَجَارِ عَلَمٌ لِلْفَجْرَهْ[(١)]

العلم على قسمين : علم شخصٍ ، وعَلَم جِنْسٍ .

فعَلَم الشخص له حكمان : معنوىٌّ ، وهو : أن يُرَاد به واحدٌ بعينه : كزيد ، وأحْمَدَ ، ولفظىٌّ ، وهو صحة مجىء الحال متأخرةً عنه ، نحو « جاءَنِى زَيْدٌ ضاحِكًا » ومَنْعُهُ من الصَّرْفِ مع سَبَبٍ آخَرَ غير العلمية ، نحو « هذا أحْمَدُ » ومَنْعُ دخول الألف واللام عليه ؛ فلا تقول « جاء العَمْرُو »[(٢)] .

= إشارة مبنى على السكون فى محل جر بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « ثعالة » مبتدأ مؤخر « للثعلب » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ضمير الخبر كما تقدم فيما قبله .

(١) « ومثله » الواو عاطفة ، مثل : خبر مقدم ، ومثل مضاف والهاء ضمير غائب عائد على المذكور قبله من الأمثلة مضاف إليه ، مبنى على الضم فى محل جر « برة » مبتدأ مؤخر « للمبرة » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن فى الخبر ؛ لأنه فى تقدير مشتق « كذا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « فجار » مبتدأ مؤخر ، مبنى على الكسر فى محل رفع « علم » مبتدأ خبره محذوف « للفجرة » جار ومجرور متعلق بذلك الخبر المحذوف ، والتقدير : فجار كذا علم موضوع للفجرة ، ويجوز أن يكون قوله « للفجرة » جارا ومجروراً فى محل الوصف لعلم ، ويجوز غير هذين الإعرابين لعلم أيضاً ، فتأمل .

(٢) اعلم أن العلم بحسب الأصل لاتدخله الألف واللام ، ولا يضاف ، وذلك لأنه معرفة بالعلمية ، وأل والإضافة وسيلتان للتعريف ، ولا يجوز أن يجتمع على الاسم الواحد معرفان ، إلا أنه قد يحصل الاشتراك الاتفاقى فى الاسم العلم ؛ فيكون لك صديقان اسم كل واحد منهما زيد أو عمرو ، مثلا . وفى هذه الحالة يشبه العلم اسم الجنس ؛ فتصل به أل ، وتضيفه ، كما تفعل ذلك برجل وغلام ، وقد جاء ذلك عنهم ؛ فمن دخول « أل » على علم الشخص قول أبى النجم العجلى :

بَاعَدَ أمَّ الْعَمْرِو مِنْ أسِيرِهَا حُرَّاسُ أبْوَابٍ عَلَى قُصُورِهَا =

وعَلَم الجنس كعلم الشخص فى حكمه [اللَّفظِىِّ] ؛ فتقول : «هٰذَا أُسَامَةُ مُقْبِلاً» فتمنعه من الصرف ، وتأتى بالحال بعده ، ولا تُدْخِلُ عليه الألفَ واللام ؛ فلا تقول : « هذا الأسامة »(١) .

= وقول الأخطل التغلبى :

وَقَدْ كَانَ مِنْهُمْ حَاجِبٌ وَابْنُ أُمِّهِ أَبُو جَنْدَلٍ وَالزَّيْدُ زَيْدُ المَعَارِكِ

وفى هذا البيت اقتران العلم بأل، وإضافته .

ومن مجىء العلم مضافا قولهم : ربيعة الفرس ، وأنمار الشاة ، ومضر الحمراء ؛ وقال رجل من طيىء :

عَلاَ زَيْدُنَا يَوْمَ النَّقَا رَأْسَ زَيْدِكُمْ بِأَبْيَضَ مَاضِى الشَّفْرَتَيْنِ يَمَانِ

وقال ربيعة الرقى :

لَشَتَّان مَا بَيْنَ الْيَزِيدَيْنِ فِى النَّدَى يَزِيدِ سُلَيْمٍ وَالأَغَرِّ ابْنِ حَاتِمِ

وقال الراجز يخاطب أمير المؤمنين عمر بن الخطاب

يَا عُمَرَ الْخَيْرِ جُزِيتَ الْجَنَّهْ أُكْسُ بُنَيَّاتِى وَأُمَّهُنَّهْ

* أَقْسَمْتُ بِاللهِ لَتَفْعَلَنَّهْ *

والشواهد على ذلك كثيرة ، وانظر ص ٨٧ السابقة .

(١) ذكر الشارح من أحكام العلم اللفظية ثلاثة أحكام يشترك فيها النوعان ، وترك ثلاثة أخرى :

(الأول) أنه يبتدأ به بلا احتياج إلى مسوغ ، تقول : أسامة مقبل : وثعالة هارب ، كما تقول : على حاضر ، وخالد مسافر .

(الثانى) أنه لا يضاف بحسب أصل وضعه ؛ فلا يجوز أن تقول : أسامتنا؛ كما يمتنع أن تقول : محمدنا ، فإن حصل فيه الاشتراك الاتفاق صحت إضافته على ما علمت فى علم الشخص .

(الثالث) أنه لا ينعت بالنكرة ؛ لأنه معرفة ، ومن شرط النعت أن يكون مثل المنعوت فى تعريفه أو تنكيره كما هو معلوم .

وحكم عَلَمِ الجنسِ فى المعنى كحكم النكرة : مِنْ جهة أنه لا يَخُصُّ واحداً بعينه ، فكلُّ أسدٍ يَصْدُقُ عليه أُسَامَةُ ، وكل عَقْرَب يصدق عليها أُمُّ عِرْيَطٍ ، وكل ثَعْلَب يصدق عليه ثُعَالَةُ .

وعَلَمُ الجنس : يكون للشخص ، كما تقدم ، ويكون للمعنى كما مَثَّل بقوله : « بَرَّةَ للمَبَرَّة ، وفَجَارِ للفَجْرَة » .

* * *

اَسْمُ الإِشَارَةِ

بِذَا لِمُفْرَدٍ مُذَكَّرٍ أَشِرْ بِذِي وَذِهْ تِي تَا عَلَى الأُنْثَى اقْتَصِرْ[(١)]

يُشَارُ إلى المفرد المذكَّر بـ « ذَا » ومذهبُ البصريين أن الألف من نفس الكلمة ، وذهب الكوفيون إلى أنها زائدة[(٢)] .

---

(١) « بذا » جار ومجرور متعلق بقوله « أشر » الآتى « لمفرد » جار ومجرور متعلق بأشر كذلك « مذكر » نعت لمفرد « أشر » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بذى » جار ومجرور متعلق بقوله اقتصر الآتى « وذه » الواو عاطفة ، وذه : معطوف على ذى « تى تا » معطوفان على ذى بإسقاط حرف العطف « على الأنثى » جار ومجرور متعلق بقوله اقتصر الآتى أيضاً « اقتصر » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وجملة « اقتصر » معطوفة على جملة « أشر » بإسقاط العاطف .

(٢) ههنا ثلاثة أمور ؛ أولها : أن الشارح لم يذكر ـ تبعاً للمصنف ـ فى هذا الكتاب من ألفاظ الإشارة إلى المفرد المذكر سوى « ذا » وقد ذكر العلماء أربعة ألفاظ أخرى : الأول « ذاء » بهمزة مكسورة بعد الألف ، والثانى « ذائه » بهاء مكسورة بعد الهمزة المكسورة ، والثالث « ذاؤه » بهمزة مضمومة وبعدها هاء مضمومة ، الرابع « آلك » بهمزة ممدودة بعدها لام ثم كاف ، وممن ذكر ذلك الناظم فى كتابه التسهيل .

الأمر الثانى : أن « ذا » إشارة للمفرد ، وهذا المفرد إما أن يكون مفرداً حقيقة أو حكما ؛ فالمفرد الحقيقى نحو : هذا زيد ، وهذا خالد ، وهذا الكتاب ، والمفرد حكما نحو : هذا الرهط ، وهذا الفريق ، ومنه قول الله تعالى : (عوان بين ذلك) أى بين المذكور من الفارض والبكر ، وربما استعمل « ذا » فى الإشارة إلى الجمع ، كما فى قول لبيد بن ربيعة العامرى :

وَلَقَدْ سَئِمْتُ مِنَ الْحَيَاةِ وَطُولِهَا وَسُؤَالِ هٰذَا النَّاسِ : كَيْفَ لَبِيدُ ؟

الأمر الثالث : أن الأصل فى « ذا » أن يشار به إلى المذكر حقيقة ، كما فى الأمثلة التى ذكرناها ، وقد يشار به إلى المؤنث إذا نزل منزلة المذكر ، كما فى قول الله تعالى :=

ويُشَارُ إلى المؤنثة بـ « ذِى » ، و « ذِهْ » بسكون الهاء ، و « تى » ، و « تَا » ، و « ذِهِ » بكسر الهاء : باختلاسٍ ، وبإشباعٍ ، و « تِهْ » بسكون الهاء ، وبكسرها باختلاس ، وإشباعٍ ، و « ذَاتْ » .

* * *

وَذَانِ تَانِ لِلْمُثَنَّى الْمُرْتَفِعْ ... وَفِي سِوَاهُ ذَيْنِ تَيْنِ اذْكُرْ تُطِعْ (١)

يُشَارُ إلى المثنى المذكر فى حالة الرفع بـ « ذَانِ » وفى حالة النصب والجر بـ « ذَيْنِ » وإلى المؤنثتين بـ « تَانِ » فى الرفع ، و « تَيْنِ » فى النصب والجر .

* * *

وَبِأُولَى أَشِرْ لِجَمْعٍ مُطْلَقاً ، ... وَالْمَدُّ أَوْلَى ، وَلَدَى الْبُعْدِ انْطِقَا (٢)

= (فلما رأى الشمس بازغة قال : هذا ربى) أشار إلى الشمس — وهى مؤنثة بدليل قوله (بازغة) — بقوله : (هذا ربى) لأنه نزلها منزلة المذكر ، ويقال : بل لأنه أخبر عنها بمذكر ، ويقال : بل لأن لغة إبراهيم — عليه السلام ! — الذى ذكر هذا الكلام على لسانه لا تفرق بين المذكر والمؤنث .

(١) « وذان » الواو عاطفة ، ذان : مبتدأ « تان » معطوف عليه بإسقاط حرف العطف « للمثنى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « المرتفع » نعت للمثنى ، وجملة المبتدأ وخبره معطوفة على ما قبلها « وفى سواه » الجار والمجرور متعلق بقوله « اذكر » الآتى ، وسوى مضاف والهاء ضمير الغائب العائد إلى المثنى المرتفع مضاف إليه ، وقد أعمل الحرف فى « سوى » لأنها عنده متصرفة « ذين » مفعول به مقدم على عامله وهو قوله « اذكر » الآتى « تين » معطوف على ذين بإسقاط حرف العطف « اذكر » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وجملة « اذكر » معطوفة بالواو على ما قبلها .

(٢) « وبأولى » الواو عاطفة ، والباء حرف جر ، و « أولى » مجرور المحل بالباء ، والجار والمجرور متعلق بقوله « أشر » الآتى « أشر » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « لجمع » جار ومجرور متعلق بقوله « أشر » السابق « مطلقاً » حال من قوله «جمع» «والمد» مبتدأ « أولى » خبره « ولدى » الواو =

بِالْكَافِ حَرْفًا : دونَ لاَمٍ ، أو مَعَهْ
وَاللاَّمُ — إن قَدَّمْت هـا — مُمتَنِعَهْ[(١)]

يُشَار إلى الجمع — مذكراً كان أو مؤنثاً — بـ « أُولَى » ولهذا قال المصنف : « أَشِرْ لجمع مطلقاً » ، ومقتضى هذا أنه يُشَار بها إلى العقلاء وغيرهم ، وهو كذلك ، ولكن الأكثر استعمالُهَا فى العاقل ، ومِنْ ورُودها فى غير العاقِلِ قولُه :

٢٣ — ذُمَّ الْمَنَازِلَ بَعْدَ مَنْزِلَةِ اللِّوَى وَالْعَيْشَ بَعْدَ أُولَئِكَ الأَيَّامِ

= عاطفة ، لدى : ظرف بمعنى عند متعلق بقوله انطق الآتى ، ولدى مضاف و« البعد» مضاف إليه « انطقا » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والألف للاطلاق . ويجوز أن تكون الألف مبدلة من نون التوكيد الخفيفة للوقف .

(١) « بالكاف » جار ومجرور متعلق بقوله انطق فى البيت السابق « حرفا » حال من « الكاف » « دون » ظرف متعلق بمحذوف حال ثان من « الكاف » ودون مضاف و « لام » مضاف إليه « أو » حرف عطف «معه» مع : ظرف معطوف على الظرف الواقع متعلقه حالا وهو دون ، ومع مضاف والهاء ضمير الغائب مضاف إليه « واللام » مبتدأ « إن » حرف شرط « قدمت » قدم : فعل ماض مبنى على الفتح المقدر فى محل جزم على أنه فعل الشرط ، وتاء المخاطب فاعله ، و « ها » مفعول به لقدم « ممتنعه» خبر المبتدأ ، وجواب الشرط محذوف دل عليه المبتدأ وخبره ، والتقدير : واللام ممتنعة إن قدمت ها فاللام ممتنعة ، وجملة الشرط وجوابه لا محل لها ، لأنهامعترضة بين المبتدأ وخبره .

٢٣ — البيت لجرير بن عطية بن الخطفى ، من كلمة له يهجو فيها الفرزدق ، وقبله — وهو المطلع — قوله :

سَرَتِ الْهُمُومُ فَبِتْنَ غَيْرَ نِيَامِ وَأَخُو الْهُمُومِ يَرُومُ كُلَّ مَرَامِ

اللغة : « ذم » فعل أمر من الذم ، ويجوز لك فى الميم تحريكها بإحدى الحركات الثلاث : الكسر ؛ لأنه الأصل فى التخلص من التقاء الساكنين ؛ فهو مبنى على السكون وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين ، والفتح للتخفيف ؛ لأن الفتحة =

وفيها لُغتان : المدُّ ، وهى لُغة أهل الحجاز ، وهى الواردة فى القرآن العزيز ، والقَصْرُ ، وهى لُغة بنى تميم .

وأشار بقوله : « وَلَدَى البعد انطقا بالكاف — إلى آخر البيت » إلى أن المُشَارَ إليه له رُتْبتان : القربُ ، والبعدُ ؛ فجميعُ ما تقدم يُشَارُ به إلى القريب ،

=أخف الحركات ، وهذه لغة بنى أسد . والضم ؛ لإتباع حركة الذال ، وهذا الوجه أضعف الوجوه الثلاثة « المنازل » جمع منزل ، أو منزلة ، وهو محل النزول ، وكونه ههنا جمع منزلة أولى ؛ لأنه يقول فيما بعد « منزلة اللوى » — واللوى — بكسر اللام مقصوراً — موضع بعينه « العيش » أراد به الحياة .

المعنى : ذم كل موضع تنزل فيه بعد هذا الموضع الذى لقيت فيه أنواع المسرة ، وذم أيام الحياة التى تقضيها بعد هذه الأيام التى قضيتها هناك فى هناءة وغبطة .

الإعراب : « ذم » فعل أمر ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، وهو مفتوح الآخر للخفة أو مكسوره على الأصل فى التخلص من التقاء الساكنين أو مضمومه للاتباع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « المنازل » مفعول به لذم « بعد » ظرف متعلق بمحذوف حال من المنازل ، وبعد مضاف و « منزلة » مضاف إليه ، ومنزلة مضاف ، و « اللوى » مضاف إليه « والعيش » الواو عاطفة ، العيش : معطوف على المنازل « بعد » ظرف متعلق بمحذوف حال من العيش ، وبعد مضاف وأولاء من « أولائك » مضاف إليه ، والكاف حرف خطاب « الأيام » بدل من اسم الإشارة أو عطف بيان عليه .

الشاهد فيه : قوله « أولئك » حيث أشار به إلى غير العقلاء ، وهى « الأيام » ومثله فى ذلك قول الله تعالى : (إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسئولا) وقد ذكر ابن هشام عن ابن عطية أن الرواية الصحيحة فى بيت الشاهد * والعيش بعد أولئك الأقوام * وهذه هى رواية النقائض بين جرير والفرزدق . وعلى ذلك لا يكون فى البيت شاهد ؛ لأن الأقوام عقلاء ، والخطب فى ذلك سهل ؛ لأن الآية الكريمة التى تلوناها كافية أعظم الكفاية للاستشهاد بها على جواز الإشارة بأولاء إلى الجمع من غير العقلاء

فإذا أُريد الإشارةُ إلى البعيد أُتِيَ بالكافِ وَحْدَهَا ؛ فتقول : «ذَاكَ» أو الكافِ واللامِ نحو « ذَلِكَ » .

وهذه الكاف حرفُ خطابٍ ؛ فلا مَوْضِعَ لها من الإعراب ، وهذا لاخلاف فيه .

فإن تقدَّمَ حرفُ التنبيه الذى هو « ها » على اسم الإشارة أتيْتَ بالكاف وَحْدَها ؛ فتقول « هٰذَاكَ »[1] وعليه قولُه :

٢٤ — رَأَيْتُ بَنِي غَـــبْرَاءَ لاَ يُنْكِرُونَنِي
وَلاَ أَهْـــلُ هٰذَاكَ الطِّرَافِ الْمُمَدَّدِ

---

(١) إذا كان اسم الإشارة لمثنى أو لجمع فإن ابن مالك يرى أنه لا يجوز أن يؤتى بالكاف مع حرف التنبيه حينئذ ، وذهب أبو حيان إلى أن ذلك قليل لا ممتنع ، ومما ورد منه قول العرجى ، وقيل : قائله كامل الثقفى :

يَامَا أُمَيْلِحَ غِـزْلاَنًا شَدَنَّ لَنَا
مِنْ هٰؤُلَيَّائِكُنَّ الضَّالِ وَالسَّمُرِ

الشاهد فيه هنا : قوله « هؤليائكن » فإنه تصغير « أولاء» الذى هو اسم إشارة إلى الجمع ، وقد اتصلت به « ها » التنبيه فى أوله ، وكاف الخطاب فى آخره .

٢٤ — هذا البيت لطرفة بن العبد البكرى ، من معلقته المشهورة التى مطلعها :

لِخَـوْلَةَ أَطْلاَلٌ بِبُرْقَةِ ثَهْمَدِ ... تَلُوحُ كَبَاقِى الْوَشْمِ فِى ظَاهِرِ الْيَدِ

وقبل بيت الشاهد قوله :

وَمَا زَالَ تَشْرَابِى الْخُمُورَ وَلَذَّتِى ... وَبَيْعِى وَإِنْفَاقِى طَرِيفِى وَمُتْلَدِى
إِلَى أَنْ تَحَامَتْنِى الْعَشِيرَةُ كُلُّهَا ... وَأُفْرِدْتُ إِفْرَادَ الْبَعِيرِ الْمُعَبَّدِ

اللغة : « خولة » اسم امرأة « أطلال » جمع طلل ، بزنة جبل وأجبال ، والطلل : ماشخص وظهر وارتفع من آثار الديار كالأثافى « برقة » بضم فسكون — هى كل رابية فيها رمل وطين أو حجارة ، وفى بلاد العرب نيف ومائة برقة عدها صاحب القاموس ، =

ولا يجوز الإتيانُ بالـكاف واللام؛ فلا تقول «هٰذَالِكَ».

وظاهِرُ كلام المصنف أنه ليس للمشار إليه إلا رتبتان: قُرْبَى، وبُعْدَى، كما قَرَّرْنَاهُ؛ والجمهورُ على أن له ثلاثَ مراتبَ: قُرْبَى، ووُسْطَى، وبُعْدَى؛ فَيُشَارُ إلى مَنْ فى القُرْبَى بما ليسَ فيهِ كافٌ ولا لامٌ: كذا، وذِى، وإلى مَنْ فى الوُسْطَى بما فيه الـكاف وحدها نحو ذاكَ، وإلى مَنْ فى البُعْدَى بما فيه كافٌ ولامٌ، نحو «ذَلِكَ».

* * *

=وألف فيها غير واحد من علماء اللغة، ومنها برقة ثهمد «تلوح» تظهر «الوشم» أن يغرز بالإبرة فى الجلد ثم يذر عليه الـكحل أو دخان الشحم فيبقى سواده ظاهراً «البعير المعبد» الأجرب «بنى غبراء» الغبراء هى الأرض، سميت بهذا لغبرتها، وأراد ببنى الغبراء الفقراء الذين لصقوا بالأرض لشدة فقرهم، أو الأضياف، أو اللصوص «الطراف» بكسر الطاء بزنة الـكتاب ــ البيت من الجلد، وأهل الطراف الممدد: الأغنياء.

المعنى: يريد أن جميع الناس ــ من غير تفرقة بين فقيرهم وغنيهم ــ يعرفونه، ولا ينـكرون محله من الـكرم والمواساة للفقراء وحسن العشرة وطيب الصحبة للأغنياء وكأنه يتألم من صنيع قومه معه.

الإعراب: «رأيت» فعل وفاعل «بنى» مفعول به، وبنى مضاف، و«غبراء» مضاف إليه، ثم إذا كانت رأى بصرية فجملة «لا ينـكروننى» من الفعل وفاعله ومفعوله فى محل نصب حال من بنى غبراء، وإذا كانت رأى علمية ــ وهو أولى ــ فالجملة فى محل نصب مفعول ثان لرأى «ولا» الواو عاطفة، ولا: زائدة لتأكيد النفى «أهل» معطوف على الواو الذى هو ضمير الجماعة فى قوله «لاينـكروننى» وأهل مضاف واسم الإشارة من «هذاك» مضاف إليه، والـكاف حرف خطاب «الطراف» بدل من اسم الإشارة أو عطف بيان عليه «الممدد» نعت للطراف.

الشاهد فيه: قوله «هذاك» حيث جاء بها التنبيه مع الـكاف وحدها، ولم يجىء باللام، ولم يقع لى ــ مع طويل البحث وكثرة الممارسة ــ نظير لهذا البيت مما اجتمعت فيه «ها» التنبيه مع كاف الخطاب بينهما اسم إشارة للمفرد، ولعل العلماء الذين قرروا=

وَبِهُنَا أَوْ هٰهُنَا أَشِرْ إِلَى دَانِي الْمَكَانِ، وَبِهِ الْكَافَ صِلَا[١]

فِي الْبُعْدِ، أَوْ بِثَمَّ فُهْ، أَوْ هَنَّا أَوْ بِهُنَالِكَ انْطِقَنْ، أَوْ هِنَّا[٢]

يُشَار إلى المكانِ القريبِ بـ « هُنَا » وَيَتَقَدَّمُهَا هاءُ التنبيهِ؛ فيقال « هٰهُنَا »؛ ويُشَار إلى البعيد على رأى المصنف بـ « هُنَاكَ، وهُنَالِكَ، وهَنَّا » بفتح الهاء وكسرها مع تشديد النون، وبـ « ثَمَّ » و « هِنَّتْ »، وعلى مذهب غيره « هُنَاكَ » للمتوسط، وما بعده للبعيد.

* * *

= هذه القواعد قد حفظوا من شواهد هذه المسألة ما لم يبلغنا، أو لعل قدامام الذين شافهوا العرب قد سمعوا ممن يوثق بعربيته استعمال مثل ذلك فى أحاديثهم فى غير شذوذ ولا ضرورة تحوج إليه؛ فلهذا جعلوه قاعدة.

(١) « وبهنا » الواو عاطفة، بهنا : جار ومجرور متعلق بقوله « أشر » الآتى، « أو » حرف عطف « ههنا » معطوف على هنا « أشر » فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « إلى » حرف جر يتعلق بأشر « دانى » مجرور بإلى، وعلامة جره كسرة مقدرة على الياء للثقل، ودانى مضاف و « المكان » مضاف إليه « وبه » الواو عاطفة، به : جار ومجرور متعلق بقوله صلا الآتى « الكاف » مفعول به مقدم على عامله وهو صلا الآتى « صلا » فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت، والألف للاطلاق، ويجوز أن تكون هذه الألف مبدلة من نون التوكيد الخفيفة للوقف.

(٢) « فى البعد » جار ومجرور متعلق بقوله « صلا » فى البيت السابق « أو » حرف عطف معناه هنا التخيير « بثم » جار ومجرور متعلق بقوله « فه » الآتى « فه » فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « أو » حرف عطف « هنا » معطوف على قوله « ثم » السابق « أو » حرف عطف « بهنالك » جار ومجرور متعلق بقوله انطق الآتى « انطقن » انطق : فعل أمر، مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت، ونون التوكيد الخفيفة حرف لا محل له من الإعراب « أو » حرف عطف « هنا » معطوف على قوله « هنالك ».

المَوْصُـــولُ

مَوْصُولُ ٱلأَسْمَاءِ الَّذِي ، الأُنْثَى الَّتِي ، وَالْيَـــــا إِذَا مَا ثُنِّيَا لاَ تُثْبِتِ(١)

بَلْ مَا تَلِيـــهِ أَوْلِهِ الْعَلاَمَهْ ، وَالنُّونُ إِنْ تُشْدَدْ فَلاَ مَلاَمَهْ(٢)

---

(١) « موصول » مبتدأ أول ، وموصول مضاف و « الأسماء » مضاف إليه « الذى » مبتدأ ثان ، وخبر المبتدأ الثانى محذوف تقديره : منه ، والجملة من المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول « الأنثى » مبتدأ « التى » خبره ، والجملة معطوفة على الجملة الصغرى السابقة — وهى جملة المبتدأ الثانى وخبره — بحرف عطف مقدر ، والرابط للجملة المعطوفة بالمبتدأ الأول مقدر ، وكان أصل الكلام : موصول الأسماء أنثاه التى ، ويجوز أن يكون قوله « الأنثى » مبتدأ وخبره محذوف ، والتقدير : كائنة منه ، فيكون على هذا قوله « التى » بدلا من الأنثى « واليا » مفعول مقدم لقوله « لا تثبت » الآتى « إذا » ظرف ضمن معنى الشرط « ما » زائدة « ثنيا » ثنى : فعل ماض مبنى للمجهول وألف الاثنين نائب فاعل ، والجملة فى محل جر بإضافة « إذا » إليها ، وهى جملة الشرط « لا » ناهية « تثبت » فعل مضارع مجزوم بلا ، وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر لأجل الروى والوزن ، وجواب الشرط محذوف دل عليه الكلام ، والتقدير : ولا تثبت الياء ، إذا ثنيتهما — أى الذى والتى — فلا تثبتها .

(٢) « بل » حرف عطف معناه الانتقال « ما » اسم موصول مفعول به لفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، والتقدير : بل أول — إلخ ، فهو مبنى على السكون فى محل نصب « تليه » تلى : فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى الياء ، والهاء ضمير الغائب العائد إلى ما مفعول به مبنى على الكسر فى محل نصب ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « أوله » أول : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت والضمير الذى للغائب مفعول أول « العلامه » مفعول ثان لأول « والنون » مبتدأ « إن » شرطية « تشدد » فعل مضارع مبنى للمجهول فعل الشرط ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود على المبتدأ الذى هو النون « فلا » الفاء لربط الشرط =

وَالنُّونُ مِنْ ذَيْنِ وَتَيْنِ شُدِّدَا أَيْضاً ، وَتَعْوِيضٌ بِذَاكَ قُصِدَا[١]

ينقسم الموصول إلى اسمى ، وحرفى

ولم يذكر المصنفُ الموصولاتِ الحرفيةَ ، وهى خمسة أحرف :

أحدها : «أن» المصدرية ، وتُوصَلُ بالفعل المتصرف : ماضياً ، مثل « عَجِبْتُ مِنْ أَنْ قَامَ زَيْدٌ » ومضارعاً ، نحو « عَجِبْتُ مِنْ أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ » وأمراً ، نحو « أَشَرْتُ إِلَيْهِ بِأَنْ قُمْ » ، فإن وقع بعدها فعل غير متصرف — نحو قوله تعالى : (وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلاَّ مَا سَعَى) وقوله تعالى : (وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ) — فهى مُخَفَّفَة من الثقيلة .

ومنها : « أنَّ » وتُوصَلُ باسمها وخبرها ، نحو «عَجِبْتُ مِنْ أَنَّ زَيْداً قَائِمٌ » ومنه قوله تعالى : (أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا) وأن المخففة كالمُثَقّلة ، وتُوصَلُ باسمها وخبرها ، لكن اسْمُهَا يكون محذوفاً ، واسم المُثَقّلة مذكوراً .

ومنها : « كَيْ »وتُوصَلُ بفعلٍ مضارعٍ فقط ، مثل«جِئْتُ لِكَيْ تُكْرِمَ زَيْداً» .

=بالجواب ، ولا : نافية للجنس «ملامه» اسم لامبنى على الفتح فى محل نصب ، وسكونه للوقف ، وخبر «لا» محذوف ، وتقديره : فلا ملامة عليك ، مثلا ، والجملة من لا واسمها وخبرها فى محل جزم جواب الشرط ، وجملة الشرط والجواب فى محل رفع خبر المبتدأ .

(١) « والنون » مبتدأ « من ذين » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال صاحبه ضمير مستتر فى « شددا » الآتى « وتين » معطوف على « ذين » « شددا » شدد : فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى النون ، والألف للاطلاق ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ « أيضاً » مفعول مطلق حذف فعله العامل فيه « وتعويض » مبتدأ « بذاك » جار ومجرور متعلق بقوله قصد الآتى « قصدا » قصد : فعل ماض مبنى للمجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى تعويض ، والجملة من قصد ونائب فاعله فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو قوله تعويض .

ومنها : « ما » وتكون مصدريةً ظرفيةً ، نحو « لاَ أَصْحَبُكَ مَا دُمْتَ مُنْطَلِقاً » [أي : مُدَّةَ دَوَامِكَ مُنْطَلِقاً] وغيرَ ظرفيةٍ ، نحو « عَجِبْتُ مِمَّا ضَرَبْتَ زَيْداً » وتُوصَلُ بالماضى ، كما مثل ، وبالمضارع ، نحو « لا أَصْحَبُكَ ما يَقُومُ زَيْدٌ ، وعجبت مما تَضْرِبُ زَيْداً » ومنه[1] : (بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ) وبالجملة الاسمية ، نحو « عَجِبْتُ مِمَّا زَيْدٌ قَائِمٌ ، ولا أصْحَبُكَ مَا زَيْدٌ قَائِمٌ » وهو قليل[2] ، وأكثر ما تُوصَلُ الظرفية المصدرية بالماضى أو بالمضارع المنفى بلم ، نحو « لا أَصْحَبُكَ مَا لَمْ تَضْرِبْ زَيْداً » ويقلُّ وَصْلُهَا ـ أعنى المصدرية ـ بالفعل المضارع الذى ليس منفيًّا بلم ، نحو « لا أَصْحَبُكَ مَا يَقُومُ زَيْدٌ » ومنه قوله :

٢٥ ـــ أُطَوِّفُ ما أُطَوِّفُ ثُمَّ آوِى إلى بَيْتٍ قَعِيدَتُهُ لَكَاعِ

(١) أى من وصلها بالفعل ، بقطع النظر عن كونه ماضياً أو مضارعاً .

(٢) اختلف النحويون فيما إذا وقع بعد « ما » هذه جملة اسمية مصدرة بحرف مصدرى نحو قولهم : لا أفعل ذلك ما أن فى السماء نجما ، ولا أكلمه ما أن حراء مكانه فقال جمهور البصريين : أن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مرفوع على أنه فاعل لفعل محذوف ، والتقدير على هذا : لا أكلمه ما ثبت كون نجم فى السماء ، وما ثبت كون حراء مكانه ، فهو حينئذ من باب وصل « ما » المصدرية بالجملة الفعلية الماضوية ، ووجه ذلك عندهم أن الأكثر وصلها بالأفعال ، والحمل على الأكثر أولى ، وذهب الكوفيون إلى أن « أن » وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مرفوع أيضاً ، إلا أن هذا المصدر المرفوع مبتدأ خبره محذوف ، والتقدير على هذا الوجه : لا أفعل كذا ما كون حراء فى مكانه ثابت ، وما كون نجم فى السماء موجود ، فهو من باب وصل « ما » بالجملة الاسمية ؛ لأن ذلك أقل تقديراً .

٢٥ ـــ اشتهر أن هذا البيت للحطيئة ـ واسمه جرول ـ يهجو امرأته ، وهو بيت مفرد ليس له سابق أو لاحق ، وقد نسبه ابن السكيت فى كتاب الألفاظ (ص ٧٣ ط بيروت) ـ وتبعه الخطيب التبريزى فى تهذيبه ـ إلى أبى غريب النصرى .

اللغة : « أطوف » أى أكثر التجوال والتطواف والدوران ، ويروى « أطود » =

ومنها : « لَوْ » وتُوصَلُ بالماضى ، نحو « وَدِدْتُ لَوْ قَامَ زَيْدٌ » والمضارع ، نحو « وَدِدْتُ لَوْ يَقُومُ زَيْدٌ » .

فقولُ المصنفِ « موصولُ الأسماء » احترازٌ من الموصول الحرفى — وهو

= بالدال المهملة مكان الفاء — والمعنى واحد «آوى» مضارع أوى — من باب ضرب — إلى منزله ؛ إذا رجع إليه وأقام به « قعيدته » قعيدة البيت : هى المرأة . وقيل لها ذلك لأنها تطيل القعود فيه « لكاع » يريد أنها متناهية فى الخبث .

المعنى : أنا أكثر دورانى وارتيادى الأماكن عامة النهار فى طلب الرزق وتحصيل القوت ، ثم أعود إلى بيتى لأقيم فيه ، فلا تقع عينى فيه إلا على امرأة شديدة الخبث متناهية فى الدناءة واللؤم .

الإعراب : « أطوف » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، و « ما » مصدرية « أطوف » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا و « ما » مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مفعول مطلق عامله قوله « أطوف » الأول « ثم » حرف عطف « آوى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « إلى بيت » جار ومجرور متعلق بقوله « آوى » « قعيدته » قعيدة : مبتدأ ، وقعيدة مضاف والضمير مضاف إليه « لكاع » خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ وخبره فى محل جر نعت لقوله « بيت » ، وهذا هو الظاهر ، وأحسن من ذلك أن يكون خبر المبتدأ محذوفا ، ويكون قوله « لكاع » منادى بحرف نداء محذوف ، وجملة النداء فى محل نصب مفعول به للخبر ، وتقدير الكلام على ذلك الوجه : قعيدته مقول لها : يالكاع .

الشاهد فيه : فى هذا البيت شاهدان للنحاة ، أولهما فى قوله « ما أطوف » حيث أدخل « ما » المصدرية الظرفية على فعل مضارع غير منفى بلم ، وهو الذى عناه الشارح من إتيانه بهذا البيت ههنا ، والشاهد الثانى يذكر فى أواخر باب النداء فى ذكر أسماء ملازمة النداء ، وهو فى قوله « لكاع » حيث يدل ظاهره على أنه استعمله خبرا للمبتدأ فجاء به فى غير النداء ضرورة ، والشائع الكثير فى كلام العرب أن ما كان على زنة فعال — بفتح الفاء والعين — مما كان سبا للاناث لا يستعمل إلا منادى ، فلا يؤثر فيه عامل غير حرف النداء ، تقول : يالكاع ويادفار ، ولا يجوز أن تقول : رأيت دفار ، ولا أن تقول : مررت بدفار ؛ ومن أجل هذا يخرج قوله « لكاع » هنا على حذف خبر المبتدأ وجعل « لكاع » منادى بحرف نداء محذوف كما قلنا فى إعراب البيت .

« أنْ وأنَّ وكَىْ وما ولَوْ » — وعلامتهُ صحةُ وقوعِ المصدر مَوْقِعَهُ ، نحو «وَدِدْتُ لَوْ تَقُومُ » أى قِيَامَكَ ، و « عَجِبْتُ مِمَّا تَصْنَعُ ، وَجِئْتُ لِكَىْ أقرَأَ ، وَيُعجِبُنِى أنّكَ قَائِمٌ ، وأريدُ أنْ تَقُومَ » وقد سبق ذكره .

وأما الموصولُ الاسمىُّ فـ « الذى » للمفرد المذكر[1] ، و «التى» للمفردة المؤنثة.

فإن ثنّيْتَ أسقطْتَ الياء وأتيت مكانها : بالألف فى حالة الرفع ، نحو « اللّذَانِ ، واللّتَانِ » وبالياء فى حالَتَىِ الجر والنصب ؛ فتقول : « اللّذَيْنِ ، واللّتَيْنِ » .

وإن شئت شَدَّدت النون — عوضاً عن الياء المحذوفة — فقلت : « اللذانِّ واللتانِّ » وقد قرىء : (واللّذَانِّ يَأْتِيَانِهَا مِنْكُمْ) ويجوز التشديد أيضاً مع الياء — وهو مذهب الكوفيين — فتقول : « اللذَيْنِّ ، واللّتَيْنِّ » وقد قُرِىء : (رَبَّنَا أرِنَا اللذَيْنِّ) — بتشديد النون —

وهذا التشديدُ يجوز أيضاً فى تثنية « ذا ، وتا » اسمى الإشارة ؛ فتقول : « ذانِّ ، وتانِّ » وكذلك مع الياء ؛ فتقول : « ذَيْنِّ وتَيْنِّ » وهو مذهب الكوفيين — والمقصودُ بالتشديد أن يكون عوضاً عن الألف المحذوفة كما تقدم فى « الذى ، والتى » .

* * *

جَمْعُ الّذِى الأُلَى الّذِينَ مُطْلَقَا وَبَعضُهُمْ بِالْوَاوِ رَفْعاً نَطَقَا[2]

---

(١) لا فرق بين أن يكون المفرد مفردا حقيقة ، كما تقول : زيد الذى يزورنا رجل كريم ، وأن يكون مفردا حكما كما تقول: الفريق الذى أكون فيه فريق مخلص نافع، كما أنه لافرق بين أن يكون عاقلا كما مثلنا ، وأن يكون غير عاقل كما تقول : اليوم الذى سافرت فيه كان يوماً ممطرا .

(٢) « جمع » مبتدأ ، وجمع مضاف و « الذى » مضاف إليه « الأولى » خبر المبتدأ « الذين » معطوف على الخبر بتقدير حرف العطف « مطلقا » حال من الذين «وبعضهم» الواو عاطفة، بعض : مبتدأ ، وبعض مضاف والضمير العائد إلى العرب =

بِاللَّاتِ واللَّاءِ ـ التي قَدْ جُمِعَا واللَّاءِ كالّذِينَ نَزْراً، وقَعا[1]

يُقالُ فى جمع المذكر « الأُلَى » مطلقاً : عاقلا كان ، أو غيرَه ، نحو « جاءنى الألى فَعَلُوا » وقد يستعمل فى جمع المؤنث ، وقد اجتمع الأمران فى قوله :

٢٦ — وَتُبْلِي الأُلَى يَسْتَلْئِمُونَ عَلَى الأُلَى تَرَاهُنَّ يَوْمَ الرَّوْعِ كَالْحِدَإِ الْقُبْلِ

= مضاف إليه « بالواو » جار ومجرور متعلق بقوله نطق الآتى « رفعا » يجوز أن يكون حالا ، وأن يكون منصوبا بنزع الخافض ، وأن يكون مفعولا لأجله « نطقا » نطق : فعل ماض وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على « بعضهم » والألف للاطلاق ، والجملة من نطق وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو بعضهم .

(١) « باللات » جار ومجرور متعلق بقوله جمع الآتى « واللاء » معطوف على اللات « التى » مبتدأ « قد » حرف تحقيق « جمعا » جمع : فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على التى ، والألف للاطلاق ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ « واللاء » الواو حرف عطف ، اللاء : مبتدأ « كالذين » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال صاحبه الضمير المستتر فى « وقع » الآتى « نزراً » حال ثانية من الضمير المستتر فى وقع « وقعا » وقع : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على « اللاء » والألف للاطلاق ، والجملة من وقع وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو قوله اللاء .

٢٦ — هذا البيت من كلام أبى ذؤيب — خويلد — بن خالد الهذلى ، وقبله :

وَتِلْكَ خُطُوبٌ قَدْ تَمَلَّتْ شَبَابَنَا قَدِيماً ، فَتُبْلِينَا الْمَنُونُ ، ومَا نُبْلِي

اللغة : « خطوب » جمع خطب ، وهو الأمر العظيم « تملت شبابنا » استمتعت بهم « تبلينا » تفنينا « المنون » المنية والموت « يستلئمون » يلبسون اللأمة ، وهى الدرع ، و « يوم الروع » يوم الخوف والفزع ، وأراد به يوم الحرب « الحدأ » جمع حدأة ، وهو طائر معروف ، ووزنه عنبة وعنب ، وأراد بها الخيل على التشبيه « القبل » جمع قبلاء ، وهى التى فى عينها القبل — بفتح القاف والباء جميعاً — وهو الحور .

المعنى : إن حوادث الدهر والزمان قد تمتعت بشبابنا قديماً ، فتبلينا المنون وما نبليها ، =

. . . .

=وتبلى من بيننا الدارعين والقاتلة فوق الخيول التى تراها يوم الحرب كالحدأ فى سرعتها وخفتها .

الإعراب : «وتبلى» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود على المنون فى البيت الذى ذكرناه فى أول الكلام على البيت « الألى » مفعول به لتبلى« يستلئمون » فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وواو الجماعة فاعله ، والجملة لا محل لها صلة الموصول ، « على » حرف جر « الألى » اسم موصول مبنى على السكون فى محل جر بعلى ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال صاحبه « الألى » الواقع مفعولا به لتبلى « تراهن » ترى : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والضمير البارز مفعول أول « يوم» ظرف زمان متعلق بقوله ترى ، ويوم مضاف و « الروع » مضاف إليه « كالحدأ » جار ومجرور متعلق بترى ، وهو المفعول الثانى « القبل» صفة للحدإ ، وجملة ترى وفاعله ومفعوليه لا محل لها صلة الموصول

الشاهد فيه : قوله « الأولى يستلئمون » ، وقوله « الألى تراهن » حيث استعمل لفظ الأولى فى المرة الأولى فى جمع المذكر العاقل ، ثم استعمله فى المرة الثانية فى جمع المؤنث غير العاقل ؛ لأن المراد بالأولى تراهن إلخ الخيل كما بينا فى لغة البيت ؛ والدليل على أنه استعملها هذا الاستعمال ضمير جماعة الذكور فى « يستلئمون » وهو الواو ، وضمير جماعة الإناث فى « تراهن » وهو « هن » .

ومن استعمال « الألى » فى جمع الإناث العاقلات قول مجنون بنى عامر :

مَحَا حُبُّهَا حُبَّ الألَى كُنَّ قَبْلَهَا وحَلَّتْ مَكَانًا لَمْ يَكُنْ حُلَّ مِنْ قَبْلُ

وقول الآخر :

فَأَمَّا الأُلَى يَسْكُنَّ غَوْرَ تِهَامَةٍ فَكُلُّ فَتَاةٍ تَتْرُكُ الحْجْلَ أَقْصَمَا

وهذا البيت يقع فى بعض نسخ الشرح ، ولا يقع فى أكثرها ، ولهذا أثبتناه ولم نشرحه ، ومن استعماله فى الذكور العقلاء قول الشاعر :

فَإنَّ الأُلَى بالطَّفِّ مِنْ آلِ هاشِمٍ تَآسَوْا فَسَنُّوا لِلْكِرَامِ التَّآسِيَا

ومن استعماله فى الذكور غير العقلاء — وإن كان قد أعاد الضمير عليه كما يعيده على جمع المؤنثات — قول الآخر :

تُهَيِّجُنِى لِلْوَصْلِ أَيَّامُنَا الأُلَى مَرَرْنَ عَلَيْنَا وَالزَّمانُ وَرِيقُ

فقال : « يَسْتَلْئِمُونَ » ثم قال : « تراهُنّ » .

ويقال للمذكر العاقل فى الجمع « الّذِينَ » مطلقاً ـ أى : رفعاً ، ونصباً ، وجراً ـ فتقول : « جاءنى الّذِينَ أكْرَمُوا زَيْداً ، ورأيت الذين أكرموه ، ومررت بالذين أكْرَمُوهُ » .

وبعضُ العرب يقولُ : « الّذُونَ » فى الرفع ، و « الّذِينَ » فى النصب والجر؛ وهم بنو هُذَيلٍ ، ومنه قوله :

٢٧ ــ نَحْنُ الّذُونَ صَبّحُوا الصَّبَاحَا يَوْمَ النُّخَيْلِ غَارَةً مِلْحَاحَا

٢٧ ــ اختلف فى نسبة هذا البيت إلى قائله اختلافا كثيرا ، فنسبه أبو زيد (النوادر ٤٧) إلى رجل جاهلى من بنى عقيل سماه أبا حرب الأعلم ، ونسبه الصاغانى فى العباب إلى ليلى الأخيلية ، ونسبه جماعة إلى رؤبة بن العجاج ، وهو غير موجود فى ديوانه ، وبعد الشاهد فى رواية أبى زيد :

نَحْنُ قَتَلْنَا الْمَلِكَ الْجَحْجَاحَا وَلَمْ نَدَعْ لِسَارِحٍ مُرَاحا
إلا دِيَاراً أوْ دَماً مُفاحا نَحْنُ بَنُو خُوَيْلِدٍ صُرَاحا

* لا كَذِبَ الْيَوْمَ وَلاَ مِزَاحا *

اللغة : « نحن الذون » هكذا وقع فى رواية النحويين لهذا البيت ، والذى رواه الثقة أبو زيد فى نوادره « نحن الذين » على الوجه المشهور فى لغة عامة العرب ، وقوله « صبحوا » معناه جاءوا بعددهم وعددهم فى وقت الصباح مباغتين للعدو ، وعلى هذا يجرى قول الله تعالى : (فأخذتهم الصيحة مصبحين) . « النخيل » ـ بضم النون وفتح الخاء ـ اسم مكان بعينه « غارة » اسم من الإغارة على العدو « ملحاحا » هو مأخوذ من قولهم « ألح المطر » إذا دام ، وأراد أنها غارة شديدة تدوم طويلا « مفاحا » بضم الميم ـ مراقا حتى يسيل « صراحا » يريد أن نسبهم إليه صريح خالص لاشبهة فيه ولاظنة وهو بزنة غراب ، وجعله العينى ـ وتبعه البغدادى ـ بكسر الصاد جمع صريح مثل كريم وكرام .

الإعراب : « نحن » ضمير منفصل مبتدأ « الذون » اسم موصول خبر المبتدأ « صبحوا » فعل وفاعل ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة « الصباحا ، يوم » ظرفان =

ويُقالُ فى جمع المؤنث : « اللاتِ ، وَاللاءِ » بحذف الياء ؛ فتقول « جاءنى اللاتِ فعَلْنَ ، واللاءِ فَعَلْنَ » ويجوز إثبات الياء ؛ فتقول « اللاتى ، واللائى »
وقد وَرَدَ « اللاء » بمعنى الذين ، قال الشاعر :

٢٨ — فَمَا آبَاؤُنا بِأَمَنَّ مِنْـــهُ عَلَيْنَا اللَّاءِ قَدْ مَهَدُوا الْحُجُورَا

[كما قد تجىء « الأُولىٰ » بمعنى « اللَّاءِ » كقوله :

فأَمَّا الأُولىٰ يَسْكُنَّ غَوْرَ تِهَامَةٍ فَكُلُّ فَتَاةٍ تَتْرُكُ الْحِجْلَ أَقْصَمَا]

* * *

= يتعلقان بقوله «صبحوا» ويوم مضاف و «النخيل» مضاف إليه «غارة» مفعول لأجله ، ويجوز أن يكون حالا بتأويل المشتق — أى مغيرين — وقوله «ملحاحا» نعت لغارة .

الشاهد فيه : قوله « الذون » حيث جاء به بالواو فى حالة الرفع ، كما لو كان جمع مذكر سالما ، وبعض العلماء قد اغتر بمجىء « الذون » فى حالة الرفع ومجىء «الذين» فى حالتى النصب والجر ؛ فزعم أن هذه الكلمة معربة ، وأنها جمع مذكر سالم حقيقة ، وذلك بمعزل عن الصواب ، والصحيح أنه مبنى جىء به على صورة المعرب ، والظاهر أنه مبنى على الواو والياء .

٢٨ — البيت لرجل من بنى سليم ، ولم يعينه أحد ممن اطلعنا على كلامهم من العلماء

اللغة : « أمن » أفعل تفضيل من قولهم : من عليه ، إذا أنعم عليه « مهدوا » بفتح الهاء مخففه من قولك : مهدت الفراش مهداً ، إذا بسطته ووطأته وهيأته ، ومن هنا سمى الفراش مهادا لوثارته ، وقال الله تعالى : (فلأنفسهم يمهدون) أى : يوطئون ، ومن ذلك تمهيد الأمور ، أى تسويتها وإصلاحها « الحجور » جمع حجر — بفتح الحاء أو كسرها أو ضمها — وهو حضن الإنسان ، ويقال : نشأ فلان فى حجر فلان — بكسر الحاء أو فتحها — يريدون فى حفظه وستره ورعايته .

المعنى: ليس آباؤنا — وهم الذين أصلحوا شأننا ، ومهدوا أمرنا ، وجعلوا لنا حجورهم كالمهد — بأكبر نعمة علينا وفضلا من هذا الممدوح .

الإعراب : « ما » نافية بمعنى ليس « آباؤنا » آباء : اسم ما ، وآباء مضاف والضمير مضاف إليه « بأمن » الباء زائدة ، وأمن : خبر ما « منه ، علينا » كلاهما جار ومجرور متعلق بقوله أمن ، وقوله « اللاء » اسم موصول صفة لآباء « قد » حرف تحقيق =

وَمَنْ ، وَمَا ، وَأَلْ — تُسَاوِي مَا ذُكِرْ وَهٰكَذَا « ذُو » عِنْدَ طَيِّئٍ شُهِرْ(١)

وَكَالَّتِي — أيضاً — لَدَيْهِمْ ذَاتُ ، وَمَوْضِعَ اللاَّتِي أَتَى ذَوَاتُ(٢)

= « مهدورا » مهد : فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله « الحجورا » مفعول به لمهد ، والألف للاطلاق ، وجملة الفعل الماضي — الذى هو مهد — وفاعله ومفعوله لامحل لها صلة الموصول .

الشاهد فيه : قوله « اللاء » حيث أطلقه على جماعة الذكور ؛ لجاء به وصفا لآباء .

وقد استعملوا « الألاء » اسما موصولا وأصله اسم إشارة ، وأطلقوه على جمع الذكور كما فى قول خلف بن حازم :

إلى النَّفَرِ الْبِيضِ الأُلاَء كَأَنَّهُمْ صَفَائِحُ يَوْمَ الرَّوْعِ أَخْلَصَهَا الصَّقْلُ

وقول كثير بن عبد الرحمن المشهور بكثير عزة :

أَبَى اللهُ لِلشُّمِّ الأُلاءِ كَأَنَّهُمْ سُيُوفٌ أَجَادَ الْقَيْنُ يَوْماً صِقَالَهَا

(١) « ومن » مبتدأ « وما ، وأل » معطوفان على من « تساوى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى الألفاظ الثلاثة من وماوأل ، والجملة من تساوى وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ « ما » اسم موصول مفعول به لقوله « تساوى » وقوله « ذكر » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على « ما » الواقع مفعولا به ، والجملة لامحل لها صلة الموصول « وهكذا » ها : حرف تنبيه ، كذا : جار ومجرور متعلق بمحذوف حال صاحبه الضمير فى قوله « شهر » الآتى « ذو » مبتدأ « عند » ظرف متعلق بقوله « شهر » الآتى ، وعند مضاف و « طيء » مضاف إليه « شهر » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على « ذو » والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو ذو .

(٢) « كالتى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « أيضاً » مفعول مطلق فعله محذوف « لديهم » لدى : ظرف متعلق بما تعلق به الجار والمجرور السابق ، ولدى مضاف والضمير مضاف إليه « ذات » مبتدأ مؤخر « وموضع » منصوب على الظرفية المكانية ناصبه قوله « أتى » الآتى ، وموضع مضاف و « اللاتى » مضاف إليه « أتى ذوات » فعل ماض وفاعله .

أشار بقوله : « تساوى ما ذكر » إلى أنَّ « مَنْ ، وَمَا » والألف واللام ، تكون بلفظ واحد : للمذكر ، والمؤنث — [للفرد] والمثنى ، والمجموع — فتقول : جاءنى مَنْ قَامَ ، ومَنْ قَامَتْ ، ومَنْ قاما ، ومَنْ قامتا ، ومَنْ قَامُوا ، ومَنْ قُمْنَ ؛ وأعْجَبَنِي مارَكِبَ ، ومارَكِبَتْ ، ومارَكِبَا ، ومارَكِبَتَا ، ومارَكِبُوا ، ومارَكِبْنَ ؛ وجاءنِي القائم ، والقَائِمَةُ ، والقَائمَانِ ، والقَائمَتَان ، والقَائمُونَ ، والقَائمَاتُ .

وأكثر ما تستعمل « ما » فى غير العاقل ، وقد تستعمل فى العاقل[1] ، ومنه قوله تعالى : (فَانْكِحُوا ما طَابَ لَكُم مِنَ النِّسَاء مَثْنَى) وقولهم : « سُبْحَانَ ما سَخَّرَكُنَّ لنا » و « سُبْحَانَ ما يُسَبِّحُ الرَّعْدُ بِحَمْدِهِ » .

و « مَنْ » بالعكس ؛ فأكثر ماتستعمل فى العاقل ، وقدتستعمل فى غيره[2] ،

(١) تستعمل « ما » فى العاقل فى ثلاثة مواضع ؛ الأول : أن يختلط العاقل مع غير العاقل نحو قوله تعالى : (يسبح لله ما فى السموات وما فى الأرض) فإن ما يتناول ما فيهما من إنس وملك وجن وحيوان وجماد ، بدليل قوله : (وإن من شىء إلا يسبح بحمده) والموضع الثانى : أن يكون أمره مبهما على المتكلم ، كقولك — وقد رأيت شبحاً من بعيد — : انظر ماظهر لى ، وليس منه قوله تعالى : (إذ قالت امرأة عمران رب إنى نذرت لك ما فى بطنى محرراً) لأن إبهام ذكورته وأنوثته لايخرجه عن العقل ، بل استعمال « ما » هنافى ما لا يعقل لأن الحمل ملحق بالجماد ، والموضع الثالث : أن يكون المراد صفات من يعقل ، كقوله تعالى (فانكحوا ماطاب لكم) وهذا الموضع هو الذى ذكره الشارح بالمثال الأول من غير بيان .

(٢) تستعمل « من » فى غير العاقل فى ثلاثة مواضع ؛ الأول : أن يقترن غير العاقل مع من يعقل فى عموم فصل بمن الجارة ، نحو قوله تعالى : (فمنهم من يمشى على بطنه ، ومنهم من يمشى على رجلين ، ومنهم من يمشى على أربع) ومن المستعملة فيما لا يعقل مجاز مرسل علاقته المجاورة فى هذا الموضع ، والموضع الثانى : أن يشبه غير العاقل بالعاقل فيستعار له لفظه ، نحو قوله تعالى : (من لا يستجيب له تعالى) وقول الشاعر * أسرب القطا هل من يعير جناحه * وهو الذى استشهد به المؤلف =

كقوله تعالى : (وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ ، يَخْلُقُ اللهُ مَا يَشَاءُ) ومنه قولُ الشاعر :

٢٩ـ بَكَيْتُ عَلَى سِرْبِ الْقَطَا إِذْ مَرَرْنَ بِي فَقُلْتُ وَمِثْلِي بِالْبُكَاءِ جَدِيرُ :
أَسِرْبَ الْقَطَا ، هَلْ مَنْ يُعِيرُ جَنَاحَهُ لَعَلِّي إِلَى مَنْ قَدْ هَوِيتُ أَطِيرُ ؟

= فيما يلى ، وسنذكر معه نظائره، واستعمال من فيما لا يعقل حينئذ استعارة ؛ لأن العلاقة المشابهة ، والموضع الثالث : أن يختلط من يعقل بما لا يعقل نحو قول الله تعالى : (ولله يسجد من فى السموات ومن فى الأرض) واستعمال من فيما لا يعقل — فى هذا الموضع — من باب التغليب ، واعلم أن الأصل تغليب من يعقل على ما لا يعقل ، وقد يغلب ما لا يعقل على من يعقل ؛ لنكتة ، وهذه النكت تختلف باختلاف الأحوال والمقامات .

٢٩ — هذان البيتان للعباس بن الأحنف ، أحد الشعراء المولدين ، وقد جاء بهما الشارح تمثيلا لا استشهاداً ، كما يفعل المحقق الرضى ذلك كثيراً ؛ يمثل بشعر المتنبى والبحترى وأبى تمام ، وقيل : قائلهما مجنون ليلى ، وهو ممن يستشهد بشعره ، وقد وجدت بيت الشاهد ثابتاً فى كل ديوان من الديوانين : ديوان المجنون ، وديوان العباس ، وذلك من خلط الرواة .

اللغة : « السرب » جماعة الظباء والقطا ونحوها ، و « القطا » ضرب من الطير قريب الشبه من الحمام « جدير » لائق وحقيق « هويت » بكسر الواو — أى أحببت .

الإعراب : « بكيت » فعل وفاعل « على سرب » جار ومجرور متعلق ببكيت ، وسرب مضاف و « القطا » مضاف إليه « إذ » ظرف زمان متعلق ببكيت مبنى على السكون فى محل نصب « مررن » فعل وفاعل ، والجملة فى محل جر بإضافة إذ إليها ، أى بكيت وقت مرورهن بى « بى » جار ومجرور متعلق بمر « فقلت » فعل وفاعل « ومثلى » الواو للحال ، مثل : مبتدأ ، ومثل مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « بالبكاء » جار ومجرور متعلق بقوله جدير الآتى « جدير » خبر المبتدأ « أسرب » الهمزة حرف نداء ، وسرب : منادى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وسرب مضاف ، و «القطا» مضاف إليه « هل » استفهامية « من » اسم موصول مبتدأ «يعير» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من ، والجملة من يعير وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ ، هكذا قالوا ، وعندى أن جملة « يعير جناحه » لا محل لها من الإعراب صلة الموصول الذى هو من ، وأما خبر المبتدأ فمحذوف ، وتقدير الكلام : هل الذى يعير جناحه =

وأما الألفُ واللامُ فتـكون للعاقل ، ولغـيره ، نحو « جاءَنِي القائِمُ ، وَالمَرْكُوبُ » وَاُخْتُلِفَ فيها ؛ فذهب قوم إلى أنها اسم موصول ، وهو الصحيح ، وقيل : إنها حرفٌ موصول ، وقيل : إنها حرفُ تعريفٍ ، وليست من الموصولية فى شىء .

وأما مَنْ وما غيرُ المصدرية فاسْمَانِ اتفاقاً ، وأما « ما » المصدرية فالصحيح أنها حَرْف ، وذهب الأخفش إلى أنها اسم .

ولغةُ طيىء استعمالُ « ذو » موصولَةً ، وتكون للعاقل ، ولغيره ، وأشهر لغاتهم فيها أنها تكون بلفظ واحد : للمذكر ، والمؤنث ، مفرداً ، ومثنى ، ومجموعاً[1] ؛

= موجود «جناحه» جناح : مفعول به ليعير، وجناح مضاف والضمير مضاف إليه «لعلى» لعل : حرف ترج ونصب ، والياء ضمير المتكلم اسمها «إلى» حرف جر «من» اسم موصول مبنى على السكون فى محل جر بإلى، والجار والمجرور متعلق بقوله أطير الآتى «قد» حرف تحقيق «هويت» فعل ماض وفاعله ، والجملة لا محل لها صلة الموصول ، والعائد محذوف ، والتقدير : إلى الذى قد هويته « أطير » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والجملة فى محل رفع خبر « لعل » .

الشاهد فيه : قوله «أسرب القطا» وقوله «من يعير جناحه» والنداء معناه طلب إقبال من تناديه عليك ، ولا يتصور أن تطلب الإقبال إلا من العاقل الذى يفهم الطلب ويفهم الإقبال، أو الذى تجعله بمنزلة من يفهم الطلب ويفهم الإقبال ، فلما تقدم بندائه استساغ أن يطلق عليه اللفظ الذى لا يستعمل إلا فى العقلاء بحسب وضعه ، وقد تمادى فى معاملته معاملة ذوى العقل ، فاستفهم منه طالبا أن يعيره جناحه ، والاستفهام وطلب الإعارة إنما يتصور توجيههما إلى العقلاء.

ومثل ذلك قول امرىء القيس بن حجر الكندى :

أَلاَ عِمْ صَبَاحاً أَيُّهَا الطَّلَلُ الْبَالِى   وَهَلْ يَعِمَنْ مَنْ كَانَ فى الْعُصُرِ الْخَالِى

(١) لا فرق بين أن يكون ما استعمل فيه « ذو » الموصولة عاقلا أو غير عاقل ؛ =

فتقول : « جاءنى ذُو قَامَ ، وذُو قَامَتْ ، وذُو قَامَا ، وذُو قَامَتَا ، وذُو قَامُوا ، وذُو قُمْنَ » ، ومنهم من يقول فى المفردِ المؤنثِ : « جاءنى ذَاتُ قَامَتْ » ، وفى جمع المؤنث : « جاءنى ذَوَاتُ قُمْنَ » وهو المُشَار إليه بقوله : « وكالتى أيضاً — البيت » ومنهم من يُثَنِّيهَا ويجمعها فيقول : « ذَوَا ، وَذَوُو » فى الرفع و« ذَوَىْ ، وذَوِى » فى النصب والجر ، و« ذَوَاتَا » فى الرفع ، و« ذَوَاتَىْ » فى الجر والنصب ، و« ذَوَاتُ » فى الجمع ، وهى مبنية على الضم ، وحكى الشيخ بهاء الدين ابن النحاس أن إعرابها كإعراب جمع المؤنث السالم .

والأشهر فى « ذو » هذه — أعنى الموصولةَ — أن تكون مبنية ، ومنهم من يُعْرِبها : بالواو رفعاً ، وبالألف نصباً ، وبالياء جراً ؛ فيقول : « جاءنى ذُو قَامَ ، ورأيت ذَا قَامَ ، ومررت بِذِى قَامَ » فتكون مثل « ذى » بمعنى صاحب ، وقد روى قوله :

فَإِمَّا كِرَامٌ مُوسِرُونَ لَقِيتُهُمْ
فَحَسْبِيَ مِنْ ذِى عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا [٤][1]

= فمن استعمالها فى المفرد المذكر العاقل قول منظور بن سحيم الذى سيستشهد الشارح به ، وقول قوال الطائى :

فَقُولاَ لِهذَا الْمَرْءِ ذُو جَاءَ سَاعِياً : هَلُمَّ فَإِنَّ الْمَشْرَفِيَّ الْفَرَائِضُ

يريد فقولا لهذا المرء الذى جاء ساعيا

ومن استعمالها فى المفرد المؤنث غير العاقل قول سنان بن الفحل الطائى :

فَإِنَّ الْمَاءَ مَاءُ أَبِي وَجَــدِّى وَبِئْرِى ذُو حَفَرْتُ وَذُو طَوَيْتُ

يريد : وبئرى التى حفرتها والتى طويتها ؛ لأن البئر مؤنثة بدون علامة تأنيث .

ومن استعمالها فى المفرد المذكر غير العاقل قول قوال الطائى أيضاً :

أَظُنُّكَ دُونَ الْمَالِ ذُو جِئْتَ طَالِباً سَتَلْقَاكَ بِيضٌ لِلنُّفُوسِ قَوَابِضُ

(١) قد مضى شرح هذا البيت فى باب « المعرب والمبنى » (ش رقم ٤) شرحاً =

بالياء على الإعراب ، وبالواو على البناء .

وأما « ذَاتُ » فالفصيح فيها أن تكون مبنية على الضم رفعاً ونصباً وجراً ، مثل « ذَوَاتُ » ، ومنهم من يُعْرِبها إعرابَ مسلماتٍ : فيرفعها بالضمة ، وينصبها ويجرها بالكسرة(١) .

* * *

وَمِثْلُ مَا « ذَا » بَعْدَ مَا اسْتِفْهَامِ   أَوْ مَنْ ، إذَا لَمْ تُلْغَ فِى الْكَلاَمِ(٢)

= وافياً لا تحتاج معه إلى إعادة شيء منه هنا ، وقد ذكرنا هناك أن المؤلف سينشده مرة أخرى فى باب الموصول ، وأنه سيذكر فيه روايتين ، وقد بينا ثمة تخريج كل واحدة منهما ، ووجه الاستدلال بهما .

(١) قال ابن منظور : « قال شمر : قال الفراء : سمعت أعرابيا يقول : بالفضل ذو فضلكم الله به ، والكرامة ذات أكرمكم الله بها ؟ فيجعلون مكان الذى ذو ، ومكان التى ذات ، ويرفعون التاء على كل حال ، ويخلطون فى الاثنين والجمع ، وربما قالوا : هذا ذو تعرف ، وفى التثنية : هذان ذوا تعرف ، وهاتان ذوا تعرف ، وأنشد الفراء :

* وبئرى ذو حفرت وذو طويت * ومنهم من يثنى ، ويجمع ، ويؤنث ؛ فيقول : هذان ذوا قالا ، وهؤلاء ذوو قالوا ، وهذه ذات قالت ، وأنشد :

جَمَعْتُهَا مِنْ أَيْنُقٍ مَوَارِقِ   ذَوَاتُ يَنْهَضْنَ بِغَيْرِ سَائِقِ »

اهـ كلام ابن منظور ، وهو فى الأصل كلام الفراء .

(٢) « ومثل » خبر مقدم ، ومثل مضاف و « ما » مضاف إليه « ذا » مبتدأ مؤخر « بعد » ظرف متعلق بمحذوف حال من ذا ، وبعد مضاف و « ما » قصد لفظه: مضاف إليه ، وما مضاف و « استفهام » مضاف إليه « أو » حرف عطف « من » معطوف على ما « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « لم » حرف نفى وجزم وقلب « تلغ » فعل مضارع مبنى للمجهول ، مجزوم بحذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى ذا ، والجملة فى محل جر =

يعني أن « ذا » اخْتَصَّتْ من بين سائر أسماء الإشارة بأنها تستعمل موصولةً ، وتكون مثل «ما» في أنها تستعمل بلفظٍ [وَاحِدٍ] : المذكر ، والمؤنث — مفرداً كان ، أو مثنى ، أو مجموعاً — فتقول : « مَنْ ذَا عِنْدَكَ » و « مَاذَا عِنْدَكَ » سواء كان ما عنده مفرداً مذكراً أو غيره .

وشَرْطُ استعمالها موصولةً أن تكون مسبوقة بـ « مَا » أو « مَنْ » الاستفهاميتين ، نحو « مَنْ ذَا جاءك ، ومَاذَا فَعَلْتَ » فمن : اسمُ استفهامٍ ، وهو مبتدأ ، و « ذا » موصولةٌ بمعنى الذى ، وهو خَبَرُ مَنْ ، و «جاءك» صلة الموصول، والتقدير « من الذى جاءك» ؟ وكذلك « ما » مبتدأ ، و « ذا » موصولٌ [بمعنى الذى] ، وهو خبر ما ، و « فَعَلْتَ » صلته ، والعائد محذوف ، تقديره « ماذا فعلته » ؟ أى : ما الذى فعلته .

واحترز بقوله : « إذا لم تُلْغَ فى الكلام » من أن تجعل « ما » مع « ذا » أو « مَنْ » مع « ذا » كلمةً واحدةً للاستفهام ، نحو « مَاذَا عِنْدَكَ ؟ » أى : أىّ شىء عندك ؟ وكذلك « مَنْ ذَا عندك ؟ » فماذا : مبتدأ ، و « عندك » خبره [وكذلك : « مَنْ ذا » مبتدأ ، و « عندك » خبره] فذا فى هذين الوضعين مُلْغَاة ؛ لأنها جُزْءُ كلمةٍ ؛ لأن المجموع استفهام .

* * *

وَكُلُّهَا يَلْزَمُ بَعْدَهُ صِلَهْ ... عَلَى ضَمِيرٍ لَائِقٍ مُشْتَمِلَهْ(٢)

= بإضافة إذا إليها ، وهى فعل الشرط ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه الكلام ، وتقديره : ذا مثل ما حال كونها بعدما أو من الاستفهاميتين ، إذا لم تلغ فى الكلام فهى كذلك ؛ وقوله « فى الكلام » جار ومجرور متعلق بقوله تلغ .

(٢) « وكلها » الواو للاستئناف ، كل : مبتدأ ، وكل مضاف والضمير مضاف إليه ومرجعه الموصولات الاسمية وحدها ، خلافا لتعميم الشارح ؛ لأنه نعت الصلة بكونها مشتملة على عائد . وهذا خاص بصلة الموصول الاسمى ؛ ولأن المصنف لم يتعرض للموصول الحرفى هنا أصلا ، بل خص كلامه بالاسمى ، ألا ترى أنه بدأ الباب بقوله « موصول =

الموصولاتُ كُلُّهَا — حرفيةً كانت ، أو أسميةً — يلزم أن يقع بعدها صِلَةٌ تبين معناها .

ويشترط فى صلة الموصول الأسمِيِّ أن تشتمل على ضمير لائق بالموصول : إن كانَ مفرداً فمفرد ، وإن كان مذكراً فمذكر ، وإن كان غيرهما فغيرهما ، نحو « جاءَنِي الّذِي ضَرَبْتُهُ » وكذلك المثنى والمجموع ، نحو « جاءَنِي اللَّذَانِ ضَرَبْتُهُمَا ، وَالّذِينَ ضَرَبْتُهُمْ » وكذلك المؤنث ، تقول : « جاءَتِ الَّتِي ضَرَبْتُهَا ، واللَّتَانِ ضَرَبْتُهُمَا ، واللاَّتِي ضَرَبْتُهُنَّ » .

وقد يكون الموصول لفظُه مفرداً مذكراً ومعناه مثنى أو مجموعاً أو غيرهما، وذلك نحو « مَنْ ، ومَا » إذا قَصَدْتَ بهما غيرَ المفرد المذكر ؛ فيجوز حينئذ مراعاة اللفظ ، ومراعاة المعنى ؛ فتقول : « أَعْجَبَنِي مَنْ قَامَ ، ومَنْ قَامَتْ ، ومَنْ قَامَا ، ومَنْ قَامَتَا ، ومَنْ قَامُوا ، ومَنْ قُمْنَ » على حسب ما يُعْنَى بهما .

* * *

وَجُمْلَةٌ أَوْ شِبْهُهَا الّذِى وُصِلْ بِهِ ، كَمَنْ عِنْدِى الّذِى ابْنُهُ كُفِلْ (١)

= الاسماء » ؛ و« يلزم» فعل مضارع « بعده » بعد : ظرف متعلق بقوله يلزم ، وبعد مضاف والضمير العائد على كل مضاف إليه « صلة » فاعل يلزم « على ضمير » جار ومجرور متعلق بقوله « مشتملة » الآتى « لائق » نعت لضمير « مشتملة » نعت لصلة .

(١) « وجملة » خبر مقدم « أو شبهها » أو : حرف عطف ، شبه : معطوف على جملة، وشبه مضاف والضمير مضاف إليه « الذى » اسم موصول مبتدأ مؤخر « وصل » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على قوله « كلها » فى البيت السابق « به » جار ومجرور متعلق بقوله « وصل » وتقدير الكلام على هذا الوجه : والذى وصل به كل واحد من الموصولات السابق ذكرها جملة أو شبه جملة ، وقيل : قوله « جملة » مبتدأ ، وقوله « الذى » خبره ، ونائب فاعل وصل ليس ضميرا مستترا ، بل هو الضمير المجرور بالباء فى قوله « به » وليس هذا =

صِلَةَ الموصول لا تكون إلا جملةً أو شِبْهَ جُمْلَةٍ ، ونعنى بشبه الجملة الظرفَ والجارَّ والمجرور ، وهذا فى غير صلة الألف واللام ، وسيأتى حكمها .

ويُشْتَرَطُ فى الجملةِ الموصول بها ثلاثةُ شروطٍ ؛ أحدها : أن تكون خبرية[1] ، الثانى : كونها خاليةً من معنى التعجب[2] ، الثالث : كونها غير مفتقرة إلى كلامٍ

= الإعراب بجيد « كمن » الكاف جارة لمحذوف تقديره : كقولك ، ومن اسم موصول مبتدأ « عندى » عند : ظرف متعلق بفعل محذوف تقع جملته صلة ، وعند مضاف والضمير مضاف إليه « الذى » خبر المبتدأ « ابنه » ابن : مبتدأ ، وابن مضاف والضمير مضاف إليه « كفل » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على « ابن » والجملة من الفعل ونائب الفاعل فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو قوله ابنه ، والجملة من المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب صلة الذى .

(١) ذهب الكسائى إلى أنه يجوز أن تكون صلة الموصول جملة إنشائية ، واستدل على ذلك بالسماع ؛ فمن ذلك قول الفرزدق :

وَإِنِّى لَرَاجٍ نَظْرَةً قِبَلَ الَّتِى ... لَعَلِّى - وَإِنْ شَطَّتْ نَوَاهَا - أَزُورُهَا

وقول جميل بن معمر العذرى المعروف بجميل بثينة :

وَمَاذَا عَسَى الْوَاشُونَ أَنْ يَتَحَدَّثُوا ... سِوَى أَنْ يَقُولُوا إِنَّنِى لَكِ عَاشِقُ

وزعم الكسائى أن جملة « لعلى أزورها » من لعل واسمها وخبرها صلة التى ، كما زعم أن « ما » فى قول جميل « وماذا » اسم استفهام مبتدأ ، و « ذا » اسم موصول خبره ، وجملة عسى واسمها وخبرها صلة .

والجواب أن صلة التى فى البيت الأول محذوفة ، والتقدير : قبل التى أقول فيها لعلى إلخ ، وماذا كلها فى البيت الثانى اسم استفهام مبتدأ ، وليس ثمة اسم موصول أصلا

(٢) اختلف العلماء فى جملة التعجب : أخبرية هى أم إنشائية ؟ فذهب قوم إلى أنها جملة إنشائية ، وهؤلاء جميعاً قالوا : لا يجوز أن يوصل بها الاسم الموصول ؛ وذهب فريق إلى أنها خبرية ، وقد اختلف هذا الفريق فى جواز وصل الموصول بها ؛ فقال ابن خروف : يجوز ، وقال الجمهور : لا يجوز ؛ لأن التعجب ، إنما يتكلم به عند =

قبلها ، واحترز بـ « الخبرية » من غيرها ، وهى الطَّلَبية والإنشائية ؛ فلا يجوز « جاءنِى الّذِى اضْرِبْهُ » خلافاً للكسائى ، ولا « جاءنِى الّذِى لَيْتَهُ قَائِمٌ » خلافاً لهشام ، واحترز بـ « خالية من معنى التعجب » من جملة التعجب ؛ فلا يجوز « جَاءنِى الّذِى مَا أَحْسَنَهُ » وإن قلنا إنها خبرية ، واحترز « بغير مفتقرة إلى كلام قبلها » من نحو : « جاءنِى الّذِى لَكِنَّهُ قائِم » ؛ فإن هذه الجملة تستدعى سَبْقَ جملةٍ أخرى ، نحو : « مَا قَعَدَ زَيْدٌ لَكِنَّهُ قائم » .

ويشترط فى الظرف والجار والمجرور أن يكونا تامَّيْنِ ، والمعنِىُّ بالتامّ : أن يكون فى الْوَصْلِ به فائدة ، نحو : « جاء الّذِى عِنْدَكَ ، وَالّذِى فى الدَّارِ » والعاملُ فيهما فعلٌ محذوف وجوباً ، والتقدير : « جَاء الّذِى اسْتَقَرَّ عِنْدَكَ » أو « الّذِى اسْتَقَرَّ فِى الدَّارِ » فإن لم يكونا تامَّيْنِ لم يجز الوَصْلُ بهما ؛ فَلَا تقول « جاء الّذِى بِكَ » ولا « جاء الّذِى الْيَوْمَ » .

* * *

وَصِفَةٌ صَرِيحَةٌ صِلَةُ أَلْ وَكَوْنُهَا بِمُعْرَبِ الأفْعَالِ قَلْ(١)

=خفاء سبب ما يتعجب منه ؛ فإن ظهر السبب بطل العجب ، ولاشك أن المقصود بالصلة إيضاح الموصول وبيانه ، وكيف يمكن الإيضاح والبيان بما هو غير ظاهر فى نفسه ؟ فلما تنافيا لم يصح ربط أحدهما بالآخر ، ويؤيد هذا التفصيل قول الشارح فيما بعد : « فلا يجوز جاءنى الذى ما أحسنه وإن قلنا إنها خبرية » فإن معنى هذه العبارة : لا يجوز أن تكون جملة التعجب صلة إن قلنا إنها إنشائية وإن قلنا إنها خبرية ؛ فلا تلتفت لما قاله الكاتبون فى هذا المقام مما يخالف هذا التحقيق .

(١) « وصفة » الواو للاستئناف ، صفة : خبر مقدم « صريحة » نعت لصفة « صلة » مبتدأ مؤخر ، وصلة مضاف و« أل » مضاف إليه « وكونها » كون : مبتدأ ، وهو من جهة الابتداء يحتاج إلى خبر ، ومن جهة كونه مصدرا لكان الناقصة يحتاج إلى اسم وخبر ، فالضمير المتصل به اسمه ، و« بمعرب » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبره من=

الألفُ واللامُ لا تُوصَلُ إلا بالصفة الصريحة ، قال المصنف فى بعض كتبه : وأعنى بالصفه الصريحة اسمَ الفاعل نحو : « الضارب » واسمَ المفعولِ نحو : « المضروب » والصفةَ المشبهة نحو : « الْحَسَن الْوَجْه » فخرج نحو : « الْقُرَشِيِّ ، والأفضَلِ » وفى كون الألف واللام الداخلتين على الصفة المشبهة موصولةً خلافٌ، وقد اضطرب اختيار الشيخ أبى الحسن بن عصفور فى هذه المسألة ؛ فمرة قال : إنها موصولة ، ومرة منع ذلك[1] .

وقد شَذَّ وَصْلُ الألف واللام بالفعل المضارع ، وإليه أشار بقوله : « وكونها بمعرب الأفعال قَلّ » ومنه قوله :

=حيث النقصان ، ومعرب مضاف ، و «الأفعال» مضاف إليه «قل» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى كونه الواقع مبتدأ ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ .

(١) للعلماء خلاف طويل فى جواز وصل أل بالصفة المشبهة ؛ فجمهورهم على أن الصفة المشبهة لا تكون صلة لأل ؛ فأل الداخلة على الصفة المشبهة عند هؤلاء معرفة لا موصولة ، والسر فى ذلك أن الأصل فى الصلات الأفعال ، والصفة المشبهة بعيدة الشبه بالفعل من حيث المعنى ، وذلك لأن الفعل يدل على الحدوث ، والصفة المشبهة لا تدل عليه، وإنما تدل على اللزوم ، ويؤيد هذا أنهم اشترطوا فى اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة التى تقع صلة لأل أن يكون كل واحد منها دالا على الحدوث ، ولو دل أحدها على اللزوم لم يصح أن يكون صلة لأل ، بل تكون أل الداخلة عليه معرفة ، وذلك كالمؤمن والفاسق والكافر والمنافق ، وذهب قوم إلى أنه يجوز أن تكون الصفة المشبهة صلة لأل ؛ لأنها أشبهت الفعل من حيث العمل —وإن خالفته فى المعنى— ، أفلست ترى أنها ترفع الضمير المستتر، والضمير البارز، والاسم الظاهر، كما يرفعها الفعل جميعاً؟ وأجمعوا على أن أفعل التفضيل لا يكون صلة لأل ؛ لأنه لم يشبه الفعل لا من حيث المعنى ولا من حيث العمل ؛ أما عدم مشابهته الفعل من حيث المعنى فلأنه يدل على الاشتراك مع الزيادة والفعل يدل على الحدوث ، وأما عدم شبهه بالفعل من حيث العمل فلأن الفعل يرفع الضمير المستتر والبارز ، ويرفع الاسم الظاهر ، أما أفعل التفضيل فلا يرفع باطراد إلا الضمير المستتر ، ويرفع الاسم الظاهر فى مسألة واحدة هى المعروفة بمسألة الكحل .

٣٠ — ما أَنْتَ بِالْحَكَمِ التُّرْضَى حُكُومَتُهُ
وَلاَ الأَصِيلِ وَلاَ ذِى الرَّأْىِ وَالْجَدَلِ

٣٠ — هذا البيت للفرزدق ، من أبيات له يهجو بها رجلا من بنى عذرة ، وكان هذا الرجل العذرى قد دخل على عبد الملك بن مروان يمدحه ، وكان جرير والفرزدق والأخطل عنده ، والرجل لايعرفهم ، فعرفه بهم عبد الملك ؛ فماعتّم العذرى أن قال :

فَحَيَّا الإِلٰهُ أَبَا حَزْرَةٍ وَأَرْغَمَ أَنْفَكَ يا أَخْطَلُ
وجَدُّ الْفَرَزْدَقِ أَتْعِسْ بهِ ودَقَّ خَيَاشِيمَهُ الْجَنْدَلُ

و « أبو حزرة » : كنية جرير ، و « أرغم أنفك » : يدعو عليه بالذل والمهانة حتى يلصق أنفه بالرغام — وهو التراب — و « الجد » الحظ والبخت ، وفى قوله « وجد الفرزدق أتعس به » دليل على أنه يجوز أن يقع خبر المبتدأ جملة إنشائية ، وهو مذهب الجمهور، وخالف فيه ابن الأنبارى ، وسنذكر فى ذلك بحثاً فى باب المبتدأ والخبر فأجابه الفرزدق ببيتين ثانيهما بيت الشاهد ، والذى قبله قوله :

يا أَرْغَمَ اللهُ أَنْفاً أَنْتَ حَامِـــلُهُ يا ذا الْخَنَى ومَقَالِ الزُّورِ وَالْخَطَلِ

اللغة : « الخنى » —بزنة الفتى — هو الفحش، و « الخطل » —بفتح الخاء المعجمة والطاء المهملة— هو المنطق الفاسد المضطرب ،والتفحش فيه « الحكم » — بالتحريك— الذى يحكمه الخصمان كى يقضى بينهما ، ويفصل فى خصومتهما « الأصيل » ذو الحسب ، و « الجدل » شدة الخصومة .

المعنى : يقول : لست أيها الرجل بالذى يرضاه الناس للفصل فى أقضيتهم ، ولا أنت بذى حسب رفيع ، ولا أنت بصاحب عقل وتدبير سديد ، ولا أنت بصاحب جدل ، فكيف نرضاك حكما ؟ !

الإعراب : « ما » نافية ، تعمل عمل ليس « أنت » اسمها « بالحكم » الباء زائدة الحكم : خبر ما النافية « الترضى » أل : موصول اسمى نعت للحكم، مبنى على السكون فى محل جر « ترضى » فعل مضارع مبنى للمجهول « حكومته » حكومة : نائب فاعل لترضى ، وحكومة مضاف والضمير مضاف إليه ، والجملة لا محل لها صلة الموصول « ولا » الواو حرف عطف ، لا: زائدة لتأكيد النفى « الأصيل» معطوف على الحكم «ولا» =

وهذا عند جمهور البصريين مخصوصٌ بالشعر ، وزعم المصنف — فى غير هذا الكتاب — أنه لا يختص به ، بل يجوز فى الاختيار ، وقد جاء وَصْلُها بالجملة الاسمية ، وبالظرف شذوذاً ؛ فمن الأول قوله :

٣١ — مِنَ الْقَوْمِ الرَّسُولَ اللهِ مِنْهُمْ   لَهُمْ دَانَتْ رِقَابُ بَنِى مَعَدِّ

= مثل السابق « ذى » معطوف على الحكم أيضاً ، وذى مضاف و « الرأى » مضاف إليه ، « والجدل » معطوف على الرأى .

الشاهد فيه : قوله « الترضى حكومته » حيث أتى بصلة « أل » جملة فعلية فعلها مضارع ، ومثله قول ذى الخرق الطهوى :

يَقُولُ الْخَنَى ، وَأَبْغَضُ الْعُجْمِ نَاطِقاً   إِلَى رَبِّنَا صَوْتُ الْحِمَارِ الْيُجَدَّعُ

فَيَسْتَخْرِجُ الْيَرْبُوعَ مِنْ نَافِقَائِهِ   وَمِنْ جُحْرِهِ بِالشَّيخَةِ الْيَتَقَصَّعُ

٣١ — هذا البيت من الشواهد التى لا يعرف قائلها ، قال العينى : « أنشده ابن مالك للاحتجاج به ، ولم يعزه إلى قائله » اهـ ، وروى البغدادى بيتاً يشبه أن يكون هذا البيت ، ولم يعزه أيضاً إلى قائل ، وهو :

بَلِ الْقَوْمُ الرَّسُولُ اللهِ فِيهِمْ   هُمُ أَهْلُ الْحُكُومَةِ مِن قُصَىِّ

اللغة : « دانت » ذلت ، وخضعت ، وانقادت « معد » هو ابن عدنان ، وبنو قصى هم قريش ، وبنو هاشم قوم النبى صلى الله عليه وسلم منهم

الإعراب : « من القوم الرسول الله » : الجار والمجرور متعلق بمحذوف يجوز أن يكون خبرا لمبتدأ محذوف ، ويكون تقدير الكلام : هو من القوم إلخ ، والألف واللام فى كلمة « الرسول » موصول بمعنى الذين صفة للقوم مبنى على السكون فى محل جر ، ورسول مبتدأ ، ورسول مضاف ولفظ الجلالة مضاف إليه « منهم » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها صلة أل الموصولة « لهم » جار ومجرور متعلق بقوله دانت الآتى « دانت » دان : فعل ماض ، والتاء تاء التأنيث « رقاب » فاعل دان ، ورقاب مضاف و « بنى » مضاف إليه ، وبنى مضاف و « معد » مضاف إليه .

=

. . . .

= الشاهد فيه : قوله « الرسول الله منهم » حيث وصل أل بالجملة الاسمية ، وهى جملة المبتدأ والخبر ، وذلك شاذ .

ومن العلماء من يجيب عن هذا الشاهد ونحوه بأن « أل » إنما هى هنا بعض كلمة، وأصلها « الذين » فحذف ما عدا الألف واللام ، قال هؤلاء : ليس حذف بعض الكلمة وإبقاء بعضها بعجب فى العربية ، وهذا لبيد بن ربيعة العامرى يقول :

* دَرَسَ المَنَا بمَتَالِعٍ فأَبَانِ *

أراد « المنازل » فحذف حرفين لغير ترخيم . وهذا رؤبة يقول :

* أَوَالِفاً مكةَ مِنْ وُرْقِ الحَمِى *

أراد « الحمام » فحذف الميم ثم قلب فتحة الميم كسرة والألف ياء ، وقد قال الشاعر ، وهو أقرب شىء إلى ما نحن بصدده :

وَإنَّ الَّذِى حَانَتْ بِفَلْجٍ دِمَاؤُهُم ... هُمُ القَوْمُ كلُّ القَوْمِ يا أُمَّ خَالِدِ

أراد « وإن الذين » بدليل ضمير جماعة الذكور فى قوله « دماؤهم » وقوله فيما بعد « هم القوم » وعليه خرجوا قول الله تعالى : (وخضتم كالذى خاضوا) أى كالذين خاضوا ــ وفى الآية تخريجان آخران ؛ أحدهما : أن الذى موصول حرفى كما ، أى وخضتم كخوضهم، وثانيهما : أن الذى موصول اسمى صفة لموصوف محذوف . والعائد إليه من الصلة محذوف أى : وخضتم كالخوض الذى خاضوه ــ قالوا : وربما حذف الشاعر الكلمة كلها ؛ فلم يبق منها إلا حرفا واحداً ، ومن ذلك قول الشاعر :

نَادَوْهُمُ : أن أَلجِمُوا ، ألاتَا ، ... قَالُوا جميعاً كُلُّهُمْ : ألافا

فإن هذا الراجز أراد فى الشطر الأول « ألا تركبون » فحذف ولم يبق إلا التاء ، وحذف من الثانى الذى هو الجواب فلم يبق إلا حرف العطف ، وأصله « ألا فاركبوا » .
وبعض العلماء يجعل الحروف التى تفتتح بها بعض سور القرآن ــ نحو الم ، حم ، ص ــ من هذا القبيل ؛ فيقولون : الم أصله : أنا الله أعلم ، أو ما أشبه ذلك ، وانظر مع هذا ما ذكرناه فى شرح الشاهد رقم ٣١٦ الآتى فى باب الترخيم .

قلت : وهذا الذى ذهبوا إليه ليس إلا قياما من ورطة للوقوع فى ورطة أخرى أشد =

ومن الثانى قوله :

٣٢ — مَنْ لاَ يَزَالُ شَاكِراً عَلَى الْمَعَهْ
فَهْوَ حَرٍ بِعِيشَـــــةٍ ذَاتِ سَعَهْ

* * *

منها وأنكى ؛ فهو تخلص من ضرورة إلى ضرورة أصعب منها مخلصاً وأعسر نجاء .
ولا يشك أحد أن هذا الحذف بجميع أنواعه التى ذكروها من الضرورات التى لا يسوغ القياس عليها ، ولذلك استبعد كثير تخريج الآية الكريمة التى تلوناها أولا على هذا الوجه كما استبعد كثيرون تخريجها على أن « الذى » موصول حرفى .

٣٢ — وهذا البيت — أيضاً — من الشواهد التى لم ينسبوها إلى قائل معين .

اللغة : « المعه » يريد الذى معه « حر » حقيق ، وجدير ، ولائق ، ومستحق « سعة » بفتح السين ، وقد تكسر — اتساع ورفاهية ورغد .

المعنى : من كان دائم الشكر لله تعالى على ما هو فيه من خير فإنه يستحق الزيادة ورغد العيش ، وهو مأخوذ من قوله تعالى : (لئن شكرتم لأزيدنكم) .

الإعراب : « من » اسم موصول مبتدأ « لا يزال » فعل مضارع ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على المبتدأ « شاكرا » خبر لا يزال ، والجملة من يزال واسمه وخبره لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « على » حرف جر « المعه » هو عبارة عن « أل » الموصولة بمعنى الذى ، وهى مجرورة المحل بعلى ، والجار والمجرور متعلق بشاكر ، ومع : ظرف متعلق بمحذوف واقع صلة لأل ، ومع مضاف والضمير مضاف إليه « فهو حر » الفاء زائدة ، و « هو » ضمير منفصل مبتدأ ، و « حر » خبره ، والجملة منهما فى محل رفع خبر المبتدأ ، وهو « من » فى أول البيت ، ودخلت الفاء على جملة الخبر لشبه المبتدأ بالشرط « بعيشة » جار ومجرور متعلق بقوله « حر » الرافع خبراً لهو « ذات » صفة لعيشة ، وذات مضاف و « سعة » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، ولكنه سكنه للوقف .

الشاهد فيه : قوله « المعه » حيث جاء بصلة « أل » ظرفا ، وهو شاذ على خلاف القياس .

ومثل هذا البيت — فى وصل أل بالظرف شذوذا — قول الآخر: =

أيٌّ كما ، وأُعْرِبَتْ ما لَمْ تُضَفْ وَصَدْرُ وَصْلِهَا ضَمِيرٌ انْحَذَفْ(١)

يعنى أن «أيا» مثلُ «ما» فى أنها تـكون بلفظ واحد : للمذكر ، والمؤنث — مفرداً كان ، أو مثنى ، أو مجموعاً — نحو : « يُعْجِبُنِي أَيُّهُمْ هُوَ قَائِمٌ » .

ثم إن « أيا » لها أربعةُ أحوالٍ ؛ أحدها : أن تضاف ويُذكر صَدْرُ صلتها ، نحو : « يعجبنى أيُّهم هُوَ قائم » الثانى : أن لا تضاف ولا يذكر صدر صلتها ، نحو : « يُعْجِبُنِي أيٌّ قائمٌ » الثالث : أن لا تضاف ويذكر صدر صلتها ، نحو : « يُعْجِبُنِي أيٌّ هو قائم » وفى هذه الأحوال الثلاثة تـكون معربة بالحركات الثلاث ، نحو : « يُعْجِبُنِي أيُّهم هو قائم ، ورأيت أيَّهم هو قائم ، ومررت بأيِّهم هو قائم » وكذلك : « أيٌّ قائم ، وأيًّا قائم ، وأيٍّ قائم » وكذا ، « أيٌّ

= وَغَيَّرَنِي ما غَالَ قَيْساً وَمَالِكاً وَعَمْراً وَحُجْراً بالْمُشَقَّرِ أَلْمَعَا

يريد : الذين معه ، فاستعمل أل موصولة بمعنى الذين ، وهو أمر لا شىء فيه ، وأتى بصلتها ظرفا ، وهو شاذ ؛ فإن أل بجميع ضروبها وأنواعها مختصة بالأسماء ؛ وقال الـكسائى فى هذا البيت : إن الشاعر يريد « معا » فزاد أل

(١) « أى » مبتدأ « كما » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر « وأعربت » الواو عاطفة ، أعرب : فعل ماض مبنى للمجهول ، والتاء تاء التأنيث ، ونائب الفاعل ضميرمستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود على « أى » « ما » مصدرية ظرفية « لم » حرف نفى وجزم « تضف » فعل مضارع مبنى للمجهول مجزوم بلم ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود على «أى» «وصدر» الواو واو الحال ، صدر : مبتدأ ، وصدر مضاف ووصل من « وصلها » مضاف إليه ، ووصل مضاف والضمير مضاف إليه «ضمير» خبر المبتدأ والجملة من المبتدأ والخبر فى محل نصب حال صاحبه الضمير المستتر فى تضف العائد على أى « انحذف » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «ضمير» والتقدير : أى مثل ما — فى كونها موصولا صالحا لـكل واحد من المفرد والمثنى والجمع مذكراً كان أو مؤنثاً — وأعربت هذه الـكلمة مدة عدم إضافتها فى حال كون صدر صلتها ضميراً محذوفا .

هو قائم ، وأيا هو قائم ، وأيٌّ هو قائم» الرابع ، أن تضاف ويحذف صدر الصلة، نحو : « يعجبنى أيُّهُمْ قائمٌ » ففى هذه الحالة تبنى على الضم ؛ فتقول : « يُعجبنى أيُّهُمْ قائمٌ ، ورأيتُ أيُّهُمْ قائمٌ ، ومررت بأيُّهُمْ قائم » وعليه قولُه تعالى : (ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا) وقولُ الشاعر :

٣٣ — إِذَا ما لَقِيتَ بَنِي مَالِكٍ
فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ

---

٣٣ — هذا البيت ينسب لغسان بن وعلة أحد الشعراء المخضرمين من بنى مرة بن عباد ، وأنشده أبو عمرو الشيبانى فى كتاب الحروف ، وابن الأنبارى فى كتاب الإنصاف ، وقال قبل إنشاده : « حكى أبو عمرو الشيبانى عن غسان — وهو أحد من تؤخذ عنهم اللغة من العرب — أنه أنشد » وذكر البيت .

الإعراب : « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « ما » زائدة « لقيت » فعل وفاعل ، والجملة فى محل جر بإضافة « إذا » إليها ، وهى جملة الشرط « بنى » مفعول به للقى ، وبنى مضاف و « مالك » مضاف إليه « فسلم » الفاء داخلة فى جواب الشرط ، وسلم : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « على » حرف جر « أيهم » يروى بضم « أى » وبجره ، وهو اسم موصول على الحالين ؛ فعلى الضم هو مبنى ، وهو الأكثر فى مثل هذه الحالة ، وعلى الجر هو معرب بالكسرة الظاهرة ، وعلى الحالين هو مضاف والضمير مضاف إليه « أفضل » خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : هو أفضل ، والجملة من المبتدأ وخبره لا محل لها صلة الموصول الذى هو أى .

الشاهد فيه : قوله « أيهم أفضل » حيث أتى بأى مبنياً على الضم — على الرواية المشهورة الكثيرة الدوران على ألسنة الرواة — لكونه مضافا ، وقد حذف صدر صلته وهو المبتدأ الذى قدرناه فى إعراب البيت ، وهذا هو مذهب سيبويه وجماعة من البصريين فى هذه الكلمة : يذهبون إلى أنها تأتى موصولة ، وتكون مبنية إذا اجتمع فيها أمران ؛ أحدهما أن تكون مضافة لفظا ، والثانى : أن يكون صدر صلتها محذوفا ؛ فإذا لم تكن مضافة أصلا ، أو كانت مضافة لكن ذكر صدر صلتها ؛ فإنها تكون معربة ، وذهب الخليل بن أحمد ويونس بن حبيب — وهما شيخان من شيوخ سيبويه — إلى أن =

وهذا مستفاد من قوله : «وأعربت ما لم تضف — إلى آخر البيت» أى : وأعربت أىّ إذا لم تُضَفْ فى حالة حذف صَدْرِ الصلة ؛ فدخل فى هذه الأحوالُ الثلاثةُ السابقةُ ، وهى ما إذا أضيفت وذُكِرَ صَدْرُ الصلة ، أو لم تُضَفْ ولم يذكر صَدْرُ الصلة ، أو لم تُضف وذكر صدر الصلة ، وخرج الحالةُ الرابعة ، وهى : ما إذا أضيفت وحذف صدر الصلة ، فإنها لا تعرب حينئذ.

* * *

وَبَعْضُهُمْ أعْرَبَ مُطْلَقًا ، وفى ذا الْحَذْفِ أيًّا غَيْرُ أىٍّ يَقْتَفِى(١)

إنْ يُسْتَطَلْ وَصْلٌ،وَإنْ لَمْ يُسْتَطَلْ فَالْحَذْفُ نَزْرٌ،وَأَبَوْا أنْ يُخْتَزَلْ(٢)

= أيا لا تجىء موصولة ،بل هى إما شرطية وإما استفهامية، لا تخرج عن هذين الوجهين، وذهب جماعة من الكوفيين إلى أنها قد تأتى موصولة ، ولكنها معربة فى جميع الأحوال؛ أضيفت أو لم تضف ، حذف صدر صلتها أو ذكر.

(١) «وبعضهم» الواو للاستئناف ، بعض : مبتدأ ، وبعض مضاف والضمير مضاف إليه «أعرب» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى بعض ، والجملة من أعرب وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو بعضهم «مطلقا» حال من مفعول به لأعرب محذوف ، والتقدير: وبعضهم أعرب أيا مطلقا «وفى ذا» جار ومجرور متعلق بقوله «يقتفى» الآتى «الحذف» بدل من اسم الإشارة ، أو عطف بيان عليه ، أو نعت له «أيا» مفعول به لقوله «يقتفى» الآتى «غير» مبتدأ ، وغير مضاف و «أى» مضاف إليه «يقتفى» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على المبتدأ ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ ، ومعنى الكلام : وبعض النحاة حكم بإعراب أى الموصولة فى جميع الأحوال ، وغير أى يقتفى ويتبع أيا فى جواز حذف صدر الصلة ، إذا كانت الصلة طويلة.

(٢) «إن» شرطية «يستطل» فعل مضارع مبنى للمجهول فعل الشرط «وصل» نائب فاعل ليستطل، وجواب الشرط محذوف يدل عليه ما قبله ، وتقديره : إن يستطل=

إنْ صَلَحَ الْبَاقِ لِوَصْلٍ مُكْمِلِ . وَالْحَذْفُ عِنْدَهُمْ كَثِيرٌ مُنْجَلِي (١)
فِى عَائِدٍ مُتَّصِلٍ إنِ انْتَصَبْ بِفِعْلٍ،أوْوَصْفٍ: كَمَنْ نَرْجُويَهَبْ (٢)

يعنى أن بعض العرب أَعْرَبَ « أيا » مطلقاً ، أى : وإن أضيفت وحُذِف

= وصل فغير أى يقتفى أيا « وإن » الواو عاطفة ، إن شرطية « لم » حرفُ نفى وجزم وقلب « يستطل » فعل مضارع مبنى للمجهول مجزوم بلم ، وجملته فعل الشرط ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى « وصل » « فالحذف » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، والحذف : مبتدأ « نزر » خبره ، والجملة فى محل جزم جواب الشرط « وأبوا » فعل وفاعل « أن » مصدرية « يختزل » فعل مضارع مبنى للمجهول منصوب بأن ، وسكن للوقف ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى « وصل » والمراد أنهم امتنعوا عن تجويز الحذف ، وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مفعول به لأبوا .

(١) « إن » شرطية «صلح» فعل ماض فعل الشرط مبنى على الفتح فى محل جزم ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه ما قبله ، والتقدير: إن صلح الباقى بعد الحذف للوصل فقد أبوا الحذف « الباق » فاعل صلح « لوصل » جار ومجرور متعلق بصلح « مكمل» نعت لوصل « والحذف » مبتدأ « عندهم » عند : ظرف متعلق بالحذف أو بكثير أو بمنجلى ، وعند مضاف والضمير العائد إلى العرب أو النحاة مضاف إليه « كثير » خبر المبتدأ « منجلى » خبر ثان ، أو نعت للخبر .

(٢) « فى عائد » جار ومجرور متعلق بكثير أو بمنجل فى البيت السابق « متصل » نعت لعائد « إن » شرطية « انتصب » فعل ماض فعل الشرط مبنى على الفتح فى محل جزم ، وسكن للوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يرجع إلى عائد « بفعل » جار ومجرور متعلق بانتصب « أو وصف » معطوف على فعل « كمن » الكاف جارة ، ومجرورها محذوف ، ومن : اسم موصول مبتدأ « نرجو » فعل مضارع ، مرفوع بضمة مقدرة على الواو ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن ، ومفعوله محذوف ، وهو العائد ، والتقدير كمن نرجوه ، والجملة لا محل لها صلة «يهب» فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وسكن للوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «من» والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ .

صَدْرُ صلتها ؛ فيقول : « يعجبنى أيُّهُمْ قائم ، ورأيت أيَّهُمْ قائمٌ ، ومررت بأيِّهِمْ قائم » وقد قُرِئ (ثم لننزعن من كل شيعة أيَّهُمْ أشَدُّ) بالنصب ، وروى * فَسَلِّمْ على أيِّهِمْ أفْضَلُ * [٣٣] بالجر .

* * *

وأشار بقوله : « وفى ذا الحذف — إلى آخره » إلى المواضع التى يُحْذف فيها العائدُ على الموصول ، وهو : إما أن يكون مرفوعا ، أو غيره ؛ فإن كان مرفوعا لم يحذف ، إلا إذا كان مبتدأ وخبره مفرد [نحو (وهو الذى فى السَّماء إلٰهٌ) وأيُّهُمْ أشَدُّ] ؛ فلا تقول : « جاءنى اللَّذَانِ قَامَ » ولا « اللذان ضُرِبَ » ؛ لرفع الأول بالفاعليَّةِ والثانى بالنيابة ، بل يقال : «قَامَا ، وضُرِبَا» وأما المبتدأ فيحذف مع « أى » وإن لم تَطُلِ الصلة ، كما تقدم من قولك : « يُعْجِبُنِى أيُّهُمْ قَائم » ونحوه ، ولا يُحْذَفُ صدرُ الصلة مع غير « أى » إلا إذا طالت الصلة ، نحو « جاء الذى هُوَ ضاربٌ زيداً » فيجوز حذف « هو » فتقول « جاء الذى ضارب زيداً » ومنه قولهم « ما أنا بالذى قائلٌ لك سُوءا » التقديرُ « بالذى هو قائل لك سُوءا » فإن لم تَطُلِ الصلة فالحذف قليل ، وأجازه الكوفيون قياساً ، نحو « جاءَ الذِى قائمٌ » التقدير « جاء الذى هو قائمٌ » ومنه قولُه تعالى: (تماماً على الذى أحْسَنُ) فى قراءة الرفع ، والتقدير « هو أحْسَنُ »[1] .

---

(١) ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز حذف العائد المرفوع بالابتداء مطلقاً ، أى سواء أكان الموصول أيا أم غيره ، وسواء أطالت الصلة أم لم تطل ، وذهب البصريون إلى جواز حذف هذا العائد إذا كان الموصول أيا مطلقاً ، فإن كان الموصول غير أى لم يجيزوا الحذف إلا بشرط طول الصلة ؛ فالخلاف بين الفريقين منحصر فيما إذا لم تطل الصلة وكان الموصول غير أى ، فأما الكوفيون فاستدلوا بالسماع ؛ فمن ذلك قراءة يحيي بن يعمر : (تماماً على الذى أحسن) قالوا : التقدير على الذى هو أحسن ، ومن ذلك قراءة مالك ابن دينار وابن السماك : (إن الله لا يستحيي أن يضرب مثلا ما بعوضة فما فوقها) قالوا : التقدير : مثلا الذى هو بعوضة فما فوقها ، ومن ذلك قول الشاعر : =

وقد جوزوا فى « لا سِيَّمَا زَيْدٌ » إذا رُفع زيد : أن تكون «ما» موصولةً ، وزيد : خَبَرًا لمبتدأ محذوف ، والتقدير « لاسِيَّ الذى هُوَ زَيْدٌ » فحذف العائد الذى هو المبتدأ — وهو قولك هو — وجوبًا ؛ فهذا موضِع حُذِفَ فيه صَدْرُ الصلة مع غير « أى » وجوبًا ولم تَطُلِ الصلةُ ، وهو مَقِيس وليس بشاذ[1] .

= لا تَنْوِ إلاَّ الّذِى خَيْرٌ ؛ فَمَا شَقِيَتْ إلاَّ نُفُوسُ الأُلَى للشَّرِّ نَاوُونَا

قالوا : التقدير لا تنو إلا الذى هو خير ، ومن ذلك قول الآخر :

مَنْ يُعْنَ بالْحَمْدِ لَمْ يَنْطِقْ بِمَا سَفَهٌ وَلاَ يَحِدْ عَنْ سَبِيلِ الْمَجْدِ وَالْكَرَمِ

قالوا : تقدير هذا البيت : من يعن بالحمد لم ينطق بالذى هو سفه ، ومن ذلك قول عدى بن زيد العبادى :

لَمْ أَرَ مِثْلَ الفِتْيَانِ فى غَبَنِ الْـ أَيَّامِ يَدْرُونَ مَا عَوَاقِبُهَا

قالوا : ما موصولة ، والتقدير : يدرون الذى هو عواقبها .

وبعض هذه الشواهد يحتمل وجوها من الإعراب غير الذى ذكروه ، فمن ذلك أن « ما » فى الآية الثانية يجوز أن تكون زائدة ، وبعوضة خبر مبتدأ محذوف ، ومن ذلك أن « ما » فى بيت عدى بن زيد يحتمل أن تكون استفهامية مبتدأ ، وما بعدها خبر ، والجملة فى محل نصب مفعول به ليدرون ، وقد علق عنها لأنها مصدرة بالاستفهام ، والكلام يطول إذا نحن تعرضنا لكل واحد من هذه الشواهد ، فلنجتزىء لك بالإشارة .

(١) الاسم الواقع بعد « لا سيما » إما معرفة ، كأن يقال لك : أكرم العلماء لا سيما الصالح منهم ، وإما نكرة ، كما فى قول امرىء القيس :

أَلاَ رُبَّ يَوْمٍ صَالِحٍ لَكَ مِنْهُمَا وَلاَ سِيَّمَا يَوْمٍ بِدَارَةِ جُلْجُلِ

فإن كان الاسم الواقع بعد « لاسيما » نكرة جاز فيه ثلاثة أوجه : الجر ، وهو أعلاها ، والرفع وهو أقل من الجر ، والنصب ، وهو أقل الأوجه الثلاثة .

فأما الجر فتخريجه على وجهين ؛ أحدهما : أن تكون « لا » نافية للجنس و «سى» اسمها منصوب بالفتحة الظاهرة ، و «ما» زائدة ، وسى مضاف ، و «يوم» مضاف =

. . . .

= إليه ، وخبر لا محذوف ، والتقدير : ولامثل يوم بدارةجلجل موجود ، والوجهالثانى أن تكون « لا » نافية للجنس أيضاً ، و « سى » اسمها منصوب بالفتحة الظاهر وهو مضاف و « ما » نكرة غير موصوفة مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر ، و « يوم » بدل من ما .

وأما الرفع فتخريجه على وجهين أيضاً ، أحدهما : أن تكون « لا » نافية للجنس أيضاً و « سى » اسمها ، و « ما » نكرة موصوفة مبنى على السكون فى محل جر بإضافة « سى » إليها ، و « يوم » خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : هو يوم ، وخبر لا محذوف ، وكأنك قلت : ولا مثل شىء عظيم هو يوم بدارة جلجل موجود ، والوجه الثانى ، أن تكون«لا» نافية للجنس أيضاً ، و«سى» اسمها ، و«ما» موصول اسمى بمعنى الذى مبنى على السكون فى محل جر بإضافة « سى » إليه ، و «يوم» خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير هو يوم ، والجملة من المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب صلة للموصول ؛ وخبر «لا» محذوف ، وكأنك قلت : ولا مثل الذى هو يوم بدارة جلجل موجود . وهذا الوجه هو الذى أشار إليه الشارح .

وأما النصب فتخريجه على وجهين أيضاً ، أحدهما : أن تكون « ما » نكرة غير موصوفة وهو مبنى على السكون فى محل جر بإضافة « سى » إليها ، و « يوما » مفعول به لفعل محذوف ، وكأنك قلت : ولا مثل شىء أعنى يوما بدارة جلجل ، وثانيهما : أن تكون « ما » أيضاً نكرة غير موصوفة وهو مبنى على السكون فى محل جر بالإضافة ، و « يوما » تمييز لها

وإن كان الاسم الواقع بعدها معرفة كالمثال الذى ذكرناه فقد أجمعوا على أنه يجوز فيه الجر والرفع ، واختلفوا فى جواز النصب ؛ فمن جعله بإضمار فعل أجاز كما أجاز فى النكرة ، ومن جعل النصب على التمييز وقال إن التمييز لا يكون إلا نكرة منع النصب فى المعرفة ؛ لأنه لايجوز عنده أن تكون تمييزا ، ومن جعل نصبه على التمييز وجوز أن يكون التمييز معرفة كما هو مذهب جماعة الكوفيين جوز نصب المعرفة بعد « سيما » .

والحاصل أن نصب المعرفة بعد « لاسيما » لا يمتنع إلا بشرطين : التزام كون المنصوب تمييزا ، والتزام كون التمييز نكرة .

وأشار بقوله « وأبَوْا أن يُخْـتَزَل * إن صَلَحَ الباقى لوَصْلٍ مُـكْمِلِ » إلى أن شرط حذف صَدْرِ الصلة أن لا يكون ما بعده صالحاً لأن يكون صلةً ، كما إذا وقع بعده جملة ، نحو « جاءَ الذى هُوَ أبُوهُ مُنْطَلِقٌ » ، أو « هُوَ ينطلق » أو ظرف ، أو جار ومجرور ، تامَّان ، نحو « جاءَ الَّذِى هُوَ عِنْدَكَ » أو « هُوَ فِى الدَّارِ » ؛ فإنه لا يجوز فى هذه المواضع حَذْفُ صَدْرِ الصِّلَة ؛ فلا تقول « جاءَ الَّذِى أبُوهُ مُنْطَلِقٌ » تعني « الذى هُوَ أبُوهُ مُنْطَلِق » ؛ لأن الـكلام يتمُّ دونه ، فلا يُدْرَى أحُذِفَ منه شىء أم لا ؟ وكذا بقية الأمثلة المذكورة ، ولا فَرْقَ فى ذلك بين « أى » وغيرها ؛ فلا تقول فى « يعجبنى أيُّهُمْ هو يقوم » : « يعجبنى أيُّهُمْ يقوم » لأنه لا يعلم الحذف ، ولا يختص هذا الحـكم بالضمير إذا كان مبتدأ ، بل الضابط أنه متى احتمل الـكلامُ الحذفَ وعَدَمَهُ لم يجز حذفُ العائدِ ، وذلك كما إذا كان فى الصلة ضميرٌ — غيرَ ذلك الضمير المحذوف — صالحٌ لِعَوْدِهِ على الموصول ، نحو « جاء الذى ضَرَبْتُهُ فى دَارِهِ » ؛ فلا يجوز حَذْفُ الهاء من ضَرَبْتُهُ ؛ فلا تقول : « جاء الذى ضَرَبت فى دَارِهِ » لأنه لا يعلم المحذوف .

وبهذا يظهر لك ما فى كلام المصنف من الإيهام ؛ فإنه لم يبيِّنْ أنه متى صلح ما بعد الضمير لأن يكون صلة لا يحذف ، سواء أكان الضمير مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً ، وسواء أكان الموصول أيًّا أم غيرها ، بل ربما يشعر ظاهرُ كلامه بأن الحـكم مخصوص بالضمير المرفوع ، وبغير أى من الموصولات ؛ لأن كلامه فى ذلك ، والأمر ليس كذلك ، بل لا يُحْذَف مع «أى» ولا مع غيرها متى صَلَحَ ما بعدها لأن يكون صلة كما تقدم ، نحو « جاء الذى هو أبوه منطلق ، ويعجبنى أيُّهُمْ هو أبوه منطلق » وكذلك المنصوب والمجرور ، نحو « جاءنى الذى ضَرَبْتُهُ فى دَارِهِ ، ومررت بالذى مررت به فى داره » ، و « يعجبنى أيُّهُمْ ضربته فى داره ، ومررت بأيهم مررت به فى داره » .

* * *

وأشار بقوله : « والحذف عندهم كثير منجلي — إلى آخره » إلى العائد المنصوب .

وَشَرْطُ جواز حذفه أن يكون : متصلا ، منصوبًا ، بفعل تام أو بوصف ، نحو « جاءَ الّذِى ضَرَبْتُهُ ، وَالّذِى أَنَا مُعْطِيكَهُ دِرْهَمٌ » .

فيجوز حَذْفُ الهاء من « ضربته » فتقول « جاءَ الذى ضَرَبْتُ » ومنه قَوْلُه تعالى : (ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيداً) وقوله تعالى : (أَهٰذَا الّذِى بَعَثَ اللهُ رَسُولا) التقدير « خَلَقْتُهُ ، وَبَعَثه »(١) .

وكذلك يجوز حذفُ الهاء من « مُعْطِيكه » ؛ فتقول « الذى أنا مُعْطِيكَ دِرْهَم » ومنه قولُه :

٣٤ — مَا اللهُ مُولِيكَ فَضْلٌ فَاحْمَدَنْهُ بِهِ
فَمَا لَدَى غَيْرِهِ نَفْعٌ وَلاَ ضَرَرُ

تقديره : الذى اللهُ مُولِيكَهُ فَضْلٌ ، فحذفت الهاء .

---

(١) لم يذكر الشارح شيئاً من الشواهد من الشعر العربى على جواز حذف العائد المنصوب بالفعل المتصرف ، بل اكتفى بذكر الآيتين الكريمتين ؛ لأن مجيئه فى القرآن دليل على كثرة استعماله فى الفصيح ، ومن ذلك قول عروة بن حزام :

وَمَا هُوَ إِلاّ أَنْ أَرَاهَا فُجَاءَةً فَأُبْهَتَ حَتَّى مَا أَكَادُ أُجِيبُ
وَأُصْرَفَ عَنْ وَجْهِى الّذِى كُنْتُ أَرْتَئِى
وَأَنْسَى الّذِى أَعْدَدْتُ حِينَ أُجِيبُ

أراد أن يقول : أصرف عن وجهى الذى كنت أرتئيه ، وأنسى الذى أعددته ، فحذف العائد المنصوب بأرتئى وبأعددت ، وكل منهما فعل تام متصرف :

٣٤ — هذا البيت من الشواهد التى ذكروها ولم ينسبوها إلى قائل معين .

اللغة : « موليك » اسم فاعل من أولاه النعمة ، إذا أعطاه إياها « فضل » إحسان .

المعنى : الذى يمنحك الله من النعم فضل منه عليك ، ومنة جاءتك من عنده من غير =

. . . .

= أن تستوجب عليه سبحانه شيئاً من ذلك ؟ فاحمد ربك عليه ، واعلم أنه هو الذى ينفعك ويضرك ، وأن غيره لا يملك لك شيئاً من نفع أو ضر .

الإعراب : « ما » اسم موصول مبتدأ « الله » مبتدأ « موليك » مولى : خبر عن لفظ الجلالة ، وله فاعل مستتر فيه عائد على الاسم الكريم ، والكاف ضمير المخاطب مبنى على الفتح فى محل جر بالإضافة ، وهو المفعول الأول ، وله مفعول ثان محذوف وهو العائد على الموصول ، والتقدير : موليكه ، والجملة من المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « خير » خبر عن « ما » الموصولة « فاحمدنه » الفاء عاطفة ، احمد : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والنون نون التوكيد ، والضمير البارز المتصل مفعول به « به » جار ومجرور متعلق باحمد « فما » الفاء للتعليل ، وما : نافية تعمل عمل ليس « لدى » ظرف متعلق بمحذوف خبر « ما » مقدم على اسمها ، وجاز تقديمه لأنه ظرف يتوسع فيه ، ولدى مضاف وغير من « غيره » مضاف إليه ، وغير مضاف وضمير الغائب العائد على الله مضاف إليه « نفع » اسم « ما » مؤخر « ولا » الواو عاطفة ، ولا : نافية « ضرر » معطوف على نفع ، ويجوز أن تكون « ما » نافية مهملة ، و « لدى » متعلق بمحذوف خبر مقدم ، و « نفع » مبتدأ مؤخر .

الشاهد فيه : قوله : « ما الله موليك » حيث حذف الضمير العائد على الاسم الموصول لأنه منصوب بوصف ، وهذا الوصف اسم فاعل ، وأصل الكلام : ما الله موليكه ، أى : الشىء الذى الله تعالى معطيكه هو فضل وإحسان منه عليك .

واعلم أنه يشترط فى حذف العائد المنصوب بالوصف ألا يكون هذا الوصف صلة لأل فإن كان الوصف صلة لأل كان الحذف شاذا ، كما فى قول الشاعر :

مَا الْمُسْتَفِزُّ الْهَوَى مَحْمُودَ عَاقِبَةٍ وَلَوْ أُتِيحَ لَهُ صَفْوٌ بِلاَ كَدَرِ

كان ينبغى أن يقول : ما المستفزه الهوى محمود عاقبة ، فحذف الضمير المنصوب مع ان ناصبه صلة لأل ، ومثله قول الآخر :

فِى الْمُعْقِبِ الْبَغْىِ أَهْلَ الْبَغْىِ مَا يَنْهَى امْرَأً حَازِماً أَنْ يَسْأَمَا

أراد أن يقول : فى المعقبه البغى ، فلم يتسع له .

وإنما يمتنع حذف المنصوب بصلة أل إذا كان هذا المنصوب عائداً على أل نفسها ؛ لأنه هو الذى يدل على اسمية أل ، فإذا حذف زال الدليل على ذلك .

وكلامُ المصنفِ يقتضى أنه كثير ، وليس كذلك ؛ بل الكثير حَذْفُهُ من الفعل المذكور ، وأما [مع] الوصف فالحذفُ منه قليلٌ .

فإن كان الضمير منفصلا(١) لم يجز الحذف ، نحو « جاء الذى إيَّاهُ ضَرَبْتَ » فلا يجوز حذفُ « إياه » وكذلك يمتنع الحذفُ إن كان متصلا منصوباً بغير فعل أو وصفٍ — وهو الحرف — نحو « جاء الذى إنَّهُ مُنْطَلِقٌ » فلا يجوز حذف

---

(١) الذى لايجوز حذفه هو الضمير الواجب الانفصال ، فأما الضمير الجائز الانفصال فيجوز حذفه ، وإنما يكون الضمير واجب الانفصال إذا كان مقدما على عامله كما فى المثال الذى ذكره الشارح ، أو كان مقصورا عليه كقولك: جاء الذى ماضربت إلا إياه ، والسر فى عدم جواز حذفه حينئذ أن غرض المتكلم يفوت بسبب حذفه ، ألا ترى أنك إذا قلت « جاء الذى إياه ضربت » كان المعنى : جاء الذى ضربته ولم أضرب سواه ، فإذا قلت « جاء الذى ضربت » صار غير دال على أنك لم تضرب سواه ، وكذلك الحال فى قولك « جاء الذى ما ضربت إلا إياه » فإنه يدل على أنك قد ضربت هذا الجانى ولم تضرب غيره، فإذا قلت : « جاء الذى ما ضربت » دل الكلام على أنك لم تضرب هذا الجانى فحسب .

فأما المنفصل جوازاً فيجوز حذفه ، والدليل على ذلك قول الشاعر :

* مَا اللهُ مُولِيكَ فَضْلٌ فَاحْمَدَنْهُ بِهِ *

فإن التقدير يجوز أن يكون « ما الله موليكه » ويجوز أن يكون « ما الله موليك إياه » وقد عرفت فيما سبق (فى مباحث الضمير) السر فى جواز الوجهين ، ومما يدل على جواز حذف الجائز الانفصال قول الله تعالى : (فاكهين بما آتاهم ربهم)فإنه يجوز أن يكون التقدير « بالذى آتاهموه ربهم » وأن يكون التقدير « بالذى آتاهم إياه ربهم » والثانى أولى ؛ فيحمل عليه تقدير الآية الكريمة ، وكذلك قول الله تعالى : (ومما رزقناهم ينفقون) فإنه يجوز أن يكون التقدير « ومن الذى رزقناهموه » كما يجوز أن يكون التقدير « ومن الذى رزقناهم إياه » .

الهاء[1]، وكذلك يمتنع الحذفُ إذا كان منصوباً [متصلا] بفعل ناقص ، نحو « جاء الذى كانَهُ زَيدٌ » .

* * *

كَذَاكَ حَذْفُ مَا بِوَصْفٍ خُفِضَا   كَأَنْتَ قَاضٍ بَعْدَ أَمْرٍ مِنْ قَضَى[2]

كَذَا الَّذِى جُرَّ بِمَا الْمَوْصُولَ جَرّْ   كَـ«مُرَّ بِالَّذِى مَرَرْتُ فَهْوَ بَرّْ»[3]

---

(١) إنما قال الشارح « فلا يجوز حذف الهاء » إشارة إلى أن الممنوع هو حذف الضمير المنصوب بالحرف مع إبقاء الحرف ، فأما إذا حذفت الضمير والحرف الناصب له جميعاً فإنه لا يمتنع ، ومن ذلك قول الله سبحانه وتعالى : (أين شركائى الذين كنتم تزعمون) هذا إذا قدرت أصل الكلام : أين شركائى الذين كنتم تزعمون أنهم شركائى، على حد قول كثير :

وَقَدْ زَعَمَتْ أَنِّى تَغَيَّرْتُ بَعْدَهَا   وَمَنْ ذَا الَّذِى يَا عَزُّ لاَ يَتَغَيَّرُ ؟

فإن قدرت الأصل « الذين كنتم تزعمونهم شركائى » لم يكن من هذا النوع .

(٢) « كذاك » الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، والكاف حرف خطاب « حذف » مبتدأ مؤخر ، وحذف مضاف و « ما » اسم موصول مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر « بوصف » جار ومجرور متعلق بقوله « خفض » الآتى « خفضا » خفض : فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه فيه جوازاً تقديره هو يعود على « ما » والجملة لا محل لها من الإعراب صلة « كأنت » الكاف جارة لقول محذوف ، أى كقولك ، أنت : مبتدأ « قاض » خبر المبتدأ « بعد » ظرف متعلق بمحذوف نعت للقول الذى قدرناه مجروراً بالكاف ، وبعد مضاف و « أمر » مضاف إليه « من قضى » جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لأمر ، أى : بعد فعل أمر مشتق من مادة قضى ، يشير إلى قوله تعالى : (فاقض ما أنت قاض) كما قال الشارح .

(٣) « كذا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « الذى » اسم موصول مبتدأ مؤخر « جر » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على « الذى » والجملة لا محل لها صلة « بما » جار ومجرور متعلق =

لمـا فرغ من الـكلام على الضمير المرفوع والمنصوب شَرَعَ فى الـكلام على المجرور ، وهو إما أن يكون مجروراً بالإضافة ، أو بالحرف .

فإن كان مجروراً بالإضافة لم يُحْذَفْ ، إلا إذا كان مجروراً بإضافة اسم فاعل بمعنى الحال أو الاستقبال ، نحو « جاء الذى أنا ضَارِبُهُ : الآنَ ، أو غداً » ؛ فتقول : جاء الذى أنا ضَارِبٌ ، بِحَذْفِ الهاء .

وإن كان مجروراً بغير ذلك لم يُحْذَفْ ، نحو « جاء الذى أنا غُلاَمُهُ ، أو أنا مَضْرُوبُهُ ، أو أنا ضَارِبُهُ أَمْسِ » وأشار بقوله : « كَأَنْتَ قَاضٍ » إلى قوله تعالى : (فَاقْضِ مَاأَنْتَ قَاضٍ) التقدير « ما أنت قَاضِيهِ » فحذفت الهاء ، وكأنَّ المصنف استغنى بالمثال عن أن يُقَيِّدَ الوصفَ بكونه اسمَ فاعلٍ بمعنى الحال أو الاستقبال .

وإن كان مجروراً بحرفٍ فلا يحذف إلا إنْ دَخل على الموصول حرفٌ مثلُه : لَفْظاً ومعنًى ، واتفق العاملُ فيهما مادةً ، نحو : « مررتُ بالذى مررتَ به ، أو أنتَ مارٌّ به » فيجوز حذف الهاء ؛ فتقول : « مَرَرْتُ بالذى مَرَرْتَ » قال الله تعالى : (وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ) أى : منه ، وتقول : « مررت بالذىأنْتَ مارٌّ » أى به ، ومنه قولُه :

= بالفعل الذى قبله « الموصول » مفعول مقدم لجر الآتى « جر » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على « ما » والجملة لا محل لها صلة « كمر » الـكاف جارة لقول محذوف ، وهى ومجرورها يتعلقان بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، أى : وذلك كائن كقولك ، مر : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بالذى » جار ومجرور متعلق بمر السابق « مررت » فعل وفاعل . والجملة لا محل لها صلة ، والعائد محذوف تقديره « به » وقوله : « فهو بَرّ » الفاء واقعة فى جواب شرط محذوف ، وهو : ضمير منفصل مبتدأ ، بر : خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل جزم جواب ذلك الشرط المحذوف .

٣٥ — وَقَدْ كُنْتَ تُخْفِي حُبَّ سَمْرَاءَ حِقْبَةً فَبُحْ لَانَ مِنْهَا بِالَّذِي أَنْتَ بَائِحُ

أى : أنت بائحٌ به .

---

٣٥ — هذا البيت لعنترة بن شداد العبسى ، الشاعر المشهور والفارس المذكور ، من كلمة مطلعها :

طَرِبْتَ وَهَاجَتْكَ الظِّبَاءُ السَّوَانِحُ غَدَاةَ غَدَتْ مِنْهَا سَنِيحٌ وَبَارِحُ
تَغَالَتْ بِيَ الأَشْوَاقُ حَتَّى كَأَنَّمَا بِزَنْدَيْنِ فِي جَوْفِي مِنَ الْوَجْدِ قَادِحُ

اللغة : « طربت » الطرب : خفة تعتريك من سرور أو حزن « هاجتك » أثارت همك ، وبعثت شوقك « الظباء » جمع ظبى « السوانح » جمع سانح ، وهو ما أتاك عن يمينك فولاك مياسره من ظبى أو طير أو غيرها ، ويقال له : سنيح « بارح » هو ضد السانح ، وهو ما أتاك عن يسارك فولاك ميامنه « قادح » اسم فاعل من قدح الزند قدحا ، إذا ضربه لتخرج منه النار « حقبة » — بكسر فسكون — فى الأصل تطلق على ثمانين عاما ، وقد أراد بها المدة الطويلة « فبح » أمر من « باح بالأمر يبوح به » : أى أعلنه وأظهره « لان » أى الآن ، فحذف همزة الوصل والهمزة التى بعد اللام ، ثم فتح اللام لمناسبة الألف ، وقيل : بل هى لغة فى الآن ، ومثله قول جرير بن عطية :

أَلَانَ وَقَدْ نَزَعْتَ إِلَى نُمَيْرٍ فَهٰذَا حِينَ صِرْتَ لَهُمْ عَذَابَا

وقول الآخر :

أَلَا يَا هِنْدُ هِنْدَ بَنِي عُمَيْرٍ أَرَثٌّ لَانَ وَصْلُكِ أَمْ جَدِيدُ ؟

وقول أشجع السلمى :

أَلَانَ اسْتَرَحْنَا وَاسْتَرَاحَتْ رِكَابُنَا وَأَمْسَكَ مَنْ يُجْدِي وَمَنْ كَانَ يَجْتَدِي

وروى الأعلم بيت الشاهد :

تَعَزَّيْتَ عَنْ ذِكْرَى سُمَيَّةَ حِقْبَةً فَبُحْ عَنْكَ مِنْهَا بِالَّذِى أَنْتَ بَائِحُ

وأنشده الأخفش كما فى الشرح ، وهو كذلك فى المشهور من شعر عنترة .

الإعراب : « قد » حرف تحقيق « كنت » كان : فعل ماض ناقص ، وتاء=

فإنِ اختلَفَ الحرفان لم يجز الحذفُ ، نحو : « مَرَرْتُ بالّذِى غَضِبْتَ عَلَيْهِ » فلا يجوز حذف « عليه » وكذلك « مَرَرْتُ بالذِى مَرَرْتَ بِهِ عَلَى زَيْدٍ » فلا يجوز حَذْفُ « به » منه؛ لاختلاف معنى الحرفين ؛ لأن الباء الداخلة على الموصول للالصاق ، والداخلة على الضمير للسببية ، وإن اختلف العاملان لم يجز الحذف أيضاً ، نحو : « مَرَرْتُ بالّذِى فَرِحْتُ بِهِ » فلا يجوز حذف « به » .

وهذا كله هو المشار إليه بقوله : « كذا الذى جُرَّ بما الموصولَ جَرّ » أى كذلك يُحذف الضميرُ الذى جُرَّ بمثل ما جُرَّ الموصولُ به[1] ، نحو : « مَرَرْتُ

=المخاطب اسمه مبنى على الفتح فى محل رفع « تخفى » فعل مضارع ،وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجملة من تخفى وفاعله خبر « كان » فى محل نصب « حب » مفعول به لتخفى ، وحب مضاف و « سمراء » مضاف إليه « حقبة » ظرف زمان متعلق بتخفى « فبح » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « لان » ظرف زمان متعلق ببح « بالذى » جار ومجرور متعلق ببح أيضاً « أنت بائح » مبتدأ وخبر ، والجملة منهما لا محل لها صلة الموصول المجرور محلا بالباء ، والعائد محذوف ، وتقدير الكلام : فبح الآن بالذى أنت بائح به .

الشاهد فيه : قوله « بالذى أنت بائح » حيث استساغ الشاعر حذف العائد المجرور على الموصول من جملة الصلة ؛ لكونه مجروراً بمثل الحرف الذى جر الموصول ــ وهو الباء ــ والعامل فى الموصول متحد مع العامل فى العائد مادة : الأول « بح » والثانى « بائح » ومعنى : لأنهما جميعاً من البوح بمعنى الإظهار والإعلان .

(١) ومثله أن يكون الموصول وصفاً لاسم ، وقد جر هذا الموصوف بحرف مثل الذى مع العائد ، ومنه قول كعب بن زهير :

إنْ تُعْنَ نَفْسُكَ بالأمْرِ الّذِى عُنِيَتْ ... نُفوسُ قَوْمٍ سَمَوْا تَظْفَرْ بما ظَفِرُوا

لا تَرْكَنَنَّ إلَى الأمْرِ الّذِى رَكَنَتْ ... أبناءُ يَعْصُرَ حِينَ اضْطَرَّهَا القَدَرُ=

بالَّذِي مَرَرْتَ فَهْوَ بَر » أى : « بالذى مررت به » فاستغنى بالمثال عن ذكر بقية الشروط التى سبق ذكرها .

* * *

= ففى كل بيت من هذين البيتين شاهد لما ذكرناه .

أما البيت الأول فإن الشاهد فيه قوله « بالأمر الذى عنيت » فإن التقدير فيه : بالأمر الذى عنيت به ، فحذف المجرور ثم الجار ؛ لكون الموصوف بالموصول مجروراً بمثل الذى جر ذلك العائد .

وأما البيت الثانى فالشاهد فيه قوله « إلى الأمر الذى ركنت » فإن تقدير الكلام : إلى الأمر الذى ركنت إليه ، فحذف المجرور ، ثم حذف الجار ؛ لكون الموصوف — وهو الأمر — مجروراً بحرف مماثل للحرف الذى جر به ذلك العائد .

* * *

المُعَرَّفُ بِأَدَاةِ التَّعْرِيفِ

أَلْ حَرْفُ تَعْرِيفٍ ، أَوِ اللاَّمُ فَقَطْ ،
فَنَمَطٌ عَرَّفْتَ قُلْ فِيهِ : « النَّمَطْ »[١]

اختلف النحويون فى حرف التعريف فى « الرجل » ونحوه ؛ فقال الخليل المُعَرِّفُ هو « أَلْ » ، وقال سيبويه : هو اللام وَحْدها ؛ فالهمزة عند الخليل همزة قَطْعٍ ، وعند سيبويه همزةُ وَصْلٍ اجْتُلِبَتْ للنطق بالساكن[٢] .

---

(١) « أل » مبتدأ « حرف » خبر المبتدأ ، وحرف مضاف و« تعريف » مضاف إليه « أو » عاطفة « اللام » مبتدأ ، وخبره محذوف يدل عليه ما قبله ، والتقدير : أو اللام حرف تعريف « فقط » الفاء حرف زائد لتزيين اللفظ ، وقط : اسم بمعنى حسب — أى كاف — حال من « اللام » وتقدير الكلام : أو اللام حال كونه كافيك ، أو الفاء داخلة فى جواب شرط محذوف و « قط » على هذا إما اسم فعل أمر بمعنى انته ؛ وتقدير الكلام « إذا عرفت ذلك فانته » وإما اسم بمعنى كاف خبر لمبتدأ محذوف ، أى إذا عرفت ذلك فهو كافيك ، وقوله « نمط » مبتدأ « عرفت » فعل وفاعل ، والجملة فى محل رفع نعت لنمط « قل » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ « فيه » جار ومجرور متعلق بقل « النمط » مفعول به لقل ؛ لأنه مقصود لفظه ، وقيل : إن « عرفت » فعل شرط حذفت أداته ، وجملة « قل » جواب الشرط حذفت منه الفاء ، والتقدير : نمط إن عرفته فقل فيه النمط ، أى إن أردت تعريفه ، وجملة الشرط وجوابه — على هذا — خبر المبتدأ ، وهو تكلف لا داعى له .

(٢) ذهب الخليل إلى أن أداة التعريف هى « أل » برمتها ، وأن الهمزة همزة أصلية ، وأنها همزة قطع ؛ بدليل أنها مفتوحة ؛ إذ لو كانت همزة وصل لكسرت ؛ لأن الأصل فى همزة الوصل الكسر ، ولا تفتح أو تضم إلا لعارض ، وليس هنا عارض يقتضى ضمها أو فتحها ؛ وبقى عليه أن يجيب عما دعا إلى جعلها فى الاستعمال همزة وصل ، =

والألف واللام المُعَرِّفة تكون للعهد ، كقولك : « لَقِيتُ رَجُلاً فأَكْرَمْتُ الرَّجُلَ » وقوله تعالى : (كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولاً ، فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ) ولاستغراقِ الجِنْسِ ، نحو : (إِنَّ الإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ) وعلامتها أن يصلح موضعها « كُلّ » ولتعريفِ الحقيقة ، نحو : « الرَّجُلُ خَيْرٌ مِنَ المَرْأَةِ » أى : هذه الحقيقة خير من هذه الحقيقة .

و « النمط » ضرب من البُسُط، والجمع أنْمَاطٌ — مثل سَبَب وأسباب — والنَّمط — أيضاً — الجماعة من الناس الذين أمْرُهم واحدٌ ، كذا قاله الجوهرى .

* * *

وَقَدْ تُزَادُ لاَزِماً : كَاللاَّتِ ، وَالآنَ ، وَالَّذِينَ ، ثُمَّ اللاَّتِ[1]

وَلاِضْطِرَارٍ : كَبَنَاتِ الأَوْبَرِ كَذَا ، «وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ» السَّرِى[2]

=والجواب عنده أنها إنما صارت همزة وصل فى الاستعمال ؛ لقصد التخفيف الذى اقتضاه كثرة استعمال هذا اللفظ . وذهب سيبويه رحمه الله إلى أن أداة التعريف هى اللام وحدها ، وأن الهمزة زائدة ، وأنها همزة وصل أتى بها توصلا إلى النطق بالساكن، فإن قيل : فلماذا أتى بالهمزة ليتوصل بها إلى النطق بالساكن ولم تتحرك اللام ؟ أجيب عن ذلك بأنها لو حركت لكانت إما أن تحرك بالكسر فتلتبس بلام الجر ، أو بالفتح فتلتبس بلام الابتداء ، أو بالضم فتكون مما لا نظير له فى العربية ؛ فلأجل ذلك عدل عن تحريك اللام ، وأبقيت على أصل وضعها . وجىء بهمزة الوصل قبلها .

(١) « قد » حرف تقليل « تزاد » فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى « أل » « لازما » حال من مصدر الفعل السابق ، وتقديره : تزاد حال كون الزيد لازماً ، وقيل : هو مفعول مطلق ؛ وهو وصف لمصدر محذوف : أى زيدا لازماً ، وأنكر هذا ابن هشام على المعربين « كاللات » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كائن كاللات « والآن ، والذين ، ثم اللات » معطوفات على اللات .

(٢) « لاضطرار » جار ومجرور متعلق بتزاد « كبنات » الكاف جارة لقول=

ذكر المصنف فى هذين البيتين أن الألف واللام تأتى زائدة ، وهى — فى زيادتها — على قسمين : لازمة ، وغير لازمة .

ثم مَثَّلَ الزائدة اللازمة بـ « اللات »(١) وهو اسم صَنَمٍ كان بمكة ، و بـ « الآن » وهو ظرف زمان مبنى على الفتح(٢) ، واختلف فى الألف واللام الداخلة عليه ؛

= محذوف ، وهى ومجرورها يتعلقان بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، أى : وذلك كائن كقولك إلخ ، وبنات مضاف و « الأوبر » مضاف إليه « كذا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ من مادة القول محذوف أيضاً « طبت » فعل وفاعل « النفس » تمييز « يا » حرف نداء « قيس » منادى مبنى على الضم فى محل نصب « السرى » نعت له ، وتقدير الكلام : وقولك : « طبت النفس يا قيس » كذلك .

(١) مثل اللات كل علم قارنت « أل » وضعه لمعناه العلمى ، سواء أكان مرتجلا أم كان منقولا ؛ فمثال المرتجل من الأعلام التى فيها « أل » وقد قارنت وضعه : السموأل ، وهو اسم شاعر جاهلى مشهور يضرب به المثل فى الوفاء ، ومثال المنقول من الأعلام التى فيها « أل » وقد قارنت وضعه للعلمية أيضاً : العزى ، وهو فى الأصل مؤنث الأعز وصف من العزة ، ثم سمى به صنم أو شجرة كانت غطفان تعبدها ، ومنه اللات ؛ وهو فى الأصل اسم فاعل من لت السويق بلته ؛ ثم سمى به صنم ؛ وأصله بتشديد التاء ؛ فلما سمى به خففت تاؤه ؛ لأن الأعلام كثيرا ما يغير فيها ، ومنه « اليسع » فإن أصله فعل مضارع ماضيه وسع ثم سمى به .

(٢) أكثر النحاة على أن « الآن » مبنى على الفتح ؛ ثم اختلفوا فى سبب بنائه ؛ فذهب قوم إلى أن علة بنائه تضمنه معنى « أل » الحضورية ؛ وهذا الرأى هو الذى نقله الشارح عن المصنف وجماعة ؛ وهؤلاء يقولون : إن « أل » الموجودة فيه زائدة ؛ وبناؤه لتضمنه معنى « أل » أخرى غير موجودة ؛ ونظير ذلك بناء « الأمس » فى قول نصيب بن رباح :

وإنِّى وَقَفْتُ اليَوْمَ وَالأمْسِ قَبْلَهُ
بِبَابِكَ حَتَّى كَادَتِ الشَّمْسُ تَغْرُبُ

فإنهم جعلوا بناءه فى هذا وما أشبهه لتضمنه معنى « أل » غير الموجودة فيه ، وهذا =

فذهب قومٌ إلى أنها لتعريف الحضور كما فى قولك : « مَرَرْتُ بِهٰذَا الرَّجُل » ؛ لأن قولك : « الآن » بمعنى هذا الوقت ، وَعلى هذا لا تكون زائدة ، وذهب قوم — منهم المصنف — إلى أنها زائدة ، وهو مبنىٌّ لتضمنه معنى الحرف ، وهو لام الحضور .

ومَثّل — أيضاً — بـ « الذين » ، و « اللاَّت » والمراد بهما ما دَخَلَ عليه « أل » من الموصولات ، وهو مبنى على أنَّ تعريف الموصول بالصّلة ؛ فتكون الألف واللام زائدة ، وهو مذهب قوم ، واختاره المصنف ، وذهب قوم إلى أن تعريف الموصول بـ « أل » إن كانت فيه نحو : « الذى » فإن لم تكن فيه فَبِنِيَّتِهَا نحو : « مَنْ ، وَمَا » إلا « أيًّا » فإنها تتعرف بالإضافة ؛ فعلى هذا المذهب لا تكون الألف واللام زائدة ، وأما حَذْفُهَا فى قراءة من قرأ : (صِرَاطَ لَذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيهِمْ) فلا يدلُّ على أنها زائدة ؛ إذ يحتمل أن تكون حُذفت شذوذاً وإن كانت مُعَرِّفة ، كما حذفت من قولهم : « سَلاَمُ عَلَيْكُمْ » من غير تنوين — يريدون « السَّلام عليكم » .

وأما الزائدة غير اللازمة فهى الداخلة — اضطراراً — على العَلَمِ ، كقولهم فى « بَنَاتِ أَوْبَرَ » علم لضرب من الكَمْأَةِ « بنات الأوبر » ومنه قوله :

—————

= عجيب منهم ؛ لأنهم ألغوا الموجود ، واعتبروا المعدوم ، وقال قوم : بنى « الآن » لتضمنه معنى الإشارة ؛ فإنه بمعنى هذا الوقت ، وهذا قول الزجاج ، وقيل : بنى « الآن » لشبهه بالحرف شبهاً جموديا ، ألا ترى أنه لا يثنى ولا يجمع ولا يصغر ؟ بخلاف غيره من أسماء الزمان كحين ووقت وزمن وساعة ؛ ومن الناس من يقول : الآن اسم إشارة إلى الزمان ، كما أن هنا اسم إشارة إلى المكان ؛ فبناؤه على هذا لتضمنه معنى كان حقه أن يؤدى بالحرف ، ومن النحاة من ذهب إلى أنه معرب ، وأنه ملازم للنصب على الظرفية وقد يخرج عنها إلى الجر بمن ، فيقال : سأحالفك من الآن ، بالجر ، ويقول صاحب النكت : « وهذا قول لا يمكن القدح فيه ، وهو الراجح عندى ، والقول ببنائه لا توجد له علة صحيحة » اهـ .

٣٦ — وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُؤًا وَعَسَاقِلاً
وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عن بَنَاتِ الأَوْبَرِ

---

٣٦ — هذا البيت من الشواهد التى لم يعرفوا لها قائلا ، وممن استشهد به أبو زيد فى النوادر .

اللغة : « جنيتك » معناه جنيت لك ؛ ومثله — فى حذف اللام وإيصال الفعل إلى ما كان مجروراً — قوله تعالى : (وإذا كالوهم أو وزنوهم) و (يبغونها عوجا) و (والقمر قدرناه منازل) « أكمؤا » جمع كم‍ء — بزنة فلس — ويجمع الكمء على كمأة ، أيضاً ، فيكون المفرد خاليا من التاء وهى فى جمعه ، على عكس تمرة وتمر ، وهذا من نوادر اللغة ، « وعساقلا » جمع عسقول — بزنة عصفور — وهو نوع من الكمأة ، وكان أصله عساقيل ، فحذفت الياء كما حذفت فى قوله تعالى : (وعنده مفاتح الغيب) فإنه جمع مفتاح ، وكان قياسه مفاتيح ، فحذفت الياء ، ويقال : المفاتح جمع مفتح ، وليس جمع مفتاح ، فلا حــذف ، وكذا يقال : العساقل جمع عسقل — بزنة منبر — و « بنات الأوبر » كمأة صغار مزغبة كلون التراب ، وقال أبو حنيفة الدينورى : بنات أوبر كمأة كأمثال الحصى صغار ، وهى رديئة الطعم .

الإعراب : « ولقد » الواو للقسم ، واللام للتأكيد ، وقد : حرف تحقيق « جنيتك » فعل وفاعل ومفعول أول « أكمؤا » مفعول ثان « وعساقلا » معطوف على قوله أكمؤا « ولقد » الواو عاطفة ، واللام موطئة للقسم ، و « قد » حرف تحقيق « نهيتك » فعل وفاعل ومفعول « عن » حرف جر « بنات » مجرور بعن ، وبنات مضاف و « الأوبر » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « بنات الأوبر » حيث زاد « أل » فى العلم مضطراً ؛ لأن « بنات أوبر » علم على نوع من الكمأة ردىء ، والعلم لا تدخله « أل » ، فراراً من اجتماع معرفين ، وهما حينئذ العلمية وأل ، فزادها هنا ضرورة ، قال الأصمعى : « وأما قول الشاعر :

* وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الأَوْبَرِ *

فإنه زاد الألف واللام للضرورة ، وكقول الراجز :

بَاعَدَ أُمَّ الْعَمْرِو مِنْ أَسِيرِهَا حُرَّاسُ أَبْوَابٍ لَدَى قُصُورِهَا =

والأصل «بنات أوْبَرَ» فزيدت الألفُ واللامُ ، وزعم المبرِّد أن « بنات أوْبَرَ » ليس بعَلَم ؛ فالألف واللام — عنده — غير زائدة .

ومنه الداخلة اضطراراً على التمييز ، كقوله :

٣٧ — رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وُجُوهَنَا
صَدَدْتَ ، وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرِو

(وقد سبق لنا ذكر هذا البيت فى باب العلم ، ونسبناه هناك لأبى النجم العجلى)
وقول آخر :

يَا لَيْتَ أُمَّ الْعَمْرِو كَانَتْ صَاحِبِى مَــكَانَ مَنْ أَشْتَى عَلَى الرَّكَائِبِ

قال : وقد يجوز أن أوبر نكرة فعرفه باللام ، كما حكى سيبويه أن عرساً من ابن عرس قد نكره بعضهم فقال : هذا ابن عرس مقبل » اهـ كلام الأصمعى .

٣٧ — البيت لرشيد بن شهاب اليشكرى ، وزعم التوزى — نقلا عن بعضهم — أنه مصنوع لا يحتج به ، وليس كذلك ؛ لأن العلماء عرفوا قائله ونسبوه إليه .

اللغة : « رأيتك » الخطاب لقيس بن مسعود بن قيس بن خالد اليشكرى ، وهو المذكور فى آخر البيت « وجوهنا » أراد بالوجوه ذواتهم ، ويروى « لما أن عرفت جلادنا » أى : ثباتنا فى الحرب وشدة وقع سيوفنا « صددت » أعرضت ونأيت « طبت النفس » يريد أنك رضيت « عمرو » كان صديقاً حميماً لقيس ، وكان قوم الشاعر قد قتلوه .

المعنى : يندد بقيس ؛ لأنه فر عن صديقه لما رأى وقع أسيافهم ، ورضى من الغنيمة بالإياب ؛ فلم يدافع عنه ، ولم يتقدم للأخذ بثأره بعد أن قتل .

الإعراب : « رأيتك » فعل وفاعل ومفعول ، وليس بحاجة لمفعول ثان ؛ لأن « رأى » هنا بصرية « لما » ظرفية بمعنى حين تتعلق برأى « أن » زائدة « عرفت » فعل وفاعل « وجوهنا » وجوه : مفعول به لعرف ، ووجوه مضاف والضمير مضاف إليه « صددت » فعل وفاعل ، وهو جواب « لما » و « طبت » فعل وفاعل ، والجملة معطوفة على جملة صددت « النفس » تمييز نسبة « يا قيس » يا : حرف نداء ، و « قيس » منادى ، وجملة النداء لا محل لها معترضة بين العامل ومعموله « عن عمرو » جار ومجرور متعلق بصددت ، أو بطبت على أنه ضمنه معنى تسليت . =

والأصل « وطبت نفساً » فزاد الألفَ واللامَ ، وهذا بناء على أن التميز لا يكون إلا نكرة ، وهو مذهب البصريين ، وذهب الكوفيون إلى جواز كونه مَعْرِفَةً ؛ فالألف واللام عندهم غيرُ زائدةٍ .

وإلى هذين البيتين اللذين أنشدناهما أشار المصنف بقوله : « كَبنات الأَوْبَرِ » ، وقوله : « وطبت النفس يا قيس السرى » .

***

وَبَعْضُ ٱلْأَعْلَامِ عَلَيْهِ دَخَلَا   لِلَمْحِ مَا قَدْ كَانَ عَنْهُ نُقِلَا(١)

= الشاهد فيه : قوله « طبت النفس » حيث أدخل الألف واللام على التميز — الذى يجب له التنكير — ضرورة ، وذلك فى اعتبار البصريين ، وقد ذكر الشارح أن الكوفيين لا يوجبون تنكير التميز ، بل يجوز عندهم أن يكون معرفة وأن يكون نكرة ؛ وعلى ذلك لا تكون « أل » زائدة ، بل تكون معرفة .

ومن العلماء من قال : « النفس » مفعول به لصددت ، وتميز طبت محذوف ، والتقدير على هذا : صددت النفس وطبت نفساً يا قيس عن عمرو ، وعلى هذا لا يكون فى البيت شاهد ، ولكن فى هذا التقدير من التكلف مالا يخفى .

(١) « وبعض » مبتدأ ، وبعض مضاف و « الأعلام » مضاف إليه « عليه » جار ومجرور متعلق بدخل الآتى « دخلا » دخل فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على أل ، والألف للاطلاق ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ « للمح » جار ومجرور متعلق بدخل ، ولمح مضاف و « ما » اسم موصول مضاف إليه « قد » حرف تحقيق « كان » فعل ماض ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على بعض الأعلام « عنه » جار ومجرور متعلق بقوله نقل الآتى « نقلا » نقل : فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على بعض الأعلام ، والألف للاطلاق ، والجملة فى محل نصب خبر كان ، والجملة من كان ومعمولها لا محل لها صلة الموصول .

كَالْفَضْلِ ، وَالْحَارِثِ ، والنُّعْمَانِ؛ فَذِكْرُ ذا وَحَذْفُهُ سِيَّانِ[1]

ذكر المصنف ـ فيما تقدم ـ أن الألف واللام تكون مُعَرِّفَةً ، وتكون زائدة ، وقد تقدم الكلام عليهما ، ثم ذكر فى هذين البيتين أنها تكون للمح الصِّفَة ، والمراد بها الداخلةُ على ما سُمِّيَ به من الأعلام المنقولة ، مما يصلح دخول « أل » عليه ، كقولك فى « حَسَنٍ » : « الْحَسَن » وأكثرُ ما تدخل على المنقول من صفة ، كقولك فى « حارث » : « الحارث » وقد تدخل على المنقول من مَصْدر ، كقولك فى « فَضْل » : « الفَضْل » وعلى المنقول من اسمِ جنسٍ غيرِ مصدرٍ ، كقولك فى « نُعمان » : « النُّعْمَان » وهو فى الأصل من أسماء الدم[2] ؛ فيجوز دخولُ « أل » فى هذه الثلاثة نظراً إلى الأصل ، وحَذْفُها نظراً إلى الحال .

وأشار بقوله « للمح ما قد كان عنه نُقِلاَ » إلى أن فائدة دخول الألف واللام الدلالة على الالتفات إلى ما نُقِلت عنه من صفة ، أو ما فى معناها .

---

(١) « كالفضل » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، أى : وذلك كائن كالفضل « والحارث والنعمان » معطوفان على الفضل « فذكر » مبتدأ ، وذكر مضاف و « ذا » اسم إشارة مضاف إليه « وحذفه » الواو حرف عطف ، حذف : معطوف على المبتدأ ، وحذف مضاف والضمير مضاف إليه « سيان » خبر المبتدأ وما عطف عليه ، مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى ، والنون عوض عن التنوين فى الاسم المفرد :

(٢) هنا شيئان : الأول أن الذى تلمحه حين تدخل « أل » على نعمان هو وصف الحمرة التى يدل عليها لفظه بحسب الأصل الأول التزاماً ؛ لأن الحمره لازمة للدم . والثانى : أن الناظم فى كتاب التسهيل جعل « نعمان » من أمثلة العلم الذى قارنت « أل » وضعه كاللات والعزى والسموأل ، وهذه لازمة ، بدليل قوله هناك « وقد تزاد لازماً » وهنا مثل به لما زيدت عليه « أل » بعد وضعه للمح الأصل ، وهذه ليست بلازمة على ما قال « فذكر ذا وحذفه سيان » والخطب فى هذا سهل ؛ لأنه يحمل على أن العرب سمت « النعمان » أحيانا مقرونا بأل ؛ فيكون من النوع الأول ، وسمت أحياناً أخرى « نعمان » بدون أل ؛ فيكون من النوع الثانى .

وحاصلُه : أنك إذا أردت بالمنقول من صفة ونحوه أنه إنما سمى به تفاؤلا بمعناه أتَيْتَ بالألف واللام للدلالة على ذلك ، كقولك : « الحارث » نظراً إلى أنه إنما سمى به للتفاؤل ، وهو أنه يَعِيشُ ويَحْرُثُ ، وكذا كلُّ ما دل على مَعْنًى وهو مما يُوصَفُ به فى الجملة ، كفَضْل ونحوه ، وإن لم تنظر إلى هذا ونَظَرْتَ إلى كونه عَلَماً لم تُدْخِلِ الألفَ واللام ، بل تقول : فضل ، وحارث ، ونعمان ؛ فدخول الألفِ واللامِ أفاد معْنًى لا يستفاد بدونهما ؛ فليستا بزائدتين ، خلافاً لمن زعم ذلك ، وكذلك أيضاً ليس حذفهما وإثباتهما على السواء كما هو ظاهر كلام المصنف ، بل الحذفُ والإثباتُ يُنَزَّل على الحالتين اللتين سبق ذكرهما ، وهو أنه إذا لُمِحَ الأصل جيء بالألف واللام ، وإن لم يُلْمَح لم يُؤْتَ بهما .

* * *

وقد يَصِيرُ عَلَماً بالْغَلَبَهْ مُضَافٌ أوْ مَصْحُوبُ أَلْ كَالْعَقَبَهْ[1]

وَحَذْفَ أَلْ ذِى — إنْ تُنَادِ أَوْ تُضِفْ —

أَوْجِبْ ، وَفِى غَيْرِهِمَا قَدْ تَنْحَذِفْ[2]

---

(١) « وقد » الواو للاستئناف ، قد : حرف تقليل « يصير » فعل مضارع ناقص « علما » خبر يصير مقدم على اسمه « بالغلبه » جار ومجرور متعلق بيصير « مضاف » اسم يصير مؤخر عن خبره « أو مصحوب » أو : حرف عطف ، مصحوب معطوف على مضاف ، ومصحوب مضاف ، و « أل » قصد لفظه : مضاف إليه « كالعقبة » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، وتقدير الكلام : وذلك كائن كالعقبة .

(٢) « وحذف » الواو للاستئناف ، حذف : مفعول به مقدم على عامله وهو « أوجب » الآتى ، وحذف مضاف ، و « أل » قصد لفظه : مضاف إليه « ذى » اسم إشارة نعت لأل « إن » شرطية « تناد » فعل مضارع فعل الشرط ، مجزوم بحذف الياء ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « أو » عاطفة « تضف » معطوف على « تناد » مجزوم =

ن أقسام الألف واللام أنها تكون للغَلَبَة ، نحو : «المَدِينَةُ» ، و «الكِتَابُ» ؛ فإنّ حقّهما الصّدْقُ على كل مدينة وكل كتاب ، لكن غلبت «المَدِينَةُ» على مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم ، و «الكِتَابُ» على كتاب سيبويه رحمه الله تعالى ، حتى إنهما إذا أُطْلِقَا لم يتبادر إلى الفهم غيرهما .

وحكم هذه الألف واللام أنها لا تحذف إلا في النداء أو الإضافة ، نحو «يا صَعِقُ» في الصَّعِقِ[1] ، و «هذه مدينةُ رسول الله صلى الله عليه وسلم» .

وقد تُحْذَفُ في غيرهما شذوذاً ، سُمِعَ من كلامهم : «هٰذَا عَيُّوقُ طَالِعاً»[2] ، والأصل العَيُّوق[2] ، وهو اسْمُ نَجْمٍ .

وقد يكون العلم بالغَلَبَة أيضاً مضافاً : كابْنِ عُمَرَ ، وابْنِ عَبَّاسٍ ، وابْنِ مَسْعُودٍ ؛

= بالسكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «أوجب» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقدير أنت ، وجواب الشرط محذوف لدلالة هذا عليه ، أو جملة أوجب وفاعله في محل جزم جواب الشرط ، وحذف الفاء منها — مع أنها جملة طلبية — ضرورة «وفي» الواو حرف عطف ، في : حرف جر «غيرهما» غير : مجرور بفي ، وغير مضاف والضمير — الذي يعود على النداء والإضافة — مضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق بتنحذف الآتي «قد» حرف تقليل «تنحذف» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على «أل» وتقدير البيت : إن تناد أو تضف فأوجب حذف أل هذه ، وقد تنحذف أل في غير النداء والإضافة .

(١) الصعق — في أصل اللغة — اسم يطلق على كل من رمى بصاعقة ، ثم اختص بعد ذلك بخويلد بن نفيل ، وكان من شأنه أنه كان يطعم الناس بتهامة ، فعصفت الريح التراب في جفانه ، فسبها ، فرمى بصاعقة ، فقال الناس عنه : الصعق .

(٢) العيوق — في أصل الوضع — كلمة على زنة فيعول من قولهم : عاق فلان فلانا يعوقه ، إذا حال بينه وبين غرضه ، ومعناه عائق ، وهو بهذا صالح للاطلاق على كل معوق لغيره ، وخصوا به نجما كبيراً قريباً من نجم الثريا ونجم الدبران ، زعموا أنهم سموه بذلك لأن الدبران يطلب الثريا والعيوق يحول بينه وبين إدراكها .

فإنه غَلَبَ على العَبَادلة[١] دون غيرهم من أولادهم ، وإن كان حَقّه الصِّدْقَ عليهم ، لـكن غلب على هؤلاء ، حتى إنه إذا أُطْلِقَ « ابن عمر » لايفهم منه غير عبدالله، وكذا « ابن عباس » و « ابن مسعود » رضى الله عنهم أجمعين ؛ وهذه الإضافة لا تفارقه ، لا فى نداء ، ولا فى غيره ، نحو : « يَا ابْنَ عُمَرَ » .

* * *

(١) العبادلة : جمع عبدل ، بزنة جعفر ، وعبدل يحتمل أمرين : أولهما أن يكون أصله «عبدٌ» فزيدت لام فى آخره ، كما زيدت فى «زيد» حتى صار زيدلا ، والثانى أن يكونوا قد نحتوه من « عبد الله » فاللام هى لام لفظ الجلالة، والنحت باب واسع ؛ فقد قالوا : عبشم ، من عبد شمس ، وعبدر، من عبد الدار ، ومرقس ، من امرىء القيس ، وقالوا : حمدلة ، من الحمد لله ، وسبحلة ، من سبحان الله ، وجعفده ، من قولهم : جعلت فداءك ، وطلبقة ، من قولهم : أطال الله بقاءك — وأشباه لهذا كثيرة .

وقال الشاعر ، وينسب لعمر بن أبى ربيعة ؛ فجاء بالفعل واسم فاعله على طريق النحت :

لَقَدْ بَسْمَلَتْ لَيْلَى غَدَاةَ لَقِيتُهَا فَيَا حَبَّذَا ذَاكَ الْحَبِيبُ الْمُبَسْمِلُ

ولـكثرة ماورد من هذا النحو نرى أنه يجوز لك أن تقيس عليه ؛ فتقول « مشأل مشأله » إذا قال : ماشاء الله ، وتقول « سبحر سبحرة» إذا قال : سبحان ربى، وتقول « نعمص نعمصة » إذا قال : نعم صباحك ، وتقول « نعمس نعمسة » إذا قال : نعم مساؤك ، وهكذا ؛ وقدامى العلماء يرون باب النحت مقصوراً على ماسمع منه عن العرب وهو من تحجير الواسع ؛ فتدبر هذا ، ولا تـكن أسير التقليد ، وانظر القسم الأول من كتابنا دروس التصريف (ص ٢٢ طبعة ثالثة)

الابتداء

مُبْتَدَأٌ زَيْدٌ ، وَعَاذِرٌ خَبَرْ ، إنْ قُلْتَ «زَيْدٌ عَاذِرٌ مَنِ اعْتَذَرْ»(١)

وَأَوَّلٌ مُبْتَدَأٌ ، وَالثَّانِي فَاعِلٌ أغْنَى فِي «أسَارٍ ذَانِ»(٢)

وَقِسْ ، وَكَاسْتِفْهَامٍ النَّفْيُ ، وَقَدْ يَجُوزُ نَحْوُ «فَائِزٌ أُولُو الرَّشَدْ»(٣)

---

(١) « مبتدأ » خبر مقدم « زيد » مبتدأ مؤخر « وعاذر » الواو عاطفة، وعاذر مبتدأ « خبر » خبر المبتدأ « إن » شرطية « قلت » قال : فعل ماض فعل الشرط ، وتاء المخاطب فاعل « زيد » مبتدأ « عاذر » خبره ، وفاعله — من جهة كونه اسم فاعل — ضمير مستتر فيه ، والجملة من المبتدأ والخبر مقول القول «من» اسم موصول مفعول به لعاذر « اعتذر » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من ، والجملة لا محل لها صلة الموصول، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام وتقدير الكلام : إن قلت زيد عاذر من اعتذر فزيد مبتدأ وعاذر خبره .

(٢) « وأول » مبتدأ «مبتدأ» خبره «والثانى» مبتدأ « فاعل » خبر «أغنى» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى فاعل ، والجملة فى محل رفع صفة لفاعل «فى» حرف جر ، ومجروره قول محذوف « أسار » الهمزة للاستفهام ، وسار : مبتدأ ، و « ذان » فاعل سد مسد الخبر ، والجملة من المبتدأ وفاعله مقول القول المحذوف، وتقدير الكلام : وأول اللفظين مبتدأ وثانيهما فاعل أغنى عن الخبر فى قولك : أسار ذان .

(٣) « وقس » الواو عاطفة ، قس : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، ومفعوله ومتعلقه محذوفان ، والتقدير : وقس على ذلك ماأشبهه «وكاستفهام» الواو حرف عطف ، والكاف حرف جر، واستفهام : مجرور بها ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « النفى » مبتدأ مؤخر « وقد» الواو حرف ، قد حرف تقليل « يجوز » فعل مضارع « نحو » فاعل يجوز « فائز » مبتدأ « أولو » فاعل بفائز سد مسد الخبر ، وأولو مضاف و « الرشد » مضاف إليه ، والجملة من المبتدأ وفاعله المغنى عن الخبر مقول قول محذوف ، والتقدير : وقد يجوز نحو قولك فائز أولو الرشد ، والمراد بنحو هذا المثال :كل وصف وقع بعده مرفوع يستغنى به ولم تتقدمه أداة استفهام ولا أداة نفى .

ذكر المصنف أن المبتدأ على قسمين : مبتدأ له خَبَر ، ومبتدأ له فَاعِل سَدَّ مَسَدَّ الخبر ؛ فمثالُ الأوَّلِ « زَيْدٌ عَاذِرٌ مَنِ اعْتَذَرْ » والمراد به : ما لم يكن المبتدأ فيه وصفاً مشتملا على ما يُذْكَر فى القسم الثانى ؛ فزيد : مبتدأ ، وعاذر : خبرهُ ، ومنِ اعتذر : مفعول لعاذر ، ومثال الثانى « أسَارٍ ذَانِ » فالهمزة : للاستفهام ، وسَارٍ : مبتدأ ، وذان : فَاعِل سَدَّ مَسَدَّ الخبر ، ويُقَاس على هذا ما كان مثلَهُ ، وهو : كل وَصْفٍ اعْتَمَدَ على استفهام ، أو نفى — نحو : أقَائِمٌ الزَّيْدَانِ ، وَمَا قَائِمٌ الزَّيْدَانِ — فإن لم يعتمد الوَصْفُ لم يكن مبتدأ ، وهذا مذهب البصريين إلا الأخفش — ورَفَعَ[1] فاعلا ظاهراً ، كما مُثل ، أو ضميراً منفصلا ، نحو : « أقَائِمٌ أنْتُمَا » وتم الكلام به[1] ؛ فإن لم يتم به [الكلامُ] لم يكن مبتدأ ، نحو : « أقَائِمٌ أبَوَاهُ زَيْدٌ » فزيد : مبتدأ مؤخر ، وقَائِم : خبر مقدم ، وأبواه : فاعل بقائم ، ولا يجوز أن يكون «قائم» مبتدأ ؛ لأنه لا يستغنى بفاعله حينئذٍ ؛ إذ لا يقال « أقَائِمٌ أبَوَاهُ » فيتمَّ الكلام ، وكذلك لا يجوز أن يكون الوصف مبتدأ إذا رفع ضميراً مستتراً ؛ فلا يقال فى « مَا زَيْدٌ قَائِمٌ وَلاَ قَاعِدٌ » : إن « قاعداً » مبتدأ ، والضمير المستتر فيه فاعل أغنى عن الخبر ؛ لأنه ليس بمنفصل ، على أن فى المسأله خلافاً[2] ، ولا فرق بين أن يكون الاستفهام بالحرف ، كما مُثل ،

(١) « ورفع » هذا الفعل معطوف بالواو على « اعتمد » فى قوله « وهو كل وصف اعتمد على استفهام أو نفى » وكذلك قوله « وتم الكلام به » ويتحصل من ذلك أنه قد اشترط فى الوصف الذى يرفع فاعلا يغنى عن الخبر ثلاثة شروط ، أولها : أن يكون معتمداً على استفهام أو نفى — عند البصريين — والثانى أن يكون مرفوعه اسماً ظاهرا أو ضميرا منفصلا ، وفى الضمير المنفصل خلاف سنذكره ، والثالث أن يتم الكلام بمرفوعه المذكور

(٢) سنبسط القول فى هذه المسألة قريبا (انظر ص ١٩٢ من هذا الجزء) .

أو بالاسم كقولك : كَيْفَ جَالِسٌ الْعَمْرَانِ[1] ؟ وكذلك لافرق بين أن يكون النفي بالحرف، كما مُثِّل ، أو بالفعل كقولك : « لَيْسَ قَائِمٌ الزَّيْدَانِ » فليس : فعل ماض [ناقص] ، وقائم : اسمه ، والزيدان : فَاعِلٌ سَدَّ مَسَدَّ خبر ليس ، وتقول : « غَيْرُ قَائِمٍ الزَّيْدَانِ » فغيرُ : مبتدأ ، وقائم : مخفوض بالإضافة ، والزيدان : فاعل بقائم سَدَّ مَسَدَّ خبر غير ؛ لأن المعنى « مَا قَائِمٌ الزَّيْدَانِ » فعومل « غَيْرُ قَائِمٍ » مُعَامَلَة « ما قَائِمٌ » ومنه قوله :

٣٨ — غَيْرُ لَاهٍ عِدَاكَ ؛ فَاطَّرِحِ اللَّهْــوَ ، وَلَا تَغْتَرِرْ بِعَارِضِ سِلْمِ

---

(١) « كيف » اسم استفهام مبنى على الفتح فى محل نصب حال من « العمران » الآتى و « جالس » مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، و « العمران » فاعل بجالس أغنى عن الخبر ، مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى .

٣٨ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين .

اللغة : « لاه » اسم فاعل مأخوذ من مصدر لها يلهو ، وذلك إذا ترك وسلا وروح عن نفسه بما لاتقتضيه الحكمة ، ولكن المراد هنا لازم ذلك ، وهو الغفلة « اطرح » — بتشديد الطاء — أى — اترك «سلم» بكسر السين أو فتحها — أى صلح وموادعة ، وإضافة عارض إليه من إضافة الصفة للموصوف .

المعنى : إن أعداءك ليسوا غافلين عنك ، بل يتربصون بك الدوائر ؛ فلا تركن إلى الغفلة ، ولاتغتر بما يبدو لك منهم من المهادنة وترك القتال ؛ فإنهم يأخذون فى الأهبة والاستعداد .

الإعراب : « غير » مبتدأ ، وغير مضاف و «لاه» مضاف إليه « عداك » عدى : فاعل لاه سد مسد خبر غير ؛ لأن المضاف والمضاف إليه كالشىء الواحد ، وعدى مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه « فاطرح » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «اللهو» مفعول به لاطرح «ولا» الواو عاطفة ، لا : ناهية «تغترر» =

فغيرُ : مبتدأ ، ولاهٍ : مخفوض بالإضافة ، وعِدَاكَ : فاعل بِلَاهٍ سَدَّ مَسَدَّ خبر غير ، ومثلُه قولُه :

٣٩ — غَـــيْرُ مَأْسُوفٍ عَلَى زَمَنٍ   يَنْقَضِى بِالْهَمِّ وَالْحَـزَنِ

=فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بعارض » جار ومجرور متعلق بتغترر ، وعارض مضاف و« سلم » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « غير لاه عداك » حيث استغنى بفاعل « لاه » عن خبر المبتدأ وهو غير ؛ لأن المبتدأ المضاف لاسم الفاعل دال على النفى ؛ فكأنه « ما » فى قولك « ما قائم محمد » فالوصف مخفوض لفظاً بإضافة المبتدأ إليه وهو فى قوة المرفوع بالابتداء وللكلام بقية نأتى فى شرح الشاهد التالى لهذا الشاهد .

٣٩ — البيت لأبى نواس ــ الحسن بن هانى بن عبد الأول ، الحكمى ــ وهو ليس ممن يستشهد بكلامه ، وإنما أورده الشارح مثالا للمسألة ، ولهذا قال « ومثله قوله » وبعد هذا البيت بيت آخر ، وهو :

إِنَّمَا يَرْجُو الْحَيَاةَ فَتًى   عَاشَ فِى أَمْنٍ مِنَ الْمِحَنِ

اللغة : « مأسوف » اسم مفعول من الأسف ، وهو أشد الحزن ، وفعله من باب فرح ، وزعم ابن الخشاب أنه مصدر جاء على صيغة اسم المفعول مثل الميسور ، والمعسور ، والمجلود ، والمحلوف ، بمعنى اليسر والعسر والجلد والحلف ، ثم أريد به اسم الفاعل ، وستعرف فى بيان الاستشهاد ما ألجأه إلى هذا التكلف ووجه الرد عليه .

المعنى : إنه لاينبغى لعاقل أن يأسف على زمن ليس فيه إلا هموم تتلوها هموم ، وأحزان تأتى من ورائها أحزان ، بل يجب عليه أن يستقبل الزمان بغير مبالاة ولا اكتراث .

الإعراب : « غير » مبتدأ ، وغير مضاف « مأسوف » مضاف إليه « على زمن » جار ومجرور متعلق بمأسوف ، على أنه نائب فاعل سد مسد خبر المبتدأ « ينقضى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على « زمن » والجملة من ينقضى وفاعله فى محل جر صفة لزمن « بالهم » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر فى ينقضى « والحزن » الواو حرف عطف ، الحزن : معطوف على الهم . =

فغير : مبتدأ ، ومأسوف : مخفوض بالإضافة ، وعلى زمن : جار ومجرور فى موضع رفع بمأسوف لنيابته مَنَابَ الفاعلِ ، وقد سَدَّ مَسَدَّ خبر غير .

وقد سألَ أبو الفتح بن جنى وَلَدَهُ عن إعراب هــذا البيت ؛ فارتبك فى إعرابه .

ومَذْهَبُ البصريين ـ إلا الأخفش ـ أن هذا الوصف لا يكون مبتدأ إلا إذا اعتمد على نفى أو استفهام[1] ، وذهب الأخفش والكوفيون إلى عدم اشتراط

= التمثيل به : فى قوله « غير مأسوف على زمن » حيث أجرى قوله « على زمن » النائب عن الفاعل مجرى الزيدين فى قولك « ما مضروب الزيدان » فى أن كل واحد منهما سد مسد الخبر ؛ لأن المتضايفين بمنزلة الاسم الواحد ، فحيث كان نائب الفاعل يسد مع أحدهما مسد الخبر فإنه يسد مع الآخر أيضاً ، وكأنه قال « ما مأسوف على زمن » على ما بيناه فى الشاهد السابق .

هذا أحد توجيهات ثلاثة فى ذلك ونحوه ، وإليه ذهب ابن الشجرى فى أماليه .

والتوجيه الثانى لابن جنى وابن الحاجب ، وحاصله أن قوله « غير » خبر مقدم ، وأصل الكلام : « زمن ينقضى بالهم غير مأسوف عليه » وهو توجيه ليس بشىء ؛ لما يلزم عليه من التكلفاتِ البعيدة ؛ لأن العبارة الواردة فى البيت لا تصير إلى هـذا إلا بتكلف كثير .

والتوجيه الثالث لابن الخشاب ، وحاصله أن قوله « غير » خبر لمبتدأ محذوف تقديره « أنا غير ـ إلخ » وقوله « مأسوف » ليسِ اسم مفعول ، بل هو مصدر مثل « الميسور والمعسور ، والمجلود ، والمحلوف » وأراد به هنا اسم الفاعل ، فكأنه قال « أنا غير آسف ـ إلخ » وانظر ما فيه من التكلف والمشقة والجهد .

ومثل هذا البيت والشاهد السابق قول المتنبى يمدح بدر بن عمار :

لَيْسَ بِالْمُنْـكَرِ أنْ بَرَّزْتَ سَبْقاً غَيْرُ مَدْفُوعٍ عَنِ السَّبْقِ الْعِرَابُ

(١) مذهب جماعة من النحاة أنه يجب أن يكون الفاعل الذى يرفعه الوصف المعتمد اسما ظاهرا ، ولا يجوز أن يكون ضميراً منفصلا ، فإن سمع ما ظاهره ذلك فهو محمول على أن الوصف خبر مقدم والضمير مبتدأ مؤخر ، وعند هؤلاء أنك إذا قلت «أمسافر =

ذلك ؛ فأجازوا « قَائِمٌ الزَّيْدَانِ » فقائم : مبتدأ ، والزيدان : فَاعِلٌ سَدَّ مَسَدَّ الْخَبَرِ .

أنت » صح هذا الكلام عربية ، ولكن يجب أن يكون « مسافر » خبرا مقدما ، و « أنت » مبتدأ مؤخرا ، والجمهور على أنه يجوز أن يكون الفاعل المغنى عن الخبر ضميرا بارزا كما يكون اسما ظاهرا ، ولا محل لإنكار ذلك عليهم بعد وروده فى الشعر العربى الصحيح ، وفى القرآن الكريم عبارات لا يجوز فيها عربية أن تحمل على ما ذكروا من التقديم والتأخير ؛ فمن ذلك قوله تعالى : (أراغب أنت عن آلهتى يا إبراهيم) إذ لو جعلت « راغب » خبرا مقدما و « أنت » مبتدأ مؤخرا للزم عليه الفصل بين « راغب » وما يتعلق به وهو قوله « عن آلهتى » بأجنبى وهو أنت ؛ لأن المبتدأ بالنسبة للخبر أجنبى منه ، إذ لا عمل للخبر فيه على الصحيح ، ولا يلزم شىء من ذلك إذا جعلت « أنت » فاعلا ؛ لأن الفاعل بالنظر إلى العامل فيه ليس أجنبياً منه ونظير الآية الكريمة فى هذا وعدم صحة التخريج على التقديم والتأخير قول الشاعر « فخير نحن » فى الشاهد رقم ٤٠ الآتى .

ومن ذلك أيضاً قول الشاعر :

أَمُنْجِزٌ أَنْتُمُ وَعْداً وَثِقْتُ بِهِ   أَمِ اقْتَفَيْتُمْ جَمِيعاً نَهْجَ عُرْقُوبِ ؟

ومثله قول الآخر :

خَلِيلَيَّ مَا وَافٍ بِعَهْدِىَ أَنْتُمَا   إِذَا لَمْ تَكُونَا لِى عَلَى مَنْ أُقَاطِعُ

وقول الآخر :

فَمَا بَاسِطٌ خَيْراً وَلاَ دَافِعٌ أَذًى
عَنِ النَّاسِ إِلاَّ أَنْتُمُ آلَ دَارِمِ

ولا يجوز فى بيت من هذه الأبيات الثلاثة أن تجعل الوصف خبرا مقدما والمرفوع بعده مبتدأ مؤخرا ، كما لا يجوز ذلك فى الشاهد الآتى على ما ستعرفه ، لأنه يلزم على ذلك أن يفوت التطابق بين المبتدأ وخبره ، وهو شرط لابد منه ، فإن الوصف مفرد والضمير البارز للمثنى أو للمجموع ، أما جعل الضمير فاعلا فلا محظور فيه ، لأن الفاعل يجب إفراد عامله .

وإلى هذا أشار المصنف بقوله : « وقد يجوز نحو : فائز أولو الرَّشَد » أى : وقد يجوز استعمالُ هذا الوصف مبتدأ من غير أن يَسْبقه نَفْىٌ أو استفهامٌ .

وزعم المصنفُ أن سيبويه يُجيز ذلك على ضَعْفٍ ، ومما ورد منه قوله :

٥٠ — فَخَيْرٌ نَحْنُ عِنْدَ النَّاسِ مِنْكُمْ إِذَا الدَّاعِي الْمُثَوِّبُ قَالَ : يَالاَ

---

٥٠ — هذا البيت لزهير بن مسعود الضبى .

اللغة : « الناس » هكذا هو بالنون فى كافة النسخ ، ويروى « البأس » بالباء والهمزة وهو أنسب بعجز البيت « المثوب » من التثويب ، وأصله : أن يجىء الرجل مستصرخا فيلوح بثوبه ليرى ويشتهر ، ثم سمى الدعاء تثويباً لذلك « قال يالا » أى : قال يالفلان ، فحذف فلانا وأبقى اللام ؛ وانظر ص ١٥٩ السابقة .

الإعراب : « خير » مبتدأ « نحن » فاعل سد مسد الخبر « عند » ظرف متعلق بخير ، وعند مضاف و « والناس » أو « البأس » مضاف إليه « منكم » جار ومجرور متعلق بخير أيضاً « إذا » ظرف للمستقبل من الزمان « الداعى » فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور ، والتقدير : إذا قال الداعى ، والجملة من الفعل المحذوف وفاعله فى محل جر بإضافة إذا إليها « المثوب » نعت للداعى « قال » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على الداعى ، والجملة من قال المذكور وفاعله لا محل لها من الإعراب مفسرة « يالا » مقول القول ، وهو على ما عرفت من أن أصله يالفلان .

الشاهد فيه : فى البيت شاهدان لهذه المسألة ، وكلاهما فى قوله «خير نحن» ، أما الأول فإن «نحن» فاعل سد مسد الخبر ، ولم يتقدم على الوصف — وهو «خير» — نفى ولا استفهام وزعم جماعة من النحاة — منهم أبو على وابن خروف — أنه لا شاهد فى هذا البيت ، لأن قوله «خير» خبر لمبتدأ محذوف ، تقديره « نحن خير — إلخ » وقوله « نحن » المذكور فى البيت تأكيد للضمير المستتر فى خير ، وانظر كيف يلجأ إلى تقدير شىء وفى الكلام مايغنى عنه ؟ وأما الشاهد الثانى فإن « نحن » الذى وقع فاعلا أغنى عن الخبر هو ضمير منفصل ؛ فهو دليل للجمهور على صحة ماذهبوا إليه من جواز كون فاعل الوصف المغنى عن الخبر ضميرا منفصلا ، ولا يجوز فى هذا البيت أن يكون قوله « نحن » مبتدأ مؤخرا ويكون «خير» خبراً مقدما ؛ إذ يلزم على ذلك الفصل بين «خير» وما يتعلق به — وهو قوله « عند الناس » وقوله « منكم » — بأجنبى ، على ماقررناه [illegible]له تعالى : =

فخير : مبتدأ ، ونحن : فاعلٌ سَدَّ مَسَدَّ الْخَبَرِ ، ولم يَسْبِق « خير » نفىٌ ولا استفهامٌ ، وَجُعِلَ من هذا قولُه :

٤١ — خَبِــــيرٌ بَنُو لِهْبٍ ؛ فَلاَ تَكُ مُلْغِياً
مَقَالَةَ لِهْبِيٍّ إِذَا الطَّــــيْرُ مَرَّتِ

فخبير : مبتدأ ، وبنو لهب : فاعلٌ سَدَّ مَسَدَّ الْخَبَرِ .

* * *

=(أراغب أنت عن آلهتى) (فى ص ١٩٣) ؛ فهذا البيت يتم به استدلال الكوفيين على جواز جعل الوصف مبتدأ وإن لم يعتمد على نفى أو استفهام ، ويتم به استدلال الجمهور على جواز أن يكون مرفوع الوصف المغنى عن خبره ضميرا بارزاً .

٤١ — هذا البيت ينسب إلى رجل طائى ، ولم يعين أحد اسمه فيما بين أيدينا من المراجع .

اللغة : « خبير » من الخبرة ، وهى العلم بالشىء « بنو لهب » جماعة من بنى نصر ابن الأزد ، يقال : إنهم أزجر قوم ، وفيهم يقول كثير بن عبد الرحمن المعروف بكثيرة عزة :

تَيَمَّمْتُ لِهْباً أَبْتَغِى الْعِلْمَ عِنْدَهُمْ وَقَدْ صَارَ عِلْمُ الْعَائِفِينَ إِلَى لِهْبِ

المعنى : إن بنى لهب عالمون بالزجر والعيافة ؛ فإذا قال أحدهم كلاما فاستمع إليه ، ولا تلغ ما يذكره لك إذا زجر أو عاف حين تمر الطير عليه .

الإعراب : « خبير » مبتدأ ، والذى سوغ الابتداء به — مع كونه نكرة — أنه عامل فيما بعده « بنو » فاعل بخبير سد مسد الخبر ، وبنو مضاف ، و « لهب » مضاف إليه « فلا » الفاء عاطفة ، لا : ناهية « تك » فعل مضارع ناقص مجزوم بلا ، وعلامة جزمه سكون النون المحذوفة للتخفيف ؛ واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « ملغيا » خبرتك ، وهو اسم فاعل فيحتاج إلى فاعل ، وفاعله ضمير مستتر فيه « مقالة » مفعول به لملغ ، ومقالة مضاف و « لهبى » مضاف إليه « إذا » ظرف للمستقبل من الزمان ويجوز أن يكون متضمنا معنى الشرط « الطير » فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، والتقدير : إذا مرت الطير ، والجملة من الفعل المحذوف وفاعله فى محل جر=

وَالثَّانِ مُبْتَدأ ، وَذَا الْوَصْفُ خَـــــبَرْ
إنْ فِي سِـــوَى الإفْرَادِ طِبْقاً اسْتَقَرّْ(١)

= بإضافة «إذا» إليها ، وهي جملة الشرط ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه الكلام ، والتقدير : إذا مرت الطير فلاتك ملغياً . . إلخ « مرت » مر : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على « الطير » والجملة من مرت المذكور وفاعله لامحل لها من الإعراب مفسرة .

الشاهد فيه : قوله « خبير بنو لهب » حيث استغنى بفاعل خبير عن الخبر ، مع أنه لم يتقدم على الوصف نفي ولا استفهام ، هذا توجيه الكوفيين والأخفش للبيت ، ومن ثم لم يشترطوا تقدم النفي أو نحوه على الوصف استناداً إلى هذا البيت ونحوه .

ويرى البصريون — ماعدا الأخفش — أن قوله « خبير » خبر مقدم ، وقوله « بنو » مبتدأ مؤخر ، وهذا هو الراجح الذي نصره العلماء كافة ، فإذا زعم أحد أنه يلزم على هذا محظور — وإيضاحه أن شرط المبتدأ والخبر أن يكونا متطابقين : إفرادا وتثنية وجمعا ، وهنا لاتطابق بينهما لأن « خبير » مفرد ، و « بنو لهب » جمع ؛ فلزم على توجيه البصريين الإخبار عن الجمع بالمفرد — فالجواب على هذا أيسر مما تظن ؛ فإن « خبير » في هذا البيت يستوى فيه المذكر والمؤنث والمفرد والمثنى والجمع ؛ بسبب كونه على زنة المصدر مثل الذميل والصهيل ، والمصدر يخبر به عن الواحد والمثنى والجمع بلفظ واحد ، تقول: محمد عدل ، والمحمدان عدل، والمحمدون عدل، ومن عادة العرب أن يعطوا الشيء الذي يشبه شيئا حكم ذلك الشيء ؛ تحقيقا لمقتضى المشابهة ، وقد وردت صيغة فعيل مخبراً بها عن الجماعة ، والدليل على أنه كما ذكرناه وروده خبرا ظاهرا عن الجمع في نحو قوله تعالى : (والملائكة بعد ذلك ظهير) وقول الشاعر :

* هُنَّ صَدِيقٌ لِلَّذِى لَمْ يَشِبِ *

(١) « والثان » مبتدأ « مبتدأ » خبر « وذا » الواو عاطفة ، ذا اسم إشارة مبتدأ « الوصف » بدل أو عطف بيان من اسم الإشارة «خبر» خبر المبتدأ الذي هو اسم الإشارة « إن » شرطية « في سوى » جار ومجرور متعلق باستقر الآتي ، وسوى مضاف ، و « الإفراد » مضاف إليه « طبقا » حال من الضمير المستتر في « استقر » الآتي وقيل : هو تمييز محول عن الفاعل « استقر » فعل ماض فعل الشرط ، وفاعله ضمير =

الْوَصْفُ مع الفاعل : إما أن يتطابقا إفراداً أو تثنية أو جمعاً ، أو لا يتطابقا ، وهو قسمان : ممنوع ، وجائز .

فإن تطابقا إفراداً — نحو « أقائم زيد » — جاز فيه وجهان[1] ؛ أحدهما : أن

= مستتر فيه جوازا تقديره هو ، وجواب الشرط محذوف ، وتقدير الكلام « إن فى سوى الإفراد طبقا استقر فالثان مبتدأ — إلخ » .

(١) ههنا ثلاثة أمور نحب أن ننبهك إليها ، الأول : أنه لاينحصر جواز الوجهين فى أن يتطابق الوصف والمرفوع إفراداً ، بل مثله ما إذا كان للوصف مما يستوى فيه المفرد والمثنى والجمع وكان المرفوع بعده واحدا منها ، نحو أقتيل زيد ، ونحو أجريح الزيدان ، ونحو أصديق المحمدون ؟ وقد اختلفت كلمة العلماء فيما إذاكان الوصف جمع تكسير والمرفوع بعده مثنى أو مجموعا ؛ فذكر قوم أنه يجوز فيه الوجهان أيضاً ، وذلك نحو : أقيام أخواك ؟ ونحو أقيام إخوتك ؟ وعلى هذا تكون الصور التى يجوز فيها الأمران ست صور : أن يتطابق الوصف والمرفوع إفرادا ، وأن يكون الوصف مما يستوى فيه المفرد وغيره والمرفوع مفرداً ، أو مثنى ، أو مجموعا ، وأن يكون الوصف جمع تكسير والمرفوع مثنى ، أو جمعا ، وذهب قوم منهم الشاطبى إلى أنه يجب فى الصورتين الأخيرتين كون الوصف خبرا مقدما .

والأمر الثانى : أنه مع جواز الوجهين فيما ذكرنا من هذه الصور فإن جعل الوصف مبتدأ والمرفوع بعده فاعلا أغنى عن الخبر أرجح من جعل الوصف خبرا مقدما ، وذلك لأن جعله خبرا مقدما فيه الحمل على شىء مختلف فيه ؛ إذ الكوفيون لا يجوزون تقديم الخبر على المبتدأ أصلا ، ومع هذا فالتقديم والتأخير خلاف الأصل عند البصريين .

والأمر الثالث : أن محل جواز الوجهين فيما إذا لم يمنع من أحدهما مانع ، فإذا منع من أحدهما مانع تعين الآخر ؛ ففى قوله تعالى (أراغب أنت عن آلهتى) وفى قولك « أحاضر اليوم أختك » يمتنع جعل الوصف خبرا مقدما ، أما فى الآية فقد ذكر الشارح وجه ذلك فيها ، وإن يكن قد ذكره بعبارة يدل ظاهرها على أنه مرجح لاموجب ، وأما المثال فلأنه يلزم على جعل الوصف خبرا مقدما الإخبار بالمذكر عن المؤنث ، وهو لا يجوز أصلا ، والفصل بين الفاعل والعامل فيه يجوز ترك علامة التأنيث من العامل إذا كان الفاعل مؤنثا ، وفى قولك « أفى داره أبوك » يمتنع جعل « أبوك » =

يكون الوصف مبتدأ ، ومابعده فاعل سَدَّ مَسَدَّ الْخَبَرِ ، والثانى : أن يكون مابعده مبتدأ مؤخراً ، ويكون الوصف خبراً مقدماً ، ومنه قوله تعالى[1] : (أَرَاغِبٌ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ) فيجوز أن يكون « أراغب » مبتدأ ، و « أنت » فاعل سَدَّ مَسَدَّ الخبر ، ويحتمل أن يكون « أنت » مبتدأ مؤخراً ، و « أراغب » خبراً مقدماً .

والأول — فى هذه الآية — أَوْلَى ؛ لأن قوله : « عن آلهتى » معمول لـ «راغب» ؛ فلا يلزم فى الوجه الأول الفَصْلُ بين العامل والمعمول بأجنبى ؛ لأن « أنت » على هذا التقدير فاعل لـ « رَاغِبٌ » ؛ فليس بأجنبى منه ، وأما على الوجه الثانى فيلزم [فيه] الفَصْلُ بين العامل والمعمول بأجنبى ؛ لأن « أنت » أجنبى من « راغب » على هذا التقدير ؛ لأنه مبتدأ ؛ فليس لـ « راغب » عَمَلٌ فيه ؛ لأنه خبر ، والخبر لا يعمل فى المبتدأ على الصحيح .

وإن تَطَابَقَا تثنيةً نحو « أقائمان الزيدان » أو جمعاً نحو « أقائمون الزيدون » فما بَعْدَ الْوَصْفِ مبتدأ ، والوصف خبر مقدم ، وهذا معنى قول المصنف : « وَالثَّانِ مُبْتَدَأً وَذَا الْوَصْفُ خَبَرْ — إلى آخر البيت » أى : والثانى — وهو ما بعد الوصف — مبتدأ ، والوصف خبر عنه مُقَدَّمٌ عليه ، إن تَطَابَقَا فى غير الإفراد

= فاعلا ؛ لأنه يلزم عليه عود الضمير من « فى داره » على المتأخر لفظاً ورتبة ، وهو ممتنع .

(١) قد عرفت (ص ١٩٣ و ١٩٥) أن هذه الآية الكريمة لا يجوز فيها إلا وجه واحد ؛ لأن فيها ما يمنع من تجويز الوجه الثانى ، وعلى هذا فمراد الشارح أنه مما يجوز فيه الوجهان فى حد ذاته مع قطع النظر عن المانع العارض الذى يمنع أحدهما ؛ فإذا نظرنا إلى ذلك المانع لم يجز إلا وجه واحد ، ومن هنا تعلم أن قول الشارح فيما بعد « والأول فى هذه الآية أولى » ليس دقيقا ، والصواب أن يقول « والأول فى هذه الآية واجب لايجوز غيره » .

— وهو التثنية والجمع — هذا على المشهور من لغة العرب ، ويجوز على لغة «أَكَلُونِي البَرَاغِيثُ» أن يكون الوصف مبتدأ ، ومابعده فاعلٌ أغنى عن الخبر .

وإن لم يتطابقا — وهو قسمان : ممتنع ، وجائز ، كما تقدم — فمثال الممتنع « أقائمان زيد » و « أقائمون زيد » فهذا التركيبُ غيرُ صحيحٍ ، ومثال الجائز « أقائم الزيدان » و « أقائم الزيدون » وحينئذٍ يتعين أن يكون الوصف مبتدأ ، وما بعده فاعل سَدَّ مَسَدَّ الخبر[1] .

* * *

(١) أحب أن أجلى لك حقيقة هذه المسألة ، وأبين لك عللها وأسبابها بيانا لايبقى معه لبس عليك فى صورة من صورها، وذلك البيان يحتاج إلى شرح أمرين، الأول : لم جاز فى الوصف الذى يقع بعده مرفوع أن يكون الوصف مبتدأ والمرفوع بعده فاعلا ، وأن يكون الوصف خبراً مقدما والمرفوع مبتدأ مؤخرا ؛ والثانى : على أى شىء يستند تعين أحد هذين الوجهين وامتناع الآخر منهما ؟ .

أما عن الأمر الأول فنقول لك : إن اسم الفاعل واسم المفعول ونحوهما من الأوصاف قد أشبهت الفعل نوع شبه من حيث المعنى ؛ لدلالتها على الحدث الذى يدل عليه الفعل ، وهى فى طبيعتها أسماء تقبل علامات الاسم ، فتردد أمرها بين أن تعامل معاملة الأسماء بالنظر إلى لفظها وبين أن تعامل معاملة الأفعال فتسند إلى ما بعدها بالنظر إلى دلالتها على معنى الفعل ، ثم ترجح ثانى هذين الوجهين بسبب دخول حرف النفى أو حرف الاستفهام عليها ، وذلك لأن الأصل فى النفى وفى الاستفهام أن يكونا متوجهين إلى أوصاف الذوات . لا إلى الذوات أنفسها ، لأن الذوات يقل أن تكون مجهولة ، والموضوع للدلالة على أوصاف الذوات وأحوالها هو الفعل، لاجرم كان الأصل فى النفى والاستفهام أن يكونا عن الفعل وما هو فى معناه ، ومن هنا تفهم السر فى اشتراط البصريين — فى جعل الوصف مبتدأ والمرفوع بعده فاعلا أغنى عن الخبر — تقدم النفى والاستفهام عليه .

وأما عن الأمر الثانى فإنا نقرر لك أن النحاة بنوا تجويز الوجهين وتعين أحدها وامتناعه جميعاً على أصول مقررة ثابتة ، فبعضها يرجع إلى حكم الفاعل ورافعه ، وبعضها يرجع إلى حكم المبتدأ وخبره ، وبعضها إلى حكم عام للعامل والمعمول . =

وَرَفَعُوا مُبْتَدَأً بِالاْبْتِدَا كَذَاكَ رَفْعُ خَبَرٍ بِالْمُبْتَدَا(١)

مَذْهَبُ سيبويه وجمهور البصريين أن المبتدأ مرفوعٌ بالابتداء ، وأن الخبر مرفوعٌ بالمبتدأ .

= فالفاعل يجب أن يكون عامله مجردا من علامة التثنية والجمع على أفصح اللغتين ؛ فمتى كان الوصف مثنى أو مجموعا لم يجز أن يكون المرفوع بعده فاعلا فى الفصحى .

والمبتدأ مع خبره تجب مطابقتهما فى الإفراد والتثنية والجمع ؛ فمتى كان الوصف مفردا والمرفوع بعده مثنى أو مجموعا لم يجز أن تجعل الوصف خبرا والمرفوع بعده مبتدأ .

وإذا كان الوصف مفردا والمرفوع بعده مفردا كذلك فقد اجتمع شرط الفاعل مع رافعه وشرط المبتدأ مع خبره ؛ فيجوز الوجهان .

ثم إن كان الوصف مفردا مذكرا والمرفوع مفردا مؤنثا فإذا لم يكن بينهما فاصل امتنع الكلام ؛ لأن مطابقة المبتدأ وخبره والفاعل ورافعه فى التأنيث واجبة حينئذ ، وإن كان بينهما فاصل صح جعل المرفوع فاعلا ولم يصح جعله مبتدأ ، فإن وجوب المطابقة بين المبتدأ والخبر لا تزول بالفصل بينهما ، وصح جعل المرفوع فاعلا ؛ لأن الفصل يبيح فوات المطابقة فى التأنيث بين الفاعل المؤنث الحقيقى التأنيث ورافعه .

وإن كان الوصف والمرفوع مفردين مذكرين وقد وقع بعدهما معمول للوصف جاز أن يكون المرفوع فاعلا ولم يجز أن يكون مبتدأ ، إذ يترتب على جعله مبتدأ أن يفصل بين العامل والمعمول بأجنبى .

وإذا كان الوصف مثنى أو مجموعا والمرفوع مفردا لم يصح الكلام بتة ، لا على اللغة الفصحى ، ولا على غير اللغة الفصحى من لغات العرب ، لأن شرط المبتدأ والخبر ــ وهو التطابق ــ غير موجود ، وشرط الفاعل وعامله ــ وهو تجرد العامل من علامة التثنية والجمع ــ غير موجود ، وغير الفصحى لا تلحقها مع الفاعل المفرد .

(١) « ورفعوا » الواو للاستئناف ، رفعوا : فعل وفاعل « مبتدأ » مفعول به لرفعوا « بالابتدا » جار ومجرور متعلق برفعوا « كذاك » الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، والكاف حرف خطاب « رفع » مبتدأ مؤخر ، ورفع مضاف و « خبر » مضاف إليه « بالمبتدا » جار ومجرور متعلق برفع .

فالعامل فى المبتدأ معنوىٌّ — وهو كون الاسم مجرَّداً عن العوامل اللفظية غير الزائدة ، وما أشبهها — واحترز بغير الزائدة من مثل « بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ » فيحسبك : مبتدأ ، وهو مجرد عن العوامل اللفظية غير الزائدة ، ولم يتجرد عن الزائدة ؛ فإن الباء الداخلة عليه زائدة ؛ واحترز « بشبهها » من مثل « رُبَّ رَجُلٍ قَائِمٌ » فرجل : مبتدأ ، وقائم : خبره ؛ ويدلُّ على ذلك رَفْعُ المعطوف عليه ، نحو « رُبَّ رَجُلٍ قَائِمٌ وَامْرَأَةٌ » .

والعامل فى الخبر لفظى ، وهو المبتدأ ، وهذا هو مذهب سيبويه رحمه الله ! .

وذهب قوم إلى أن العامل فى المبتدأ والخبر الابتداء ؛ فالعامل فيهما معنوىٌّ .

وقيل : المبتدأ مرفوع بالابتداء ، والخبر مرفوع بالابتداء والمبتدإ .

وقيل : تَرَافَعَا ، ومعناه أنَّ الخبر رَفَعَ المبتدأ ، وأن المبتدأ رَفَعَ الخبر .

وأعْدَلُ هذه المذاهب مَذْهَبُ سيبويه [وهو الأول] ، وهذا الخلاف [مما] لا طائل فيه .

* * *

وَالْخَبَرُ : الْجُزْءُ الْمُتِمُّ الْفَائِدَهْ ، كَاللهُ بَرٌّ ، وَالْأَيَادِى شَاهِدَهْ(١)

عَرَّفَ المصنفُ الْخَبَرَ بأنه الجزء المكمل للفائدة ، ويَرِدُ عليه الفاعلُ ، نحو « قَامَ زَيْدٌ » فإنه يَصْدُقُ على زيد أنه الجزء الْمُتِمُّ للفائدة ، وقيل فى تعريفه : إنه الجزء المنتظم منه مع المبتدأ جملةٌ ، ولا يرد الفاعلُ على هذا التعريف ؛ لأنه لا ينتظم منه مع المبتدأ جملةٌ ، بل ينتظم منه مع الفعل جملةٌ ، وخُلَاصَة هذا أنه

(١) « والخبر » الواو للاستئناف ، الخبر : مبتدأ « الجزء » خبر المبتدأ « المتم » نعت له ، والمتم مضاف و « الفائده » مضاف إليه « كالله » الكاف جارة لقول محذوف ، ولفظ الجلالة مبتدأ « بر » خبر المبتدأ « والأيادى شاهده » الواو عاطفة ، وما بعدها مبتدأ وخبر ، والجملة معطوفة بالواو على الجمله السابقة .

عَرَّفَ الْخَبَرَ بما يُوجَدُ فيه وفى غيره ، والتعريف ينبغى أن يكون مختصًّا بالمُعَرَّفِ دون غيره .

* * *

وَمُفْرَداً يَأْتِى ، وَيَأْتِى جُمْلَهْ حَاوِيَةً مَعْنَى الَّذِى سِيقَتْ لَهْ(١)

وَإِنْ تَكُنْ إِيَّاهُ مَعْنًى اكْتَفَى بِهَا : كَنُطْقِى اللهُ حَسْبِى وَكَفَى(٢)

ينقسم الخبر إلى : مفرد ، وجملة ، وسيأتى الكلام على المفرد .

فأمَّا الجملة فإما أن تكون هى المبتدأ فى المعنى أوْ لاَ .

---

(١) « ومفردا » حال من الضمير فى « يأتى » الأول « يأتى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على الخبر « ويأتى » الواو عاطفة ، ويأتى فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على الخبر أيضا ، والجملة معطوفة على جملة « يأتى » وفاعله السابقة « جملة » حال من الضمير المستتر فى « يأتى » الثانى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف « حاوية » نعت لجملة ، وفيه ضمير مستتر هو فاعل « معنى » مفعول به لحاوية . ومعنى مضاف و « الذى » مضاف إليه « سيقت » سيق : فعل ماض مبنى للمجهول ، والتاء للتأنيث . ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى جملة ، والجملة من سيق ونائب فاعله لامحل لها صلة الموصول « له » جار ومجرور متعلق بسيق .

(٢) « وإن » شرطية « تكن » فعل مضارع ناقص فعل الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود على قوله جملة « إياه » خبر تكن « معنى » منصوب بنزع الخافض أو تمييز « اكتفى » فعل ماض مبنى على الفتح المقدر على الألف فى محل جزم جواب الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الخبر « بها » جار ومجرور متعلق باكتفى « كنطقى » الكاف جارة لقول محذوف ، نطق : مبتدأ أول ، ونطق مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « الله » مبتدأ ثان « وحسبى » خبر المبتدأ الثانى ومضاف إليه ، وجملة المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول « وكفى » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، وأصله وكفى به ، فحذف حرف الجر ، فاتصل الضمير واستتر .

فإن لم تـكن هى المبتدأ فى المعنى فلا بُدَّ فيها من رَابِطٍ يَرْبِطُهَا بالمبتدأ[1] ، وهذا معنى قوله : « حَاوِيَةً مَعْنَى الّذِى سِيقَتْ لَهْ » والرابطُ : (١) إما ضمير يرجع إلى المبتدأ ، نحو « زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ » وقد يكون الضمير مُقَدَّراً ، نحو « السَّمْنُ مَنَوَانِ بِدِرْهَمٍ » التقدير : مَنَوَانِ منه بدرهم (٢) أو إشارة إلى المبتدأ ،

---

(١) يشترط فى الجملة التى تقع خبرا ثلاثة شروط ؛ الأول : أن تـكون مشتملة على رابط يربطها بالمبتدأ ، وقد ذكر الشارح هذا الشرط ، وفصل القول فيه ، والشرط الثانى : ألا تـكون الجملة ندائية ؛ فلا يجوز أن تقول : محمد يا أعدل الناس ، على أن يكون محمد مبتدأ وتـكون جملة « يا أعدل الناس » خبرا عن محمد ، الشرط الثالث : ألا تـكون جملة الخبر مصدرة بأحد الحروف : لـكن ، وبل ، وحتى .

وقد أجمع النحاة على ضرورة استـكمال الخبر لهذه الشروط الثلاثة ، وزاد ثعلب شرطا رابعا ، وهو ألا تـكون جملة الخبر قسمية ، وزاد ابن الأنبارى خامسا وهو ألا تـكون إنشائية ، والصحيح عند الجمهور صحة وقوع القسمية خبرا عن المبتدأ ، كأن تقول : زيد والله إن قصدته ليعطينك ، كما أن الصحيح عند الجمهور جواز وقع الإنشائية خبرا عن المبتدأ ، كأن تقول : زيد اضربه ، وذهب ابن السراج إلى أنه إن وقع خبر المبتدأ جملة طلبية فهو على تقدير قول ؛ فالتقدير عنده فى المثال الذى ذكرناه : زيد مقول فيه اضربه ، تشبيها للخبر بالنعت ، وهو غير لازم عند الجمهور وفرقوا بين الخبر والنعت بأن النعت يقصد منه تمييز المنعوت وإيضاحه ، فيجب أن يكون معلوما للمخاطب قبل التـكلم ، والإنشاء لا يعلم إلا بالتـكلم ، وأما الخبر فإنه يقصد منه الحـكم ؛ فلا يلزم أن يكون معلوما من قبل ، بل الأحسن أن يكون مجهولا قبل التـكلم ليفيد المتـكلم المخاطب مالا يعرفه ، وقد ورد الإخبار بالجملة الإنشائية فى قول العذرى (انظر شرح الشاهد رقم ٣٠) .

وَجَدُّ الفَرَزْدَقِ أَتْعِسْ بِهِ ... وَدَقَّ خَيَاشِيمَهُ الْجَنْدَلُ

وكل النحاة أجاز رفع الاسم المشغول عنه قبل فعل الطلب ، وأجاز جعل المخصوص بالمدح مبتدأ خبره جملة نعم وفاعلها ، وهى إنشائية ، وسيمثل المؤلف فى هذا الموضوع بمثال منه ، فاحفظ ذلك كله ، وكن منه على ثبت

كقوله تعالى : (وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ)[1] فى قراءة مَنْ رفع اللباس (٣) أو تكرار المبتدأ بلفظه ، وأكثر ما يكون فى مواضع التفخيم كقوله تعالى : (الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ) و (الْقَارِعَةُ مَا الْقَارِعَةُ) ، وقد يستعمل فى غيرها ، كقولك : « زَيْدٌ مَا زَيْدٌ » (٤) أو عُمُومٌ يدخل تحته المبتدأ ، نحو « زَيْدٌ نِعْمَ الرَّجُلُ » .

وإن كانت الجملة الواقعة خبراً هى المبتدأ فى المعنى لم تَحْتَجْ إلى رَابِطٍ ، وهذا معنى قوله : « وإن تكن — إلى آخر البيت » أى : وإن تكن الجملة إياه — أى المبتدأ — فى المعنى اكْتُفِىَ بها عن الرابط ، كقولك : « نُطْقِى اللهُ حَسْبِى » ؛ فنطق : مبتدأ [أوَّلُ] ، والاسم الكريم : مبتدأ ثانٍ ، وحسبى : خبر عن المبتدإ الثانى ، والمبتدأ الثانى وخبره خبر عن المبتدإ الأول ، واستغنى عن الرَّابِطِ ؛ لأن قولك « اللهُ حسبى » هو معنى « نُطْقِى » وكذلك « قَوْلِى لاَ إلٰهَ إلاَّ اللهُ » .

***

---

(١) هذه الآية الكريمة أولها : (يابنى آدم قد أنزلنا عليكم لباسا يوارى سوآتكم وريشا ولباس التقوى ذلك خير) وقد قرىء فيها فى السبعة بنصب « لباس التقوى » ورفعه ، فأما قراءة النصب فعلى العطف على « لباسا يوارى » ولا كلام لنا فيها الآن ، وأما قراءة الرفع فيجوز فيها عدة وجوه من الإعراب ؛ الأول : أن يكون « لباس التقوى » مبتدأ أول ، و« ذلك » مبتدأ ثانياً ، و « خير » خبر المبتدأ الثانى ، وجملة المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول ، وهذا هو الوجه الذى خرج الشارح وغيره من النحاة الآية عليه ، والوجه الثانى : أن يكون « ذلك » بدلا من « لباس التقوى » ، والثالث : أن يكون « ذلك » نعتاً للباس التقوى على ما هو مذهب جماعة و « خير » خبر المبتدأ الذى هو « لباس التقوى » وعلى هذين لا شاهد فى الآية لما نحن بصدده فى هذا الباب .

وَالْمُفْرَدُ الْجَامِدُ فَارِغٌ ، وَإِنْ يُشْتَقَّ فَهْوَ ذُو ضَمِيرٍ مُسْتَكِنْ[1]

تقدمَ الكلامُ فى الخبر إذا كان جملة ، وأما المفردُ : فإما أن يكون جامداً ، أو مشتقًّا .

فإن كان جامداً فذَكَرَ المصنفُ أنه يكون فارغاً من الضمير ، نحو « زَيْدٌ أَخُوكَ » وذهب الكسائىُّ وَالرُّمَّانىُّ وجماعة إلى أنه يتحمل الضمير ، والتقدير عندهم : « زيد أخوك هو » وأما البصريون فقالوا : إما أن يكون الجامد متضمناً معنى المشتق ، أو لا ؛ فإن تَضَمَّنَ معناه نحو « زَيْدٌ أَسَدٌ » — أى شُجَاع — تَحَمَّلَ الضميرَ ، وإن لم يتضمن معناه لم يتحمل الضمير كما مُثِّلَ .

وإن كان مشتقًّا فذَكَرَ المصنفُ أنه يتحمل الضمير ، نحو « زَيْدٌ قَائِم » أى : هو ، هذا إذا لم يرفع ظاهراً .

(١) « والمفرد » مبتدأ « الجامد » نعت له « فارغ » خبر المبتدأ « وإن » شرطية « يشتق » فعل مضارع فعل الشرط مبنى للمجهول ، مجزوم بإن الشرطية ، وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالفتح تخلصاً من التقاء الساكنين وطلبا للخفة ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على قوله المفرد « فهو » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، والضمير المنفصل مبتدأ « ذو » اسم بمعنى صاحب خبر المبتدأ وذو مضاف و « ضمير » مضاف إليه « مستكن » نعت لضمير ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل جزم جواب الشرط ، ويجوز أن يكون قوله « المفرد » مبتدأ أول ، وقوله « الجامد » مبتدأ ثانياً ، وقوله « فارغ » خبر المبتدأ الثانى ، وجملة المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول ، والرابط بين جملة الخبر والمبتدأ الأول محذوف ، وتقدير الكلام على هذا : والمفرد الجامد منه فارغ ، والشاطبى يوجب هذا الوجه من الإعراب ؛ لأن الضمير المستتر فى قوله « يشتق » فى الوجه الأول عاد على « المفرد » الموصوف بقوله « الجامد » بدون صفته ، إذا لو عاد على الموصوف وصفته لكان المعنى: إن يكن المفرد الجامد مشتقا ، وهو كلام غير مستقيم ، وزعم أن عود الضمير على الموصوف وحده ــ دون صفته ــ خطأ ، وليس كما زعم ، لا جرم جوزنا الوجهين فى إعراب هذه العبارة .

وهذا الحكم إنما هو للمشتق الجارى مَجْرَى الفعل : كاسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المُشَبَّهة ، واسم التفضيل ؛ فأما ما ليس جارياً مَجْرَى الفعل من المشتقات فلا يتحمل ضميراً ، وذلك كأسماء الآلة ، نحو « مِفْتَاح » فإنه مشتق من « الفَتْح » ولا يتحمل ضميراً ؛ فإذا قلت : « هذا مِفْتَاحٌ » لم يكن فيه ضمير ، وكذلك ما كان على صيغة مَفْعَل وقُصِدَ به الزمان أو المكان كـ « مَرْمًى » فإنه مشتق من « الرَّمْي » ولا يتحمل ضميراً ؛ فإذا قلت « هٰذَا مَرْمَى زَيْدٍ » تريد مكانَ رَمْيِهِ أو زمانَ رميه كان الخبرُ مشتقًّا ولا ضميرَ فيه .

وإنما يتحمل المشتقُّ الجارى مَجْرَى الفعلِ الضميرَ إذا لم يرفع ظاهراً ؛ فإن رفعه لم يتحمل ضميراً ، وذلك نحو « زَيْدٌ قَائِمٌ غُلَامَاه » فغلاماه : مرفوع بقائم ؛ فلا يتحمل ضميراً .

وحاصلُ ماذكر : أن الجامد يتحمل الضمير مطلقاً عند الكوفيين ، ولا يتحمل ضميراً عند البصريين ، إلا إنْ أُوِّل بمشتق ، وأن المشتق إنما يتحمل الضمير إذا لم يرفع ظاهراً وكان جارياً مَجْرَى الفعل ، نحو : « زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ » أى : هو ، فإن لم يكن جارياً مَجْرَى الفعلِ لم يتحمَّل شيئاً ، نحو : « هٰذَا مِفْتَاحٌ » ، و « هذا مَرْمَى زَيْدٍ » .

* * *

وَأَبْرِزَنْهُ مُطْلَقاً حَيْثُ تَلَا مَا لَيْسَ مَعْنَاهُ لَهُ مُحَصَّلَا[1]

---

(١) « وأبرزنه » الواو للاستئناف ، أبرز : فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، ونون التوكيد حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، والضمير المتصل البارز مفعول به لأبرز « مطلقا » حال من الضمير البارز ، ومعناه سواء أمنت اللبس أم لم تأمنه « حيث » =

إذا جَرَى الخبر المشتق على مَنْ هو له استتر الضميرُ فيه ، نحو : « زيد قائم » أى هو ، فلو أتيتَ بعد المشتق بـ« هو » ونحوه وأبرزتَهُ فقلت : «زيد قائم هُوَ» فقد جَوَّزَ سيبويه فيه وجهين ؛ أحدهما : أن يكون « هو » تأكيداً للضمير المستتر فى « قائم » والثانى أن يكون فاعلا بـ «قائم» . هذا إذا جَرَى على مَنْ هو له .

فإن جرى على غير مَنْ هو له — وهو المراد بهذا البيت — وجب إبرازُ الضمير ، سواء أُمِنَ اللبس ، أو لم يُؤْمن ؛ فمثالُ ما أُمِنَ فيه اللبسُ : « زَيْدٌ هِنْدٌ ضَارِبُهَا هُوَ » ومثالُ ما لم يُؤْمن فيه اللَّبْسُ لولا الضمير «زَيْدٌ عَمْرٌو ضَارِبُهُ هُوَ» فيجب إبراز الضمير فى الموضعين عند البصريين ، وهذا معنى قوله : « وَأَبْرِزَنْهُ مطلقاً » أى سواء أُمِنَ اللبس ، أو لم يُؤْمن .

وأما الكوفيون فقالوا : إن أُمِنَ اللبس جاز الأمران كالمثال الأول — وهو :

=ظرف مكان متعلق بأبرز «تلا» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الخبر المشتق ، والجملة من تلا وفاعله فى محل جر بإضافة حيث إليها « ما » اسم موصول مفعول به لتلا ، مبنى على السكون فى محل نصب « ليس » فعل ماض ناقص « معناه » معنى : اسم ليس ، ومعنى مضاف والضمير مضاف إليه « له » جار ومجرور متعلق بقوله « محصلا » الآتى « محصلا » خبر ليس ، والجملة من ليس ومعموليها لا محل لها من الإعراب صلة الموصول الذى هو « ما » ، وتقدير البيت : وأبرز ضمير الخبر المشتق مطلقاً إن تلا الخبر مبتدأ ليس معنى ذلك الخبر محصلا لذلك المبتدأ ، وقد عبر الناظم فى الكافية عن هذا المعنى بعبارة سالمة من هذا الاضطراب والقلق ، وذلك قوله :

وَإِنْ تَلاَ غَيْرَ الَّذِى تَعَلَّقَا بِهِ فَأَبْرِزِ الضَّمِيرَ مُطْلَقَا
فى الْمَذْهَبِ الْكُوفِىِّ شَرْطُ ذَاكَ أَنْ لاَ يُؤْمَنَ اللَّبْسُ ، وَرَأْيُهُمْ حَسَنْ

وقد أشار الشارح إلى اختيار الناظم فى غير الألفية من كتبه لمذهب الكوفيين فى هذه المسألة ، وأنت تراه يقول فى آخر هذين البيتين عن مذهب الكوفيين « ورأيهم حسن »

« زَيْدٌ هِنْدٌ ضَارِبُهَا هُوَ » — فإن شئت أتيتَ بـ « هو » وإن شئت لم تأتِ به ؛ وإن خيف اللبس وجب الإبراز كالمثال الثانى ؛ فإنك لو لم تأت بالضمير فقلت : « زَيْدٌ عَمْرٌو ضَارِبُهُ » لاحتمل أن يكون فاعلُ الضرب زيداً ، وأن يكون عمراً ، فلما أتيت بالضمير فقلت : « زَيْدٌ عَمْرٌو ضَارِبُهُ هُوَ » تعين أن يكون « زَيْدٌ » هو الفاعل .

واختار المصنف فى هذا الكتاب مذهب البصريين ، ولهذا قال : « وَأَبْرِزَنْهُ مطلقاً » يعنى سواء خِيفَ اللبسُ ، أو لم يُخَفْ ، واختار فى غير هذا الكتاب مذهب الكوفيين ، وقد ورد السماع بمذهبهم ؛ فمن ذلك قولُ الشاعر :

٤٢ — قَوْمِى ذُرَا الَمجْدِ بَانُوهَا وَقَدْ عَلِمَتْ
بِكُنْهِ ذَلِكَ عَــــدْنَانٌ وَقَحْطَانُ

التقدير : بَانُوهَا هُم ؛ فحذف الضمير لأمْن اللبس .

***

٤٢ — هذا الشاهد غير منسوب الى قائل معين فيما بين أيدينا من المراجع .

اللغة : « ذرا » بضم الذال — جمع ذروة . وهى من كل شىء أعلاه « المجد » الكرم « بانوها » جعله العينى فعلا ماضيا بمعنى زادوا عليها وتميزوا ، ويحتمل أن يكون جمع « بان » جمعا سالما مثل قاض وقاضون وغاز وغازون ، وحذفت النون للاضافة كما حذفت النون فى قولك « قاضو المدينة ومفتوها » وهو عندنا أفضل مما ذهب إليه العينى « كنه » كنه كل شىء : غايته ، ونهايته ، وحقيقته .

الإعراب : « قومى » قوم : مبتدأ أول ، وقوم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « ذرا » مبتدأ ثان ، وذرا مضاف و « المجد » مضاف إليه « بانوها » بانو : خبر المبتدأ الثانى ، وبانو مضاف وضمير الغائبة العائد إلى ذرا المجد مضاف إليه ، وجملة المبتدأ الثانى وخبره خبر المبتدأ الأول « وقد » الواو واو الحال ، قد : حرف تحقيق « علمت » علم : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « بكنه » جار ومجرور متعلق بعلمت ، =

وَأَخْبَرُوا بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفِ جَرْ
نَاوِينَ مَعْنَى « كَائِنٍ » أَوِ « اسْتَقَرْ »(١)

= وكنه مضاف واسم الإشارة فى «ذلك» مضاف إليه ، واللام للبعد ، والكاف حرف خطاب « عدنان » فاعل علمت « وقحطان » معطوف عليه

الشاهد فيه : قوله « قومى ذرا المجد بانوها » حيث جاء بخبر المبتدأ مشتقا ولم يبرز الضمير، مع أن المشتق ليس وصفا لنفس مبتدئه فى المعنى، ولو أبرز الضمير لقال : «قومى ذرا المجد بانوها هم » وإنما لم يبرز الضمير ارتكانا على انسياق المعنى المقصود إلى ذهن السامع من غير تردد ، فلا لبس فى الكلام بحيث يفهم منه معنى غير المعنى الذى يقصد إليه المتكلم ، فإنه لا يمكن أن يتسرب إلى ذهنك أن « بانوها » هو فى المعنى وصف للمبتدأ الثانى الذى هو « ذرا المجد » لأن ذرا المجد مبنية وليست بانية ؛ وإنما البانى هو القوم .

وهذا الذى يدل عليه هذا البيت — من عدم وجوب إبراز الضمير إذا أمن الالتباس ، وقصر وجوب إبرازه على حالة الالتباس — هو مذهب الكوفيين فى الخبر والحال والنعت والصلة ، قالوا فى جميع هذه الأبواب : إذا كان واحد من هذه الأشياء جاريا على غير من هو له ينظر ، فإذا كان يؤمن اللبس ويمكن تعين صاحبه من غير إبراز الضمير فلا يجب إبرازه ، وإن كان لا يؤمن اللبس واحتمل عوده على من هو له وعلى غير من هو له وجب إبراز الضمير ، والبيت حجة لهم فى ذلك .

والبصريون يوجبون إبراز الضمير بكل حال ، ويرون مثل هذا البيت غير موافق للقياس الذى عليه أكثر كلام العرب ، فهو عندهم شاذ .

ومنهم من زعم أن « ذرا المجد » ليس مبتدأ ثانيا كما أعربه الكوفيون ، بل هو مفعول به لوصف محذوف ، والوصف المذكور بعده بدل من الوصف المحذوف ، وتقدير الكلام : قومى بانون ذرا المجد بانوها ، فالخبر محذوف ، وهو جار على من له ، وفى هذا من التكلف ما ليس يخفى .

(١) « وأخبروا » الواو للاستئناف ، وأخبروا : فعل وفاعل « بظرف » جار ومجرور متعلق بأخبروا « أو » عاطفة « بحرف » جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور السابق، وحرف مضاف ، و «جر» مضاف إليه « ناوين » حال من الواو =

تقدم أن الخبر يكون مفرداً ، ويكون جملة ، وذَكَرَ المصنفُ فى هذا البيت أنه يكون ظرفاً أو [جارًّا و] مجروراً[1] ، نحو : « زَيْدٌ عِنْدَكَ » ، وَ « زَيْدٌ فى الدَّارِ » فكل منهما متعلِّقٌ بمحذوفٍ واجبِ الحذفِ[2] ، وأجاز قوم — منهم

= فى قوله « أخبروا » منصوب بالياء نيابة عن الفتحة ، وفاعله ضمير مستتر فيه « معنى » مفعول به لناوين ، ومعنى مضاف ، و « كائن » مضاف إليه « أو » عاطفة « استقر » قصد لفظه ، وهو معطوف على كائن .

(١) يشترط لصحة الإخبار بالظرف والجار والمجرور : أن يكون كل واحد منهما تاما ، ومعنى التمام أن يفهم منه متعلقه المحذوف ، وإنما يفهم متعلق كل واحد منهما منه فى حالتين :

أولاهما : أن يكون المتعلق عاما ، نحو : زيد عندك ، وزيد فى الدار .

وثانيهما : أن يكون المتعلق خاصا وقد قامت القرينة الدالة عليه ، كأن يقول لك قائل : زيد مسافر اليوم وعمرو غداً ، فتقول له : بل عمرو اليوم وزيد غداً ، وجعل ابن هشام فى المغنى من هذا الأخير قوله تعالى : (الحر بالحر والعبد بالعبد) أى الحر يقتل بالحر والعبد يقتل بالعبد .

(٢) ههنا أمران ؛ الأول : أن المتعلق يكون واجب الحذف إذا كان عاما ، فأما إذا كان خاصا ففيه تفصيل ، فإن قامت قرينة تدل عليه إذا حذف جاز حذفه وجاز ذكره ، وإن لم تكن هناك قرينة ترشد إليه وجب ذكره ، هذا مذهب الجمهور فى هذا الموضوع ، وسنعود إليه فى شرح الشاهد رقم ٤٣ الآتى قريباً .

الأمر الثانى : اعلم أنه قد اختلف النحاة فى الخبر : أهو متعلق الظرف والجار والمجرور فقط ، أم هو نفس الظرف والجار والمجرور فقط ، أم هو مجموع المتعلق والظرف أو الجار والمجرور ؟ فذهب جمهور البصريين إلى أن الخبر هو المجموع ؛ لتوقف الفائدة على كل واحد منهما ، والصحيح الذى ترجحه أن الخبر هو نفس المتعلق وحده ، وأن الظرف أو الجار والمجرور قيد له ، ويؤيد هذا أنهم أجمعوا على أن المتعلق إذا كان خاصا فهو الخبر وحده ، سواء أكان مذكوراً أم كان قد حذف لقرينة تدل عليه ، وهذا الخلاف إنما هو فى المتعلق العام ، فليكن مثل الخاص ، طردا للباب على وتيرة واحدة .

المصنف — أن يكون ذلك المحذوف اسما أو فعلا نحو : « كائن » أو « اسْتَقَرَّ » فإن قدرت « كائناً » كان من قبيل الخبر بالمفرد ، وإن قدرت « استقرَّ » كان من قبيل الخبر بالجملة .

واختلف النحويونَ فى هذا ؛ فذهب الأخفشُ إلى أنه من قبيل الخبر بالمفرد ، وأن كلا منهما متعلق بمحذوف ، وذلك المحذوفُ اسمُ فاعلٍ ، التقدير « زَيْدٌ كائن عندك ، أو مستقر عندك ، أو فى الدار » وقد نُسِبَ هذا لسيبويه .

وقيل : إنهما من قبيل الجملة ، وإن كلا منهما متعلق بمحذوف هو فِعْل ، والتقدير « زَيدٌ اسْتَقَرَّ — أو يَسْتَقِرُّ — عِنْدَكَ ، أو فى الدَّارِ » ونُسِبَ هذا إلى جمهور البصريين ، وإلى سيبويه أيضاً .

وقيل : يجوز أن يُجْعَلاَ من قبيل المفرد ؛ فيكون المقدر مستقرا ونحوه ، وأن يُجْعَلاَ من قبيل الجملة ؛ فيكون التقدير « اسْتَقَرَّ » ونحوه ، وهذا ظاهر قولِ المصنف « ناوين معنى كائن أو استقر » .

وذهب أبو بكر بن السَّرَّاجِ إلى أن كُلاًّ من الظرف والمجرور قِسْمٌ برأسه ، وليس من قبيل المفرد ولا من قبيل الجملة ، نَقَلَ عنه هذا المذهَبَ تلميذُه أبو على الفارسىُّ فى الشيرازيات .

والحقُّ خلافُ هذا المذهبِ ، وأنه متعلق بمحذوف ، وذلك المحذوف واجب الحذف ، وقد صُرِّح به شذوذاً ، كقوله :

٤٣ — لَكَ العِزُّ إنْ مَوْلاَكَ عَزَّ ؛ وَإنْ يَهُنْ
فَأَنْتَ لَدَى بُحْبُوحَةِ الهُونِ كَائِنُ

---

٤٣ — هذا البيت من الشواهد التى لم يذكروها منسوبة إلى قائل معين .

اللغة : « مولاك » يطلق المولى على معان كثيرة ، منها السيد ، والعبد ، والحليف ، والمعين ، والناصر ، وابن العم ، والمحب ، والجار ، والصهر « يهن » يروى بالبناء =

. . . .

= للمجهول كما قاله العيني وتبعه عليه كثير من أرباب الحواشي ، ولامانع من بنائه للمعلوم بل هو الواضح عندنا ؛ لأن الفعل الثلاثي لازم ؛ فبناؤه للمفعول مع غير الظرف أو الجار والمجرور ممتنع ، نعم يجوز أن يكون الفعل من أهنته أهينه ، وعلى هذا يجيء ما ذكره العيني ، ولـكنه ليس بمتعين ، ولا هو مما يدعو إليه المعنى ، بل الذي اخترناه أقرب ؛ لمقابلته بقوله : « عز » الثلاثي اللازم ، وقوله : « بحبوحة » هو بضم فسكون ، وبحبوحة كل شيء : وسطه « الهون » الذل والهوان .

الإعراب : « لك » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « العز » مبتدأ مؤخر « إن » شرطية « مولاك » مولى : فاعل لفعل محذوف يقع فعل الشرط ، يفسره المذكور بعده ، ومولى مضاف والـكاف ضمير خطاب مضاف إليه « عز » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مولاك ، والجملة لا محل لها مفسرة ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه الـكلام ، أي : إن عز مولاك فلك العز « وإن » الواو عاطفة ، وإن : شرطية « يهن » فعل مضارع فعل الشرط مجزوم وعلامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى مولاك « فأنت » الفاء واقعة في جواب الشرط ، أنت : ضمير منفصل مبتدأ « لدى » ظرف متعلق بكائن الآتي ، ولدى مضاف و « بحبوحة » مضاف إليـــه ، وبحبوحة مضاف و« الهون » مضاف إليه « كائن » خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل جزم جواب الشرط .

الشاهد فيه : قوله « كائن » حيث صرح به — وهو متعلق الظرف الواقع خبرا — شذوذا، وذلك لأن الأصل عند الجمهور أن الخبر — إذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا — أن يكون كل منهما متعلقاً بكون عام ، وأن يكون هذا الـكون العام واجب الحذف ، كما قرره الشارح العلامة ، فإن كان متعلقهما كونا خاصاً وجب ذكره ، إلا أن تقوم قرينة تدل عليه إذا حذف ، فإن قامت هذه القرينة جاز ذكره وحذفه ، وذهب ابن جني إلى أنه يجوز ذكر هذا الـكون العام لـكون الذكر أصلا ، وعلى هذا يكون ذكره في هذا البيت ونحوه ليس شاذا ، كذلك قالوا .

والذي يتجه للعبد الضعيف — عفا الله تعالى عنه ! — وذكره كثير من أكابر =

وكما يجب حَذْفُ عامل الظرف والجار والمجرور — إذا وقعا خبراً — كذلك يجب حذفه إذا وقعا صِفَةً ، نحو : « مررت برجل عندك ، أو فى الدار » أو حالاً ، نحو : « مررت بزيد عندك ، أو فى الدار » أو صِلَةً ، نحو : « جاء الذى عندك ، أو فى الدار » لكن يجب فى الصِّلَةِ أن يكون المحذوف فعلا ، التقدير : « جاء الذى اسْتَقَرَّ عندك ، أو فى الدار » وأما الصفة والحالُ فحكمهما حكم الخبر كما تقدم .

* * *

وَلاَ يَكُونُ اسْمُ زَمَانٍ خَبَراً عَنْ جُثَّةٍ ، وَإِنْ يُفِدْ فَأَخْبِرَا[1]

= العلماء أن « كائنا ، واستقر » قد يراد بهما مجرد الحصول والوجود فيكون كل منهما كونا عاما واجب الحذف ، وقد يراد بهما حصول مخصوص كالثبات وعدم قبول التحول والانتقال ونحو ذلك فيكون كل منهما كوناً خاصا ، وحينئذ يجوز ذكره ، و « ثابت » و « ثبت » بهذه المنزلة ؛ فقد يراد بهما الوجود المطلق الذى هو ضد الانتقال فيكونان عامين ، وقد يراد بهما القرار وعدم قابلية الحركة مثلا ، وحينئذ يكونان خاصين ، وبهذا يرد على ابن جنى ما ذهب إليه ، وبهذا — أيضاً — يتجه ذكر « كائن » فى هذا البيت وذكر « مستقر » فى نحو قوله تعالى : (فلما رآه مستقرا عنده) ؛ لأن المعنى أنه لما رآه ثابتا كما لو كان موضعه بين يديه من أول الأمر .

(١) « ولا » الواو للاستئناف ، ولا : نافية « يكون » فعل مضارع ناقص « اسم » هو اسم يكون ، واسم مضاف و « زمان » مضاف إليه « خبرا » خبر يكون « عن جثة » جار ومجرور متعلق بقوله خبرا ، أو بمحذوف صفة لخبر « وإن » الواو للاستئناف . إن : شرطية « يفد » فعل مضارع فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى كون الخبر اسم زمان « فأخبرا » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، أخبر فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفا للوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجملة من فعل الأمر وفاعله فى محل جزم جواب الشرط .

ظرفُ المكانِ يقع خبراً عن الجثة ، نحو : « زَيدٌ عندكَ » وعن المعنى نحو : « القتالُ عندكَ » وأما ظرف الزمان فيقع خبراً عن المعنى منصوباً أو مجروراً بفى ، نحو : « القتالُ يَوْمَ الجمعة ، أو فى يوم الجمعة » ولا يقع خبراً عن الجثّة ، قال المصنف : إلا إذا أفادَ نحو « الليلةَ الهِلاَلُ ، وَالرُّطَبُ شَهْرَىْ رَبِيعٍ » فإن لم يفد لم يقع خبراً عن الجثة ، نحو : « زَيدٌ اليَوْمَ » وإلى هذا ذهب قوم منهم المصنف ، وَذهب غير هؤلاء إلى المنع مطلقاً ؛ فإن جاء شيء من ذلك يُؤَوَّل ، نحو قولهم : اللَّيْلَةَ الهِلاَلُ ، وَالرُّطَبُ شَهْرَىْ رَبيع ، التقدير : طلوعُ الهِلاَلِ الليلةَ ، ووُجُودُ الرُّطَبِ شَهْرَىْ رَبِيعٍ ؛ هذا مذهب جمهور البصريين ، وذهب قوم — منهم المصنف — إلى جواز ذلك من غير شذوذ [لكن] بشرط أن يفيد[1] ، كقولك : « نحن فى يَوْمٍ طَيِّبٍ ، وفى شهر كذا » ،

(١) هنا أمران يحسن بنا أن نبينهما لك تبيينا واضحا ، الأول : أن الاسم الذى يقع مبتدأ ، إما أن يكون اسم معنى كالقتل والأكل والنوم ، وإما أن يكون اسم جثة ، والمراد بها الجسم على أى وضع كان ، كزيد والشمس والهلال والورد ، والظرف الذى يصح أن يقع خبراً ؛ إما أن يكون اسم زمان كيوم وزمان وشهر ودهر ، وإما أن يكون اسم مكان نحو عند ولدى وأمام وخلف ، والغالب أن الإخبار باسم المكان يفيد سواء أكان المخبر عنه اسم جثة أم كان المخبر عنه اسم معنى ، والغالب أن الإخبار باسم الزمان يفيد إذا كان المخبر عنه اسم معنى ، فلما كان الغالب فى هذه الأحوال الثلاثة حصول الفائدة أجاز الجمهور الإخبار بظرف المكان مطلقا وبظرف الزمان عن اسم المعنى بدون شرط إعطاء للجميع حكم الأغلب الأكثر ، ومن أجل أن الإخبار بالظرف المكانى مطلقا وبالزمان عن اسم المعنى مفيد غالبا لا دائما ، ومعنى هذا أن حصول الفائدة ليس بواجب فى الإخبار حينئذ ، من أجل ذلك استظهر جماعة من المحققين أنه لا يجوز الإخبار إلا إذا حصلت الفائدة به فعلا ؛ فلو لم تحصل الفائدة من الإخبار باسم الزمان عن المعنى نحو « القتال زمانا » أو لم تحصل من الإخبار باسم المكان نحو « زيد مكانا » ونحو « القتال مكانا » لم يجز الإخبار ، وإذن فالمدار عند هذا الفريق على حصول الفائدة فى الجميع ؛ والغالب أن الإخبار باسم الزمان عن الجثة لا يفيد ، وهذا هو السر فى تخصيص الجمهور هذه الحالة بالنص عليها .
=

وإلى هذا أشار بقوله : « وإن يُفِدْ فأخْبِرَا » فإن لم يفد امتنع ، نحو : « زَيْدٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ » .

***

وَلاَ يَجُوزُ الاَبْتِدَا بِالنَّكِرَهْ مَا لَمْ تُفِدْ : كَعِنْدَ زَيْدٍ نَمِرَهْ[1]
وَهَلْ فَتًى فِيكُمْ ؟ فَمَا خِلٌّ لَنَا، وَرَجُلٌ مِنَ الْكِرَامِ عِنْدَنَا[2]

= الأمر الثانى : أن الفائدة من الإخبار باسم الزمان عن اسم الجثة تحصل بأحد أمور ثلاثة ؛ أولها : أن يتخصص اسم الزمان بوصف أو بإضافة ، ويكون مع ذلك مجرورا بفى ، نحو قولك : « نحن فى يوم قائظ ، ونحن فى زمن كله خير وبركة » ولا يجوز فى هذا إلا الجر بفى ، فلا يجوز أن تنصب الظرف ولو أن نصبه على تقدير فى ، وثانيها أن يكون الكلام على تقدير مضاف هو اسم معنى ، نحو قولهم :الليلة الهلال فإن تقديره الليلة طلوع الهلال ، ونحو قول امرىء القيس بن حجر الكندى بعد مقتل أبيه:اليوم خمر ، وغداً أمر ؛ فإن التقدير عند النحاة فى هذا المثال : اليوم شرب خمر ، وثالثها : أن يكون اسم الجثة مما يشبه اسم المعنى فى حصوله وقتا بعد وقت ، نحو قولهم : الرطب شهرى ربيع ، والورد أيار ، ونحو قولنا : القطن سبتمبر ، ويجوز فى هذا النوع أن تجره بفى ، فتقول : الرطب فى شهرى ربيع ، والورد فى أيار — وهو شهر من الشهور الرومية يكون زمن الربيع .

(١) « لا » نافية « يجوز » فعل مضارع « الابتدا » فاعل يجوز « بالنكرة » جار ومجرور متعلق بالابتدا « ما » مصدرية ظرفية « لم » حرف نفى وجزم وقلب « تفد » فعل مضارع مجزوم بلم ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود على النكرة « كعند » الكاف جارة لقول محذوف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، وعند ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وعند مضاف و « زيد » مضاف إليه « نمرة » مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب مقول القول المحذوف ، وتقدير الكلام : وذلك كائن كقولك عند زيد نمرة .

(٢) « هل » حرف استفهام « فتى » مبتدأ « فيكم » جار ومجرور متعلق=

وَرَغْبَةٌ فِي الْخَيْرِ خَيْرٌ ، وَعَمَلْ بِرٍّ يَزِينُ ، وَلْيُقَسْ مَا لَمْ يُقَلْ[١]

الأصْلُ فى المبتدأ أن يكون معرفة[٢] وقد يكون نكرة ، لكن بشرط أن تُفِيدَ ، وَتَحْصُلُ الفائدة بأحد أمور ذَكَرَ المصنفُ منها ستةً :

أحدها : أن يتقدم الخبر عليها ، وهو ظرف أو جار ومجرور[٣] ، نحو : « فِي

= بمحذوف خبر المبتدأ « فما » نافية « خل » مبتدأ « لنا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر « ورجل » مبتدأ « من الكرام » جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لرجل « عندنا » عند : ظرف متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وعند مضاف والضمير مضاف إليه.

(١) « رغبة » مبتدأ « فى الخير » جار ومجرور متعلق به « خير » خبر المبتدأ « وعمل » مبتدأ ، وعمل مضاف و « بر » مضاف إليه « يزين » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على عمل ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ « وليقس » الواو عاطفة أو للاستئناف ، واللام لام الأمر ، يقس : فعل مضارع مجزوم بلام الأمر ، وهو مبنى للمجهول « ما » اسم موصول نائب فاعل يقس « لم » حرف نفى وجزم وقلب « يقل » فعل مضارع مبنى للمجهول مجزوم بلم ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على « ما » والجملة من الفعل المبنى للمجهول ونائب فاعله لا محل لها من الإعراب صلة .

(٢) المبتدأ محكوم عليه ، والخبر حكم ، والأصل فى المبتدأ أن يتقدم على الخبر ، والحكم على المجهول لايفيد ، لأن ذكر المجهول أول الأمر يورث السامع حيرة ؛ فتبعثه على عدم الإصغاء إلى حكمه ، ومن أجل هذا وجب أن يكون المبتدأ معرفة حتى يكون معيناً ، أو نكرة مخصوصة . ولم يجب فى الفاعل أن يكون معرفة ولا نكرة مخصصة ؛ لأن حكمه — وهو المعبر عنه بالفعل — متقدم عليه البتة ؛ فيتقرر الحكم أولا فى ذهن السامع ، ثم يطلب له محكوما عليه أياً كان ، ومن هنا تعرف الفرق بين المبتدأ والفاعل ، مع أن كل واحد منهما محكوم عليه ، وكل واحد منهما معه حكمه ، ومن هنا تعرف أيضاً السر فى جواز أن يكون المبتدأ نكرة إذا تقدم الخبر عليه .

(٣) مثل الظرف والجار والمجرور الجملة ، نحو قولك : قصدك غلامه رجل ، فرجل مبتدأ مؤخر ، وجملة « قصدك غلامه » من الفعل وفاعله فى محل رفع خبر مقدم ، المسوغ للابتداء بالنكرة ، هو تقديم خبرها وهو جملة ، واعلم أنه لابد — مع تقديم =

الدَّارِ رَجُلٌ » ، و « عِنْدَ زَيْدٍ نَمِرَةٌ »[١] ؛ فإن تقدم وهو غير ظرف ولا جار ومجرور لم يجز ، نحو : « قَائِمٌ رَجُلٌ » .

الثانى : أن يتقدم على النكرة استفهام[٢] ، نحو : « هَلْ فَتًى فِيكُمْ » .

الثالث : أن يتقدم عليها نَفْى[٣] ، نحو : « مَا خِلٌّ لَنَا » .

= الخبر وكونه أحد الثلاثة : الجملة ، والظرف ، والجار والمجرور — من أن يكون مختصاً ، وذلك بأن يكون المجرور أو ما أضيف الظرف إليه والمسند إليه فى الجملة مما يجوز الإخبار عنه ، فلو قلت : فى دار رجل رجل ، أو قلت عند رجل رجل ، أوقلت ولد له ولد رجل — لم يصح .

(١) النمرة — بفتح النون وكسر الميم — كساء مخطط تلبسه الأعراب ، وجمعه نمار .

(٢) اشترط جماعة من النحويين — منهم ابن الحاجب — لجواز الابتداء بالنكرة بعد الاستفهام شرطين ، الأول : أن يكون حرف الاستفهام الهمزة ، والثانى : أن يكون بعده « أم » نحو أن تقول : أرجل عندك أم امرأة ؟ وهذا الاشتراط غير صحيح ؛ فلهذا بادر الناظم والشارح بإظهار خلافه بالمثال الذى ذكراه ، فإن قلت : فلماذا كان تقدم الاستفهام على النكرة مسوغا للابتداء بها ؟ فالجواب : أن نذكرك بأن الاستفهام إما إنكارى وإما حقيقى ، أما الاستفهام الإنكارى فهو بمعنى حرف النفى ، وتقدم حرف النفى على النكرة يجعلها عامة ، وعموم النكرة عند التحقيق هو المسوغ للابتداء بها ، إذ الممنوع إنما هو الحكم على فرد مبهم غير معين ، فأما الحكم على جميع الأفراد فلا مانع منه ، وأما الاستفهام الحقيقى فوجه تسويغه أن المقصود به السؤال عن فرد غير معين يطلب بالسؤال تعيينه ، وهذا الفرد غير المعين شائع فى جميع الأفراد ، فكأن السؤال فى الحقيقة عن الأفراد كلهم ، فأشبه العموم ، فالمسوغ إما العموم الحقيقى وإما العموم الشبيه به .

(٣) قد عرفت مما ذكرناه فى وجه تسويغ الاستفهام الابتداء بالنكرة أن الأصل فيه هو النفى ؛ لأن النفى هو الذى يجعل النكرة عامة متناولة جميع الأفراد ، وحمل الاستفهام الإنكارى عليه لأنه بمعناه ، وحمل الاستفهام الحقيقى عليه لأنه شبيه بما هو بمعنى النفى ، فالوجه فى النفى هو صيرورة النكرة عامة .

الرابع : أن تُوصَفَ[1] ، نحو : « رَجُلٌ مِنَ الكِرَامِ عِنْدَنَا » .

الخامس : أن تكون عاملة[2] ، نحو : « رَغْبَةٌ فِي الخَيْرِ خَيْرٌ » .

السادس : أن تكون مُضَافَةً ، نحو : « عَمَلُ بِرٍّ يَزِينُ ».

هذا ما ذكره المصنف فى هذا الكتاب ، وقد أنهاها غيرُ المصنفِ إلى نَيِّف وثلاثين موضعاً [وأكْثَرَ من ذلك[3]] ، فذكر [هذه] السِّتَّةَ المذكورَةَ .

---

(١) يشترط فى الوصف الذى يسوغ الابتداء بالنكرة أن يكون مخصصاً للنكرة فإن لم يكن الوصف مخصصاً للنكرة ــ نحو أن تقول : رجل من الناس عندنا ــ لم يصح الابتداء بالنكرة، والوصف على ثلاثة أنواع ؛ النوع الأول : الوصف اللفظى ، كمثال الناظم والشارح ، والنوع الثانى : الوصف التقديرى ، وهو الذى يكون محذوفا من الكلام لكنه على تقدير ذكره فى الكلام ، كقوله تعالى (وطائفة قد أهمتهم أنفسهم) فإن تقدير الكلام : وطائفة من غيركم ، بدليل ماقبله ، وهو قوله تعالى (يغشى طائفة منكم) والنوع الثالث : الوصف المعنوى ، وضابطه ألا يكون مذكوراً فى الكلام ولامحذوفا على نية الذكر ، ولكن صيغة النكرة تدل عليه . ولذلك موضعان ؛ الموضع الأول : أن تكون النكرة على صيغة التصغير ، نحو قولك : رجيل عندنا ، فإن المعنى رجل صغير عندنا ، والموضع الثانى : أن تكون النكرة دالة على التعجب ، نحو « ما » التعجبية فى قولك : ما أحسن زيداً ، فإن الذى سوغ الابتداء بما التعجبية وهى نكرة كون المعنى : شىء عظيم حسن زيداً؛ فهذا الأمر الواحد ــ وهو كون النكرة موصوفة ــ يشتمل على أربعة أنواع .

(٢) قد تكون النكرة عاملة الرفع ، نحو قولك : ضرب الزيدان حسن ــ بتنوين ضرب ؛ لأنه مصدر ــ وهو مبتدأ ، والزيدان : فاعل المصدر، وحسن:خبر المبتدأ ، وقد تكون عاملة النصب كما فى مثال الناظم والشارح ؛ فإن الجار والمجرور فى محل نصب على أنه مفعول به للمصدر ، وقد تكون عاملة الجر ، كما فى قوله عليه الصلاة والسلام « خمس صلوات كتبهن الله فى اليوم والليلة » ومن هذا تعلم أن ذكر الأمر الخامس يغنى عن ذكر السادس ؛ لأن السادس نوع منه .

(٣) قد علمت أن بعض الأمور الستة يتنوع كل واحد منها إلى أنواع ، فالذين =

والسابع : أن تكون شَرْطًا ، نحو : « مَنْ يَقُمْ أَقُمْ مَعَهُ » .

الثامن : أن تكون جَوَابًا ، نحو أن يقال : مَنْ عندك ؟ فتقول : « رَجُلٌ »، التقدير « رَجُلٌ عِنْدَى » .

التاسع : أن تكون عَامَّةً ، نحو : « كُلٌّ يَمُوتُ » .

العاشر : أن يُقْصَدَ بها التَّنويعُ ، كقوله :

٤٤ — فَأَقْبَلْتُ زَحْفًا عَلَى الرُّكْبَتَيْنِ فَثَوْبٌ لَبِسْتُ ، وَثَوْبٌ أَجُرّْ

[فقوله « ثوب » مبتدأ ، و « لبست » خبره ، وكذلك « ثوب أجرُّ »] .

= عدوا أموراً كثيرة لم يكتفوا بذكر جنس يندرج تحته الأنواع المتعددة ، وإنما فصلوها تفصيلا لئلا يحوجوا المبتدىء إلى إجهاد ذهنه ، وسترى فى بعض ما يذكره الشارح زيادة على الناظم أنه مندرج تحت ماذكره كالسابع والتاسع والثانى عشر والرابع عشر وسنبين ذلك .

٤٤ — هذا البيت من قصيدة لامرىء القيس أثبتها له أبو عمرو الشيبانى ، والمفضل الضبى ، وغيرهما ، وأول هذه القصيدة قوله :

لاَ ، وَأَبِيـــكِ ٱبْنَـةَ العَامِرِ ىِّ لاَ يَدَّعِى القَوْمُ أَنِّى أَفِرّْ

وزعم الأصمعى — فى روايته عن أبى عمرو بن العلاء — أن القصيدة لرجل من أولاد النمر بن قاسط يقال له ربيعة بن جشم ، وأولها عنده :

أَحَارِ ٱبْنَ عَمْرٍو كَأَنِّى خَمِرْ وَيَعْدُو عَلَى المَرْءِ مَا يَأْتَمِرْ

ويروى صدر البيت الشاهد هكذا :

* فَلَمَّا دَنَوْتُ تَسَـــدَّيْتُهَا *

اللغة : « تسديتها » تخطيت إليها ، أو علوتها ، والباقى ظاهر المعنى ، ويروى « فثوب نسيت » .

الإعراب : « فأقبلت » الفاء عاطفة ، أقبلت : فعل ماض مبنى على فتح مقدر وفاعل « زحفاً » يجوز أن يكون مصدرا فى تأويل اسم الفاعل فيكون حالا من التاء فى « أقبلت » ويجوز بقاؤه على مصدريته فهو مفعول مطلق لفعل محذوف ، =

الحادى عشر : أن تكون دُعاء ، نحو : ﴿سَلَامٌ عَلَى آلِ يَاسِينَ﴾ .
الثانى عشر : أن يكون فيها معنى التعجب[1] ، نحو : « مَا أَحْسَنَ زَيْدًا ! » .

= تقديره : أزحف زحفا « على الركبتين » جار ومجرور متعلق بقوله « زحفا » « فثوب » مبتدأ « نسيت » أو « لبست » فعل وفاعل ، والجملة فى محل رفع خبر ، والرابط ضمير محذوف ، والتقدير نسيته ، أو لبسته « وثوب » الواو عاطفة ، ثوب : مبتدأ « أجر » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والجملة فى محل رفع خبر ، والرابط ضمير منصوب محذوف ، والتقدير : أجره ، والجملة من المبتدأ وخبره معطوفة بالواو على الجملة السابقة .

الشاهد فيه : قوله « ثوب » فى الموضعين ، حيث وقع كل منهما مبتدأ — مع كونه نكرة — لأنه قصد التنويع ، إذ جعل أثوابه أنواعا ، فمنها نوع أذهله حبها عنه فنسيه ، ومنها نوع قصد أن يجره على آثار سيرهما ليعفيها حتى لا يعرفهما أحد ، وهذا توجيه ما ذهب إليه العلامة الشارح .

وفى البيت توجيهان آخران ذكرهما ابن هشام وأصلهما الأعلم ، أحدهما : أن جملتى « نسيت ، وأجر » ليستا خبرين ، بل هما نعتان للمبتدأين ، وخبراهما محذوفان ، والتقدير : فمن أثوابى ثوب منسى وثوب مجرور ، والتوجيه الثانى : أن الجملتين خبران ولكن هناك نعتان محذوفان ، والتقدير : فثوب لى نسيته وثوب لى أجره ، وعلى هذين التوجيهين فالمسوغ للابتداء بالنكرة كونها موصوفة ، وفى البيت رواية أخرى ، وهى * فثوباً نسيت وثوباً أجر * بالنصب فيهما ، على أن كلا منهما مفعول للفعل الذى بعده ، ولا شاهد فى البيت على هذه الرواية ، ويرجح هذه الرواية على رواية الرفع أنها لا تحوج إلى تقدير محذوف ، وأن حذف الضمير المنصوب العائد على المبتدأ من جملة الخبر مما لا يجيزه جماعة من النحاة منهم سيبويه إلا لضرورة الشعر .

(١) قد عرفت أن هذا الموضع والذى بعده داخلان فى الموضع الرابع ؛ لأننا بينا لك أن الوصف إما لفظى وإما تقديرى ، والتقديرى : أعم من أن يكون المحذوف هو الوصف أو الموصوف ، ومثل هذا يقال فى الموضع الرابع عشر ، وكذلك فى الموضع الخامس عشر على ثانى الاحتمالين ، وكان على الشارح ألا يذكر هذه المواضع ، تيسيرا للأمر على الناشئين ، وقد سار ابن هشام فى أوضحه على ذلك

الثالث عشر : أن تكون خَلَفاً من موصوف ، نحو : «مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ كَافِرٍ».

الرابع عشر : أن تكون مُصَغَّرَة ، نحو : « رُجَيْلٌ عِنْدَنَا » ؛ لأن التصغير فيه فائدة معنى الوصف ، تقديره « رَجُلٌ حَقِيرٌ عِنْدَنَا » .

الخامس عشر : أن تكون فى معنى المحصور ، نحو : « شَرٌّ أَهَرَّ ذَا نَابٍ ، وشىء جَاءَ بِكَ » التقديرُ « مَا أَهَرَّ ذَا نَابٍ إِلاَّ شَرٌّ ، وَمَا جَاءَ بِكَ إلا شىء » على أحد القَوْلَيْنِ ، والقول الثانى [أن التقدير] « شَرٌّ عَظِيمٌ أَهَرَّ ذَا نَابٍ ، وشىء عظيم جَاءَ بِكَ » ؛ فيكون داخلا فى قِسْمِ ما جاز الابتداء به لكونه موصوفاً ؛ لأن الوصف أعَمّ من أن يكون ظاهراً أو مقدراً ، وهو ها هنا مُقَدَّر .

السادس عشر : أن يقع قبلها واو الحال ، كقوله :

٤٥ — سَرَيْنَا وَنَجْمٌ قَدْ أَضَاءَ ؛ فَمُذْ بَدَا مُحَيَّاكَ أَخْفَى ضَوْؤُهُ كُلَّ شَارِقِ

---

٤٥ — هذا البيت من الشواهد التى لايعرف قائلها .

اللغة : « سرينا » من السرى ــ بضم السين ــ وهو السير ليلا « أضاء » أنار « بدا » ظهر « محياك » وجهك .

المعنى : شبه الممدوح بالبدر تشبيها ضمنيا . ولم يكتف بذلك حتى جعل ضوء وجهه أشد من نور البدر وغيره من الكواكب المشرقة .

الإعراب : « سرينا » فعل وفاعل « ونجم » الواو للحال ، نجم : مبتدأ « قد » حرف تحقيق « أضاء » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى نجم ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ « فمذ » اسم دال على الزمان فى محل رفع مبتدأ « بدا » فعل ماض « محياك » محيا : فاعل بدا ، ومحيا مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه ، والجملة فى محل جر بإضافة مذ إليها ، وقيل : مذ مضاف إلى زمن محذوف ، والزمن مضاف إلى الجملة « أخفى » فعل ماض « ضوؤه » ضوء : فاعل أخفى ، وضوء مضاف والضمير مضاف إليه « كل » مفعول به لأخفى ، وكل مضاف و « شارق » مضاف إليه ، والجملة من الفعل ــ الذى هو أخفى ــ والفاعل فى محل رفع خبر المبتدأ وهو مذ .

الشاهد فيه : قوله « ونجم قد أضاء » حيث أتى بنجم مبتدأ ــ مع كونه نكرة ــ =

السابع عشر : أن تكون معطوفة على معرفة ، نحو : «زَيدٌ وَرَجُلٌ قَائِمَانِ».

الثامن عشر : أن تكون معطوفة على وصف، نحو : «تميمىٌّ وَرَجُلٌ فِى الدَّارِ».

التاسع عشر : أن يُعْطَفَ عليها موصوفٌ ، نحو : « رَجُلٌ وَامْرَأَةٌ طَوِيلَةٌ فِى الدَّارِ » .

العشرون : أن تكون مُبْهَمَة ، كقول امرىء القيس :

٤٦ — مُرَسَّعَــةٌ بَيْنَ أَرْسَاغِهِ به عَسَمٌ يَبْتَغِى أَرْنَبَا

= لسبقه بواو الحال ، والذى نريد أن ننبهك إليه هاهنا أن المدار فى التسويغ على وقوع النكرة فى صدر الجملة الحالية ، سواء أكانت مسبوقة بواو الحال كهذا الشاهد ، أم لم تكن مسبوقة به ، كقول شاعر الحماسة (انظر شرح التبريزى ٤/١٣٠ بتحقيقنا) :

تَرَكْتُ ضَأْنِى تَوَدُّ الذِّئْبَ رَاعِيهَا وَأَنَّهَا لاَ تَرَانِى آخِرَ الأَبَدِ

الذِّئْبُ يَطْرُقُهَا فِى الدَّهْرِ وَاحِدَةً وَكُلَّ يَوْمٍ تَرَانِى مُدْيَةٌ بِيَدِى

الشاهد فيهما قوله «مدية» فإنه مبتدأ مع كونه نكرة ، وسوغ الابتداء به وقوعه فى صدر جملة الحال ؛ لأن جملة « مدية بيدى » فى محل نصب حال من ياء المتكلم فى قوله « ترانى » .

ويجوز أن يكون مثل بيت الشاهد قول الشاعر :

عِنْدِى اصْطِبَارٌ ، وَشَكْوَى عِنْدَ فَاتِنَتِى

فَهَلْ بِأَعْجَبَ مِنْ هٰذَا امْرُؤٌ سَمِعَا ؟

فإن الواو فى قوله « وشكوى عند فاتنتى » يجوز أن تكون واو الحال ، وشكوى مبتدأ وهو نكرة، وعند ظرف متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، فإذا أعربناه على هذا الوجه كان مثل بيت الشاهد تماما .

٤٦ — اتفق الرواة على أن هذا البيت لشاعر اسمه امرؤ القيس ، كما قاله الشارح العلامة، لكن اختلفوا فيما وراء ذلك ؛ فقيل: لامرىء القيس بن حجر الكندى الشاعر المشهور ، وقال أبو القاسم الكندى : ليس ذلك بصحيح ، بل هو لامرىء القيس =

. . . .

=ابن مالك الحميرى ، لكن الثابت فى نسخة ديوان امرىء القيس بن حجر الكندى ـ برواية أبى عبيدة والأصمعى وأبى حاتم والزيادى ، وفيما رواه الأعلم الشنتمرى من القصائد المختارة ـ نسبة هذا البيت لامرىء القيس بن حجر الكندى ، وقال السيد المرتضى فى شرح القاموس ، نقلا عن العباب ، مانصه : « هو لامرىء القيس بن مالك الحميرى ، كما قاله الآمدى ، وليس لابن حجر كما وقع فى دواوين شعره ، وهو موجود فى أشعار حمير » اهـ ، ومهما يكن من شىء فقد روى الرواة قبل بيت الشاهد قوله :

أيَا هِنْدَ لاَ تَنْكِحِى بُوهَةً عَلَيْهِ عَقِيقَتُهُ أَحْسَبَا

اللغة : « بوهة » هو بضم الباء ـ الرجل الضعيف الطائش ، وقيل : هو الأحمق « عقيقته » العقيقة الشعر الذى يولد به الطفل « أحسبا » الأحسب من الرجال : الرجل الذى ابيضت جلدته . وقال القتيبى : أراد بقوله « عليه عقيقته » أنه لايتنظف ، وقال أبو على : معناه أنه لم يعق عنه فى صغره فما زال حتى كبر وشابت معه عقيقته « مرسعة » هى التميمة يعلقها مخافة العطب على طرف الساعد فيما بين الكوع والكرسوع ، وقيل : هى مثل المعاذة ، وكان الرجل من جهلة العرب يشد فى يده أو رجله حرزا لدفع العين أو مخافة أن يموت أو يصيبه بلاء « بين أرساغه » الأرساغ جمع رسغ ـ بوزن قفل ـ يعنى أنه يجعلها فى هذا المكان ، ويروى « بين أرباقه » والأرباق : جمع ربق ـ بكسر فسكون ـ وهو الحبل فيه عدة عرى ، ومعناه أنه يجعل تميمته فى حبال « عسم » اعوجاج فى الرسغ ويبس « أرنباً » حيوان معروف ، وإنما طلب الأرنب دون الظباء ونحوها لما كانت تزعمه العرب من أن الجن تجتنبها ؛ فمن اتخذ كعبها تميمة لم يقربه جن ، ولم يؤذه سحر ، كذا كانوا يزعمون وأراد أنه جبان شديد الخوف

المعنى : يخاطب هنداً أخته ـ فيما ذكر الرواة ـ ويقول لها : لا تتزوجى رجلا من جهلة العرب : يضع التمائم ، ويقعد عن الخروج للحروب ، وفى رسغه اعوجاج ويبس ، لايبحث إلا عن الأرانب ليتخذ كعوبها تمائم جبنا وفرقا .

الإعراب : « مرسعة » مبتدأ « بين » ظرف منصوب على الظرفية متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وبين مضاف وأرساغ من « أرساغه » مضاف إليه ، وأرساغ مضاف والضمير مضاف إليه ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب نعت لبوهة فى البيت السابق ،=

الحادى والعشرون : أن تقع بعد « لولا » ، كقوله :

٤٧ — لَوْلاَ اصْطِبَارٌ لَأَوْدَى كُلُّ ذِي مِقَةٍ
لَمَّا اسْتَقَلَّتْ مَطَايَاهُنَّ لِلظَّعَنِ

= والرابط بين جملة الصفة والموصوف هو الضمير المجرور محلا بالإضافة فى قوله أرساغه « به » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « عسم » مبتدأ مؤخر ، والجملة من المبتدأ وخبره فى محل نصب صفة ثانية لبوهة « يبتغى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى بوهة ، وجملة الفعل وفاعله فى محل نصب صفة لبوهة أيضاً « أرنباً » مفعول به ليبتغى ، فقد وصف البوهة فى هذين البيتين بخمس صفات : الأولى قوله « عليه عقيقه » والثانية قوله « أحسبا » والثالثة جملة « مرسعة بين أرساغه » ، والرابعة جملة « به عسم » ، والخامسة جملة « يبتغى أرنباً » .

الشاهد فيه : قوله « مرسعة » فإنها نكرة وقعت مبتدأ ، وقد سوغ الابتداء بها إبهامها ، ومعنى ذلك أن المتكلم قصد الإبهام بهذه النكرة ، ولم يكن له غرض فى البيان والتعيين أو تقليل الشيوع ، وأنت خبير بأن الإبهام قد يكون من مقاصد البلغاء ألا ترى أنه لايريد مرسعة دون مرسعة ، وهذا معنى قصد الإبهام الذى ذكره الشارح .

واعلم أن الاستشهاد بهذا البيت لايتم إلا على رواية مرسعة بتشديد السين مفتوحة ، ورفعها وتفسيرها بما ذكرنا ، وقد رويت بتشديد السين مكسورة ، ومعناها الرجل الذى فسد موق عينه ، وعلى هذا تروى بالرفع والنصب ؛ فرفعها على أنها خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : هو مرسعة ، أى البوهة السابق مرسعة ، ونصبها على أنها صفة لبوهة فى البيت السابق من باب الوصف بالمفرد ، ولا شاهد فى البيت لما نحن فيه الآن على إحدى هاتين الروايتين .

٤٧ — لم ينسبوا هذا الشاهد إلى قائل معين .

اللغة : « أودى » فعل لازم معناه هلك « مقة » حب ، وفعله ومقه يمقه مقة — كوعده يعده عدة — والتاء فى مقة عوض عن فاء الكلمة — وهى الواو — كعدة وزنة ونحوهما « استقلت » نهضت وهمت بالمسير « الظعن » الرحيل والسفر ، وهو بفتح العين هنا .

المعنى . يقول : إنه صبر على سفر أحبابه ، وتجلد حين اعتزموا الرحيل ، ولولا ذلك الصبر الذى أبداه وتمسك به لظهر منه مايهلك بسببه كل من يحبه ويعطف عليه . =

الثانى والعشرون : أن تقع بعد فاء الجزاء ، كقولهم : « إنْ ذَهَبَ عَيْرٌ فَعَيْرٌ فى الرِّبَاطِ »(١) .

الثالث والعشرون : أن تدخل على النكرة لامُ الابتداء ، نحو « لَرَجُلٌ قَائِمٌ » .

= الإعراب : « لولا » حرف يدل على امتناع الجواب لوجود الشرط « اصطبار » مبتدأ ، والخبر محذوف وجوباً تقديره : موجود . وقوله « لأودى » اللام واقعة فى جواب لولا ، وأودى : فعل ماض « كل » فاعل أودى ، وكل مضاف ، و « ذى » مضاف إليه ، وذى مضاف و « مقة » مضاف إليه « لما » ظرف بمعنى حين مبنى على السكون فى محل نصب متعلق بقوله أودى « استقلت » استقل : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « مطاياهن » مطايا : فاعل استقل ، ومطايا مضاف والضمير مضاف إليه ، والجملة فى محل جر بإضافة لما إليها « للظعن » جار ومجرور متعلق باستقلت .

الشاهد فيه : قوله « اصطبار » فإنه مبتدأ — مع كونه نكرة — والمسوغ لوقوعه مبتدأ وقوعه بعد « لولا » .

وإنما كان وقوع النكرة بعد « لولا » مسوغا للابتداء بها لأن « لولا » تستدعى جواباً يكون معلقاً على جملة الشرط التى يقع المبتدأ فيها نكرة ؛ فيكون ذلك سبباً فى تقليل شيوع هذه النكرة .

(١) هذا من أمثال العرب ، والعير — بفتح فسكون — هو الحمار ، والرباط — بزنة كتاب — ما تشد به الدابة ، ويقال : قطع الظبى رباطه ، ويريدون قطع حبالته يضرب للرضا بالحاضر وعدم الأسف على الغائب ، والاستشهاد به فى قوله « فعير » حيث وقع مبتدأ — مع كونه نكرة — لكونه واقعاً بعد الفاء الواقعة فى جواب الشرط ، وانظر هذا المثل فى مجمع الأمثال للميدانى (١ / ٢١ طبع بولاق ، رقم ٨٢ فى ١ / ٢٥ بتحقيقنا) وانظره فى جمهرة الأمثال لأبى هلال العسكرى (١ / ٨١ بهامش مجمع الأمثال طبع الخيرية) ورواه هناك « إن هلك عير فعير فى الرباط » وقال بعد روايته : يضرب مثلا للشىء يقدر على العوض منه فيستخف بفقده ، ونحو هذا المثل فى المعنى قول كثير عزة :

هَلْ وَصْلُ عَزَّةَ إِلاَّ وَصْلُ غَانِيَةٍ ... فى وَصْلِ غَانِيَةٍ مِنْ وَصْلِهَا بَدَلُ

الرابع والعشرون : أن تكون بعد « كَم » الخبرية ، نحو قوله :

٤٨ — كَمْ عَمَّةٌ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةٌ فَدْعَاءَ قَدْ حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشَارِى

---

٤٨ — البيت للفرزدق يهجو جريراً ، وقبله قوله :

كَمْ مِنْ أَبٍ لِيَ يَا جَرِيرُ كَأَنَّهُ قَمَرُ المَجَــرَّةِ أَوْ سِرَاجُ نَهَارِ

وَرِثَ المَكَارِمَ كَابِراً عَنْ كَابِرٍ ضَخْمُ الدَّسِيعَةِ كُلَّ يَوْمِ فَخَارِ

اللغة : « المجرة » باب السماء ، وقيل : هى الطريق التى تسير منها الكواكب « الدسيعة » الجفنة ، أو المائدة الكبيرة ، وضخامتها : كناية عن الكرم ، لأن ذلك يدل على كثرة الأكلة الذين يلتفون حولها « فدعاء » هى المرأة التى اعوجت إصبعها من كثرة حلبها ، ويقال : الفدعاء هى التى أصاب رجلها الفدع من كثرة مشيها وراء الإبل ، والفدع : زيغ فى القدم بينها وبين الساق ، وقال ابن فارس : الفدع اعوجاج فى المفاصل كأنها قد زالت عن أماكنها « عشارى » العشار : جمع عشراء — بضم العين المهملة وفتح الشين — وهى الناقة التى أتى عليها من وضعها عشرة أشهر ، وفى التنزيل الكريم : (وإذا العشار عطلت) .

الإعراب : « كم » يجوز أن تكون استفهامية ، وأن تكون خبرية «عمة» يجوز فيها وفى « خالة » المعطوفة عليها الحركات الثلاث : أما الجر فعلى أن « كم » خبرية فى محل رفع مبتدأ ، وخبره جملة « حلبت » وعمة : تمييز لها ، وتمييز كم الخبرية مجرور كما هو معلوم ، وخالة : معطوف عليها ، وأما النصب فعلى أن « كم » استفهامية فى محل رفع مبتدأ ، وخبره جملة « حلبت » أيضاً ، وعمة : تمييز لها ؛ وتمييز كم الاستفهامية منصوب كما هو معلوم ، وخالة معطوف عليها ، وأما الرفع فعلى أن كم خبرية أو استفهامية فى محل نصب ظرف متعلق بحلبت أو مفعول مطلق عامله « حلبت » الآتى ، وعلى هذين يكون قوله « عمة » مبتدأ ، وقوله « لك » جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت له ، وجملة «قد حلبت» فى محل رفع خبره ، وتمييز « كم » على هذا الوجه محذوف ، وهى — على ما عرفت — يجوز أن تكون خبرية فيقدر تمييزها مجروراً ، ويجوز أن تكون استفهامية فيقدر تمييزها منصوبا ، و « فدعاء » صفة لخالة ، وقد حذف صفة لعمة مماثلة لها كما حذف صفة لخالة مماثلة لصفة عمة ، وأصل الكلام قبل الحذفين « كم عمة لك فدعاء ، وكم خالة لك فدعاء » فحذف من الأول كلمة فدعاء وأثبتها فى الثانى ، وحذف من الثانى كلمة =

وقد أنهى بعضُ المتأخرين ذلك إلى نَيِّفٍ وثلاثين موضعاً ، وما لم أذكره منها أسقطتُهُ ؛ لرجوعه إلى ما ذكرته ؛ أو لأنه ليس بصحيح .

* * *

وَالأَصْلُ فِى الأَخْبَارِ أَنْ تُؤَخَّرَا   وَجَوَّزُوا التَّقْدِيمَ إِذْ لَا ضَرَرَا[1]

الأصْلُ تقديمُ المبتدأ وتأخيرُ الخبرِ ، وذلك لأن الخبر وصفٌ فى المعنى للمبتدأ ، فاستحقَّ التأخيرَ كالوصف ، ويجوز تقديمُه إذا لم يحصل بذلك لَبْسٌ أو نحوه ، على ما سَيُبَيَّنُ ؛ فتقول « قائمٌ زَيْدٌ ، وقائمٌ أبُوهُ زَيْدٌ ، وَأَبُوهُ مُنْطَلِقٌ زَيْدٌ ، وفى الدَّارِ زَيْدٌ ، وَعِنْدَكَ عَمْرٌو » وقد وقع فى كلام بعضهم أن مذهب

= لك وأثبتها فى الأول ، فحذف من كل مثل الذى أثبته فى الآخر ، وهذا ضرب من البديع يسميه أهل البلاغة « الاحتباك » .

الشاهد فيه : قوله «عمة » على رواية الرفع حيث وقعت مبتدأ - مع كونها نكرة - لوقوعها بعد « كم » الخبرية ، كذا قال الشارح العلامة ، وأنت خبير بعد ما ذكرناه لك فى الإعراب أن « عمة » على أى الوجوه موصوفة بمتعلق الجار والمجرور وهو قوله « لك » وبفدعاء المحذوف الذى يرشد إليه وصف خالة به ، وعلى هذا لا يكون المسوغ فى هذا البيت وقوع النكرة بعد « كم » الخبرية ، وإنما هو وصف النكرة ، و بحثت عن شاهد فيه الابتداء بالنكرة بعد كم الخبرية ، ولا مسوغ فيه سوى ذلك ، فلم أوفق للعثور عليه .

(١) « والأصل » مبتدأ « فى الأخبار » جار ومجرور متعلق به « أن » مصدرية « تؤخرا » فعل مضارع مبنى للمجهول منصوب بأن ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى الأخبار ، والألف للاطلاق ، و « أن » وما دخلت عليه فى تأويل مصدر خبر المبتدأ « وجوزوا » فعل وفاعل «التقديم» مفعول به لجوزوا « إذ » ظرف زمان متعلق بجوزوا « لا » نافية للجنس « ضررا » اسم لا ، مبنى على الفتح فى محل نصب ، والألف للاطلاق ، وخبر لا محذوف ، أى : لاضرر موجود . والجملة من لا واسمها وخبرها فى محل جر بإضافة إذ إليها .

الـكوفيين مَنْعُ تَقَدُّمِ الخبر الجائز التأخير [عند البصريين] وفيه نظر[١] ؛ فإن بعضهم نقل الإجماع — من البصريين ، والـكوفيين — على جواز « فِي دَارِهِ زَيْدٌ » فنقلُ المنع عن الـكوفيين مطلقاً ليس بصحيح ، هكذا قال بعضهم ، وفيه بحث[١] ، نعم منع الـكوفيون التقديم فى مثل « زَيْدٌ قَائِم ، وَزَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ ،

(١) فى كلام الشارح فى هذا الموضوع قلق وركاكة لاتـكاد تتبين منهما غرضه واضحاً فهو أولا ينقل عن بعضهم أنه ذكر أن الـكوفيين لم يجوزوا تقديم الخبر على المبتدأ. ثم يعترض على هذا النقل بقوله « وفيه نظر » وينقل عن بعض آخر أن الـكوفيين يجوزون عبارة ظاهر أمرها أنها من باب تقديم الخبر ، فيـكون كلام الناقل الأول على إطلاقه باطلا ، وكان ينبغي — على ذلك — تخصيصه بما عدا هذه الصورة .

ثم يعترض على النقل الثانى بقوله : « وفيه بحث» ، وظاهر المعنى من ذلك أن هذه العبارة التى ظنها ناقل المثال الثانى من باب تقديم الخبر ليست منه على وجه الجزم والقطع ؛ لأنه يجوز فيها أن يكون « زيد » من قوله « فى داره زيد » فاعلا بالجار والمجرور ، ولو لم يعتمد على نفى أو استفهام ؛ لأن الاعتماد ليس شرطا عند الـكوفيين ؛ فيكون تجويز الـكوفيين هذه العبارة ليس دليلا على أنهم يجوزون تقديم الخبر فى صورة من الصور ؛ فقد رجع الشارح على أول كلامه بالنقض ، هذا من حيث تعبيره .

فأما من حيث الموضوع فى ذاته ، فقد ذكر أبو البركات بن الأنبارى فى كتابه « الإنصاف ، فى مسائل الخلاف » (ص ٤٦ طبعة ثالثة بتحقيقنا) أن علماء الـكوفة يرون أنه لا يجوز أن يتقدم الخبر على المبتدأ ، مفرداً كان أو جملة ، وعقد فى ذلك مسألة خاصة ، وعلى هذا لا يجوز أن يكون قولك « فى الدار زيد » من باب تقديم الخبر على المبتدأ عندهم .

فإن قلت : فهذا الخبر جار ومجرور ، والذى نقلته عنهم عدم تجويز التقديم إذا كان الخبر مفرداً أو جملة .

فالجواب أن الجار والمجرور — عند الجمهور ، خلافا لابن السراج الذى جعله قسما برأسه — لا يخلو حاله من أن يكون فى تقدير المفرد ، أو فى تقدير الجملة ، وأيضاً فقد عللوا عدم تجويز التقديم بأن الخبر اشتمل على ضمير يعود على المبتدأ ؛ فلو قدمناه لتقدم الضمير على مرجعه ، وذلك لا يجوز عندهم ، وهذه العلة نفسها موجودة فى الجار والمجرور سواء أقدرت متعلقه اسماً مشتقاً أم قدرته فعلا .

وَزَيْدٌ أَبُوهُ مُنْطَلِقٌ » والحقُّ الجواز ؛ إذ لا مانع من ذلك ، وإليه أشار بقوله « وَجَوَّزُوا التقديم إذ لا ضَرَرَا » فتقول : « قائم زيد » ومنه قولهم : « مَشْنُوءٌ مَنْ يَشْنَؤُكَ » فَمَنْ : مبتدأ ومَشْنُوءٌ : خبر مقدم ، و « قَامَ أَبُوهُ زَيْدٌ » ومنه قوله :

٤٩ — قَدْ ثَكِلَتْ أُمُّهُ مَنْ كُنْتَ وَاحِدَهُ
وَبَاتَ مُنْتَشِباً فى بُرْثُنِ الأَسَدِ

ف « مَنْ كنت واحده » مبتدأ مؤخر ، و « قَدْ ثَكِلَتْ أُمُّهُ » : خبر مقدم ، و « أَبُوهُ مُنْطَلِقٌ زَيد » ؛ ومنه قولُهُ :

---

٤٩ — البيت لشاعر سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم حسان بن ثابت الأنصارى
اللغة : « ثكلت أمه » هو من الثكل ، وهو فقد المرأة ولدها « منتشبا » عالقا داخلا « برثن الأسد » مخلبه ، وجمعه براثن ، مثل برقع وبراقع ، والبراثن للسباع بمنزلة الأصابع للانسان ، وقال ابن الأعرابى : البرثن : الكف بكمالها مع الأصابع .

الإعراب : « قد » حرف تحقيق « ثكلت » ثكل : فعل ماض ، والتاء تاء التأنيث « أمه » أم : فاعل ثكلت ، وأم مضاف والضمير مضاف إليه ، والجملة من الفعل وفاعله فى محل رفع خبر مقدم « من » اسم موصول مبتدأ مؤخر « كنت » كان فعل ماض ناقص ، والتاء ضمير المخاطب اسمه مبنى على الفتح فى محل رفع « واحده » واحد خبر كان ، وواحد مضاف ، والضمير مضاف إليه ، والجملة من « كان » واسمها وخبرها لا محل لها صلة الموصول الذى هو من « وبات » الواو عاطفة ، بات : فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من « منتشبا » خبر بات « فى برثن » جار ومجرور متعلق بمنتشب ، وبرثن مضاف و « الأسد » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « قد ثكلت أمه من كنت واحده » حيث قدم الخبر ، وهو جملة « ثكلت أمه » على المبتدأ وهو « من كنت واحده » وفى جملة الخبر المتقدم ضمير يعود على المبتدأ المتأخر ، وسهل ذلك أن المبتدأ — وإن وقع متأخرا — بمنزلة المتقدم فى اللفظ ؛ فإن رتبته التقدم على الخبر كما ترى فى بيت الناظم وفى مطلع شرح المؤلف لهذا الموضوع .

٥٠ — إِلَى مَلِكٍ مَا أُمُّهُ مِنْ مُحَارِبٍ أَبُوهُ ، وَلاَ كَانَتْ كُلَيْبٌ تُصَاهِرُهْ

فـ « أَبُوهُ » : مبتدأ [مؤخّر] ، و « ما أُمُّهُ من مُحَارِبٍ » : خبر مقدم .

---

٥٠ — هذا البيت من كلمة للفرزدق يمدح بها الوليد بن عبد الملك بن مروان .

اللغة : « محارب » ورد فى عدة قبائل : أحدها من قريش ، وهو محارب بن فهر ابن مالك بن النضر ، والثانى من قيس عيلان ، وهو محارب بن خصفة بن قيس عيلان ، والثالث من عبد القيس ، وهو محارب بن عمر بن وديعة بن لكيز بن أفصى بن عبد القيس « كليب » بزنة التصغير — اسم ورد فى عدة قبائل أيضاً : أحدها فى خزاعة ، وهو كليب بن حبشية بن سلول ، والثانى فى تغلب بن وائل ، وهو كليب بن ربيعة بن الحارث بن زهير ، والثالث فى تميم ، وهو كليب بن يربوع بن حنظلة بن مالك ، والرابع فى النخع ، وهو كليب بن ربيعة بن خزيمة بن معد بن مالك بن النخع ، والخامس فى هوازن ، وهو كليب بن ربيعة بن صعصعة .

الإعراب : « إلى ملك » جار ومجرور متعلق بقوله «أسوق مطيتى» فى بيت سابق على بيت الشاهد ، وهو قوله :

رَأَوْنِي ، فَنَادَوْنِي ، أَسُوقُ مَطِيَّتِي
بِأَصْوَاتِ هَـــلاَّلٍ صِعَابٍ جَرَائِرُهْ

« ما » نافية تعمل عمل ليس « أمه » أم : اسم ما ، وأم مضاف والضمير مضاف إليه « من محارب » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر « ما » وجملة « ما » ومعمولها فى محل رفع خبر مقدم « أبوه » أبو : مبتدأ مؤخر ، وأبو مضاف والضمير مضاف إليه وجملة المبتدأ وخبره فى محل جر صفة لملك « ولا » الواو عاطفة ، لا نافية « كانت » كان : فعل ماض ناقص ، والتاء تاء التأنيث « كليب » اسم كان « تصاهره » تصاهر : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى كليب ، والضمير البارز مفعول به ، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول فى محل نصب خبر « كان » وجملة كان واسمها وخبرها فى محل جر معطوفة على جملة الصفة .

الشاهد فيه : فى هذا البيت شاهد للنحاة وشاهد لعلماء البلاغة ، فأما النحاة فيستشهدون به على تقديم الخبر — وهو جملة « ما أمه من محارب » على المبتدأ — وهو قوله « أبوه » — والتقدير : إلى ملك أبوه ليست أمه من محارب ، وأما علماء البلاغة فيذكرونه شاهدا على =

ونَقَلَ الشريفُ أبو السعادات هِبَةُ الله بن الشَّجَرِى الإجماعَ من البصريين والـكوفيين على جواز تقديم الخبر إذا كان جملةً ، وليس بصحيح ، وقد قدمنا نقْلَ الخلاف فى ذلك عن الـكوفيين .

* * *

فَامْنَعْهُ حِينَ يَسْتَوِى الْجُزْآنِ : عُرْفًا ، وَنُـكْرًا ، عَادِمَىْ بَيَانِ[1]

كَذَا إِذَا مَا الْفِعْلُ كَانَ الْخَبَرَا، أَوْ قُصِدَ اسْتِعْمَالُهُ مُنْحَصِرَا[2]

= التعقيد اللفظى الذى سببه التقديم والتأخير ، ومثله فى ذلك قول الفرزدق أيضا يمدح إبراهيم بن هشام بن إسماعيل المخزومى وهو خال هشام بن عبد الملك بن مروان :

وَمَا مِثْلُهُ فِى النَّاسِ إِلاَّ مُمَلَّـكاً أَبُو أُمِّهِ حَىٌّ أَبُوهُ يُقَارِبُه

التقدير : وما مثله فى الناس حى يقاربه إلا مملـكا أبو أمه أبوه .

(١) « فامنعه » امنع : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والضمير البارز ـ العائد على تقديم الخبر ـ مفعول به لامنع « حين » ظرف زمان متعلق بامنع « يستوى » فعل مضارع « الجزآن » فاعل يستوى ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل جر بإضافة « حين » إليها « عرفا » تمييز « ونـكراً » معطوف عليه « عادمى » حال من « الجزآن » وعادمى مضاف و « بيان » مضاف إليه ، والتقدير : فامنع تقديم الخبر فى وقت استواء جزءى الجملة ـ وهما المبتدأ والخبر ـ من جهة التعريف والتنكير ، بأن يكونا معرفتين أو نـكرتين كل منهما صالحة للابتداء بها ، حال كونهما عادمى بيان ، أى لاقرينة معهما تعين المبتدأ منهما من الخبر .

(٢) « كذا » جار ومجرور متعلق بامنع « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان تضمن معنى الشرط « ما » زائدة « الفعل » اسم لـكان محذوفة تفسرها المذكورة بعدها ، والخبر محذوف أيضاً ، والجملة من كان المحذوفة واسمها وخبرها فى محل جر بإضافة إذا إليها « كان » فعل ماض ناقص ، واسمها ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الفعل « الخبرا » الخبر: خبر « كان » والألف للاطلاق ، والجملة لا محل =

أوْ كَانَ مُسْنَداً : لِذِى لاَمِ ابْتِدَا ، أوْ لاَزِمِ الصَّدْرِ ، كَمَنْ لِي مُنْجِدَا[1]

ينقسم الخبر — بالنظر إلى تقديمه على المبتدأ أو تأخيره عنه — ثلاثةَ أقسامٍ : قسم يجوز فيه التقديم والتأخير ، وقد سبق ذكره ، وقسم يجب فيه تأخيرُ الخبرِ ، وقسم يجب فيه تقديمُ الخبرِ .

فأشار بهذه الأبيات إلى الخبر الواجب التأخير ، فذكر منه خمسةَ مواضعَ :

الأول : أن يكون كلٌّ من المبتدأ والخبر معرفةً أو نكرةً صالحةً لجعلها مبتدأ ، ولا مبيِّنَ للمبتدأ من الخبر ، نحو « زَيْدٌ أَخُوكَ ، وَأَفْضَلُ مِنْ زَيدٍ أفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو » ولا يجوز تقديم الخبر فى هذا ونحوه ؛ لأنك لو قدَّمته فقلت « أخوك زيد ، وأفضل من عمرو أفضل من زيد » لكان المقدَّمُ مبتدأ[2] ، وأنت

= لها مفسرة « أو » عاطفة « قصد » فعل ماض مبنى للمجهول « استعماله » استعمال : نائب فاعل قصد ، واستعمال مضاف والضمير مضاف إليه « منحصراً » حال من المضاف إليه لأن المضاف عامل فيه .

(١) « أو » عاطفة « كان » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الخبر « مسنداً » خبر كان « لذى » جار ومجرور متعلق بمسند ، وذى مضاف ، و « لام » مضاف إليه ، ولام مضاف ، و « ابتدا » مضاف إليه « أو » عاطفة « لازم » معطوف على ذى ، ولازم مضاف ، و « الصدر » مضاف إليه « كمن » الكاف جارة لقول محذوف كما تقدم مرارا « من » اسم استفهام مبتدأ « لى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « منجدا » حال من الضمير المستتر فى الخبر الذى هو الجار والمجرور ، وذلك الضمير عائد على المبتدأ الذى هو اسم الاستفهام .

(٢) إذا كانت الجملة مكونة من مبتدأ وخبر ، وكانا جميعا معرفتين ؛ فللنحاة فى إعرابها أربعة أقوال ، أولها : أن المقدم مبتدأ والمؤخر خبر ، سواء أكانا متساويين فى درجة التعريف أم كانا متفاوتين ، وهذا هو الظاهر من عبارة الناظم والشارح ؛ وثانيها أنه يجوز جعل كل واحد منهما مبتدأ ، لصحة الابتداء بكل واحد منهما ؛ والثالث : أنه إن كان أحدهما مشتقا والآخر جامدا فالمشتق هو الخبر ، سواء أتقدم أم تأخر ، وإلا =

تريد أن يكون خبراً ، من غير دليل يدلُّ عليه ؛ فإن وُجِدَ دليل يدلُّ على أن المتقدم خبر جاز ، كقولك « أبُو يُوسُفَ أبُو حَنِيفَةَ » فيجوز تقدم الخبر — وهو أبو حنيفة — لأنه معلوم أن المراد تشبيهُ أبى يوسف بأبى حنيفة ، لا تشبيه أبى حنيفة بأبى يوسف ، ومنه قولُه :

٥١ — بَنُونَا بَنُو أبْنَائِنَا ، وبَنَاتُنَا
بَنُوهُنَّ أبْنَاءُ الرِّجَالِ الأبَاعِدِ

— بأن كانا جامدين ، أو كان كلاهما مشتقا — فالمقدم مبتدأ ؛ والرابع : أن المبتدأ هو الأعرف عند المخاطب سواء أتقدم أم تأخر ، فإن تساويا عنده فالمقدم هو المبتدأ .

٥١ — نسب جماعة هذا البيت للفرزدق ، وقال قوم : لا يعلم قائله ، مع شهرته فى كتب النحاة وأهل المعانى والفرضيين .

الإعراب : « بنونا » بنو : خبر مقدم ، وبنو مضاف والضمير مضاف إليه « بنو » مبتدأ مؤخر ، وبنو مضاف وأبناء من « أبنائنا » مضاف إليه ، وأبناء مضاف والضمير مضاف إليه « وبناتنا » الواو عاطفة ، بنات : مبتدأ أول ، وبنات مضاف والضمير مضاف إليه « بنوهن » بنو : مبتدأ ثان ، وبنو مضاف والضمير مضاف إليه « أبناء » خبر المبتدأ الثانى ، وجملة المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول ، وأبناء مضاف و « الرجال » مضاف إليه « الأباعد » صفة للرجال .

الشاهد فيه : قوله « بنونا بنو أبنائنا » حيث قدم الخبر وهو « بنونا » على المبتدأ وهو « بنو أبنائنا » مع استواء المبتدأ والخبر فى التعريف ؛ فإن كلا منهما مضاف إلى ضمير المتكلم — وإنما ساغ ذلك لوجود قرينة معنوية تعين المبتدأ منهما ؛ فإنك قد عرفت أن الخبر هو محط الفائدة ؛ فما يكون فيه أساس التشبيه — وهو الذى تذكر الجملة لأجله — فهو الخبر .

وبعد ، فقد قال ابن هشام يعترض على ابن الناظم استشهاده بهذا البيت : « قد يقال إن هذا البيت لا تقديم فيه ولا تأخير ، وإنه جاء على التشبيه المقلوب ، كقول ذى الرمة :

* وَرَمْلٍ كَأوْرَاكِ العَذَارَى قَطَعْتُهُ * =

فقوله « بَنُونَا » خبر مقدم ، و « بنو أبنائنا » مبتدأ مؤخر ، لأن المراد الحكم على بنى أبنائهم بأنهم كبنيهم ، وليس المراد الحكم على بنيهم بأنهم كبنى أبنائهم .

والثانى : أن يكون الخَبَرُ فِعْلاً رافعاً لضمير المبتدأ مستتراً ، نحو « زَيْدٌ قَامَ » فقام وفاعله المقدر[1] : خَبَرٌ عن زيد ، ولا يجوز التقديم ؛ فلا يقال « قَامَ زَيد » على أن يكون « زيد » مبتدأ مؤخراً ، والفعل خبراً مقدماً ، بل يكون « زيد » فاعلا لقام ؛ فلا يكون من باب المبتدأ والخبر ، بل من باب الفعل والفاعل ؛ فلو كان الفعل رافعاً لظاهرٍ — نحو « زيد قامَ أبوهُ » — جاز التقديمُ ؛ فتقول

= فكان ينبغى أن يستشهد بما أنشده فى شرح التسهيل من قول حسان بن ثابت :

قَبِيلَةٌ أَلأَمُ الأَحْيَاءِ أَكْرَمُهَا وَأَغْدَرُ النَّاسِ بِالْجِيرَانِ وَافِيهَا

إذ المراد الإخبار عن أكرمها بأنه ألأم الأحياء ، وعن وافيها بأنه أغدر الناس ، لا العكس » اهـ كلام ابن هشام .

والجواب عنه من وجهين ؛ أحدهما : أن التشبيه المقلوب من الأمور النادرة ، والحمل على ما يندر وقوعه لمجرد الاحتمال مما لا يجوز أن يصار إليه ، وإلا فإن كل كلام يمكن تطريق احتمالات بعيدة إليه ؛ فلا تكون ثمة طمأنينة على إفادة غرض المتكلم بالعبارة ، وثانيهما : أن ما ذكره فى بيت حسان من أن الغرض الإخبار عن أكرم هذه القبيلة بأنه ألأم الأحياء وعن أوفى هذه القبيلة بأنه أغدر الأحياء ، هذا نفسه يجرى فى بيت الشاهد فيقال : إن غرض المتكلم الإخبار عن أبناء أبنائهم بأنهم يشبهون أبناءهم ، وليس الغرض أن يخبر عن بنيهم بأنهم يشبهون بنى أبنائهم ، فلما صح أن تكون غرض المتكلم معيناً للمبتدأ صح الاستشهاد ببيت الشاهد .

ومثل بيت الشاهد قول الكميت بن زيد الأسدى :

كَلاَمُ النَّبِيِّينَ الْهُدَاةِ كَلاَمُنَا وَأَفْعَالَ أَهْلِ الْجَاهِلِيَّةِ نَفْعَلُ

فإن الغرض تشبيه كلامهم بكلام النبيين الهداة ، لا العكس .

(١) أراد بالمقدر ههنا المستتر فيه .

« قامَ أبوهُ زَيد » ، وقد تقدم ذكر الخلاف فى ذلك[1] ، وكذلك يجوز التقديمُ إذا رفع الفعل ضميراً بارزاً ، نحو « الزَّيدانِ قاماَ » فيجوز أن تُقَدِّمَ الخبر فتقول « قاماَ الزَّيدانِ » ويكون « الزيدانِ » مبتدأ مؤخراً ، و « قاما » خبراً مقدماً ، ومَنَعَ ذلك قوم .

وإذا عرفْتَ هذا فقولُ المصنف : « كذا إذا ما الفعل كان الخبر » يقتضى [وُجُوب] تأخير الخبر الفعلى مطلقاً ، وليس كذلك ، بل إنما يجب تأخيره إذا رفع ضميراً للمبتدأ مستتراً ، كما تقدم .

الثالث : أن يكون الخبر محصوراً بإنَّمَا ، نحو « إنَّمَا زَيد قَائم » أو بإلا ، نحو « مَا زَيدٌ إلا قَائِم » وهو المراد بقوله « أو قُصِدَ استعماله منحصراً » ؛ فلا يجوز تقديم « قائم » على « زيد » فى المثالين ، وقد جاء التقديم مع « إلا » شذوذاً ، كقول الشاعر :

٥٢ — فَيَارَبِّ هَلْ إلاَّ بِكَ النَّصْرُ يُرْتَجَى
عَلَيْهِمْ ؟ وَهَلْ إلاَّ عَلَيْكَ الْمُعَوَّلُ ؟

---

(١) يريد خلاف البصريين والكوفيين ، حيث جوز البصريون التقديم ، ومنعه الكوفيون (واقرأ الهامشة رقم ١ فى ص ٢٢٨) .

٥٢ — البيت للكميت بن زيد الأسدى ، وهو الشاعر المقدم ، العالم بلغات العرب ، الخبير بأيامها ، وأحد شعراء مضر المتعصبين على القحطانية ، والبيت من قصيدة له من قصائد تسمى الهاشميات قالها فى مدح بنى هاشم ، وأولها قوله :

أَلاَ هَلْ عَمٍ فى رَأْيِهِ مُتَأَمِّلُ ؟ وَهَلْ مُدْبِرٌ بَعْدَ الإسَاءَةِ مُقْبِلُ ؟

اللغة : « عم » العمى ذهاب البصر من العينين جميعاً ، ولا يقال عمى إلا على ذلك ، ويقال لمن ضل عنه وجه الصواب : هو أعمى ، وعم ، والمرأة عمياء وعمية « مدبر » هو فى الأصل من ولاك قفاه ، ويراد منه الذى يعرض عنك ولا يباليك « المعول » تقول : عولت على فلان ؛ إذا جعلته سندك الذى تلجأ إليه ، وجعلت أمورك كلها بين يديه ، والمعول ههنا مصدر ميمى بمعنى التعويل .
=

الأصل « وهَلِ الْمُعَوَّلُ إلا عليكَ » فَقَدَّمَ الخبر .

الرابع : أن يكون خبراً لمبتدإ قد دخلَتْ عليه لامُ الابتداء ، نحو « لَزَيْدٌ قائِمٌ » وهو المشار إليه بقوله : « أوْ كان مُسْنَداً لذى لام ابتدا » فلا يجوز تقديمُ الخبر

= الإعراب : « يا رب » يا : حرف نداء ، رب : منادى منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المحذوفة اكتفاء بكسر ما قبلها « هل » حرف استفهام إنكارى دال على النفى « إلا » أداة استثناء ملغاة « بك » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « النصر » مبتدأ مؤخر « يرتجى » فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على « النصر » ويجوز أن يكون « بك » متعلقاً بقوله يرتجى ، وجملة يرتجى مع نائب فاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر «عليهم» جار ومجرور متعلق فى المعنى بالنصر ولكن الصناعة تأباه ؛ لما يلزم عليه من الفصل بين العامل ومعموله بأجنبى ، لهذا يجعل متعلقاً بيرتجى « وهل » حرف استفهام تضمن معنى النفى « إلا » أداة استثناء ملغاة « عليك » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « المعول » مبتدأ مؤخر .

الشاهد فيه : قوله « بك النصر » و « عليك المعول » حيث قدم الخبر المحصور بإلا فى الموضعين شذوذا ، وقد كان من حقه أن يقول : هل يرتجى النصر إلا بك ، وهل المعول إلا عليك ، وأنت خبير بأن الاستشهاد بقوله : « بك النصر» لا يتم إلا على اعتبار أن الجار والمجرور خبر مقدم ، والنصر مبتدأ مؤخر ، فأما على اعتبار أن الخبر هو جملة « يرتجى » فلا شاهد فى الجملة الأولى من البيت لما نحن فيه ، ويكون الشاهد فى الجملة الثانية وحدها . وعبارة الشارح تفيد ذلك ، فإنه ترك ذكر الاستشهاد بالجملة الأولى لاحتمالها وجها آخر ، وقد علمت أن الدليل إذا احتمل وجها آخر سقط الاستدلال به ، والحكم بشذوذ هذا التقديم إطلاقا — كما ذكره الشارح — هو رأى جماعة النحاة ؛ فأما علماء البلاغة فيقولون : إن كانت أداة القصر هى « إنما » لم يسغ تقديم الخبر إذا كان مقصورا عليه ، وإن كانت أداة القصر « إلا » فإن قدمت الخبر وقدمت معه إلا كما فى هذه العبارة صح التقديم ؛ لأن المعنى المقصود لا يضيع ؛ إذ تقديم « إلا » معه يبين المراد .

على اللام ؛ فلا تقول : « قائمٌ لزَيْدٌ » لأن لام الابتداء لها صَدْرُ الكلام ، وقد جاء التقديم شذوذاً ، كقول الشاعر :

٥٣ — خَالِي لأَنْتَ ، وَمَنْ جَرِيرٌ خالُه يَنَلِ الْعَلاَءَ وَيَكْرُمِ الأَخْوَالاَ

فَـ« لأَنْتَ » مبتدأ [مؤخر] و « خالى » خبر مقدم .

٥٣ — البيت من الشواهد التى لم يعرف قائلها .

اللغة : « جرير » يروى فى مكانه « تميم » ، ويروى أيضاً عويف « العلاء » بفتح العين المهملة ممدودا — الشرف والرفعة ، وقيل : هو مصدر على فى المكان يعلى ، مثل رضى يرضى ، وأما فى المرتبة فيقال : علا يعلو ، مثل سما يسمو سموا .

الإعراب : « خالى لأنت » يجوز فيه إعرابان أحدهما أن يكون « خال » مبتدأ ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، واللام للابتداء ، و « أنت » خبر المبتدأ ، وفيه — على هذا الوجه من الإعراب — شذوذ من حيث دخول اللام على الخبر ، مع أنها خاصة بالدخول على المبتدأ ، وثانيهما أن يكون « خالى » خبراً مقدما ، و « لأنت » مبتدأ مؤخرا ، وهذا الوجه هو الذى قصد الشارح الاستشهاد بالبيت من أجله ، وليس شاذا من الجهة التى ذكرناها أولا ، وإن كان فيه الشذوذ الذى ذكره الشارح ، وسنبينه عند الكلام على الاستشهاد « ومن » الواو للاستئناف ، من : اسم موصول مبتدأ «جرير» مبتدأ «خاله» خال : خبر المبتدأ الذى هو جرير ، وخال مضاف والضمير مضاف إليه ، والجملة من جرير وخبره لا محل لها صلة الموصول «ينل» فعل مضارع جزم تشبيها للموصول بالشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من « العلاء » مفعول به لينل ، وجملة الفعل والفاعل والمفعول فى محل رفع خبر المبتدأ ، وهو من « ويكرم » الواو عاطفة ، يكرم : فعل مضارع معطوف على « ينل » وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من « الأخوالا » قال العينى : هو مفعول به ، وهو بعيد كل البعد ، ولا يسوغ إلا على أن يكون يكرم مضارع أكرم مبنيا للمجهول ، والأولى أن يكون قوله : « يكرم » مضارع كرم ويكون قوله « الأخوالا » تمييزا : إما على مذهب الكوفيين الذين يجوزون دخول « أل » المعرفة على التمييز ، وإما على أن تكون أل زائدة على ما قاله البصريون فى قول الشاعر :

* وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرِو * =

الخامس : أن يكون المبتدأ له صَدْرُ الكلام : كأسماء الاستفهام ، نحو « مَنْ لِي مُنْجِداً ؟ » فمن : مبتدأ ، ولى : خبر ، ومنجداً : حال ، ولا يجوز تقديمُ الخبر على « مَنْ » ؛ فلا تقول « لى مَنْ [منجداً] » .

* * *

= الشاهد فيه : فى هذا البيت ثلاثة شواهد للنحاة :

الأول : فى قوله « ينل العلاء » فإن هذا فعل مضارع لم يسبقه ناصب ولا جازم ، وقد كان من حقه أن يجىء به الشاعر مرفوعا فيقول « ينال العلاء » ولكنه جاء به مجزوما ؛ فحذف عين الفعل كما يحذفها فى « لم يخف » ونحوه ، والحامل له على الجزم تشبيه الموصول بالشرط كما شبهه الشاعر به حيث يقول :

كَذَاكَ الَّذِى يَبْغِى عَلَى النَّاسِ ظَالِماً تُصِبْهُ عَلَى رَغْمٍ عَوَاقِبُ مَا صَنَعْ

وليس لك أن تزعم أن من فى قوله « من جرير خاله » شرطية ؛ فلذلك جزم المضارع فى جوابها ؛ لأن ذلك يستدعى أن تجعل جملة « جرير خاله » شرطا ، وهو غير جائز عند أحد من النحاة ؛ لأن جملة الشرط لا تكون اسمية أصلا (وانظر — مع ذلك — شرح الشاهد رقم ٥٨ الآتى) .

والشاهد الثانى : فى قوله « ويكرم الأخوالا » فإنه تمييز ، وقد جاء به معرفة ، وهذا يدل للكوفيين الذين يرون جواز مجىء التمييز معرفة ، والبصريون يقولون : أل فى هذا زائدة لا معرفة ،

والشاهد الثالث : — وهو الذى من أجله أنشد الشارح هذا البيت هنا — فى قوله « خالى لأنت » حيث قدم الخبر مع أن المبتدأ متصل بلام الابتداء ، شذوذا ، وفى البيت توجيهات أخرى أشرنا إلى أحدها فى الإعراب ، والثانى : أنه أراد « لخالى أنت » فأخر اللام إلى الخبر ضرورة ، والثالث : أن يكون أصل الكلام « خالى لهو أنت » فخالى : مبتدأ أول ، والضمير مبتدأ ثان ، وأنت : خبر الثانى ، فحذفت الضمير، فاتصلت اللام بخبره مع أنها لا تزال فى صدر ما ذكر من جملتها .

ومثل هذا البيت فى هذين التوجيهين قول الراجز :

أُمُّ الْحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَهْ

وَنَحْوُ عِنْدِي دِرْهَمٌ ، وَلِي وَطَرْ، مُلْتَزَمٌ فِيهِ تَقَدُّمُ الْخَبَرْ(١)
كَذَا إِذَا عَادَ عَلَيْهِ مُضْمَرُ مِمَّا بِهِ عَنْهُ مُبِيناً يُخْبَرُ(٢)
كَذَا إِذَا يَسْتَوْجِبُ التَّصْدِيرَا : كَأَيْنَ مَنْ عَلِمْتَهُ نَصِيرَا(٣)

(١) « ونحو » مبتدأ « عندى » عند : ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وعند مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « درهم » مبتدأ مؤخر « ولى » الواو عاطفة ، لى : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « وطر » مبتدأ مؤخر « ملتزم » اسم مفعول: خبر المبتدأ الذى هو قوله « نحو » فى أول البيت « فيه » جار ومجرور متعلق بملتزم « تقدم » نائب فاعل لقوله « ملتزم » وتقدم مضاف و « الخبر » مضاف إليه .

(٢) « كذا » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لموصوف محذوف يدل عليه ما قبله، أى : يلتزم تقدم الخبر التزاما كذا الالتزام « إذا » ظرف للمستقبل من الزمان ، تضمن معنى الشرط « عاد » فعل ماض « عليه » جار ومجرور متعلق بعاد « مضمر » فاعل عاد « مما » جار ومجرور متعلق بعاد أيضاً ، وما اسم موصول « به ، عنه » متعلقان بيخبر الآتى « مبينا » حال من المجرور فى « به » « يخبر » فعل مضارع مبنى للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، والجملة لا محل لها صلة « ما » وجملة « عاد عليه مضمر » فى محل جر بإضافة إذا إليها ، وهى شرط إذا ، وجوابها محذوف يدل عليه سابق الكلام، وتقدير البيت : يلتزم تقدم الخبر التزاماً كذلك الالتزام السابق إذا عاد على الخبر ضمير من المبتدأ الذى يخبر بذلك الخبر عنه حال كونه مبينا — أى مفسراً — لذلك الضمير .

قال ابن غازى : وهذا البيت مع تعقده وتشتيت ضمائره كان يغنى عنه وعما بعده أن يقول :

كَذَا إِذَا عَادَ عَلَيْهِ مُضْمَرُ مِنْ مُبْتَدًا ، وَمَا لَهُ التَّصَدُّرُ

(٣) « كذا » جار ومجرور متعلق بمحذوف مثل سابقه فى أول البيت السابق « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان « يستوجب » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الخبر « التصديرا » مفعول به ليستوجب ، والجملة فى محل جر بإضافة « إذا » إليها « كأين » الكاف جارة لقول محذوف ، أين : اسم استفهام مبنى على الفتح فى محل رفع خبر مقدم « من » اسم موصول مبنى على السكون فى محل رفع مبتدأ مؤخر « علمته » فعل وفاعل ومفعول أول « نصيراً » مفعول ثان لعلم ، والجملة لا محل لها صلة .

وَخَبَرَ الْمَحْصُورِ قَدِّمْ أَبَدَا : كَمَا لَنَا إِلاَّ اتِّبَاعُ أَحْمَدَا[1]

أشار فى هذه الأبيات إلى القِسْمِ الثالث ، وهو وُجُوب تقديم الْخَبَرِ ؛ فذكر أنه يجب فى أربعة مواضع :

الأول : أن يكون المبتدأ نكرةً ليس لها مُسَوِّغ إلا تَقَدُّمُ الْخَبَرِ ، والخبر ظرف أو جار ومجرور ، نحو « عندك رجل ، وفى الدار امرأة » ؛ فيجب تقديم الخبر هنا ؛ فلا تقول : « رَجُل عِنْدَكَ » ، ولا « امْرَأَةٌ فِي الدَّارِ » وأجمع النحاة والعرب على مَنْعِ ذلك ، وإلى هذا أشار بقوله :« ونحو عندى دِرْهم ، ولى وَطَرْ - البيت » ؛ فإن كان للنكرة مُسَوِّغ جاز الأمْرَانِ ، نحو «رَجُل ظَرِيف عِنْدِي» ، و « عِنْدِي رَجُل ظَرِيف » .

الثانى : أن يشتمل المبتدأ على ضمير يعود على شىء فى الخبر ، نحو « فِي الدَّارِ صَاحِبُهَا » فصاحبها : مبتدأ ، والضمير المتصل به راجع إلى الدار ، وهو جزء من الخبر ؛ فلا يجوز تأخير الخبر ، نحو « صَاحِبُهَا فِي الدَّارِ » ؛ لئلا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبةً .

وهذا مراد المصنف بقوله : « كذا إذا عاد عليه مُضْمَرُ - البيت » أى : كذلك يجبُ تقديمُ الْخَبَرِ إذا عاد عليه مضمر مما يخبر بالْخَبَرِ عنه ، وهو المبتدأ ، فكأنه قال : يجبُ تقديمُ الخبر إذا عاد عليه ضمير من المبتدأ ، وهذه عبارة ابن عصفور فى بعض كتبه ، وليست بصحيحة ؛ لأن الضمير فى قولك « فِي الدَّارِ

---

(١) « وخبر » مفعول مقدم لقدم الآتى ، وخبر مضاف و « المحصور » مضاف إليه « قدم » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « أبدا » منصوب على الظرفية متعلق بقدم « كما » الكاف جارة لقول محذوف ، و « ما » نافية « لنا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « إلا » أداة استثناء ملغاة « اتباع » مبتدأ مؤخر ، واتباع مضاف و « أحمدا » مضاف إليه ، مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة ؛ لأنه ممنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل ، والألف للاطلاق .

صاحِبُهَا » إنما هو عائد على جزء من الخبر ، لا على الخبر ؛ فينبغى أن تقدر مضافاً محذوفاً فى قول المصنف « عاد عليه » التقدير « كذا إذا عاد على مُلاَبِسِهِ » ثم حُذِف المضاف — الذى هو مُلاَبس — وأقيم المضاف إليه — وهو الهاء — مُقَامه ؛ فصار اللفظ « كذا إذا عاد عليه » .

ومثلُ قولك « فى الدار صاحِبُهَا » قولُهم : « عَلَى التَّمْرَةِ مِثْلُهَا زُبْداً » وقولُه :

٥٤ — أَهَابُكِ إِجْلاَلاً ، مَابِكِ قُدْرَةٌ عَلَيَّ ، وَلَـكِنْ مِلْءُ عَيْنٍ حَبِيبُهَا

٥٤ — هذا البيت قد نسبه قوم — منهم أبو عبيد البكرى فى شرحه على الأمالى (ص ٤٠١) — لنصيب بن رباح الأكبر ، ونسبه آخرون — ومنهم ابن نباتة المصرى فى كتابه « سرح العيون » (ص ١٩١ بولاق) إلى مجنون بنى عامر من أبيات أولها قوله:

وَنَادَيْتُ يَارَبَّاهُ أَوَّلُ سُؤْلَتِى لِنَفْسِىَ لَيْلَى ، ثُمَّ أَنْتَ حَسِيبُهَا
دَعَا الْمُحْرِمُونَ اللهَ يَسْتَغْفِرُونَهُ بِمَكَّةَ يَوْماً أَنْ تُمَحَّى ذُنُوبُهَا

اللغة : « أهابك » من الهيبة ، وهى المخافة « إجلالا » إعظاما لقدرك .

المعنى : إنى لأهابك وأخافك ، لا لاقتدارك على ، ولكن إعظاما لقدرك ؛ لأن العين تمتلىء بمن تحبه فتحصل المهابة ، وهو معنى أكثر الشعراء منه ، انظر إلى قول بن الدمينة :

وَإِنِّى لأَسْتَحْيِيكِ حَتَّى كَأَنَّمَا عَلَيَّ بِظَهْرِ الْغَيْبِ مِنْكِ رَقِيبُ

الإعراب : « أهابك » أهاب : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والضمير البارز المتصل مفعول به ، مبنى على الكسر فى محل نصب « إجلالا » مفعول لأجله « وما » الواو واو الحال ، وما : نافية « بك » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « قدرة » مبتدأ مؤخر « على » جار ومجرور متعلق بقدرة ، أو بمحذوف نعت لقدرة « ولكن » حرف استدراك « ملء » خبر مقدم ، وملء مضاف و « عين » مضاف إليه « حبيبها » حبيب : مبتدأ مؤخر ، وحبيب مضاف والضمير مضاف إليه .

=

فحبيبها : مبتدأ [مؤخّر] وملء عين : خبر مقدم ، ولا يجوز تأخيره ؛ لأن الضمير المتصل بالمبتدأ — وهو « ها » — عائد على « عَيْن » وهو متصل بالخبر؛ فلوقلت « حبيبُها مِلْءُ عين » عاد الضمير على متأخرٍ لفظاً ورتبة .

وقد جَرَى الخلاف فى جواز « ضَرَبَ غُلاَمُهُ زَيْداً[1] » مع أن الضمير فيه عائد على متأخر لفظاً ورتبةً ، ولم يَجْرِ خِلاَفٌ — فيما أعلم — فى مَنْعِ « صَاحِبُهَا فِى الدَّارِ » فما الفرق بينهما ؟ وهو ظاهر ، فليتأمل ، وَالفَرْقُ [بينهما] أن ما عاد عليه الضمير وما اتصل به الضمير اشتركا فى العامل فى مسألة « ضرب غُلاَمُهُ زيداً » بخلاف مسألة « فى الدار صاحبها » فإن العامل فيما اتصل به الضمير وما عاد عليه الضمير مختلف[2] .

= الشاهد فيه : قوله « ملء عين حبيبها » فإنه قدم الخبر ـ وهو قوله «ملء عين» ـ على المبتدأ ـ وهو قوله « حبيبها » ـ لاتصال المبتدأ بضمير يعود على ملابس الخبر ، وهو المضاف إليه ، فلو قدمت المبتدأ ـ مع أنك تعلم أن رتبة الخبر التأخير ـ لعاد الضمير الذى اتصل بالمبتدأ على متأخر لفظاً ورتبة ، وذلك لا يجوز ، لكنك بتقديمك الخبر قد رجعت الضمير على متقدم لفظاً وإن كانت رتبته التأخير ، وهذا جائز، ولا إشكال فيه .

(١) مثل ذلك المثال : كل كلام اتصل فيه ضمير بالفاعل المتقدم ، وهذا الضمير عائد على المفعول المتأخر ، نحو مثال ابن مالك فى باب الفاعل من الألفية « زان نوره الشجر » ونحو قول الشاعر :

جَزَى بَنُوهُ أَبَا الْغِيلاَنِ عَنْ كِبَرٍ ... وَحُسْنِ فِعْلٍ كَمَا يُجْزَى سِنِمَّارُ

ونحو قول الشاعر الآخر :

كَسَا حِلْمُهُ ذَا الْحِلْمِ أَثْوَابَ سُؤْدَدٍ ... وَرَقَّى نَدَاهُ ذَا النَّدَى فِى ذُرَى الْمَجْدِ

وسيأتى بيان ذلك وإيضاحه فى باب الفاعل

(٢) وأيضاً فإن المفعول قد تقدم على الفاعل كثيرا فى سعة الكلام ، حتى ليظن أن رتبه قد صارت التقدم ، بخلاف الخبر ، فإنه ـ وإن تقدم على المبتدأ أحياناً ـ لا يتصور أحد أن رتبته التقدم؛ لكونه حكما، والحكم فى مرتبة التأخر عن المحكوم عليه البتة ، =

الثالث : أن يكون الخبر له صَدْرُ الكلام ، وهو المراد بقوله : « كذا إذا يستوجب التصديرَا » نحو « أَيْنَ زَيْدٌ » ؟ فزيد : مبتدأ [مؤخر] ، وأين : خبر مقدم ، ولا يُؤَخَّرُ ؛ فلا تقول : « زيد أين » ؛ لأن الاستفهام له صَدْرُ الكلامِ ، وكذلك « أَيْنَ مَنْ عَلِمْتَهُ نَصِيراً » ؟ فأين : خبر مقدم ، ومَنْ : مبتدأ مؤخر ، و « علمته نصيراً » صلة مَنْ .

الرابع : أن يكون المبتدأ محصوراً ، نحو « إنما في الدَّارِ زَيْدٌ ، وما في الدَّارِ إلاَّ زَيْدٌ » ومثله « مَا لَنَا إلاَّ اتِّبَاعُ أَحْمَدَ » .

***

وَحَذْفُ مَا يُعْلَمُ جَائِزٌ ، كَمَا
تَقُولُ « زَيْدٌ » بَعْدَ « مَنْ عِنْدَكُمَا »[1]

= وأيضاً فإن الفاعل والفعل المتعدى جميعاً يشعران بالمفعول ؛ فكأن المفعول كالمتقدم ، بخلاف الخبر المتصل بمبتدئه ضمير يعود على ملابسه ، فإن المبتدأ إن أشعر بالخبر لم يشعر بما يلابس الخبر الذى هو مرجع الضمير .

(١) « وحذف » مبتدأ ، وحذف مضاف ، و « ما » اسم موصول مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جر « يعلم » فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما ، والجملة من الفعل المبنى للمجهول ونائب فاعله لا محل لها صلة الموصول الذى هو ما « جائز » خبر المبتدأ « كما » الكاف جارة ، وما مصدرية « تقول » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، وما مع مدخولها فى تأويل مصدر مجرور بالكاف ، أى : كقولك ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، أى وذلك كائن كقولك ، و « زيد » مبتدأ ، وخبره محذوف ، والتقدير : زيد عندنا « بعد » منصوب على الظرفية متعلق بتقول « من » اسم استفهام مبتدأ « عندكما » عند : ظرف متعلق بمحذوف خبر عن اسم الاستفهام ، وعند مضاف والضمير الذى للمخاطب مضاف إليه ، والميم حرف عماد ، والألف حرف دال على التثنية ، والجملة فى محل جر بإضافة بعد إليها .

وَفِي جَوَابِ « كَيْفَ زَيْدٌ » قُلْ « دَنِفْ »
فَزَيْدٌ اسْتُغْنِيَ عَنْـــهُ إِذْ عُرِفْ[1]

يُحْذَفُ كلٌّ من المبتدأ والخبر إذا دَلَّ عليه دليلٌ : جوازاً ، أو وجوباً ، فَذَكَرَ فى هذين البيتين الْحَذْفَ جوازاً ؛ فمثالُ حذفِ الخبرِ أن يقال : « مَنْ عندكما » ؟ فتقول : « زَيدٌ » التقدير « زيد عندنا » ومثله — فى رأىٍ — « خَرَجْتُ فَإِذا السَّبُعُ » التقدير[2] « فإذا السبع حَاضِرٌ » قال الشاعر :

٥٥ — نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا ، وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ ، وَالرَّأْىُ مُخْتَلِفُ

التقدير « نحن بما عندنا رَاضُونَ » .

---

(١) « وفى جواب » جار ومجرور متعلق بقل « كيف » اسم استفهام خبر مقدم « زيد » مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ والخبر مقصود لفظها فهى فى محل جر بإضافة « جواب » إليها « قل » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « دنف » خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : زيد دنف « فزيد » الفاء للتعليل ، زيد : مبتدأ « استغنى » فعل ماض مبنى للمجهول « عنه » نائب فاعل لاستغنى ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل فى محل رفع خبر المبتدأ « إذ » ظرف متعلق باستغنى ، أو حرف دال على التعليل « عرف » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى زيد المستغنى عنه فى الجواب ، والجملة فى محل جر بإضافة إذ إليها .

(٢) « إذا » فى هذا المثال ونحوه تسمى « إذا الفجائية » وللعلماء فيها خلاف : أهى حرف أم ظرف ؟ والذين قالوا هى ظرف اختلفوا : أهى ظرف زمان أم ظرف مكان ؟ فمن قال هى ظرف جعلها خبراً مقدماً ، وجعل الاسم المرفوع بعدها مبتدأ مؤخراً ، وكأن القائل قد قال — على تقدير أنها ظرف زمان — خرجت ففى وقت خروجى الأسد ، أو قال — على تقدير أنها ظرف مكان — خرجت ففى مكان خروجى الأسد ، ولا حذف على هذا الوجه بشقيه ، ومن قال : هى حرف جعل الاسم المرفوع بعدها مبتدأ خبره محذوف ، والتقدير : خرجت فإذا الأسد موجود ، أو حاضر ، أو نحو ذلك . وهذا الوجه هو الذى عناه الشارح بقوله : « فى رأى »

٥٥ — هذا البيت نسبه ابن هشام اللخمى وابن برى إلى عمرو بن امرىء القيس =

. . . .

= الأنصارى ، ونسبه غيرهما ـ ومنهم العباسى فى معاهد التنصيص (ص٩٩ بولاق)ـ إلى قيس بن الخطيم أحد فحول الشعراء فى الجاهلية ، وهو الصواب ، وهو من قصيدة له ، أولها قوله :

رَدَّ الْخَلِيطُ الْجِمَالَ فَانْصَرَفُوا مَاذَا عَلَيْهِمْ لَوْ أَنَّهُمْ وَقَفُوا ؟

وقيس بن الخطيم — بالخاء المعجمة — هو صاحب القصيدة التى أولها قوله :

أَتَعْرِفُ رَسْماً كَاطِّرَادِ الْمَذَاهِبِ لِعَمْرَةَ وَحْشاً غَيْرَ مَوْقِفِ رَاكِبِ ؟

اللغة : « الرأى » أراد به هنا الاعتقاد ، وأصل جمعه أرآء ، مثل سيف وأسياف وثوب وأثواب ، وقد نقلوا العين قبل الفاء ، فقالوا : آراء ، كما قالوا فى جمع بئر آبار وفى جمع رئم آرام ، ووزن آراء وآبار وآرام أعفال .

الإعراب : « نحن » ضمير منفصل مبتدأ ، مبنى على الضم فى محل رفع ، وخبره محذوف دل عليه ما بعده ، والتقدير : نحن راضون « بما » جار ومجرور متعلق بذلك الخبر المحذوف « عندنا » عند : ظرف متعلق بمحذوف صلة « ما » المجرورة محلا بالباء ، وعند مضاف والضمير مضاف إليه « وأنت » مبتدأ « بما » جار ومجرور متعلق بقوله « راض » الآتى « عندك » عند : ظرف متعلق بمحذوف صلة « ما » المجرورة محلا بالباء ، وعند مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه « راض » خبر المبتدأ الذى هو « أنت » و « الرأى مختلف » مبتدأ وخبره .

الشاهد فيه : قوله « نحن بما عندنا » حيث حذف الخبر ـ احترازاً عن العبث وقصدا للاختصار مع ضيق المقام ـ من قوله « نحن بما عندنا » والذى جعل حذفه سائغا سهلا دلالة خبر المبتدأ الثانى عليه .

واعلم أولا أن الحذف من الأول لدلالة الثانى عليه شاذ ، والأصل الغالب هو الحذف من الثانى لدلالة الأول عليه .

واعلم ثانيا أن بعض العلماء أراد أن يجعل هذا البيت جاريا على الأصل المذكور ؛ فزعم أن « راض » فى الشطر الثانى من البيت ليس خبراً عن « أنت » بل هو خبر عن « نحن » الذى فى أول البيت ، وذلك بناء على أن « نحن » للمتكلم المعظم نفسه . =

ومثالُ حذف المبتدأ أن يقال : « كَيف زيد » ؟ فتقول « صَحيحٌ » أى : « هو صحيح » .

وإن شئت صَرَّحْتَ بكل واحد منهما فقلت : « زيد عندنا ، وهو صحيح » .

ومثلُه قولُه تعالى : (مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ ، وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا) أى : « من عمل صالحا فعملُه لنفسه ، ومن أساء فإساءتُهُ عليها » .

قيل : وقد يحذف الجزآن — أعنى المبتدأ والخبَرَ — للدلالة عليهما ، كقوله تعالى : (وَاللَّائِي يَئِسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنِ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ ، وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ) أى : « فعدَّتُهُنَّ ثلاثة أشهر » فحذف المبتدأ والخبر — وهو « فعدتهن ثلاثة أشهر » — لدلالة ما قبله عليه ، وإنما حُذِفا لوقوعهما موقع مفرد ، والظاهر أن المحذوف مفرد ، والتقدير : « واللائى لم يَحِضْنَ كذلك » وقوله : (واللائى لَمْ يَحِضْنَ) معطوف على (واللائى يئسن) والأَوْلَى أن يُمَثَّلُ بنحو قولك : « نَعَمْ » فى جواب « أزيد قائم » ؟ إذ التقدير « نَعَمْ زيد قائم » .

* * *

وَبَعْدَ لَوْلاَ غَالِبًا حَذْفُ الْخَبَرْ حَتْمٌ ، وَفِى نَصِّ يَمِينٍ ذَا اسْتَقَرّْ[(١)]

= وهذا كلام غير سديد ، لأن نحن — وإن كانت كما زعم المتمحل للمتكلم المعظم لنفسه فعناها حينئذ مفرد — تجب فيها المطابقة بالنظر إلى لفظها ؛ فيخبر عنها بالجمع ، كما فى قوله تعالى : (ونحن الوارثون) وما أشبهه .

(١) « بعد » ظرف متعلق بقوله حتم الآتى ، وبعد مضاف ، و « لولا » مضاف إليه ، مقصود لفظه « غالبا » منصوب على نزع الخافض « حذف » مبتدأ ، وحذف مضاف و « الخبر » مضاف إليه « حتم » خبر المبتدأ « وفى نص » الواو عاطفة ، فى نص : جار ومجرور متعلق باستقر الآتى ، ونص مضاف و « يمين » مضاف إليه « ذا » اسم إشارة ، =

وَبَعْدَ وَاوٍ عَيَّنَتْ مَفْهُومَ مَعْ   كَمِثْلِ «كُلُّ صَانِعٍ وَمَا صَنَعْ»(١)
وَقَبْلَ حَالٍ لاَ يَكُونُ خَبَرَا   عَنِ الَّذِى خَبَرُهُ قَدْ أُضْمِرَا(٢)
كَضَرْبِىَ الْعَبْدَ مُسِيئاً ، وَأَتَمّ   تَبْيِينِىَ الْحَقَّ مَنُوطاً بِالْحِكَمْ(٣)

= مبتدأ « استقر » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم الإشارة ، والجملة من استقر وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ ، وتقدير البيت : وحذف الخبر حتم بعد لولا فى غالب أحوالها ، وهذا الحكم قد استقر فى نص يمين : أى إذا كان المبتدأ يستعمل فى اليمين نصا ، بحيث لا يستعمل فى غيره إلا مع قرينة .

(١) « وبعد » الواو عاطفة ، بعد ظرف متعلق باستقر فى البيت السابق ، وبعد مضاف و «واو » مضاف إليه «عينت» عين : فعل ماض ، والتاء تاء التأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى واو ، والجملة من عين وفاعله فى محل جر صفة لواو « مفهوم » مفعول به لعين ، ومفهوم مضاف ، و «مع » مضاف إليه ، مقصود لفظه « كمثل » الكاف زائدة ، مثل : خبر لمبتدأ محذوف ، أى : وذلك مثل « كل » مبتدأ ، وكل مضاف و « صانع » مضاف إليه « و » عاطفة « ما » يجوز أن تكون موصولا اسميا معطوفا على كل ، ويجوز أن تكون حرفا مصدريا هى ومدخولها فى تأويل مصدر معطوف على كل ، وجملة « صنع » وفاعله المستتر فيه على الوجه الأول لا محل لها صلة الموصول ، وخبر المبتدأ محذوف وجوبا .

(٢) « وقبل » الواو عاطفة ، وقبل : ظرف متعلق باستقر فى البيت الأول ، وقبل مضاف و « حال » مضاف إليه « لا » نافية « يكون » فعل مضارع ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى حال « خبرا » خبر كان ، والجملة من يكون واسمه وخبره فى محل جر صفة لحال « عن الذى » جار ومجرور متعلق بخبر « خبره » خبر : مبتدأ ، وخبر مضاف والضمير البارز المتصل مضاف إليه « قد » حرف تحقيق « أضمرا » أضمر : فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى خبر ، والألف للاطلاق ، والجملة من أضمر ونائب الفاعل فى محل رفع خبر ، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها صلة الذى .

(٣) « كضربى » الكاف جارة لقول محذوف ، ضرب : مبتدأ ، وضرب مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، وهى فاعل المصدر « العبد » مفعول المصدر « مسيئا » حال من فاعل كان المحذوفة العائد على العبد، وخبر المبتدأ جملة محذوفة، والتقدير: إذا كان=

حاصِلُ ما في هذه الأبيات أن الخبر يجب حَذْفُه في أربعةِ مواضعَ :

الأول : أن يكون خبراً لمبتدأ بعد « لَوْلاَ » ، نحو « لَوْلاَ زَيْدٌ لأَتَيْتُكَ » التقدير « لَوْلاَ زَيْدٌ موجود لأتيتك » واحترز بقوله « غالباً » عما ورد ذكره فيه شذوذاً ، كقوله :

٥٦ – لَوْلاَ أَبُوكَ وَلَوْلاَ قَبْلَهُ عُمَرٌ ... أَلْقَتْ إِلَيْكَ مَعَدٌّ بِالْمَقَالِيدِ

فـ « عمر » مبتدأ ، و « قَبْلَهُ » خبر .

=(أي وجد ، هو : أي العبد) مسيئا « وأتم » الواو عاطفة ، أتم: مبتدأ ، وأتم مضاف وتبيين من « تبييني » مضاف إليه ، وتبيين مضاف ، وياء المتكلم مضاف إليه ، وهي فاعل له « الحق » مفعول به لتبيين « منوطا » حال من فاعل كان المحذوفة العائد على الحق ، على غرار ما قدرناه في العبارة الأولى « بالحكم » جار ومجرور متعلق بقوله منوطا . والتقدير : أتم تبييني الحق إذا كان (أي وجد ، هو : أي الحق) حال كونه منوطا بالحكم .

٥٦ – البيت لأبي عطاء السندي – واسمه مرزوق (وقيل : أفلح) بن يسار – مولى بني أسد ، وهو من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية ، من كلمة يمدح فيها ابن يزيد بن عمر بن هبيرة ، وانظر قصة ذلك في الأغاني (١٦ /٨٤ بولاق) و قبل البيت المستشهد به قوله :

أَمَّا أَبُوكَ فَعَيْنُ الْجُودِ نَعْرِفُهُ ... وَأَنْتَ أَشْبَهُ خَلْقِ اللهِ بِالْجُودِ

ويروى صدر البيت « لولا يزيد ولولا – إلخ » ويزيد أبو الممدوح ، وبعد الشاهد قوله :

مَا يَنْبُتُ الْعُودُ إلاَّ فِي أَرُومَتِهِ ... وَلاَ يَكُونُ الْجَنَى إلاَّ مِنَ الْعُودِ

اللغة : « معد » هو أبو العرب ، وهو معد بن عدنان ، وكان سيبويه يقول : إن الميم من أصل الكلمة ؛ لقولهم « تمعدد » بمعنى اتصل بمعد بنسب أو حلف أو جوار ، أو بمعنى قوي وكمل ، قال الراجز :

رَبَّيْتُهُ حَــــتَّى إذَا تَمَعْدَدَا ... كَانَ جَزَائِي بِالْعَصَا أَنْ أُجْلَدَا

لقلة تمفعل في الكلام ، ولكن العلماء خالفوه في ذلك ؛ وذهبوا إلى أن الميم في=

. . . .

=معد زائد بدليل إدغام الدال فى الدال ، والتزموا أن يكون معدد على زنة تمفعل مع قلته . وانظر الجزء الثانى من كتابنا دروس التصريف « القاليد » : هو جمع لا مفرد له من لفظه ، وقيل : مفرده إقليد — على غير قياس — وهو المفتاح ، وقد كنى الشاعر بإلقاء المقاليد عن الخضوع والطاعة وامتثال أمر الممدوح .

المعنى : يقول : أنت خليق بأن يخضع لك بنو معد كلهم ؛ لكفايتك وعظم قدرك . وإنما تأخر خضوعهم لك لوجود أبيك ووجود جدك من قبل أبيك . .

الإعراب : « لولا » حرف يدل على امتناع الثانى لوجود الأول ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « أبوك » أبو : مبتدأ ، وأبو مضاف والكاف مضاف إليه ، والخبر محذوف وجوبا «ولولا» الواو عاطفة كالأول. لولا: حرف امتناع لوجود «قبله» قبل : ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وقبل مضاف والضمير البارز مضاف إليه « عمر » مبتدأ مؤخر « ألقت » ألقى : فعل ماض ، والتاء تاء التأنيث « إليك » جار ومجرور متعلق بألقت «معد» فاعل ألقت ، والجملة من الفعل الماضى وفاعله لا محل لها جواب لولا « بالقاليد » جار ومجرور متعلق بألقت .

الشاهد فيه : قوله « ولولا قبله عمر » حيث ذكر فيه خبر المبتدأ وهو قوله « قبله » — مع كون ذلك المبتدأ واقعا بعد لولا التى يجب حذف خبر المبتدأ الواقع بعدها لأنه قد عوض عنه بجملة الجواب ، ولا يجمع فى الكلام بين العوض والمعوض عنه .

وفى البيت توجيه آخر ، وهو أن « قبله » ظرف متعلق بمحذوف حال ، والخبر محذوف ، وعلى هذا تكون القاعدة مستمرة ، ولا شاهد فى البيت لما أتى به الشارح من أجله . ومثله فى كل ذلك قول الزبير بن العوام رضى الله عنه :

وَلَوْلاَ بَنُوهَا حَوْلَهَا لَخَبَطْتُهَا ... كَخَبْطَةِ عُصْفُورٍ وَلَمْ أَتَلَعْثَمِ

فإن « لولا » حرف امتناع لوجود ، و « بنوها » مبتدأ مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لكونه جمع مذكر سالما ، والضمير البارز مضاف إليه ، و « حول » ظرف متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وحول مضاف والضمير البارز مضاف إليه، وعلى هذا يكون فيه شاهد لما جاء الشارح ببيت أبى عطاء من أجله ، ويجوز أن يكون « حول » متعلقا بالخبر المحذوف على رأى الجمهور ، وعلى ذلك لا يكون شاهداً لما ذكره الشارح .

وهذا الذى ذكره المصنف فى هذا الكتاب — من أن الحذف بعد « لولا » واجب إلا قليلا — هو طريقةٌ لبعض النحويين ، والطريقةُ الثانية: أن الحذف واجب [دائماً[1]] وأن ما ورد من ذلك بغير حذف فى الظاهر مُؤَوَّل ، والطريقة الثالثة أن الخبر : إما ان يكون كَوْناً مُطلقاً ، أو كوناً مُقَيَّداً ؛ فإن كان كوناً مُطْلقاً وجَبَ حَذْفُه ، نحو : « لَوْلا زَيْدٌ لَكَانَ كَذَا » أى : لولا زيدٌ موجودٌ ، وإن كان كَوْناً مُقَيَّداً ؛ فإما أن يدلّ عليه دليل ، أوْلا ، فإن لم يدل عليه دليل وجَبَ ذكره ، نحو : « لَوْلاَ زَيْدٌ مُحْسِنٌ إلَيَّ ما أتيتُ » وإن دلّ عليه [دليلٌ] جاز إثباتُه وَحَذْفُه ، نحو أن يقال : هل زيد مُحْسِنٌ إليك ؟ فتقول : « لولا زيد لهلكت » أى : « لولا زيد مُحْسِنٌ إلىّ » ، فإن شئت حذفت الخبر ، وإن شئت أثبتَّه ، ومنه قولُ أبى العَلاء المَعَرِّىِّ ،

---

(١) ههنا شيآن نحب أن ننبهك إليهما ، الأول أن الطريقة الثانية من الطرق الثلاث التى ذكرها الشارح هى طريقة جمهور النحاة ، والفرق بينها وبين الطريقة الأولى أن أهل الطريقة الأولى يقولون : إن ذكر الخبر عندهم بعد « لولا » قليل ، وليس شاذا ، وذلك بخلاف طريقة الجمهور ، فإن ذكر الخبر عندهم بعد « لولا » إن كان صادراً عمن لا يستشهد بكلامه كما فى بيت المعرى الآتى فهو لحن ، وإن كان صادراً عمن يستشهد بكلامه فإن أمكن تأويله كالشاهد ٥٦ وما أنشدناه معه فهو مؤول ، وإن لم يمكن تأويله فهو شاذ ، ولا شك أن القليل غير الشاذ .

والأمر الثانى : أن الشارح قد حمل كلام الناظم على الطريقة الأولى، وذلك مخالف لما حمله من عداه من الشروح فإنهم جميعا حملوا كلام الناظم على الحالة الثالثة ، بدليل أنه اختارها فى غير هذا الكتاب ، وهو الذى أشرنا إليه عند إعراب البيت ، وتلخيصه أن تحمل قوله « غالباً » على حالات « لولا » وذلك لأن لولا إما أن يليها كون عام وهو أغلب الأمر فيها ، وإما أن يليها كون خاص وهو قليل ، ثم تحمل قوله « حتم » على الحكم النحوى ، وكأنه قد قال : إن كان خبر المبتدأ الواقع بعد لولا كونا عاماً وهو الغالب فإنه لا يجوز ذكر ذلك الخبر ، وهذا هو — كما ذكرنا — الطريقة الثالثة ، فتدبر .

٥٧ — يُذِيبُ الرُّعْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ
فَلَوْلَا الْغِمْدُ يُمْسِكُهُ لَسَالَا

٥٧ — البيت لأبى العلاء المعرى أحمد بن عبد الله بن سلمان ، نادرة الزمان ، وأوحد الدهر حفظا وذكاء وصفاء نفس ، وهو من شعراء العصر الثانى من الدولة العباسية ؛ فلا يحتج بشعره على قواعد النحو والتصريف ، والشارح إنما جاء به للتمثيل ، لا للاحتجاج والاستشهاد به .

اللغة : « يذيب » من الإذابة ، وهى إسالة الحديد ونحوه من الجامدات « الرعب » الفزع والخوف « عضب » هو السيف القاطع « الغمد » قراب السيف وجفنه .

الإعراب : « يذيب » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة « الرعب » فاعل يذيب « منه » جار ومجرور متعلق بقوله يذيب « كل » مفعول به ليذيب ، وكل مضاف و « عضب » مضاف إليه « فلولا » حرف امتناع لوجود « الغمد » مبتدأ « يمسكه » يمسك : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الغمد ، والهاء — التى هى ضمير الغائب العائد إلى السيف — مفعول به ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ ، وستعرف ما فى هذا الإعراب من المقال وتوجيهه فى بيان الاستشهاد « لسالا » اللام واقعة فى جواب « لولا » وسال : فعل ماض ، والألف للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى السيف ، وجملة سال وفاعله لا محل لها من الإعراب جواب لولا .

التمثيل به : فى قوله « فلولا الغمد يمسكه » حيث ذكر خبر المبتدأ الواقع بعد لولا — وهو جملة « يمسك » وفاعله ومفعوله — لأن ذلك الخبر كون خاص قد دل عليه الدليل وخبر المبتدأ الواقع بعد لولا يجوز ذكره كما يجوز حذفه إذا كان كونا خاصاً وقد دل عليه الدليل عند قوم ، كما ذكره الشارح العلامة ، والجمهور على أن الحذف واجب ، وذلك بناء منهم على ما اختاروه من أن خبر المبتدأ الواقع بعد « لولا » لا يكون إلا كوناً عاماً ، وحينئذ لا يقال إما أن يدل عليه دليل أولا ، وعندهم أن بيت المعرى هذا لحن لذكر الخبر بعد لولا .

وفى البيت توجيه آخر يصح به على مذهب الجمهور ، وهو أن « يمسك » فى تأويل =

وقد اختار المصنف هذه الطريقةَ فى غير هذا الكتاب .

الموضع الثانى : أن يكون المبتدأ نَصًّا فى اليمين[1] ، نحو : « لَعَمْرُكَ لأفْعَلَنَّ » التقدير « لَعَمْرُكَ قَسَمِى » فعمرك : مبتدأ ، وقسمى : خبره ، ولايجوز التصريح به.

قيل : ومثله « يَمِينُ اللهِ لأفْعَلَنَّ » التقدير « يَمِينُ اللهِ قَسَمِى » وهذا لا يتعين أن يكون المحذوف فيه خبراً[2] ؛ لجواز كونه مبتدأ ، والتقدير « قَسَمِى يَمِينُ

=مصدر بدل اشتمال من الغمد ، وأصله « أن يمسكه » فلما حذف « أن » ارتفع الفعل ، كقولهم « تسمع بالمعيدى خير من أن تراه » فيمن رواه برفع « تسمع » من غير « أن » .

وحاصل القول فى هذه المسألة أن النحاة اختلفوا ؛ هل يكون خبر المبتدأ الواقع بعد لولا كونا خاصاً أولا ؟ فقال الجمهور: لا يكون كونا خاصا ألبتة ، بل يجب كونه كوناً عاماً ويجب مع ذلك حذفه ، فإن جاء الخبر كونا خاصا فى كلام ما فهو لحن أو مؤول، وقال غيرهم ؛ يجوز أن يكون الخبر بعد لولا كونا خاصا ، لكن الأكثر أن يكون كونا عاما ، فإن كان الخبر كونا عاماً وجب حذفه كما يقول الجمهور ، وإن كان الخبر كونا خاصاً : فإن لم يدل عليه دليل وجب ذكره ، وإن دل عليه دليل جاز ذكره وجاز حذفه ؛ فلخبر المبتدأ الواقع بعد لولا حالة واحدة عند الجمهور ، وهى وجوب الحذف ، وثلاثة أحوال عند غيرهم ، وهى : وجوب الحذف ، ووجوب الذكر ، وجواز الأمرين، وقد قدمنا لك أن الواجب حمل كلام الناظم على هذا ؛ لأنه صرح باختياره فى غير هذا الكتاب ، وقد ذكر الشارح نفسه أن هذا هو اختيار المصنف .

(١) المراد بكون المبتدأ نصا فى اليمين : أن يَغلب استعماله فيه ، حتى لا يستعمل فى غيره إلا مع قرينة ، ومقابل هذا ما ليس نصا فى اليمين ــ وهو : الذى يكثر استعماله فى غير القسم حتى لايفهم منه القسم إلا بقرينة ذكر المقسم عليه ، ألا ترى أن « عهد الله » قد كثر استعماله فى غير القسم ــ نحو قوله تعالى : (وأوفوا بعهد الله) وقولهم : عهد الله يجب الوفاء به، ويفهم منه القسم إذا قلت : عهد لأفعلن كذا ؛ لذكرك المقسم عليه .

(٢) إن كان من غرض الشارح الاعتراض على الذين ذكروا هذا المثال لحذف الخبر وجوبا لكون المبتدأ نصا فى اليمين فلامحل لاعتراضه عليهم بأن ذلك يحتمل أن يكون=

اللهِ » بخلاف « لَعَمْرُكَ » فإن المحذوف معه يتعين أن يكون خبراً ؛ لأن لام الابتداء قد دخلت عليه ، وحَقُّها الدخول على المبتدأ .

فإن لم يكن المبتدأ نَصًّا فى اليمين لم يجب حذفُ الخبرِ ، نحو « عَهْدُ اللهِ لأفعَلَنَّ » التقدير « عَهْدُ اللهِ عَلَيَّ » فعهدُ الله : مبتدأ ، وعَلَيَّ : خبره ، ولك إثباتُه وحذفُه .

الموضع الثالث : أن يقع بعد المبتدأ وَاوٌ هى نَصٌّ فى المعية ، نحو « كُلُّ رَجُلٍ وَضَيْعَتُهُ » فكلٌّ : مبتدأ ، وقوله «وضيعته» معطوف على كل ، والخبرمحذوف، والتقدير « كلُّ رَجُلٍ وضيعته مُقْتَرِنَانِ » ويُقَدَّرُ الخبر بعدواو المعية .

وقيل : لا يحتاج إلى تقدير الخبر ؛ لأن معنى « كلُّ رَجُل وضَيْعَتُهُ » كل رجل مَعَ ضيعته ، وهذا كلامٌ تامٌّ لا يحتاج إلى تقديرِ خبرٍ ، واختار هذا المذهَبَ ابن عُصْفُورٍ فى شرح الإيضاح .

فإن لم تكن الواو نَصًّا فى المعية لم يحذف الخبر وُجُوباً[١] ، نحو « زيد وعمرو قائمان » .

الموضع الرابع : أن يكون المبتدأ مَصْدَراً ، وبعده حالٌ سَدَّ [تْ] مَسَدَّ الخبر ، وهى لا تصلح أن تكون خبراً ؛ فيحذف الخبر وجوباً ؛ لسدِّ الحال مَسَدَّه ، وذلك نحو « ضَرْبِي الْعَبْدَ مُسِيئاً » فضربى : مبتدأ ، والعبدَ : معمولٌ

=المحذوف هو المبتدأ ، وذلك من وجهين ؛ أولهما : أن المثال يكفى فيه صحة الاحتمال الذى جىء به من أجله ، ولم يقل أحد إنه يجب أن يتعين فيه الوجه الذى جىء به له وثانيهما : أن الغرض من كلامهم أنا إن جعلنا هذا المذكور مبتدأ كان خبره محذوفا وجوبا ، أما حذفه فلكون ذلك المبتدأ نصاً فى اليمين ، وأما الوجوب فلأن جواب اليمين عوض عنه ، ولا يجمع بين العوض والمعوض منه .

(١) بل إن دل عليه دليل جاز حذفه ، وإلا وجب ذكره .

له ، ومسيئاً : حال سَدَّ [تْ] مَسَدَّ الخبر ، والخبَرُ محذوف وجوباً ، والتقدير « ضربى العبد إذا كان مسيئاً » إذا أردت الاستقبال ، وإن أردت المضىّ فالتقدير « ضَرْبِى الْعَبْدَ إذْ كَانَ مُسيئاً » فسيئا : حال من الضمير المستتر فى « كان » لفسّر بالعبد [و « إذا كان » أو « إذ كان » ظرف زمان نائب عن الْخَبَرِ] .

ونَبَّه المصنف بقوله : « وقبل حال » على أن الْخَبَرَ المحذوفَ مُقَدَّر قبل الحال التى سَدَّتْ مَسَدَّ الْخَبَرِ كما تقدم تقريره .

واحترز بقوله : « لا يكون خبراً » عن الحال التى تصلح أن تكون خبراً عن المبتدأ المذكور ، نحو ماحَكَى الأخفش — رحمه الله ! — من قولهم « زَيْدٌ قَائِمًا » فزيد : مبتدأ ، والخبر محذوف ، والتقدير « ثَبَتَ قائما » وهذه الحال تصلح أن تكون خبراً ؛ فتقول « زيد قائم » فلا يكون الخبر واجبَ الحذف ، بخلاف « ضَرْبِى الْعَبْدَ مُسيئاً » فإن الحال فيه لا تصلح أن تكون خبراً عن المبتدأ الذى قبلها ؛ فلا تقول : « ضَرْبِى الْعَبْدَ مُسِىءٌ » لأن الضرب لا يُوصَف بأنه مُسِىء .

والمضاف إلى هذا المصدر حكمه كحكم المصدر ، نحو « أَتَمُّ تبيينى الْحَقَّ مَنُوطًا بِالْحِكَمِ » فأَتَمُّ : مبتدأ ، وتبيينى : مضاف إليه ، والحقَّ : مفعول لتبيينى ، ومَنُوطًا : حال سَدَّ [تْ] مَسَدَّ خَبَرِ أتم ، والتقدير : « أتم تبيينى الْحَقَّ إذا كان — أو إذ كان — مَنُوطًا بِالْحِكَمِ » .

* * *

ولم يذكر المصنف المواضع التى يُحْذَف فيها المبتدأ ، وُجُوبا ، وقد عدَّها فى غير هذا الكتاب أربعة[1] :

---

(١) بقى عليه موضعان آخران مما يجب فيه حذف المبتدأ (الأول) مبتدأ الاسم =

الأولُ : النعتُ المقطوعُ إلى الرفع : في مدح ، نحو : « مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الـكَرِيمُ » أو ذم ، نحو : « مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الْخَبِيثُ » أو تَرَحُّم ، نحو : « مَرَرْتُ بِزَيْدٍ المِسْكِينُ » فالمبتدأ محذوف في هذه المُثُل ونحوها وجوباً ، والتقدير « هو الـكريم ، وهو الخبيث ، وهو المِسْكين » .

الموضع الثاني : أن يكون الخَبَر مَخْصُوصَ « نعم » أو « بئس » نحو : « نِعْمَ

=المرفوع بعد «لا سيما» سواء كان هذا الاسم المرفوع بعدها نكرة كما في قول امرىء القيس بن حجر الـكندى الذى أنشدناه في مباحث العائد في باب الموصول (ص ١٦٦) ، وهو :

أَلاَ رُبَّ يَوْمٍ صَالِحٍ لَكَ مِنْهُمَا ... وَلاَ سِيَّمَا يَوْمٌ بِدَارَةِ جُلْجُلِ

أم كان معرفة كما في قولك : أحب النابهين لا سيما على ، فإن هذا الاسم المرفوع خبر لمبتدأ محذوف وجوبا ، والتقدير : ولا مثل الذى هو يوم بدارة جلجل ، ولا مثل الذى هو على ، وليس يخفى عليك أن هذا إنما يجرى على تقدير رفع الاسم بعد«لاسيما» فأما على جره أو نصبه فلا (الثانى) بعد المصدر النائب عن فعله الذى بين فاعله أو مفعوله بحرف جر ؛ فمثال ما بين حرف الجر فاعل المصدر قولك : سحقاً لك ، وتعسا لك ، وبؤسا لك ، التقدير : سحقت وتعست وبؤست ، هذا الدعاء لك ، فلك : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف وجوبا ، ولم يجعل هذا الجار والمجرور متعلقاً بالمصدر لأن التعدى باللام إنما يكون إلى المفعول لا إلى الفاعل ، والتزموا حذف المبتدأ ليتصل الفاعل بفعله ، ومثال ما بين حرف الجر المفعول قولك : سقيا لك ، ورعيا لك ، والتقدير : اسق اللهم سقيا وارع اللهم رعيا ، هذا الدعاء لك يا زيد ، مثلا ، فلك : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف وجوبا ، ولم يجعل الجار والمجرور متعلقاً بالمصدر في هذا لئلا يلزم عليه وجود خطابين لاثنين مختلفين في جملة واحدة ، ولهذا لو كان المصدر نائباً عن فعل غير الأمر ، أو كانت اللام جارة لغير ضمير المخاطب ، نحو « شكراً لك » : أى شكرت لك شكراً ، ونحو « سقيا لزيد » : أى اسق اللهم زيدا — لم يمتنع جعل الجار والمجرور متعلقاً بالمصدر ، ويصير الـكلام جملة واحدة حينئذ ، والتزموا حذف المبتدأ في هذا الموضع أيضاً ليتصل العامل بمعموله ،

الرَّجُلُ زَيْدٌ ، وبِئْسَ الرَّجُلُ عَمْرٌو » فزيد وعمرو : خَبَرَانِ لمبتدإ محذوف وجوباً ، والتقدير « هو زَيْدٌ » أى الممــدوحُ زَيْدٌ » وهو عَمْرٌو » أى المذمومُ عَمْرٌو .

الموضع الثالث: ماحَــكَى الفارسىُّ من كلامهم «في ذِمَّتِي لأفْعَلَنَّ» ففى ذمتى : خبرٌ لمبتدإ محذوفٍ واجبِ الحذفِ ، والتقدير « في ذِمَّتِي يَمِينٌ » وكذلك ما أشْبَهه ، وهو ما كان الخبر فيه صريحًا فى القَسَم .

الموضع الرابع : أن يكون الخبر مصدراً نائبًا مَنَابَ الفعل ، نحو : «صَبْرٌ جَمِيلٌ » التقدير « صبرى صبر جميل » فصبرى : مبتدأ ، وصبر جميل : خبره ، ثم حذف المبتدأ — الذى هو « صبرى » — وجوبًا[1] .

***

وَأَخْبَرُوا بِاثْنَيْنِ أَوْ بِأَكْثَرَا عَنْ وَاحِدٍ كَهُمْ سَرَاةٌ شُعَرَا[2]

---

(١) وقد ورد من هذا قول الله تعالى : (فصبر جميل) وقول الشاعر :

عَجَبٌ لِتِلْكَ قَضِيَّةً ، وَإِقَامَتِي فِيــكُمْ عَلَى تِلْكَ الْقَضِيَّةِ أَعْجَبُ

وقول الراجز :

شَــكَا إِلَيَّ جَمَلِي طُولَ السُّرَى صَبْرٌ جَمِيلٌ فَــكِلاَنَا مُبْتَلَى

لـكن كون هذا مما حذف فيه المبتدأ ليس بلازم ، بل يجوز أن يكون مما حذف فيه الخبر ، وكون الحذف واجبا ليس بلازم أيضاً ، فقد جوزوا أن يكون « عجب » مبتدأ و « لتلك » خبره .

(٢) « وأخبروا » فعل ماض وفاعله « باثنين » جار ومجرور متعلق بأخبر «أو» حرف عطف « بأكثرا » جار ومجرور معطوف بأو على الجار والمجرور السابق « عن واحد » جار ومجرور متعلق بأخبر « كهم » الـكاف جارة لقول محذوف ، وهى ومجرورها تتعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، وهم : مبتدأ « سراة » خبر أول=

اختلف النحويون فى جواز تَعَدُّدِ خبرِ المبتدأ الواحد بغير حرف عطف، نحو: «زَيْدٌ قَائِمٌ ضَاحِكٌ» فذهب قوم —منهم المصنف— إلى جواز ذلك، سواء[1] كان الْخَبَرَانِ فى معنى خَبَرٍ وَاحِدٍ، نحو: «هَذَا حُلْوٌ حَامِضٌ» أى مُزٌّ، أم لم يكونا كذلك، كالمثال الأول، وذَهَبَ بعضُهم إلى أنه لا يَتَعَدَّدُ الْخَبَرُ إلا إذا كان الْخَبَرَانِ فى مَعْنَى خَبَرٍ وَاحِدٍ؛ فإن لم يكونا كذلك تَعَيَّنَ العطف؛ فإن جاء من لسان العرب شىء بغير عطف قُدِّرَ له مبتدأ آخَرُ، كقوله تعالى: (وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ) وقول الشاعر:

٥٨ — مَنْ يَكُ ذَا بَتٍّ فَهَذَا بَتِّى   مُقَيِّظٌ مُصَيِّفٌ مُشَتِّى

= «شعرا» أصله شعراء فقصره للضرورة، وهو خبر ثان، والجملة من المبتدأ وخبريه فى محل نصب مقول القول المقدر.

(١) الذى يستفاد من كلام الشارح — وهو تابع فيه للناظم فى شرح الكافية — أن تعدد الخبر على ضربين (الأول) تعدد فى اللفظ والمعنى جميعاً، وضابطه: أن يصح الإخبار بكل واحد منهما على انفراده، كالآية القرآنية التى تلاها، وكمثال النظم، وكالبيتين اللذين أنشدهما. وحكم هذا النوع — عند من أجاز التعدد — أنه يجوز فيه العطف وتركه، وإذا عطف أحدهما على الآخر جاز أن يكون العطف بالواو وغيرها، فأما عند من لم يجز التعدد فيجب أن يعطف أو يقدر لما عدا الأول مبتدآت (الثانى) التعدد فى اللفظ دون المعنى، وضابطه: ألا يصح الإخبار بكل واحد منهما على انفراده، نحو قولهم: الرمان حلو حامض، وقولهم: فلان أعسر أيسر، أى يعمل بكلتا يديه، ولهذا النوع أحكام: منها أنه يمتنع عطف أحد الأخبار على غيره، ومنها أنه لا يجوز توسط المبتدأ بينها، ومنها أنه لا يجوز تقدم الأخبار كلها على المبتدأ؛ فلا بد فى المثالين من تقدم المبتدأ عليهما، والإتيان بهما بغير عطف؛ لأنهما عند التحقيق كشىء واحد؛ فكل منهما يشبه جزء الكلمة.

٥٨ — ينسب هذا البيت لرؤبة بن العجاج، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٢٥٨) ولم ينسبه ولا نسبه الأعلم، وروى ابن منظور هذا البيت فى اللسان أكثر من مرة ولم ينسبه فى إحداها، وقد روى بعد الشاهد فى أحد المواضع قوله: =

. . . .

= * أَخَذْتُهُ مِنْ نَعَجَاتٍ سِتِّ *

وزاد على ذلك كله في موضع آخر قوله :

* سُودٍ نِعَاجٍ كَنِعَاجِ الدَّشْتِ *

اللغة : « بت » قال ابن الأثير : البت الكساء الغليظ المربع ، وقيل : طيلسان من خز ، وجمعه بتوت ، وقوله « مقيظ ، مصيف ، مشتى » أى : يكفينى للقيظ وهو زمان اشتداد الحر ، ويكفينى للصيف ، وللشتاء « الدشت » الصحراء ، وأصله فارسى ، وقد وقع فى شعر الأعشى ميمون بن قيس ، وذلك قوله:

قَدْ عَلِمَتْ فَارِسٌ وَحِمْيَرُ وَالْـــأَعْرَابُ بِالدَّشْتِ أَيُّكُمْ نَزَلاَ

قال أهل اللغة : « وهو فارسى معرب ، ويجوز أن يكون مما اتفقت فيه لغة العرب ولغة الفرس » .

المعنى : هذا البيت فى وصف كساء من صوف كما قال الجوهرى وغيره ، ويريد الشاعر أن يقول : إذا كان لأحد من الناس كساء فإن لى كساء أكتفى به فى زمان حمارة القيظ وزمان الصيف وزمان الشتاء ، يعنى أنه يكفيه الدهر كله ، وأنه قد أخذ صوفه الذى نسج منه من نعجات ست سود كنعاج الصحراء .

الإعراب : « من » يجوز أن يكون اسماً موصولا ، وهو مبتدأ مبنى على السكون فى محل رفع ، ويجوز أن تكون اسم شرط مبتدأ أيضاً ، وهو مبنى على السكون فى محل رفع أيضاً « يك » فعل مضارع ناقص مجزوم بسكون النون المحذوفة للتخفيف ، فإن قدرت « من » شرطية فهذا فعل الشرط ، واسم يك على الحالين ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على « من » ولا إشكال فى جزمه حينئذ ، وإن قدرتها موصولة فإنما جزم — كما أدخل الفاء فى « فهذابتى » لشبه الموصول بالشرط « ذا » خبريك ، منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة ، وذا مضاف و « بت » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة ، والجملة من « يك » واسمها وخبرها لا محل لها صلة الموصول إذا قدرت « من » موصولة « فهذا » الفاء واقعة فى جواب الشرط إذا قدرت « من » اسم شرط ، وإن قدرتها موصولة فالفاء زائدة فى خبر المبتدأ لشبهه بالشرط فى عمومه ، =

وقوله :

٥٩ — يَنَامُ بِإِحْدَى مُقْلَتَيْهِ ، وَيَتَّقِي بِأُخْرَى المَنَايَا ؛ فَهْوَ يَقْظَانُ نَائِمٌ

ـــــــــــ

= وها :حرف تنبيه ، وذا : اسم إشارة مبتدأ « بتى » بت :خبر المبتدأ، وبت مضاف وياء المتكلم مضاف إليه« مقيظ،مصيف، مشتى » أخبار متعددة لمبتدأ واحد،وهو اسم الإشارة، والجملة من المبتدأ وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو « من » إن قدرت «من» موصولة ، وفى محل جزم جواب الشرط إن قدرتها شرطية ، وجملة الشرط وجوابه جميعاً فى محل رفع خبر المبتدأ على تقدير من شرطية .

الشاهد فيه : قوله « فهذا بتى ، مقيظ ، مصيف ، مشتى » فإنها أخبار متعددة لمبتدأ واحد من غير عاطف ، ولا يمكن أن يكون الثانى نعتا للأول ؛ لاختلافهما تعريفا وتنكيراً ، وتقدير كل واحد مما عدا الأول خبراً لمبتدأ محذوف خلاف الأصل ؛ فلا يصار إليه .

٥٩ — البيت لحميد بن ثور الهلالى ، من كلمة يصف فيها الذئب .

اللغة : « مقلتيه » عينيه « المنايا » جمع منية ، وهى فى الأصل فعيلة بمعنى مفعول من منى الله الشىء يمنيه — على وزن رمى يرمى — بمعنى قدره ، وذلك لأن المنية من مقدرات الله تعالى على عباده ، وقوله « فهو يقظان نائم » هكذا وقع فى أكثر كتب النحاة ، والصواب فى إنشاد هذا البيت « فهو يقظان هاجع » ؛ لأنه من قصيدة عينية مشهورة لحميد بن ثور ، وقبله قوله :

إِذَا خَافَ جَوْراً مِنْ عَدُوٍّ رَمَتْ بِهِ قَصَائِبُهُ وَالجَانِبُ المُتَوَاسِعُ

وَإِنْ بَاتَ وَحْشاً لَيْلَةً لَمْ يَضِقْ بِهَا ذِرَاعاً ، وَلَمْ يُصْبِحْ لَهَا وَهْوَ خَاشِعُ

الإعراب : « ينام » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الذئب « بإحدى » جار ومجرور متعلق بقوله ينام ، وإحدى مضاف ، ومقلتى من « مقلتيه » مضاف إليه ، ومقلتى مضاف والضمير مضاف إليه « ويتقى » الواو عاطفة ، يتقى : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الذئب ، والجملة معطوفة على جملة « ينام » السابقة « بأخرى » جار ومجرور متعلق بقوله يتقى « المنايا » مفعول به ليتقى « فهو » مبتدأ «يقظان» خبره « نائم» أو « هاجع » خبر بعد خبر. =

وزعم بعضهم أنه لايتعدَّدُ الخبر إلا إذا كان من جنسٍ واحدٍ ، كأنْ يكون الخَبَرَانِ مثلا مفردين ، نحو : « زَيْدٌ قَائِمٌ ضَاحِكٌ » أو جملتين نحو : « زيدٌ قَامَ ضَحِكَ » فأما إذا كان أحدهما مفرداً والآخَرُ جملةً فلايجوز ذلك ؛ فلاتقول: « زيدٌ قائمٌ ضَحِكَ » هكذا زعم هذا القائلُ ، ويقع فى كلام المُعربين للقرآن الكريم وغيرِه تجويزُ ذلك كثيراً ، ومنه قولُه تعالى : (فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى) جَوَّزُوا كونَ « تَسْعَى » خبراً ثانياً ، ولا يتعين ذلك ؛ لجواز كونه حالا(١) .

* * *

= الشاهد فيه : قوله « فهو يقظان نائم » أو قوله « فهو يقظان هاجع » حيث أخبر عن مبتدأ واحد — وهو قوله « هو » — بخبرين وهما قوله « يقظان هاجع » أو قوله « يقظان نائم » من غير عطف الثانى منهما على الأول

والشواهد على ذلك كثيرة فى كلام من يحتج بكلامه شعره ونثره ؛ فلا معنى لجحده ونكرانه .

ومما استشهد به المجيز قوله تعالى : (كلا إنها لظى نزاعة للشوى) وقوله سبحانه فى قراءة ابن مسعود : (وهذا بعلى شيخ) ومنه قول على بن أبى طالب أمير المؤمنين :

أَنَا الذِى سَمَّتْنِ أُمِّى حَيْدَرَهْ   كَلَيْثِ غَابَاتٍ غَلِيظِ القَصَرَهْ

* أَكِيلُكُمْ بِالسَّيْفِ كَيْلَ السَّنْدَرَهْ *

فإن قوله « أنا » مبتدأ ، والاسم الموصول بعده خبره ، ويجوز أن يكون « كليث » جارا ومجرورا يتعلق بمحذوف خبر ثان ، وقوله « أكيلكم » جملة فعلية فى محل رفع خبر ثالث ، وهذا دليل لمن أجاز تعدد الخبر مع اختلاف الجنس ، وهو ظاهر بعد ما بيناه .

(١) إذا لم تجعل جملة (تسعى) خبرا ثانيا كما يقول المعربون فهى فى محل رفع صفة لحية ، وليست فى محل نصب حالا من حية كما زعم الشارح ، وذلك لأن (حية) نكرة لا مسوغ لمجىء الحال منها ، وصاحب الحال لا يكون إلا معرفة أو نكرة معها مسوغ ، اللهم إلا أن تتمحل للشارح فنزعم أن الجملة حال من الضمير الواقع مبتدأ على رأى سيبويه الذى يجيز مجىء الحال من المبتدأ .

كَانَ وَأَخَوَاتُهَا

تَرْفَعُ كَانَ الْمُبْتَدَا اسْماً ، وَالْخَبَرْ تَنْصِبُهُ ، كَكَانَ سَيِّداً عُمَرْ(١)

كَكَانَ ظَلَّ بَاتَ أَضْحَى أَصْبَحَا أَمْسَى وَصَارَ لَيْسَ ، زَالَ بَرِحَا(٢)

فَتِيء ، وَانْفَكَّ ، وَهَذِي الأَرْبَعَهْ لِشِبْهِ نَفْيٍ ، أَوْ لِنَفْيٍ ، مُتْبَعَهْ(٣)

وَمِثْلُ كَانَ دَامَ مَسْبُوقاً بِـ « مَا » كَأَعْطِ مَا دُمْتَ مُصِيباً دِرْهَماً(٤)

---

(١) « ترفع » فعل مضارع « كان » قصد لفظه : فاعل ترفع « المبتدا » مفعول به لترفع « اسما » حال من قوله المبتدأ « والخبر » الواو عاطفة ، الخبر مفعول به لفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، والتقدير : وتنصب الخبر « تنصبه » تنصب : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود على « كان » ، والضمير البارز المتصل مفعول به ، والجملة من تنصب وفاعله ومفعوله لا محل لها تفسيرية « ككان » الكاف جارة لقول محذوف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، أي : وذلك كائن كقولك ، كان : فعل ماض ناقص « سيدا » خبر كان مقدم « عمر » اسمها مؤخر ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وسكن للوقف .

(٢) « ككان » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، و « كان » هنا قصد لفظه « ظل » قصد لفظه أيضاً : مبتدأ مؤخر « بات ، أضحى ، أصبحا ، أمسى ، وصار ، ليس ، زال ، برحا » كلهن معطوفات على ظل بإسقاط حرف العطف مما عدا الخامس .

(٣) « فتىء ، وانفك » معطوفان أيضاً على « ظل » بإسقاط حرف العطف في الأول « وهذى » الواو للاستئناف ، ها : حرف تنبيه ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، وذى : اسم إشارة مبتدأ « الأربعة » بدل من اسم الإشارة ، أو عطف بيان عليه ، أو نعت له ، « لشبه » جار ومجرور متعلق بقوله « متبعة » الآتى ، وشبه مضاف ، و « نفى » مضاف إليه « أو » حرف عطف « لنفى » جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور السابق « متبعه » خبر المبتدأ الذى هو اسم الإشارة .

(٤) « ومثل » خبر مقدم ، ومثل مضاف و « كان » قصد لفظه : مضاف إليه « دام » قصد لفظه أيضاً : مبتدأ مؤخر « مسبوقا » حال من دام « بما » الباء حرف جر ، وما =

لما فَرَغَ من الكلام على المبتدأ والخبر شَرَع فى ذِكْرِ نواسخ الابتداء ، وهى قسمان : أفعال ، وحروف ؛ فالأفعال : كان وأخواتها ، وأفعالُ المقارَبةِ ، وظَنَّ وأخواتُهَا ؛ والحروفُ : ما وأخواتها ، ولا التى لنفى الجنس ، وإنَّ وأخواتها .

فبدأ المصنف بذكر كان وأخواتها ، وكلُّها أفعالٌ اتفاقاً ، إلاَّ «ليس» ؛ فذهب الجمهور إلى أنها فعل ، وذهب الفارِسِىُّ — فى أحد قَوْلَيْهِ — وأبو بكر بن شُقَير — فى أحد قوليه — إلى أنها حرف(1) .

= قصد لفظه مجرور محلا بالباء ،والجار والمجرور متعلق بمسبوقا «كأعط» الكاف جارة لقول محذوف كما سبق مرارا ، أعط : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، ومفعوله الأول محذوف ، والتقدير «أعط المحتاج» مثلا «ما» مصدرية ظرفية «دمت» دام : فعل ماض ناقص ، والتاء ضمير المخاطب اسم دام «مصيبا» خبر دام «درهما» مفعـول ثان لأعط ، وتلخيص البيت : ودام مثل كان - فى العمل الذى هو رفع الاسم ونصب الخبر - لكن فى حالة معينة ، وهى حالة ما إذا سبقت دام بما المصدرية الظرفية الواقعة فى نحو قولك «أعط المحتاج درهما مادمت مصيبا» أى مدة دوامك مصيبا ، والمراد مادمت تحب أن تكون مصيباً .

(1) أول من ذهب من النحاة إلى أن ليس حرف ، هو ابن السراج وتابعه على ذلك أبو على الفارسى فى «الحلبيات» وأبو بكر بن شقير ، وجماعة .

واستدلوا على ذلك بدليلين :

الدليل الأول ، أن «ليس» أشبه الحرف من وجهين :

الوجه الأول : أنه يدل على معنى يدل عليه الحرف ، وذلك لأنه يدل على النفى الذى يدل عليه «ما» وغيرها من حروف النفى .

الوجه الثانى : أنه جامد لا يتصرف ، كما أن الحرف جامد لايتصرف .

والدليل الثانى : أنه خالف سنن الأفعال عامة ، وبيان ذلك أن الأفعال بوجه عام مشتقة من المصدر للدلالة على الحدث دائماً والزمان بحسب الصيغ المختلفة ،وهذه الكلمة لاتدل على الحدث أصلا ، وما فيها من الدلالة على الزمان مخالف لما فى عامة الأفعال ؛ فإن عامة الأفعال الماضية تدل على الزمان الذى انقضى، وهذه الكلمة تدل على نفى =

وهى ترفع المبتدأ ، وتنصب خبره ، ويسمى المرفوعُ بها أسماً لها ، والمنصوبُ بها خبراً لها .

وهذه الأفعالُ قسمان : منها ما يعمل هذا العَمَلَ بلا شرط ، وهى : كان ، وظل ، وبات ، وأضحى ، وأصبح ، وأمسى ، وصار ، وليس ، ومنها ما لا يعمل هذا العَمَلَ إلا بشرطٍ ، وهو قسمان : أحدهما ما يشترط فى عمله أن يسبقه نفىٌ لفظاً أو تقديراً ، أو شِبْهُ نَفْىٍ ، وهو أربعة : زال ، وبَرِحَ ، وفتئ ، وانفَكَّ ؛ فمثالُ النفى لفظاً « مازال زيد قائماً » ومثاله تقديراً قوله تعالى : (قَالُوا تَاللهِ تَفْتَؤُ تَذْكُرُ يُوسُفَ) أى : لا تفتؤ ، ولا يُحذف النافى معها قياساً إلا بعد القَسَمِ كالآية الكريمة، وقد شَذَّ الْحَذف بدون القَسَمِ ، كقول الشاعر :

= الحدث الذى دل عليه خبرها فى الزمان الحاضر، إلى أن تقوم قرينة تصرفه إلى الماضى أو المستقبل ، فإذا قلت : « ليس خلق الله مثله » فليس أداة نفى ، واسمها ضمير شأن محذوف ، وجملة الفعل الماضى – وهو خلق – وفاعله فى محل نصب خبرها . وفى هذا المثال قرينة – وهى كون الخبر ماضيا – على أن المراد نفى الخلق فى الماضى ، وقوله تعالى : (ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم) يشتمل على قرينة تدل على أن المراد نفى صرفه عنهم فيما يستقبل من الزمان ، ومن أجل ذلك كله قالوا : هى حرف .

ويرد ذلك عليهم قبولها علامات الفعل ، ألا ترى أن تاء التأنيث الساكنة تدخل عليها ؟ فتقول : ليست هند مفلحة ، وأن تاء الفاعل تدخل عليها ؟ فتقول : لست ، ولست، ولستما ، ولستم ، ولستن .

وأما عدم دلالتها على الحدث كسائر الأفعال فإنه منازع فيه ؛ لأن المحقق الرضى ذهب إلى أن « ليس » دالة على حدث – وهو الانتفاء – ولئن سلمنا أنها لاتدل على حدث – كما هو الراجح ، بل الصحيح عند الجمهور – فإنا نقول : إن عدم دلالتها على حدث – ليس هو بأصل الوضع ، ولكنه طارىء عليها وعارض لها بسبب دلالتها على النفى ، والمعتبر إنما هو الدلالة بحسب الوضع وأصل اللغة ، وهى من هذه الجهة داله عليه ؛ فلا يضرها أن يطرأ عليها ذلك الطارىء فيمنعها. =

٦٠ — وَأَبْرَحُ مَاأَدَامَ اللهُ قَوْمِي   بِحَمْدِ اللهِ مُنْتَطِقاً مُجِيداً

٦٠ — البيت لخداش بن زهير .

اللغة : « منتطقا » قد فسره الشارح العلامة تفسيرا ، ويقال : جاء فلان منتطقا فرسه ؛ إذا جنبه — أى جعله إلى جانبه ولم يركبه — وقال ابن فارس : هذا البيت يحتمل أنه أراد أنه لايزال يجنب فرسا جوادا ، ويحتمل أنه أراد أنه يقول قولا مستجاذا فى الثناء على قومه ، أى : ناطقا « مجيدا » بضم الميم : يجرى على المعنيين اللذين ذكرناهما فى قوله « منتطقاً » ، وهو وصف للفرس على الأول ؛ ووصف لنفسه على الثانى .

المعنى : يريد أنه سيبقى مدى حياته فارساً ، أو ناطقاً بمآثر قومه ، ذاكرا محادحهم ؛ لأنها كثيرة لاتفنى . وسيكون جيد الحديث عنهم ، بارع الثناء عليهم ؛ لأن صفاتهم الكريمة تنطق الألسنة بذكرهم .

الإعراب : « أبرح » فعل مضارع ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « ما » مصدرية ظرفية « أدام » فعل ماض « الله » فاعل أدام « قومى » قوم : مفعول به لأدام ، وقوم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « بحمد » جار ومجرور متعلق بقوله « أبرح » أو هو متعلق بفعل محذوف ، والتقدير «أحمد بحمد» وحمد مضاف ،و«الله» مضاف إليه « منتطقاً » اسم فاعل فعله انتطق ، وهو خبر « أبرح » السابق ، وفاعله ضمير مستتر فيه « مجيداً » مفعول به لمنتطق على المعنى الأول ، وأصله صفة لموصوف محذوف ، فلما حذف الموصوف أقيمت الصفة مقامه ، وأصل الكلام : لا أبرح جانباً فرسا مجيدا ، وهو خبر بعد خبر على المعنى الثانى ، وكأنه قال : لا أبرح ناطقاً بمحامد قومى مجيداً فى ذلك ؛ لأن مآثر قومى تنطق الألسنة بجيد المدح .

الشاهد فيه : قوله « أبرح » حيث استعمله بدون نفى أو شبه نفى ، مع كونه غير مسبوق بالقسم . قال ابن عصفور : وهذا البيت فيه خلاف بين النحويين ، فمنهم من قال : إن أداة النفى مرادة ، فكأنه قال « لا أبرح » ومنهم من قال : إن « أبرح » غير منفى ، لا فى اللفظ ولا فى التقدير ، والمعنى عنده : أزول بحمد الله عن أن أكون منتطقامجيداً ، أى : صاحب نطاق وجواد — لأن قومى يكفوننى هذا ؛ فعلى الوجه الأخير فى كلام ابن عصفور لا استشهاد فيه .

ومثل هذا البيت قول خليفة بن براز :   =

أى : لا أبرح منتطقاً مجيداً ، أى : صاحبَ نِطَاقٍ وجَوَاد ، ما أدام الله قومى ، وَعَنَى بذلك أنه لا يزال مُسْتَغْنياً ما بقى له قومُه ، وهذا أحْسَنُ ما حُمِلَ عليه البيتُ .

ومثالُ شبه النفى — والمرادُ به النهىُ — كقولك : « لا تَزَلْ قائمًا ومنه قولُه :

٦١— صَاحِ شَمِّرْ وَلاَ تَزَلْ ذَا كِرَ الْمَوْ تِ ؛ فَنِسْيَانُهُ ضَلاَلٌ مُبِينٌ

والدعاء ، كقولك : « لاَ يَزَالُ الله مُحْسِناً إِلَيْكَ » ، وقول الشاعر :

تَنْفَــــكُّ تَسْمَعُ مَا حَيِيــــتَ بِهَالِكٍ حَتَّى تَكُونَهْ

واعلم أن شروط جواز حذف حرف النفى مطلقاً ثلاثة :

الأول : أن يكون هذا الحرف « لا » دون سائر أخواته من حروف النفى

الثانى : أن يكون المنفى به مضارعا كما فى الآية ، وكما فى قول امرىء القيس :

فَقُلْتُ : يَمِينُ اللهِ أَبْرَحُ قَاعِداً وَلَوْ قَطَعُوا رَأْسِى لَدَيْكِ وَأَوْصَالِى

وقول عبد الله بن قيس الرقيات :

وَالله أَبْرَحُ فى مُقَدِّمَــةٍ أَهْدِى الْجُيُوشَ عَلَىَّ شِكَّتِيَهْ

حَتَّى أُفَجِّعَهُمْ بِإِخْوَتِهِمْ وَأَسُوقَ نِسْوَتَهُمْ بِنِسْوَتِيَهْ

وقول عمر بن أبى ربيعة المخزومى :

تَاللهِ أَنْسَى حُبَّهَا حَيَاتَنَا أَوْ أُقْبَرَا

وقول نصيب من مرثية له فى أبى بكر بن عبد العزيز بن مروان :

تَاللهِ أَنْسَى مُصِيبَتِى أَبَداً مَا أَسْمَعَتْنِى حَنِينَهَا الإِبِلُ

الثالث : أن يكون ذلك فى القسم كما فى الآية الكريمة من سورة يوسف ، وبيت امرىء القيس ، وبيت عبد الله بن قيس الرقيات ، وبيت عمر ، وبيت نصيب ، وشذ الحذف بدون القسم كما فى بيت خداش ، وبيت خليفة بن براز .

٦١ — البيت من الشواهد التى لا يعرف قائلها .

=

٦٢ — ألا يَا اسْلَمِي ، يَا دَارَ مَيَّ ، عَلَى الْبِلَى ،
وَلَا زَالَ مُنْهَلًّا بِجَرْعَائِكِ الْقَطْــرُ

= المعنى : يا صاحبي اجتهد ، واستعد للموت ، ولا تنس ذكره ؛ فإن نسيانه ضلال ظاهر .

الإعراب : « صاح » منادى حذفت منه ياء النداء ، وهو مرخم ترخيما غير قياسى ؛ لأنه نكرة ، والقياس ألا يرخم مما ليس آخره تاء إلا العلم « شمر » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « ولا » الواو عاطفة ، لا : ناهية « تزل » فعل مضارع ناقص مجزوم بحرف النهى ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «ذاكر» خبر تزل ، وذاكر مضاف ، و « الموت » مضاف إليه «فنسيانه» الفاء حرف دال على التعليل ، نسيان : مبتدأ ،ونسيان مضاف والهاء العائدة إلى الموت مضاف إليه « ضلال » خبر المبتدأ « مبين » نعت لضلال .

الشاهد فيه : قوله « ولا تزل ذاكر الموت » حيث أجرى فيه مضارع « زال » مجرى « كان » فى العمل ؛ لكونها مسبوقة بحرف النهى ، والنهى شبيه بالنفى .

٦٢ — البيت لذى الرمة غيلان بن عقبة يقوله فى صاحبته مية .

اللغة : « البلى » من بلى الثوب يبلى — على وزن رضى يرضى — أى : خلق ورث « منهلا » منسكبا منصبا « جرعائك » الجرعاء : رملة مستوية لاتنبت شيئا « القطر» المطر .

المعنى : يدعو لدار حبيبته بأن تدوم لها السلامة على مر الزمان من طوارق الحدثان وأن يدوم نزول الأمطار بساحتها ، وكنى بنزول الأمطار عن الخصب والنماء بما يستتبع من رفاهية أهلها ، وإقامتهم فى ربوعها ، وعدم الهاجرة منها لانتجاع الغيث والكلأ .

الإعراب : « ألا » أداة استفتاح وتنبيه « يا » حرف نداء ، والمنادى محذوف ، والتقدير « يادارمية » «اسلمى» فعل أمر مقصود منه الدعاء ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل « يادار » يا : حرف نداء ، ودار : منادى منصوب بالفتحة الظاهرة ، ودار مضاف ، و « مى » مضاف إليه « على البلى » جار ومجرور متعلق باسلمى « ولا » الواو حرف عطف ، لا : حرف دعاء « زال » فعل ماض ناقص « منهلا » خبر زال مقــدم « بجرعائك » الجار والمجرور متعلق بقوله « منهلا » وجرعاء مضاف وضمير المخاطبة مضاف إليه « القطر » اسم زال مؤخر . =

وهذا [هو] الذى أشار إليه المصنفُ بقوله : « وَهٰذِى الأربعة — إلى آخر البيت » .

القسم الثانى : ما يُشْتَرَط فى عمله أن يسبقه « ما » المَصْدَرية الظرفية ، وهو « دام » كقولك : « أَعْطِ ما دُمْتَ مُصِيبًا دِرْهمًا » أى : أعط مُدَّةَ دَوَامِكَ مصيبًا درهما ؛ ومنه قولُه تعالى : (وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا) أى : مُدَّةَ دوامى حيًا .

= الشاهد فيه : للنحاة فى هذا البيت شاهدان ، الأول : فى قوله « يا اسلمى » حيث حذف المنادى قبل فعل الأمر فاتصل حرف النداء بالفعل لفظاً ، ولكن التقدير على دخول « يا » على المنادى المقدر ، ولا يحسن فى مثل هذا البيت أن تجعل « يا » حرف تنبيه ؛ لأن « ألا » السابقة عليها حرف تنبيه، ومن قواعدهم المقررة أنه لايتوالى حرفان بمعنى واحد لغير توكيد ، ومثل هذا البيت فى ما ذكرنا قول الشماخ .

يَقُولُونَ لِى : يَا احْلِفْ،وَلَسْتُ بِحَالِفٍ أُخَادِعُهُمْ عَنْهَا لِكَيْمَا أَنَالُهَا

فقد أراد : يقولون لى يا هذا احلف ، ومثله قول الأخطل :

أَلا يا اسْلَمِى يَا هِنْدُ هِنْدَ بَنِى بَكْرٍ وَلاَ زَالَ حَيَّانَا عِدَى آخِرَ الدَّهْرِ

أراد : ألا يا هند اسلمى يا هند بنى بكر ، ومثله قول الآخر :

أَلا يَا اسْلَمِى ذَاتَ الدَّمَالِيجِ وَالْعِقْدِ وَذَاتَ الثَّنَايَا الغُرِّ وَالْفَاحِمِ الْجَعْدِ

أراد : ألا ياذات الدماليج اسلمى ذات الدماليج — إلخ ، ومثل الأمر الدعاء كما فى قول الفرزدق :

يا أَرْغَمَ اللهُ أَنفًا أَنْتَ حامِلُهُ يا ذَا الْخَنَى وَمَقَالِ الزُّورِ وَالْخَطَلِ

يريد : يا هذا أرغم الله أنفاً — إلخ ، ومثله قول الآخر :

يا لَعْنَةُ اللهِ وَالأَقْوَامِ كُلِّهِمُ وَالصَّالِحِينَ عَلَى سِمْعَانَ مِنْ جَارِ

فيمن رواه برفع « لعنة الله »

والشاهد الثانى فى قوله « ولا زال إلخ » حيث أجرى « زال » مجرى « كان » فى رفعها الاسم ونصب الخبر ، لتقدم « لا » الدعائية عليها ، والدعاء شبه النفى .

ومعنى ظَلّ : اتِّصافُ المخبَرِ عنه بالخبر نهاراً ، ومعنى بات : اتِّصافُه به ليلا ، وأضحى : اتصافُه به فى الضّحى ، وأصبح : اتِّصافُه به فى الصباح ، وأمسى : اتِّصافه به فى المساء ، ومعنى صار : التحوُّلُ من صِفَةٍ إلى [صفة] أخرى ، ومعنى ليس : النفىُ ، وهى عند الإطلاق لنفى الحال ، نحو : « ليس زيد قائمًا » أى : الآنَ وعند التقييد بزمنٍ على حَسَبِه ، نحو : « ليس زيد قائمًا غداً » ومعنى ما زال وأخواتها : مُلاَزَمَةُ الخبَرِ المخبَرَ عنه على حَسَبِ ما يقتضيه الحالُ نحو : « ما زال زيد ضاحكاً ، وما زال عمرو أزْرَقَ العينين » ومعنى دام : بقى واسْتَمَرّ .

* * *

وَغَيْرُ مَاضٍ مِثْلَهُ قَدْ عَمِلاَ إنْ كَانَ غَيْرُ المَاضِ مِنْهُ اسْتُعْمِلاَ[1]

هذه الأفعال على قسمين[2] : أحدهما ما يَتَصَرَّفُ ، وهو ماعدا ليس ودام .

---

(١) « وغير » مبتدأ ، وغير مضاف ، و « ماض » مضاف إليه « مثله » مثل : حال مقدم على صاحبها ، وصاحبها هو فاعل « عمل » الآتى ، ومثل مضاف والضمير مضاف إليه ، ومثل من الألفاظ المتوغلة فى الإبهام فلا تفيدها الإضافة تعريفا ؛ فلهذا وقعت حالا « قد » حرف تحقيق « عملا » عمل : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى غير الماضى ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ « إن » شرطية « كان » فعل ماض ناقص ، فعل الشرط «غير» اسم كان ، وغير مضاف ، و «الماضى» مضاف إليه « منه » جار ومجرور متعلق باستعمل « استعملا » فعل ماض مبنى للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى غير الماضى ، والجملة فى محل نصب خبر كان ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه الكلام ، والتقدير : إن كان غير الماضى مستعملا فإنه يعمل مشابها الماضى .

(٢) هى على قسمين إجمالا ، ولكنها على ثلاثة أقسام تفصيلا (الأول) مالا يتصرف أصلا فلم يأت منه إلا الماضى ، وهو فعلان: ليس، ودام ، فإن قلت: فإنه قد سمع :يدوم ، ودم ، ودائم، ودوام، قلت: هذه تصرفات دام التامة التى ترفع فاعلا فقط ، والكلام=

والثانى ما لا يَتَصَرَّفُ ، وهو ليس ودام ، فَنَبَّهَ المصنفُ بهذا البيتِ على أن ما يتصرف من هذه الأفعال يَعْمَلُ غيرُ الماضى منه عملَ الماضى ، وذلك هو المضارعُ ، نحو : « يكون زيد قائما » قال الله تعالى : (وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيداً) والأمرُ ، نحو : (كُونُوا قَوَّامِينَ بِالقِسْطِ) وقال الله تعالى : (قُلْ كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيداً) ، واسمُ الفاعل ، نحو : « زَيْدٌ كَائِنٌ أَخَاكَ » وقال الشاعر :

٦٣ — وَمَا كُلُّ مَنْ يُبْدِي البَشَاشَةَ كَائِناً
أَخَاكَ ، إِذَا لَمْ تُلْفِهِ لَكَ مُنْجِدا

= إنما هو فى دام الناقصة التى ترفع الاسم وتنصب الخبر (الثانى) مايتصرف تصرفا ناقصا، بأن يكون المستعمل منه الماضى والمضارع واسم الفاعل ، وهو أربعة أفعال : زال ، وفتىء ، وبرح ، وانفك (الثالث) ما يتصرف تصرفا تاما بأن تجىء منه أنواع الفعل الثلاثة : الماضى ، والمضارع ، والأمر ، ويجىء منه المصدر واسم الفاعل ،وهو الباقى، وقد اختلف النحاة فى مجىء اسم المفعول من القسم الثالث ؛ فمنعه قوم منهم أبو على الفارسى ؛ فقد سأله تلميذه ابن جنى عن قول سيبويه « مكون فيه » فقال : ما كل داء يعالجه الطبيب !. وأجازه غير أبى على ، فاحفظ ذلك .

٦٣ — البيت من الشواهد التى لم نقف لها على نسبة إلى قائل معين .

اللغة : « يبدى » يظهر « البشاشة » طلاقة الوجه « تلفه » تجده « منجدا » مساعدا .

المعنى : ليس كل أحد يلقاك بوجه ضاحك أخاك الذى تركن إليه ،وتعتمد فى حاجتك عليه ، ولكن أخوك هو الذى تجده عونا لك عند الحاجة

الإعراب : « ما » نافية تعمل عمل ليس « كل » اسمها ، وكل مضاف ، و « من » اسم موصول مضاف إليه « يبدى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على « من » والجملة لا محل لها صلة الموصول « البشاشة » مفعول به ليبدى « كائنا » خبر ما النافية ، وهو اسم فاعل متصرف من كان الناقصة ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى كل « أخاك » أخا : خبر كائن منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة ، وأخا مضاف والكاف مضاف إليه « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « لم » حرف نفى وجزم « تلفه » تلف : فعل مضارع مجزوم بلم ، =

والمَصْدَرُ كذلك ، واختلف الناسُ فى « كان » الناقصة : هل لها مَصْدَرٌ أم لا ؟ والصحيحُ أن لها مصدراً ، ومنه قوله :

٦٤ — بِبَذْلٍ وَحِلْمٍ سَادَ فى قَوْمِهِ الْفَتَى
وَكَوْنُكَ إِيَّاهُ عَلَيْكَ يَسِيرُ

= وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعول أول لتلفى « لك » جار ومجرور متعلق بقوله منجدا الآتى « منجدا » مفعول ثان لتلفى ، وقال العينى : هو حال وذلك مبنى على أن « ظن » وأخواتها تنصب مفعولا واحدا ، وهو رأى ضعيف لبعض النحاة .

الشاهد فيه : قوله « كائنا أخاك » فإن « كائنا » اسم فاعل من كان الناقصة وقد عمل عملها ، فرفع اسما ونصب خبرا : أما الاسم فهو ضمير مستتر فيه ، وأما الخبر فهو قوله « أخاك » على ما بيناه فى إعراب البيت .

٦٤ — وهذا البيت — أيضا — من الشواهد التى لم ينسبوها إلى قائل معين .

اللغة : « بذل » عطاء « ساد » من السيادة ، وهى الرفعة وعظم الشأن .

المعنى : إن الرجل يسود فى قومه وينبه ذكره فى عشيرته ببذل المال والحلم ، وهو يسير عليك إن أردت أن تكون ذلك الرجل .

الإعراب : « ببذل » جار ومجرور متعلق بساد ، « وحلم » معطوف على بذل « ساد » فعل ماض « فى قومه » الجار والمجرور متعلق أيضاً بساد ، وقوم مضاف والضمير مضاف إليه « الفتى » فاعل ساد « وكونك » كون : مبتدأ ، وهو مصدر كان الناقصة ؛ فمن حيث كونه مبتدأ يحتاج إلى خبر ، وهو قوله « يسير » الآتى ، ومن حيث كونه مصدر كان الناقصة يحتاج إلى اسم وخبر ؛ فأما اسمه فالكاف المتصلة به ؛ فلهذه الكاف محلان أحدهما جر بالإضافة ، والثانى رفع على أنها الاسم ، وأما خبرها فقوله « إيا » وقوله « عليك » جار ومجرور متعلق بيسير ، وقوله « يسير » هو خبر المبتدأ ، على ما تقدم ذكره .

الشاهد فيه : قوله « وكونك إياه » حيث استعمل مصدر كان الناقصة وأجراه مجراها فى رفع الاسم ونصب الخبر ، وقد بينت لك اسمه وخبره فى إعراب البيت .

وما لا يتصرف منها — وهو دام ، وليس[1] — وما كان النفىُ أو شِبْهُهُ شرطًا فيه — وهو زال وأخواتها — لا يُسْتَعْمَلُ منه أمْرٌ ولا مصدر .

* * *

وفى جَمِيعِهَا تَوَسُّطَ الْخَبَرْ
أَجِزْ ، وَكُلٌّ سَبْقَهُ دَامَ حَظَرْ[1]

= فهذا الشاهد يدل على شيئين : أولهما أن « كان » الناقصة قد جاء لها مصدر فى كلام العرب ، فهو رد على من قال لا مصدر لها . وثانيهما أن غير الماضى من هذه الأفعال ـ سواء أكان اسما ، أم كان فعلا غير ماض ـ يعمل العمل الذى يعمله الفعل الماضى ، وهو رفع الاسم ونصب الخبر .

(١) رجح العلامة الصبان أن الناقصة لها مصدر ، ودليله على ذلك شيئان الأول أنها تستعمل البتة صلة لما المصدرية الظرفية ، ووجه الاستدلال بهذا الوجه أن ما المصدرية مع صلتها تستوجب التقدير بمصدر ، فاستعمالهم هذا الفعل بعد ما يشير إلى أنهم يعتقدون أن لها مصدرا ، والثانى أن العلماء جروا على تقدير ما دام فى نحو قوله تعالى : (مادمت حيا) بقولهم : مدة دوامى حيا ، ولو أننا التزمنا أن هذا مصدر لدام التامة ، أو أن العلماء اخترعوا فى هذا التقدير مصدرا لم يرد عن العرب ، لكنا بذلك جائرين مسيئين بمن قام على العربية وحفظها الظن كل الإساءة ، فلزم أن يكون هذا المصدر مصدر الناقصة فتتم الدعوى .

(١) « وفى جميعها » الجار والمجرور متعلق بتوسط ، وجميع مضاف ، وها مضاف إليه « توسط » مفعول به لأجز مقدم عليه ، وتوسط مضاف ، و « الخبر » مضاف إليه « أجز » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « كل » مبتدأ « سبقه » سبق : مفعول به مقدم على عامله وهو حظر ، وسبق مضاف وضمير الغائب العائد إلى الخبر مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله « دام » قصد لفظه مفعول به لسبق « حظر » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى كل ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ وهو كل .

مُرَاده أن أخبار هذه الأفعال — إن لم يجب تقديمُها على ٱلِاسم ، ولا تأخيرُها عنه — يجوز تَوَسُّطُهَا بين الفعل والاسم[٢] ؛ فمثالُ وجوبِ تقديمها على ٱلِاسم قولُكَ : « كَانَ فى الدَّار صاحِبُهَا » ، فلا يجوز ههنا تقديمُ الاسم على الخبر ، لئلا يعود الضميرُ على متأخر لفظا ورتبة ، ومثالُ وجوبِ تأخيرِ الخبر عن الاسم

---

(٢) حاصل القول فى هذا الموضوع أن لخبر كان وأخواتها ستة أحوال :

الأول : وجوب التأخير ، وذلك فى مسألتين ، إحداهما : أن يكون إعراب الاسم والخبر جميعاً غير ظاهر ، نحو : كان صديقى عدوى ، وثانيتهما : أن يكون الخبر محصوراً نحو قوله تعالى : (وما كان صلاتهم عند البيت إلا مكاء وتصدية) والمكاء : التصفير ، والتصدية : التصفيق .

الثانى : وجوب التوسط بين العامل واسمه ، وذلك فى نحو قولك : يعجبنى أن يكون فى الدار صاحبها ؛ فلا يجوز فى هذا المثال تأخير الخبر عن الاسم ؛ لئلا يلزم منه عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة ، كما لا يجوز أن يتقدم الخبر على أن المصدرية لئلا يلزم تقديم معمول الصلة على الموصول ، فلم يبق إلا توسط هذا الخبر على ما ذكرنا .

الثالث : وجوب التقدم على الفعل واسمه جميعاً ، وذلك فيما إذا كان الخبر مماله الصدارة كاسم الاستفهام ، نحو « أين كان زيد » ؟

الرابع : امتناع التأخر عن الاسم ، مع جواز التوسط بين الفعل واسمه أو التقدم عليهما ، وذلك فيما إذا كان الاسم متصلا بضمير يعود على بعض الخبر ، ولم يكن ثمة مانع من التقدم على الفعل ، نحو « كان فى الدار صاحبها ، وكان غلام هند بعلها » يجوز أن تقول ذلك ، ويجوز أن تقول : « فى الدار كان صاحبها ، وغلام هند كان بعلها » — بنصب غلام — ولا يجوز فى المثالين التأخير عن الاسم .

الخامس : امتناع التقدم على الفعل واسمه جميعاً ، مع جواز توسطه بينهما أو تأخره عنهما جميعا ، نحو « هل كان زيد صديقك » ؟ ففى هذا المثال يجوز هذا ، ويجوز « هل كان صديقك زيد » ولا يجوز تقديم الخبر على هل ؛ لأن لها صدر الكلام ، ولا توسيطه بين هل والفعل ؛ لأن الفصل بينهما غير جائز .

السادس : جواز الأمور الثلاثة ، نحو « كان محمد صديقك » يجوز فيه ذلك كما يجوز أن تقول : صديقك كان محمد ، وأن تقول : كان صديقك محمد . بنصب الصديق .

قولك : « كان أخي رَفِيق » فلا يجوز تقديم رفيق — على أنه خبر — لأنه لا يعلم ذلك ، لعدم ظهور الإعراب ، ومثالُ ما توسّطَ فيه الخبرُ قولُك : « كان قائماً زيدٌ » قال الله تعالى : (وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ) وكذلك سائر أفعال هذا الباب — من المتصرف ، وغيره — يجوز توسُّطُ أخبارها بالشرط المذكور ، ونَقَلَ صاحبُ الإرشاد خلافًا في جواز تقديم خبر «ليس» على اسمها ، والصوابُ جوازُهُ ، قال الشاعر :

٦٥ — سَلِي — إنْ جَهِلْتِ — النَّاسَ عَنَّا وَعَنْهُمُ فَلَيْسَ سَوَاءً عَالِمٌ وَجَهُولُ

٦٥ — البيت من قصيدة للسموأل بن عادياء الغسانى ، المضروب به المثل فى الوفاء ومطلع قصيدته التى منها بيت الشاهد قوله :

إِذَا المَرْءُ لَمْ يَدْنَسْ مِنَ اللُّؤْمِ عِرْضُهُ فَكُلُّ رِدَاءٍ يَرْتَدِيهِ جَمِيلُ

وَإِنْ هُوَ لَمْ يَحْمِلْ عَلَى النَّفْسِ ضَيْمَهَا فَلَيْسَ إِلَى حُسْنِ الثَّنَاءِ سَبِيلُ

اللغة : « يدنس » الدنس — بفتح الدال المهملة والنون — هو الوسخ والقذر ، والأصل فيه أن يكون فى الأمور الحسية ، والمراد ههنا الدنس المعنوى « اللؤم » اسم جامع للخصال الدنيئة ومقابح الصفات « رداء » هو فى هذا الموضع مستعار للخصلة من الخصال : أى إذا نظف عرض المرء فلم يتصف بصفة من الصفات الدنيئة فإن له بعد ذلك أن يتصف بما يشاء ، يريد أن له أن يختار من المكارم وخصال البر الخصلة التى يرغبها « ضيمها » الضيم : الظلم .

المعنى : يقول لمن يخاطبها : سلى الناس عنا وعمن تقارنينهم بنا — إن لم تكونى عالمة بحالنا ، مدركة للفرق العظيم الذى بيننا وبينهم — لكى يتضح لك الحال ، فإن العالم بحقيقة الأمر ليس كمن جهلها .

الإعراب : « سلى » فعل أمر ، وياء المخاطبة فاعله « إن » شرطية « جهلت » فعل ماض فعل الشرط ، وتاء المخاطبة فاعل ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه ماقبله «عنا» جار ومجرور متعلق بقوله سلى «وعنهم» جار ومجرور معطوف بالواو على الجار والمجرور قبله «فليس» الفاء حرف دال على التعليل ، وليس : فعل ماض ناقص «سواء» خبر ليس مقدم « عالم » اسم ليس مؤخر «وجهول» معطوف على عالم . =

وذَكَرَ ابنُ مُعْطٍ أن خبر « دام » لا يَتَقَدَّمُ على اسمها ؛ فلا تقول : « لا أصاحبك ما دام قائمًا زيد » والصوابُ جَوَازُهُ ، قال الشاعر :

٦٦ — لاَ طِيبَ لِلْعَيْشِ مَا دَامَتْ مُنَغَّصَةً
لَذَّاتُهُ بِادِّكَارِ المَــــوْتِ وَالهَرَمِ

= الشاهد فيه : قوله « فليس سواء عالم وجهول » حيث قدم خبر ليس وهو « سواء » على اسمها وهو « عالم » وذلك جائز سائغ فى الشعر وغيره ، خلافا لمن نقل المنع عنه صاحب الإرشاد .

٦٦ — البيت من الشواهد التى لم يعين أحد ممن اطلعنا على كلامه قائلها .

اللغة : « طيب » المراد به اللذة وما ترتاح إليه النفس وتهفو نحوه « منغصة » اسم مفعول من التنغيص وهو التكدير « بادكار » تذكر ، وأصله « اذتكار » فقلبت تاء الافتعال دالا ، ثم قلبت الذال دالا ، ثم أدغمت الدال فى الدال ، ويجوز فيه « اذكار » بالذال المعجمة ، على أن تقلب المهملة معجمة بعكس الأول ثم تدغم ، ويجوز فيه بقاء كل من المعجمة والمهملة على حاله فتقول « اذدكار » وبالوجه الأول ورد قوله تعالى : (فهل من مدكر) أصله مذتكر فقلبت التاء دالا ثم أدغمتا على ماذكرناه أولا .

المعنى : لايرتاح الإنسان إلى الحياة ولا يستطيب العيش مادام يتذكر الأيام التى تأتى عليه بأوجاعها وآلامها ، ومادام لاينسى أنه مقبل لامحالة على الشيخوخة والموت ومفارقة أحبائه وملاذه .

الإعراب : « لا » نافية للجنس « طيب » اسمها مبنى على الفتح فى محل نصب « للعيش » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا ، أو متعلق بطيب ، وخبر لا حينئذ محذوف « ما » مصدرية ظرفية « دامت » دام : فعل ماض ناقص ، والتاء تاء التأنيث « منغصة » خبر دام مقدم على اسمها « لذاته » لذاتُ : اسم دام مؤخر ، ولذات مضاف والهاء العائدة إلى العيش مضاف إليه « بادكار » جار ومجرور متعلق بقوله منغصة ، وادكار مضاف ، و « الموت » مضاف إليه « والهرم » معطوف بالواو على الموت .

الشاهد فيه : قوله « مادامت منغصة لذاته » حيث قدم خبر دام وهو قوله « منغصة » على اسمها وهو قوله « لذاته » .

وأشار بقوله : «وكلٌّ سَبْقَهُ دَامَ حَظَرْ» إلى أن كلَّ العرب ـ أو كلَّ النحاة ـ مَنَعَ سَبْق خبَرِ «دام» عليها ، وهذا إنْ أراد به أنهم منعوا تقديم خبر دام على « ما » المتصلة بها ، نحو : « لا أصحبك قائمًا مادام زيد » فمسلّم ، وإن أراد أنهم منعوا تقديمه على « دام » وَحْدَهَا ، نحو « لا أصحبك ماقائمًا دام زيد » — وعلى ذلك حَمَلَهُ وَلَدُهُ فى شَرْحِهِ — ففيه نظر ، والذى يظهر أنه لايمتنع تقديمُ خَبَرِ

= هذا توجيه كلام الشارح العلامة كغيره من النحاة ، ردا على ابن معط . وفيه خلل من جهة أنه ترتب عليه الفصل بين « منغصة » ومتعلقه وهو قوله « بادكار » بأجنبى عنهما وهو « لذاته » .

وفى البيت توجيه آخر ، وهو أن يكون اسم «دام» ضميرا مستترا ، وقوله « منغصة » خبرها ، وقوله « لذاته » نائب فاعل لقوله « منغصة » ؛ لأنه اسم مفعول يعمل عمل الفعل المبنى للمجهول ، وعلى هذا يخلو البيت من الشاهد ؛ فلايكون ردا على ابن معط ومن يرى رأيه .

ومن الشواهد التى يستدل بها للرد على ابن معط قول الشاعر :

مَادَامَ حَافِظَ سِرِّى مَنْ وَثِقْتُ بِهِ ... فَهُوَ الَّذِى لَسْتُ عَنْهُ رَاغِبًا أَبَدَا

فإن قوله « حافظ سرى » خبر دام ، وقوله « من وثقت به » اسمها ، وقد تقدم الخبر على الاسم ، ولا يرد عليه الاعتراض الذى ورد على البيت الشاهد ، ولكنه يحتمل التأويل ، إذ يجوز أن يكون اسم دام ضميرا مستترا يعود إلى « من وثقت به » ويكون خبرها هو « حافظ سرى » ، ويكون قوله « من وثقت به » فاعلا بحافظ ؛ لأنه اسم فاعل .

فإن قلت : فقد عاد الضمير على متأخر .

قلت : هو كذلك ، ولكنه مغتفر ههنا ؛ لأن الكلام على هذا يصير من باب الاشتغال لتقدم عاملين ـ وهما : دام ، وحافظ سرى ـ وتأخر معمول واحد ـ وهو « من وثقت به » ـ فلما أعمل العامل الثانى أضمر فى الأول المرفوع ، وهو جائز عند البصريين كما ستعرفه فى باب الاشتغال ، إن شاء الله .

دام على دَامَ وحدها؛ فتقول: « لاَ أَصْحَبُكَ مَا قَائِمًا دَامَ زَيْدٌ » كما تقول:
« لا أصحبك ما زيداً كَلَّمْتَ ».

* * *

كَذَاكَ سَبْقُ خَبَرٍ مَا النَّافِيَهْ   فَجِيءْ بِهَا مَتْلُوَّةً ، لاَ تَالِيَهْ[1]

يعنى أنه لا يجوز أن يَتَقَدَّمَ الْخَبَرُ على ما النافية ، ويدخل تحت هذا قسمان؛ أحدهما: ما كان النفى شَرْطاً فى عمله، نحو « ما زال » وأخواتها؛ فلا تقول: « قَائِمًا مَا زَالَ زَيْدٌ » وأجاز ذلك ابن كَيْسَان والنحاس، والثانى: ما لم يكن النفى شرطاً فى عمله، نحو « مَا كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا » فلا تقول: « قائماً ما كان زيد » ، وأجازه بعضُهُم[2].

ومفهومُ كلامِهِ أنه إذا كان النفى بغير « ما » يجوز التقديمُ؛ فتقول: « قَائِمًا لَمْ يَزَلْ زَيْدٌ ، ومنطلقاً لم يَكُنْ عَمْرٌو » ومنعهما بعضهم[3].

---

(١) « كذاك » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « سبق » مبتدأ مؤخر ، وسبق مضاف ، و « خبر » مضاف إليه ، وهو من جهة أخرى فاعل لسبق « ما » مفعول به لسبق « النافية » صفة لما « فجيء » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بها » جار ومجرور متعلق بجيء « متلوة » حال من الضمير المجرور محلا بالباء « لا » عاطفة « تالية » معطوف على متلوة .

(٢) أصل هذا الخلاف مبنى على خلاف آخر ، وهو : هل تستوجب « ما » النافية أن تكون فى صدر الكلام؟ ذهب جمهور البصريين إلى أنها لا تستوجب التصدير ، وعلى هذا أجازوا أن يتقدم خبر الناسخ المنفى بها عليها مطلقاً ، ووافقهم ابنا كيسان والنحاس على جواز تقديم خبر الناسخ عليها إذا كان من النواسخ التى يشترط فيها النفى؛ لأن نفيها حينئذ إيجاب فكأنه لم يكن ، بخلاف النوع الثانى .

(٣) ذكر ابن مالك فى شرح التسهيل أن الذى منع ذلك هو الفراء ، وهذا المنع مردود بقول الشاعر :

=

ومفهومُ كلامِهِ أيضاً جوازُ تقديم الخبَرِ على الفعل وَحْدَهُ إذا كان النفى بما ، نحو « مَا قَائِمًا زَالَ زَيْدٌ » و « ما قائمًا كان زيد » ومنعه بعضهم .

***

وَمَنْعُ سَبْقِ خَبَرٍ لَيْسَ اصْطُفِى ، وَذُو تَمَامٍ مَا بِرَفْعٍ يَكْتَفِى (١)

وَمَا سِوَاهُ نَاقِصٌ ، وَالنَّقْصُ فِى فَتِىءَ لَيْسَ زَالَ دَائِمًا قُفِى (٢)

اختلف النحويون فى جواز تقديم خبر « ليس » عليها ؛ فذهب الكوفيون

= مَـهْ عَاذِلِى فَهَائِمًا لَنْ أَبْرَحَا بِمِثْلِ أَوْ أَحْسَنَ مِنْ شَمْسِ الضُّحَى

وقال ابن مالك فى شرح الكافية الشافية : إن ذلك جائز عند الجميع .

(١) « ومنع » مبتدأ ، ومنع مضاف ، و « سبق » مضاف إليه ، وسبق مضاف و « خبر » مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله « ليس » قصد لفظه : مفعول به لسبق « اصطفى » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى منع ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ « وذو » الواو للاستئناف ، ذو : مبتدأ ، وذو مضاف و « تمام » مضاف إليه « ما » اسم موصول خبر المبتدأ « برفع » جار ومجرور متعلق بيكتفى الآتى « يكتفى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ما الموصولة ، وجملة يكتفى وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول .

(٢) « وما » اسم موصول مبتدأ « سواه » سوى : ظرف متعلق بمحذوف صلة ما ، وسوى مضاف والهاء مضاف إليه « ناقص » خبر المبتدأ « والنقص » مبتـــدأ « فى فتىء » جار ومجرور متعلق بقوله « قفى » الآتى « ليس ، زال » معطوفان على « فتىء » بإسقاط حرف العطف « دائماً » حال من الضمير المستتر فى قوله « قفى » الآتى « قفى » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على النقص ، والجملة من قفى ونائب فاعله فى محل رفع خبر المبتدأ ، وهو « النقص » .

وتقدير البيت : وما سوى ذى التمام ناقص ، والنقص قفى — أى اتبع — حال كونه مستمرا فى فتىء وليس وزال .

والمبرد والزجاج وابن السراج وأكثر المتأخرين — ومنهم المصنفُ — إلى المنع ، وذهب أبو على [الفارسيُّ] وابن بَرْهَانَ إلى الجواز ؛ فتقول : « قائمًا ليس زَيْدٌ » واختلف النقل عن سيبويه ؛ فنسبَ قومٌ إليه الجوازَ ، وقومٌ المنعَ ، ولم يَرِدْ من لسان العرب تَقَدُّمُ خَبَرِهَا عليها ، وإنما ورد من لسانهم ما ظاهره تقدُّمُ معمولِ خبرها عليها ، كقوله تعالى : (أَلاَ يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ) وبهذا استدلَّ مَنْ أجاز تقديم خبرها عليها ، وتقريره أن « يوم يأتيهم » معمولُ الْخَبَرِ الذى هو « مصروفًا » وقد تقدم على « ليس » قال : ولا يَتَقَدَّمُ المعمولُ إلا حيث يتقدَّمُ العامِلُ(١) .

✿ ✿ ✿

---

(١) هذه القاعدة ليست مطردة تمام الاطراد ، وإن كان العلماء قد اتخذوها دليلا فى كثير من المواطن ، وجعلوها كالشىء المسلم به الذى لا يتطرق إليه النقض ؛ ونحن نذكر لك عدة مواضع أجازوا فيها تقديم المعمول ، ولم يجيزوا فيها تقديم العامل :

الموضع الأول : إذا كان خبر المبتدأ فعلا ، لم يجز البصريون تقديمه على المبتدأ ؛ لئلا يلتبس المبتدأ بالفاعل ، فلا يقولون « ضرب زيد » على أن يكون فى ضرب ضمير مستتر ، وجملته خبر مقدم ، لكن أجازوا تقديم معمول هذا الخبر على مبتدئه فى نحو «عمرو ضرب زيدا » . فيقولون «زيداً عمرو ضرب» .

الموضع الثانى : خبر إن — إذا لم يكن ظرفا أو جارا ومجروراً — لم يجيزوا تقديمه على اسمها ؛ فلا يقولون : « إن جالس زيدا » ، وأجازوا تقديم معموله على الاسم ، فيقولون : « إن عندك زيدا جالس » .

الموضع الثالث : الفعل المنفى بلم أو لن — نحو « لم أضرب ، ولن أضرب » — لم يجيزوا تقديمه على النفى ، وأجازوا تقديم معموله عليه ، نحو « زيدا لن أضرب ، وعمرا لم أصاحب » .

الموضع الرابع : الفعل الواقع بعد إما الشرطية ، لم يجيزوا إيلاءه لإما ، وأجازوا إيلاء معموله لها ، نحو قوله تعالى : (فأما اليتيم فلا تقهر) .

=

وقوله : « وذو تمام — إلى آخره » معناه أن هـــذه الأفعالَ انقسمت إلى قسمين ؛ أحدهما : ما يكون تامًّا وناقصًا ، والثانى ما لا يكون إلا ناقصًا ، والمراد بالتام : ما يكتفى بمرفوعه ، وبالناقص : مالا يكتفى بمرفوعه ، بل يحتاج معه إلى منصوب .

وكلُّ هذه الأفعال يجوز أن تُسْتَعمل تامَّةً ، إلا « فتىء » ، و « زال » التى مضارعُها يَزَالُ ، لا التى مضارعها يَزُولُ فإنها تامة ، نحو « زالت الشمسُ » و «لَيْسَ» فإنها لا تستعمل إلا ناقصة .

ومثالُ التام قولُه تعالى : (وإِنْ كَانَ ذُوعُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ) أى : إن وُجد ذو عُسْرة ، وقولُه تعالى : (خَالِدِينَ فِيهَا مَادَامَتِ السَّمٰوَاتُ وَالأَرْضُ) وقوله تعالى : (فَسُبْحَانَ اللهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ) .

* * *

وَلاَ يَلِي الْعَامِلَ مَعْمُولُ الْخَبَرْ   إلا إِذَا ظَرْفًا أَتَى أَوْ حَرْفَ جَرْ[1]

= والغرض من القاعدة التى أصلها هذا المستند : أن الغالب والكثير والأصل هو ألا يتقدم المعمول إلا حيث يجوز أن يتقدم العامل فيه ؛ فلا يضر أن يجوز تقديم المعمول فى بعض الأبواب لنكتة خاصة به حيث لا يتقدم عامله ، ولكل موضع من المواضع الأربعة نكتة لا تتسع هذه العجالة لشرحها .

(١) « ولا » نافية « يلى » فعل مضارع « العامل » مفعول به ليلى مقدم على الفاعل « معمول » فاعل يلى ، ومعمول مضاف و « الخبر » مضاف إليه « إلا » أداة استثناء « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان تضمن معنى الشرط « ظرفا » حال مقدم على صاحبه ، وهو الضمير المستتر فى أتى « أتى » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على « معمول الخبر » السابق « أو » حرف عطف « حرف » معطوف على قوله « ظرفا » وحرف مضاف و « جر » مضاف إليه ، وجملة =

يعنى أنه لا يجوز أن يلى «كان» وأخواتِها معمولُ خبرها الذى ليس بظرفٍ ولا جار ومجرور ، ، وهذا يشمل حالين :

أحدهما : أن يتقدم معمولُ الخَبَرِ [وَحْدَه على الاسم] ويكون الخبر مؤخراً عن الاسم ، نحو «كان طعامَكَ زيدٌ آكِلاً» وهذه ممتنعة عند البصريين ،وأجازها الكوفيون .

الثانى : أن يتقدم المعمولُ والخبرُ على الاسم ، ويتقدم المعمول على الخبر ، نحو « كان طعامَكَ آكِلاً زيدٌ » وهى ممتنعة عند سيبويه ، وأجازها بعضُ البصريين .

ويخرج من كلامه أنه إذا تقدم الخبرُ والمعمولُ على الاسم ، وقُدِّم الخبر على المعمول جازت المسألة ؛ لأنه لم يَلِ « كان » معمولُ خبرِها ؛ فتقول « كان آكِلاً طعامَكَ زيد » ولا يمنعها البصريون .

فإن كان المعمولُ ظرفًا أو جاراً ومجروراً جاز إيلاؤه « كان » عند البصريين والكوفيين ، نحو « كان عِندَكَ زَيْدٌ مقيما ، وكان فيك زَيْدٌ راغبًا» .

***

ومُضْمَرَ الشأنِ اسْمًا انْوِ إنْ وَقَعْ مُوهِمُ ما اسْتَبان أنَّهُ امْتَنَعْ(١)

= « آتى » وفاعله فى محل جر بإضافة إذا إليها ، وهى فعل الشرط ، وجواب الشرط محذوف يفصح عنه الكلام ، وتقديره : فإنه يليه ، وهذه الجملة كلها فى موضع الاستثناء من مستثنى منه محذوف ، وهو عموم الأوقات ، وكأنه قال : لا يلى معمول الخبر العامل فى وقت ما من الأوقات إلا فى وقت مجيئه ظرفا أو حرف جر .

(١) « مضمر » مفعول به مقدم على عامله وهو قوله « انو » الآتى ، ومضمر مضاف و « الشأن » مضاف إليه « اسما » حال من مضمر « انو » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «إن» شرطية «وقع» فعل ماض فعل الشرط ، =

يعنى أنه إذا وَرَدَ من لسان العرب ما ظاهِرُه أنه وَلِىَ « كان » وأخواتِهَا معمولُ خبرها فأَوِّلْهُ على أنَّ فى « كان » ضميراً مستتراً هو ضمير الشأن ، وذلك نحو قوله :

٦٧ — قَنَافِذُ هَدَّاجُونَ حَــــوْلَ بُيُوتِهِمْ
بِمَا كَانَ إيَّاهُمْ عَطِيَّةُ عَــوَّدَا

= مبنى على الفتح فى محل جزم ، وسكن للوقف « موهم » فاعل وقع ، وموهم مضاف و « ما » اسم موصول مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جر « استبان » فعل ماض « أنه » أن : حرف توكيد ونصب ، والهاء ضمير الغائب اسمها مبنى على الضم فى محل نصب « امتنع » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل رفع خبر أن ، وأن ومعمولاها فى تأويل مصدر فاعل لاستبان ، وتقديره : استبان امتناعه ، وجملة « استبان » وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول .

وتقدير البيت : وانو مضمر الشأن حال كونه اسما لكان إن وقع فى بعض الكلام ما يوهم الأمر الذى وضح امتناعه ، وهو إيلاء كان معمول خبرها .

٦٧ — البيت للفرزدق ، من كلمة يهجو فيها جريرا وعبد القيس ، وهى من النقائض بين جرير والفرزدق ، وأولها قوله :

رَأَى عَبْدُ قَيْسٍ خَفْقَةً شَوَّرَتْ بها يَدَا قَابِسٍ أَلْوَى بها ثُمَّ أَخْمَــدَا

اللغة : « قنافذ » جمع قنفذ ، وهو — بضمتين بينهما سكون ، أو بضم القاف وسكون النون وفتح الفاء ، وآخره ذال معجمة أو دال مهملة — حيوان يضرب به المثل فى السرى ؛ فيقال : هو أسرى من القنفذ ، وقالوا أيضاً « أسرى من أنقد » وأنقد : اسم للقنفذ ، ولا ينصرف ولا تدخله الألف واللام ، كقولهم للأسد : أسامة ، وللذئب : ذؤالة ، قاله الميدانى (١ / ٢٣٩ الخيرية) ثم قال : « والقنفذ لا ينام الليل ، بل يجول ليله أجمع » اهـ ، ويقال فى مثل آخر « بات فلان بليل أنقد » وفى مثل آخر « اجعلوا ليلكم ليل أنقد » وذكر مثله العسكرى فى جمهرة الأمثال (بهامش الميدانى ٢ / ٧) « هداجون » جمع هداج وهو صيغة مبالغة من الهدج أو الهدجان ، والهدجان — بفتحات — ومثله الهدج — بفتح فسكون — مشية الشيخ ، أو مشية فيها =

. . . .

= ارتعاش ، وباب فعله ضرب، ويروى «قنافذ دراجون» والدراج : صيغة مبالغة أيضاً من « درج الصبي والشيخ » — من باب دخل — إذا سار سيرا متقارب الخطو « عطية » هو أبو جرير .

المعنى : يريد وصفهم بأنهم خونة فجار ، يشبهون القنافذ حيث يسيرون بالليل طلباً للسرقة أو للدعارة والفحشاء ؛ وإنما السبب فى ذلك تعويد أبيهم إياهم ذلك .

الإعراب : « قنافذ » خبر لمبتدأ محذوف تقديره : هم قنافذ ، وأصله هم كالقنافذ ؛ فحذف حرف التشبيه مبالغة « هداجون » صفة لقنافذ ، مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم ، والنون عوض عن التنوين فى الاسم المفرد « حول » ظرف مكان متعلق بهداجون ، وحول مضاف ، وبيوت من « بيوتهم » مضاف إليه ، وبيوت مضاف والضمير مضاف إليه « بما » الباء حرف جر ، وما : يحتمل أن تكون موصولا اسميا ، والأحسن أن تكون موصولا حرفيا « كان » فعل ماض ناقص « إياهم » إيا : مفعول مقدم على عامله ، وهو عود ، وستعرف ما فيه ، وقوله « عطية » اسم كان «عودا » فعل ماض ، مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، والألف للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على عطية ، وجملة الفعل والفاعل فى محل نصب خبر « كان » .

وهذا الإعراب إنما هو بحسب الظاهر ، وهو الذى يعرب الكوفيون البيت عليه ويستدلون به ، وهو إعراب غير مرضى عند جمهرة علماء النحو من البصريين ، وستعرف الإعراب المقبول عندهم عند بيان الاستشهاد بالبيت .

الشاهد فيه : قوله « بما كان إياهم عطية عودا » حيث إن ظاهره يوهم أن الشاعر قد قدم معمول خبر كان وهو « إياهم » على اسمها وهو « عطية » مع تأخير الخبر وهو جملة « عود » عن الاسم أيضاً ؛ فلزم أن يقع معمول الخبر بعد الفعل ويليه ، هذا هو ظاهر البيت ، والقول بجواز هذا الظاهر هو مذهب الكوفيين ، وهم يعربون البيت على الوجه غير المرضى الذى ذكرناه فى الإعراب ، والبصريون يأبون ذلك ويمنعون أن يكون « عطية » اسم كان ، ولهم فى البيت ثلاثة توجيهات :

أحدها : وهو الذى ذكره الشارح العلامة تبعا للمصنف ، أن اسم كان ضمير الشأن وقوله «عطية » مبتدأ ، وجملة « عوداً » فى محل رفع خبر المبتدأ ، وإياهم : =

فهذا ظاهرُهُ أنه مثل « كان طَعَامَكَ زَيْدٌ آكِلاً » ويتخرَّج على أن فى « كان » ضميراً مستتراً هو ضمير الشأن [وهو اسمُ كان] .

= مفعول به لعود ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب خبر كان؛ فلم يتقدم معمول الخبر على الاسم لأن اسم كان مضمر يلى العامل .

والتوجيه الثانى : أن « كان » فى البيت زائدة ، و « عطية عود » مبتدأ وخبر ، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، وهو « ما » ، أى بالذى عطية عودهموه .

والثالث : أن اسم « كان » ضمير مستتر يعود على « ما » الموصولة ، وجملة عطية عود من المبتدأ والخبر فى محل نصب خبر كان ، وجملة كان ومعموليها لا محل لها من الإعراب صلة الموصول .

والعائد ـ على هذا التوجيه والذى قبله ـ محذوف تقديره هنا : بما كان عطية عودهموه

ومنهم من يقول : هذا البيت من الضرورات التى تباح للشاعر ، ولا يجوز لأحد من المتكلمين أن يقيس فى كلامه عليها .

قال المحققون من العلماء : والقول بالضرورة متعين فى قول الشاعر ، ولم نقف على اسمه :

باتَتْ فؤادِىَ ذَاتُ الْخَالِ سَالِبَةً ... فَالْعَيْشُ إنْ حُمَّ لِى عَيْشٌ مِنَ الْعَجَبِ

فذات الخال : اسم بات ، وسالبة : خبره ، وفيه ضمير مستتر هو فاعله يعود على ذات الخال ، وفؤادى : مفعول به مقدم على عامله الذى هو قوله سالبة ، وزعموا أنه لا يمكن فى هذا البيت أن يجرى على إحدى التوجيهات السابقة ، ومثله قول الآخر :

لَئِنْ كَانَ سَلْمَى الشَّيْبُ بِالصَّدِّ مُغْرِيًا ... لَقَدْ هَوَّنَ السُّلْوَانَ عَنْهَا التَّحَلُّمُ

فالشيب : اسم كان ، ومغريا خبره ، وفيه ضمير مستتر يعود على الشيب هو فاعله وسلمى مفعول به لمغريا تقدم على اسم كان ، ولا تتأتى فيه التوجيهات السابقة .

ومن العلماء من خرج هذين البيتين تخريجاً عجيباً ؛ فزعم أن « فؤادى » منادى بحرف نداء محذوف ، وكذلك « سلمى » وكأن الشاعر قد قال : باتت يا فؤادى ذات الخال سالبة إياك ، ولئن كان يا سلمى الشيب مغريا إياك بالصد ، وجملة النداء فى البيتين لا محل لها معترضة بين العامل ومعموليه .

ومما ظاهِرُهُ أنه مثل «كان طَعَامَكَ آكِلاً زَيْدٌ» قوله :

٦٨ — فَأَصْبَحُوا وَالنَّوَى عَالِي مُعَرَّسِهِمْ
وَلَيْسَ كُلَّ النَّوَى تُلْقِي الْمَسَاكِينُ

---

٦٨ — البيت لحميد الأرقط ، وكان بخيلا ، فنزل به أضياف ، فقدم لهم تمرا ، والبيت من شواهد كتاب سيبويه (ج ١ ص ٣٥) وقبله قوله :

بَاتُوا وَجُلَّتُنَا الصَّهْبَاءُ بَيْنَهُمُ كَأَنَّ أَظْفَارَهُمْ فِيهَا السَّكَاكِينُ

اللغة : « جلتنا » بضم الجيم وتشديد اللام مفتوحة — وعاء يتخذ من الخوص يوضع فيه التمر يكنز فيه ، وجمعه جلل — بوزن غرفة وغرف — ويجمع أيضاً على جلال ، وهى عربية معروفة « الصهباء » يريد أن لونها الصهبة ، قال الأعلم فى شرح شواهد سيبويه : الجلة قفة التمر تتخذ من سعف النخل وليفه ؛ فلذلك وصفها بالصهبة ، اه ، « فأصبحوا » دخلوا فى الصباح « معرسهم » اسم مكان من « عرس بالمكان » — بتشديد الراء مفتوحة — أى نزل به ليلا .

المعنى : يصف أضيافا نزلوا به فقراهم تمراً ؛ يقول : لما أصبحوا ظهر على مكان نزولهم نوى التمر كومة مرتفعة ، مع أنهم لم يكونوا يرمون كل نواة يأكاون تمرتها ؛ بل كانوا يلقون بعض النوى ويبلعون بعضاً ، إشارة إلى كثرة ماقدم لهم منه ، وكثرة ما أكلوا ، ووصفهم بالشره .

الإعراب : « فأصبحوا » فعل وفاعل « و » حالية « النوى » مبتدأ « عالى » خبره ، وعالى مضاف ومعرس من « معرسهم » مضاف إليه ، ومعرس مضاف والضمير مضاف إليه ، والجملة من المبتدأ والخبر فى محل نصب حال من الواو فى أصبحوا «ليس» فعل ماض ناقص ، واسمها ضمير الشأن « كل » مفعول به مقدم لقوله « تلقى » وكل مضاف ، و « النوى » مضاف إليه « تلقى » فعل مضارع « المساكين » فاعل تلقى ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل نصب خبر ليس ، وهذا الإعراب جار على الذى اختاره العلماء كما ستعرف .

الشاهد فيه : قوله « وليس كل النوى تلقى المساكين » ولكى يتضح أمر الاستشهاد بهذا البيت تمام الاتضاح نبين لك أولا أنه يروى برفع كل وبنصبه ، ويروى « يلقى المساكين » بياء المضارعة كما يروى « تلقى المساكين » بالتاء ؛ فهذه أربع روايات .
=

. . . .

= أما رواية رفع «كل» ـ سواء أكانت «وليس كل النوى يلقى المساكين» أم كانت «وليس كل النوى تلقى المساكين» ـ فليس فعل ماض ناقص، وكل : اسم ليس ، وكل مضاف ، والنوى : مضاف إليه ، ويلقى أو تلقى : فعل مضارع ، والمساكين : فاعله ، وجملة الفعل والفاعل فى محل نصب خبر ليس ، ولا شاهد فى هذا البيت على هاتين الروايتين لما نحن فيه ، وليس فيه إيهام لأمر غير جائز ، غير أن الكلام يحتاج إلى تقدير ضمير يربط جملة خبر ليس باسمها ، وأصل الكلام : وليس كل النوى يلقيه المساكين ، أو تلقيه المساكين .

فإن قلت : كيف جاز أن يروى « تلقيه المساكين » بتأنيث الفعل مع أن فاعله مذكر ، إذ المساكين جمع مسكين .

فالجواب عن ذلك : أن المساكين جمع تكسير ، وجمع التكسير يجوز فى فعله التذكير والتأنيث بإجماع النحاة بصريهم وكوفيهم ، سواء أكان مفرد جمع التكسير مذكراً أم كان مفرده مؤنثاً ، ومن ورود فعله مؤنثاً ـ مع أن مفرده مذكر ـ قول الله تعالى : (قالت الأعراب آمنا ، قل لم تؤمنوا ، ولكن قولوا أسلمنا) فإن مفرد الأعراب أعرابى .

وأما رواية نصب كل والفعل « يلقى » بياء المضارعة ، فليس : فعل ماض ناقص ، واسمها ضمير شأن محذوف ، وكل مفعول مقدم ليلقى ، وكل مضاف والنوى : مضاف إليه ، ويلقى : فعل مضارع ، والمساكين : فاعله ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل نصب خبر ليس ، ولا يجوز فى البيت على هذه الرواية غير هذا الوجه من الإعراب ، نعنى أنه لا يجوز أن يكون قوله المساكين اسم ليس مؤخرا ، ويلقى فعلا مضارعاً فاعله ضمير مستتر يعود إلى المساكين ، وجملة يلقى وفاعله فى محل نصب خبر ليس تقدم على اسمها .

فإن قلت : فلم لا يجوز أن يكون المضارع مسندا إلى ضمير مستتر يعود إلى المساكين إذا روى البيت « وليس كل النوى يلقى المساكين » بنصب كل ؟

فالجواب أن ننبهك إلى أن الفعل المسند إلى ضمير يعود إلى جمع التكسير لا يجوز أن يكون كفعل الواحد المذكر ، فأنت لا تقول : الأعراب قال ، ولا تقول : المساكين يلقى ، وإنما يجوز فيه حينئذ أن يكون ضمير الجماعة : فتقول : الأعراب قالوا ، وتقول =

. . . .

المساكين يلقون، ويجوز فيه أن يكون مثل فعل الواحد المؤنث، فتقول: الأعراب قالت : أو تقول : المساكين ألقت أو تلقى، وكذا إذا تقدم الفعل وأسند إلى ضمير جمع التكسير المؤخر عنه يجب أن تقول : يلقون المساكين ، أو تقول : تلقون المساكين ، أو يقول تلقى المساكين، فلما لم يقل شيئا من ذلك علمنا أنه أسنده إلى الاسم الظاهر بعده .

وأما رواية نصب « كل » والفعل « تلقى » بالتاء الفوقية فالكوفيون يعربونها هكذا - كل : مفعول مقدم لتلقى ، وكل مضاف والنوى : مضاف إليه ، وتلقى : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المساكين ، والجملة من الفعل وفاعله المستتر فيه فى محل نصب خبر ليس تقدم على اسمه ، والمساكين : اسم ليس تأخر عن خبره ، ويستدل الكوفيون بهذا البيت - على هذا الإعراب - على أنه يجوز أن يقع بعد ليس وأخواتها معمول خبرها إذا كان خبرها مقدما على اسمها ، كما فى البيت .

والبصريون يقولون : إن هذا الإعراب غير لازم فى هذا البيت ، وعلى هذا لا يكون البيت دليلا على مازعمتم ، والإعراب الذى نراه هو أن يكون ليس فعلا ناقصاً، واسمه ضمير شأن محذوف ، وكل : مفعول مقدم لتلقى ، والنوى : مضاف إليه ، وتلقى فعل مضارع، والمساكين : فاعله ،والجملة من الفعل والفاعل فى محل نصب خبر ليس ، والتقدير : وليس (هو : أى الحال والشأن) كل النوى تلقى المساكين ؛ فلم يقع بعد ليس معمول خبرها عند التحقيق ، بل الواقع بعدها هو اسمها المحذوف وموضعه بعدها

وإذا علمت هذا فاعلم أن ابن الناظم قد استشهد بهذا البيت لمذهب الكوفيين على الوجه الذى ذكرناه عنهم من الإعراب ؛ فأنكر العينى عليه ذلك ، وقال : وهذا وهم منه ؛ لأنه لو كان المساكين اسم ليس لقال « يلقون المساكين » كما تقول : قاموا الزيدون ، على أن الجملة من الفعل وفاعله خبر مقدم ، والاسم بعدها مبتدأ مؤخر ، والبيت لم يرو إلا « يلقى المساكين » بالياء التحتية . واسم ليس فى هذا البيت ضمير الشأن عند الكوفيين والبصريين ، اهـ كلامه بحروفه .

والعبد الضعيف - غفر الله له ولوالديه ! - يرى أن فى كلام العينى هذا تحاملا على ابن الناظم لا يقره الإنصاف ، وأن فيه خللا من عدة وجوه . =

— إذا قرىء بالتاء المثناة من فَوْقُ — فَيُخَرَّج البيتان على إضمار الشأن : والتقدير فى الأول « بما كان هو » أى : الشأنُ ؛ فضمير الشأن اسم كان ،

= الأول : أن قوله « والبيت لم يرو إلا يلقى المساكين بالياء التحتية » غير صحيح ؛ فقد علمت أنه يروى بالياء التحتية والتاء الفوقية ، وهذه عبارة الشارح العلامة تنادى بأنه قد روى بالتاء ، وأن الاستشهاد بالبيت لمذهب الكوفيين إنما يتجه على رواية التاء ؛ فكان عليه أن يمسك عن تخطئته فى الرواية ، لأن الرواية ترجع إلى الحفظ لا إلى العقل ، ولاشك أنه اطلع على كلام شارحنا لأنه شرح شواهده .

الثانى : فى قوله « ولو كان المساكين اسم ليس لقال يلقون المساكين » ليس بصواب ، إذ لا يلزم على كون المساكين اسم ليس أن يقول الشاعر : يلقون المساكين ، بل يجوز له أن يقول ذلك ، وأن يقول : تلقى المساكين ، كما بينا لك ، وقد قال العبارة الثانية على رواية الجماعة من أثبات العلماء .

الثالث : أن تنظيره بقوله « كما تقول قاموا الزيدون ، على أن الجملة خبر مقدم والاسم بعدها مبتدأ مؤخر » ليس تنظيرا صحيحا ، لأن الاسم فى الكلام الذى نظر به جمع مذكر سالم ، ومذهب البصريين أنه لا يجوز فى فعله إلا التذكير ، فلم يتم له التنظير ، والله يغفر لنا وله ! !

ومن مجموع ماقدمنا ذكره من الكلام على هذا البيت تتبين لك خمسة أمور :

الأول : أن ثلاث روايات لايجوز على كل رواية منها فى البيت إلا وجه واحد من وجوه الإعراب .

الثانى : أنه لاشاهد فى البيت لمذهب الكوفيين على كل رواية من هذه الروايات الثلاث .

الثالث : أن استشهاد الكوفيين بالبيت على ماذهبوا إليه لايجوز إلا على الرواية الرابعة ، وهى « وليس كل النوى تلقى المساكين » .

الرابع : أن البيت يحتمل على الرواية الرابعة وجهاً من الإعراب غير ما أعربه عليه الكوفيون .

الخامس : أن استدلال الكوفيين بالبيت لم يتم ؛ لأن الدليل متى تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال ، وأنت خبير أن الاستدلال والاستشهاد غير التمثيل .

وعطية : مبتدأ ، وعَوَّد: خبره، وإياهم: مفعول عَوَّد ،والجملة من المبتدأ وخبرِه خبر كان ؛ فلم يَفصِلْ بين «كان» واسمها معمولُ الخبر؛ لأن اسمها مُضْمَر قبل المعمول.

والتقدير فى البيت الثانى « وليس هو » أى : الشأن ؛ فضمير الشأن اسم ليس ، وكلٌّ [النوى]منصوبٌ بتُلْقِى، وتلقى المساكين: فعل وفاعل [والمجموع] خبر ليس ، هذا بعض ما قيل فى البيتين .

***

وَقَدْ تُزَادُ كَانَ فى حَشْوٍ : كَمَا كَانَ أَصَحَّ عِلْمُ مَنْ تَقَدَّمَا[1]

كان على ثلاثة أقسام ؛ أحدها : الناقصةُ ، والثانى : التامَّةُ ، وقد تقدم ذكرهما والثالث : الزائدة ، وهى المقصودة بهذا البيت ، وقد ذكر ابنُ عصفورٍ أنها تزاد بين الشيئين المتلازمين : كالمبتدأ وخبره ، نحو « زَيْدٌ كَانَ قَائِمٌ »والفعل ومرفوعه؛ نحو« لَمْ يُوجَدْ كَانَ مِثْلُكَ » وَالصلةِ وَالموصولِ ،نحو« جاءَ الَّذِى كَانَ أَكْرَمْتُهُ» وَالصفةِ وَالموصوفِ ، « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ كَانَ قَائِمٍ » وَهذا يفهم أيضاً من إطلاق قول المصنف « وقد تُزاد كان فى حشو » وإنما تنقاسُ زيادتُها بين « ما »

---

(١) « وقد » حرف تقليل « تزاد » فعل مضارع مبنى للمجهول « كان » قصد لفظه : نائب فاعل تزاد « فى حشو » جار ومجرور متعلق بتزاد « كما » الكاف جارة لقول محذوف « ما » تعجبية ، وهى نكرة تامة مبتدأ ، وسوغ الابتداء بها ما فيها من معنى التعجب « كان » زائدة « أصح » فعل ماض فعل تعجب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره هو يعود على ما التعجبية «علم » مفعول به لأصح ، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول فى محل رفع خبر المبتدأ ، وعلم مضاف و « من » اسم موصول مضاف إليه « تقدما » فعل ماض ، والألف للاطلاق ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من الموصولة ، والجملة من تقدم وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول .

وفعلِ التعجب ، نحو « ما كان أصحَّ عِلْمَ مَنْ تَقَدَّمَا[1] » ولا تُزاد فى غيره إلا سماعاً .

وقد سُمعت زيادتُها بين الفعل ومرفوعه ، كقولهم[2] : وَلَدَتْ فاطِمَةُ بنت الخُرْشُبِّ الأنمارية الكَمَلَةَ من بنى عَبْسٍ لم يُوجَدْ كان أفضلُ منهم .

وَ[قد] سمع أيضاً زيادتها بين الصفةِ والموصوفِ كقوله :

٦٩ — فَكَيْفَ إذَا مَرَرْتُ بِدَارِ قَوْمٍ وَجِيـرَانٍ لَنَا كَانُوا كِرَامِ

---

(١) مما ورد من زيادتها بين « ما » التعجبية وفعل التعجب قول الشاعر :

لِلّهِ دَرُّ أنو شِرْوَانَ مِنْ رَجُلٍ مَا كَانَ أعْرَفَهُ بِالدُّونِ وَالسَّفِلِ

ونظيره قول الحماسى (انظر شرح التبريزى ٣ / ٢٢ بتحقيقنا) :

أبا خَالِدٍ مَا كَانَ أوْهَى مُصِيبَةً أصَابَتْ مَعَدًّا يَوْمَ أصْبَحْتَ ثاوِيَا

وقول امرىء القيس بن حجر الكندى (وهو الشاهد رقم ٢٤٩ الآتى فى هذا الكتاب) :

أرَى أمَّ عَمْـرٍو دَمْعُهَا قَدْ تَحَدَّرَا بُكَاءً على عَمْرٍو ، وَمَا كَانَ أصْبَرَا

إذا قدرت الكلام وما كان أصبرها ، وقول عروة ابن أذينة :

ما كَانَ أحْسَنَ فِيكَ العَيْشَ مُؤْتَنِفاً غَضًّا ، وَأطْيَبَ فى آصَالِكَ الأُصُلا

(٢) قائل هذا الكلام هو قيس بن غالب ، فى فاطمة بنت الخرشب ، من بنى أنمار ابن بغيض بن ريث بن غطفان ، وأولادها هم : أنس الفوارس ، وعمارة الوهاب ، وقيس الحفاظ وربيع الكامل ، وأبوهم زياد العبسى ، وكان كل واحد منهم نادرة أقرانه شجاعة وبسالة ورفعة شأن .

٦٩ — البيت للفرزدق ، من قصيدة له يمدح فيها هشام بن عبد الملك — وقيل : يمدح سليمان بن عبد الملك — وقد أنشده سيبويه (ج ١ ص ١٨٩) ببعض تغيير .

الإعراب : « كيف » اسم استفهام أشرب معنى التعجب ، وهو مبنى على الفتح فى =

. . . .

= محل نصب حال من فاعل هو ضمير مستتر فى فعل محذوف ، وتقدير الكلام : كيف أكون ، مثلا « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان « مررت » فعل وفاعل ، والجملة فى محل جر بإضافة « إذا » إليها « بدار » جار ومجرور متعلق بمررت ، ودار مضاف و « قوم » مضاف إليه « وجيران » معطوف على دار قوم « لنا » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لجيران « كانوا » زائدة — وستعرف ما فيه — « كرام » صفة لجيران مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة فى آخره .

الشاهد فيه : قوله « وجيران لنا كانوا كرام » حيث زيدت « كانوا » بين الصفة وهى قوله « كرام » والموصوف وهو قوله « جيران » .

هذا مقتضى كلام الشارح العلامة ، وهو ما ذهب إليه إمام النحاة سيبويه ، لكن قال ابن هشام فى توضيحه : إن شرط زيادة « كان » أن تكون وحدها ؛ فلا تزاد مع اسمها ، وأنكر زيادتها فى هذا البيت ، وهو تابع فى هذا الكلام لأبى العباس محمد بن يزيد المبرد ؛ فإنه منع زيادة كان فى هذا البيت ، على زعمه أنها إنما تزاد مفردة لا اسم لها ولا خبر ، وخرج هذا البيت على أن قوله « لنا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر كان مقدم عليها ، والواو المتصلة بها اسمها ، وغاية ما فى الباب أن الشاعر فصل بين الصفة وموصوفها بجملة كاملة من كان واسمها وخبرها ، وقدم خبر كان على اسمها ، وتقدير الكلام — على هذا — وجيران كرام كانوا لنا .

والذى ذهب إليه سيبويه أولى بالرعاية ؛ لأن اتصالها باسمها لا يمنع من زيادتها ، ألا ترى أنهم يلغون « ظننت » متأخرة ومتوسطة ، ولا يمنعهم إسنادها إلى اسمها من إلغائها ، ثم المصير إلى تقديم خبر « كان » عليها والفصل بين الصفة وموصوفها عدول عما هو أصل إلى شىء غيره .

قال سيبويه : « وقال الخليل : إن من أفضلهم كان زيداً ، على إلغاء كان ، وشبهه بقول الشاعر :

* وجيران لنا كانوا كرام * » اهـ

وقال الأعلم : « الشاهد فيه إلغاء كان وزيادتها توكيداً وتبيينا لمعنى المضى ، والتقدير وجيران لنا كرام كانوا كذلك » اهـ .

=

وشذّ زيادتُها بين حرف الجر ومجروره، كقوله :

٧٠ — سَرَاةُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامَى عَلَى كَانَ الْمُسَوَّمَةِ الْعِرَابِ

= هذا، ومن شواهد زيادة « كان » بين الصفة وموصوفها — من غير أن تكون متصلة باسمها — قول جابر الكلابي (وانظر معجم البلدان مادة كتيفة) :

وَمَاؤُكُمَا الْعَذْبُ الَّذِي لَوْ شَرِبْتُهُ شِفَاءٌ لِنَفْسٍ كَانَ طَالَ اعْتِلَالُهَا

فإن جملة « طال اعتلالها » فى محل جر صفة لنفس، وقد زاد بينهما « كان » .

٧٠ — أنشد الفراء هذا البيت، ولم ينسبه إلى قائل؛ ولم يعرف العلماء له قائلا، ويروى المصراع الأول منه :

* جِيَادُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامَى *

اللغة : « سراة » جمع سرى، وهو جمع عزيز؛ فإنه يندر جمع فعيل على فعلة، والجياد : جمع جواد، وهو الفرس النفيس « تسامى » أصله تتسامى — بتاءين — حذف إحداها تخفيفاً « المسومة » الخيل التي جعلت لها علامة ثم تركت فى المرعى « العراب » هى خلاف البراذين والبخاتى، ويروى :

* عَلَى كَانَ الْمُطَهَّمَةِ الصِّلَابِ *

والمطهمة : البارعة التامة فى كل شيء، والصلاب : جمع صلب، وهو القوى الشديد.

المعنى : من رواه « سراة بنى أبى بكر — إلخ » فمعناه : إن سادات بنى أبى بكر يركبون الخيول العربية التي جعلت لها علامة تتميز بها عما عداها من الخيول.

ومن رواه « جياد بنى أبى بكر — إلخ » فمعناه : إن خيول بنى أبى بكر لتسمو قيمتها ويرتفع شأنها على جميع ما عداها من الخيول العربية، يريد أن جيادهم أفضل الجياد وأعلاها.

الإعراب : « جياد » مبتدأ، وجياد مضاف، و « بنى » مضاف إليه، وبنى مضاف و « أبى » مضاف إليه، وأبى مضاف، و « بكر » مضاف إليه « تسامى » فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى جياد، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ « على » حرف جر « كان » زائدة « المسومة » مجرور بعلى « العراب » نعت للمسومة، والجار والمجرور متعلق بقوله تسامى. =

وأكثر ما تُزاد بلفظ الماضي ، وقد شَذَّت زيادتها بلفظ المضارع في قول أمِّ عَقِيلِ بن أبي طالب :

٧١ — أنْتَ تَكُونُ مَاجِدٌ نَبِيلُ   إذا تَهُبُّ شَمْأَلٌ بَلِيلُ

* * *

= الشاهد فيه : قوله « على كان المسومة » حيث زاد « كان » بين الجار والمجرور ، ودليل زيادتها أن حذفها لا يخل بالمعنى .

٧١ — البيت — كما قال الشارح — لأم عقيل بن أبي طالب ، وهي فاطمة بنت أسد بن هاشم بن عبد مناف ، وهي زوج أبي طالب بن عبد المطلب عم النبي صلى الله عليه وسلم وأبي أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، تقوله وهي ترقص ابنها عقيلا ، ويروى بيت الشاهد مع ما قبله هكذا :

إنَّ عَقِيلاً كَاسْمِهِ عَقِيلُ   وَبِيَبِي المُلَفَّفُ المَحْمُولُ

أَنْتَ تَكُونُ السَّيِّدُ النَّبِيلُ   إِذَا تَهُبُّ شَمْأَلٌ بَلِيلُ

* يُعْطِي رِجَالَ الحَيِّ أوْ يُنِيلُ *

اللغة : « ماجد » كريم « نبيل » فاضل شريف « تهب » مضارع هبت الريح هبوبا وهبيبا ، إذا هاجت « شمأل » هي ريح تهب من ناحية القطب « بليل » رطبة ندية .

الإعراب : « أنت » ضمير منفصل مبتدأ « تكون » زائدة « ماجد » خبر المبتدأ « نبيل » صفة لماجد « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان « تهب » فعل مضارع « شمأل » فاعل تهب « بليل » نعت لشمأل ، والجملة من الفعل والفاعل في محل جر بإضافة « إذا » إليها ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه الكلام ، والتقدير : إذا تهب شمأل بليل فأنت ماجد نبيل حينئذ .

الشاهد فيه : قولها « أنت تكون ماجد » حيث زادت المضارع من « كان » بين المبتدأ وخبره ، والثابت زيادته إنما هو الماضي دون المضارع ؛ لأن الماضي لما كان مبنياً أشبه الحرف ، وقد علمنا أن الحروف تقع زائدة ، كالباء ، وقد زيدت الباء في المبتدأ في نحو « بحسبك درهم » وزيدت في خبر ليس في نحو قوله تعالى (أليس الله =

وَيَحْذِفُونَهَا وَيُبْقُونَ الْخَبَرْ وَبَعْدَ إِنْ وَلَوْ كَثِيراً ذَا اشْتَهَرْ(١)

تُحْذَفُ « كان » مع اسمها ويبقى خبرها كثيراً بعد إنْ ، كقوله :

= بكاف عبده) ونحو ذلك ؛ فأما المضارع فهو معرب، فلم يشبه الحرف، بل أشبه الاسم؛ فتحصن بذلك عن أن يزاد ، كما أن الأسماء لا تزاد إلا شذوذاً ، وهذا إيضاح كلام الشارح وتخريج كلامه وتعليله .

والقول بزيادة « تكون » شذوذاً فى هذا البيت قول ابن الناظم وابن هشام وتبعهما من جاء بعدهما من شراح الألفية ، وهما تابعان فى ذلك لابن السيد وأبى البقاء .

ومما استدل به على زيادة « تكون » بلفظ المضارع قول حسان بن ثابت :

كَأَنَّهُ سَبِيئَةٌ مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ يَكُونُ مِزَاجُهَا عَسَلٌ وَمَاءُ

رووه برفع « مزاجها عسل وماء » على أنها جملة من مبتدأ وخبر فى محل رفع صفة لسبيئة وزعما أن « يكون » زائدة .

والرد على ذلك أن الرواية بنصب « مزاجها » على أنه خبر يكون مقدما ، ورفع « عسل وماء » على أنه اسم يكون مؤخر ، ولئن سلمنا رواية رفعهما فليس يلزم عليها زيادة يكون ، بل هى عاملة ، واسمها ضمير شأن محذوف ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل نصب خبرها .

وكذلك بيت الشاهد ، ليست « تكون » فيه زائدة ، بل هى عاملة ، واسمها ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وخبرها محذوف ، والجملة لا محل لها معترضة بين المبتدأ وخبره ، والتقدير : أنت ماجد نبيل تكونه .

(١) « يحذفونها » فعل مضارع ، وواو الجماعة فاعله ، وها العائد على كان مفعول به « ويبقون » الواو حرف عطف ، يبقون فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وواو الجماعة فاعله « الخبر » مفعول به ليبقون « وبعد » ظرف متعلق بقوله اشتهر الآتى ، وبعد مضاف و « إن » قصد لفظه مضاف إليه « ولو » معطوف على إن « كثيرا » حال من الضمير المستتر فى اشتهر « ذا » اسم إشارة مبتدأ « اشتهر » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى « ذا » الواقع مبتدأ ، والجملة من اشتهر وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ .

٧٢ — قَدْ قِيلَ مَا قِيلَ إنْ صِدْقاً وَإنْ كَذِباً
فَمَا اعْتِذَارُكَ مِنْ قَوْلٍ إِذَا قِيلاَ ؟

٧٢ — البيت للنعمان بن المنذر ملك العرب فى الحيرة ، من أبيات يقولها فى الربيع ابن زياد العبسى ، وهو من شواهد سيبويه (١ / ١٣١) ونسب فى الكتاب لشاعر يقوله للنعمان ، ولم يتعرض الأعلم فى شرح شواهده إلى نسبته بشىء ، والمشهور ما ذكرنا أولا من أن قائله هو النعمان بن المنذر نفسه فى قصة مشهورة تذكر فى أخبار لبيد .

الإعراب : « قد » حرف تحقيق « قيل » فعل ماض مبنى للمجهول « ما » اسم موصول نائب فاعل « قيل » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على « ما » والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « إن » شرطية « صدقا » خبر لكان المحذوفة مع اسمها ، والتقدير « إن كان المقول صدقا » « وإن كذبا » مثل قوله « إن صدقا » وكان المحذوفة فى الموضعين فعل الشرط ، وجواب الشرط محذوف فى الموضعين لدلالة سابق الكلام عليه « فما » اسم الاستفهام مبتدأ « اعتذارك » اعتذار : خبر المبتدأ ، واعتذار مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه « من قول » جار ومجرور متعلق باعتذار « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « قيلا » فعل ماض مبنى المجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى قول ، والجملة فى محل جر بإضافة إذا إليها ، وجواب « إذا » محذوف يدل عليه سابق الكلام ، وتقديره : إذا قيل قول فما اعتذارك منه .

الشاهد فيه : قوله « إن صدقا ، وإن كذبا » حيث حذف « كان » مع اسمها وأبقى خبرها بعد « إن » الشرطية ، وذلك كثير شائع مستساغ ، ومثله قول ليلى الأخيلية (انظره فى أمالى القالى ١ / ٢٤٨ ثم انظر اعتراضا عليه فى التنبيه ٨٨) :

لاَ تَقْرَبَنَّ الدَّهْرَ آلَ مُطَرِّفٍ إنْ ظَالِماً — أبداً — وإنْ مَظْلُوماَ

وقول النابغة الذبيانى :

حَدِبَتْ عَلَىَّ بُطُونُ ضِنَّةَ كُلُّهَا إنْ ظَالِماً فِيهِمْ وَإنْ مَظْلُوماَ

وقول ابن همام السلولى :

وَأَحْضَرْتُ عُذْرِى عَلَيْهِ الشُّهُو دُ إنْ عَاذِراً لِى وإنْ تاركا =

التقدير : « إن كان المَقُولُ صدقاً ، وإن كان المَقُولُ كذباً » وبعد لَوْ[1] ، كقولك : « ائْتِنِي بدابَّةٍ ولَوْ حِمَاراً » أى : « ولو كان المأتِيُّ به حِمَاراً » .

وقد شَذَّ حذفها بعد لَدُن ، كقوله :

٧٣ — * مِنْ لَدُ شَوْلاً فَإِلَى إتْلاَئِهَا *

[التقدير : مِنْ لَدُ أنْ كانتْ شَوْلاً] .

* * *

= وكذا يكثر حذفها مع اسمها بعد « لو » كما قرره الشارح العلامة ، وعليه قول الشاعر :

لا يأْمَنِ الدهْرَ ذُو بَغْيٍ وَلَوْ مَلِكاً جُنُودُهُ ضَاقَ عنهَا السَّهْلُ وَالجَبَلُ

(١) ومن ذلك ما ورد فى الحديث من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم « التمس ولو خاتما من حديد » التقدير : ولو كان ملتمسك خاتما من حديد ، والبيت الذى أنشدناه فى آخر شرح الشاهد رقم ٧٢ .

٧٣ — هذا كلام تقوله العرب ، ويجرى بينها مجرى المثل ، وهو يوافق بيتا من مشطور الرجز ، وهو من شواهد سيبويه (١ / ١٣٤) ولم يتعرض أحد من شراحه إلى نسبته لقائله بشىء .

اللغة : « شولا » قيل : هو مصدر « شالت الناقة بذنبها » أى رفعته للضراب ، وقيل : هو اسم جمع لشائلة — على غير قياس — والشائلة : الناقة التى خف لبنها وارتفع ضرعها « إتلائها » مصدر « أتلت الناقة » إذا تبعها ولدها .

الإعراب : « من لد » جار ومجرور متعلق بمحذوف ، والتقدير : ربيتها من لد — مثلا « شولا » خبر لكان المحذوفة مع اسمها ، والتقدير « من لد أن كانت الناقة شولا » « فإلى » الفاء حرف عطف ، وإلى : حرف جر « إتلائها » إتلاء : مجرور بإلى ، وإتلاء مضاف وها مضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف معطوف بالفاء على متعلق الجار والمجرور الأول ، وتقدير الكلام : ربيت هذه الناقة مِنْ لَدُ كانت شَوْلاً فاستمر ذلك إلى إتلائها .

=

وَبَعْدَ « أَنْ » تَعْوِيضُ « مَا » عَنْهَا ارْتُكِبْ
كَمِثْلِ « أَمَّا أَنْتَ بَرًّا فَاقْتَرِبْ »[1]

ذَكَرَ فى هذا البيت أن « كان » تُحْذَفُ بعد « أن » المصدرية ويُعَوَّضُ عنها « ما » ويبقى اسْمُها وخبرها ، نحو « أَمَّا أَنْتَ بَرًّا فَاقْتَرِبْ » والأَصْلُ « أنْ كُنْتَ بَرًّا فَاقْتَرِبْ » فحذفت « كان » فانفصل الضميرُ المتصلُ بها وهو التاء ، فصار « أنْ أَنْتَ بَرًّا » ثم أتى بـ « ما » عِوَضاً عن « كان » ، فصار

= الشاهد فيه : قوله « من لد شولا » حيث حذف « كان » واسمها وأبقى خبرها وهو « شولا » بعد لد ، وهذا شاذ ؛ لأنه إنما يكثر هذا الحذف بعد « إن ،ولو » كما سبق ، هذا بيان كلام الشارح العلامة وأكثر النحويين ، وهو المستفاد من ظاهر كلام سيبويه .

وفى الكلام توجيه آخر ، وهو أن يكون قولهم « شولا » مفعولا مطلقا لفعل محذوف ، والتقدير « من لد شالت الناقة شولا » وبعض النحويين يذكر فيه إعرابا ثالثاً وهو أن يكون نصب « شولا » على التميز أو التشبيه بالمفعول به ، كما ينتصب لفظ « غدوة » بعد « لدن » وعلى هذين التوجيهين لا يكون فى الكلام شاهد لما نحن فيه ، وراجع هذه المسألة وشرح هذا الشاهد فى شرحنا على شرح أبى الحسن الأشمونى فى (ج ١ ص ٣٨٦ الشاهد رقم ٢٠٦) تظفر ببحث ضاف واف .

(١) « وبعد » ظرف متعلق بقوله « ارتكب » الآتى ، وبعد مضاف ، و « أن » قصد لفظه : مضاف إليه « تعويض » مبتدأ ، وتعويض مضاف ، و« ما » قصد لفظه : مضاف إليه « عنها » جار ومجرور متعلق بتعويض « ارتكب » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى تعويض ،والجملة من ارتكب ونائب فاعله فى محل رفع خبر المبتدأ ، « كمثل » الكاف زائدة ، مثل : خبر لمبتدأ محذوف « أما » هى أن المصدرية المدغمة فى ما الزائدة المعوض بها عن كان المحذوفة « أنت » اسم كان المحذوفة « برا » خبر كان المحذوفة « فاقترب » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت .

« أنْ مَا أنتَ بَرًّا » [ثم أدغمت النونُ فى الميم ، فصار « أمَّا أنتَ بَرًّا »] ، ومثلُه قولُ الشاعر :

٧٤ — أبَا خُرَاشَةَ أمَّا أنْتَ ذَا نَفرٍ فَإنَّ قَوْمِيَ لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ

---

٧٤ — البيت للعباس بن مرداس يخاطب خفاف بن ندبة أبا خراشة ، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ١٤٨) وخفاف ــ بزنة غراب ــ شاعر مشهور ، وفارس مذكور ، من فرسان قيس ، وهو ابن عم صخر ومعاوية وأختهما الخنساء الشاعرة المشهورة ، وندبة ــ بضم النون أو فتحها ــ أمه ، واسم أبيه عمير .

اللغة : « ذا نفر » يريد ذا قوم تعتز بهم وجماعة تمتلىء بهم فخرا « الضبع » أصله الحيوان المعروف ، ثم استعملوه فى السنة الشديدة المجدبة ، قال حمزة الأصفهانى : إن الضبع إذا وقعت فى غنم عاثت ، ولم تكتف من الفساد بما يكتفى به الذئب ، ومن إفسادها وإسرافها فيه استعارت العرب اسمها للسنة المجدبة ، فقالوا : أكلتنا الضبع .

المعنى : ياأبا خراشة ، إن كنت كثير القوم ، وكنت تعتز بجماعتك فإن قومى موفورون كثيرو العدد لم تأكلهم السنة الشديدة المجدبة ، ولم يضعفهم الحرب ولم تنل منهم الأزمات

الإعراب : «أبا» منادى حذفت منه ياء النداء ، وأبا مضاف ، و «خراشة» مضاف إليه « أما » هى عبارة عن أن المصدرية المدغمة فى « ما » الزائدة النائبة عن « كان » المحذوفة « أنت » اسم لكان المحذوفة ، « ذا » خبر كان المحذوفة ، وذا مضاف و « نفر » مضاف إليه « فإن » الفاء تعليلية ، إن حرف توكيد ونصب « قومى » قوم اسم إن ، وقوم مضاف والياء ضمير المتكلم مضاف إليه « لم » حرف نفى وجزم وقلب « تأكلهم » تأكل : فعل مضارع مجزوم بلم والضمير مفعول به لتأكل « الضبع » فاعل تأكل ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل رفع خبر « إن » .

الشاهد فيه : قوله « أما أنت ذا نفر » حيث حذف « كان » التى ترفع الاسم وتنصب الخبر ، وعوض عنها « ما » الزائدة وأدغمها فى نون أن المصدرية وأبقى اسم « كان » وهو الضمير البارز المنفصل ، وخبرها وهو قوله « ذا نفر » . وأصل الكلام عند البصريين : فخرت على لأن كنت ذا نفر ، فحذفت لام التعليل ومتعلقها ؛ فصار الكلام : أن كنت ذا نفر ، ثم حذفت كان لكثرة الاستعمال قصداً إلى التخفيف ، فانفصل الضمير الذى كان متصلا بكان لأنه لم يبق فى الكلام عامل يتصل به هذا الضمير =

فأنْ : مصدرية ، وما : زائدة عوضاً عن « كان » ، وأنتَ : اسمُ كان المحذوفة ، وذا نَفَرٍ : خَبَرُهَا ، ولا يجوز الجمع بين كان وما ؛ لكون « ما » عِوَضًا عنها ، ولا يجوز الجمع بين العوض والمعَوَّضِ ، وأجاز ذلك المبردُ ، فيقول « أمَّا كُنْتَ منطلقًا انطلقتُ »[1].

ولم يُسْمَع من لسان العرب حَذْفُ « كان » وتعويضُ « ما » عنها وإبقاء اسمها وخبرها إلا إذا كان اسْمُها ضميرَ مُخَاطَبٍ كما مَثَّلَ به المصنف ، ولم يسمع مع ضمير المتكلم ، نحو « أمَّا أنَا منطلقًا انطلقتُ » والأصل « أن كُنْتُ منطلقًا » ولا مع الظاهر ، نحو « أما زَيْدٌ ذَاهِبًا انطلقْتُ » والقياسُ جَوَازُهما كما جاز مع المخاطب ، والأصلُ « أن كَانَ زيد ذاهبًا انطلقْتُ » وقد مَثَّلَ سيبويه رحمه الله فى كتابه بـ « أمَّا زَيْدٌ ذَاهِبًا » .

* * *

وَمِنْ مُضَارِعٍ لِكَانَ مُنْجَزِمْ تُحْذَفُ نُونٌ ، وَهْوَ حَذْفٌ مَا الْتُزِمْ[2]

= ثم عوض من كان بما الزائدة ؛ فالتقى حرفان متقاربان ــ وهما نون أن المصدرية وميم ما الزائدة ــ فأدغمهما ؛ فصار الكلام : أما أنت ذا نفر .

هذا ، وقد روى ابن دريد وأبو حنيفة الدينورى فى مكان هذه العبارة « إما كنت ذا نفر » وعلى روايتهما لا يكون فى البيت شاهد لما نحن فيه الآن .

ومن شواهد المسألة قول الشاعر :

إمَّا أقَمْتَ وَأمَّا أنْتَ مُرْتَحِلاً فَاللهُ يَكْلأُ مَا تَأْتِى وَمَا تَذَرُ

(١) ادعاء أنه لا يجوز الجمع بين العوض والمعوض منه لا يتم على الإطلاق ، بل قد جمعوا بينهما فى بعض الأحايين ؛ فهذا الحكم أغلبى ، ولهذا أجاز المبرد أن يقال « إما كنت منطلقاً انطلقت » .

(٢) « ومن مضارع » جار ومجرور متعلق بقوله « تحذف » الآتى « لكان » =

إذا جُزِمَ الفعلُ المضارعُ من « كان » قيل : لم يَكُنْ ، والأصلُ يَكُونُ ، فحَذَفَ الجازمُ الضمةَ التي على النون ، فالتقى ساكنان : الواو ، والنون ؛ فحذف الواو لالتقاء الساكنين ؛ فصار اللفظ « لم يَكُنْ » والقياسُ يقتضى أن لا يُحْذَفَ منه بعد ذلك شيء آخَرُ ، لكنهم حذفوا النون بعد ذلك تخفيفًا لكثرة الاستعمال[1] ؛ فقالوا : « لم يَكُ » وهو حَذْفٌ جائزٌ ، لا لازم ، ومذهبُ سيبويه ومَنْ تابعه أن هذه النونَ لا تحذف عند ملاقاة ساكِنٍ ؛ فلا تقول : « لَمْ يَكُ الرَّجُلُ قَائِمًا » وأجاز ذلك يُونُسُ ، وقد قرىء شاذًّا (لَمْ يَكُ الَّذِينَ

= جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لمضارع « منجزم » صفة ثانية لمضارع « تحذف » فعل مضارع مبنى للمجهول « نون » نائب فاعل تحذف « وهو » مبتدأ « حذف » خبر المبتدأ « ما » نافية « التزم » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى حذف ، والجملة من التزم ونائب الفاعل فى محل رفع صفة لحذف ، وتقدير البيت : وتحذف نون من مضارع منجزم آت من مصدر كان وهو حذف لم تلتزمه العرب ، يريد أنه جائز لا واجب .

(١) قد جاء هذا الحذف كثيراً جدا فى كلام العرب نثره ونظمه ؛ فمن أمثالهم إن لم يك لحم فنفش » والنفش : الصوف ، ويروى « إن لم يكن » وهذه الرواية تدل على أن الحذف جائز لا واجب ، ومن شواهد ذلك قول علقمة الفحل :

ذَهَبْتَ مِنَ الهِجْرَانِ فى كُلِّ مَذْهَبِ ... وَلَمْ يَكُ حَقًّا كُلُّ هٰذَا التَّجَنُّبِ

وقول عروة بن الورد العبسى :

وَمَنْ يَكُ مِثْلِي ذَا عِيَالٍ وَمُقْتِراً ... يُغَرِّرْ وَيَطْرَحْ نَفْسَهُ كُلَّ مَطْرَحِ

وقول مهلهل بن ربيعة يرثى أخاه كليب بن ربيعة :

فَإِنْ يَكُ بِالذَّنَائِبِ طَالَ لَيْلِي ... فَقَدْ أَبْكِي مِنَ اللَّيْلِ الْقَصِيرِ

وقول عميرة بن طارق اليربوعى :

وَإِنْ أَكُ فِى نَجْدٍ — سَقَى اللهُ أَهْلَهُ ... بِمَنَّانَةٍ مِنْهُ ! — فَقَلْبِي عَلَى قُرْبِ

وقول الحطيئة العبسى :

أَلَمْ أَكُ جَارَكُمْ وَيَكُونَ بَيْنِي ... وَبَيْنَكُمُ الْمَوَدَّةُ وَالإِخَاء

كَفَرُوا) وأما إذا لاقت متحركا فلا يخلو : إما أن يكون ذلك المتحرك ضميراً متصلا ، أولا ، فإن كان ضميراً متصلا لم تحذف النونُ اتفاقاً ، كقوله صلى الله عليه وسلم لعمر رضى الله عنه فى ابن صياد : « إن يَكُنْهُ فلن تُسَلَّطَ عليه ، وإلا يَكُنْهُ فلا خَيْرَ لك فى قَتْلِهِ »[1] ، فلا يجوز حذف النون ؛ فلا تقول : « إن يكهُ ، وإلاّ يكهُ » ، وإن كان غيرَ [ضميرٍ] متصلٍ جاز الحذفُ والإثباتُ ، نحو « لم يكن زيد قائمًا ، ولم يَكُ زيدٌ قائمًا » وظاهِرُ كلام المصنف أنه لا فرق فى ذلك بين « كان » الناقصة والتامة ، وقد قرىء : (وَإِنْ تَكُ حَسَنَةٌ يُضَاعِفْهَا) برفع حسنة وحذفِ النون ، وهذه هى التامة.

* * *

(١) روى هذا الحديث بهذه الألفاظ الإمام مسلم بن الحجاج فى باب ذكر ابن صياد من كتاب الفتن وأشراط الساعة من صحيحه . ورواه الإمام البخارى فى باب كيف يعرض الإسلام على الصبى من كتاب الجهاد من صحيحه ، ورواه الإمام أحمد بن حنبل فى مسنده (رقم ٦٣٦) بلفظ « إن يكن هو ، وإن لا يكن هو » .

فَصْلٌ فى مَا وَلاَ وَلاَتَ وَإِنِ الْمُشَبَّهَاتِ بِلَيْسَ

إِعْمَالَ «لَيْسَ» أُعْمِلَتْ «مَا» دُونَ «إِنْ» مَعَ بَقَا النَّفْىِ ، وَتَرْتِيبٍ زُكِنْ(١)
وَسَبْقَ حَرْفِ جَرٍّ أَوْ ظَرْفٍ كَـ «مَا بِى أَنْتَ مَعْنِيًّا» أَجَازَ الْعُلَمَا(٢)

تقدَّمَ فى أول باب «كان» وأخواتها أن نواسخ الابتداء تنقسم إلى أفعال

---

(١) «إعمال» مفعول مطلق منصوب بقوله «أعملت» الآتى ، وإعمال مضاف و «ليس» قصد لفظه : مضاف إليه «أعملت» أعمل : فعل ماض مبنى للمجهول ، والتاء تاء التأنيث «ما» قصد لفظه : نائب فاعل أعملت «دون» ظرف متعلق بمحذوف حال من «ما» ودون مضاف ، وقوله «إن» قصد لفظه : مضاف إليه «مع» ظرف متعلق بمحذوف حال من «ما» أيضاً ، ومع مضاف ، و «بقا» مقصور من ممدود للضرورة : مضاف إليه ، وبقا مضاف ، و «النفى» مضاف إليه «وترتيب» معطوف على «بقا» السابق «زكن» فعل ماض مبنى للمجهول . ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ترتيب ، والجملة من زكن ونائب فاعله فى محل جر صفة لترتيب ، وحاصل البيت : أعملت ما النافية إعمال ليس ، حال كونها غير مقترنة بإن الزائدة ، وحال كون نفيها باقيا ، وكون اسمها مقدما على خبرها .

(٢) «وسبق» مفعول به مقدم على عامله وهو قوله «أجاز» الآتى ، وسبق مضاف ، و «حرف» مضاف إليه ، وحرف مضاف ، و «جر» مضاف إليه «أو ظرف» معطوف على حرف جر «كما» الكاف جارة لقول محذوف ، ما : نافية حجازية «بى» جار ومجرور متعلق بقوله معنيا الآتى «أنت» اسم ما «معنيا» خبرها منصوب بالفتحة الظاهرة «أجاز» فعل ماض «العلما» مقصور من ممدود ضرورة : فاعل أجاز .

وحاصل البيت : وأجاز النحاة العالمون بما يتكلم العرب به تقدم معمول الخبر على اسم ما ، بشرط أن يكون ذلك المعمول جاراً ومجروراً أو ظرفا ؛ لأنه يتوسع فيهما ما لا يتوسع فى غيرهما ، وذلك نحو «ما بى أنت معنيا» أصله ما أنت معنيا بى ، تقدم الجار والمجرور على الاسم مع بقاء الخبر مؤخراً عن الاسم ، ومعنى : هو الوصف من «عنى فلان بفلان» — بالبناء للمجهول — إذا اهتم بأمره .

وَحروفٍ ، وَسَبَقَ الـكلامُ على « كان » وأخواتها ، وهى من الأفعال الناسخة ، وسيأتى الـكلام على الباقى ، وذكر المصنفُ فى هذا الفصل من الحروف [الناسخة] قسما يعملُ عَمَلَ « كان » وهو : ما ، ولا ، ولاتَ ، وإنْ .

أما « ما » فلغةُ بنى تميم أنها لا تعمل شيئاً ؛ فتقول : « ما زَيْدٌ قائمٌ » فزيد : مرفوع بالابتداء ، وقائم : خبره ، ولا عَمَلَ لـما فى شىء منهما ؛ وذلك لأن « ما » حرف لا يختصُّ ؛ لدخوله على الاسم نحو : « ما زيد قائم » وعلى الفعل نحو : « ما يقُومُ زيدٌ » ومالا يختص فحقه ألاَّ يعملَ ، ولغةُ أهلِ الحجاز إعمالُها كعمل « ليس » لشبهها بها فى أنها لنفى الحال عند الإطلاق ؛ فيرفعون بها الاسمَ ، وينصبون بها الخبرَ ، نحو : « ما زيد قائماً » قال الله تعالى (مَا هٰذَا بَشَراً) وقال تعالى : (مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ) وقال الشاعر :

٧٥ — أَبْنَاؤهَا مُتَـكَنِّفُونَ أَبَاهُمُ حَنِقُو الصُّدُورِ ، وَمَاهُمُ أَوْلاَدَهَا

---

٧٥ — البيت من الشواهد التى لا يعرف قائلها ؛ وقد أنشده أبو على ولم ينسبه ، وقبله قوله :

وَأَنَا النَّذِيرُ بِحَرَّةٍ مُسْوَدَّةٍ تَصِلُ الجُيُوشُ إِليكُم أَقْوَادَهَا

اللغة : « النذير » المعلم الذى يخوف القوم بما يدهمهم من عدو ونحوه « بحرة » أصله الأرض ذات الحجارة السود ، وأراد منه هنا الـكتيبة السوداء لـكثرة ما تحمل من الحديد « أقوادها » جمع قود ، وهى الجماعة من الخيل « أبناؤها » أى أبناء هذه الـكتيبة التى ينذرهم بها ، وأراد رجالها ، وأباهم : القائد « متـكنفون » أى : قـد احتاطوا به ، والتفوا حوله ، ويروى « متـكنفو آبائهم » بالإضافة .

الإعراب : « أبناؤها » أبناء : مبتدأ ، وأبناء مضاف وضمير الغائبة العائد إلى الحرة مضاف إليه « متـكنفون » خبر المبتدأ « أباهم » أبا : مفعول به لقوله « متـكنفون » لأنه جمع اسم فاعل ، وأبا مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه « حنقو » خبر ثان ، وحنقو مضاف ، و « الصدور » مضاف إليه « وما » نافية حجازية « هم » اسم ما مبنى =

لـكن لا تعمل عندهم إلا بشروط ستة ، ذكر المصنف منها أربعة :

الأول : ألاَّ يُزَاد بعدها « إنْ » فإن زِيدت بطلَ عملُها ، نحو : « ما إن زَيد قائم » برفع قائم ، ولا يجوز نصبه ، وأجاز ذلك بعضهم(١) .

الثانى : ألا ينتقض النَّفْىُ بإلاَّ ، نحو : « ما زيد إلاَّ قائم » ؛ فلا يجوز نصب «قائم» و [كقوله تعالى : (مَا أَنْتُمْ إِلاَّ بَشَرٌ مِثْلُنَا) وقوله : (وَمَا أَنَا إِلاَّ نَذِيرٌ)] خلافاً لمن أجازه(٢) .

= على الضم فى محل رفع « أولادها » أولاد : خبر «ما» منصوب بالفتحة الظاهرة ، وأولاد مضاف وها ضمير الحرة مضاف إليه

الشاهد فيه : قوله « وما هم أولادها » حيث أعمل « ما » النافية عمل « ليس » فرفع بها الاسم محلا ، ونصب خبرها لفظا ، وذلك لغة أهل الحجاز .

(١) أجاز يعقوب بن السكيت ، إعمال « ما » عمل ليس مع زيادة « إن » بعدها واستدل على ذلك بقول الشاعر :

بَنِى غُدَانَةَ مَا إِنْ أَنْتُمُ ذَهَباً وَلاَ صَرِيفاً ، وَلَـكِنْ أَنْتُمُ الْخَزَفُ

وزعم أن الرواية بالنصب ، وأن « ما » نافية ، و « أنتم » اسمها ، و « ذهبا » خبرها ، وجمهور العلماء يروونه « ما إن أنتم ذهب » بالرفع على إهمال « ما » ، ومع تسليم صحة الرواية بالنصب فإنا لا نسلم أن « إن » زائدة ، ولـكنها نافية مؤكدة لنفى ما .

(٢) ذهب يونس بن حبيب شيخ سيبويه — وتبعه الشلوبين — إلى أنه يجوز إعمال « ما » عمل ليس مع انتقاض نفى خبرها بإلا ، وقد استدل على ذلك بقول الشاعر :

وَمَا الدَّهْرُ إِلاَّ مَنْجَنُوناً بِأَهْـــلِهِ وَمَا صَاحِبُ الْحَاجَاتِ إِلا مُعَذَّباً

فزعم أن « ما » نافية ، و « الدهر » اسمها ، و « منجنونا » خبرها ، وأن « ما » فى الشطر الثانى نافية كذلك ، و « صاحب الحاجات » اسمها ، و « معذبا » خبرها ، وبقول الشاعر :

وَمَا حَقُّ الَّذِى يَعْثُـــو نَهَاراً وَيَسْرِقُ لَيْـلَهُ إِلاَّ نَـكَالاَ =

الثالث : ألاَّ يتقدم خبرها على اسمها وهو غير ظرف ولا جار ومجرور ؛ فإن تقدَّمَ وَجَبَ رَفْعُهُ ، نحو : « ما قَائِمٌ زَيْدٌ » ؛ فلا تقول : « ما قائماً زيد » وفى ذلك خلاف(١) .

= فما : نافية ، وحق : اسمها ، ونكالا : خبرها ؛ وقد جاء به منصوبا مع كونه مسبوقا بإلا .

وجمهور البصريين لا يقبلون دلالة هذه الشواهد ، ويؤولونها ، فما أولوا به البيت الأول أن « منجنونا » مفعول به لفعل محذوف ، والتقدير : وما الدهر إلا يشبه منجنونا ، وجملة الفعل وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ ، وكذلك قوله « معذبا » فى الشطر الثانى : أى وما صاحب الحاجات إلا يشبه معذبا ، وبعضهم يقول : منجنونا مفعول مطلق لفعل محذوف على تقدير مضاف ، ومعذبا ليس اسم مفعول ، بل هو مصدر ميمى بمعنى التعذيب ، فهو أيضاً مفعول مطلق لفعل محذوف ، ونكالا فى البيت الثانى اسم مصدر ؛ فهو كذلك مفعول مطلق لفعل محذوف ، والتقدير : وما الدهر إلا يدور دوران منجنون ، وما صاحب الحاجات إلا يعذب معذبا أى تعذيبا ، وما حق الذى يفسد إلا ينكل به نكالا أى تنكيلا ، وهذه الجمل الفعلية كلها فى محل رفع أخبار للمبتدآت الواقعة بعد ما النافية فى المواضع الثلاثة .

(١) ذهب بعض النحاة إلى أنه يجوز إعمال ما إعمال ليس مع تقدم خبرها على اسمها ، واستدل على ذلك بقول الفرزدق :

فأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ ... إذْ هُمْ قُرَيْشٌ ، وَإذْ مَامِثْلَهُمْ بَشَرُ

قالوا : ما نافية عاملة عمل ليس ، ومثل : خبرها مقدم منصوب ، والضمير مضاف إليه ، وبشر : اسمها تأخر عن خبرها ، وزعموا أن الرواية بنصب مثل .

والجمهور يأبون ذلك ، ولا يقرون هذا الاستشهاد ، ولهم فى الرد على هذا البيت ثلاثة أوجه :

الأول : إنكار أن الرواية بنصب مثل ، بل الرواية عندهم برفعه على أنه خبر مقدم ، وبشر : مبتدأ مؤخر .

والثانى : أنه على فرض تسليم نصب « مثل » فإن الشاعر قد أخطأ فى هذا ، =

فإن كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً فقدمْتَه فقلت : « ما فى الدار زيد » ، و « ما عندك عمرو » فاختلف الناسُ فى « ما » حينئذ : هل هى عاملة أم لا ؟ فَمَنْ جعلها عاملةً قال : إن الظرف والجار والمجرور فى موضع نَصْبٍ بها ، ومَنْ لم يجعلها عاملة قال : إنهما فى موضع رفع على أنهما خَبَرَانِ للمبتدأ الذى بعدهما ، وهذا الثانى هو ظاهر كلام المصنف ؛ فإنه شرط فى إعمالها أن يكون المبتدأ والخبر بعد « ما » على الترتيب الذى زُكِنَ ، وهذا هو المراد بقوله : «وترتيبٍ زُكِنْ» أى : عُلِمَ ، ويعنى به أن يكون المبتدأ مُقَدَّماً والخبر مؤخراً ، ومقتضاه انه متى تقدَّمَ الخبر لا تعمل «ما» شيئاً ، سواء كان الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً ، أو غير ذلك ، وقد صَرَّحَ بهذا فى غير هذا الكتاب .

الشرط الرابع : ألاّ يتقدم معمولُ الخبر على الاسم وهو غير ظرف ولا جار ومجرور ؛ فإن تقدم بطلَ عملُها ، نحو : « ما طَعَامَكَ زَيْدٌ آكِلٌ » فلا يجوز نصب « آكل » ومَنْ أجاز بقاء العمل مع تقدم الخبر يُجيزُ بقاء العمل مع تقدم المعمول بطريق الأوْلى ؛ لتأخر الخبر ، وقد يقال : لا يلزم ذلك ؛ لما فى

=والسر في ذلك الخطأ أنه تميمى ، وأراد أن يتكلم بلغة أهل الحجاز ، فلم يعرف أنهم لا يعملون « ما » إذا تقدم الخبر على الاسم ، ولعله وجد خبر ليس قد جاء متقدما على اسمها ، فتوهم أن ما — لكونها بمعنى ليس — تعطى حكمها ، ولم يلتفت إلى أن «ما» فرع عن ليس فى العمل ، وأن الفرع ليس فى قوة الأصل .

والثالث : سلمنا أن الرواية كما يذكرون ، وأن الشاعر لم يخطىء . ولكنا لا نسلم أن « مثل » منصوب ، بل هو مبنى على الفتح فى محل رفع خبر مقدم ، وبشر : مبتدأ مؤخر ، وإنما بنيت « مثل » لأنها اكتسبت البناء من المضاف إليه ، وجاز ذلك البناء ولم يجب ، ولهذا شواهد كثيرة منها قوله تعالى : (إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون) فمثل فى هذه الآية الكريمة صفة لحق مع أن حقا مرفوع ومثل مفتوح ؛ فوجب أن يكون مبنيا على الفتح فى محل رفع .

الإعمال مع تقدُّم المعمول من الفصل بين الحرف ومعموله ، وهذا غيرُ موجودٍ مع تقدم الخبر .

فإن كان المعمولُ ظرفًا أو جاراً ومجروراً لم يَبْطُلْ عملُها ، نحو : « ما عندك زيد مقيما ، وما بى أنت مَعْنيًّا » ؛ لأن الظروف والمجرورات يُتوسَّعُ فيها مالا يتوسع فى غيرها .

وهذا الشرطُ مفهومٌ من كلام المصنف ؛ لتخصيصه جوازَ تقديم معمولِ الخبر بما إذا كان المعمولُ ظرفًا أو جاراً ومجروراً .

الشرط الخامس : ألاّ تتكرر « ما » ؛ فإن تكررت بَطَلَ عملُها ، نحو : « ما ما زَيد قائم » [فالأولى نافية ، والثانية نَفَتِ النفيَ ؛ فبقى إثباتًا] فلا يجوز نصب « قائم » وأجازه بعضهم (1) .

الشرط السادس : ألاّ يُبْدَل من خبرها مُوجَبٌ ، فإن أبدل بطل عملُها ، نحو: « ما زيدٌ بشىء إلا شىء لا يعبأ به » فبشىء : فى موضع رفع خبرٌ عن المبتدأ الذى

---

(1) إذا رأيت « ما » متكررة فى كلام فالثانية : إما أن تكون نافية لنفى الأولى ، وإما أن تكون نافية مؤكدة لنفى الأولى ، وإما أن تكون زائدة ، فإذا كانت الثانية نافية لنفى الأولى صار الكلام إثباتا ؛ لأن نفى النفى إثبات ، ووجب إهمالها جميعاً ، وإذا كانت الثانية زائدة وجب إهمال الأولى أيضاً عند من يهمل « ما » إذا اقترنت بها « إن » الزائدة ، وإن كانت « ما » الأولى نافية والثانية مؤكدة لنفى الأولى جاز لك حينئذ الإعمال ، وعلى هذا ورد قول الراجز :

لا يُنْسِكَ الأسَى تأَسِّيًا ، فما مَا مِنْ حِمَامٍ أَحَدٌ مُسْتَعْصِمَا

فما الأولى هنا : نافية ، والثانية مؤكدة لها ، وأحد : اسمها ، ومستعصما : خبرها ، ومن حمام : جار ومجرور متعلق بمستعصم ، وأصل الكلام : فما أحد مستعصما من حمام .

وبعد ؛ فإنه يجب أن يحمل كلام من أجاز إعمال « ما » عند تكررها على أنه اعتبر الثانية مؤكدة لنفى الأولى ؛ فيكون الخلاف فى هذا الموضوع غير حقيقى .

هو «زيد» ولا يجوز أن يكون فى موضع نصب خبراً عن «ما» ، وأجازه قوم ، وكلامُ سيبويه — رحمه الله تعالى! — فى هذه المسألة محتملٌ للقولين المذكورين — أعنى القولَ باشتراط ألاّ يبدل من خبرها مُوجَب ، والقولَ بعدم اشتراط ذلك — فإنه قال بعد ذكر المثال المذكور — وهو « ما زيد بشىء ، إلى آخره » — : اسْتَوَتِ اللغتان ، يعنى لغة الحجاز ولغة تميم ، واختلف شُرَّاحُ الكتاب فيما يرجع إليه قوله : « استوت اللغتان » فقال قوم : هو راجع إلى الاسم الواقع قبل « إلاّ » والمرادُ أنه لا عَمَلَ لـ « ما » فيه ، فاستوت اللغتان فى أنه مرفوع ، وهؤلاء هم الذين شَرَطُوا فى إعمال « ما » ألا يُبْدَل من خبرها مُوجَب ، وقال قوم : هو راجع إلى الاسم الواقع بعد « إلا » ، والمراد أنه يكون مرفوعا[1] سواء جعلت « ما » حجازية ، أو تميمية ، وهؤلاء هم الذين لم يشترطوا فى إعمال « ما » ألا يُبْدَل من خبرها مُوجَب ، وتوجيهُ كل من القولين ، وترجيحُ المختار منهما — وهو الثانى — لا يليق بهذا المختصر .

* * *

وَرَفْعَ مَعْطُوفٍ بِلَـكِنْ أَوْ بِبَلْ مِنْ بَعْدِ مَنْصُوبٍ بِمَا الْزَمْ حَيْثُ حَلّ[2]

(١) ظاهر هذا الكلام لبس بسديد ، بل يجوز فى «شىء» الواقع بعد «إلا» الرفع والنصب ، أما النصب فعلى أحد وجهين : الأول الاستثناء ، سواء أعملت ما أم أهملتها، الثانى على أنه بدل من شىء المجرور بالباء الزائدة بشرط أن تكون ما عاملة ، وأما الرفع فعلى أحد وجهين : الأول أن يكون خبرا لمبتدأ محذوف ، وكأنه قيل : إلا هو شىء لا يعبأ به ، ولا فرق على هذا الوجه بين أن تكون ما عاملة ، أو مهملة ، والثانى أن يكون بدلا من شىء الأول بشرط أن تكون ما مهملة .

(٢) « ورفع » مفعول به مقدم على عامله ، وهو قوله « الزم » الآتى ، ورفع مضاف و «معطوف» مضاف إليه « لكن» جار ومجرور متعلق بمعطوف «أو ببل»=

إذا وقع بعد خبر « ما » عَاطِفٌ فلا يخلو : إما أن يكون مُقْتَضِياً للإيجاب ، أولا .

فإن كان مقتضياً للإيجاب تعين رَفْعُ الاسْمِ الواقع بعده — وذلك نحو « بل ، ولكن » — فتقول :« مَا زَيْدٌ قائماً لكن قَاعِدٌ » أو « بَلْ قَاعِدٌ » ؛ فيجب رفع الاسم على أنه خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير « لكن هو قاعد ، وبل هو قاعد » ولا يجوز نَصْبُ « قاعد » عطفاً على خبر « ما » ؛ لأن « ما » لا تعمل فى الموجب .

وإن كان الحرفُ العاطفُ غيرَ مُقْتَضٍ للإيجاب — كالواو ونحوها — جاز النصبُ والرفعُ ، والمختار النصب ، نحو « ما زيد قائماً ولا قاعداً » ويجوز الرفع ؛ فتقول : « وَلاَ قَاعِدٌ » وهو خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير « ولا هو قاعد » .

ففهم من تخصيص المصنف وُجُوبَ الرفعِ بما إذا وقع الاسم بعد « بل ، ولكن » أنه لا يجب الرفع بعد غيرهما .

* * *

وَبعْدَ مَا وَلَيْسَ جَرَّ البَا الخَبَرْ وَبعْدَ لاَ وَنَفْيِ كَانَ قَدْ يُجَرْ(١)

= معطوف على قوله «بلكن» السابق «من بعد» جار ومجرور متعلق برفع ، وبعد مضاف و « منصوب » مضاف إليه « بما » جار ومجرور متعلق بمنصوب « الزم » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « حيث » ظرف متعلق بالزم ، مبنى على الضم فى محل نصب « حل » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، والجملة من حل وفاعله فى محل جر بإضافة حيث إليها .

(١) « وبعد » ظرف متعلق بقوله « جر » الآتى ، وبعد مضاف ، و « ما » قصد لفظه : مضاف إليه «وليس» قصد لفظه أيضاً : معطوف على ما « جر » فعل =

تُزَاد الباء كثيراً فى الخبر بعد « ليس ، وما » نحو قوله تعالى : (أَلَيْسَ اللّٰهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ) و (أَلَيْسَ اللّٰهُ بِعَزِيزٍ ذِى انْتِقَامٍ) و (وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ) ، و (وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ) ولا تختص زيادة الباء بعد « ما » بكونها حجازيةً خلافاً لقوم ، بل تزاد بعدها وبعد التميمية ، وقد نقل سيبويه والفرّاء — رحمهما الله تعالى ! — زيادة الباء بعد «ما» عن بنى تميم ؛ فلا التفات إلى مَنْ مَنَعَ ذلك ، وهو موجود فى أشعارهم(١) .

وقد اضطرب رأىُ الفَارِسِىِّ فى ذلك ؛ فمرةً قال : لا تُزَادُ الباء إلا بعد الحجازية ، ومرةً قال : تُزَاد فى الخبر المنفى .

وقد وردت زيادةُ الباء قليلا فى خبر « لا » كقوله :

= ماض « البا » قصر للضرورة : فاعل جر « الخبر » مفعول به لجر «وبعد» ظرف متعلق بقوله « يجر » الآتى ، وبعد مضاف ، و « لا » قصد لفظه : مضاف إليه « ونفى » معطوف على لا ، ونفى مضاف ، و « كان » قصد لفظه : مضاف إليه « قد » حرف تقليل « يجر » فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الخبر .

(١) من ذلك قول الفرزدق يمدح معن بن أوس ، والفرزدق تميمى كما قلنا لك آنفا (٣٠٥) :

لَعَمْرُكَ مَا مَعْنٌ بِتَارِكِ حَقِّهِ ... وَلاَ مُنْسِئٌ مَعْنٌ وَلاَ مُتَيَسِّرُ

ثم إن الباء قد دخلت فى خبر « ما » غير العاملة بسبب فقدان شرط من شروط عملها ، وذلك كما فى قول المتنخل الهذلى:

لَعَمْرُكَ مَا إنْ أَبُو مَالِكٍ ... بِوَاهٍ ، وَلاَ بِضَعِيفٍ قُوَاهْ

فأبو مالك مبتدأ ، ولا عمل لما فيه ؛ لكونه قد جاء مسبوقا بإن الزائدة بعد ما ؛ وقد أدخل الباء فى خبر هذا المبتدأ — وهو قوله « بواه » — فدل ذلك على أن كون « ما » عاملة أو حجازية ليس بشرط لدخول الباء على خبرها .

٧٦ — فَكُنْ لِي شَفِيعاً يَوْمَ لاَ ذُو شَفَاعَةٍ
بِمُغْنٍ فَتِيلاً عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبِ

وفى خبر [مضارع] « كان » المنفية بـ « لَمْ » كقوله :

٧٧ — وَإِنْ مُدَّتِ الأَيْدِي إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ
بِأَعْجَلِهِمْ ؛ إِذْ أَجْشَعُ الْقَوْمِ أَعْجَلُ

* * *

---

٧٦ — البيت لسواد بن قارب الأسدى الدوسى يخاطب فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقبله قوله :

فَأَشْهَدُ أَنَّ اللهَ لاَ شَيْءَ غَيْرُهُ وَأَنَّكَ مَأْمُونٌ عَلَى كُلِّ غَائِبِ
وَأَنَّكَ أَدْنَى الْمُرْسَلِينَ وَسِيلَةً إِلَى اللهِ يَا ابْنَ الأَكْرَمِينَ الأَطَايِبِ
فَمُرْنَا بِمَا يَأْتِيكَ يَا خَيْرَ مُرْسَلٍ وَإِنْ كَانَ فِيمَا جِئْتَ شَيْبُ الذَّوَائِبِ

اللغة : « فتيلا » هو الخيط الرقيق الذى يكون فى شق النواة .

الإعراب : « فكن » فعل أمر ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « لى » جار ومجرور متعلق بقوله « شفيعاً » الآتى « شفيعاً » خبر كان « يوم » منصوب على الظرفية الزمانية ناصبه قوله شفيعاً « لا » نافية تعمل عمل ليس « ذو » اسمها مرفوع بالواو نيابة عن الضمة ، وذو مضاف ، و « شفاعة » مضاف إليه « بمغن » الباء زائدة ، مغن خبر لا ، وهو اسم فاعل — فعله متعد — يرفع فاعلا وينصب مفعولا ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، و « فتيلا » مفعوله « عن سواد » جار ومجرور متعلق بمغن « ابن » صفة لسواد ، وابن مضاف ، و « قارب » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « بمغن » حيث أدخل الباء الزائدة على خبر لا النافية كما تدخل على خبر ليس وعلى خبر ما .

٧٧ — البيت للشنفرى الأزدى ، وأكثر الرواة على أن اسمه هو لقبه ، والبيت من قصيدته المشهورة بين المتأدبين باسم « لامية العرب » وأولها قوله :

أَقِيمُوا بَنِي أُمِّي صُدُورَ مَطِيِّكُمْ فَإِنِّي إِلَى قَوْمٍ سِوَاكُمْ لأَمْيَلُ =

فِي النَّكِرَاتِ أُعْمِلَتْ كَلَيْسَ «لاَ» وَقَدْ تَلِي «لاَتَ» وَ«إِنْ» ذَا الْعَمَلاَ(١)

= اللغة : « أقيموا صدور مطيكم » هذه كناية عن طلب الاستعداد لعظائم الأمور والجد فى طلب المعالى ، يقول : جدوا فى أمركم وانتبهوا من رقدتكم « فإنى إلى قوم سواكم إلخ » يؤذن قومه بأنه مرتحل عنهم ومفارقهم ، وكأنه يقول : إن غفلتكم توجب الارتحال عنكم ، وإن ما أعاين من تراخيكم وإقراركم بالضيم لخليق بأن يزهدنى فى البقاء بينكم « أجشع القوم » الجشع ـ بالتحريك ـ أشد الطمع « أعجل » هو صفة مشبهة بمعنى عجل ، وليس أفعل تفضيل ، لأن المعنى يأباه ، إذ ليس مراده أن الأشد عجلة هو الجشع ، ولكن غرضه أن يقول : إن من يحدث منه مجرد العجلة إلى الطعام هو الجشع ، فافهم ذلك .

الإعراب : « إن » شرطية « مدت » مد : فعل ماض فعل الشرط ، مبنى للمجهول ، مبنى على الفتح فى محل جزم ، والتاء تاء التأنيث « الأيدى » نائب فاعل لمد «إلى الزاد» جار ومجرور متعلق بقوله « مدت » السابق « لم » حرف نفى وجزم وقلب « أكن » فعل مضارع ناقص ، وهو جواب الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « بأعجلهم » الباء زائدة ، أعجل : خبر أكن ، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، وأعجل مضاف والضمير مضاف إليه « إذ » كلمة دالة على التعليل قيل : هى حينئذ حرف ، وقيل : هى ظرف ، وعليه فهو متعلق بقوله « أعجل » السابق ، و«أجشع» مبتدأ ، وأجشع مضاف ، و«القوم» مضاف إليه « أعجل » خبر المبتدأ .

الشاهد فيه : قوله « بأعجلهم » حيث أدخل الباء الزائدة على خبر مضارع كان المنفى بلم .

واستشهاد الشارح بهذا البيت يدل على أنه فهم أن مراد المصنف بقوله « نفى كان » نفى هذه المادة أعم من أن تكون بلفظ الماضى أو بلفظ المضارع ، وأعم من هذه العبارة التى فى الألفية قول المصنف فى كتابه التسهيل « وبعد نفى فعل ناسخ » ؛ لأن الفعل الناسخ يشمل كان وأخواتها ، وظن وأخواتها ، بأى صيغة كانت هذه الأفعال .

(١) « فى النكرات » جار ومجرور متعلق بقوله « أعملت » الآتى « أعملت » أعمل : فعل ماض مبنى للمجهول ، والتاء للتأنيث « كليس » جار ومجرور متعلق =

وَمَا لِـ « لاَتَ » فِي سِوَى حِينٍ عَمَـلْ
وَحَذْفُ ذِي الرَّفْعِ فَشَا ، وَالْعَكْسُ قَلّ[1]

تقدَّم أن الحروفَ العاملة عملَ « ليس » أربعةٌ ، وقد تقدَّم الكلامُ على « ما » وذكَرَ هنا « لا » و « لاَتَ » و « إنْ » .

أمَّا « لا » فمذهَبُ الحجازيين إعمالُها عَمَل «ليس» ، ومَذْهَبُ تميم إهمالُها[2]

= بمحذوف حال من « لا » أو صفة لموصوف محذوف ، والتقدير : إعمالا مماثلا إعمال ليس « لا » قصد لفظه : نائب فاعل أعملت « وقد » حرف تقليل « تلى » فعل مضارع « لات » فاعل تلى « وإن » معطوف على لات « ذا » اسم إشارة مفعول به لتلى « العملا » بدل أو عطف بيان أو نعت لاسم الإشارة ، وتقدير البيت : أعملت فى النكرات « لا » إعمالا مماثلا لإعمال ليس ، وقد تلى لات وإن هذا العمل .

(١) « ما » نافية « للات » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « فى سوى » جار ومجرور متعلق بقوله عمل الآتى ، و « سوى » مضاف ، و « حين » مضاف إليه « عمل » مبتدأ مؤخر « وحذف » مبتدأ ، وحذف مضاف ، و « ذى » بمعنى صاحب : مضاف إليه ، وذى مضاف و« الرفع » مضاف إليه « فشا » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى حذف ذى الرفع ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ « والعكس » مبتدأ « قل » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى العكس ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو العكس .

وتقدير البيت : وما للات عمل فى غير لفظ حين وما كان بمعناه ، وحذف صاحب الرفع من معموليها مع بقاء المنصوب فاش كثير ، والعكس — وهو حذف المنصوب وإبقاء المرفوع — قليل .

(٢) قال أبو حيان : «لم يصرح أحد بأن إعمال لا عمل ليس بالنسبة إلى لغة مخصوصة إلا صاحب المغرب ناصر المطرزى ، فإنه قال فيه : بنو تميم يهملونها ، وغيرهم يعملها ، وفى كلام الزمخشرى : أهل الحجاز يعملونهما دون طيء ، وفى البسيط : القياس عند تميم عدم إعمالها ، ويحتمل أن يكونوا وافقوا أهل الحجاز على إعمالها » وانظر هذا مع كلام الشارح .

ولا تعمل عند الحجازيين إلا بشروط ثلاثة[1] :

أحدها : أن يكون الاسم والخبر نكرتين ، نحو « لا رَجُلٌ أفْضَلَ مِنْكَ » ، ومنه قوله :

٧٨ — تعزَّ فَلاَ شَيْءٌ عَلَى الأرْضِ بَاقِيَا   وَلاَ وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللهُ وَاقِيَا

---

(١) وبقي من شروط إعمال « لا » عمل ليس شرطان ؛ أولهما : ألا تكون لنفي الجنس نصاً ؛ فإن كانت لنفي الجنس نصا عملت عمل إن المؤكدة التي تنصب الاسم وترفع الخبر ، وبني اسمها حينئذ على الفتح إن لم يكن مضافا ولا شبيها به ، والشرط الثاني : ألا يتقدم معمول الخبر على اسمها ، فإن تقدم نحو « لا عندك رجل مقيم ولا امرأة » أهملت .

٧٨ — هذا البيت من الشواهد التي لم يذكروا لها قائلا معينا .

اللغة : « تعز » أمر من التعزي ، وأصله من العزاء ، وهو التصبر والتسلي على المصائب « وزر » هو الملجأ ، والواقي ، والحافظ « واقيا » اسم فاعل من الوقاية ، وهي الرعاية والحفظ .

المعنى : اصبر على ما أصابك ، وتسل عنه ؛ فإنه لا يبقى على وجه الأرض شيء ، وليس للانسان ملجأ يقيه ويحفظه مما قضاه الله تعالى .

الإعراب : « تعز » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « فلا » الفاء تعليلية ، ولا : نافية تعمل عمل ليس « شيء » اسمها « على الأرض » جار ومجرور متعلق بقوله « باقيا » الآتي ، ويجوز أن يكون متعلقا بمحذوف صفة لشيء « باقيا » خبرلا « ولا » نافية « وزر » اسمها « مما » من : حرف جر ، وما : اسم موصول مبني على السكون في محل جر بمن ، والجار والمجرور متعلق بقوله « واقيا » الآتي « قضى الله » فعل وفاعل ، والجملة لا محل لها صلة الموصول ، والعائد محذوف تقديره : مما قضاه الله ، و « واقيا » خبرلا .

الشاهد فيه : قوله « لاشيء باقيا ، ولا وزر واقيا » حيث أعمل « لا » في الموضعين عمل ليس ، واسمها وخبرها نكرتان.

هذا ، وقد ذهب أبو الحسن الأخفش إلى أن «لا» ليس لها عمل أصلا ، لافي =

وقوله :

٧٩ — نَصَرْتُكَ إِذْ لَا صَاحِبٌ غَيْرَ خَاذِلٍ
فَبُوِّئْتَ حِصْنًا بِالْكُمَاةِ حَصِينَا

= الاسم ولا في الخبر ، وأن ما بعدها مبتدأ وخبر ؛ وذهب الزجاج إلى أن « لا » تعمل الرفع في الاسم ولا تعمل شيئاً في الخبر ، والخبر بعدها لا يكون مذكوراً أبدا ، وكلا المذهبين فاسد ، وبيت الشاهد رد عليهما جميعا ؛ فالخبر مذكور فيه فكان ذكره رداً لما ذهب إليه الزجاج ، وهو منصوب ، فكان نصبه ردا لما زعمه الأخفش .

٧٩ — هذا الشاهد قد أنشده أبو الفتح بن جنى ، ولم ينسبه إلى قائل ؛ وكذا كل من وقفنا على كلام له ذكر فيه هذا البيت ممن جاء بعد أبي الفتح .

اللغة : « بوئت » فعل ماض مبنى للمجهول ، من قولهم : بوأه الله منزلا ، أي أسكنه إياه « الكماة » جمع كمى ، وهو الشجاع المتكمى في سلاحه ، أي : المستتر فيه المتغطى به ، وكان من عادة الفرسان المعدودين أن يكثروا من السلاح وعدد الحرب ، ويلبسوا الدرع والبيضة والمغفر وغيرهن ، لأحد أمرين ، الأول : الدلالة على شجاعتهم الفائقة ، والثاني . لأنهم قتلوا كثيراً من فرسان أعدائهم ، فلكثير من الناس عندهم ثارات ؛ فهم يتحرزون من أن يأخذهم بعض ذوى الثارات على غرة .

الإعراب : « نصرتك » فعل وفاعل ومفعول به « إذ » ظرف للماضي من الزمان متعلق بنصر « لا » نافية تعمل عمل ليس « صاحب » اسمها « غير » خبر لا ، وغير مضاف ، و « خاذل » مضاف إليه « فبوئت » الفاء عاطفة ، بوئ : فعل ماض مبنى للمجهول ، وتاء المخاطب نائب فاعل ، وهو مفعول أول لبوئ « حصنا » مفعول ثان « بالكماة » جار ومجرور جعله العيني متعلقا بقوله « نصرتك » في أول البيت ، وعندى أنه يجوز أن يتعلق بقوله « حصينا » الذى بعده ، بل هو أولى وأحسن « حصينا » نعت لقوله حصنا السابق .

الشاهد فيه : قوله « لا صاحب غير خاذل » حيث أعمل لا مثل عمل ليس ؛ فرفع بها ونصب ، واسمها وخبرها نكرتان ، وهو أيضا كالبيت السابق رد لمذهبي الأخفش والزجاج .

وزعم بعضهم أنها قد تعمل فى المعرفة ، وأنشد للنابغة :

٨٠ — بَدَتْ فِعْلَ ذِى وُدٍّ ، فَلَمَّا تَبِعْتُهَا تَوَلَّتْ ، وَبَقَّتْ حَاجَتِي فِي فُؤَادِيَا
وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ ، لاَ أَنَا بَاغِيًا سِوَاهَا ، وَلاَ عَنْ حُبِّهَا مُتَرَاخِيَا

---

٨٠ — البيتان للنابغة الجعدى ، أحد الشعراء المعمرين ، أدرك الجاهلية ، ووفد على النبي صلى الله عليه وسلم ، وأنشده من شعره ، فدعا له ، والبيتان من مختار أبي تمام .

اللغة : « فعل ذى ود » أراد أنها تفعل فعل صاحب المودة ، فحذف الفعل وأبقى المصدر ، والود — بتثليث الواو — المحبة ، ومثله الوداد « تولت » أعرضت ورجعت « بقت حاجتى » بتشديد القاف — تركتها باقية « سواد القلب » سويداؤه وهى حبته السوداء « باغياً » طالبا « متراخيا » متهاونا فيه .

الإعراب : « بدت » بدا : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى « فعل » قال العينى : منصوب بنزع الخافض ، أى : كفعل ، وعندى أنه منصوب على أنه مفعول مطلق لفعل محذوف ، أى : تفعل فعل مضاف إلخ ؛ وفعل مضاف ، و« ذى » مضاف إليه ، وذى مضاف ، و « ود » مضاف إليه « فلما » ظرف بمعنى حين ناصبه قوله « تولت » الذى هو جوابه « تبعتها » فعل وفاعل ومفعول ، والجملة فى محل جر بإضافة لما إليها « تولت » تولى : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى « وبقت » مثله « حاجتى » حاجة . مفعول به لبقت ، وحاجة مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « فى فؤاديا » الجار والمجرور متعلق بقوله « بقت » السابق « وحلت » حل : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى « سواد » مفعول به لحلت ، وسواد مضاف ، و « القلب » مضاف إليه « لا » نافية تعمل عمل ليس « أنا » اسمها « باغياً » خبرها ، وفاعله ضمير مستتر فيه « سواها » سوى : مفعول به لباغ ، وسوى مضاف والضمير مضاف إليه « ولا » الواو عاطفة ، ولا : نافية « عن حبها » الجار والمجرور متعلق بقوله متراخيا الآتى ، وحب مضاف وضمير المؤنثه الغائبة مضاف إليه « متراخياً » معطوف على قوله باغياً السابق .

الشاهد فيه : قوله « لا أنا باغيا » حيث أعمل « لا » النافية عمل « ليس » مع أن اسمها معرفة ، وهو « أنا » ، وهذا شاذ ، وقد تأول النحاة هذا البيت ونحوه — كما =

واختلف كلام المصنف فى [هذا] البيت ؛ فمرة قال : إنه مُؤَوّل ، ومرة قال : إنَّ القياسَ عليه سائغ[1] .

الشرط الثانى : ألاّ يتقدم خَبَرُهَا على اسمها ؛ فلا تقول « لا قَائِمًا رَجُلٌ » .

الشرط الثالث : ألا ينتقض النَّفْىُ بإلاّ ؛ فلا تقول : « لا رَجُلٌ إلا أفْضَلَ مِنْ زَيْدٍ » بنصب « أفضل » ، بل يجبُ رَفْعُهُ .

ولم يتعرض المصنف لهذين الشرطين .

* * *

= أشار إليه شارح العلامة ، نقلا عن المصنف - بتأويلات كثيرة ؛ أحدها : أن قوله « أنا » ليس اسما للا ، وإنما هو نائب فاعل لفعل محذوف ، وأصل الكلام - على هذا - « لا أرى باغياً » فلما حذف الفعل ، وهو « أرى » برز الضمير المستتر ، وانفصل أو يكون الضمير مبتدأ ، وقوله « باغيا » حال من نائب فاعل فعل محذوف ، والتقدير « لا أنا أرى باغيا » ، وجملة الفعل المحذوف مع نائب فاعله فى محل رفع خبر المبتدأ ، ويكون قد استغنى بالمعمول - وهو الحال الذى هو قوله « باغيا » - عن العامل فيه الذى هو الفعل المحذوف ، وزعموا أنه ليس فى هذا التأويل ارتكاب شطط ولا غلو فى التقدير ؛ فإن من سنن العربية الاستغناء بالمعمول عن العامل كما فى الحال السادة مسد الخبر المفصحة عنه ، كما اتضح لك ذلك فى باب المبتدأ والخبر ، فافهم ذلك ، والله يرشدك ويتولاك .

(١) الذى ذهب إلى أن القياس على هذا البيت سائغ ، هو أبو حيان ، شارح كتاب التسهيل لابن مالك ؛ فإن ابن مالك قال فى التسهيل « ورفعها معرفة نادر » فقال أبو حيان فى شرح هذه العبارة مانصه : « قال المصنف فى الشرح (يريد ابن مالك) : وشذ إعمالها فى معرفة فى قول النابغة الجعدى * وحلت سواد القلب لا أنا باغيا * البيت اهـ ، وقد حذا المتنبى حذو النابغة فقال :

إِذَا الْجُودُ لَمْ يُرْزَقْ خَلاَصًا مِنَ الأذَى فَلاَ الْحَمْدُ مَكْسُوبًا ، وَلاَ الْمَالُ بَاقِيَا

والقياس على هذا سائغ عندى (والمتكلم هو أبو حيان) وقد أجاز ابن جنى إعمال لا فى المعرفة ، وذكر ذلك فى كتاب التمام » اهـ كلام أبى حيان بحروفه

وأما « إنِ » النافيةُ فمذهَبُ أكْثَرِ البصريين والفرّاء أنها لا تعملُ شيئاً . ومذهَبُ الكوفيين — خَلاَ الفرّاء — أنها تعمل عَمَلَ « ليس » ، وقال به من البصريين أبو العباس المبرد ، وأبو بكر بن السَّرَّاج ، وأبو على الفارسىّ ، وأبو الفتح بن جنى ، واختاره المصنف ، وزعم أن فى كلام سيبويه — رحمه الله تعالى! — إشارة إلى ذلك ، وقد وَرَدَ السماعُ به ؛ قال الشاعر :

٨١ — إنْ هُوَ مُسْتَوْلِياً عَلَى أَحَدٍ إلاّ عَلَى أَضْعَفِ المَجَانِينِ

---

٨١ — يكثر استشهاد النحاة بهذا البيت ، ومع هذا لم يذكر قائل معين .

اللغة والرواية : يروى عجز هذا البيت فى صور مختلفة :

إحداها : الرواية التى رواها الشارح .

والثانية :

* إلا عَلَى حِزْبِهِ المَلاَعِينِ *

والثالثة :

* إلا عَلَى حِزْبِهِ المَنَاحِيسِ *

« مستولياً » هو اسم فاعل من استولى ، ومعناه كانت له الولاية على الشىء وملك زمام التصرف فيه « المجانين » جمع مجنون ، وهو من ذهب عقله ، وأصله عند العرب من خبله الجن ، والمناحيس فى الروايه الأخرى : جمع منحوس ، وهو من حالفه سوء الطالع .

المعنى : ليس هذا الإنسان بذى ولاية على أحد من الناس إلا على أضعف المجانين .

الإعراب : « إن » نافية تعمل عمل ليس « هو » اسمها « مستولياً » خبرها « على أحد » جار ومجرور متعلق بقوله « مستولياً » السابق « إلا » أداة استثناء « على أضعف » جار ومجرور يقع موقع المستثنى من الجار والمجرور السابق ، وأضعف مضاف ، و « المجانين » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « إن هو مستولياً » حيث أعمل « إن » النافية عمل « ليس » فرفع بها الاسم الذى هو الضمير المنفصل ، ونصب خبرها الذى هو قوله « مستولياً » .

وقال آخر :

٨٢ — إِنِ المَرْءُ مَيْتاً بِانْقِضَاءِ حَيَاتِهِ
وَلَـكِنْ بِأَنْ يُبْغَى عَلَيْهِ فَيُخْذَلاَ

= وهذا الشاهد يرد على الفراء وأكثر البصريين الذين ذهبوا إلى أن « إن » النافية لاتعمل شيئاً ، لا فى المبتدأ ولا فى الخبر ، ووجه الرد من البيت ورود الخبر اسماً مفرداً منصوباً بالفتحة الظاهرة ، ولا ناصب له فى الـكلام إلا « إن » ، وليس لهم أن يزعموا أن النصب بها شاذ ؛ لوروده فى الشعر كثيراً ، ولوروده فى النثر فى نحو قول أهل العالية « إن أحد خيراً من أحد إلا بالعافية » ، وقد قرأ بهذه اللغة سعيد بن جبير — رضى الله عنه ! — فى الآية الـكريمة التى تلاها الشارح .

ويؤخذ من هذا الشاهد — زيادة على ذلك — أن « إن » النافية مثل « ما » فى أنها لا تختص بالنـكرات كما تختص بها « لا » : فإن الاسم فى البيت ضمير ، وقد نص الشارح على هذا ، ومثل له .

ويؤخذ منه أيضاً أن انتقاض النفى بعد الخبر بإلا لا يقدح فى العمل ؛ لأنه استثنى بقوله « إلا على أضعف . . إلخ » .

٨٢ — وهذا البيت أيضاً من الشواهد التى لايعلم قائلها .

المعنى : ليس المرء ميتا بانقضاء حياته ، وإنما يموت إذا بغى عليه باغ فلم يجد عونا له ، ولا نصيراً يأخذ بيده ، وينتصف له ممن ظلمه ، يريد أن الموت الحقيقى ليس شيئا بالقياس إلى الموت الأدبى .

الإعراب : « إن » نافية « المرء » اسمها « ميتا » خبرها « بانقضاء » جار ومجرور متعلق بقوله « ميتا » وانقضاء مضاف ، وحياة من « حياته » مضاف إليه ، وحياة مضاف والضمير مضاف إليه « ولـكن » حرف استدراك « بأن » الباء جارة ، وأن مصدرية « يبغى » فعل مضارع مبنى للمجهول منصوب بأن ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « عليه » جار ومجرور نائب عن الفاعل ليبغى ، وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بالباء ، أى بالبغى عليه ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف ، والتقدير « ولـكن يموت بالبغى عليه » وقوله « فيخذلا » الفاء =

وذكر ابن جنى — فى المحتسب — أن سعيد بن جُبَيْر — رضى الله عنه ! — قرأ (إِنِ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللهِ عِبَاداً أَمْثَالَكُمْ) بنصب العباد .

ولا يُشْتَرَط فى اسمها وخبرها أن يكونا نكرتين ، بل تعمل فى النكرة والمعرفة ، فتقول : « إِنْ رَجُلٌ قَائِماً ، [وَإِنْ زَيْدٌ القَائِمَ] ، وَإِنْ زَيْدٌ قَائِماً » .

* * *

وأما « لاَتَ » فهى « لا » النافيةُ زِيدَتْ عليها تاء التأنيث مفتوحةً ؛ ومذهَبُ الجمهور أنها تعمل عَمَلَ « ليس » ؛ فترفع الاسمَ ، وتنصب الخبرَ ، لكن اختصت بأنها لا يُذْكَرُ معها الاسمُ والخبرُ معاً ، بل [إنما] يذكر معها أحَدُهمَا ، والكثيرُ فى لسان العرب حَذْفُ اسمها وبقاء خبرها ، ومنه قوله تعالى : (وَلاَتَ حِينَ مَنَاصٍ) بنصب الحين ؛ فحذِفَ الاسمُ وبقىَ الخبرُ ، والتقدير « وَلاَتَ الحِينُ حِينَ مَنَاصٍ » فالحينُ : اسمها ، وحينَ مناصٍ خبرها ، وقد قرىء شذوذاً (وَلاَتَ حِينُ مَنَاصٍ) برفع الحين على أنه اسم « لات » والخبرَ محذوفٌ ، والتقدير « وَلاَتَ حِينُ مَنَاصٍ لَهُمْ » أى : ولاتَ حينُ مَنَاصٍ كائناً لهم ، وهذا هو المراد بقوله : « وَحَذْفُ ذِى الرَّفْعِ — إلى آخر البيت » .

وأشار بقوله : « وما للات فى سوى حين عمل » إلى ما ذكره سيبويه من أن

= عاطفة ، ويخذل : فعل مضارع مبنى للمجهول ، معطوف على يبغى ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على المرء ، والألف للاطلاق .

الشاهد فيه : قوله « إن المرء ميتا » حيث أعمل « إن » النافية عمل « ليس » فرفع بها ونصب ، وفى هذا الشاهد مثل ما فى الشاهد السابق من وجوه الاستنباط التى ذكرناها .

« لات » لا تعمل إلا فى الحين ، واختلف الناسُ فيه ؛ فقال قوم : [المراد] أنها لا تعمل إلا فى لفظ الحين ، ولا تعمل فيما رَادَفَهُ كالساعة ونحوها ، وقال قوم : المراد أنها لا تعمل إلا فى أسماء الزمان ؛ فتعمل فى لفظ الحين وفيما رَادَفَهُ من أسماء الزمان ، ومِنْ عملها فيما رَادَفَهُ قولُ الشاعر :

٨٣ — نَدِمَ الْبُغَاةُ وَلَاتَ سَاعَةَ مَنْدَمٍ
وَالْبَغْىُ مَرْتَعُ مُبْتَغِيهِ وَخِيمُ

---

٨٣ — قيل : إن هذا الشاهد لرجل من طيىء ، ولم يسموه ، وقال العينى : قائله محمد بن عيسى بن طلحة بن عبيد الله التيمى ، ويقال : مهلهل بن مالك الكنانى ، واستشهد الفراء بقوله « ولات ساعه مندم » ثم قال : ولا أحفظ صدره .

اللغة : « البغاة » جمع باغ ، مثل قاض وقضاة وداع ودعاة ورام ورماة ، والباغى : الذى يتجاوز قدره « مندم » مصدر ميمى بمعنى الندم « مرتع » اسم مكان من قولهم : رتع فلان فى المكان يرتع — من باب فتح — إذا جعله ملهى له وملعبا ، ومنه قوله تعالى (نرتع ونلعب) « وخيم » أصله أن يقال : وخم المكان ؛ إذا لم ينجع كلؤه ، أو لم يوافقك مناخه .

الإعراب : « ندم » فعل ماض « البغاة » فاعل ندم « ولات » الواو واو الحال ، ولات : نافية تعمل عمل ليس ، واسمها محذوف « ساعة » خبرها ، والجملة فى محل نصب حال ، أى : ندم البغاة والحال أن الوقت ليس وقت الندم ؛ لأن وقته قد فات ، وساعة مضاف و « مندم » مضاف إليه « والبغى » مبتدأ أول مرفوع بالضمة الظاهرة « مرتع » مبتدأ ثان مرفوع بالضمة الظاهرة ، ومرتع مضاف ومبتغى من « مبتغيه » مضاف إليه ومبتغى مضاف والهاء مضاف إليه « وخيم » خبر المبتدأ الثانى ، والجملة من المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول .

الشاهد فيه : قوله « ولات ساعة مندم » حيث أعمل « لات » فى لفظ « ساعة » وهى بمعنى الحين ، وليست من لفظه ، وهو مذهب الفراء — فيما نقله عنه جماعة منهم الرضى — إذ ذهب إلى أن « لات » لا يختص عملها بلفظ الحين ، بل تعمل فيما دل =

وكلامُ المصنفِ محتملٌ للقولين ، وَجَزَمَ بالثانى فى التسهيل ، وَمَذْهَبُ الأخفش أنها لا تعمل شيئاً ، وأنه إنْ وُجِدَ الاسمُ بعدها منصوباً فناصبُهُ فعلٌ مُضْمَر ، والتقدير « لاَتَ أرَى حِينَ مَنَاص » وإنْ وُجِدَ مرفوعاً فهو مبتدأ والخبرُ محذوفٌ ، والتقدير « لاَتَ حِينُ مَنَاصٍ كَائِنٌ لَهُمْ » والله أعلم .

* * *

= على الزمان كساعة ووقت وزمان وأوان ونحو ذلك ، وفى المسألة كلام طويل لا يليق بسطه بهذه العجالة .

ومثل البيت الشاهد ما أنشده ابن السكيت فى كتاب الأضداد ، وهو :

وَلَتَعْرِفَنَّ خَلاَئِقاً مَشْمُولَةً ... وَلَتَنْدَمَنَّ وَلاَتَ سَاعَةَ مَنْدَمِ

أفعالُ المُقَارَبَةِ

كَكَانَ كَادَ وَعَسَى ، لٰكِنْ نَدَرْ غَيْرُ مُضَارِعٍ لِهٰذَيْنِ خَبَرْ(١)

هذا هو القسم الثانى من الأفعال الناسخة [للابتداء] ، وهو « كاد » وأخواتها ، وذكر المصنف منها أحَدَ عشرَ فِعْلاً ، ولا خلاف فى أنها أفعال ، إلا عَسَى ؛ فنقل الزاهِدُ عن ثعلب أنها حرفٌ ، ونُسِبَ أيضاً إلى ابن السَّرَّاج(٢) ،

(١) « ككان » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « كاد » قصد لفظه : مبتدأ مؤخر « لكن » حرف استدراك « ندر » فعل ماض « غير » فاعل ندر ، وغير مضاف و « مضارع » مضاف إليه « لهذين » جار ومجرور متعلق بقوله خبر الآتى « خبر » حال من فاعل ندر ، وقد وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة التى تقف على المنصوب المنون بالسكون ، كما يقف سائر العرب على المرفوع والمجرور المنونين .

(٢) نص ابن هشام فى أكثر كتبه على أن القول بأن « عسى » حرف هو قول الكوفيين ، وتبعهم على ذلك ابن السراج ، ونص فى المغنى وشرح الشذور على أن ثعلبا يرى هذا ، وثعلب أحد شيوخ الكوفيين ، وملخص مذهبهم أنهم قالوا : عسى حرف ترج ، واستدلوا على ذلك بأنها دلت على معنى لعل ، وبأنها لاتتصرف كما أن لعل كذلك لاتتصرف ، ولما كانت لعل حرفا بالإجماع وجب أن تكون عسى حرفا مثلها ؛ لقوة التشابه بينهما .

ومن العلماء من ذهب إلى أن « عسى » على ضربين (انظر ص ٣٤٥ الآتية) : الضرب الأول ينصب الاسم ويرفع الخبر مثل إن وأخواتها ، وهذه حرف ترج ، ومن شواهدها قول صخر بن العود الحضرمى :

فَقُلْتُ : عَسَاهَا نَارُ كَأسٍ ، وَعَلَّهَا تَشَكَّى فَآتِى نَحْوَهَا فَأعُودُهَا

والضرب الثانى : يرفع المبتدأ وينصب الخبر — وهو الذى نتحدث عنه فى هذا الباب ، وهو من أفعال المقاربة — وهذا فعل ماض ؛ بدليل قبوله علامة الأفعال الماضية كتاء الفاعل فى نحو قوله تعالى : (فهل عسيتم إن توليتم أن تفسدوا فى الأرض) وأما جمودها ودلالتها على معنى يدل عليه حرف فلا يخرجانها عن الفعلية ، وكم من فعل يدل على معنى يدل عليه حرف ، وهو مع ذلك جامد ، ولم يخرجه ذلك عن فعليته ، أليست

والصحيح أنها فعل ؛ بدليل اتِّصَال تاء الفاعل وأخواتها بها ، نحو « عَسَيْتُ ، وعَسَيْتَ ، وعَسَيْتِ ، وعَسَيْتُمَا ، وَعَسَيْتُمْ ، وَعَسَيْتُنَّ » .

وهذه الأفعال تسمى أفعال المقاربة ، وليست كلها للمقاربة ، بل هي على ثلاثة أقسام :

أحدها : ما دَلَّ على المقاربة ، وهي : كاد ، وكَرَبَ ، وَأَوْشَكَ .

والثانى : ما دَلَّ على الرَّجَاء ، وهي : عَسَى ، وَحَرَى ، وَاخْلَوْلَقَ .

والثالث : ما دَلَّ على الإنشاء ، وهي : جَعَلَ ، وَطَفِقَ ، وَأَخَذَ ، وَعَلِقَ ، وأنشأ .

فتسميتُهَا أفعالَ المقارَبَةِ من باب تسمية الكل باسم البعض .

وكلها تدخل على المبتدأ والخبر ؛ فترفع المبتدأ اسْمًا لها ، ويكون خبره خبراً لها فى موضع نصب ، وهذا هو المراد بقوله : « ككان كاد وعسى » لكن الخبر فى

= حاشا وعدا وخلا دالة على الاستثناء وهي جامدة ، وقد جاءت حروف بألفاظها ومعانيها؟ فلم يكن ذلك موجبا لحرفيتها ؟

وهذا الذى ذكرناه — من أن « عسى » على ضربين ، وأنها فى ضرب منهما فعل ، وفى الضرب الآخر حرف — هو مذهب شيخ النحاة سيبويه (وانظر كتابنا على شرح الأشمونى ج ١ ص ٤٦٣ وما بعدها فى الكلام على الشاهد رقم ٢٥٢) .

ومن هذا كله يتضح لك : أن فى « عسى » ثلاثة أقوال للنحاة ، الأول : أنها فعل فى كل حال ، سواء اتصل بها ضمير الرفع أو ضمير النصب أم لم يتصل بها واحد منهما ، وهو قول نحاة البصرة ورجحه المتأخرون ، والثانى : أنها حرف فى جميع الأحوال ، سواء اتصل بها ضمير الرفع أو النصب أم لم يتصل بها أحدهما ، وهو قول جمهرة الكوفيين ومنهم ثعلب ، وابن السراج . والثالث : أنها حرف إذا اتصل بها ضمير نصب كما فى البيت الذى أنشدناه ، وفعل فيما عدا ذلك ، وهو قول سيبويه شيخ النحاة ، ولا تتسع هذه العجالة السريعة إلى الاحتجاج لكل رأى وتخريج الشواهد على كل مذهب .

هذا الباب لا يكون إلا مضارعاً ، نحو « كَادَ زَيْدٌ يَقُوم ، وَعَسَى زَيْدٌ أَنْ يَقُومَ » وَنَدَر مجيئه اسماً بعد « عسى ، وكاد » كقوله :

٨٤ — أَكْثَرْتَ فِى الْعَذْلِ مُلِحًّا دَائِمَا
لَا تُكْثِرَنْ إِنِّى عَسَيْتُ صَائِمَا

---

٨٤ — قال أبو حيان : « هذا البيت مجهول ، لم ينسبه الشراح إلى أحد » اهـ ؛ قال ابن هشام : « طعن فى هذا البيت عبد الواحد فى كتابه بغية الآمل ومنية السائل ، فقال: هو بيت مجهول ، لم ينسبه الشراح إلى أحد ، فسقط الاحتجاج به ، ولو صح ما قاله لسقط الاحتجاج بخمسين بيتا من كتاب سيبويه ، فإن فيه ألف بيت عرف قائلوها وخمسين بيتا مجهولة القائلين » اهـ ، وقيل : إنه لرؤبة بن العجاج ، وقد بحثت ديوان أراجيز رؤبة فلم أجده فى أصل الديوان ، وهو مما وجدته فى أبيات جعلها ناشره ذيلا لهذا الديوان مما وجده فى بعض كتب الأدب منسوبا إليه ، وذلك لا يدل على صحة نسبتها إليه أكثر مما تدل عليه عبارة المؤلف لكتاب الأدب الذى نقل عنه .

اللغة : « العذل » اللامة « ملحاً » اسم فاعل من « ألح يلح إلحاحاً » أى أكثر .

الإعراب : « أكثرت » فعل وفاعل « فى العذل » جار ومجرور متعلق بأكثر « ملحاً » حال من التاء فى أكثرت مؤكدة لعاملها « دائما » صفة للحال « لاتكثرن » لا : ناهية ، والفعل المضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة فى محل جزم بلا ، ونون التوكيد حرف مبنى على السكون لا محل له ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « إنى » إن : حرف توكيد ونصب ، والياء اسمها « عسيت » عسى : فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمه « صائما » خبره ، والجملة من عسى واسمها وخبرها فى محل رفع خبر « إن » .

الشاهد فيه : قوله « عسيت صائما » حيث أجرى « عسى » مجرى « كان » فرفع بها الاسم ونصب الخبر ، وجاء بخبرها اسماً مفرداً ، والأصل أن يكون خبرها جملة فعلية فعلها مضارع ، ومثل هذا البيت قولهم فى المثل « عسى الغوير أبؤسا » .

وفى البيت توجيه آخر ، وهو أن «عسى» هنا فعل تام يكتفى بفاعل ، وهو هنا =

وقوله :

٨٥ — فَأُبْتُ إِلَى فَهْمٍ ، وَمَا كِدْتُ آئِبًا
وَكَمْ مِثْلِهَا فَارَقْتُهَا وَهْيَ تَصْفِرُ

= تاء المتكلم ، بدليل وقوع جملتها خبراً لإن الناصبة للاسم الرافعة للخبر ، وذلك لأن عسى للترجي ، والترجي إنشاء ، وأيضا فإن الأفعال الناقصة جملتها إنشائية ، والجمل الإنشائية لا تقع خبرا لإن ، عند الجمهور الذين يجوزون وقوع الإنشائية خبراً للمبتدأ غير المنسوخ ، وإذا كان ذلك كذلك فلابد أن تكون الجملة خبرية ؛ فلا تكون « عسى » ناقصة ، وأما قوله « صائما » على هذا فهو خبر « لكان » محذوفة مع اسمها ، وتقدير الكلام : إنى رجوت أن أكون صائما .

٨٥ — هذا البيت لتأبط شراً — ثابت بن جابر بن سفيان — من كلمة مختارة ، اختارها أبو تمام فى حماسته (انظر شرح التبريزى ١/٨٥ بتحقيقنا) وأولها قوله :

إِذَا الْمَرْءُ لَمْ يَحْتَلْ وَقَدْ جَدَّ جِدُّهُ أَضَاعَ ، وَقَاسَى أَمْرَهُ وَهْوَ مُدْبِرُ

اللغة : « أبت » رجعت « فهم » اسم قبيلته ، وأبوها فهم بن عمرو بن قيس عيلان « تصفر » أراد تتأسف وتتحزن على إفلاتى منها ، بعد أن ظن أهلها أنهم قد قدروا على . وقصة ذلك أن قوما من بنى لحيان — وهم حى من هذيل — وجدوا تأبط شراً يشتار عسلا من فوق جبل ، ورآهم يترصدونه ، فخشى أن يقع فى أيديهم ، فانتحى من الجبل ناحية بعيدة عنهم ، وصب ما معه من العسل فوق الصخر ، ثم انزلق عليه حتى انتهى إلى الأرض ، ثم أسلم قدميه للريح ، فنجا من قبضتهم .

المعنى : يقول : إنى رجعت إلى قومى بعد أن عز الرجوع إليهم ، وكم مثل هذه الخطة فارقتها ، وهى تتأسف وتتعجب منى كيف أفلت منها .

الإعراب : « فأبت » الفاء عاطفة ، آب : فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعله « إلى فهم » جار ومجرور متعلق بأبت « وما » الواو حالية ، ما : نافية « كدت » كاد : فعل ماض ناقص ، والتاء اسمه « آئبا » خبر كاد ، والجملة فى محل نصب حال « وكم » الواو حالية ، كم : خبرية بمعنى كثير مبتدأ ، مبنى على السكون فى محل رفع « مثلها » مثل : تمييز لكم مجرور بالكسرة الظاهرة ، ومثل مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه « فارقتها » فعل وفاعل ومفعول به «وهى» الواو للحال ، هى : مبتدأ « تصفر » =

وهذا هو مُرَاد المصنف بقوله : « لـكن نَدَر — إلى آخره » لـكن فى قوله « غير مضارع » إيهام ؛ فإنه يدخل تحته : الاسمُ ، والظرفُ ، والجارُّ والمجرور ، والجملة الأسمية ، والجملةُ الفعليةُ بغير المضارع ، ولم يندر مجىء هذه كلها خبراً عن « عسى ، وكاد » بل الذى نَدَر مجىء الخبرِ اسماً ، وأما هذه فلم يُسْمع مجيئها خبراً عن هذين .

* * *

وَكَوْنُهُ بِدُونِ « أنْ » بَعْدَ عَسَى نَزْرٌ ، وَكَادَ الأمْرُ فِيهِ عُكِسَا[1]

= فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب حال.

الشاهد فيه : قوله « وما كدت آئباً » حيث أعمل « كاد » عمل « كان » فرفع بها الاسم ونصب الخبر ، ولـكنه أتى بخبرها اسماً مفرداً ، والقياس فى هذا الباب أن يكون الخبر جملة فعلية فعلها مضارع ، ولهذا أنـكر بعض النحاة هذه الرواية، وزعم أن الرواية الصحيحة هى « وما كنت آئباً » .

(١) « وكونه » الواو عاطفة ، وكون : مبتدأ — وهو مصدر كان الناقصة فيحتاج إلى اسم وخبر سوى خبره من جهة الابتداء — وكون مضاف والضمير مضاف إليه وهو اسمه ، وخبره محذوف ، أى : وكونه وارداً « بدون » جار ومجرور متعلق بذلك الخبر المحذوف ، ودون مضاف و « أن » قصد لفظه : مضاف إليه « بعد » ظرف متعلق أيضاً بذلك الخبر المحذوف، وبعد مضاف ، و « عسى » قصد لفظه : مضاف إليه « نزر » خبر المبتدأ الذى هو قوله كونه «وكاد» الواو عاطفة ، وكاد قصد لفظه : مبتدأ أول «الأمر» مبتدأ ثان « فيه» جار ومجرور متعلق بقوله « عكس » الآتى « عكسا » فعل ماض مبنى للمجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الأمر ، والجملة من عكس ونائب فاعله فى محل رفع خبر المبتدأ الثانى ، وجملة المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول .

أى : اقترانُ خبرِ « عسى » بـ «أنْ» كثيرٌ(١)؛ وتجريدهُ من « أنْ » قليلٌ، وهذا مذهَبُ سيبويه ، ومذهَبُ جمهور البصريين أنه لا يتجرّدُ خبرُها من «أنْ» إلا فى الشعر ، ولم يَرِدْ فى القرآن إلا مقترنًا بـ « أنْ » قال الله تعالى : (فَعَسَى اللهُ أَنْ يأتِيَ بالْفَتْحِ) ، وقال عز وجل : (عَسَى رَبُّكُمْ أن يَرْحَمَكُمْ) .

ومن وروده بدونِ « أنْ » قولُه :

٨٦ — عَسَى الْكَرْبُ الّذِى أمْسَيْتَ فيهِ
يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبُ

---

(١) أنت إذا قلت « عسى زيد أن يقوم » فزيد : اسم عسى ، وأن والفعل فى تأويل مصدر خبره ؛ ويلزم على ذلك الإخبار باسم المعنى — وهو المصدر — عن اسم الذات — وهو زيد ، وهو غير الأصل والغالب فى كلام العرب .

وللعلماء فى الجواب عن ذلك أربعة وجوه :

أولها : أن الكلام حينئذ على تقدير مضاف ، إما قبل الاسم وكأنك قلت : عسى أمر زيد القيام ، وإما قبل الخبر وكأنك قلت : عسى زيد صاحب القيام ؛ فعلى الأول تكون قد أخبرت باسم معنى عن اسم معنى ، وعلى الثانى تكون قد أخبرت باسم يدل على الذات عن اسم ذات ؛ لأن اسم الفاعل يدل على الذات التى وقع منها الحدث أو قام بها .

وثانيها : أن هذا المصدر فى تأويل الصفة ، وكأنك قد قلت : عسى زيد قائماً .

وثالثها : أن الكلام على ظاهره ، والمقصود المبالغة فى زيد حتى كأنه هو نفس القيام .

وهذه الوجوه الثلاثة جارية فى كل مصدر — صريح أو مؤول — يخبر به عن اسم الذات ، أو يقع نعتا لاسم ذات ، أو يجىء حالا من اسم الذات .

ورابعها : أن « أن » ليست مصدرية فى هذا الموضع ، بل هى زائدة ؛ فكأنك قلت : عسى زيد يقوم ، وهذا وجه ضعيف ؛ لأنها لو كانت زائدة لم تعمل النصب ، ولسقطت من الكلام فى السعة أحياناً ، وهى لا تسقط إلا نادراً لضرورة الشعر .

٨٦ — البيت لهدبة بن خشرم العذرى، من قصيدة قالها وهو فى الحبس ، وقد=

. . . .

روى أكثر هذه القصيدة أبو على القالى فى أماليه ، وروى أبو السعادات ابن الشجرى فى حماسته منها أكثر مما رواه أبو على ، وأول هذه القصيدة قوله :

طَرِبْتَ ، وَأَنْتَ أَحْيَانًا طَرُوبُ ... وَكَيْفَ وَقَدْ تَعَلاَّكَ الْمَشِيبُ ؟

يُجِدُّ النَّأْىُ ذِكْرَكِ فى فُؤَادِى ... إِذَا ذَهِلَتْ عَلَى النَّأْىِ الْقلوبُ

يُؤَرِّقُنِى اكْتِئَابُ أَبِى نُمَيْرٍ ... فَقَلْبِى مِنْ كَآبَتِهِ كَئِيبُ

فَقُلْتُ لَهُ : هَدَاكَ اللهُ ! مَهْلاً ... وَخَيْرُ الْقَوْلِ ذُو اللُّبِّ المصيبُ

عَسَى الْكَرْبُ الَّذِى أَمْسَيْتَ فِيهِ ... يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبُ

اللغة : « طربت » الطرب : خفة تصيب الإنسان من فرح أو حزن « النأى » البعد « الكرب » الهم والغم « أمسيت » قال ابن المستوفى : يروى بضم التاء وفتحها ، والنحويون إنما يروونه بضم التاء ، والفتح عند أبى حنيفة أولى ؛ لأنه يخاطب ابن عمه أبا نمير كما هو ظاهر من الأبيات التى رويناها ، وكان أبو نمير معه فى السجن .

الإعراب : « عسى » فعل ماض ناقص « الكرب » اسم عسى مرفوع به « الذى » اسم موصول صفة للكرب « أمسيت » أمسى : فعل ماض ناقص ، والتاء اسمه « فيه » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر أمسى ، والجملة من أمسى واسمه وخبره لا محل لها صلة الموصول « يكون » فعل مضارع ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه « وراءه » وراء : ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم ، ووراء مضاف والهاء مضاف إليه « فرج » مبتدأ مؤخر « قريب » صفة لفرج ، والجملة من المبتدأ والخبر فى محل نصب خبر « يكون » والجملة من « يكون » واسمها وخبرها فى محل نصب خبر « عسى » .

الشاهد فيه : قوله « يكون وراءه - إلخ » حيث وقع خبر « عسى » فعلا مضارعا مجرداً من « أن » المصدرية ، وذلك قليل ، ومثله الشاهد الذى بعده (ش ٨٧) وقول الآخر :

عَسَى اللهُ يُغْنِى عَنْ بِلاَدِ ابْنِ قادِرٍ ... بِمُنْهَمِرٍ جَوْنِ الرَّبَابِ سَكُوبِ

(المنهمر : أراد به المطر الكثير ، والجون : الأسود ، والرباب : السحاب ، والسحاب الأسود دليل على أنه حافل بالمطر) ومثل هذه الأبيات قول الآخر :

فَأَمَّا كَيِّسٌ فَنَجَا ، وَلٰكِنْ ... عَسَى يَغْتَرُّ بِى حَمِقٌ لَئِيمُ

وقوله :

٨٧ — عَسَى فَرَجٌ يَأْتِي بِهِ اللهُ ؛ إِنَّهُ لَهُ كُلَّ يَوْمٍ فِي خَلِيقَتِهِ أَمْرُ

وأما « كادَ » فذَكَرَ المصنفُ أنها عَكْسُ « عَسَى » ؛ فيكون الكثيرُ في

---

٨٧ — البيت من الشواهد التي لا يعلم قائلها ، وألفاظه كلها ظاهرة المعنى .

الإعراب : « عسى » فعل ماض ناقص « فرج » اسمه « يأتي » فعل مضارع « به » جار ومجرور متعلق بيأتي « الله » فاعل يأتي ، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب خبر عسى « إنه » إن : حرف توكيد ونصب ، والهاء ضمير الشأن اسمه « له » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « كل » منصوب على الظرفية الزمانية لإضافته إلى اسم الزمان متعلق بما تعلق به الجار والمجرور قبله ، وكل مضاف ، و « يوم » مضاف إليه « في خليقته » الجار والمجرور يتعلق بما تعلق به الجار والمجرور السابق ، وخليقة مضاف والضمير الموضوع للغائب العائد إلى الله تعالى مضاف إليه « أمر » مبتدأ مؤخر ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل رفع خبر « إن » .

الشاهد فيه : قوله : « يأتي به الله » حيث جاء خبر « عسى » فعلا مضارعا مجرداً من أن المصدرية ، وهذا قليل ، ومثله — سوى ما ذكرنا مع الشاهد ٨٦ — قول الفرزدق :

وَمَاذَا عَسَى الْحَجَّاجُ يَبْلُغُ جَهْدُهُ إِذَا نَحْنُ جَاوَزْنَا حَفِيرَ زِيَادِ ؟

وفي بيت الفرزدق هذا شاهد آخر ، وحاصله : أنه يجوز في الفعل المضارع الذي يقع خبراً لعسى خاصة أن يرفع اسماً ظاهرا مضافاً إلى ضمير يعود إلى اسم عسى .

فأما غير « عسى » من أفعال هذا الباب فلا يجوز في الفعل المضارع الواقع خبرا لها إلا أن يكون رافعاً لضمير يعود على الاسم ، وأما قول ذي الرمة :

وَأَسْقِيهِ حَتَّى كَادَ مِمَّا أُبِثُّهُ تُكَلِّمُنِي أَحْجَارُهُ وَمَلَاعِبُهْ

فظاهره أن المضارع الواقع خبرا لكاد وهو « تكلمني » رفع اسماً ظاهرا مضافا إلى ضمير الاسم وهو « أحجاره » فهذا ونحوه شاذ أو مؤول .

أما بيت الشاهد (رقم ٨٧) فقد رفع المضارع فيه اسما أجنبياً من اسم عسى ؛ فلا هو ضمير الاسم ، ولا هو اسم ظاهر مضاف إلى الاسم ، وذلك شاذ أيضاً ..

خبرها أن يتجرد[1] من « أنْ » وَيَقِلُّ اقترانُهُ بها ، وهذا بخلاف ما نصَّ عليه الأندلسيُّونَ من أن اقتران خَبَرِها بـ « أنْ » مخصوصٌ بالشعر ؛ فمن تجريده من « أنْ » قولُه تعالى : (فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ) وقال : (مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ تَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِنْهُمْ)[1] ومن اقترانه بـ « أنْ » قولُه صلى الله عليه وسلم : « ما كِدْتُ أن أُصَلِّيَ الْعَصْرَ حتى كادتِ الشَّمْسُ أن تَغْرُبَ » وقوله :

٨٨ — كَادَتِ النَّفْسُ أن تَفِيضَ عَلَيْهِ إذْ غَدَا حَشْوَ رَيْطَةٍ وَبُرُودِ

* * *

(١) ومثل الآيتين الكريمتين قول أحد أصحاب مصعب بن الزبير ، يرثيه وهو الشاهد (رقم ١٤٩) الآتى فى باب الفاعل :

لَمَّا رَأَى طَالِبُوهُ مُصْعَبًا ذُعِرُوا وَكَادَ — لَوْ سَاعَدَ الْمَقْدُورُ — يَنْتَصِرُ

الشاهد فيه : قوله « كاد ينتصر » فإن الفعل المضارع الواقع خبرا لكاد لم يقترن بأن

٨٨ — هذا البيت من الشواهد التى يذكرها كثير من النحاة وعلماء اللغة غير منسوبة إلى قائل معين ، وقد عثرنا بعد طويل البحث على أنه من كلمة لمحمد بن مناذر ، أحد شعراء البصرة يرثى فيها رجلا اسمه عبد المجيد بن عبد الوهاب الثقفى ، وقبله :

إنَّ عَبْدَ الْمَجِيـــدِ يَوْمَ تُوُفِّى هَـــدَّ رُكْنًا مَا كَانَ بِالْمَهْدُودِ

لَيْتَ شِعْرِى ، وَهَلْ دَرَى حَامِلُوهُ مَا عَلَى النَّعْشِ مِنْ عَفَافٍ وَجُودِ ؟

اللغة : « تفيض » من قولهم « فاضت نفس فلان » ويروى فى مكانه « تفيظ » وكل الرواة يجيزون أن تقول « فاضت نفس فلان » إلا الأصمعى فإنه أبى إلا أن تقول « فاظت نفس فلان » بالظاء ، وكلام غير الأصمعى أسد ؛ فهذا البيت الذى نشرحه دليل على صحته ، وكذلك قول الآخر :

تَفِيضُ نُفُوسُهَا ظَمَأً ، وَتَخْشَى حِمَامًا ؛ فَهْيَ تَنْظُرُ مِنْ بَعِيدِ

وقول الراجز :

تَجَمَّعَ النَّاسُ ، وقالوا : عُرْسُ فَفُقِئَتْ عَيْنٌ ، وَفَاضَتْ نَفْسُ =

وَكَعَسَى حَرَى ، وَلٰكِنْ جُعِلاَ
خَبَرُهَا حَتْماً بِـ « أَنْ » مُتَّصِلاَ(١)

= وقول الشاعر فى بيت الشاهد « ريطة » بفتح الراء وسكون الياء المثناة ـ الملاءة إذا كانت قطعة واحدة ، وأراد هنا الأكفان التى يلف فيها الميت .

الإعراب : « كادت » كاد : فعل ماض ناقص ، والتاء للتأنيث « النفس » اسم كاد « أن » مصدرية « تفيض » فعل مضارع منصوب بأن ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود للنفس ، والجملة خبر « كاد » فى محل نصب « عليه » جار ومجرور متعلق بقوله تفيض السابق « إذ » ظرف للماضى من الزمان متعلق بقوله « تفيض » أيضاً « غدا » فعل ماض بمعنى صار ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على عبد المجيد المرثى « حشو » خبر غدا ، وحشو مضاف و « ريطة » مضاف إليه « وبرود » معطوف على ريطة .

الشاهد فيه : قوله « أن تفيض » حيث أتى بخبر « كاد » فعلا مضارعا مقترنا بأن ، وذلك قليل ، والأكثر أن يتجرد منها ، ومثل هذا البيت قول الشاعر :

أَبَيْتُمْ قَبُولَ السِّلْمِ مِنَّا ؛ فَكِدْتُمُ لَدَى الْحَرْبِ أَنْ تُغْنُوا السُّيُوفَ عَنِ السَّلِّ

وقول رؤبة بن العجاج :

رَبْعٌ عَفَاهُ الدَّهْرُ طُولاً فَامَّحَى قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ الْبِلَى أَنْ يَمْصَحَا

ومنه قول جبير بن مطعم ـ رضى الله تعالى عنه ! ـ « كاد قلبى أن يطير » ومع ورود المضارع الواقع خبرا لكاد مقترنا بأن ـ فى الشعر والنثر ـ نرى أن قول الأندلسيين : إن اقترانه بأن مع كاد ضرورة لا يجوز ارتكابها إلا فى الشعر ؛ غير سديد ، والصواب ما ذكره الناظم وهو فى هذا تابع لسيبويه .

(١) « كعسى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « حرى » قصد لفظه : مبتدأ مؤخر « ولكن » حرف استدراك « جعلا » جعل : فعل ماض مبنى للمجهول ، والألف للاطلاق « خبرها » خبر : نائب فاعل جعل ـ وهو مفعول أول ـ وخبر مضاف والضمير مضاف إليه « حتما » صفة لموصوف محذوف يقع مفعولا مطلقاً ، أى : اتصالا حتما « بأن » جار ومجرور متعلق بقوله متصلا الآتى « متصلا » مفعول ثان لجعل .

وَأَلْزَمُوا اخْلَوْلَقَ «أنْ» مِثْلَ حَرَى وَبَعْدَ أَوْشَكَ انْتِفَا «أنْ» نَزَرَا[1]

يعنى أن « حَرَى » مثلُ « عَسَى » فى الدلالة على رَجَاء الفعل ، لكن يجب اقتران خبرها بـ « أنْ » ، نحو « حَرَى زَيْدٌ أن يقوم » ولم يُجرد خبرها من « أنْ » لا فى الشعر ولا فى غيره ، وكذلك « اخْلَوْلَقَ » تلزم « أنْ » خبرَها نحو « اخْلَوْلَقَتِ السماء أن تُمْطِرَ » وهو من أمثلة سيبويه ، وأما « أوْشَكَ » فالكثير اقترانُ خبرِها بـ « أنْ » ويقلُّ حَذْفُهَا منه ؛ فمن اقترانه بها قوله :

٨٩ — وَلَوْ سُئِلَ النَّاسُ التُّرَابَ لأَوْشَكُوا
— إذَا قِيلَ هَاتُوا — أَنْ يَمَلُّوا وَيَمْنَعُوا

---

(١) « وألزموا » فعل وفاعل « اخلولق » قصد لفظه : مفعول أول لألزم «أن» قصد لفظه أيضاً : مفعول ثان لألزم « مثل » حال صاحبه قوله « اخلولق » السابق ، ومثل مضاف و « حرى » قصد لفظه : مضاف إليه « وبعد » ظرف متعلق بقوله « انتفا » الآتى ، وبعد مضاف ، و « أوشك » قصد لفظه : مضاف إليه « انتفا » قصر للضرورة : مبتدأ ، وانتفا مضاف و « أن » قصد لفظه : مضاف إليه « نزرا » فعل ماض ، والألف للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى انتفا ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو انتفا ، وتقدير البيت : وألزم العرب اخلولق أن حال كونه مشبها فى ذلك حرى ، وانتفاء أن بعد أوشك قد قل .

٨٩ — هذا البيت أنشده ثعلب فى أماليه (ص ٤٣٣) عن ابن الأعرابى ، ولم ينسبه إلى أحد ، ورواه الزجاجى فى أماليه أيضاً (ص ١٢٦) وقبله :

أَبَا مَالِكٍ ، لاَ تَسْأَلِ النَّاسَ ، وَالْتَمِسْ بِكَفَّيْكَ فَضْلَ اللهِ ، وَاللهُ أَوْسَعُ

المعنى : إن من طبع الناس أنهم لو سئلوا أن يعطوا أتفه الأشياء ، وأهونها خطراً ، وأقلها قيمة — لما أجابوا ، بل إنهم ليمنعون السائل ويملون السؤال .

الإعراب : « ولو » شرطية غير جازمة « سئل » فعل ماض مبنى للمجهول فعل الشرط « الناس » نائب فاعل سئل ، وهو المفعول الأول « التراب » مفعول ثان لسئل « لأوشكوا » اللام واقعة فى جواب «لو» وأوشك : فعل ماض ناقص ، =

وَمِنْ تجَرُّدِهِ منها قوله :

٩٠ — يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ فِي بَعْضِ غِرَّاتِهِ يُوَافِقُهَا

***

= وواو الجماعة اسمه « إذا » ظرف للمستقبل من الزمان « قيل » فعل ماض مبنى للمجهول « هاتوا » فعل أمر وفاعله ، وجملتهما فى محل رفع نائب فاعل لقيل ، وجملة قيل ونائب فاعله فى محل جر بإضافة « إذا » إليها ، وجواب الشرط محذوف ، وجملة الشرط وجوابه لا محل لها معترضة بين أوشك مع مرفوعها وخبرها « أن » مصدرية « يملوا » فعل مضارع منصوب بأن ، وواو الجماعة فاعل ، والجملة فى محل نصب خبر أوشك « ويمنعوا » معطوف على يملوا .

الشاهد فيه : يستشهد النحاة بهذا البيت ونحوه على أمرين ، الأول : فى قوله « لأوشكوا » حيث ورد « أوشك » بصيغة الماضى ، وهو رد على الأصمعى وأبى على اللذين أنكرا استعمال « أوشك » وزعما أنه لم يستعمل من هذه المادة إلا « يوشك » المضارع وسيأتى للشارح ذكر هذا ، والاستشهاد له بهذا البيت (ص ٣٣٨) ، والأمر الثانى : فى قوله « أن يملوا » حيث أتى بخبر « أوشك » جملة فعلية فعلها مضارع مقترن بأن ، وهو الكثير .

ومن الشواهد على هذين الأمرين قول جرير يهجو العباس بن يزيد الكندى :

إِذَا جَهِلَ الشَّقِيُّ وَلَمْ يُقَدِّرْ بِبَعْضِ الأَمْرِ أَوْشَكَ أَنْ يُصَابَا

وقول الكلحبة اليربوعى :

إِذَا المَرْءُ لَمْ يَغْشَ الكَرِيهَةَ أَوْشَكَتْ حِبَالُ الهُوَيْنَى بِالفَتَى أَنْ تَقَطَّعَا

٩٠ — البيت لأمية بن أبى الصلت ، أحد شعراء الجاهلية ، وزعم صاعد ان البيت لرجل من الخوارج ، وليس ذلك بشىء ، وهو من شواهد سيبويه (ج ٢ ص ٤٧٩) .

اللغة : « منيته » المنية الموت « غراته » جمع غرة — بكسر الغين — وهى الغفلة « يوافقها » يصيبها ويقع عليها .

المعنى : إن من فر من الموت فى الحرب لقريب الوقوع بين براثنه فى بعض غفلاته ، =

وَمِثْلُ كَادَ فى الأَصَحِّ كَرَبَا وَتَرْكُ «أنْ» مَعْ ذِى الشُّرُوعِ وَجَبَا(١)

كَأَنْشَأَ السَّائِقُ يَحْدُو ، وَطَفِقْ ، كَذَا جَعَلْتُ ، وَأَخَذْتُ ، وَعَلِقْ(٢)

= والغرض تشجيع المخاطبين على اقتحام أهوال الحروب وخوض معامعها ، إذ كان الموت — ولا بد — نازل بكل أحد .

الإعراب : « يوشك » فعل مضارع ناقص « من » اسم موصول اسم يوشك « فر » فعل ماض ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول والجملة لا محل لها صلة « من منيته » الجار والمجرور متعلق بفر ، ومنية مضاف والهاء مضاف إليه « فى بعض » الجار والمجرور متعلق بقوله « يوافقها » الآتى ، وبعض مضاف و« غراته » مضاف إليه ، وغرات مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « يوافق » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، والضمير البارز للغائبة مفعول به ، وجملة يوافقها فى محل نصب خبر

... « يوافقها » حيث أتى بخبر « يوشك » جملة فعلية فعلها مضارع ... قليل .

(١) « مثل » خبر مقدم ، ومثل مضاف ، و « كاد » قصد لفظه : مضاف إليه « فى الأصح » جار ومجرور متعلق بقوله مثل لتضمنه معنى المشتق « كربا » قصد لفظه : مبتدأ مؤخر « وترك » مبتدأ ، وترك مضاف و « أن » قصد لفظه : مضاف إليه « مع » ظرف متعلق بترك ، ومع مضاف و « ذى » مضاف إليه ، وذى مضاف و « الشروع » مضاف إليه « وجبا » فعل ماض ، والألف للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ترك الواقع مبتدأ ، والجملة من وجب وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ .

(٢) « كأنشأ » الكاف جارة لقول محذوف ، أنشأ : فعل ماض ناقص « السائق » اسمه « يحدو » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله فى محل نصب خبر أنشأ « وطفق » معطوف على أنشأ « كذا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « جعلت » قصد لفظه : مبتدأ مؤخر « وأخذت ، وعلق » معطوفان على جعلت .

لم يذكر سيبويه فى « كَرَبَ » إلا تجرُّدَ خبرِهَا من « أنْ » ، وزعم المصنفُ أن الأصحَّ خلافُهُ ، وهو أنها مثلُ « كاد » ؛ فيكون الكثيرُ فيها تجريدَ خبرِهَا من « أن » ويقلُّ اقترانُه بها ؛ فمن تجريده قوله :

٩١ — كَرَبَ القَلْبُ مِنْ جَوَاهُ يَذُوبُ حِينَ قَالَ الْوُشَاةُ : هِنْدٌ غَضُوبُ

وَسُمِعَ من اقترانه بها قوله :

٩٢ — سَقَاهَا ذَوُو الأَحْلَامِ سَجْلاً عَلَى الظَّمَا
وَقَدْ كَرَبَتْ أَعْنَاقُهَا أَنْ تَقَطَّعَا

---

٩١ — قيل : إن هذا البيت لرجل من طيء ، وقال الأخفش : إنه للكلحبة اليربوعى أحد فرسان بنى تميم وشعرائهم المجيدين .

اللغة : « جواه » الجوى : شدة الوجد « الوشاة » جمع واش ، وهو النمام الساعى بالإفساد بين المتوادين ، والذى يستخرج الحديث بلطف ، ويروى «حين قال العذول» وهو اللائم « غضوب » صفة من الغضب يستوى فيها الذكر المؤنث كصبور .

المعنى : لقد قرب قلبي أن يذوب من شدة ما حل به من الوجد والحزن ، حين أبلغنى الوشاة الذين يسعون بالإفساد بينى وبين من أحبها أنها غاضبة على .

الإعراب : « كرب » فعل ماض ناقص « القلب » اسمه « من جواه » الجار والمجرور متعلق بقوله « يذوب » الآتى ، أو بقوله « كرب » السابق ، وجوى مضاف وضمير الغائب العائد إلى القلب مضاف إليه « يذوب » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى القلب ، والجملة من يذوب وفاعله فى محل نصب خبر كرب « حين » منصوب على الظرفية الزمانية متعلق بقوله يذوب السابق « قال » فعل ماض « الوشاة » فاعل قال « هند » مبتدأ « غضوب » خبره ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل نصب مقول القول ، وجملة قال وفاعله ومفعوله فى محل جر بإضافة « حين » إليها .

الشاهد فيه : قوله « يذوب » حيث أتى بخبر « كرب » فعلا مضارعا مجرداً من أن .

٩٢ — البيت لأبى زيد الأسلمى ، من كلمة له يهجو فيها إبراهيم بن هشام=

. . . .

= ابن إسماعيل بن هشام بن المغيرة ، والى المدينة من قبل هشام بن عبد الملك بن مروان — وكان قد مدحه من قبل فلم ترقه مدحته ، ولم يعطه ، ولم يكتف بالحرمان ، بل أمر به فضرب بالسياط ، وأول هذه الكلمة قوله :

مَدَحْتُ عُرُوقاً لِلنَّدَى مَصَّتِ الثَّرَى ... حَدِيثاً ، فَلَمْ تَهْمُمْ بِأَنْ تَتَرَعْرَعَا

نَقَائِذَ بُؤْسٍ ذَاقَتِ الْفَقْرَ وَالْغِنَى ... وَحَلَبَتِ الأَيَّامَ وَالدَّهْرَ أَضْرُعَا

اللغة : « مصت الثرى حديثاً » أراد أنهم حديثو عهد بنعمة ؛ فكنى عن ذلك المعنى بهذه العبارة ، ولما عبر عنهم أولا بالعروق جعل الكناية من جنس ذلك الكلام « بأن تترعرعا » يروى براءين مهملتين بينهما عين مهملة ، ويروى « تترعزعا » بزاءين معجمتين بينهما عين مهملة كذلك ، ومعناه تتحرك ، يريد أنهم حدثت لهم النعمة بعد البؤس والضيق ؛ فليس لهم فى الكرم عرق ثابت ؛ فهم لا يتحركون للبذل، ولا تهش نفوسهم للعطاء « نقائذ » جمع نقيذ ، بمعنى اسم المفعول ، يريد أن ذوى قرابة هؤلاء أنقذوهم من البؤس والفقر « أضرع » هو جمع ضرع ، والعبارة مأخوذة من قول العرب : حلب فلان الدهر أشطره ، يريدون ذاق حلوه ومره « ذوو الأحلام » أصحاب العقول ، ويروى « ذوو الأرحام » وهم الأقارب من جهة النساء «سجلا» — بفتح فسكون — الدلو ما دام فيها ماء قليلا كان ما فيها من الماء أو كثيراً ، وجمعه سجال ، فإن لم يكن فيها ماء أصلا فهى دلو لا غير . ولا يقال حينئذ سجل ، والغرب — بفتح الغين المعجمة وسكون الراء المهملة ، وكذلك الذنوب — بفتح الذال المعجمة — مثل السجل ، يريد أن الذى منحه ذوو أرحام هؤلاء إياهم شىء كثير لو وزع على الناس جميعاً لوسعهم وكفاهم ، ولكنهم قوم بخلاء ذوو أثرة وأنانية ؛ فلا يجودون وإن كثر ما بأيديهم وزاد عن حاجتهم .

المعنى : إن هذه العروق التى مدحتها فردتنى إنما هى عروق ظلت فى الضر والبؤس حتى أنقذها ذوو أرحامها بعد أن أوشكت أن تموت ، ويقصد بذوى أرحامها بنى مروان . =

والمشهورُ في « كَرَب » فتحُ الراء ، ونُقِلَ كسرُها أيضاً .

ومعنى قوله « وَتَرْكُ أنْ مع ذي الشروع وَجَبَا » أن ما دلّ على الشروع في الفعل لا يجوز اقترانُ خبره بـ« أنْ » لما بَيْنَهُ وبين « أنْ » من المُنَافاة ؛ لأن المقصودَ به الحالُ ، و« أنْ » للاستقبال ، وذلك نحو « أنشأ السائق يَحْدُو ، وَطَفِقَ زيد يَدْعُو ، وَجَعَل يتكلم ، وأخذ يَنْظِم ، وَعَلِقَ يفعل كذا » .

* * *

وَاسْتَعْمَلُوا مُضَارِعاً لأوْشَكَا وَكَادَ لا غَيْرُ ، وَزَادُوا مُوشِكَا[1]

= الإعراب : « سقاها » سقى : فعل ماض ، وضمير الغائبة مفعوله الأول « ذوو » فاعل سقى ، وذوو مضاف ، و « الأحلام » مضاف إليه « سجلا » مفعول ثان لسقى « على الظما » جار ومجرور متعلق بسقاها « وقد » الواو واو الحال ، قد : حرف تحقيق « كربت » كرب : فعل ماض ناقص ، والتاء تاء التأنيث « أعناقها » أعناق اسم كرب ، وأعناق مضاف والضمير مضاف إليه « أن » مصدرية « تقطعا » فعل مضارع حذفت منه إحدى التاءين ــ وأصله تتقطعا ــ منصوب بأن ، والألف للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى أعناق ، والجملة في محل نصب خبر كرب ، والجملة من كرب واسمها وخبرها في محل نصب حال .

الشاهد فيه : قوله « أن تقطعا » حيث أتى بخبر « كرب » فعلا مضارعا مقترنا بأن وهو قليل ، حتى إن سيبويه لم يحك فيه غير التجرد من « أن » ، وفي هذا البيت رد عليه ، ومثله قول الراجز ، وهو العجاج بن رؤبة :

قَدْ بُرْتَ أوْ كَرَبْتَ أنْ تَبُورَا لَمَّا رَأيْتَ بَيْهَسًا مَثْبُورَا

ومن ورود خبر « كرب » مضارعا غير مقترن بأن ــ سوى الشاهد السابق (رقم ٩١) قول عمر بن أبي ربيعة المخزومي :

فَلَا تَحْزَنِي نَفْساً عَلَيْكِ مَضِيقَةً وَقَدْ كَرَبَتْ مِنْ شِدَّةِ الْوَجْدِ تَطْلُعُ

(١) « واستعملوا » فعل وفاعل « مضارعا » مفعول به لا ستعمل « لأوشكا » جار =

أفعالُ هذا الباب لا تَتَصَرَّف ، إلا « كاد ، وأوشك » ؛ فإنه قد استعمل منهما المضارعُ ، نحو قوله تعالى : (يَكَادُونَ يَسْطُونَ) وقول الشاعر :

* يُوشِكُ مَنْ فَرَّمِنْ مَنِيَّتِهِ[1] * [٩٠]

وَزَعَم الأصمعىُّ أنه لم يستعمل « يُوشِكُ » إلا بلفظ المضارع [ولم تستعمل « أوشك » بلفظ الماضى] وليس بجَيِّدٍ ، بل قد حكى الخليل استعمالَ الماضى ، وقد وَرَدَ فى الشعر ، كقوله :

وَلَوْ سُئِلَ النَّاسُ التُّرَابَ لأَوْشَكُوا
إذَا قِيلَ هَاتُوا أَنْ يَمَلّوا وَيَمْنَعُوا[2] [٨٩]

نعم الكثيرُ فيهما استعمالُ المضارع [وَقَلَّ استعمال الماضى] وقول المصنف : « وزادوا موشكا » معناً أنه قد وردَ أيضاً استعمالُ اسمِ الفاعل من « أوشك » كقوله :

٩٣ — فَمُوشِكَةٌ أَرْضُنَا أَنْ تَعُودَ خِلاَفَ الأَنِيسِ وُحُوشاً يَبَابَا

= ومجرور متعلق بقوله استعملوا «وكاد» معطوف على أوشك « لا » عاطفة « غير » معطوف على أوشك ، مبنى على الضم لقطعه عن الإضافة فى محل جر « وزادوا » فعل وفاعل « موشكا » مفعول به لزاد .

(١) هذا هو الشاهد رقم (٩٠) وقد سبق شرحه قريبا ، فانظره (ص ٣٣٣) ومحل الشاهد فيه هنا قوله « يوشك » حيث استعمل فعلا مضارعا لأوشك ، كما بيناه فى الموضع الذى أحلناك عليه .

(٢) هذا هو الشاهد رقم (٨٩) وقد سبق شرحه قريبا ، فانظره فى (ص ٣٣٢) والاستشهاد به ههنا لقوله « أو شكوا » حيث استعمل الفعل الماضى ، وفيه رد على الأصمعى وأبى على حيث أنكرا استعمال الفعل الماضى وصيغة المضارع المبنى للمجهول ، على ماحكاه ابن مالك عنهما ، وقد بينا ذلك فى الموضع الذى أحلناك عليه .

٩٣ — هذا البيت لأبى سهم الهذلى ، وبعده قوله : =

وقد يُشْعِرُ تخصيصهُ « أوشك » بالذكر أنه لَمْ يُستعمل اسم الفاعل من « كاد » ، وليس كذلك ، بل قد ورد استعماله فى الشعر ، كقوله :

٩٤ — أَمُوتُ أَسًى يَوْمَ الرِّجَامِ ، وَإِنَّنِي
يَقِيناً لَرَهْنٌ بالَّذِى أنَا كَائِدُ

وقد ذَكَرَ المصنفُ هذا فى غير هذا الكتاب .

= وَتُوحِشُ فى الأَرْضِ بَعْدَ الْكَلاَمِ وَلاَ تُبْصِرُ الْعَيْنُ فِيـهِ كِلاَبَا

اللغة : « خلاف الأنيس » أى بعد المؤانس « وحوشا » قفرا خاليا ، وقد ضبطه بعض العلماء بضم الواو على أنه جمع وحش ، والوحش : صفة مشبهة ، تقول : أرض وحش ، تريد خالية ، وضبطه آخرون بفتح الواو على أنه صفة كصبور « يبابا » قال ابن منظور فى اللسان : « اليباب عند العرب : الذى ليس فيه أحد ، قال عمر بن أبى ربيعة :

مَا عَلَى الرَّسْمِ بالْبُلَيَّيْنِ لَوْ بَيَّنَ رَجْعَ الجوَابِ أوْ لَوْ أجَابَا ؟
فإلى قَصْرِ ذِى الْعَشِيرَةِ فالصا لِفِ أَمْسَى مِنَ الأنِيسِ يَبَابَا

معناه خاليا لا أحد به » اهـ .

الإعراب : « فموشكة » خبر مقدم ـ وهو اسم فاعل من أوشك ، ويحتاج إلى اسم وخبر ، واسمه ضمير مستتر فيه ـ « أرضنا » أرض : مبتدأ مؤخر ، وأرض مضاف والضمير مضاف إليه « أن » مصدرية « تعود » فعل مضارع منصوب بأن ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى أرض « خلاف » منصوب على الظرفية ، وناصبه « تعود » وخلاف مضاف ، و « الأنيس » مضاف إليه « وحوشا » حال من الضمير المستتر فى تعود ، وقوله « يبابا » حال ثانية ، وقيل : تأكيد لأنه بمعناه ، وقيل : معطوف عليه بحرف عطف مقدر ، وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر خبر موشك .

الشاهد فيه : قوله « فموشكة » حيث استعمل اسم الفاعل من أوشك ، ومثله قول كثير بن عبد الرحمن الشهير بكثير عزة :

فإنَّكَ مُوشِـكٌ ألاَّ تَرَاهَا وَتَعْدُو دُونَ غَاضِرَةَ الْعَوَادِى

٩٤ ـ هذا البيت لكثير بن عبد الرحمن المعروف بكثير عزة ، وهو من قصيدة له =

وأفهمَ كلامُ المصنف أن غير « كاد ، وأوشك » من أفعال هذا الباب لم يَرِدْ منه المضارعُ ولا اسمُ الفاعل ، وحكى غيرُه خلافَ ذلك ؛ فحكى صاحبُ

= طويلة يقولها فى رثاء عبد العزيز بن مروان أبى أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز الخليفة الأموى العادل ؛ وقبل بيت الشاهد قوله :

وكِدْتُ وَقَدْ سَالَتْ مِنَ الْعَيْنِ عَبْرَةٌ سَهَا عَانِدٌ مِنْهَا وَأُسْبِلَ عَانِدُ

قَذِيتُ بِهَا وَالْعَيْنُ سَهْوٌ دُمُوعُهَا وَعُوَّارُهَا فى بَاطِنِ الْجَفْنِ زَائِدُ

فإنْ تُرِكَتْ للكُحْلِ لَمْ يُتْرَكِ البكى وَتَشْرَى إِذَا مَا حَشْحَشَتْهَا الْمَرَاوِدُ

اللغة : « سها عاند » يقال : عرق عاند ، إذا سال فلم يكد يرقأ ، وسئل ابن عباس عن المستحاضة فقال : إنه عرق عاند « قذيت بها » أصابنى القذى بسببها « سهو دموعها » ساكنة لينة « عوارها » قذاها « تشرى » تلج « حشحشتها » حركتها « المراود » جمع مرود — بزنة منبر — وهو ما يحمل به الكحل إلى العين « أسى » حزنا وشدة لوعة « الرجام » بالراء المهملة المكسورة والجيم — موضع بعينه ، ويصحفه جماعة بالزاى والحاء المهملة .

الإعراب : « أموت » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « أسى » مفعول لأجله ، ويجوز أن يكون حالا بتقدير « آسيا » أى حزينا « يوم » منصوب على الظرفية الزمانية ، وناصبه « أموت » ويوم مضاف و « الرجام » مضاف إليه « وإننى » إن : حرف توكيد ونصب ، والياء اسمها « يقينا » مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره أوقن يقينا « لرهن » اللام مؤكدة ، ورهن : خبر إن « بالذى » جار ومجرور متعلق برهن « أنا » مبتدأ « كائد » خبره ، والجملة لا محل لها صلة الموصول ، والعائد إلى الموصول ضمير محذوف منصوب بفعل محذوف تقع جملته فى محل نصب خبراً لكائد من حيث نقصانه ، واسمه ضمير مستتر فيه ، وتقدير الكلام : بالذى أنا كائد ألقاه ، مثلا .

الشاهد فيه : قوله « كائد » بهمزة بعد ألف فاعل منقلبة عن واو — حيث استعمل الشاعر اسم الفاعل من « كاد » هذا توجيه كلام الشارح العلامة ، وقد تبع فيه قوما من النحاة ، وقيل : إن الصواب فى الرواية « كابد » بالباء الموحدة من المكابدة ، فلا شاهد فيه .

الإنصاف استعمالَ المضارع واسم الفاعل من « عسى » قالوا : عَسَى يَعْسِى فهو عاسٍ ، وحكى الجوهرىُّ مضارِعَ « طَفِقَ » ، وحكى الكسائى مضارِعَ « جَعَلَ » .

***

بَعْدَ عَسَى اخْلَوْلَقَ أَوْشَكْ قَدْ يَرِدْ
غِنًى بـ « أَنْ يَفْعَلَ » عَنْ ثَانٍ فُقِدْ[1]

اختصَّتْ « عسى ، واخلولق ، وأوشك » بأنها تُستعمل ناقصةً وتامة .

فأما الناقصة فقد سبق ذكرُها .

وأما التامة فهى المسنَدَةُ إلى «أنْ» والفعلِ ، نحو «عَسَى أن يَقُومَ ، واخلولق أن يأتى ، وأوشك أنْ يفعَلَ » فـ « أنْ » والفعلُ فى موضع رفع فاعل « عسى ، واخلولق ، وأوشك » واستغنَتْ به عن المنصوب الذى هو خبرها .

وهذا إذا لم يَلِ الفعلَ الذى بعد « أنْ » اسمٌ ظاهرٌ يصحُّ رَفْعُهُ به ؛ فإن ليه نحو « عسى أنْ يَقُومَ زَيْدٌ » فذهب الأستاذ أبو على الشَّلَوْبين إلى أنه يجب أن يكون الظاهر مرفوعاً بالفعلِ الذى بعد « أنْ » فـ « أنْ » وما بعدها فاعل لعسى ، وهى تامة ، ولا خبر لها ، وذهب المبرد والسيرافىُّ والفارسىُّ إلى تجويز

(١) « بعد » ظرف متعلق بقوله يرد الآتى ، وبعد مضاف ، و« عسى » قصد لفظه مضاف إليه « اخلولق ، أوشك » معطوفان على « عسى » بعاطف مقدر « قد » حرف تحقيق « يرد » فعل مضارع « غنى » فاعل يرد « بأن يفعل » جار ومجرور متعلق بقوله « غنى » ومثله قوله « عن ثان » وقوله « فقد » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ثان ، والجملة من فقد ونائب فاعله فى محل جر صفة لثان .

ما ذكرهُ الشَّلَوْبينُ وتجويزِ وَجْهٍ آخَرَ ، وهو : أن يكون ما بعد الفعل الذى بعد « أنْ » مرفوعاً بعسى اسْماً لها ، و « أنْ » والفعل فى موضع نصب بعسى ؛ وتَقَدَّمَ على الاسم ، والفعلُ الذى بعد « أنْ » فاعلُه ضميرٌ يعود على فاعل « عسى » وجاز عَوْدُهُ عليه — وإن تأخّرَ — لأنه مُقَدَّمٌ فى النية .

وتظهر فائدة هذا الخلاف فى التثنية والجمع والتأنيث ؛ فتقول — على مذهب غيرِ الشلوبين — « عسى أن يقوما الزيدان ، وعسى أن يقوموا الزيدون ، وعسى أن يَقُمْن الهنداتُ » فتأتى بضميرٍ فى الفعل ؛ لأن الظاهر ليس مرفوعاً به ، بل هو مرفوع بـ « عَسَى » وعلى رأى الشلوبين يجب أن تقول : « عسى أن يقوم الزيدان ، وعَسَى أن يقوم الزيدون ، وعسى أن تقوم الهنداتُ » فلا تأتى فى الفعل بضميرٍ ؛ لأنه رَفَعَ الظاهرَ الذى بعده .

* * *

وَجَرِّدَنْ عَسَى ، أوِ ارْفَعْ مُضْمَرَا بِهَا ، إذَا اسْمٌ قَبْلَهَا قَدْ ذُكِرَا(١)

---

(١) « وجردن » جرد : فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « عسى » قصد لفظه : مفعول به لجرد « أو » حرف عطف معناه التخيير « ارفع » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « مضمراً » مفعول به لارفع « بها » جار ومجرور متعلق بارفع « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان ، تضمن معنى الشرط « اسم » نائب فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، أى : إذا ذكر اسم « قبلها » قبل : ظرف متعلق بذكر الآتى ، وقبل مضاف وها : مضاف إليه « قد » حرف دال على التحقيق مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « ذكرا » فعل ماض مبنى للمجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم ، والجملة من ذكر ونائب فاعله المستتر فيه لا محل لها تفسيرية .

اخْتَصَّتْ « عسى » من بين سائر أفعال هذا الباب بأنها إذا تقدم عليها اسمٌ جاز أن يضمر فيها ضمير يعود على الاسم السابق ، وهذه لغة تميم ، وجاز تجريدُها عن الضمير ، وهذه لغة الحجاز ، وذلك نحو « زَيْدٌ عَسَى أنْ يَقُومَ » فعلى لغة تميم يكون فى « عسى » ضمير مستتر يعود على « زيد » و « أن يقوم » فى موضع نصب بعسى ، وعلى لغة الحجاز لا ضمير فى « عسى » و « أن يقوم » فى موضع رفع بعَسَى .

ونظهر فائدة ذلك فى التثنية والجمع والتأنيث ؛ فتقول — على لغة تميم — : « هند عَسَت أن تقوم ، والزيدان عَسَيَا أن يَقُومَا ، والزيدون عَسَوْا أن يقوموا ، والهندان عَسَتَا أَنْ تَقُومَا ، والهنداتُ عَسَيْنَ أنْ يَقُمْنَ » وتقول — على لغة الحجاز — : « هند عسى أن تقوم ، والزيدان عسى أن يقوما ، والزيدون عسى أن يقوموا ، والهندان عَسَى أن تقوما ، والهنداتُ عسى أن يَقُمْنَ » .

وأما غير « عسى » من أفعال هذا الباب فيجب الإضمار فيه ؛ فتقول : « الزيدان جَعَلاَ يَنظِمَان » ولا يجوز تَرْكُ الإضمار ؛ فلا تقول : « الزيدان جعَلَ ينظمان » كما تقول : « الزيدان عَسَى أنْ يَقُوماَ » .

***

وَالْفَتْحَ وَالْكَسْرَ أجِزْ فِي السِّينِ مِنْ
نَحْوِ « عَسَيْتُ » ، وانْتِقَا الْفَتْحِ زُكِنْ[1]

---

(١) « والفتح » مفعول به مقدم على عامله وهو قوله « أجز » الآتى « والكسر » معطوف على الفتح « أجز » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « فى السين » جار ومجرور متعلق بأجز « من نحو » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من السين ، ونحو مضاف وقوله «عسيت» قصد لفظه : مضاف إليه « وانتقا » الواو=

إذا اتصل بـ « عَسَى » ضمير موضوع للرفع ، وهو لمتكلم - نحو « عَسَيْتُ » أو لمخاطب ، نحو « عَسَيْتَ ، وعَسَيْتِ ، وعَسَيْتُمَا ، وعَسَيْتُمْ ، وعَسَيْتُنَّ » أو لغائبات ، نحو « عَسَيْنَ » جاز كَسْرُ سينها وفَتْحُهَا ، والفتحُ أَشْهَرُ ، وقرأ نافع : (فَهَلْ عَسِيتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ) — بكسر السين — وقرأ الباقون بفتحها .

* * *

=عاطفة ، انتقا : مبتدأ ، وانتقا مضاف و« الفتح » مضاف إليه « زكن » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى انتقا الفتح ، والجملة من زكن ونائب فاعله فى محل رفع خبر المبتدأ .

إنَّ وَأَخَوَاتُهَا

لِإنَّ ، أنَّ ، لَيْتَ ، لَكِنَّ ، لَعَلَّ ، كَأنَّ ـ عَكْسُ مَالِكَانَ مِنْ عَمَلْ.(١)
كَإنَّ زَيْدًا عَالِمٌ بِأنِّى كُفْءٌ ، وَلَكِنَّ ابْنَهُ ذُو ضِغْنِ(٢)

هذا هو القسم الثانى من الحروف الناسخة للابتداء ، وهى ستة أحرف(٣) :

---

(١) « لإن » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « أن ، ليت ، لكن ، لعل ، كأن » كلهن معطوف على المجرور بعاطف مقدر « عكس » مبتدأ مؤخر ، وعكس مضاف و « ما » اسم موصول مضاف إليه « لكان » جار ومجرور متعلق بفعل محذوف تقع جملته صلة الموصول : أى عكس الذى استقر لكان « من عمل » جار ومجرور متعلق بما تعلق به الأول .

(٢) « كإن » الكاف جارة لقول محذوف كما سبق غير مرة ، إن : حرف توكيد ونصب « زيداً » اسمها « عالم » خبرها « بأنى » الباء جارة ، وأن : حرف توكيد ونصب ، والياء اسمها « كفء » خبرها ، وأن ومعمولاها فى تأويل مصدر مجرور بالباء ، والجار والمجرور متعلق بقوله « عالم » السابق « ولكن » حرف استدراك ونصب « ابنه » ابن : اسم لكن ، وابن مضاف والهاء مضاف إليه « ذو » خبر لكن ، وذو مضاف و « ضغن » مضاف إليه .

(٣) قد عرفت مما قدمنا لك ذكره فى أول الكلام على أفعال المقاربة (ص ٣٢٢) أن سيبويه رحمه الله يرى أن « عسى » قد تكون حرفا دالا على الترجى مثل لعل وأنها على مذهبه تكون عاملة عمل إن ؛ فتنصب الاسم ، وترفع الخبر ، وذلك فى حالة واحدة ، وهى أن يتصل بها ضمير نصب ، نحو قول الشاعر :

* فَقُلْتُ عَسَاهَا نَارُ كَأسٍ وَعَلَّهَا *

وقد تقدم إنشاده كاملا فى الموضع الذى أحلناك عليه ، ومثله قول الراجز :

تَقُولُ بِنْتِى : قَدْ أنَى أنَاكَا ، يَا أبَتَا عَلَّكَ أوْ عَسَاكَا

ومثله قول عمران بن حطان الخارجى :

=

إنَّ ، وَأَنَّ ، وَكَأَنَّ ، وَلَـكِنَّ ، وَلَيْتَ ، وَلَعَلَّ ، وَعَدَّها سيبويه خمسةً ؛ فأسقط « أَنَّ » المفتوحَةَ لأن أصلها « إن » المكسورة ، كما سيأتى .

ومعنى « إِنَّ ، وأَنَّ » التوكيدُ ، ومعنى « كَأَنَّ » التشبيهُ ، وَ « لَـكِنَّ » للاستدراك ، وَ « لَيْتَ » للتَّمَنِّى ، و « لَعَلَّ » للترجِّى والإشفاق ، والفرقُ بين الترجِّى والتمنى أن التمنى يكون فى الممكن ، نحو : « لَيْتَ زَيْدًا قائم » وفى غير الممكن ، نحو : « ليت الشَّبَابَ يَعُود يوماً »(١) ، وأن الترجِّىَ لا يكون إلا فى الممكن ؛ فلا تقول : « لَعَلَّ الشَّبابَ يعود » والفرقُ بين الترجِّى والإشفاق أن الترجِّىَ يكون فى المحبوب ، نحو : « لعل الله يرحمنا » والإشفاق فى المكروه نحو : « لعل العدو يقدم » .

وهذه الحروفُ تعمل عَـكْسَ عملِ « كَانَ » فتنصب الاسم ، وترفع الخبر(٢)

= وَلِى نَفْسٌ أَقُولُ لَهَا إِذَا مَا تُنَازِعُنِى : لَعَلِّى أَوْ عَسَانِى

ولهذا تجد ابن هشام عد هذه الحروف سبعة : الستة التى عدها الناظم والشارح ، والسابع عسى ، عند سيبويه وجماعه من النحاة ، فاعرف ذلك .

(١) قد وردت هذه الجملة فى بيت لأبى العتاهية ، وهو قوله :

أَلاَ لَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ يَوْماً فَأُخْبِرَهُ بِمَا فَعَلَ الْمَشِيبُ

(٢) ههنا أمران يجب أن تتنبه لهما :

الأول : أن هذه الحروف لا تدخل على جملة يجب فيها حذف المبتدأ ، كما لاتدخل على مبتدأ لا يخرج عن الابتدائية ، مثل « ما » التعجبية ، كما لا تدخل على مبتدأ يجب له التصدير ــ أى الوقوع فى صدر الجملة ــ كاسم الاستفهام ، ويستثنى من هذا الأخير ضمير الشأن ؛ فإنه مما يجب تصديره ، وقد دخلت عليه إن فى قول الأخطل التغلبى :

إِنَّ مَنْ يَدْخُلِ الْـكَنِيسَةَ يَوْماً يَلْقَ فِيهَا جَـآذِراً وَظِبَاءَ

فإن : حرف توكيد ونصب ، واسمها ضمير شأن محذوف ، ومن : اسم شرط مبتدأ وخبره جملة الشرط وجوابه أو إحداهما ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل رفع خبر إن ، ولا يجوز أن تجعل اسم الشرط اسما لإن ؛ لـكونه مما يجب له التصدير ، وقد حمل على =

. . . .

= ذلك قوله صلى الله عليه وسلم : « إن من أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون »
فإن : حرف توكيد ونصب ، واسمها ضمير شأن محذوف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، والمصورون : مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل رفع خبر إن ، وهذا هو الراجح فى إعراب هذا الحديث على هذه الرواية ، ومنهم من جعل من فى قوله « من أشد » زائدة على مذهب الكسائى الذى يجيز زيادة من الجارة فى الإيجاب ، ويجعل « أشد » اسم إن . و« المصورون » خبرها وهو مبنى على رأى ضعيف ،
ولا تدخل هذه الحروف على جملة يكون الخبر فيها طلبيا أو إنشائيا ، فأما قوله تعالى (إنهم ساء ما كانوا يعملون) وقوله سبحانه (إن الله نعما يعظكم به) وقول الشاعر :

إنَّ الذينَ قَتَلْتُمْ أَمْسِ سَيِّدَهُمْ ... لاتَحْسَبُوا لَيْلَهُمْ عَنْ لَيْلِكُمْ نَامَا

فإنها على تقدير قول محذوف يقع خبراً لإن ، وتقع هذه الجمل الإنشائية معمولة له ؛ فيكون الكلام من باب حذف العامل وإبقاء المعمول . والتقدير : إن الذين قتلتم سيدهم مقول فى شأنهم لا تحسبوا ــ إلخ ، وكذلك الباقى ، هكذا قالوا ، وهو عندى تكلف والتزام مالا لزوم له .

ويستثنى من ذلك عندهم أن المفتوحة ؛ فإنها انفردت بجواز وقوع خبرها جملة إنشائية ، وهو مقيس فيها إذا خففت نحو قوله تعالى (وأن عسى أن يكون قد اقترب أجلهم) وقوله جل شأنه : (والخامسة أن غضب الله عليها) .

الأمر الثانى : أن جماعة من العلماء ــ منهم ابن سيده ــ قد حكوا أن قوماً من العرب ينصبون بإن وأخواتها الاسم والخبر جميعاً ، واستشهدوا على ذلك بقول (وينسب إلى عمر بن أبى ربيعة ، ولم أجده فى ديوانه) :

إِذَا اسْوَدَّ جُنْحُ اللَّيْلِ فَلْتَأْتِ وَلْتَكُنْ ... خُطَاكَ خِفَافًا ، إِنَّ حُرَّاسَنَا أُسْدَا

ويقول محمد بن ذؤيب العمانى الفقيمى الراجز يصف فرسا :

كَأَنَّ أُذْنَيْهِ إِذَا تَشَوَّفَا ... قَادِمَةً أَوْ قَلَمًا مُحَرَّفَا

وبقول ذى الرمة :

كَأَنَّ جُلُودَهُنَّ مُمَوَّهَاتٍ ... عَلَى أَبْشَارِهَا ذَهَبًا زُلَالَا

وبقول الراجز : =

نحو : « إنَّ زَيْداً قائمٌ » ؛ فهى عاملة فى الجزءين ، وهذا مذهب البصريين ، وذهب الكوفيُّون إلى أنها لا عَمَلَ لها فى الخبر ، وإنما هو بَاقٍ على رَفْعِهِ الذى كان له قبل دخول «إنّ» وهو خبر المبتدأ .

***

وَرَاعِ ذَا التَّرْتِيبَ ، إلاَّ فِى الّذِى كَلَيْتَ فِيهَا ـ أَوْ هُنَا ـ غَيْرَ البَذِى[1]

أى : يلزمُ تقديمُ الاسمِ فى هذا الباب وتأخيرُ الخبرِ ، إلاَّ إذا كان الخبر ظرفاً ، أو جاراً ومجروراً ؛ فإنه لا يلزم تأخيره ، وتحت هذا قسمان :

أحدهما : أنه يجوز تقديمُه وتأخيرُه ، وذلك نحو : «لَيْتَ فِيهَا غَيْرَ البَذِى»

= * يا لَيْتَ أَيَّامَ الصِّبَا رَوَاجِعاً *

وزعم ابن سلام أن لغة جماعة من تميم ـ هم قوم رؤبة بن العجاج ـ نصب الجزأين بإن وأخواتها ، ونسب ذلك أبو حنيفة الدينورى إلى تميم عامة .

وجمهرة النحاة لا يسلمون ذلك كله ، وعندهم أن المنصوب الثانى منصوب بعامل محذوف ؛ وذلك العامل المحذوف هو خبر إن ، وكأنه قال : إن حراسنا يشبهون أسداً ، ياليت أيام الصبا تكون رواجع .

(١) « وراع » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « ذا » اسم إشارة مفعول به لراع « الترتيب » بدل ، أو عطف بيان ، أو نعت لاسم الإشارة « إلا » أداة استثناء « فى الذى » جار ومجرور يقع موقع المستثنى من محذوف . والتقدير : راع هذا الترتيب فى كل تركيب إلا فى التركيب الذى ـ إلخ « كليت » الكاف جارة لقول محذوف ، وهى ومجرورها متعلقان بفعل محذوف تقع جملته صلة الذى وليت : حرف تمن ونصب « فيها » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليت مقدم على اسمها « أو » عاطفة ، معناه التخيير « هنا » ظرف مكان معطوف على قوله « فيها » « غير » اسم « ليت » مؤخر ، وغير مضاف ، و « البذى » مضاف إليه ، والمراد بالتركيب الذى كليت فيها ـ إلخ : كل تركيب وقع فيه خبر إن ظرفاً أوجاراً ومجروراً

أو « لَيْتَ هُنَا غَيْرَ البَذِى » أى اْوَقِحِ ؛ فيجوزُ تقديمُ « فيها ، وهنا » على « غير » وتأخيرُهما عنها .

والثانى : أنه يجب تقديمه ، نحو : « لَيْتَ فِي الدَّارِ صَاحِبَهَا » فلا يجوز تأخير « فى الدار » لئلا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة .

ولا يجوزُ تقديمُ معمول الخبرِ على الاسم إذا كان غيرَ ظرفٍ ولا مجرورٍ ، نحو : « إنَّ زَيْداً آكِلٌ طَعَامَكَ » فلا يجوز « إنَّ طَعَامَكَ زيداً آكِلٌ » وكذا إن كان المعمول ظرفاً أو جاراً ومجروراً ، نحو : « إنَّ زيداً وَاثِقٌ بِكَ » أو « جَالِسٌ عندك » فلا يجوزُ تقديمُ المعمولِ على الاسم ؛ فلا تقول : « إنَّ بِكَ زَيْداً وَاثِقٌ » أو « إنّ عندك زيداً جَالِسٌ » وأجازهُ بعضُهم ، وجعل منه قوله :

٩٥ — فَلَا تَلْحَنِي فِيهَا ؛ فَإِنَّ بِحُبِّهَا أَخَاكَ مُصَابُ الْقَلْبِ جَمٌّ بَلَابِلُهْ

* * *

٩٥ ـ هذا البيت من شواهد سيبويه الخمسين التى لم ينسبوها إلى قائل معين (انظر كتاب سيبويه ١ / ٢٨٠) .

اللغة : « لا تلحنى » ـ من باب فتح ـ أى : لاتلمنى ولا تعذلنى « جم » كثير ، عظيم « بلابله » أى وساوسه ، وهو جمع بلبال، وهو الحزن واشتغال البال .

المعنى : قال الأعلم فى شرح شواهد سيبويه « يقول لاتلمنى فى حب هذه المرأة فقد أصيب قلبى بها ، واستولى عليه حبها ؛ فالعذل لا يصرفنى عنها » اهـ

الإعراب : « فلا » ناهية « تلحنى » تلح : فعل مضارع مجزوم بلا الناهية ، وعلامة جزمه حذف حرف العلة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به « فيها » جار ومجرور متعلق بتلحى « فإن » الفاء تعليلية ، إن : حرف توكيد ونصب « بحبها » الجار والمجرور متعلق بقوله « مصاب » الآتى ، وحب مضاف ، وها : ضمير الغائبة مضاف إليه « أخاك » أخا : اسم إن ، وأخا مضاف والكاف مضاف إليه « مصاب » خبر إن ، ومصاب مضاف و « القلب » مضاف إليه « جم » خبر ثان لإن « بلابله » بلابل : فاعل لجم، مرفوع بالضمة الظاهرة، وبلابل مضاف وضمير الغائب العائد إلى « أخاك » مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جر . =

وَهَمْزَ إِنَّ افْتَحْ لِسَدِّ مَصْدَرِ مَسَدَّهَا ، وَفِي سِوَى ذَاكَ اكْسِرِ (١)

« إنَّ » لها ثلاثة أحوال : وُجُوبُ الفتح ، ووُجُوبُ الكسر ، وجَوَازُ الأمرين :

فيجب فتحُها إذا قُدِّرَتْ بمَصْدَرٍ، كما إذا وَقَعَتْ فى مَوْضِعِ مرفوعِ فِعْلٍ (٢)،

= الشاهد فيه : تقديم معمول خبر « إن » وهو قوله « بحبها » على اسمها وهو قوله « أخاك » وخبرها وهو قوله « مصاب القلب » وأصل الكلام « إن أخاك مصاب القلب بحبها » فقدم الجار والمجرور على الاسم ، وفصل به بين إن واسمها ، مع بقاء الاسم مقدما على الخبر ، وإجازة هذا هو ما رآه سيبويه شيخ النحاة (انظر الكتاب ١ / ٢٨٠) .

(١) « وهمز » مفعول مقدم على عامله ، وهو قوله « افتح » الآتى ، وهمز مضاف و « إن » قصد لفظه : مضاف إليه « افتح » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « لسد » جار ومجرور متعلق بافتح ، وسد مضاف و « مصدر » مضاف إليه «مسدها» مسد : مفعول مطلق ، ومسد مضاف والضمير مضاف إليه « وفى سوى» جار ومجرور متعلق بقوله « اكسر »الآتى ، وسوى مضاف واسم الإشارة من «ذاك» مضاف إليه ، والكاف حرف خطاب « اكسر » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت .

(٢) شمل قول الشارح « مرفوع فعل » ما إذا وقعت أن فى موضع الفاعل كالمثال الذى ذكره ، ومنه قوله تعالى : (أو لم يكفهم أنا أنزلنا) أى : أو لم يكفهم إنزالنا ، وما إذا وقعت فى موضع النائب عن الفاعل ، نحو قوله تعالى : (قل أوحى إلى أنه استمع نفر من الجن) أى : قل أوحي إلى استماع نفر من الجن ، ولا فرق بين أن يكون الفعل ظاهرا كما فى هذه الأمثلة ، وبين أن يكون الفعل مقدرا ، وذلك بعد « ما » المصدرية نحو قولهم : « لا أكلمه ما أن فى السماء نجما » وقولهم : « لا أفعل هذا ما أن حراء مكانه » التقدير : لا أكلمه ما ثبت كون نجم فى السماء ، ولا أفعله ما ثبت كون حراء فى مكانه ، وبعد « لو » الشرطية فى مذهب الكوفيين ، وذلك كما فى نحو قوله تعالى : (ولو أنهم صبروا حتى تخرج إليهم) أى لو ثبت صبرهم .

نحو : « يعجبني أنَّكَ قَائِمٌ » أى : قيامُك ، أوْمَنْصُوبِهِ ، نحو : « عَرَفْتُ أنَّكَ قَائِمٌ » أى : قيامَك ، أو فى موضع مجرور حرفٍ ، نحو : « عجبت من أنّكَ قائم » أى : من قيامِك(١) ، وإنما قال : « لِسَدِّ مَصْدَرٍ مَسَدَّهَا » ولم يَقلْ : « لسد مفرد مسدها » لأنه قد يسدُّ المفردُ مَسَدَّهَا ويجب كسرها ، نحو : «ظننت زيداً إنه قائم » ؛ فهذه يجب كسرها وإن سَدَّ مَسَدَّهَا مفرد ؛ لأنها فى موضع المفعول الثانى ، ولكن لا تُقدَّر بالمصدر ؛ إذ لا يصح « ظننت زيداً قيامَه ».

فإن لم يجب تقديرها بمصدر لم يجب فتحُها ، بل تُكْسَرُ : وجوباً ، أو جوازاً، على ما سنبين ، وتحت هذا قسمان ؛ أحَدُها : وجوبُ الكسر ، والثانى : جَوَازُ الفتح والكسر ؛ فأشار إلى وجوب الكسر بقوله :

---

(١) ذكر المؤلف ضابطا عاما للمواضع التى يجب فيها فتح همزة «إن» ــ وهو أن يسد المصدر مسدها ــ وقد ذكر الشارح ثلاثة منها ، وبقيت عليه خمسة مواضع أخرى:

الأول : أن تقع فى موضع مبتدأ مؤخر ، نحو قوله تعالى : (ومن آياته أنك ترى الأرض) أى ومن آياته رؤيتك الأرض .

الثانى : أن تقع فى موضع خبر مبتدأ ، بشرط أن يكون ذلك المبتدأ غير قول ، وبشرط ألا يكون خبر أن صادقا على ذلك المبتدأ ، نحو قولك : ظنى أنك مقيم معنا اليوم ، أى ظنى إقامتك معنا اليوم .

الثالث : أن تقع فى موضع المضاف إليه نحو قوله تعالى : (إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون) أى مثل نطقكم ؛ فما : صلة ، ومثل مضاف وأن مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بالإضافة .

الرابع : أن تقع فى موضع المعطوف على شىء مما ذكرناه ، نحو قوله تعالى : (اذكروا نعمتى التى أنعمت عليكم ، وأنى فضلتكم على العالمين) أى : اذكروا نعمتى وتفضيلى إياكم .

الخامس : أن تقع فى موضع البدل من شىء مما ذكرناه ، نحو قوله تعالى : (وإذ يعدكم الله إحدى الطائفتين أنها لكم) أى : وإذ يعدكم الله إحدى الطائفتين كونها لكم ، فهو بدل اشتمال من المفعول به .

فَاكْسِرْ فِي ٱلِابْتِدَا ، وَفِي بَدْءِ صِلَهْ ۝ وَحَيْثُ « إِنَّ » لِيَمِينٍ مُكْمِلَهْ(١)

أَوْ حُكِيَتْ بِالْقَوْلِ،أَوْ حَلَّتْ مَحَلّ ۝ حَالٍ ، كَزُرْتُهُ وَإِنِّي ذُو أَمَلْ(٢)

وَكَسَرُوا مِنْ بَعْدِ فِعْلٍ عُلِّقَا ۝ بِاللَّامِ ، كَاعْلَمْ إِنَّهُ لَذُو تُقَى(٣)

---

(١) « فاكسر» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «في الابتدا» جار ومجرور متعلق باكسر «وفي بدء» جار ومجرور معطوف بالواو على الجار والمجرور السابق ، وبدء مضاف و « صله » مضاف إليه « وحيث » الواو عاطفة ، حيث : ظرف معطوف على الجار والمجرور « إن » قصد لفظه : مبتدأ « ليمين » جار ومجرور متعلق بقوله « مكمله » الآتي « مكمله » خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل جر بإضافة « حيث » إليها .

(٢) « أو » حرف عطف « حكيت » حكى : فعل ماض مبني للمجهول ، والتاء للتأنيث ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى إن ، والجملة معطوفة على جملة المبتدأ والخبر السابقة «بالقول » جار ومجرور متعلق بحكيت « أو » حرف عطف « حلت » حل : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى إن « محل » مفعول فيه ، ومحل مضاف ، و « حال » مضاف إليه « كزرته » الكاف جارة لقول محذوف ، كما سلف مرارا ، زرته : فعل وفاعل ومفعول « وإني » الواو واو الحال ، إن : حرف توكيد ونصب ، والياء اسمها « ذو » خبرها ، وذو مضاف ، و « أمل » مضاف إليه ، والجملة من إن واسمها وخبرها في محل نصب حال صاحبه تاء المتكلم في « زرته » .

(٣) « وكسروا » الواو عاطفة ، وكسروا : فعل وفاعل « من بعد » جار ومجرور متعلق بكسروا ، وبعد مضاف ، و« فعل » مضاف إليه « علقا » علق : فعل ماض مبني للمجهول، والألف للإطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستترفيه جوازا تقديره هو يعود إلى فعل والجملة في محل جر نعت لفعل «باللام» جار ومجرور متعلق بعلق « كاعلم » الكاف جارة لقول محذوف ، اعلم : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « إنه » إن حرف توكيد ونصب ، والهاء اسمها « لذو » اللام هي لام الابتداء ، وهي المعلقة ، ذو : خبر إن مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة ، وذو مضاف ، و « تقى » مضاف إليه .

[فذكَرَ أنه] يجبُ الكَسْرُ فى ستة مواضع :

الأول : إذا وقعت «إنَّ» ابتداء ، أى : فى أول الكلام ، نحو : « إنَّ زيداً قَائِمٌ » ولا يجوز وقوعُ المفتوحة ابتداء ؛ فلا تقول : « أنَّكَ فَاضِلٌ عِنْدِى » بل يجب التأخير ؛ فتقول : « عندى أنَّكَ فَاضِلٌ » وأجاز بعضهم الابتداء بها .

الثانى : أن تقع « إنَّ » صَدْرَ صلة ، نحو : « جاءَ الَّذِى إنه قائم » ، ومنه قولُه تعالى : (وَآتَيْنَاهُ مِنَ الكُنُوزِ مَا إنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ) .

الثالث : أن تقع جواباً للقسم وفى خبرها اللام ، نحو : «والله إن زَيْدًا لَقَائِمٌ» وسيأتى الكلام على ذلك .

الرابع : أن تقع فى جملة مَحْكِيَّة بالقول ، نحو : « قُلْتُ إنَّ زيداً قائم » [قال تعالى : (قَالَ إنِّى عَبْدُ اللهِ)] ؛ فإن لم تُحْكَ به — بل أجرى القولُ مُجْرَى الظن — فتحت ، نحو : « أتَقُولُ أن زيداً قائم ؟ »أى : أتظنُّ .

الخامس : أن تقع فى جملة فى موضع الحال ، كقوله : «زُرْتُهُ وَإنِّى ذُو أَمَلٍ» ومنه قوله تعالى : (كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإنَّ فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ) وقول الشاعر :

٩٦ — مَا أَعْطَيَانِى وَلاَ سَأَلْتُهُمَا إلاَّ وَإنِّى لَحَاجِزِى كَرَمِى

---

٩٦ — البيت لكثير عزة ، وهو كثير بن عبد الرحمن ، من قصيدة له يمدح فيها عبد الملك بن مروان بن الحكم وأخاه عبد العزيز بن مروان ، وأول هذه القصيدة قوله:

دَعْ عَنْكَ سَلْمَى إذْ فَاتَ مَطْلَبُهَا وَاذْكُرْ خَلِيلَيْكَ مِنْ بَنِى الْحَكَمِ

اللغة : « مطلبها » يجوز أن يكون ههنا مصدراً ميمياً بمعنى الطلب ، ويجوز أن يكون اسم زمان بمعنى وقت الطلب ، والثانى أقرب « إلا » رواية سيبويه — رحمه الله — على أنها أداة استثناء مكسورة الهمزة مشددة اللام ، ورواية أبى العباس المبرد بفتح الهمزة وتخفيف اللام على أنها أداة استفتاح ، ورواية سيبويه أعرف وأشهر وأصلح من جهة=

السادس : أن تقع بعد فِعْلٍ من أفعال القُلُوبِ وقد عُلِّق عنها باللام ، نحو : « علمت إنَّ زَيْداً لقائم » وسنبين هذا في باب « ظَنَّ » فإن لم يكن في خبرها اللامُ فُتِحَت ، نحو : « علمت أنَّ زيداً قائم » .

هذا ما ذكرهُ المصنف ، وأوردَ عليه أنه نَقَصَ مَوَاضِعَ يجب كَسْرُ « إنَّ » فيها :

الأول : إذا وقعت بعد « ألاَ » الاستفتاحية ، نحو : « ألاَ إنَّ زَيْداً قَائِمٌ » . ومنه قولُه تعالى : (ألاَ إنّهُمْ هُمُ السُّفَهَاء) .

= المعنى « حاجزى » أى مانعى ، وتقول : حجزه يحجزه — من باب إذا منعه وكفه .

الإعراب : « ما » نافية « أعطياني » أعطى : فعل ماض ، وألف الاثنين فاعل ، والنون للوقاية ، والياء مفعول أول ، والمفعول الثاني محذوف ، والتقدير : ما أعطياني شيئا « ولا » الواو عاطفة ، لا : نافية « سألتهما » فعل وفاعل ومفعول أول ، والمفعول الثاني محذوف ، وتقديره كالسابق « إلا » أداة استثناء ، والمستثنى منه محذوف ، أي : ما أعطياني ولا سألتهما في حالة من الأحوال « وإني » الواو واو الحال ، إن : حرف توكيد ونصب ، والياء اسمها « لحاجزى » اللام للتأكيد ، حاجز : خبر إن ، وحاجز مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله « كرمى » كرم : فاعل بحاجز ، وكرم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، وجملة إن واسمها وخبرها في محل نصب حال ، وهذه الحال في المعنى مستثناة من عموم الأحوال ، وكأنه قال : ما أعطياني ولا سألتهما في حالة إلا هذه .

الشاهد فيه : قوله « إلا وإني — إلخ » حيث جاءت همزة « إن » مكسورة لأنها وقعت موقع الحال ، وثمت سبب آخر في هذه العبارة يوجب كسر همزة « إن » وهو اقتران خبرها باللام ، وقال الأعلم (ج ١ ص ٤٧٢) : « الشاهد فيه كسر إن ؛ لدخول اللام في خبرها ، ولأنها واقعة موقع الجملة النائبة عن الحال ، ولو حذف اللام لم تكن إلا مكسورة لذلك » اهـ .

ومثل هذا البيت قول الله تعالى : (وما أرسلنا قبلك من المرسلين إلا إنهم ليأكلون الطعام ويمشون في الأسواق) فإن في هذه الآية الكريمة مكسورة الهمزة وجوباً لسببين كل واحد منهما يقتضي ذلك على استقلاله : وقوعها موقع الحال ، واقتران خبرها باللام .

الثانى : إذا وقعت بعد« حيث» ، نحو : « أَجْلِسْ حَيْثُ إِنَّ زَيْداً جَالِسٌ».

الثالث : إذا وقعت فى جملةٍ هى خَبَرٌ عن اسم عين ، نحو : « زَيْدٌ إِنَّهُ قَائِمٌ » .

ولا يَرِدُ عليه شَىْء من هذه المواضع ؛ لدخولها تحت قوله : « فاكسر فى الابتدا » لأن هذه إنما كسرت لكونها أوَّلَ جملةٍ مبتدأ بها .

* * *

بَعْـــدَ إِذَا فُجَاءَةٍ أَوْ قَسَمِ ... لاَ لاَمَ بَعْدَهُ بِوَجْهَيْنِ نُمِى[1]

مَعْ تِلْوِ فَا الْجَزَا ، وَذَا يَطَّرِدُ ... فِى نَحْوِ « خَيْرُ الْقَوْلِ إِنِّى أَحْمَدُ»[2]

---

(١) « بعد » ظرف متعلق بقوله « نمى » فى آخر البيت ، وبعد مضاف ، و« إذا» مضاف إليه ، وإذا مضاف و « فجاءة » مضاف إليه ، وهى من إضافة الدال إلى المدلول « أو » حرف عطف « قسم » معطوف على إذا « لا » نافية للجنس « لام » اسمها « بعده » بعد : ظرف متعلق بمحذوف خبر لا ، وبعد مضاف والهاء مضاف إليه ، وجملة لا واسمها وخبرها فى محل جر نعت لقسم «بوجهين» جار ومجرور متعلق بقوله «نمى» الآتى « نمى » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى همز إن .

(٢) « مع » ظرف معطوف على قوله « بعد » السابق بعاطف مقدر ، ومع مضاف و « تلو » مضاف إليه ، وتلو مضاف و «فا» قصر للضرورة : مضاف إليه ، وفا مضاف و « الجزا » قصر للضرورة أيضاً : مضاف إليه « ذا » اسم إشارة مبتدأ « يطرد » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على اسم الإشارة ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ « فى نحو » جار ومجرور متعلق بيطرد « خير » مبتدأ ، وخير مضاف و « القول » مضاف إليه « إنى » إن : حرف توكيد ونصب ، والياء اسمها «أحمد» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وجملة المضارع وفاعله فى محل رفع خبر إن ، وجملة إن ومعمولها فى محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل جر بإضافة « نحو » إليه .

يعنى أنه يجوز فتحُ « إنَّ » وَكَسْرُهَا إذا وقعت بعد إذا الفُجَائية ، نحو « خرجت فإذا إن زيداً قَائِمٌ » فمن كَسَرَهَا جعلها جملة ، والتقديرُ : خرجت فإذا زَيْدٌ قَائِمٌ ، وَمَنْ فتحها جعلها مع صلتها مَصْدَراً، وهو مبتدأ خبره إذا الفُجَائية ، والتقدير « فإذا قِيَامُ زَيْدٍ » أى ففى الحضرة قيامُ زيدٍ ، ويجوز أن يكون الخبر محذوفاً ، والتقديرُ « خرجت فإذا قِيَامُ زَيْدٍ مَوْجُود »[1] ، ومما جاء بالْوَجْهَيْنِ قوله:

٩٧ — وَكُنْتُ أُرَى زَيْداً — كَمَا قِيلَ — سَيِّداً
إذَا أَنَّهُ عَبْـــــــدُ الْقَفَا وَاللَّهَازِمِ

(١) هذان الوجهان اللذان جوزهما المؤلف على تقدير فتح همز أن بعد إذا الفجائية مبنيان على الخلاف فى إذا الفجائية : أهى حرف أم ظرف ؟ (انظر ص ٢٤٤ ومابعدها) فمن قال هى ظرف مكانى أو زمانى جعلها الخبر،وفتح الهمزة ، ومن قال هى حرف أجاز جعل إن واسمها وخبرها جملة أو جعلهافى تأويل مفرد ، وهذا المفرد إما أن يكون خبرا لمبتدأ محذوف ، وإما أن يكون مبتدأ والخبر محذوفا ، فإن جعلتها جملة كسرت الهمزة، وإن جعلتها مفردا فتحت الهمزة .

والحاصل أن من قال « إذا حرف مفاجأة » وهو ابن مالك — جاز عنده كسر همزة إن بعدها على تقدير أن ما بعدها جملة تامة ، وجاز عنده أيضاً فتح الهمزة على تقدير أن ما بعدها فى تأويل مصدر مبتدأ خبره محذوف أو خبر لمبتدأ محذوف ، وأما من جعل إذا ظرفا زمانيا أو مكانيا فقد أوجب فتح همزة أن على أنها فى تأويل مصدر مبتدأ خبره الظرف قبله .

ومن هنا يتبين لك أن كلام الناظم وجعله « إن » بعد « إذا » ذات وجهين لا يتم إلا على مذهبه أن إذا الفجائية حرف ، أو على التلفيق من المذهبين : بأن يكون الفتح على مذهب من قال بظرفيتها والكسر على مذهب من قال بحرفيتها ، مع أن من قال بحرفيتها يجوز فيها الفتح أيضاً .

٩٧ — هذا البيت من شواهد سيبويه التى لم ينسبوها ، وقال سيبويه قبل أن ينشده (١ — ٤٧٢) : « وسمعت رجلا من العرب ينشد هذا البيت كما أخبرك به » اهـ.

اللغة : « اللهازم » جمع لهزمة — بكسر اللام والزاى — وهى طرف الحلقوم ، ويقال : هى عظم ناتىء تحت الأذن ، وقوله « عبد القفا واللهازم » كناية عن الخسة والدناءة والذلة ، وذلك لأن القفا موضع الصفع، واللهزمة موضع اللكز ، فأنت إذا=

. . . .

نظرت إلى هذين الموضعين منه اتضح لك أنه يضرب على قفاه ولهزمته ، وليس أحد يضرب على قفاه ولهزمته غير العبد ، فتعرف من ذلك عبوديته وذلته ودناءته .

المعنى : كنت أظن زيداً سيداً كما قيل لى عنه ، فإذا هو ذليل خسيس لا سيادة له ولا شرف .

الإعراب : « كنت » كان : فعل ماض ناقص ، والتاء اسمه « أرى » بزنة المبنى للمجهول ومعناه أظن — فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « زيداً » مفعوله الأول « كما » الكاف جارة ، وما : مصدرية « قيل » فعل ماض مبنى للمجهول وما المصدرية مع مدخولها فى تأويل مصدر مجرور بالكاف : أى كقول الناس ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف نعت لمصدر محذوف يقع مفعولا مطلقاً ، والتقدير : ظنا موافقا قول الناس « سيداً » مفعول ثان لأرى ، والجملة من « أرى » وفاعلها ومفعوليها فى محل نصب خبر كان « إذا » فجائية « إنه » إن : حرف توكيد ونصب ، والهاء اسمه « عبد » خبر إن ، وعبد مضاف و « القفا » مضاف إليه « واللهازم » معطوف على القفا .

الشاهد فيه : قوله « إذا أنه » حيث جاز فى همزة « إن » الوجهان ؛ فأما الفتح فعلى أن تقدرها مع معموليها بالمفرد الذى هو مصدر ، وإن كان هذا المفرد محتاجا إلى مفرد آخر لتتم بهما جملة ، وهذا الوجه يتأتى على الراجح عند الناظم من أن إذا حرف لا ظرف ، كما أنه يتأتى على القول بأنها ظرف ، وأما الكسر فلتقديرها مع معموليها جملة ، وهى فى ابتدائها ، قال سيبويه : « فحال إذا ههنا كحالها إذا قلت : مررت فإذا أنه عبد ، تريد مررت به فإذا العبودية واللؤم ، كأنك قلت : مررت فإذا أمره العبودية واللؤم ، ثم وضعت أن فى هذا الموضع جاز » اهـ ، وقال الأعلم : « الشاهد فيه جواز فتح إن وكسرها بعد إذا . فالكسر على نية وقوع المبتدأ ، والإخبار عنه بإذا ، والتقدير فإذا العبودية ، وإن شئت قدرت الخبر محذوفا على تقدير : فإذا العبودية شأنه » اهـ .

والمحصل من وجوه الإعراب الجائز فى هذا الأسلوب أن نقول لك :

أما من ذهب إلى أن إذا الفجائية ظرف فأوجب فتح همزة إن ، وجعل أن وما دخلت =

روى بفتح « أنَّ » وكسرها ؛ فمن كَسَرَهَا جعلها جملةً [مستأنفةً] ، والتقدير « إذا هو عَبْدُ القَفَا واللَّهَازِمِ » ومن فتَحَهَا جعلها مصدراً مبتدأ ، وفى خبره الوجهان السابقان ، والتقدير على الأول « فَإِذَا عُبُودِيَّتُهُ » أى : فى الحضرة عبوديته ، وعلى الثانى « فإذا عبوديته موجودة » .

وكذا يجوز فتحُ « إن » وكَسْرُهَا إذا وقعت جوَابَ قسمٍ ، وليس فى خبرها اللام ، نحو « حَلَفْتُ أَنَّ زَيداً قَائِمٌ » بالفتح والكسر ؛ وقد رُوِىَ بالفتح والكسر قولُه :

٩٨ — لَتَقْعُدِنَّ مَقْعَـدَ القَصِىِّ مِنِّىَ ذِى القَاذُورَةِ المَقْلِىِّ
أَوْ تَحْـلِفِى بِرَبِّكِ العَـلِىِّ أَنِّى أَبُو ذَيَّالِكِ الصَّبِىِّ

= عليه فى تأويل مصدر ، ويجوز لك — حينئذ — ثلاثة أوجه من الإعراب : الأول أن يكون المصدر مبتدأ خبره إذا نفسها ، والثانى أن يكون المصدر مبتدأ خبره محذوف ، أى فإذا العبودية شأنه ، أو فإذا العبودية موجودة ، وهذا تقدير الشارح كغيره ، والثالث أن تجعل المصدر خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير فإذا شأنه العبودية ، وهذا تقدير سيبويه كما سمعت فى عبارته .

وأما من ذهب إلى أن إذا الفجائية حرف فأجاز فتح همزة إن وأجاز كسرها ، فإن فتحتها فهي ومدخولها فى تأويل مصدر ، ولك وجهان من الإعراب ، الأول أن تجعل المصدر مبتدأ خبره محذوف ، والثانى : أن تجعل المصدر خبر مبتدأ محذوف ، وليس لك — على هذا — أن تجعل « إذا » نفسها خبر المبتدأ ، لأن إذا حينئذ حرف وليست ظرفا ، وإن كسرتها فليس لك إلا الإعراب الظاهر ؛ إذ ليس فى الكلام تقدير ، فاحفظ هذا والله تعالى يرشدك .

٩٨ — البيتان ينسبان إلى رؤبة بن العجاج ، وقال ابن برى : « هما لأعرابى قدم من سفر فوجد امرأته وضعت ولداً فأنكره » .

اللغة : « القصى » البعيد النائى « ذى القاذورة » المراد به الذى لا يصاحبه الناس لسوء خلقه ، ويقال : هذا رجل قاذورة ، وهذا رجل ذو قاذورة ؛ إذا كان الناس =

. . . .

يتحامون صحبته لسوء أخلاقه ودنىء طباعه « القلى » المكروه ، اسم مفعول مأخوذ من قولهم : قلاه يقليه ، إذا أبغضه واجتواه ، ويقال فى فعله أيضاً : قلاه يقلوه ، فهو يائى واوى ، إلا أنه ينبغى أن يكون اسم المفعول الذى معنا فى هذا الشاهد مأخوذا من اليائى ؛ لأنه لو كان من الواوى لقال : مقلو ، كما تقول : مدعو ومغزو ، من دعا يدعو ، وغزا يغزو .

الإعراب : « لتقعدن » اللام واقعة فى جواب قسم محذوف ، تقعدن : فعل مضارع مرفوع بالنون المحذوفة لتوالى الأمثال ، وياء المؤنثة المخاطبة المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين فاعل ، والنون للتوكيد ، وأصله « تقعدينن » فحذفت نون الرفع فرارا من اجتماع ثلاث نونات ، فلما حذفت التقى ساكنان ، فحذفت ياء المؤنثة المخاطبة للتخلص من التقائهما وهى كالثابتة ، لكون حذفها لعلة تصريفية ، وللدلالة عليها بكسر ما قبلها « مقعد » مفعول فيه أو مفعول مطلق ، ومقعد مضاف و « القصى » مضاف إليه « منى » جار ومجرور متعلق بتقعدن ، أو بالقصى ، أو بمحذوف حال « ذى » نعت للقصى ، وذى مضاف و « القاذورة » مضاف إليه « المقلى » نعت ثان لقصى « أو » حرف عطف بمعنى إلا « تحلفى » فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد أو ، وعلامة نصبه حذف النون ، وياء المخاطبة فاعل « بربك » الجار والمجرور متعلق بتحلفى ، ورب مضاف والكاف مضاف إليه « العلى » صفة لرب « أنى » أن : حرف توكيد ونصب ، والياء اسمه « أبو » خبر أن ، وأبو مضاف وذيا من « ذيالك » اسم إشارة مضاف إليه ، واللام للبعد ، والكاف حرف خطاب « الصبى » بدل من اسم الإشارة ، أو عطف بيان عليه ، أو نعت له .

الشاهد فيه : قوله « أنى » حيث يجوز فى همزة « إن » الكسر والفتح ؛ لكونها واقعة بعد فعل قسم لا لام بعده .

أما الفتح فعلى تأويل أن مع اسمها وخبرها بمصدر مجرور بحرف جر محذوف ، والتقدير : أو تحلفى على كونى أبا لهذا الصبى .

وأما الكسر فعلى اعتبار إن واسمها وخبرها جملة لا محل لها من الإعراب جواب القسم .

ووجه جواز هذين الوجهين فى هذا الموضع أن القسم يستدعى جوابا لا بد أن =

ومقتضى كلام المصنف أنه يجوز فتحُ « إنَّ » وكسْرُها بعد القَسَم إذا لم يكن في خبرها اللامُ ، سَواء كانت الجملة المقسَمُ بها فعليةً ، والفعلُ فيها ملفوظٌ به ، نحو « حَلَفْتُ إنَّ زَيْداً قَائِمٌ » أو غيرُ ملفوظٍ به ، نحو « واللهِ إنَّ زيداً قائم » أو اسمية ، نحو « لَعَمْرُكَ إنَّ زيداً قائم »[1] .

= يكون جملة ، ويستدعى محلوفا عليه يكون مفردا ويتعدى له فعل القسم بعلى ؛ فإن قدرت « أن » بمصدر كان هو المحلوف عليه وكان مفردا مجرورا بعلى محذوفة ، وإن قدرت أن جملة فهى جواب القسم ، فتنبه لهذا الكلام .

(١) اعلم أن ههنا أربع صور :

الأولى : أن يذكر فعل القسم ، وتقع اللام فى خبر إن ، نحو قولك : حلفت بالله إنك لصادق ، ومنه قوله تعالى : (ويحلفون بالله إنهم لمنكم) وقوله جل شأنه : (أهؤلاء الذين أقسموا بالله جهد أيمانهم إنهم لمعكم) .

والثانية : أن يحذف فعل القسم ، وتقع اللام أيضاً فى خبر إن ، نحو قولك : والله إنك لمؤدب ، ومنه قوله تعالى : (والعصر إن الإنسان لفى خسر) .

ولا خلاف فى أنه يتعين كسر همزة إن فى هاتين الصورتين ؛ لأن اللام لا تدخل إلا على خبر إن المكسورة .

والصورة الثالثة : أن يذكر فعل القسم ، ولا تقترن اللام بخبر إن ، كما فى البيت الشاهد السابق (رقم ٩٨) .

ولا خلاف أيضاً فى أنه يجوز فى هذه الصورة وجهان : كسر همزة إن ، وفتحها ، على التأويلين اللذين ذكرها الشارح ، وذكرناهما فى شرح الشاهد السابق .

والصورة الرابعة : أن يحذف فعل القسم ، ولا تقترن اللام بخبر إن ، نحو قولك ، والله إنك عالم ، ومنه قوله تعالى : (حم والكتاب المبين إنا أنزلناه) .

وفى هذه الصورة خلاف ، والكوفيون يجوزون فيها الوجهين ، والبصريون لا يجوزون فتح الهمزة ، ويوجبون كسرها ؛ والذى حققه أثبات العلماء أن مذهب الكوفيين فى هذا الموضع غير صحيح ، فقد نقل ابن هشام إجماع العرب على الكسر ، وقال السيوطى فى جمع الجوامع : « وما نقل عن الكوفيين من جواز الفتح فيها غلط ؛ لأنه لم يسمع » اه . =

وكذلك يجوز الفتحُ والكسْرُ إذا وقعت « إنَّ » بعد فاء الجزاء ، نحو « مَنْ يَأْتِنِي فَإِنَّهُ مُكْرَمٌ » فالكسرُ على جَعْلِ « إنَّ » ومعموليها جملةً أجيب بها الشرطُ ، فكأنه قال : مَنْ يَأْتِنِي فهو مُكْرَمٌ ، والفتحُ على جَعْل « أنَّ » وصلتها مصدراً مبتدأ والخبر محذوف ، والتقدير « مَنْ يَأْتِنِي فإِكْرَامُه مَوْجُودٌ » ويجوز أن يكون خبراً والمبتدأ محذوفاً ، والتقدير « فجزاؤُهُ الإكرام » .

ومما جاء بالوجهين قولُه تعالى : (كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءاً بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ) قرىء (فإنه غفور رحيم) بالفتح [والكسر ؛ فالكسرُ على جعلها جملة جواباً لِمَنْ ، والفتحُ] على جعل أنّ وصلتها مصدراً مبتدأ خبره محذوف ، والتقدير « فَالْغُفْرَانُ جزاؤُهُ » أو على جعلها خبراً لمبتدأ محذوف ، والتقدير « فجزاؤه الغفران » .

وكذلك يجوز الفتحُ والكسْرُ إذا وقعت « أنَّ » بعد مبتدأ هو فى المعنى قولٌ وخَبَرُ « إنَّ » قولٌ ، والقائلُ وَاحِدٌ ، نحو « خَيْرُ الْقَوْلِ إنى أحمد [الله] » فَمَنْ فتح جعل « أنَّ » وصلتها مصدراً خبراً عن « خير » ، والتقدير « خَيْرُ القول حمدُ للهِ » ف « خير » : مبتدأ ، و « حَمْدُ الله » : خبره ، وَمَنْ كَسَر جعلها جملة خبراً عن « خير » كما تقول « أولُ قراءتى (سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الأَعْلَى) » فأولُ : مبتدأ ، و « سبح اسم ربك الأعلى » جملة خبر عن « أول » وكذلك « خير القول » مبتدأ ، و « إنى أحمد الله » خبره ، ولا تحتاج هذه

= وعلى هذا ينبغى أن يحمل كلام الناظم ؛ فيكون تجويز الوجهين مخصوصاً بذكر فعل القسم مع عدم اقتران الخبر باللام ؛ وهى الصورة التى أجمعوا فيها على جواز الوجهين .

الجملة إلى رابطٍ ؛ لأنها نَفْسُ المبتدأ فى المعنى ؛ فهى مثل « نُطْقِى اللهُ حَسْبِى » وَمَثَّلَ سيبويه هذه المسألة بقوله: « أولُ ما أقولُ أنِّى أَحْمَدُ اللهَ » وَخَرَّجَ الكسر على الوجه الذى تقدَّمَ ذكره ، وهو أنه من باب الإخبار بالجمل ، وعليه جرى جماعة من المتقدمين والمتأخرين : كالمبرد ، والزجاج ، والسيرافى ، وأبى بكر بن طاهر ؛ وعليه أكثر النحويين .

***

وَبَعْدَ ذَاتِ الْكَسْرِ تَصْحَبُ الْخَبَرْ
لَامُ ابْتِدَاء ، نَحْوُ : إِنِّى لَوَزَرْ[1]

يجوز دخولُ لامِ الابتداء على خبر « إنَّ » المكسورة[2] ، نحو « إنَّ زَيْدًا لَقَائِمٌ » .

---

(١) « بعد » ظرف متعلق بقوله تصحب الآتى ، وبعد مضاف ، و « ذات » مضاف إليه ، وذات مضاف ، و « الكسر » مضاف إليه « تصحب » فعل مضارع « الخبر » مفعول به لتصحب مقدم على الفاعل « لام » فاعل مؤخر عن المفعول ، ولام مضاف و « ابتداء » مضاف إليه « نحو » خبر لمبتدأ محذوف ، أى : وذلك نحو « إنى » إن : حرف توكيد ونصب ، والياء التى هى ضمير المتكلم اسمها « لوزر » اللام لام الابتداء ، وهى للتأكيد ، وزر : خبر إن ، ومعناه الملجأ الذى يستعان به .

(٢) يشترط فى خبر إن الذى يجوز اقتران اللام به ثلاثة شروط . ذكر المصنف منها شرطين فيما يأتى :

الأول : أن يكون مؤخرا عن الاسم ، فإن تقدم على الاسم لم يجز دخول اللام عليه نحو قولك : إن فى الدار زيداً ، ولافرق فى حالة تأخره على الاسم بين أن يتقدم معموله عليه وأن يتأخر عنه ، وزعم ابن الناظم أن معمول الخبر لو تقدم عليه امتنع دخول اللام على الخبر ، وهو مردود بنحو قوله تعالى : (إن ربهم بهم يومئذ لخبير) فقددخلت اللام على الخبر فى أفصح الكلام مع تقدم معموليه وهما « بهم » و « يومئذ »

الثانى : أن يكون الخبر مثبتا غير منفى ، فإن كان منفيا امتنع دخول اللام عليه .

الثالث : أن يكون الخبر غيرجملة فعلية فعلها ماض متصرف غير مقترن بقد، وذلك=

وهذه اللام حَقُّها أن تدخل على أول الـكلام ؛ لأنَّ لها صَدْرَ الـكلام ؛ فحقُّهَا أن تدخل على « إنَّ » نحو « لأنَّ زيداً قائم » لـكن لما كانت اللام للتأكيد ، وإن للتأكيد ؛ كرهوا الجَمْعَ بين حرفين بمعنى واحدٍ ، فأخَّرُوا اللامَ إلى الخبر .

ولا تدخل هذه اللامُ على خبر باقى أخوات « إنَّ » ؛ فلا تقول « لَعَلَّ زيداً لَقَائم » وأجاز الـكوفيون دخولَهَا فى خبر « لـكن » ، وأنشدوا :

٩٩— يَلُومُونَنِي فى حُبِّ لَيْلَى عَوَاذِلِى وَلَـكِنَّنِى مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدُ

= بأن يكون واحداً من خمسة أشياء ، أولها : المفرد نحو « إن زيداً لقائم » ، وثانيها : الجملة الاسمية نحو « إن أخاك لوجهه حسن » ، والثالث : الجملة الفعلية التى فعلها مضارع نحو « إن زيدا ليقوم » ، والرابع : الجملة الفعلية التى فعلها ماض جامد نحو « إن زيداً لعسى أن يزورنا » ، والخامس : الجملة الفعلية التى فعلها ماض متصرف مقترن بقد ، نحو « إن زيداً لقد قام » .

ثم إذا كان الخبر جملة اسمية جاز دخول اللام على أول جزءيها نحو « إن زيداً لوجهه حسن » ، وعلى الثانى منهما نحو « إن زيدا وجهه لحسن » ، ودخولها على أول الجزءين أولى ؛ بل ذكر صاحب البسيط أن دخولها على ثانيهما شاذ .

٩٩ — هذا البيت مما ذكر النحاة أنه لا يعرف له قائل ، ولم أجد أحدا ذكر صدره قبل الشارح العلامة ، بل وقفت على قول ابن النحاس : « ذهب الـكوفيون إلى جواز دخول اللام فى خبر لـكن ، واستدلوا بقوله :

* وَلَـكِنَّنِى مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدُ *

والجواب أن هذا لا يعرف قائله ولا أوله ، ولم يذكر منه إلا هذا ؛ ولم ينشده أحد ممن وثق فى العربية ، ولا عزى إلى مشهور بالضبط والإتقان » اهـ كلامه ، ومثله للانبارى فى الإنصاف (٢١٤) ؛ وقال ابن هشام فى مغنى اللبيب : « ولا يعرف له قائل ، ولا تتمة ، ولا نظير » اهـ .

ولا ندرى أرواية الصدر على هذا الوجه مما نقله الشارح العلامة أم وضعه من عند =

. . . .

= نفسه أم مما أضافه بعض الرواة قديما لتكميل البيت غير متدبر لما يجره هذا الفعل من عدم الثقة ، وإذا كان الشارح هو الذى رواه فمن أى المصادر ؟ مع تضافر العلماء من قبله ومن بعده على ما ذكرنا .

اللغة : « عميد » من قولهم : عمده العشق ، إذا هده ، وقيل : إذا انكسر قلبه من المودة .

الإعراب : « يلوموننى » فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وواو الجماعة فاعل ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به ، والجملة فى محل رفع خبر مقدم ، وهذا إذا جرينا على اللغة الفصحى ، وإلا فالواو حرف دال على الجمع ، وعواذلى : هو فاعل يلوم ، وقوله « فى حب » جار ومجرور متعلق بيلوم ، وحب مضاف ، و « ليلى » مضاف إليه « عواذلى » مبتدأ مؤخر على الفصحى « ولكننى » لكن : حرف استدراك ونصب ، والنون للوقاية ، والياء اسمه « من حبها » الجار والمجرور متعلق بقوله عميد الآتى ، وحب مضاف ، وها : مضاف إليه « لعميد » اللام لام الابتداء ، أو هى زائدة على ما ستعرف فى بيان الاستشهاد ، وعميد خبر لكن .

الشاهد فيه : قوله « لعميد » حيث دخلت لام الابتداء – فى الظاهر – على خبر لكن، وجواز ذلك هو مذهب الكوفيين .

والبصريون يأبون هذا وينكرونه ، ويجيبون عن هذا البيت بأربعة أجوبة .

أحدها : أن هذا البيت لا يصح ، ولم ينقله أحد من الأثبات .

الثانى : ما ذكره الشارح العلامة من أن اللام زائدة ، وليست لام الابتداء .

الثالث : سلمنا صحة البيت ، وأن اللام فيه للابتداء ، ولكنها ليست داخلة على خبر « لكن » وإنما هى داخلة على خبر « إن» المكسورة الهمزة المشددة النون ، وأصل الكلام « ولكن إننى من حبها لعميد » فحذفت همزة « إن » تخفيفاً ، فاجتمع أربع نونات إحداهن نون « ولكن » واثنتان نونا « إن » والرابعة نون الوقاية ؛ فحذفت واحدة منهن، فبقى الكلام على ما ظننت.

الرابع : سلمنا أن هذا البيت صحيح ، وأن اللام هى لا الابتداء ، وأنها داخلة على خبر لكن ، ولكننا لا نسلم أن هذا مما يجوز القياس عليه ، بل هو ضرورة وقعت فى هذا البيت بخصوصه ، والبيت المفرد والبيتان لا تبنى عليهما قاعدة . =

وخُرِّجَ على أن اللام زائدة ، كما شَذَّ زيادتُها فى خبر « أَمْسَى » نحو قوله :

١٠٠ — مَرُّوا عَجَالَى ، فَقَالُوا : كَيْفَ سَيِّدُكُمْ ؟
فَقَالَ مَنْ سَأَلُوا : أَمْسَى لَمَجْهُودَا

= والتخريجان الثالث والرابع متحتمان فيما ذكره الشارح من الشواهد (١٠٠ ، ١٠١) وما نذكره من قول كثير فى شرح الشاهد الآتى ، وكذلك فى قول الآخر :

أَمْسَى أَبَانُ ذَلِيلاً بَعْدَ عِزَّتِهِ وَمَا أَبَانُ لَمِنْ أَعْلَاجِ سُودَانِ

١٠٠ — حكى العينى أن هذا البيت من أبيات الكتاب ، ولم ينسبوه إلى أحد ، وأنشده أبو حيان فى التذكرة مهملا أيضاً ، وأنشده ثعلب فى أماليه ، وأنشده أبو على الفارسى ، وأنشده أبو الفتح ابن جنى ، ولم ينسبه أحد منهم إلى قائل معين ، وقد راجعت كتاب سيبويه لأحقق ما قاله العينى فلم أجده بين دفتيه .

اللغة : « عجالى » جمع عجلان — كسكران وسكارى — ومن العلماء من يرويه « عجالا » بكسر العين على أنه جمع عجل — بفتح فضم مثل رجل ورجال — ومنهم يرويه « سراعا » على أنه جمع سريع « كيف سيدكم » روى فى مكانه « كيف صاحبكم » وقوله « من سألوا » يروى هذا الفعل بالبناء للمعلوم ، على أن جملة الفعل وفاعله لا محل لها صلة الموصول ، والعائد محذوف ، وتقدير الكلام : فقال الذى سألوه ويروى ببناء الفعل للمجهول ، على أن الجملة صلة ، والعائد للموصول هو واو الجماعة ، وكأنه قال : فقال الذين سئلوا « مجهوداً » نال منه المرض والعشق حتى أجهداه وأتعباه .

الإعراب : « مروا » فعل وفاعل « عجالى » حال « فقالوا » فعل وفاعل « كيف » اسم استفهام خبر مقدم « سيدكم » سيد : مبتدأ مؤخر ، وسيد مضاف ، والضمير مضاف إليه، والجملة من المبتدأ والخبر فى محل نصب مقول القول « قال » فعل ماض « من » اسم موصول فاعل قال « سألوا » فعل وفاعل ، والجملة لا محل لها صلة الموصول ، والعائد محذوف ، أى سألوه ، وقد بينا أنه يروى بالبناء للمجهول ، وعليه يكون العائد هو واو الجماعة التى هى نائب الفاعل، ويكون الشاعر قد راعى معنى من=

أى : أمسى مجهوداً ، وكما زيدت فى خبر المبتدأ شذوذاً ، كقوله :

١٠١ — أُمُّ الْحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَهْ

= « أمسى » فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى سيدكم « لمجهودا » اللام زائدة، مجهودا : خبر أمسى، وجملة أمسى ومعموليها مقول القول فى محل نصب.

الشاهد فيه : قوله « لمجهودا » حيث زيدت اللام فى خبر « أمسى » وهى زيادة شاذة، ومثل هذا قول كثير عزة :

وَمَا زِلْتُ مِنْ لَيْلَى لَدُنْ أَنْ عَرَفْتُهَا
لَكَالْهَائِمِ الْمُقْصَى بِكُلِّ سَبِيلِ

حيث زاد اللام فى خبر « زال » — وهو قوله لكالهائم — زيادة شاذة .

وفى ذلك رد لما زعم الكوفيون من أن اللام الداخلة فى خبر لكن فى قول الشاعر :

* ولكننى من حبها لعميد *

هى لام الابتداء ، وحاصل الرد عليهم بهذين الشاهدين أنا لا نسلم أن اللام التى فى خبر لكن هى — كما زعمتم — لام الابتداء ، بل هى لام زائدة مقحمة اقترنت بخبر لكن بدليل أن مثل هذه اللام قد دخلت على أخبار قد وقع الإجماع منا ومنكم على أن لام الابتداء لاتقترن بها كخبر أمسى وخبر زال فى البيتين .

١٠١ — نسب جماعة هذا البيت — ومنهم الصاغانى — إلى عنترة بن عروس مولى بنى ثقيف ، ونسبه آخرون إلى رؤبة بن العجاج ، والأول أكثر وأشهر ، ورواه الجوهرى .

اللغة : « الحليس » هو تصغير حلس ، والحلس — بكسر فسكون — كساء رقيق يوضع تحت البرذعة ، وهذه الكنية فى الأصل كنية الأتان — وهى أنثى الحمار — أطلقها الراجز على امرأة تشبيها لها بالأتان « شهربة » بفتح الشين والراء بينهما هاء ساكنة ، والمراد بها ههنا الكبيرة الطاعنة فى السن « ترضى من اللحم » من هنا بمعنى البدل مثلها فى قوله تعالى (لجعلنا منكم ملائكة) أى بدلكم ، وإذا قدرت مضافا تجره بالباء ، وجعلت أصل الكلام : ترضى من اللحم بلحم عظم الرقبة — كانت من دالة على التبعيض .

=

وأجاز المبرِّدُ دخولَهَا في خبر أنَّ المفتوحة ، وقد قرىء شاذًّا : (إلاَّ أنَّهمْ لَيأْكُلُونَ الطَّعَامَ) بفتح « أنَّ » ، ويتخرَّج أيضاً على زيادة اللام .

* * *

وَلاَ يَلِي ذِى اللاَّمَ مَا قَدْ نُفِيَا   وَلاَ مِنَ الْأَفْعَالِ مَا كَرَضِيَا(١)

= الإعراب : « أم » مبتدأ ، وأم مضاف ، و « الحليس » مضاف إليه « لعجوز » خبر المبتدأ « شهربة » صفة لعجوز « ترضى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى أم الحليس ، والجملة صفة ثانية لعجوز « من اللحم » جار ومجرور متعلق بترضى « بعظم » مثله ، وعظم مضاف و « الرقبة » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « لعجوز » حيث زاد اللام فى خبر المبتدأ ؛ والذهاب إلى زيادة اللام أحد تخريجات فى هذا البيت ، ومنها أن « عجوز » خبر لمبتدأ محذوف كانت اللام مقترنة به ـ وأصل الكلام على هذا : أم الحليس لهى عجوز ـ إلخ . فحذف المبتدأ ، فاتصلت اللام بخبره ، وهى فى صدر المذكور من جملتها ـ وقد مضى بحث ذلك فى باب المبتدأ والخبر (انظر ما تقدم لنا ذكره فى شرح الشاهد رقم ٥٣) ومثل هذا البيت قول أبى عزة عمرو بن عبد الله بن عثمان يمدح رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد امتن عليه يوم بدر :

فَإنَّكَ مَنْ حَارَبْتَهُ لَمُحَارَبٌ   شَقِيٌّ ، وَمَنْ سَالَمْتَهُ لَسَعِيدُ

الشاهد فى قوله : « من حاربته لمحارب » وفى قوله « من سالمته لسعيد » فإن « من » اسم موصول مبتدأ فى الموضعين ، وقد دخلت اللام على خبره فى كل منهما .

(١) « ولا » نافية « يلى » فعل مضارع « ذى » اسم إشارة مفعول به ليلى مقدم على الفاعل « اللام » بدل أو عطف بيان من اسم الإشارة ، أو نعت له « ما » اسم موصول فاعل يلى « قد » حرف تحقيق « نفيا » نفى : فعل ماض مبنى للمجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة لا محل لها صلة الموصول « ولا » الواو عاطفة ، لا : نافية « من الأفعال » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ما الآتية « ما » اسم موصول معطوف على « ما » =

وَقَدْ يَلِيهَا مَعَ قَدْ ، كَإِنَّ ذَا لَقَدْ سَمَا عَلَى الْعِدَا مُسْتَحْوِذَا(١)

إذا كانَ خبرُ « إنَّ » مَنْفِيًّا لم تدخل عليه اللامُ ؛ فلا تقول « إنَّ زَيْداً لَمَا يَقُومُ » وقد ورد فى الشعر ، كقوله :

١٠٢ — وَأَعْلَمُ إِنَّ تَسْلِيماً وَتَرْكاً لَلاَ مُتَشَابِهَانِ وَلاَ سَوَاءُ

= الأولى « كرضيا » قصد لفظه : جار ومجرور متعلق بفعل محذوف ، تقع جملته صلة « ما » الثانية ، وتقدير البيت : ولا يلى هذه اللام اللفظ الذى تقدمته أداة نفى ، ولا الماضى الذى يشبه رضى حال كونه من الأفعال .

(١) « وقد » حرف تقليل « يليها » يلى : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الماضى المعبر عنه بقوله « ما كرضى » وها : ضمير عائد إلى اللام مفعول به ليلى « مع » ظرف متعلق بمحذوف حال من فاعل يلى ، ومع مضاف و « قد » قصد لفظه مضاف إليه « كإن » الكاف جارة لقول محذوف ، إن : حرف تأكيد ونصب « ذا » اسم إشارة : اسم إن « لقد » اللام لام التأكيد ، وقد : حرف تحقيق « سما » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اسم الإشارة ، والجملة خبر إن فى محل رفع « على العدا » جار ومجرور متعلق بسما « مستحوذا » حال من الضمير المستتر فى « سما » .

١٠٢ — البيت لأبى حزام ـ غالب بن الحارث ـ العكلى .

اللغة : « إن » إذا جريت على ما هو الظاهر فالهمزة مكسورة ؛ لأن اللام فى خبرها ، وإذا جعلت اللام زائدة فتحت الهمزة ، والأول أقرب ؛ لأن الذى يعلق « أعلم » عن العمل هو لام الابتداء ، لا الزائدة « تسليما » أراد به التسليم على الناس ، أو تسليم الأمور إلى ذويها وعدم الدخول فيما لا يعنى « تركا » أراد به ترك ما عبر عنه بالتسليم .

الإعراب : « أعلم » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « إن » حرف توكيد ونصب « تسليما » اسمه « وتركا » معطوف عليه « للامتشابهان » اللام لام الابتداء أو زائدة على ما ستعرف ، ولا : نافية ، ومتشابهان : خبر إن « ولا » الواو عاطفة ، لا : زائدة لتأكيد النفى « سواء » معطوف على خبر إن . =

وأشار بقوله : « ولا من الأفعال ما كرضيا » إلى أنه إذا كان الخبر ماضياً متصرفا غيرَ مقرون بقد لم تدخل عليه اللامُ ؛ فلا تقول « إنّ زَيْداً لَرَضِيَ » وأجاز ذلك الكسائىُّ ، وهشامٌ ؛ فإن كان الفعلُ مضارعاً دخلت اللامُ

= الشاهد فيه : قوله « للامتشابهان » حيث أدخل اللام فى الخبر المنفى بلا ، وهو شاذ .

وقد اختلف العلماء فى رواية صدر هذا البيت ؛ فظاهر كلام الرضى — وهو صريح كلام ابن هشام — أن همزة إن مكسورة ؛ لوجود اللام فى خبرها .

قال ابن هشام : « إن بالكسر لدخول اللام على الخبر » اهـ ، وهذا مبنى على ما هو الظاهر من أن اللام لام الابتداء ، كما ذكرنا لك فى لغة البيت .

وذهب ابن عصفور — تبعاً للفراء — إلى أن الهمزة مفتوحة ، ومجازه عندنا أنه اعتبر اللام زائدة ، وليست لام الابتداء .

فإذا جعلت همزة إن مكسورة — على ما هو كلام ابن هشام ، وهو الذى يجرى عليه كلام الشارح ههنا — كان فى البيت شذوذ واحد ، وهو دخول اللام على خبر إن المنفى .

وإذا جريت على كلام ابن عصفور ، فإن اعتبرت اللام لام الابتداء كان فى هذا الشاهد شذوذان : أحدهما دخول اللام على خبر أن المفتوحة ، وثانيهما : دخولها على خبر أن المنفى .

ومخلص من هذا كله أن نعتبر اللام زائدة كما اعتبروها كذلك فى الشواهد السابقة .

وقال ابن جنى : « إنما أدخل اللام — وهى للإيجاب — على لا وهى للنفى من قبل أنه شبه لا بغير ، فكأنه قال : لغير متشابهين ، كما شبه الآخر ما التى للنفى بما التى بمعنى الذى فى قوله :

لَمَا أغْفَلْتُ شُكْرَكَ فَاجْتَنِبْنِى   فَكَيْفَ وَمِنْ عَطَائِكَ جُلُّ مَالِى ؟

ولم يكن سبيل اللام الموجبة أن تدخل على ما النافية لولا ما ذكرت لك من الشبه » انتهى كلامه .

عليه ، ولا فرق بين المتصرِّفِ نحو « إنّ زَيْداً لَيَرْضَى » وغير المتصرف ، نحو « إنّ زَيْداً لَيَذَرُ الشرّ » هذا إذا لم تقترن به السين أو سوف ؛ فإن اقترنت [به] ، نحو « إنّ زَيْداً سَوْفَ يَقُومُ » أو « سَيَقومُ » ففي جواز دخول اللام عليه خلافٌ ؛ [فيجوز إذا كان « سوف » على الصحيح ، وأما إذا كانت السين فقليل] .

وإن كان ماضياً غير متصرفٍ فظاهرُ كلامِ المصنفِ [جوازُ] دخولِ اللام عليه ؛ فتقول : « إنّ زَيْداً لَنِعْمَ الرَّجُلُ ، وَإِنَّ عَمْراً لَبِئْسَ الرَّجُلُ » وهذا مذهب الأخفش والفراء ، والمنقولُ أن سيبويه لا يُجِيزُ ذلك .

فإن قُرِنَ الماضى المتصرفُ بـ « قَدْ » جاز دخولُ اللام عليه ، وهذا هو المراد بقوله : « وقد يليها مع قد » نحو « إنّ زَيْداً لَقَدْ قَامَ » .

* * *

وَتَصْحَبُ الْوَاسِطَ مَعْمُولَ الْخَبَرْ وَالْفَصْلَ ، وَاسْماً حَلَّ قَبْلَهُ الْخَبَرْ[1]

تدخلُ لامُ الابتداءِ على معمول الخبرِ إذا تَوَسَّط بين اسمِ إنّ والخبرِ ، نحو « إن زيداً لَطَعَامَكَ آكِلٌ » وينبغى أن يكون الخبرُ حينئذٍ مما يصح دخولُ اللامِ عليه كما مَثَّلْنَا[2] فإن كان الخبر لا يصح دخولُ اللام عليه لم يصح دخولها

(١) « وتصحب » الواو عاطفة ، تصحب : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى اللام « الواسط » مفعول به لتصحب « معمول » بدل منه، أو حال منه ، ومعمول مضاف ، و « الخبر » مضاف إليه « والوصل » معطوف على الواسط « واسما » معطوف على الواسط أيضا « حل » فعل ماض « قبله » قبل : ظرف متعلق بحل ، وقبل مضاف والضمير الذى للغائب العائد إلى قوله « اسما » مضاف إليه « الخبر» فاعل لحل ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل نصب نعت لقوله «اسما» .

(٢) يشترط لدخول اللام على معمول الخبر أربعة شروط :

الأول: أن يكون هذا المعمول متوسطاً بين ما بعد إن ، سواء أكان التالى لإن هو=

على المعمول ، كما إذا كان [الخبر] فعلا ماضياً متصرفاً غير مقرون بـ « قَدْ » لم يصحّ دخولُ اللام على المعمول ؛ فلا تقول « إنّ زَيْداً لَطَعَامَكَ أَكَلَ » وأجاز ذلك بعضُهم ، وإنما قال المصنف : « وتصحب الواسطَ » — أى : المتوسِّطَ — تنبيهاً على أنها لا تدخل على المعمول إذا تأخر ؛ فلا تقول « إنّ زَيْداً آكِلٌ لَطَعَامَكَ » .

وأشْعَرَ قولُه بأن اللام إذا دخلت على المعمول المتوسِّطِ لا تدخل على الخبر ، فلا تقول « إنّ زَيْداً لَطَعَامَكَ لآكِلٌ » ، وذلك من جهة أنه خَصَّصَ دخول اللام بمعمول الخبر المتوسط ، وقد سمع ذلك قليلا ، حكى من كلامهم « إنى لَبِحَمْدِ الله لَصَالِحٌ » .

= اسمها كما فى مثال الشارح ، أم كان التالى لإن هو خبرها الظرف أو الجار والمجرور ، نحو « إن عندى لفى الدار زيدا » أم كان التالى لها معمولا آخر للخبر المؤخر ، نحو « إن عندى لفى الدار زيدا جالس » ويشمل كل هذه الصور قول الناظم « الواسط معمول الخبر » ، وإن كان تفسير الشارح قد قصره على صورة واحدة منها .

الشرط الثانى : أن يكون الخبر مما يصح دخول اللام عليه ، وهذا يستفاد من قول الناظم « معمول الخبر » فإن أل فى الخبر للعهد الذكرى ، والمعهود هو الخبر الذى تدخل اللام عليه ، والذى بينه وذكر شروطه فيما قبل ذلك .

الشرط الثالث : ألا تكون اللام قد دخلت على الخبر ، وهو الشرط الذى بين الشارح أن كلام الناظم يشعر به ، وقد بين أيضاً وجه إشعار كلامه به .

الشرط الرابع : ألا يكون المعمول حالا ولا تمييزا ؛ فلا يصح أن تقول « إن زيدا لراكبا حاضر » ولا تقول « إن زيدا لعرقا يتصبب » وقد نص الشارح على الحال ، ونص غيره على التمييز ؛ وزاد أبو حيان ألا يكون المعمول مفعولا مطلقا ولا مفعولا لأجله ؛ فعنده لا يجوز أن تقول « إن زيدا لركوب الأمير راكب » ولا أن تقول « إن زيدا لتأديبا ضارب ابنه » واستظهر جماعة عدم صحة دخول اللام على المستثنى من الخبر ، ولا على المفعول معه ، وإن كان المتقدمون لم ينصوا على هذين .

وأشار بقوله : « والفَصْل[1] » إلى أن لام الابتداء تدخل على ضمير الفَصْلِ ، نحو « إنّ زَيْداً لَهُوَ القَائمُ » وقال الله تعالى : (إنّ هٰذَا لَهُوَ القَصَصُ الحَقُّ) فـ « هذا » اسم « إنّ » ، و « هو » ضمير الفَصْل ، ودخلت عليه اللامُ ، و « القَصَصُ » خبر « إنّ » .

وسمى ضمير الفَصْل لأنه يَفصِلُ بين الخبر والصفة ، وذلك إذا قلت « زيد هو القائم » فلو لم تأتِ بـ « هو » لاحْتَملَ أن يكون « القائم » صفةً لزيدٍ ، وأن يكون خبراً عنه ، فلما أتيت بـ « هو » تعين أن يكون « القائم » خبراً عن زيد .

وشَرْطُ ضميرِ الفصل أن يتوسط بين المبتدأ والخبر[2] ، نحو « زَيْدٌ هو القائم » أو بين ما أصلُه المبتدأ والخبر ، نحو « إنّ زَيْداً لهو القائم » .

---

(١) البصريون يسمونه « ضمير الفصل » ووجه تسميته بذلك ما ذكره الشارح ، ومن العلماء من يسميه « الفصل » كما قال الناظم « والفصل » والكوفيون يسمونه « عمادا » ووجه تسميتهم إياه بذلك أنه يعتمد عليه فى تأدية المعنى المراد ، وقد اختلفوا فيه : أهو حرف أم اسم ؟ وإذا كان اسما فهل له محل من الإعراب أم لا محل له من الإعراب ؟ وإذا كان له محل من الإعراب فهل محله هو محل الاسم الذى قبله أم محل الاسم الذى بعده ؟ فالأكثرون على أنه حرف وضع على صورة الضمير وسمى « ضمير الفصل » ومن النحاة من قال : هو اسم لا محل له من الإعراب ، ومنهم من قال : هو اسم محله محل الاسم المتقدم عليه ؛ فهو فى محل رفع إذا قلت « زيد هو القائم » أو قلت « كان زيد هو القائم » ، وفى محل نصب إذا قلت « إن زيدا هو القائم » ومنهم من قال : هو اسم محله محل الاسم المتأخر عنه ، فهو فى محل رفع فى المثالين الأول والثالث ، وفى محل نصب فى نحو قوله تعالى : (كنت أنت الرقيب عليهم) .

(٢) يشترط فى ضمير الفصل ــ بقطع النظر عن كونه بين معمولى إن ــ أربعة شروط : الأول : أن يقع بين المبتدأ والخبر أو ما أصلهما ذلك ، وقد ذكر الشارح هذا الشرط .

=

واشار بقوله : « وأسماً حَلَّ قبلة الخبر » إلى أن لام الابتداء تدخل على الاسم إذا تأخر عن الخبر ، نحو « إنَّ فى الدار لَزَيْداً » قال الله تعالى : (وَإِنَّ لَكَ لأجْراً غَيْرَ مَمْنُونٍ) .

وكلامُهُ يُشْعِرُ [أيضاً] بأنه إذا دخلت اللامُ على ضميرِ الفَصْلِ أو على الاسم المتأخر لم ندخل على الخبر ، وهو كذلك ؛ فلا تقول : « إنَّ زَيْداً لَهُوَ لَقَائِم » ، ولا « إن لَفِي الدّارِ لَزَيْداً » .

ومُقْتَضَى إطلاقِهِ — فى قوله : إن لام الابتداء تدخل على المعمول التوسط بين الاسم والخبر — أن كلَّ معمولٍ إذا تَوَسَّطَ جاز دخولُ اللام عليه ؛ كالمفعول الصريح ، والجار والمجرور ، والظرف ، والحال ، وقد نص النحويون على منع دخول اللام على الحال ؛ فلا تقول : « إنّ زَيْداً لَضَاحِكاً رَاكِبٌ » .

***

وَوَصْلُ « مَا » بِذِي الْحُرُوفِ مُبْطِلُ
إِعْمَالَهَا ، وَقَدْ يُبَقَّى الْعَمَلُ[1]

= الشرط الثانى : أن يكون الاسمان اللذان يقع بينهما معرفتين نحو « إن محمدا هو المنطلق » أو أولهما معرفة حقيقة وثانيهما يشبه المعرفة فى عدم قبوله أداة التعريف كأفعل التفضيل المقترن بمن ، نحو « محمد أفضل من عمرو » .

الشرط الثالث : أن يكون ضمير الفصل على صيغة ضمير الرفع كما فى هذه الأمثلة .

الشرط الرابع : أن يطابق ما قبله فى الغيبة أو الحضور، وفى الإفراد أو التثنية أو الجمع، نحو قوله تعالى : (كنت أنت الرقيب عليهم) فأنت للخطاب ، وهو فى الخطاب وفى الإفراد كما قبله ، ونحو (وإنا لنحن الصافون) فنحن للتكلم كما قبله .

(١) « ووصل » مبتدأ ، ووصل مضاف ، و « ما » قصد لفظه : مضاف إليه « بذى » جار و مجرور متعلق بوصل « الحروف » بدل أو عطف بيان من ذى « مبطل » =

إذا اتصلت « ما » غير الموصولة بإنّ وأخواتها كَفّتْهَا عن العمل ، إلا « لَيتَ » فإنه يجوز فيها الإِعْمَالُ [والإهمال] فتقول : « إنما زيد قائم » ولا يجوز نَصْبُ « زَيْد » وكذلك أن [وكأنّ] ولكنّ ولعلّ ، وتقول : « ليتما زيد قائم » وإن شئت نصبت « زيداً » فقلت : « ليتما زيداً قائم » وظاهرُ كلامِ المصنف — رحمه الله تعالى ! — أنّ « ما » إن اتصلت بهذه الأحْرُفِ كَفّتْهَا عن العمل ، وقد تعملُ قليلاً ، وهذا مذهبُ جماعةٍ من النحويين(١) [كالزجاجي ، وابن السراج] ، وحكى الأخفش والكسائي « إنما

=خبر المبتدأ ، وفاعله ضمير مستتر فيه «إعمالها» إعمال: مفعول به لمبطل ، وإعمال مضاف وها مضاف إليه « وقد » حرف تقليل « يبقى » فعل مضارع مبنى للمجهول « العمل » نائب فاعل يبقى .

(١) ذهب سيبويه إلى أن « ما » غير الموصولة إذا اقترنت بهذه الأدوات أبطلت عملها ، إلا ليت ؛ فإن إعمالها مع ما جائز ، وعللوا ذلك بأن هذه الأدوات قد أعملت لاختصاصها بالأسماء ودخول « ما » عليها يزيل هذا الاختصاص ، ويهيئها للدخول على جمل الأفعال نحو قوله تعالى : (قل إنما يوحى إلى أنما إلهكم إله واحد) وقوله سبحانه : (كأنما يساقون إلى الموت) ونحو قول امرىء القيس :

وَلَـٰكِنَّمَا أَسْعَى لِمَجْــدٍ مُؤَثَّلٍ   وَقَدْ يُدْرِكُ الْمَجْدَ الْمُؤَثَّلَ أَمْثَالِي

وتسمى « ما » هذه ما الكافه ، أو ما المهيئة ، ووجه هاتين التسميتين ظاهر بعد الذى ذكرناه لك من شأنها ، وتسمى أيضاً ما الزائدة ، ولكون « ما » هذه لا تزيل اختصاص « ليت » بالجمل الاسمية ، بل هي باقية معها على اختصاصها بالأسماء ، لم تبطل عملها ، وقد جاء السماع معضدا لذلك ، كما فى قول النابغة الذبيانى :

قَالَتْ أَلاَ لَيْتَمَا هذَا الْحَمَامَ لَنَا   إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْــفَهُ فَقَدِ

فإنه يروى بنصب « الحمام » ورفعه ؛ فأما النصب فعلى إعمال ليت فى اسم الإشارة والحمام بدل منه أو عطف بيان عليه أو نعت له ، وأما الرفع فعلى إهمال ليت ، وذهب الزجاج فى كتابه « الجمل » إلى أن جميع هذه الأدوات بمنزلة واحدة ، وأنها إذا اقترنت بها «ما» لم يجب إهمالها ، بل يجوز فيها الإعمال والإهمال ، غير أن الإهمال أكثر فى=

زيداً قائمٌ » والصحيحُ المذهبُ الأولُ ، وهو أنه لا يعمل منها مع « ما » إلاّ « ليت » ، وأما ما حكاه الأخفش والكسائى فشاذّ ، واحترزنا بغير الموصولة من الموصولة ؛ فإنها لا تكفّها عن العمل ، بل تعمل معها ، والمرادُ من الموصولة التى بمعنى « الذى » ، نحو « إنَّ ما عِندَكَ حَسَنٌ » [أى : إن الذى عندك حَسنٌ] ، والتى هى مُقَدَّرَة بالمصدر ، نحو « إنَّ ما فَعَلْتَ حَسَنٌ » أى: إنّ فِعلَكَ حَسَنٌ

***

وَجَائِزٌ رَفْعُكَ مَعْطُوفاً عَلَى
مَنْصُوبِ « إنّ » ، بَعْدَ أنْ تَسْتَكْمِلاَ[1]

أى : إذا أُتِىَ بعد اسم « إنَّ » وخبرِها بعاطف جاز فى الاسم الذى بعده وَجْهَانِ ؛ أحَدُهما : النصبُ عطفاً على اسم « إنَّ » نحو « إنّ زيداً قائم وعمراً »

= الجميع ، أما الإعمال فعلى اختصاصها الأصلى ، وأما الإهمال فلما حدث لها من زوال الاختصاص وذكر الزجاج أن ذلك مسموع فى الجميع ، قال : « من العرب من يقول : إنما زيدا قائم ، ولعلما بكرا جالس ، وكذلك أخواتها : ينصب بها ، ويلغى ما » اﻫ ، وتبعه على ذلك تلميذه الزجاجى ؛ وابن السراج ، وهو الذى يفيده كلام الناظم .

(١) « وجائز » خبر مقدم « رفعك » رفع : مبتدأ مؤخر ، ورفع مضاف والكاف مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله « معطوفا » مفعول به للمصدر « على منصوب » جار ومجرور متعلق بمعطوف ، ومنصوب مضاف وقوله « إن » قصد لفظه: مضاف إليه « بعد » ظرف متعلق برفع « أن » مصدرية « تستكملا » فعل مضارع منصوب بأن ، والألف للاطلاق ؛ والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى إن ، و« أن » وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بإضافه « بعد » إليه ، وثمة مفعول لتستكمل محذوف ، والتقدير : بعد استكمالها معمولها .

والثانى : الرفع نحو « إنّ زيداً قائم وعَمْرو » واخْتُلِفَ فيه[1] ؛ فالمشهور أ
معطوف على محلّ اسمِ « إنّ » فإنه فى الأصل مرفوع لكونه مبتدأ ، وه
يشعر به [ظاهرُ] كلامِ المصنف ، وذهب قوم إلى أنه مبتدأ وخبره محذوف
والتقدير : وعمرو كذلك ، وهو الصحيح .

فإن كان العطفُ قبل أن تستكمل « إنّ » — أى قبل أن تأخذ خبَرَها -
تعيَّنَ النصبُ عند جمهور النحويين ؛ فتقول : إنّ زيداً وعمراً قائمان ، وإنّك
وزيداً ذاهبان ، وأجاز بعضُهم الرفع .

---

(١) مما لا يستطيع أن يجحده واحد من النحاة أنه قد ورد عن العرب — فى ج
صالحة من الشعر ، وفى بعض النثر — وقوع الاسم المرفوع مسبوقا بالواو بعد اسم
المنصوب وقبل خبرها ، ومنه قول ضابىء بن الحارث البرجمى :

فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ فَإِنِّى وَقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبُ

ومنه ما أنشده ثعلب ، ولم يعزه إلى قائل معين :

خَلِيلَىَّ هَلْ طِبٌّ فَإِنِّى وَأَنْتُمَا وَإِنْ لَمْ تَبُوحَا بِالْهَوَى دَنِفَانِ !

وقد ورد فى القرآن الكريم آيتان ظاهرهما كظاهر هذين البيتين ؛ الأولى قو
تعالى : (إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون) والثانية قراءة بعضهم : (إن ا
وملائكته يصلون) برفع « ملائكته » .

وقد اختلف النحاة فى تخريج ذلك ؛ فذهب الكسائى إلى أن الاسم المرفوع معطو
على اسم إن باعتباره مبتدأ قبل دخول إن ، وذهب الجمهور من البصريين إلى أن ه
الاسم المرفوع مبتدأ خبره محذوف ، أو خبره المذكور فيما بعد وخبر إن هو المحذو
وجملة المبتدأ وخبره معطوفة على جملة إن واسمها وخبرها ، وذهب المحقق الرضى إ
أن جملة المبتدأ والخبر حينئذ لا محل لها معترضة بين اسم إن وخبرها ، وهو حسن ؛
يلزم على جعلها معطوفة على جملة إن واسمها وخبرها من تقديم المعطوف على بعض
المعطوف عليه ؛ لأن خبر إن متأخر فى اللفظ أو فى التقدير عن جملة المبتدأ والخبر
وخبر إن جزء من الجملة المعطوف عليها .

وَأُلْحِقَتْ بِإِنَّ لَـكِنَّ وَأَنَّ ... مِنْ دُونِ لَيْتَ وَلَعَلَّ وَكَأَنَّ[1]

حُكْمُ « أنَّ » المفتوحة و « لـكنَّ » فى العطف على اسمهما حكم « إنَّ » المكسورة؛ فتقول : « علمت أنَّ زيداً قائم وعمرو » برفع « عمرو » ونصبه ، وتقول : « علمت أنَّ زيداً وعمراً قائمان » بالنصب فقط عند الجمهور ، وكذلك تقول : « ما زيد قائماً ، لـكنَّ عمراً منطلق وخالداً » بنصب خالد ورفعه ، و « ما زيد قائماً لـكن عمراً وخالداً منطلقانِ » بالنصب فقط .

وأما « ليت ، ولعلَّ ، وكأنَّ » فلا يجوز معها إلا النصبُ . [سواء تَقَدَّمَ المعطوفُ ، أو تأخَّرَ ؛ فتقول : « ليت زيداً وعمراً قائمان ، وليت زيداً قائم وعمراً » بنصب « عمرو » فى المثالين ، ولا يجوز رفعه ، وكذلك « كأنَّ ؛ ولعل » ؛ وأجاز الفراء الرفعَ فيه — متقدماً ومتأخراً — مع الأحْرُفِ الثلاثة .

* * *

وَخُفِّفَتْ إِنَّ فَقَلَّ الْعَمَلُ ... وَتَلْزَمُ اللَّامُ إِذَا مَا تُهْمَلُ[2]

---

(١) « وألحقت » الواو عاطفة ، ألحق : فعل ماض مبنى للمجهول ، والتاء للتأنيث « بإن » جار ومجرور متعلق بألحق « لـكن » قصد لفظه : نائب فاعل لألحق « وأن » معطوف على لـكن « من دون » جار ومجرور متعلق بألحق أيضاً ، ودون مضاف و « ليت » قصد لفظه : مضاف إليه « ولعل ، وكأن » معطوفان على ليت .

(٢) « وخففت » الواو عاطفة ، خفف : فعل ماض مبنى للمجهول ، والتاء للتأنيث « إن » نائب فاعل خفف « فقل » الفاء عاطفة ، قل : فعل ماض معطوف بالفاء على خفف « العمل » فاعل لقل « وتلزم » فعل مضارع « اللام » فاعل تلزم « إذا » ظرف للمستقبل من الزمان تضمن معنى الشرط « ما » زائدة « تهمل » فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى أن المخففة ، والجملة فى محل جر بإضافة إذا إليها ، وجواب الشرط محذوف ، والتقدير : إذا ما تهمل إن التى خففت لزمتها اللام .

وَرُبَّمَا اسْتُغْنِيَ عَنْهَا إِنْ بَدَا مَا نَاطِقٌ أَرَادَهُ مُعْتَمِدَا(١)

إذا خُفِّفت « إنّ » فالأكثرُ في لسان العرب إهمالُها ؛ فتقول : « إنْ زَيْدٌ لَقَائِم » وإذا أهملت لزمتها اللامُ فارقَةً بينها وبين « إنِ » النافيةِ ، ويقلُّ إعمالُها فتقول : « إنْ زَيْدًا قائم » وحَكَى الإعمالَ سيبويه ، والأخفشُ ، رحمهما الله تعالى(٢) ؛ فلا تلزمها حينئذٍ اللامُ ؛ [لأنها لا تلتبس — والحالَةَ هذهِ —

---

(١) « وربما » الواو عاطفة ، رب حرف تقليل ، وما كافة « استغنى » فعل ماض مبنى للمجهول « عنها » جار ومجرور نائب عن الفاعل لاستغنى ، والضمير المجرور محلا عائد على اللام المحدث عنها بأنها تلزم عند تخفيف إن فى حالة إهمالها « إن » شرطية « بدا » فعل ماض فعل الشرط « ما » اسم موصول فاعل بدا « ناطق » مبتدأ ، وهو فاعل فى المعنى ؛ فلذا جاز أن يبتدأ به مع كونه نكرة « أراده » أراد : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ناطق ، والهاء مفعول به ، والجملة من أراد وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها صلة الموصول « معتمدا » حال من الضمير المستتر فى « أراد » .

(٢) على الإعمال فى التخفيف ورد قوله تعالى (وإن كلا لما ليوفينهم ربك أعمالهم) فى قراءة من قرأ بسكون نون « إن » وتخفيف ميم « لما » ، وفى هــــذه الآية — على هذه القراءة — إعرابان : أولهما أن « إن » مؤكدة مخففة من الثقيلة « كلا » اسم إن المخففة « لما » اللام لام الابتداء ، وما اسم موصول بمعنى الذين خبر إن المؤكدة المخففة « ليوفينهم » اللام واقعة فى جواب قسم محذوف ، يوفى : فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة ، ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب ، وضمير الغائبين العائد على الذين مفعول أول ، و « ربك » رب فاعل يوفى ، ورب مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه ، وأعمال : مفعول ثان ليوفى ، وأعمال مضاف وضمير الغائبين العائد على الذين مضاف إليه ، وجملة الفعل المضارع وفاعله ومفعوليه لا محل لها من الإعراب جواب القسم المحذوف ، وتقدير الكلام : وإن كلا للذين والله ليوفينهم ربك أعمالهم ، والجملة القسمية لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، ويرد على هذا الإعراب أن جملة القسم إنشائية ، وجملة الصلة يجب أن تكون خبرية معهودة ، وقد =

بالنافية] لأن النافية لا تنصب الاسمَ وترفعُ الخبر ، وإنما تلتبس بإن النافيةِ إذا أهملت ولم يظهر المقصودُ [بها] فإن ظَهَرَ المقصود [بها] فقد يُسْتَغْنَى عن اللام ، كقوله :

١٠٣ — وَنَحْنُ أُبَاةُ الضَّيْمِ مِنْ آلِ مَالِكٍ
وَإِنْ مَالِكٌ كَانَتْ كِرَامَ المَعَادِنِ

= أجاب ابن هشام عن هذا في كتابه المغنى بأن صلة الموصول في الحقيقة هي جملة جواب القسم لا جملة القسم ؛ وجملة جواب القسم خبرية لا إنشائية ، والإعراب الثانى أن «إن» مؤكدة مخففة « كلا » اسم إن « لما » اللام لام الابتداء ، وما زائدة « ليوفينهم » اللام مؤكدة للام الأولى ، ويوفى فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد ، والضمير مفعول به أول « ربك » فاعل ، ومضاف إليه ، و « أعمالهم » مفعول ثان ومضاف إليه ، والجملة من الفعل المضارع ومفعوليه في محل رفع خبر إن المؤكدة المخففة.

١٠٣ — البيت للطرماح — الحكم بن حكيم — وكنيته « أبو نفر » ، وهو شاعر طائى ، وستعرف نسبه في بيان لغة البيت .

اللغة : « ونحن أباة الضيم » يروى في مكانه « أبا ابن أباة الضيم » وأباة : جمع آب اسم فاعل من أبى يأبى — أى امتنع — تقول : أمرت فلانا أن يفعل كذا فأبى ، تريد أنه امتنع أن يفعله والضيم : الظلم « مالك » هو اسم قبيلة الشاعر ، فإن الطرماح هو الحكم بن حكيم بن نفر بن قيس بن جحدر بن ثعلبة بن عبد رضا بن مالك بن أبان ابن عمرو بن ربيعة بن جرول بن ثعل بن عمرو بن الغوث بن طيء « كرام المعادن » طيبة الأصول شريفة المحتد .

الإعراب : « ونحن » مبتدأ « أباة » خبر المبتدأ ، وأباة مضاف ، و « الضيم » مضاف إليه « من آل » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ثان . أو حال من الخبر ، وآل مضاف و « مالك » مضاف إليه « وإن » مخففة من الثقيلة مهملة « مالك » مبتدأ « كانت » كان : فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى مالك باعتبار القبيلة ، والتاء تاء التأنيث « كرام » خبر كان ، وكرام مضاف و « المعادن » مضاف إليه ، والجملة من كان واسمها وخبرها في محل رفع خبر المبتدأ الذى هو مالك.

=

التقدير : وإنْ مالكٌ لكانت ، فَحُذِفَتِ اللام ؛ لأنها لا تلتبس بالنافية ؛ لأن المعنى على الإثبات ، وهذا هو المراد بقوله : « وربما استغنى عنها إنْ بَدَا — إلى آخر البيت » .

واختلف النحويون فى هذه اللام : هل هى لام الابتداء أُدخلت للفَرْقِ بين « إنِ » النافية و « إنِ » المخففة من الثقيلة ، أم هى لامٌ أخرى اجْتُلِبَتْ للفرق ؟ وكلامُ سيبويه يدلُّ على أنها لام الابتداء دَخَلَتْ للفرق .

وتظهر فائدة هذا الخلاف فى مسألة جَرَتْ بين ابن أبى العافية وابن الأَخْضَر ؛ وهى قولُه صلى الله عليه وسلم : « قَدْ عَلِمْنَا إنْ كُنْتَ لَمُؤْمِنًا » فمن جَعَلها لامَ الابتداء أَوْجَبَ كَسْرَ « إنْ » ومن جَعَلَهَا لاماً أخرى — اجْتُلِبَتْ للفرق — فَتَحَ أنْ ، وجَرَى الخلافُ فى هذه المسألة قبلهما بين أبى الحسن علىِّ بن سليمان البغدادى الأخفش الصغير ، وبين أبى علىّ الفارسى ؛ فقال الفارسى : هى لامٌ غيرُ

= الشاهد فيه : قوله « وإن مالك كانت — إلخ » حيث ترك لام الابتداء التى تجتلب فى خبر « إن » المكسورة الهمزة المخففة من الثقيلة عند إهمالها ، فرقانا بينها وبين « إن » النافية ، وإنما تركها هنا اعتماداً على انسياق المعنى المقصود إلى ذهن السامع ، وثقة منه بأنه لا يمكن توجيهه إلى الجحد ، بقرينة أن الكلام تمدح وافتخار ، وصدر البيت واضح فى هذا ، والنفى يدل على الذم ؛ فلو حمل عجز البيت عليه لتناقض الكلام واضطرب ، ألا ترى أنك لو حملت الكلام على أن « إن » نافية لكان معنى عجز البيت : وليست مالك كرام المعادن ، أى نهى قبلة دنيئة الأصول ؛ فيكون هذا ذما ومتناقضاً مع ما هو بصدده ، فلما كان المقام مانعا من جواز إرادة النفى ارتكن الشاعر عليه ، فلم يأت باللام ، فالقرينة ههنا معنوية .

ومثل هذا البيت — فى اعتماد الشاعر على القرينة المعنوية — قول الشاعر :

إنْ كُنْتُ قَاضِيَ نَحْبِي يَوْمَ بَيْنِكُمُ ... لَوْ لَمْ تَمُنُّوا بِوَعْدٍ غَيْرِ مَكْذُوبِ

ألا ترى أنه فى مكان إظهار الألم وشكوى ما نزل به من فراق أحبابه ؟ فلو حملت « إن » فى صدر البيت على النفى فسد المعنى على هذا ، ولم يستقم الكلام .

لام الابتداء اجْتُلِبَتْ للفرق ، وبه قال ابن أبى العافية ، وقال الأخفش الصغير : إنما هى لام الابتداء أدخلت للفرق ، وبه قال ابن الأخضر[١] .

* * *

وَالْفِعْلُ إِنْ لَمْ يَكُ نَاسِخًا فَلاَ تُلْفِيهِ غَالِبًا بِإِنْ ذِى مُوصَلاَ[٢]

---

(١) قد علمت فيما مضى أن لام الابتداء لا تدخل إلا على المبتدأ ، أو على ما أصله المبتدأ ، وأنها تدخل فى باب إن على الخبر أو معموله أو ضمير الفصل ، وعلمت أيضاً أنها لا تدخل على خبر إن إلا إذا كان مثبتا متأخراً غير ماض متصرف خال من قد ، ولو أنك نظرت فى شواهد هذه المسألة لوجدت هذه اللام الفارقة بين « إن » النافية والمخففة من الثقيلة تدخل على مفعول ليس أصله مبتدأ ولا خبراً كما فى قول عاتكة بنت زيد بن عمرو ، وسيأتى شرحه :

شَلَّتْ يَمِينكَ إِنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِماً حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ

وهو الشاهد رقم ١٠٤ ويأتى قريباً جداً

وتدخل على الماضى المتصرف الذى لم يسبقه « قد » نحو قولك : إن زيد لقام ، وتدخل على المنصوب المؤخر عن ناصبه نحو قوله تعالى : (وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين) ، فلما كان شأن اللام التى تدخل لأجل الفرق بين المخففة المؤكدة والنافية غير شأن لام الابتداء كان القول بأن إحداها غير الأخرى أصح نظرا وأقوم حجة ؛ فمذهب أبى على الفارسى الذى أخذ به ابن أبى العافية مذهب مستقيم فى غاية الاستقامة .

(٢) « والفعل » مبتدأ « إن » شرطية « لم » حرف نفى وجزم وقلب « يك » فعل مضارع ناقص مجزوم بلم ، وهو فعل الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الفعل « ناسخا » خبر يك « فلا » الفاء لربط الجواب بالشرط ، ولا : نافية « تلفيه » تلفى : فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعول أول لتلفى ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل رفع خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : فأنت لا تلفيه ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل جزم جواب الشرط « غالبا » حال من الهاء فى « تلفيه » السابق « بإن » جار ومجرور متعلق بقوله « موصلا » الآتى « ذى » نعت لإن « موصلا » مفعول ثان لتلفى .

إذا خُفِّفَتْ « إنَّ » فلا يليها من الأفعالِ إلا الأفعالُ الناسخَةُ للابتداء ، نحو كان وأخواتها ، وظن وأخواتها ، قال الله تعالى : (وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللهُ) ، وقال الله تعالى : (وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَارِهِمْ) ، وقال الله تعالى : (وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ) ويقلّ أنْ يليها غيرُ الناسخ ، وإليه أشار بقوله : « غالبًا » ومنه قولُ بعض العرب : « إنْ يَزِينُكَ لَنَفْسُكَ ، وَإِنْ يَشِينُكَ لَهِيَهْ » وقولهم : « إنْ قَنَّعْتَ كَاتِبَكَ لَسَوْطًا » وأجاز الأخفش « إنْ قَامَ لأنا[1] ».

ومنه قول الشاعر :

١٠٤ — شَلَّتْ يَمِينُكَ إِنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ

* * *

(١) ههنا أربع مراتب ، أولاها : أن يكون الفعل ماضياً ناسخا ، نحو (وإن كانت لكبيرة) ونحو (إن كدت لتردين) والثانية : أن يكون الفعل مضارعا ناسخا ، نحو (وإن يكاد الذين كفروا ليزلقونك) ، ونحو (وإن نظنك لمن الكاذبين) والثالثة : أن يكون ماضياً غير ناسخ ، نحو قول عاتكة « إن قتلت لمسلما » والرابعة : أن يكون الفعل مضارعا غير ناسخ نحو قول بعض العرب « إن يزينك لنفسك ، وإن يشينك لهيه » وهي مرتبة على هذا الترتيب الذى سقناها به ، ويجوز القياس على كل واحدة منها عند الأخفش ، وَمنع جمهور البصريين القياس على الثالثة والرابعة .

١٠٤ — البيت لعاتكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل القريشية العدوية ، ترثى زوجها الزبير بن العوام رضى الله عنه ، وتدعو على عمرو بن جرموز قاتله .

اللغة : « شلت » بفتح الشين ، وأصل الفعل شللت — بكسر العين التى هى اللام الأولى — والناس يقولونه بضم الشين على أنه مبنى للمجهول ، وذلك خطأ « حلت عليك » أى نزلت ، وروى مكانه « وجبت عليك » =

وَإِنْ تُخَفَّفْ أَنَّ فَاسْمُهَا اسْتَكَنّْ ۞ وَالْخَبَرَ اجْعَلْ جُمْلَةً مِنْ بَعْدِ أَنْ(١)

إذا خُفِّفت أنَّ [المفتوحة] بقيت على ما كان لها من العمل ، لكن لا يكون اسمها إلا ضمير الشأن محذوفاً(٢) ، وخبرها لا يكون إلا جملة ، وذلك نحو « عَلِمتُ أنْ زَيْدٌ قائم » فـ « أنْ » مُخَفَّفة من الثقيلة ، واسْمُها ضميرُ الشأن ، وهو محذوف ، والتقدير [« أنَّهُ »] ، و « زَيْدٌ قائم » فى جملة فى موضع رفع خبر « أنْ » والتقدير [« عَلِمْتُ أنَّهُ زَيْدٌ قائم » وقد يبرز اسمها وهو غير ضمير الشأن ، كقوله :

= الإعراب : « شلت » شل : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « يمينك » يمين : فاعل شل ، ويمين مضاف والكاف مضاف إليه « إن » مخففة من الثقيلة « قتلت » فعل وفاعل « لمسلما » اللام فارقة ، مسلماً : مفعول به لقتل « حلت » حل : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « عليك » جار ومجرور متعلق بحل « عقوبة » فاعل لحل ، وعقوبة مضاف و « المتعمد » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « إن قتلت لمسلماً » حيث ولى « إن » المخففة من الثقيلة فعل ماض غير ناسخ وهو « قتلت » وذلك شاذ لا يقاس عليه إلا عند الأخفش .

(١) « وإن » شرطية « تخفف » فعل مضارع مبنى للمجهول فعل الشرط « أن » قصد لفظه : نائب فاعل لتخفف « فاسمها » الفاء لربط الجواب بالشرط ، اسم : مبتدأ ، واسم مضاف والضمير مضاف إليه « استكن » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اسمها ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل جزم جواب الشرط « والخبر » مفعول مقدم على عامله وهو قوله « اجعل » الآتى « اجعل » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « جملة » مفعول ثان لاجعل « من بعد » جار ومجرور متعلق باجعل ، وبعد مضاف و « أن » قصد لفظه : مضاف إليه .

(٢) الذى اشترط فى أن المخففة أن يكون اسمها ضمير شأن محذوفا من النحاة هو ابن الحاجب ، فأما الناظم والجمهور فلم يشترطوا فيه ذلك ؛ لأنهم رأوا أن ضمير الشأن خارج عن القياس ؛ فلا يحمل الكلام عليه ما وجد له وجه آخر ، ومن أجل ذلك قدر سيبويه — رحمه الله ! — فى قوله تعالى : (أن يا إبراهيم قد صدقت الرؤيا) أنك يا إبراهيم قد صدقت الرؤيا .

١٠٥ — فَلَوْ أَنْكِ فِى يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتِنِى
طَلَاقَكِ لَمْ أَبْخَلْ وَأَنْتِ صَـدِيقُ

* * *

١٠٥ — البيت مما أنشده الفراء ، ولم يعزه إلى قائل معين :

اللغة : « أنك » بكسر كاف الخطاب ــ لأن المخاطب أنثى ، بدليل ما بعده ، والتاء فى « سألتنى » مكسورة أيضا لذلك « صديق » يجوز أن يكون فعيلا بمعنى مفعول فيكون تذكيره مع أن المراد به أنثى قياسا ؛ لأن فعيلا بمعنى المفعول يستوى فيه المذكر والمؤنث والمفرد وغيره غالبا كجريح وقتيل ، ويجوز أن يكون فعيلا بمعنى فاعل ،ويكون تذكيره مع المؤنث جاريا على غير القياس ، والذى سهل ذلك فيه أنه أشبه فى اللفظ فعيلا بمعنى مفعول ، أو أنهم حملوه على « عدو » الذى هو ضده فى المعنى ؛ لأن من سنتهم أن يحملوا الشىء على ضده كما يحملونه على مثله وشبهه .

المعنى : لو أنك سألتنى إخلاء سبيلك قبل إحكام عقدة النكاح بيننا لم أمتنع من ذلك ولبادرت به مع ما أنت عليه من صدق المودة لى ، وخص يوم الرخاء لأن الإنسان قد لا يعز عليه أن يفارق أحبابه فى يوم الكرب والشدة .

الإعراب : « فلو » لو : شرطية غير جازمة « أنك » أن : مخففة من الثقيلة ، والكاف اسمها « فى يوم » جار ومجرور متعلق بقوله « سألتنى » الآتى ، ويوم مضاف و « الرخاء » مضاف إليه « سألتنى » فعل وفاعل ، والنون للوقاية ، والياء مفعول أول «فراقك» فراق : مفعول ثان لسأل، وفراق مضاف والكاف مضاف إليه «لم» حرف نفى وجزم وقلب « أبخل » فعل مضارع مجزوم بلم ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والجملة جواب الشرط غير الجازم ؛ فلا محل لها من الإعراب « وأنت » الواو واو الحال ، أنت : ضمير منفصل مبتدأ « صديق » خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ وخبره فى محل نصب حال .

الشاهد فيه : قوله « أنك » حيث خففت « أن » المفتوحة الهمزة وبرز اسمها وهو الكاف ، وذلك قليل ، والكثير عند ابن الحاجب ــ الذى جرى الشارح على رأيه ــ أن يكون اسمها ضمير الشأن واجب الاستتار، وخبرها جملة ؛

وَإنْ يَكُنْ فِعْلاً وَلَمْ يَكُنْ دُعَا   وَلَمْ يَكُنْ تَصْرِيفُهُ مُمْتَنِعَا(١)

فَالأحْسَنُ الْفَصْلُ بِقَدْ، أو نَفْي، أو   تَنْفِيسٍ، أوْ لَوْ، وَقَلِيلٌ ذِكْرُ لَوْ(٢)

= واعلم أن الاسم إذا كان محذوفا ـ سواء أكان ضمير شأن أم كان غيره ـ فإن الخبر يجب أن يكون جملة .

أما إذا كان الاسم مذكورا شذوذاً كما فى هذا الشاهد ؛ فإنه لا يجب فى الخبر أن يكون جملة ، بل قد يكون جملة كما فى البيت ، وقد يكون مفرداً ، وقد اجتمع ـ مع ذكر الاسم ـ كون الخبر مفردا وكونه جملة ، فى قول جنوب بنت العجلان من كلمة ترثى فيها أخاها عمرو بن العجلان :

لَقَدْ عَلِمَ الضَّيْفُ وَالْمُرْمِلُونَ   إذَا اغْبَرَّ أُفْقٌ وَهَبَّتْ شَمَالاَ

بِأنْكَ رَبِيعٌ وَغَيْثٌ مَرِيعٌ   وَأنْكَ هُنَاكَ تَكُونُ الثِّمَالاَ

ألا ترى أنه خفف « أن » وجاء بها مرتين مع اسمها ، وخبرها فى المرة الأولى مفرد ، وذلك قوله « بأنك ربيع » وخبرها فى المرة الثانية جملة ، وذلك قوله « وأنك تكون الثمالا »

(١) « وإن » شرطية « يكن » فعل مضارع ناقص فعل الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الخبر « فعلا » خبر يكن « ولم» الواو واو الحال لم : حرف نفى وجزم وقلب « يكن » فعل مضارع ناقص مجزوم بلم ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الفعل ، أو إلى الخبر « دعا » قصر للضرورة : خبر يكن المنفى بلم ، والجملة من يكن المنفى بلم واسمه وخبره فى محل نصب حال « ولم » الواو عاطفة ، لم : حرف نفى وجزم وقلب « يكن » فعل مضارع ناقص مجزوم بلم « تصريفه » تصريف: اسم يكن ، وتصريف مضاف، والهاء مضاف إليه « ممتنعا » خبر يكن الأخير .

(٢) « فالأحسن » الفاء واقعة فى جواب الشرط الواقع فى أول البيت السابق، الأحسن : مبتدأ « الفصل » خبر المبتدأ « بقد » جار ومجرور متعلق بقوله « الفصل » « أو نفى ، أو تنفيس ، أو لو » كل واحد منها معطوف على « قد » « وقليل » الواو عاطفة ، وقليل خبر مقدم « ذكر » مبتدأ مؤخر ، وذكر مضاف و « لو » قصد لفظه مضاف إليه .

إذا وقع خبرُ « أنِ » المخففة جملةً اسميةً لم يحتجْ إلى فاصل ؛ فتقول : « علمتُ أنْ زَيْدٌ قَائِم » من غير حرفٍ فاصِلٍ بين « أنْ » وخبرِهَا ، إلا إذا قُصِدَ النفى ؛ فيفصل بينهما بحرف [النفى] كقوله تعالى : (وَأَنْ لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ فَهَلْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ) .

وإن وقع خبرها جملةً فعليةً ، فلا يخلو : إما أن يكون الفعل متصَرِّفاً ، أو غير متصرف ، فإن كان غير متصرف لم يُؤْتَ بفاصل ، نحو قوله تعالى : (وَأَنْ لَيْسَ لِلإِنْسَانِ إلا ما سَعَى) وقوله تعالى : (وَأَنْ عَسَى أَن يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ) وإن كان متصرفاً ، فلا يخلو : إما أن يكون دعاء ، أولا ، فإن كان دعاء لم يفصل ، كقوله تعالى : (والخامسةَ أن غَضِبَ اللهُ عليها) فى قراءة مَنْ قرأ (غَضِبَ) بصيغة الماضى ، وإن لم يكن دعاء فقال قوم : يجب أن يُفْصَل بينهما إلا قليلا ، وقالت فرقة منهم المصنف : يجوز الفصلُ وتركُه[1] والأَحْسَنُ الفَصْلُ ، والفاصلُ

---

(١) مما ورد فيه الخبر جملة فعلية فعلها متصرف غير دعاء ولم يفصل بفاصل من هذه الفواصل ـ سوى ما سينشده الشارح ـ قول النابغة الذبيانى :

فَلَمَّا رَأَى أنْ ثَمَّرَ اللهُ مَالَهُ وَأَثَّلَ مَوْجُوداً وَسَدَّ مَفَاقِرَهْ

أَكَبَّ على فأسٍ يُحِدُّ غُرابَهَا مُذَكَّرةٍ مِنَ المعَاول بَاتِرَهْ

فأن : مخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير شأن محذوف ، وثمر : فعل ماض ، والله : فاعل ، ومال : مفعول به لثمر ، ومال مضاف وضمير الغائب مضاف إليه ، وجملة الفعل الماضى وفاعله فى محل رفع خبر أن ، وهذا الفعل : ماض متصرف غير دعاء ولم يفصل وممن قال بوجوب الفصل الفراء وابن الأنبارى .

وقد اختلف العلماء فى السبب الذى دعا إلى هذا الفصل ؛ فذهب الجمهور إلى أن هذا الفصل يكون للتفرقة بين أن المخففة من الثقيلة وأن المصدرية .

وعلى هذا ينبغى أن يقسم الفصل إلى قسمين : واجب ، وغير واجب ، فيجب إذا كان الموضع يحتملهما ، ولا يجب إذا كان مما تتعين فيه إحداهما كما فيما بعد العلم غير المؤول =

أحدُ أربعةِ أشياء .

الأول : « قَدْ » كقوله تعـالى : (وَنَعْـلَمَ أنْ قَدْصَدَقْتَنَا) .

الثانى : حرف التنفيس ، وهو السين أو سوف ؛ فمثالُ السينِ قولُه تعالى : (عَلِمَ أنْ سَيَـكُونُ مِنْـكُمْ مَرْضَى) ومثالُ « سَوْفَ » قولِ الشاعر :

١٠٦ — وَاعْلَمْ فَعِلْمُ المَرْءِ يَنْفَعُهُ   أَن سَوْفَ يَأْتِى كلُّ مَاقُدِرَا

= بالظن ؛ فإن هذا الموضع يكون لأن المخففة لا غير ؛ إلا عند الفراء وابن الأنبارى ؛ فليس عندهما موضع تتعين فيه المخففة ، ولذلك أوجبا الفصل بواحد من هذه الأشياء المتفرقة دائماً .

وقال قوم : إن المقصود بهذا الفصل جبر الوهن الذى أصاب أن المؤكدة بتخفيفها ويشكل على هذا أن الوهن موجود إذا كان الخبر جملة اسمية ، أو جملة فعلية فعلها جامد أو دعاء ، فلماذا لم يجبر الوهن مع شىء من ذلك ؟ !

١٠٦ — هذا البيت أنشده أبو على الفارسى وغيره ، ولم ينسبه أحد منهم إلى قائل معين ، والبيت من الكامل ، وقد وهم العينى رحمه الله فى زعمه أنه من الرجز المسدس

الإعراب : «واعلم» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « فعلم » مبتدأ ، وعلم مضاف ، و « المرء » مضاف اليه « ينفعه » ينفع : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على « علم » والهاء مفعول به لينفع ، والجملة من ينفع وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ « أن » مخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير شأن محذوف وجوبا « سوف » حرف تنفيس « يأتى » فعل مضارع « كل » فاعل يأتى ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل رفع خبر أن ، وكل مضاف ، و « ما » اسم موصول مضاف إليه «قدرا »قدر: فعل ماض مبنى للمجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على « ما » والجملة من قدر ونائب فاعله لامحل لها من الإعراب صلة الموصول

الشاهد فيه : قوله « أن سوف يأتى » حيث أتى بخبر « أن » المخففة من الثقيلة جملة فعلية ، وليس فعلها دعاء ، وقد فصل بين « أن » وخبرها بحرف التنفيس ، وهو « سوف » . =

الثالث : النفي ، كقوله تعالى : (أَفَلاَ يَرَوْنَ أَنْ لاَ يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلاً) وقوله تعالى : (أَيَحْسَبُ الإِنْسَانُ أَنْ لَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ) وقوله تعالى : (أَيَحْسَبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ) .

الرابع : « لو » — وقلَّ مَنْ ذَكَرَ كونَهَا فاصلةً من النحويين — ومنه قوله [تعالى : (وَأَنْ لَوِ اسْتَقَامُوا على الطريقة) وقوله] تعالى : (أَوَلَمْ يَهْدِ لِلَّذِينَ يَرِثُونَ الأَرْضَ مِنْ بَعْدِ أَهْلِهَا أَنْ لَوْ نَشَاءُ أَصَبْنَاهُمْ بِذُنُوبِهِمْ) .

ومما جاء بدون فاصل قولُه :

١٠٧ — عَلِمُوا أَنْ يُؤَمَّلُونَ فَجَادُوا قَبْلَ أن يُسْأَلُوا بِأَعْظَمِ سُؤْلِ

= ومثل هذا البيت قول الفرزدق :

أَبِيتُ أُمَنِّي النَّفْسَ أَنْ سَوْفَ نَلْتَقِي وَهَلْ هُوَ مَقْدُورٌ لِنَفْسِي لِقَاؤُهَا

١٠٧ — هذا البيت من الشواهد التي لا يعلم قائلها .

الإعراب : « علموا » فعل وفاعل « أن » مخففة من الثقيلة ، واسمها محذوف « يؤملون » فعل مضارع مبني للمجهول ، وواو الجماعة نائب فاعل ، والجملة في محل رفع خبر « أن » المخففة « فجادوا » الفاء عاطفة ، وجادوا : فعل وفاعل ، والجملة معطوفة على جملة علموا « قبل » ظرف متعلق بجاد « أن » مصدرية « يسألوا » فعل مضارع مبني للمجهول منصوب بأن المصدرية ، وواو الجماعة نائب فاعل ، وقبل مضاف و « أن » وما دخلت عليه في تأويل مصدر مضاف إليه « بأعظم » جار ومجرور متعلق بجاد ، وأعظم مضاف ، و « سؤل » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « أن يؤملون » حيث استعمل فيه « أن » المخففة من الثقيلة ، وأعملها في الاسم الذي هو ضمير الشأن المحذوف ، وفي الخبر الذي هو جملة « يؤملون » ومع أن جملة الخبر فعلية فعلها متصرف غير دعاء لم يأت بفاصل بين « أن » وجملة الخبر .

والاستشهاد بهذا البيت إنما يتم على مذهب الجمهور الذين يذهبون إلى أن « أن » الواقعة بعد علم غير مؤول بالظن تكون مخففة من الثقيلة لا غير ، فأما على مذهب الفراء وابن الأنباري اللذين لا يريان للمخففة موضعا يخصها وأوجبا الفصل بواحد من الأمور التي ذكرها الشارح للتفرقة ؛ فإنهما ينكران أن تكون « أن » في هذا البيت =

وقوله تعالى : (لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمُّ الرَّضَاعَةَ) فى قراءة مَنْ رفع (يتم) فى قول ، والقول الثانى : أن « أنْ » ليست مخففة من الثقيلة ، بل هى الناصبة للفعل المضارع ، وارتفع (يتمُّ) بعدهُ شذوذاً[1] .

***

وَخُفِّفَتْ كَأَنَّ أَيْضاً فَنُوِى مَنْصُوبُهَا ، وَثَابِتاً أَيْضاً رُوِى[2]

= مخففة من الثقيلة ، ويزعمان أنها هى المصدرية التى تنصب المضارع ، وأنها لم تنصبه فى هذا البيت كما لم تنصبه فى قول الشاعر :

أَنْ تَقْرَآنِ على أَسْمَاء وَيْحَكُمَا مِنِّى السَّلَامَ ، وَأَنْ لاَ تُشْعِرَا أَحَدَا

وكما لم تنصبه فى قوله تعالى : (لمن أراد أن يتم الرضاعة) فى قراءة من قرأ برفع « يتم » وكما لم تنصبه فى حديث البخارى عن عائشة رضى الله تعالى عنها (٦/١٢٠ الطبعة السلطانية) قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لها « ومامنعك أن تأذنين له ؟ عماك» ، إلا أنه قد يقال : إنه لا يجوز على مذهبهما أيضاً أن تكون « أن» فى البيت الشاهد مصدرية مهملة ، من قبل أن الشاعر قد قال بعد ذلك « قبل أن يسألوا » فنصب الفعل بحذف النون ؛ فدل ذلك على أن لغة هذا القائل النصب بأن المصدرية ، فيكون هذا قرينة على أن « أن » الأولى مخففة من الثقيلة ؛ فإن من البعيد أن يجمع الشاعر بين لغتين فى بيت واحد .

(١) قد ذكر العلماء أن هذه لغة لجماعة من العرب ؛ يهملون « أن » المصدرية كما أن عامة العرب يهملون « ما » المصدرية فلا ينصبون بها ، وأنشدوا على ذلك شواهد كثيرة ، وتحقيق هذا الموضوع على الوجه الأكمل مما لاتتسع له هذه العجالة ، ولكنا قد ذكرنا لك فى شرح الشاهد السابق بعض شواهد من القرآن الكريم ومن الحديث الصحيح ومن الشعر .

(٢) « وخففت » الواو عاطفة ، خفف : فعل ماض مبنى للمجهول ، والتاء تاء التأنيث «كأن» قصد لفظه : نائب فاعل لخفف «أيضاً» مفعول مطلق لفعل محذوف «فنوى» الفاء عاطفة ، نوى : فعل ماض مبنى للمجهول « منصوبها» منصوب : نائب فاعل نوى ، ومنصوب مضاف والضمير مضاف إليه « وثابتا » الواو عاطفة ، وثابتا : حال مقدم =

إذا خُفِفَتْ « كَأَنَّ » نُوِيَ اسمُها ، وأخبر عنها بجملة اسمية[1] ، نحو « كَأَنْ زَيْدٌ قائمٌ » أو جملةٍ فعليةٍ مُصَدَّرَة بـ « لم[2] » كقوله تعالى : (كَأَنْ لَمْ تَغْنَ بِالأَمْسِ) أو مُصَدَّرَة بـ « قَدْ » كقول الشاعر :

أَفِدَ التَّرَحُّلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا ، وَكَأَنْ قَدِ [٢][3]

= على صاحبه وهو الضمير المستتر فى قوله « روى » الآتى ، و« أيضاً » مفعول مطلق لفعل محذوف « روى » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى منصوبها .

(١) لم يستشهد الشارح هنا لمجيء خبر « كأن » جملة اسمية ، ومن شواهد ذلك قول الشاعر (ش ١٠٨) فى رواية أخرى غير التى ذكرها الشارح فى إنشاد البيت ، ولكنه أشار إليها بعد :

وَصَدْرٌ مُشْرِقُ اللَّوْنِ كَأَنْ ثَدْيَاهُ حُقَّانِ

فكأن : حرف تشبيه ونصب ، واسمها ضمير شأن محذوف ، وثدياه . مبتدأ ومضاف إليه ، وحقان : خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ والخبر فى محل رفع خبر كأن .

(٢) إذا كانت جملة خبر « كأن » المخففة فعلية ؛ فإن قصد بها الثبوت اقترنت حتما بقد كبيت النابغة الذى أنشده الشارح (رقم ٢) ، وكقول الآخر :

لاَ يَهُولَنَّكَ اصْطِلاَءُ لَظَى الْحَرْ بِ فَمَحْذُورُهَا كَأَنْ قَدْ أَلَمَّا

وإن قصد بها النفى اقترنت بلم كما فى الآية الكريمة ، وكما فى قول الخنساء :

كَأَنْ لَمْ يَكُونُوا حِمًى يُتَّقَى إِذِ النَّاسُ إِذْ ذَاكَ مَنْ عَزَّ بَزَّا

وكقول شاعر من غطفان (انظره فى معجم البلدان ٦/ ١٨) .

كَأَنْ لم يُدَمِّنْهَا أَنِيسٌ ، وَلَمْ يَكُنْ لها بَعْدَ أَيَّامِ الهِدَمْلَةِ عَامِرُ

(٣) هذا هو الشاهد رقم (٢) وقد شرحنا هذا البيت فى مبحث التنوين أول الكتاب ، فانظره هناك ، والاستشهاد به هنا فى قوله « وكأن قد » حيث خففت « كأن » وحذف اسمها وأخبر عنها بجملة فعلية مصدرة بقد ، والتقدير : وكأنه (أى الحال والشأن) قد زالت ، ثم حذفت جملة الخبر ؛ لأنه قد تقدم فى الكلام مايرشد إليها ويدل عليها ، وهو قوله « لما تزل برحالنا »

أي : « وكأنْ قَدْ زَالَتْ » فاسْمُ « كأنْ » في هذه الأمثلة محذوف ، وهو ضميرُ الشأن ، والتقدير « كأنهُ زَيْدٌ قائمٌ ، وكأنهُ لم تغْنَ بالأمس ، وكأنهُ قَدْ زالَتْ » والجملة التي بعدها خبَرٌ عنها ، وهذا معنى قوله : « فَنَوِيَ مَنْصُوبُهَا » وأشارَ بقوله « وثابتاً أيضاً رُوِي » إلى أنه قد رُوِيَ إثباتُ منصوبها ، ولكنه قليل ، ومنه قولُه :

١٠٨ — وَصَدْرٍ مُشْرِقِ النَّحْرِ كَأَنْ ثَدْيَيْهِ حُقَّـــانِ

---

١٠٨ — هذا الشاهد أحد الأبيات التي استشهد بها سيبويه (ج ١ ص ٢٨١) ولم ينسبوها.

اللغة : « وصدر » قد روى سيبويه في مكان هذه الكلمة « ووجه » وروى غيره في مكانها « ونحر » وعلى هاتين الروايتين تكون الهاء في قوله « ثدييه » عائدة إلى « وجه » أو « نحر » بتقدير مضاف ، وأصل الكلام : كأن ثديي صاحبه ، فحذف المضاف — وهو الصاحب — وأقام المضاف إليه مقامه « مشرق اللون » مضيء لأنه ناصع البياض ، وهذا هو الثابت ، وقد رواه الشارح كما ترى «حقان» تثنية حقة ، وحذفت التاء التي في المفرد من التثنية كما حذفت في تثنية « خصية ، وألية » فقالوا : خصيان ، وأليان ، هكذا قالوا ، وليس هذا الكلام بشيء ، بل حقان تثنية حق — بضم الحاء وبدون تاء — وقد ورد في فصيح شعر العرب بغير تاء ، ومن ذلك قول عمرو بن كلثوم التغلبي :

وَصَدْراً مِثْلَ حُقِّ العاجِ رَخْصاً حَصَاناً مِنْ أَكُفِّ اللامِسِينا

والعرب تشبه الثديين بحق العاج كما في بيت الشاهد وكما في بيت عمرو ، ووجه التشبيه أنهما مكتنزان ناهدان .

الإعراب : « وصدر » بعضهم يرويه بالرفع فهو مبتدأ خبره محذوف ، والتقدير : ولها صدر ، والأكثرون على روايته بالجر ؛ فالواو واو رب ، وصدر : مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « مشرق » صفة لصدر ، ومشرق مضاف و « اللون » مضاف إليه « كأن » مخففة من الثقيلة « ثدييه » ثديي : اسمها ، وثديي مضاف والضمير مضاف إليه=

فـ « ثَدْيَيْهِ » اسمُ كأنْ ، وهو منصوبٌ بالياء لأنه مثنى ، و « حُقَّانِ » خبر كأنْ ، وروى « كأنْ ثدياه حُقّانِ » فيكون اسم « كأنْ » محذوفاً وهو ضمير الشأن ، والتقدير « كأنهُ ثَدْيَاه حُقّان » و « ثَدْياهُ حُقّانِ » : مبتدأ وخبر فى موضع رفع خبر كأنْ ، ويحتمل أن يكون « ثدياه » اسمَ « كأنْ » وجاء بالألف على لغة من يجعل المثنى بالألف فى الأحوال كلها .

* * *

= « حقان » خبر كأن ، ومن روى « ثدياه حقان » وهى الرواية التى أنشدنا البيت عليها فى تعليقة سبقت قريبا (ص ٣٩٠) فهى جملة من مبتدأ وخبر فى محل رفع خبر كأن ، واسمها محذوف ، والتقدير : كأنه ـ أى الحال والشأن ـ ثدياه حقان ، وجملة كأن واسمها وخبرها فى محل رفع خبر المبتدأ ، وقد ذكر الشارح ـ رحمه الله ! ـ الروايتين جميعا ، وبين وجه كل واحدة منهما بما لا يخرج عما ذكرناه .

الشاهد فيه : قوله « كأن ثدييه حقان » حيث روى بنصب « ثدييه » بالياء المفتوح ما قبلها : على أنه اسم « كأن » المخففة من الثقيلة ، وهذا قليل ، بالنظر إلى حذف اسمها ومجىء خبرها جملة ، ولهذا يروى برفع ثدييه على ماذكرناه فى إعراب البيت ؛ فيكون البيت على هذه الرواية جاريا على الكثير الغالب .

ولا داعى لما أجازه الشارح على رواية « كأن ثدياه » من أن يكون « ثدياه » اسم كأن أتى به الشاعر على لغة من يلزم المثنى الألف ؛ فإن فى ذلك شيئين كل واحد منهما خلاف الأصل ، أحدهما : أن مجىء المثنى فى الأحوال كلها بالألف لغة مهجورة قديمة لبعض العرب . ثانيهما : أن فيه حمل البيت على القليل النادر ـ وهو ذكر اسم كأن ـ مع إمكان حمله على الكثير المشهور ، والذى يتعين على المعربين ألا يحملوا الكلام على وجه ضعيف متى أمكن حمله على وجه صحيح راجح .

لا التى لِنَفْى الجِنْسِ

عَمَلَ إنَّ اُجْعَلْ لِلاَ فى نَكِرَهْ مُفْرَدَةً جَاءَتْكَ أو مُكَرَّرَهْ[١]

هذا هو القسم الثالث من الحروف الناسخة للابتداء ، وهى « لا » التى لنفى الجنس ، والمرادُ بها « لا » التى قُصِدَ بها التنصيصُ على استغراق النفى للجنس كلِّه .

وإنما قُلْتُ « التنصيص » احترازاً عن التى يقع الاسمُ بعدها مرفوعاً ، نحو : « لاَ رَجُلٌ قَائماً » ؛ فإنها ليست نَصًّا فى نَفْى الجنسِ ؛ إذ يحتمل نفى الواحد ونفى الجنس ؛ فبتقدير إرادة نفى الجنس لا يجوز « لاَ رَجُلٌ قائماً بل رَجلان » وبتقدير إرادة نفى الواحد يجوز « لاَ رَجُلٌ قائماً بل رجلان » ، وأما « لا » هذه فهى لنفى الجنس ليس إلاَّ ؛ فلا يجوز « لاَ رَجُلَ قَائِمٌ بل رجلان » .

وهى تعمل عمل « إنَّ » ؛ فتنصب المبتدأ اسماً لها ، وترفع الخبر خبراً لها ، ولا فَرْقَ فى هذا العمل بين المفردة — وهى التى لم تتكرر — نحو « لاَ غُلاَمَ رَجُلٍ قَائِمٌ » وبين المكررة، نحو « لاَ حَوْلَ وَلاَ قُوَّةَ إلاَّ بِاللهِ »[٢] .

---

(١) « عمل » مفعول أول مقدم على عامله وهو قوله « اجعل » الآتى ، وعمل مضاف و « إن » قصد لفظه : مضاف إليه « اجعل » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « للا » جار ومجرور متعلق باجعل ، وهو المفعول الثانى لاجعل « فى نكره » جار ومجرور متعلق باجعل « مفردة » حال من الضمير المستتر فى « جاءتك » الآتى « جاءتك » جاء : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود على « لا » والتاء للتأنيث ، والكاف مفعول به لجاء « أو » عاطفة « مكررة » معطوف على مفردة .

(٢) ومع أنها تعمل مفردة ومكررة فعملها بعد استيفاء شروطها وهى مفردة واجب ، وعملها مكررة جائز.

ولا يكون اسمها وخبرها إلا نكرة[1] ؛ فلا تعمل في المعرفة ، وما ورد من ذلك مُؤَوَّل بنكرة ، كقولهم « قَضِيَّةٌ ولا أبا حَسَنٍ لها » فالتقدير : ولا مُسَمَّى بهذا الاسم لها[2] ويدل على أنه مُعامل مُعامَلَةَ النكرة وَصْفُهُ بالنكرة كقولك « لا أبا حَسَنٍ حَلاَّلاً لها » ولا يُفصَلُ بينها وبين اسمها ؛ فإن فُصِلَ بينهما أُلغيت ، كقوله تعالى : (لا فيها غَوْلٌ) .

فَانْصِبْ بِهَا مُضَافاً ، أَوْ مُضَارِعَهْ
وَبَعْدَ ذَاكَ الْخَبَرَ اذْكُرْ رَافِعَهْ[3]

---

(١) الشروط التي يجب توافرها لإعمال « لا » عمل إن ستة ، وهي : أن تكون نافية ، وأن يكون المنفي بها الجنس ، وأن يكون النفي نصاً في ذلك ، وألا يدخل عليها جار كالداخل عليها في نحو قولهم : جئت بلا زاد ، وقولهم : غضبت من لاشيء ، وأن يكون اسمها وخبرها نكرتين ، وألا يفصل بينها وبين اسمها فاصل أي فاصل ولاخبرها ، وقد صرح الشارح هنا بشرطين وهما الخامس والسادس ، وأشار في صدر كلامه إلى الثلاثة الأولى ، وترك واحداً ، وهو ألا يدخل عليها جار .

(٢) هكذا أوله الشاح ، وليس تأويله بصحيح ؛ لأن المسمى بأبي حسن موجود وكثيرون ؛ فالنفي غير صادق .

وقد أوله العلماء بتأويلين آخرين ، أحدهما أن الكلام على حذف مضاف ، والتقدير : ولامثل أبي حسن لها ، ومثل كلمة متوغلة في الإبهام لاتتعرف بالإضافة ، ونفي المثل كناية عن نفي وجود أبي الحسن نفسه ؛ والثاني : أن يجعل « أباحسن » عبارة عن اسم جنس وكأنه قد قيل : ولا فيصل لها ، وهذا مثل تأويلهم في باب الاستعارة نحو « حاتم » بالمتناهي في الجود ، ونحو « مادر » بالمتناهي في البخل ، ونحو « يوسف » بالمتناهي في الحسن ، وضابطه : أن يؤول الاسم العلم بما اشتهر به من الوصف .

(٣) « فانصب » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بها » جار ومجرور متعلق بانصب « مضافا » مفعول به لانصب « أو » عاطفة « مضارعه » مضارع بمعنى مشابه : معطوف على قوله « مضافا » ومضارع مضاف والهاء العائدة إلى قوله « مضافا » مضاف إليه « وبعد » ظرف متعلق بقوله « اذكر » الآتي ، وبعد مضاف ، =

وَرَكِّبِ الْمُفْرَدَ فَاتِحاً : كَلاَ
حَوْلَ وَلاَ قُوَّةَ ، وَالثَّانِي اُجْعَلاَ(١)
مَرْفُوعاً ، أَوْ مَنْصُوباً ، أَوْ مُرَكَّباً ،
وَإِنْ رَفَعْتَ أَوَّلاً لا تَنْصِبَا(٢)

= و «ذا» من «ذاك» اسم إشارة : مضاف إليه ، والكاف حرف خطاب « الخبر » مفعول به لاذكر الآتى « اذكر » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « رافعه » رافع : حال من الضمير المستتر فى « اذكر » ورافع مضاف والهاء مضاف إليه ، من إضافة الصفة لمعمولها ، وهى لاتفيد تعريفاً ولا تخصيصاً ، ولذلك وقع هذا المضاف حالا .

(١) « وركب » الواو عاطفة ، ركب : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « المفرد » مفعول به لركب « فاتحا » حال من الضمير المستتر فى« ركب» ومتعلقه محذوف ، والتقدير : فاتحا له « كلا » الكاف جارة لقول محذوف على ما سبق غيره مرة، ولا : نافية للجنس « حول » اسم لا، مبنى على الفتح فى محل نصب ، وخبرها محذوف ، والتقدير : لاحول موجود « ولا » الواو عاطفة ، ولا : نافية للجنس أيضاً « قوة » اسمها . وخبرها محذوف ، وهذه الجملة معطوفة بالواو على الجملة السابقة « والثانى» مفعول أول قدم على عامله ،وهوقوله اجعلا الآتى«اجعلا» اجعل : فعل أمر ، مبنى على السكون لامحل له من الإعراب،وحرك بالفتح لأجل مناسبة الألف، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والألف للاطلاق ، أو هو فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً لأجل الوقف لامحل له من الإعراب ، ونون التوكيد المنقلبة ألفا حرف لا محل له من الإعراب .

(٢) « مرفوعا » مفعول ثان لاجعل فى البيت السابق « أو منصوبا » أو : حرف عطف ، منصوبا : معطوف على مرفوع « أو مركباً » معطوف على قوله« مرفوعا » السابق « وإن » الواو عاطفة ، إن: شرطية « رفعت » رفع : فعل ماض فعل الشرط مبنى على الفتح المقدر فى محل جزم ، وتاء المخاطب فاعل « أولا » مفعول به لرفعت «لا» ناهية «تنصبا» : فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة =

لا يخلو اسمُ « لا » [هذه] من ثلاثة أحوال ؛ الحال الأولُ : أن يكون مضافًا [نحو « لا غُلاَمَ رَجُلٍ حَاضِرٌ »] . الحال الثانى : أن يكون مُضارعًا للمضاف ، أى مُشَابِهًا له ، والمراد به: كل اسم له تَعَلّقٌ بما بعده : إمَّا بعملٍ ، نحو « لا طَالِعًا جَبَلاً ظاهر ، ولا خَيْراً من زيدٍ راكِبٌ » ، وإما بِعَطْفٍ نحو : « لا ثَلاَثةً وَثَلاَثِينَ عِنْدَنَا » ويسمى المُشَبَّهُ بالمضاف : مُطَوَّلاً ، ومَمْطُولا ، أى : ممدوداً ، وحُكْمُ المضافِ والمُشَبَّهِ به النصبُ لفظًا ، كما مُثِّلَ ، والحال الثالث : أن يكون مفرداً ، والمرادُ به — هنا — ما ليس بمضاف ، ولا مُشَبَّهٍ بالمضاف ؛ فيدخل فيه المثنى والمجموع ، وحكمه البناء على ما كان يُنْصَبُ به ؛ لتركُّبِهِ مع « لا » وصيرورته معها كالشىء الواحد ؛ فهو معها كخمسةَ عَشَرَ ، ولـكنْ محله النصبُ بلا ؛ لأنه اسم لها ؛ فالمفردُ الذى ليس بمثنى ولا مجموع يُبْنَى على الفتح ؛ لأن نصبه بالفتحة نحو « لا حَوْلَ وَلا قُوَّةَ إلا باللهِ » والمثنى وجمعُ المذكر السالم يُبْنَيَانِ على ما كانا يُنْصَبَانِ به — وهو الياء — نحو « لامُسْلِمَيْنِ لك ، ولا مُسْلِمِينَ » فَمُسْلِمَيْنِ وَمُسْلِمِينَ مبنيان ؛ لتركبهما مع « لا » كما بنى « رجل » [لتركبهِ] معها .

وذهب الـكوفيون والزَّجَّاجُ إلى أنَّ « رجل » فى قولك : « لا رَجُلَ » معرب ، وأن فتحتهفتحةُ إعرابٍ ، لافتحة بناء ، وذهب المبرد إلى أن «مُسْلِمَيْنِ» وَ«مُسْلِمِينَ» معربان[1] .

=المنقلبة ألفا لأجل الوقف فى محل جزم بلا الناهية ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجملة فى محل جزم جواب الشرط ، وحذف منها الفاء ضرورة ، وكان حقه أن يقول : وإن رفعت أولا فلا تنصبا .

(١) ذهب أبو العباس المبرد إلى أن اسم « لا » إذا كان مثنى أو مجموعا جمع مذكر سالما فهو معرب منصوب بالياء ، وليس مبنيا كما ذهب إليه جمهور النحاة ، واحتج لما ذهب إليه بأن التثنية والجمع من خصائص الأسماء ، وقد علمنا أن من شرط بناء الاسم لشبهه=

وأما جمعُ المؤنثِ السالم فقال قوم : مبنيٌّ على ما كان ينصب به — وهو الكسر ؛ فتقول : « لا مُسْلِماتِ لك » بكسر التاء ، ومنه قولُهُ :

١٠٩ — إنَّ الشَّبَابَ الَّذِي مَجْدٌ عَوَاقِبُهُ
فِيهِ نَلَذُّ ، وَلاَ لَذَّاتِ لِلشِّيبِ

= بالحرف فى وجه من وجوه الشبه التى تقدم بيانها : ألا يعارض هذا الشبه شيء من خصوصيات الأسماء ، والجواب على هذه الشبهة من وجهين : أولهما — وهو وجه عقلى — أن ما كان من خصائص الأسماء إنما يقدح فى بناء الاسم ويعارضه إذا طرأ على الاسم بعد كونه مبنيا ، فأما إذا كان ما هو من خصائص الأسماء موجوداً فى الاسم ثم عرض لهذا الاسم ما يقتضى شبهه بالحرف — من بعد ذلك — فإنه لهذا لا يعارض سبب البناء ولا يمنع منه ، ونحن ندعى أن الاسم كان مثنى أو مجموعا ، ثم دخلت عليه لا فتركب معها تركب خمسة عشر ، فوجد سبب البناء طارئا على ماهو من خصائص الاسم ، الثانى — وهو نقض لمذهبه بعدم الاطراد — أن المبرد نفسه قد اتفق مع الجمهور على بناء اسم لا المجموع جمع تكسير ، ولم يعبأ معه بما هو من خصائص الاسم وهو الجمع ، كما اتفق مع الجمهور على بناء المنادى المثنى أو المجموع جمع المذكر السالم على ما يرفع به ، ولم يعبأ بما هو من خصائص الأسماء .

١٠٩ — البيت لسلامة بن جندل السعدى ، من قصيدة له مستجادة ، وأولها قوله

أَوْدَى الشَّبَابُ حَمِيداً ذُو التَّعَاجِيبِ أَوْدَى ، وذلِكَ شَأْوٌ غَيْرُ مَطْلُوبِ
وَلَّى حَثِيثاً ، وذاكَ الشَّيْبُ يَتْبَعُهُ لَوْ كَانَ يُدْرِكُه رَكْضُ الْيَعَاقِيبِ

اللغة : « أودى » ذهب وفنى ، وكرر هذه الكلمة تأكيداً لمضمونها ؛ لأنه إنما أراد إنشاء التحسر والتحزن على ذهاب شبابه « حميداً » محمودا « التعاجيب » العجب ، وهو جمع لا واحد له من لفظه ، ويروى فى مكانه « الأعاجيب » وهو جمع أعجوبة ، وهى الأمر الذى يتعجب منه « شأو » هو الشوط « حثيثاً » سريعا « اليعاقيب » جمع يعقوب ، وهو ذكر الحجل « مجد عواقبه » المراد أن نهايته محمودة « الشيب » بكسر الشين — جمع أشيب — وهو الذى ابيض شعره ، وروى صدر البيت المستشهد به هكذا :

* أَوْدَى الشَّبَابُ الذى مَجْدٌ ... إلخ *

=

وأجاز بعضُهم الفتحَ ، نحو « لامسلماتَ لك »(١)

= الإعراب : « إن » حرف توكيد ونصب « الشباب » اسم إن « الذى » اسم موصول : نعت للشباب « مجد » يجوز أن يكون خبرا لمبتدأ محذوف ، والتقدير : هو مجد ، وعواقبه ــ على هذا ــ نائب فاعل مجد ؛ لأنه مصدر بمعنى اسم المفعول كما فسرناه ويجوز أن يكون « مجد » خبرا مقدما ، و « عواقبه » مبتدأ مؤخرا ، وجاز الإخبار بالمفرد ــ وهو مجد ــ عن الجمع ــ وهو عواقب ــ لأن الخبر مصدر ، والمصدر يخبر به عن المفرد والمثنى والجمع بلفظ واحد ؛ لأنه لايثنى ولا يجمع ، وعلى كل حال فجملة «مجد عواقبه» ــ سواء أقدرت مبتدأ أم لم تقدر ــ لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «فيه» جار ومجرور متعلق بقوله نلذ الآتى «نلذ» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن «ولا» نافية للجنس «لذات» اسم لا ، مبنى على الكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم فى محل نصب «للشيب» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر «لا»

الشاهد فيه : قوله « ولا لذات للشيب » حيث جاء اسم لا ــ وهو لذات ــ جمع مؤنث سالما ، ووردت الرواية ببنائه على الكسرة نيابة عن الفتحة ، كما كان ينصب بها لو أنه معرب .

(١) اعلم أن للعلماء فى اسم « لا » إذا كان جمع مؤنث سالما أربعة مذاهب :

الأول : أن يبنى على الكسرة نيابة عن الفتحة من غير تنوين ، وهذا مذهب جمهرة النحاة .

الثانى : أن يبنى على الكسرة نيابة عن الفتحة لكن يبقى له تنوينه ، وهذا مذهب صححه ابن مالك صاحب الألفية ، وجزم به فى بعض كتبه ، ونقله عن قوم ، وحجتهم فى عدم حذف التنوين أنه قد تقرر أن تنوين جمع المؤنث السالم هو تنوين المقابلة ، وهو لاينافى البناء ، فلا يحذف .

الثالث : أنه مبنى على الفتح ، وهذا مذهب المازنى والفارسى ، ورجحه ابن هشام فى المغنى والمحقق الرضى فى شرح الكافية وابن مالك فى بعض كتبه .

الرابع : أنه يجوز فيه البناء على الكسرة نيابة عن الفتحة ، والبناء على الفتح .

وزعم كل شراح الألفية أن بيت سلامة بن جندل (الشاهد رقم ١٠٩) يروى بالوجهين جميعا ، فإذا صح ذلك لم يكن لإيجاب أحد الأمرين بعينه وجه وجيه ، ويؤخذ =

وقولُ المصنفِ : « وَبَعْدَ ذَاكَ الْخَبَرَ اذْكُرْ رَافِعَهْ » معناه أنه يذكر الخبر بعد اسم « لا » مرفوعاً ، والرافعُ له « لا » عند المصنف وجماعة [وعند سيبويه الرافعُ له لا] إن كان اسمها مضافاً أو مشبهاً بالمضاف ، وإن كان الاسمُ مفرداً فاختلف فى رافع الخبر ؛ فَذَهَبَ سيبويه إلى أنه ليس مرفوعاً بـ « لا » وإنما هو مرفوع على أنه خبر المبتدأ ، لأن مذهبه أن « لا » واسمَهَا المفردَ فى موضع رفع بالابتداء ، والاسم المرفوع بعدهما خبر عن ذلك المبتدأ ، ولم تعمل « لا » عنده فى هذه الصورة إلا فى الاسم ، وذهب الأخفشُ إلى أن الخبر مرفوع بـ « لا » فتكون «لا» عاملة فى الجزءين كما عملتْ فيهما مع المضاف والمشبه به .

وأشاربقوله : «والثانى اجعلا» إلى أنه إذا أتى بعد «لا» والاسمِ الواقعِ بعدها بعاطفٍ ونكرة مفردة وتكررت «لا» نحو « لا حَوْلَ ولاقُوَّةَ إلا باللهِ » يجوز فيهما خمسةُ أوْجُهٍ ، وذلك لأن المعطوف عليه : إما أن يُبْنَى مع «لا» على الفتح ، أو ينصب ، أو يرفع .

فإن بنى معها على الفتح جاز فى الثانى ثلاثة أوجه :

الأول : البناء على الفتح ؛ لتركبه مع « لا » الثانية ، وتكون [لا] الثانية عامِلَةً عملَ إنَّ ، نحو « لا حَوْلَ وَلاَ قُوَّةَ إلا باللهِ »[1] .

= من كلام ابن الأنبارى أن بيت سلامة يروى بالفتح دون الكسر ؛ فيكون تأييداً لمذهب المازنى ومن معه ؛ ولكنا لا نستطيع أن نرد رواية الكسر بمجرد كون ابن الأنبارى لم يحفظها .

(١) وعلى تركيب الثانية مع اسمها كتركيب الأولى مع اسمها قرأ أبو عمرو وابن كثير فى قوله سبحانه : (لا بيع فيه ولا خلة ولا شفاعة) بفتح بيع وخلة وشفاعة ، و « لا » فى المواضع الثلاثة نافية للجنس عاملة عمل إن ، والاسم المفتوح بعدها اسمها مبنى على الفتح فى محل نصب ، وخبرها ـ فيما عدا الأول ـ محذوف لدلالة ماقبله عليه .

ومن شواهد ذلك قول الراجز (وقد أنشدناه فى شرح الشاهد رقم ٢٧ السابق) :

نَحْنُ بَنُو خُوَيْلِدٍ صُرَاحَا   لا كَذِبَ الْيَوْمَ وَلا مُزَاحَا

الثانى : النصبُ عطفاً على محلّ اسم «لا» ، وتكون « لا » الثانيةُ زائدةً بين العاطف والمعطوف ، نحو « لا حَوْلَ وَلا قُوَّةً إلا باللهِ » ومنه قولُه :

١١٠ — لا نَسَبَ الْيَوْمَ وَلاَ خُلَّةً اتَّسَعَ الْخَرْقُ عَلَى الرَّاقِـعِ

---

١١٠ ـ البيت لأنس بن العباس بن مرداس ، وقيل : بل هو لأبى عامر جد العباس ابن مرداس ، ويروى عجز البيت كما رواه الشارح العلامة من كلمة عينية ، وبعده :

كَالثَّوْبِ إذْ أنْهَجَ فِيهِ الْبِلَى أعْيَا عَلَى ذِى الْحِيلَةِ الصَّانِـعِ

وروى أبو على القالى صدر هذا البيت مع عجز آخر ، وهو :

* اتَّسَعَ الْخَرْقُ عَلَى الرَّاتِقِ *

من كلمة قافية ، وقبله :

لاصُلْحَ بَيْنِى — فَاعْلَمُوهُ — وَلاَ بَيْنَكُمُ ، مَا حَمَلَتْ عَاتِقِى

سَيْفِى ، وَمَا كُنَّا بِنَجْدٍ ، وَمَا قَرْقَرَ قُمْرُ الْوَادِ بِالشَّاهِقِ

اللغة : « خلة » بضم الخاء وتشديد اللام ـ هى الصداقة ، وقد تطلق الخلة على الصديق نفسه ، كما فى قول رجل من بنى عبد القيس ، وهو أحد شعراء الحماسة .

ألاَ أبْلِغَا خُلَّتِى رَاشِداً وَصِنْوِى قَدِيماً إذا مَاتَصِلْ

« الراقع » ومثله « الراتق » الذى يصلح موضع الفساد من الثوب « أنهج » أخذ فى البلى « أعيا » صعب ، وشق ، واشتد « العاتق » موضع الرداء من المنكب « قرقر قمر » قرقر : صوت ، وصاح ، و « قمر » يجوز أن يكون جمع أقمر ؛ فوزانه وزان أحمر وحمر وأصفر وصفر ، ويجوز أن يكون جمع قمرى ، كروم فى جمع رومى « الشاهق » الجبل المرتفع .

الإعراب : « لا » نافية للجنس « نسب » اسمها ، مبنى على الفتح فى محل نصب « اليوم » ظرف متعلق بمحذوف خبر لا « ولا » الواو عاطفة ، ولا : زائدة لتأكيد النفى « خلة » معطوف على نسب ، بالنظر إلى محل اسم « لا » الذى هو النصب « اتسع » فعل ماض « الخرق » فاعل لاتسع « على الراقع » جار ومجرور متعلق بقوله « اتسع » . =

الثالث : الرفع ، وفيه ثلاثة أوجه ؛ الأول : أن يكون معطوفاً على محل «لا » واسمها ؛ لأنهما فى موضع رفع بالابتداء عند سيبويه ، وحينئذٍ تكون «لا» زائدة، الثانى : أن تكون «لا» الثانيةُ عملت عَمَلَ « ليس » ، الثالث : أن يكون مرفوعا بالابتداء ، وليس للاعملٌ فيه ، وذلك نحو « لا حَوْلَ وَلا قُوَّةٌ إلا باللهِ » ومنه قولُه :

١١١ — هٰذَا — لَعَمْرُكُمْ — الصَّغَارُ بِعَيْنِهِ
لا أمٌّ لِي — إنْ كَانَ ذَاكَ — وَلاَ أبُ

= الشاهد فيه : قوله « ولا خلة » حيث نصب على تقدير أن تكون « لا » زائدة للتأكيد، ويكون « خلة » معطوفا بالواو على محل اسم «لا » — وهو قوله « نسب» — عطف مفرد على مفرد ، وهذا هو الذى حمله الشارح — تبعاً لجمهور النحاة — عليه .

وقال يونس بن حبيب : إن « خلة » مبنى على الفتح فى محل نصب ، ولكنه نونه للضرورة ، وبناؤه على الفتح عنده على أن « لا » الثانية عاملة عمل « إن » مثل الأولى، وخبرها محذوف يرشد إليه خبر الأولى ، والتقدير « ولا خلة اليوم » والواو قد عطفت جملة « لا » الثانية مع اسمها وخبرها على جملة لا الأولى ، وهو كلام لا متمسك له ، بل يجب ألا يحمل عليه الكلام ؛ لأن الحمل على وجه يستتبع الضرورة لا يجوز متى أمكن الحمل على وجه سائغ لا ضرورة معه .

وقال الزمخشرى فى مفصله : إن « خلة » منصوب بفعل مضمر ، وليس معطوفا على لفظ اسم لا ، ولا على محله ، والتقدير عنده : لانسب اليوم ولا تذكر خلة ،وهو تكلف لامقتضى له ، ويلزم عليه عطف الجملة الفعلية على الجملة الاسمية ، والأفضل فى العطف توافق الجملة المعطوفة مع الجملة المعطوف عليها فى الفعلية والاسمية ونحوها .

١١١ — اختلف العلماء فى نسبة هذا البيت ، فقيل : هو لرجل من مدحج ، وكذلك نسبوه فى كتاب سيبويه ، وقال أبو رياش : هو لهمام بن مرة أخى جساس بن مرة قاتل كليب ، وقال ابن الأعرابى : هو لرجل من بنى عبد مناف ، وقال الحاتمى : هو لابن أحمر ، وقال الأصفهانى : هو لضمرة بن ضمرة ، وقال بعضهم : إنه من الشعر القديم جداً ، ولا يعرف له قائل . =

. . . .

= اللغة : « هذا لعمركم » العمر ــ بفتح فسكون ــ الحياة ، وقد فصل بين المبتدأ الذى هو اسم الإشارة وخبره ، بجملة القسم ــ وهى قوله « لعمركم » مع خبره المحذوف ــ ويروى « هذا وجدكم » والجد : الحظ والبخت ، وهو أيضاً أبو الأب « الصغار » بزنة سحاب ــ الذل ، والمهانة ، والحقارة « بعينه » يزعم بعض العلماء أن الباء زائدة ، وكأنه قد قال : هذا الصغار عينه ، ولا داعى لذلك .

الإعراب : « هذا » اسم إشارة مبتدأ « لعمركم » اللام لام الابتداء ، وعمر : مبتدأ ، وخبره محذوف وجوبا ، والتقدير : لعمركم قسمى ، وعمر مضاف والضمير مضاف إليه ، والجملة معترضة بين المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب « الصغار » خبر المبتدأ الذى هو اسم الإشارة « بعينه » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال ، وقيل : الباء زائدة ، وعليه يكون قوله عين تأكيدا للصغار ، وعين مضاف والهاء مضاف إليه « لا » نافية للجنس « أم » اسم لا مبنى على الفتح فى محل نصب « لى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا « إن » شرطية « كان » فعل ماض ناقص فعل الشرط ، مبنى على الفتح فى محل جزم « ذاك » ذا : اسم كان ، وخبرها محذوف والتقدير : إن كان ذاك محوداً ، أو نحوه « ولا » الواو عاطفة ، لا زائدة لتأكيد النفى « أب » بالرفع ــ معطوف على محل لا واسمها ؛ فإنهما فى موضع رفع بالابتداء عند سيبويه ، وفيه إعرابان آخران ستعرفهما فى بيان الاستشهاد بالبيت .

الشاهد فيه : قوله « ولا أب » حيث جاء مرفوعاً على واحد من ثلاثة أوجه : إما على أن يكون معطوفاً على محل « لا » مع اسمها كما ذكرناه ، أو على أن « لا » الثانية عاملة عمل ليس ، و « أب » اسمها ، وخبرها محذوف ، أو على أن تكون «لا» غير عاملة أصلا ، بل هى زائدة ، ويكون «أب» مبتدأ خبره محذوف ، وقد ذكر ذلك الشارح العلامة . ومثله قول جرير بن عطية :

بِأَىِّ بَلَاءٍ يَا نُمَيْرُ بْنَ عَامِرٍ وَأَنْتُمْ ذُنَابَى ، لَا يَدَيْنِ وَلَا صَدْرُ ؟

وقد ورد على غرار ذلك قول المتنبى :

لَا خَيْلَ عِنْدَكَ تُهْدِيهَا وَلَا مَالُ فَلْيُسْعِدِ النُّطْقُ إِنْ لَمْ يُسْعِدِ الحَالُ

وإنْ نُصِبَ المعطوفُ عليه جاز فى المعطوف الأوْجُهُ الثلاثة المذكورة — أعنى البناء ، والرفع ، والنصب — نحو : لا غُلَامَ رَجُلٍ ولا امرأةَ ، ولا امرأةٌ ، ولا امرأةً .

وإن رفع المعطوفُ عليه جاز فى الثانى وجهان ؛ الأول البناء على الفتح ، نحو « لا رَجُلٌ ولا امرأةَ ، ولا غلامُ رَجُلٍ ولا امرأةَ » ومنه قولُه :

١١٢ — فَلَاَ لَغْوٌ وَلَا تَأْثِيمَ فِيهَا وَمَا فَاهُوا بِهِ أَبَدًا مُقِيمُ

---

١١٢ — البيت لأمية بن أبى الصلت ، ولكن الشارح — كغيره من النحاة — قد لفق صدر بيت من أبيات كلمة أمية على عجز بيت آخر منها، وصواب إنشاد البيتين هكذا :

وَلاَ لَغْوٌ وَلا تَأْثِيمَ فِيهَا وَلا حَيْنٌ وَلا فِيهَا مُلِيمُ
وفِيهَا لَحمُ سَاهِرَةٍ وَبَحْرٍ وَمَا فَاهُوا بِهِ أَبَدًا مُقِيمُ

اللغة : « لغو » أى . قول باطل ، ومالا يعتد به من الكلام « تأثيم » هو مصدر أثمته — بتشديد الثاء — بمعنى نسبته إلى الإثم بأن قلت له : يا آثم ، يريد أن بعضهم لا ينسب بعضاً إلى الإثم ؛ لأنهم لا يفعلون ما يصحح نسبتهم إليه « حين » هلاك وفناء « مليم » بضم الميم — وهو الذى يفعل ما يلام عليه « ساهرة » هى وجه الأرض ، يريد أن فى الجنة لحم حيوان البر .

الإعراب : « فلا » نافية ملغاة « لغو » مبتدأ ، مرفوع بالضمة الظاهرة « ولا » الواو عاطفة ، لا : نافية للجنس تعمل عمل إن « تأثيم » اسم لا مبنى على الفتح فى محل نصب « فيها » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر « لا » وخبر المبتدأ محذوف يدل عليه خبر لا هذا ، ويجوز عكس ذلك على ضعف فيه فيكون الجار والمجرور متعلقاً بمحذوف خبر المبتدأ ، ويكون خبر لا هو المحذوف ، وعلى أية حال فإن الواو قد عطفت جملة لا مع اسمها وخبرها على جملة المبتدأ والخبر « وما » اسم موصول مبتدأ « فاهوا » فعل وفاعل ، والجملة من فاه وفاعله لا محل لها صلة الموصول « به » جار ومجرور متعلق بفاهوا « أبداً » منصوب على الظرفية ناصبه فاهوا أو مقيم « مقيم » خبر المبتدأ ، ويجوز أن تكون لا الأولى نافية عاملة عمل ليس ، ولغو : اسمها ، وخبرها محذوف يدل عليه خبر لا الثانية العاملة عمل إن أو خبر الاولى هو =

والثانى : الرفع ، نحو « لارَجُلٌ ولاامرأةٌ، ولاغلامُ رجلٍ ولاامرأةٌ[1] » .

ولا يجوز النصب للثانى ؛ لأنه إنما جازفيها تقدَّمَ للعطف على [محل] اسم «لا» و « لا » هنا ليست بناصبة ؛ فيَسقطُ النّصبُ ، ولهذا قال المصنف : « وإنْ رَفَعْتَ أوّلاً لا تنصبا » .

* * *

ومُفْرَداً نَعْتاً لِمَبْنِيٍّ يَلِي فَافْتَحْ ،أوِ انْصِبَنْ،أوِارْفَعْ،تَعْدِلِ[2]

=المذكور بعد ، وخبر الثانية محذوف يدل عليه خبر الأولى،وتكون الواو قد عطفت جملة لا الثانية العاملة عمل إن على جملة لا الأولى العاملة عمل ليس ، ولكن الوجه الثانى من وجهى الخبر ضعيف ؛ لما يلزم عليه من العطف قبل استكمال المعطوف عليه .

الشاهد فيه : قوله « فلا لغو ولا تأثيم » حيث ألغى لا الأولى ، أو أعملها عمل ليس ؛ فرفع الاسم بعدها ، وأعمل « لا » الثانية عمل « إن » على ما بيناه فى إعراب البيت .

ومثل هذا الشاهد قول عامر بن جوين الطائى ، وهو الشاهد رقم ١٤٦ الآتى فى باب الفاعل :

فَلاَ مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَهَا وَلاَأَرْضَ أَبقَلَ إِبْقَالَهَا

الرواية فيه برفع « مزنة » بالضمة الظاهرة وبفتح « أرض » والقول فيهما كالقول فى « لا لغو ولا تأثيم » .

(١) من شواهد هذا الوجه قول الله تعالى : (لا بيع فيه ولا خلة ولا شفاعة) برفع الثلاثة فى قراءة غير أبى عمرو وابن كثير ، وقول عبيد بن حصين الراعى :

وَمَاهَجَرْتُكِ حَتَّى قُلْتِ مُعْلِنَةً : لا نَاقَةٌ لِىَ فى هٰذَا وَلاَ جَمَلُ

وقد نسج عليه أبو الطيب المتنبى فى قوله :

بِمَ التَّعَلُّلُ لا أَهْلٌ وَلاَ وَطَنٌ وَلاَنَدِيمٌ وَلاَ كَأْسٌ وَلاَسَكَنُ؟

(٢) «ومفرداً نعتاً» يجوز أن يكون مفرداً مفعولا مقدما تنازعه العوامل الثلاثة=

إذا كان اسمُ « لا » مبنيًّا ، ونُعت بمفرد يليه — أى لم يُفصَل بينه وبينه بفاصل — جاز فى النعت ثلاثةُ أوْجُهٍ :

الأول : البناء على الفتح ؛ لتركُّبِهِ مع اسم «لا» ، نحو « لا رَجُلَ ظَرِيفَ » .

الثانى : النصبُ ، مراعاةً لمحل اسم « لا » نحو « لا رَجُلَ ظَرِيفاً » .

الثالث : الرَّفع ، مراعاةً لمحل «لا» واسمها ؛ لأنهما فى موضع رفع عند سيبويه كما تقدم ، نحو « لا رَجُلَ ظريفٌ »

* * *

وَغَيْرَ مَا يَلِي ، وَغَيْرَ الْمُفْرَدِ
لا تَبْنِ ، وَانْصِبْهُ ، أَوِ الرَّفْعَ اقْصِدِ[1]

= الآتية ويكون نعتاً بدلا منه ، ويجوز أن يكون مفرداً حالا من نعتا ، وجاز مجىء الحال من النكرة لتقدمه عليها ولتخصصه بالمتعلق أو بالوصف ، ويكون نعتا مفعولا تنازعه العوامل الثلاثة « لمبنى » جار ومجرور متعلق بقوله نعتاً ، أو بمحذوف صفة له « يلى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى نعت ، والجملة فى محل نصب صفة لقوله نعتا « فافتح » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، « أو » عاطفة « انصبن » فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب « أو » حرف عطف « ارفع » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « تعدل » فعل مضارع مجزوم فى جواب الأمر ، وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر لأجل الروى .

(١) « وغير » مفعول مقدم على عامله ، وهو قوله « لا تبن » الآتى ، وغير مضاف و « ما » اسم موصول : مضاف إليه « يلى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما ، والجملة لا محل لها صلة ما « وغير » الواو عاطفة ، غير : معطوف على غير السابقة ، وغير مضاف ، و « المفرد » مضاف إليه « لا » =

تقدَّمَ في البيت الذى قبل هذا أنه إذا كان النعت مفرداً ، والمنعوت مفرداً ، ووليَهُ النعتُ ، جاز في النعت ثلاثة أوجه ، وذكر في هذا البيتِ أنه إنْ لم يَلِ النعتُ المفردُ المنعوتَ المفردَ ، بل فُصِل بينهما بفاصل ، لم يجز بناء النعت ؛ فلا تقول « لا رجُلَ فِيهَا ظريفَ » ببناء ظريف ، بل يتعين رَفْعُه ، نحو « لا رجُلَ فيها ظريفٌ » أو نصبه ، نحو « لا رجلَ فيها ظريفاً » وإنما سقط البناء على الفتح لأنه إنما جاز ـ عند عدم الفصل ـ لتركب النعت مع الاسم ، ومع الفصل لا يمكن التركيبُ ، كما لا يمكن التركيبُ إذا كان المنعوتُ غيرَ مفردٍ ، نحو « لا طالعاً جَبَلاً ظريفاً » ولا فرق — في امتناع البناء على الفتح في النعت عند الفَصْلِ — بين أن يكون المنعوت مفرداً ، كما مثل ، أو غيرَ مفردٍ .

وأشار بقوله : « وغير المفرد » إلى أنه إن كان النعت غير مفرد — كالمضاف والمشبه بالمضاف — تَعَيَّنَ رَفْعُهُ أو نصبه ؛ فلا يجوز بناؤه على الفتح ، ولا فرق في ذلك بين أن يكون المنعوت مفرداً أو غير مفرد ، ولا بين أن يُفصَل بينه وبين النعت أولا يفصل ؛ وذلك نحو « لا رَجُلَ صاحِبَ بِرٍّ فيها ، ولا غُلاَمَ رَجُلٍ فيها صاحِبَ بِرٍّ » .

وحاصِلُ ما في البيتين : أنه إن كان النعت مفرداً ، والمنعوت مفرداً ، ولم يُفْصَلْ بينهما ؛ جاز في النعت ثلاثَةُ أوْجُهٍ ، نحو « لا رَجُلَ ظريفَ ، وظريفاً ، وظريفٌ » وإن لم يكن كذلك تعين الرفع أو النصب ، ولا يجوز البناء .

* * *

ناهية « تبن » فعل مضارع مجزوم بلا الناهية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « وانصبه » الواو عاطفة ، انصب : فعل أمر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والهاء مفعول به لا نصب « أو » عاطفة « الرفع » مفعول به مقدم لا قصد « اقصد » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت .

وَالْعَطْفُ إِنْ لَمْ تَتَكَرَّرْ « لاَ » أَحْكُمَا
لَهُ بِمَا لِلنَّعْتِ ذِى الْفَصْلِ انْتَمَى[١]

تَقَدَّمَ أنه إذا عُطف على اسم « لا » نكرةٌ مفردة ، وتكررت « لا » يجوز فى المعطوف ثَلاَثَةُ أَوْجُهٍ : الرفع ، والنصب ، والبناء على الفتح ، نحو « لاَ رَجُلَ ولا امْرَأَةٌ ، ولا امرأةً ، ولا امرأةَ » وذكر فى هذا البيت أنه إذا لم تتكرر « لا » يجوز فى المعطوف ما جاز فى النعت المفصول ، وقد تقدم [فى البيت الذى قبله] أنه يجوز فيه : الرفع ، والنصب[٢] ، ولا يجوز فيه البناء على الفتح ؛

---

(١) « والعطف » مبتدأ « إن » شرطية « لم » حرف نفى وجزم وقلب « تتكرر » فعل مضارع فعل الشرط « لا » قصد لفظه : فاعل تتكرر « احكما » فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً لأجل الوقف ، ونون التوكيد المنقلبة ألفاً حرف لا محل له من الإعراب ، وفاعل احكم ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجملة فى محل جزم جواب الشرط ، وحذفت منه الفاء ضرورة ، وجملة الشرط وجوابه فى محل رفع خبر المبتدأ « له ، بما » جاران ومجروران يتعلقان باحكم ، وما : اسم موصول « للنعت » جار ومجرور متعلق بقوله انتمى الآتى « ذى » نعت للنعت ، وذى مضاف ، و « الفصل » مضاف إليه « انتمى » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على « ما » الموصولة ، والجملة من انتمى وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول .

وحاصل البيت : والعطف إن لم تتكرر لا فاحكم له بالحكم الذى انتمى للنعت صاحب الفصل من منعوته ، وذلك الحكم هو امتناع البناء وجواز ما عداه من الرفع والنصب .

(٢) من شواهد هذه المسألة قول رجل من بنى عبد مناة بن كنانة يمدح مروان بن الحكم وابنه عبد الملك :

فَلاَ أَبَ وَابْنًا مِثْلُ مَرْوَانَ وَابْنِهِ إِذَا هُوَ بِالْمَجْدِ ارْتَدَى وَتَأَزَّرَا

فأنت تراه قد عطف « ابنا » على اسم لا الذى هو « أب » وأتى بالمعطوف=

فتقول : « لا رَجُلَ وامرأةٌ ، وامرأةً » ولا يجوز البناء على الفتح ، وحَكَى الأخفش « لا رَجُلَ وامرأةَ » بالبناء على الفتح ، على تقدير تكرر « لا » فكأنه قال : « لا رَجُلَ ولا امرأةَ » ثم حذفت « لا » .

وكذلك إذا كان المعطوفُ غيرَ مفردٍ لا يجوز فيه إلا الرفعُ والنصبُ ، سواء تكررت «لا» نحو « لا رَجُلَ ولا غلامَ امرأةٍ » أو لم تتكرر، نحو « لاَرَجُلَ وَغُلاَمَ امْرَأَةٍ » (١)

هذا كله إذا كان المعطوفُ نكرةً ؛ فإن كان معرفة لا يجوز فيه إلا الرفعُ ، على كل حالٍ ، نحو « لا رَجُلَ ولا زَيْدٌ فيها » ، أو « لا رَجُلَ وزَيْدٌ فيها » .

* * *

وَأَعْطِ «لاَ» مَعْ هَمْزَةِ اسْتِفْهَامِ   مَا تَسْتَحِقُّ دُونَ الِاسْتِفْهَامِ (٢)

= منصوبا . وقد كان يجوز له أن يأتى به مرفوعا بالعطف على محل «لا» مع اسمها ؛ فإن محلهما رفع بالابتداء عند سيبويه ، كما تقدم ذكره مرارا .

(١) ذكر الناظم والشارح حكم العطف على اسم لا ، وحكم نعته ، ولم يذكر واحد منهما حكم البدل منه . وحاصله أن البدل إما أن يكون نكرة كاسم لا ، وإما أن يكون معرفة ؛ فإذا كان البدل نكرة جاز فيه الرفع والنصب ؛ فتقول : لا أحد رجلا وامرأة فيها ، وتقول : لا أحد رجل وامرأة فيها ، وإن كان البدل معرفة لم يجز فيه إلا الرفع ، فتقول : لا أحد زيد وعمرو فيها .

وأما التوكيد فلا يأتى منه المعنوى ، لأن ألفاظه معارف ، واسم « لا » نكرة ، ولا تؤكد النكرة توكيدا معنويا على ما ستعرف فى باب التوكيد إن شاء الله .

(٢) « وأعط » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « لا » قصد لفظه : مفعول أول لأعط « مع » ظرف متعلق بمحذوف حال من « لا » ومع مضاف ، و « همزة » مضاف إليه ، وهمزة مضاف ، و « استفهام » مضاف إليه «ما» =

إذا دخلت همزةُ الاستفهامِ على « لا » النافية للجنس بَقِيَتْ على ما كان لها من العمل ، وسائِرِ الأحكام التي سبق ذكرها ؛ فتقول : « ألا رَجُلَ قَائِمٌ ، وألا غُلاَمَ رَجُلٍ قَائِم ، وألا طَالِعاً جَبَلاً ظَاهِر » وَحُكْمُ المعطوف والصفة — بعد دخول همزة الاستفهام — كحكمهما قبل دخولها .

هكذا أَطْلَقَ المصنف — رحمه الله تعالى ! — هنا ، وفي كل ذلك تفصيل .

وهو : أنه إذا قصد بالاستفهام التوبيخُ ، أو الاستفهامُ عن النفي ؛ فالحكمُ كما ذَكَرَ ، من أنه يبقى عملُها وجميعُ ما تقدم ذكره : من أحكام العطفِ ، والصفةِ ، وجوازِ الإلغاء .

فمثالُ التوبيخ قولُكَ : « ألا رُجُوعَ وَقَدْ شِبْتَ ؟ » ومنه قولُه :

١١٣ — أَلاَ ارْعِوَاءَ لِمَنْ وَلَّتْ شَبِيبَتُهُ
وَآذَنَتْ بِمَشِيبٍ بَعْدَهُ هَرَمُ ؟

= اسم موصول : مفعول ثان لأعط « تستحق » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود على « لا » ومفعوله ضمير محذوف يعود على « ما » الموصولة ، والجملة لا محل لها صلة الموصول « دون » ظرف متعلق بمحذوف حال من « لا » ودون مضاف و « الاستفهام » مضاف إليه .

وحاصل البيت : وأعط « لا » النافية حال كونها مصاحبة الهمزة الدالة على الاستفهام نفس الحكم الذي كانت « لا » هذه تستحقه حال كونها غير مصحوبة بأداة الاستفهام .

١١٣ — هذا البيت لم ينسبه أحد ممن استشهد به — فيما بين أيدينا من المراجع — إلى قائل معين .

اللغة : « ارعواء » أي : انتهاء ، وانكفاف ، وانزجار ، وهو مصدر ارعوى يرعوى : أي كف عن الأمر وتركه « آذنت » أعلمت « ولت » أدبرت « مشيب » شيخوخة وكبر « هرم » فناء للقوة وذهاب للفتاء ودواعي الصبوة . =

ومثالُ الاستفهام عن النفي قولُكَ : « ألا رجُلَ قائم ؟ » ومنه قولُه :

١١٤ — ألاَ اصْطِبَار لِسَلْمَى أمْ لَهَا جَلَد ؟
إذَا أُلاَقِى الّذِى لاَقَاهُ أمْثَالِى

= المعنى : إنما يكف عن القبائح ويدع دواعى النزق والطيش هذا الذى فارقه الشباب وأعلمته الأيام أن جسمه قد أخذ فى الاعتلال ، وسارعت إليه أسباب الفناء والزوال !!

الإعراب : « ألا » الهمزة للاستفهام ، ولا : نافية للجنس ، وقصد بالحرفين جميعاً التوبيخ والإنكار « ارعواء » اسم لا «لمن» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر «لا» ومن : اسم موصول « ولت » ولى : فعل ماض . والتاء تاء التأنيث « شبيته » شبيبة : فاعل ولت ، وشبيبة مضاف والضمير مضاف إليه . والجملة من ولت وفاعله لا محل لها صلة الموصول « وآذنت » الواو عاطفة ، آذن : فعل ماض ، والتاء تاء التأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى شبيبة « بمشيب » جار ومجرور متعلق بآذنت « بعده » بعد : ظرف زمان متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وبعد مضاف والهاء ضمير المشيب مضاف إليه « هرم » مبتدأ مؤخر ، والجملة من المبتدأ وخبره فى محل جر صفة لمشيب .

الشاهد فيه : قوله « ألا ارعواء » حيث أبقى للا النافية عملها الذى تستحقه مع دخول همزة الاستفهام عليها ؛ لأنه قصد بالحرفين جميعاً التوبيخ والإنكار .

١١٤ — نسب هذا البيت لمجنون بنى عامر قيس بن الملوح ، وروى فى صدره اسمها هكذا :

* ألاَ اصْطِبَارَ لِلَيْلَى أمْ لَهَا جَلَدٌ *

اللغة : « اصطبار » تصبر ، وتجلد ، وسلوان ، واحتمال « لاقاه أمثالى » كناية عن الموت .

المعنى : ليت شعرى — إذا أنا لاقيت ما لاقاه أمثالى من الموت — أيمتنع الصبر على سلمى أم يبقى لها تجلدها وصبرها ؟ .

الإعراب : « ألا » الهمزة للاستفهام ، ولا : نافية للجنس « اصطبار » اسم «لا» مبنى على الفتح فى محل نصب «لسلمى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر « لا » =

وإذا قُصِدَ بألاَ التمنّى : فمذهَبُ المـازنيِّ أنها تبقى على جميع ما كان لها من الأحكامِ ، وعليه يَتمشَّى إطلاَقُ المصنف ، ومذهبُ سيبويه أنه يبقى لها عَمَلُها فى الاسم ، ولا يجوز إلغاؤها ، ولا الوصفُ أوِ العطفُ بالرفع مراعاةً للابتداء .

ومن استعمالها للتمنّى قولُهم : « ألاَ ماءَ ماءً بارداً » وقولُ الشاعر :

١١٥ — ألاَ عُمْرَ وَلَّى مُسْتَطَاعٌ رُجُوعُهُ
فَيَرْأَبَ مَا أَثْأَتْ يَدُ الغَفَلاَتِ

* * *

= «أم» عاطفة «لها» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « جلد » مبتدأ مؤخر. والجملة معطوفة على جملة « لا » واسمها وخبرها « إذا » ظرفية « ألاقى » فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، والجملة فى محل جر بإضافة « إذا » إليها « الذى » اسم موصول: مفعول به لألاقى «لاقاه» لاقى: فعل ماض، والهاء مفعول به للاقى تقدم على فاعله « أمثالى » أمثال : فاعل لاقى ، وأمثال مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول لا محل لها صلة الموصول.

الشاهد فيه : قوله « ألا اصطبار » حيث عامل « لا » بعد دخول همزة الاستفهام مثل ما كان يعاملها به قبل دخولها ، والمراد من الهمزة هنا الاستفهام ، ومن « لا » النفى ؛ فيكون معنى الحرفين معاً الاستفهام عن النفى ، وبهذا البيت يندفع ماذهب إليه الشاوبين من أن الاستفهام عن النفى لا يقع ، وكون الحرفين معاد دالين على الاستفهام عن النفى فى هذا البيت مما لا يرتاب فيه أحد ؛ لأن مراد الشاعر أن يسأل : أينتفى عن محبوبته الصبر إذا مات ، فتجزع عليه ، أم يكون لها جلد وتصبر ؟

١١٥ — احتج بهذا البيت جماعة من النحاة ولم ينسبه أحد منهم — فيما نعلم — إلى قائل معين .

اللغة : «ولى» أدبر ، وذهب «فيرأب» يجبر ويصلح « أثأت » فتقت ، وصدعت =

وَشَاعَ فِي ذَا الْبَابِ إِسْقَاطُ الْخَبَرْ إِذَا الْمُرَادُ مَعْ سُقُوطِهِ ظَهَرْ[(١)]

= وشعبت ، وأفسدت ، تقول : رأب فلان الصدع ، ورأب فلان الإناء ؛ إذا أصلح ما فسد منهما ، وقال الشاعر :

يَرْأَبُ الصَّدْعَ وَالثَّأَى بِرَصِينٍ مِنْ سَجَايَا آرَائِهِ وَيَغِيرُ

(يغير — بفتح باء المضارعة — بمعنى يمير : أى يمون الناس) .

الإعراب : « ألا » كلة واحدة للتمنى ، ويقال : الهمزة للاستفهام ، وأريد بها التمنى ولا : نافية للجنس ، وليس لها خبر لا لفظاً ولا تقديراً « عمر » اسمها «ولى» فعل ماض وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى عمر ، والجملة فى محل نصب صفة لعمر « مستطاع » خبر مقدم « رجوعه » رجوع : مبتدأ مؤخر ، ورجوع مضاف والضمير العائد إلى العمر مضاف إليه ، والجملة من المبتدأ والخبر فى محل نصب صفة ثانية لعمر « فيرأب » الفاء للسببية ، يرأب : فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد فاء السببية فى جواب التمنى ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى عمر «ما» اسم موصول : مفعول به ليرأب « أثأت » أثأى : فعل ماض ، والتاء تاء التأنيث «يد» فاعل أثأت ، ويد مضاف و «الغفلات» مضاف إليه ، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها صلة الموصول ، والعائد ضمير منصوب محذوف تقديره « أثأته » .

الشاهد فيه : قوله « ألا عمر » حيث أريد بالاستفهام مع « لا » مجرد التمنى ، وهذا كثير فى كلام العرب ، ومما يدل على كون « ألا » للتمنى فى هذا البيت نصب المضارع بعد فاء السببية فى جوابه .

(١) « وشاع » فعل ماض « فى » حرف جر «ذا» اسم إشارة مبنى على السكون فى محل جر بفى ، والجار والمجرور متعلق بشاع «الباب» بدل أو عطف بيان من اسم الإشارة « إسقاط » فاعل شاع ، وإسقاط مضاف و « الخبر » مضاف إليه « إذا » ظرف للمستقبل من الزمان تضمن معنى الشرط « المراد » فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، وتقديره : إذا ظهر المراد « مع » ظرف متعلق بقوله « ظهر » الآتى ، ومع مضاف وسقوط من « سقوطه » مضاف إليه ، وسقوط مضاف والهاء مضاف إليه « ظهر » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المراد ، والجملة من ظهر وفاعله لا محل لها من الإعراب مفسرة .

إذا دَلَّ دليل على خبر « لا » النافية للجنس وَجَبَ حَذْفُهُ عند التميميين والطائيين ، وكثر حَذْفُهُ عند الحجازيين ، ومثاله أن يقال : هَلْ مِنْ رَجُلٍ قَائِمٍ ؟ فتقول : « لا رَجُلَ » وَتَحْذِفُ الْخَبَرَ — وهو قائم — وجوباً عند التميميين والطائيين ، وجوازاً عند الحجازيين ، ولا فَرْقَ في ذلك بين أن يكون الخبرُ غيرَ ظرفٍ ولا جار ومجرور ، كما مُثِّلَ ، أو ظرفاً أو جارًّا ومجروراً ، نحو أن يقال : هل عندك رجل ؟ أو هل في الدار رجل ؟ فتقول : « لا رَجُلَ » .

فإن لم يَدُلَّ على الخبر دليل لم يَجُزْ حَذْفُهُ عند الجميع ، نحو قوله صلى الله عليه وسلم : « لاَ أَحَدَ أَغْيَرُ من الله » وقول الشاعر :

١١٦ — * وَلاَ كَرِيمَ مِنَ الْوِلْدَانِ مَصْبُوحُ *

---

١١٦ — نسب الزمخشري في المفصل (١ / ٨٩ بتحقيقنا) هذا الشاهد لحاتم الطائي ، ونسبه الجرمي — مع صدره — لأبي ذؤيب الهذلي ، والصواب أنه — كما قال الأعلم — لرجل جاهلي من بني النبيت بن قاسط (وصوابه ابن مالك) — وهو حي من اليمن — وكان قد اجتمع هو وحاتم والنابغة الذبياني عند امرأة يقال لها ماوية بنت عفزر يخطبونها ، فآثرت حاتماً عليهما ، وصدر هذا الشاهد :

* إذَا اللِّقَاحُ غَدَتْ مُلْقًى أصِرَّتُهَا *

وبعض النحاة — كسيبويه ، والأعلم ، وتبعهم الأشموني — يجعل صدر هذا الشاهد قوله :

* وَرَدَّ جَازِرُهُمْ حَرْفاً مُصَرَّمَةً *

وهذا من تركيب صدر بيت على عجز بيت آخر ، وهاك ثلاثة أبيات منها البيت الشاهد لتعلم صحة الإنشاد .

هَلاَّ سَأَلْتِ النَّبِيتِيِّينَ مَا حَسَبِي عِنْدَ الشِّتَاءِ إِذَا مَا هَبَّتِ الرِّيحُ

وَرَدَّ جَازِرُهُمْ حَرْفاً مُصَرَّمَةً فِي الرَّأْسِ مِنْهَا وَفِي الأَصْلاَءِ تَمْلِيحُ =

وإلى هذا أشار المصنف بقوله : « إذا المرادُ مَعْ سُقُوطِهِ ظهر » واحترز بهذا مما لا يظهر المراد مع سقوطه ؛ فإنه لا يجوز حينئذ الحذفُ كما تقدم .

* * *

= إِذَا اللِّقَاحُ غَدَتْ مُلْقَى أَصِرَّتُهَا وَلاَ كَرِيمَ مِنَ الْوِلْدَانِ مَصْبُوحُ

اللغة : « اللقاح » جمع لقوح ، وهى الناقة الحلوب « أصرتها » جمع صرار ، وهو خيط يشد به رأس الضرع لئلا يرضعها ولدها ، وإنما تلقى الأصرة حين لايكون در ، وذلك فى سنى القحط « مصبوح » اسم مفعول من صبحته ــ بتخفيف الباء ــ إذا سقيته الصبوحُ ، وهو ــ بفتح الصاد وضم الباء الموحدة ــ الشرب بالغداة ، والغداة : الوقت ما بين صلاة الفجر وطلوع الشمس .

الإعراب : « إذا » ظرف للزمان المستقبل تضمن معنى الشرط « اللقاح » اسم لغدا محذوفا يدل عليه المذكور بعده ، وخبره محذوف يدل عليه ما بعده أيضاً ، والتقدير : إذا غدت اللقاح ملقى أصرتها « غدت » غدا : فعل ماض ناقص بمعنى صار ، والتاء للتأنيث ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود على اللقاح « ملقى » خبر غدا ، وهو اسم مفعول « أصرتها » أصرة : نائب فاعل لملقى ، وأصرة مضاف والضمير العائد إلى اللقاح مضاف إليه « ولا » نافية للجنس « كريم » اسمها « من الولدان » جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لكريم « مصبوح » خبر لا .

الشاهد فيه : قوله « ولا كريم من الولدان مصبوح » حيث ذكر خبر لا ، وهو قوله « مصبوح » لكونه ليس يعلم إذا حذف ، ولو أنه حذفه فقال « ولا كريم من الولدان » لفهم منه أن المراد ولا كريم من الولدان موجود ؛ لأن الذى يحذف ــ عند عدم قيام قرينة ــ هو الكون العام ، ولا شك أن هذا المعنى غير المقصود له .

هذا تخريج البيت على ما يريد الشارح والناظم تبعاً لسيبويه شيخ النحاة .

وقد أجاز الأعلم الشنتمرى وأبو على الفارسى وجار الله الزمخشرى أن يكون الخبر محذوفا ، وعليه يكون قوله « مصبوح » نعتا لاسم لا ، باعتبار أصله ، وهو المعبر عنه بأنه تابع على محل لا واسمها معاً ؛ لأنهما فى التقدير مبتدأ عند سيبويه ، كما تقدم بيانه .

=

. . . .

قال الأعلم : « ويجوز أن يكون نعتاً لاسمها محمولا على الموضع ، ويكون الخبر محذوفا لعلم السامع ، وتقديره موجود ونحوه » اهـ .

وقال الزمخشري : « وقول حاتم * ولا كريم إلخ * يحتمل أمرين : أحدهما أن يترك فيه طائيته إلى اللغة الحجازية ، والثاني ألا يجعل مصبوح خبراً ، ولكن صفة محمولة على محل لا مع المنفي » اهـ .

ويريد بترك طائيته أنه ذكر خبر لا ؛ لأنك قد علمت أن لغة الطائيين حذف خبر لا مطلقاً ، أعني سواء أكان ظرفا أو جاراً ومجروراً أم كان غيرهما ، متى فهم ودلت عليه قرينة ، أو كان كونا مطلقاً ، ويكون حاتم قد تكلم في هذا البيت على لغة أهل الحجاز الذين يذكرون خبرلا ، عند عدم قيام القرينة على حذفه ، أو عند تعلق الغرض بذكره لداعية من الدواعي ، لكن الذي يقرره العلماء أن العربي لا يستطيع أن يتكلم بغير لغته التي درب عليها لسانه ،فإذا نحن راعينا ذلك وجب أن نصير إلى الوجه الآخر— وهو أن نقدر قوله « مصبوح » نعتا لقوله «لا كريم» أي نعتا على محل لا مع اسمها وهو الرفع — حتى يكون كلامه جاريا على لغة قومه ، فاعرف هذا ، والله يرشدك ويبصرك.

ظَنَّ وَأَخَوَاتُهَا

أَنْصِبْ بِفِعْلِ الْقَلْبِ جُزْءَىِ ابْتِدَا ... أَعْنِى : رَأَى ، خَالَ ، عَلِمْتُ ، وَجَدَا[1]

ظَنَّ ، حَسِبْتُ ، وَزَعَمْتُ ، مَعَ عَدّْ ... حَجَا ، دَرَى ، وَجَعَلَ اللَّذْ كَاعْتَقَدْ[2]

وَهَبْ ، تَعَلَّمْ ، وَالَّتِى كَصَيَّرَا ... أَيْضاً بِهَا انْصِبْ مُبْتَدَأً وَخَبَرَا[3]

هذا هو القسمُ الثالثُ من الأفعال الناسخة للابتداء ، وهو ظَنَّ وأخواتُها .

وتنقسم إلى قسمين ؛ أَحَدُهما : أفعالُ القلوب ، والثانى : أفعالُ التَّحْوِيل .

فأما أفعال القلوب فتنقسم إلى قسمين ؛ أحدها : ما يَدُلُّ على اليقين ، وذَكَرَ المصنف منها خمسةً : رأى ، وَعَلِمَ ، وَوَجَدَ ، وَدَرَى ، وَتَعَلَّمْ ، والثانى منهما :

---

(١) « انصب » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بفعل » جار ومجرور متعلق بانصب ، وفعل مضاف ، و « القلب » مضاف إليه « جزءى » مفعول به لا نصب ، وجزءى مضاف ، و « ابتدا » مضاف إليه « أعنى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « رأى » قصد لفظه : مفعول به لأعنى « خال ، علمت ، وجدا » كلهن معطوفات على رأى بعاطف مقدر .

(٢) « ظن ، حسبت ، وزعمت » كلهن معطوفات على « رأى » المذكور فى البيت السابق بعاطف مقدر فيما عدا الأخير « مع » ظرف متعلق بأعنى ، ومع مضاف ، و « عد » قصد لفظه : مضاف إليه « حجا ، درى ، وجعل » معطوفات على عد بعاطف مقدر فيما عدا الأخير « اللذ » اسم موصول — وهو لغة فى الذى — صفة لجعل « كاعتقد » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول .

(٣) « وهب ، تعلم » معطوفان على « عد » بعاطف محذوف من الثانى « والتى » اسم موصول : مبتدأ « كصيرا » جار ومجرور متعلق بفعل محذوف تقع جملته صلة التى « أيضاً » مفعول مطلق لفعل محذوف « بها » جار ومجرور متعلق بقوله انصب الآتى « انصب » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « مبتدا » مفعول به لا نصب « وخبراً » معطوف على مبتدا ، وجملة انصب وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ .

ما يدل على الرُّجْحَانِ ، وذكر المصنف منها ثمانية : خَالَ ، وَظَنَّ ، وَحَسِبَ ، وَزَعَمَ ، وَعَدَّ ، وَحَجَا ، وَجَعَلَ ، وَهَبْ .

فمثالُ رَأى قولُ الشاعر :

١١٧ — رَأَيْتُ اللهَ أَكْبَرَ كُلِّ شَيْءٍ ۝ مُحَاوَلَةً ، وَأَكْثَرَهُمْ جُنُودَا

فاستعمل « رَأى » فيه لليقين ، وقد تستعمل « رَأى » بمعنى « ظَنَّ »[1]، كقوله تعالى : (إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيداً) أى : يَظُنُّونَه .

---

١١٧ — البيت لخداش بن زهير بن ربيعة بن عمرو بن عامر بن صعصعة بن بكر ابن هوازن.

اللغة : « محاولة » تطلق المحاولة على القوة والقدرة ، وتطلق على طلب الشيء بحيلة، والمعنى الثانى من هذين لا يليق بجانب الله تعالى « وأكثرهم جنوداً » قد لفق الشارح العلامة ــ تبعا لكثير من النحاة ــ هذه اللفظة من روايتين : إحداهما رواها أبو زيد ، وهى * وأكثرهم عديدا * والثانية رواها أبو حاتم ، وهى * وأكثره جنوداً * .

الإعراب : « رأيت » فعل وفاعل « الله » منصوب على التعظيم ، وهو المفعول الأول « أكبر » مفعول ثان لرأى ، وأكبر مضاف ، و « كل » مضاف إليه ، وكل مضاف و « شيء » مضاف إليه « محاولة » تمييز « وأكثرهم » الواو عاطفة ، أكثر : معطوف على « أكبر » ، وأكثر مضاف والضمير مضاف إليه « جنودا » تمييز أيضاً .

الشاهد فيه : قوله « رأيت الله أكبر . . . إلخ » فإن رأى فيه دالة على اليقين ، وقد نصبت مفعولين ؛ أحدهما لفظ الجلالة ، والثانى قوله « أكبر » على ما بيناه فى الإعراب .

(١) تأتى رأى بمعنى علم ، وبمعنى ظن ، وقد ذكرهما الشارح هنا ، وتأتى كذلك بمعنى حلم ، أى رأى فى منامه ــ وتسمى الحلمية ــ وسيذكرها الناظم بعد ، وهى بهذه المعانى الثلاثة تتعدى لمفعولين ، وتأتى بمعنى أبصر نحو « رأيت الكواكب » ، وبمعنى اعتقد نحو « رأى أبو حنيفة حل كذا » وتأتى بمعنى أصاب رئته . تقول « رأيت محمدا » =

ومثالُ « علم » « عَلِمْتُ زَيْداً أَخَاكَ » وقول الشاعر :

١١٨ — عَلِمْتُكَ الْبَاذِلَ الْمَعْرُوفِ ؛ فَانْبَعَثَتْ
إِلَيْكَ بِي وَاجِفَاتُ الشَّوْقِ وَالْأَمَلِ

= تريد ضربته فأصبت رئته ، وهي بهذه المعاني الثلاثة تتعدى لمفعول واحد ، وقد تتعدى التي بمعنى اعتقد إلى مفعولين ، كقول الشاعر :

رَأَى النَّاسَ - إلاَّ مَنْ رَأَى مِثْلَ رَأْيِهِ - خَوَارِجَ تَرَّاكِينَ قَصْدَ الْمَخَارِجِ

وقد جمع الشاعر في هذا البيت بين تعديتها لواحد وتعديتها لاثنين ، فأما تعديتها لواحد ففي قوله « رأى مثل رأيه » وأما تعديتها لاثنين ففي قوله « رأى الناس خوارج » هكذا قيل ، ولو قلت إن خوارج حال من الناس لم تكن قد أبعدت .

١١٨ — هذا البيت من الشواهد التي لم ينسبوها لقائل معين .

اللغة : « الباذل » اسم فاعل من البذل ، وهو الجود والإعطاء ، وفعله من باب نصر « المعروف » اسم جامع لكل ما هو من خيري الدنيا والآخرة ، وفي الحديث « صنائع المعروف تقي مصارع السوء » ، « فانبعثت » ثارت ومضت ذاهبة في طريقها « واجفات » أرادها دواعي الشوق وأسبابه التي بعثته على الذهاب إليه ، وهي جمع واجفة ، وهي مؤنث اسم فاعل من الوجيف ، وهو ضرب من السير السريع ، وتقول : وجف البعير يجف وجفاً - بوزان وعد يعد وعداً - ووجيفا ؛ إذا سار ، وقد أوجفه صاحبه ، وفي الكتاب العزيز (فما أوجفتم عليه من خيل ولا ركاب) .

الإعراب : « علمتك » فعل وفاعل ومفعول أول « الباذل » مفعول ثان لعلم « المعروف » يجوز جره بالإضافة ، ويجوز نصبه على أنه مفعول به للباذل « فانبعثت » الفاء عاطفة ، وانبعث : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « إليك ، بي » كل منهما جار ومجرور متعلق بانبعث « واجفات » فاعل بانبعث ، وواجفات مضاف و « الشوق » مضاف إليه « والأمل » معطوف على الشوق

الشاهد فيه : قوله « علمتك الباذل . . . إلخ » فإن علم في هذه العبارة فعل دال على اليقين ، وقد نصب به مفعولين : أحدهما الكاف ، والثاني قوله الباذل ، على ما بيناه في الإعراب .
=

ومثالُ « وَجَدَ » قولُه تعالى : (وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ) .

ومثالُ « دَرَى » قولُه :

١١٩ — دُرِيتَ الْوَفِيَّ الْعَهْدَ يَا عُرْوَ فَاغْتَبِطْ
فَإِنَّ اغْتِبَاطًا بِالْوَفَاءِ حَمِيدُ

= والذى يدل على أن « علم » فى هذا البيت بمعنى اليقين أن المقصود مدح المخاطب واستجداؤه ، وذلك يستدعى أن يكون مراده إنى أيقنت بأنك جواد كريم تعطى من سألك ؛ فلهذا أسرعت إليك مؤملا جدواك .

وقد تأتى « علم » بمعنى ظن ، ويمثل لها العلماء بقوله تعالى : (فإن علمتموهن مؤمنات فلا ترجعوهن إلى الكفار) .

وهى — إذا كانت بمعنى اليقين أو الظن — تتعدى إلى مفعولين

وقد تأتى بمعنى عرف فتتعدى لواحد ، وقد تأتى بمعنى صار أعلم — أى مشقوق الشفة العليا — فلا تتعدى أصلا .

١١٩ — وهذا الشاهد — أيضاً — لم ينسبوه إلى قائل معين .

اللغة : « دريت » بالبناء للمجهول — من درى — إذا علم « فاغتبط » أمر من الغبطة ، وهى أن تتمنى مثل حال الغير من غير أن تتمنى زوال حاله عنه ، وأراد الشاعر بأمره بالاغتباط أحد أمرين ؛ أولهما : الدعاء له بأن يدوم له ما يربطه الناس من أجله ، والثانى : أمره بأن يبقى على اتصافه بالصفات الحميدة التى تجعل الناس يغبطونه .

المعنى : إن الناس قد عرفوك الرجل الذى يفى إذا عاهد ؛ فيلزمك أن تغتبط بهذا ، وتقربه عينا ، ولا لوم عليك فى الاغتباط به .

الإعراب : « دريت » درى : فعل ماض مبنى للمجهول ، والتاء نائب فاعل ، وهو المفعول الأول « الوفى » مفعول ثان « العهد » يجوز جره بالإضافة ، ونصبه على التشبيه بالمفعول به ، ورفعه على الفاعلية ؛ لأن قوله « الوفى » صفة مشبهة ، والصفة يجوز فى معمولها الأوجه الثلاثة المذكورة « يا عرو » يا : حرف نداء ، وعرو : منادى مرخم بحذف التاء ، وأصله عروة « فاغتبط » الفاء عاطفة ، اغتبط : فعل =

ومثالُ « تَعَلَّمْ » — وهى التى بمعنى اعْلَمْ[1] — قولُه :

١٢٠ — تَعَلَّمْ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا ... فَبَالِغْ بِلُطْفٍ فِي التَّحَيُّلِ وَالْمَكْرِ

= أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « فإن » الفاء للتعليل ، إن : حرف توكيد ونصب « اغتباطا » اسم إن « بالوفاء » جار ومجرور متعلق باغتباط ، أو بمحذوف صفة لاغتباط « حميد » خبر « إن » مرفوع بالضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « دريت الوفى العهد » فإن « درى » فعل دال على اليقين ، وقد نصب به مفعولين ؛ أحدهما : التاء التى وقعت نائب فاعل ، والثانى هو قوله « الوفى » على ما سبق بيانه .

هذا ، واعلم أن « درى» يستعمل على طريقين ؛ أحدهما : أن يتعدى لواحد بالباء نحو قولك : دريت بكذا ، فإن دخلت عليه همزة تعدى بها لواحد ولثان بالباء كما فى قوله تعالى : (ولا أدراكم به) والثانى : أن ينصب مفعولين بنفسه كما فى بيت الشاهد ، ولكنه قليل .

(١) احترز بقوله « وهى التى بمعنى اعلم » عن التى فى نحو قولك : تعلم النحو ، والفرق بينهما من ثلاثة أوجه ؛ أحدها : أن قولك « تعلم النحو » أمر بتحصيل العلم فى المستقبل ، وذلك بتحصيل أسبابه ، وأما قولك « تعلم أنك ناجح » فإنه أمر بتحصيل العلم بما يذكر مع الفعل من المتعلقات فى الحال ، وثانيهما : أن التى من أخوات ظن تتعدى إلى مفعولين ، والأخرى تتعدى إلى مفعول واحد ، وثالثها : أن التى من أخوات ظن جامدة غير متصرفة ، وتلك متصرفة ، تامة التصرف ، تقول : تعلم الحساب يتعلمه وتعلمه أنت .

١٢٠ — البيت لزياد بن سيار بن عمرو بن جابر .

اللغة : « تعلم » اعلم واستيقن « شفاء النفس » قضاء مآربها « لطف » رفق « التحيل » أخذ الأشياء بالحيلة .

المعنى : اعلم أنه إنما يشفى نفوس الرجال أن يستطيعوا قهر أعدائهم والتغلب عليهم ؛ فيلزمك أن تبالغ فى الاحتيال لذلك ؛ لكى تبلغ ما تريد .

الإعراب : « تعلم » فعل بمعنى اعلم ، وهو فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « شفاء » مفعول أول لتعلم ، وشفاء مضاف ، و « النفس » مضاف إليه « قهر » مفعول ثان لتعلم ، وقهر مضاف ، وعدو من « عدوها » مضاف إليه ، وعدو =

وهذه مُثُلُ الأفعال الدالة على اليقين .

ومثالُ الدالة على الرُّجْحَانِ قولُكَ : « خِلْتُ زَيْداً أَخَاكَ » وقد تستعمل « خَالَ » لليقين ، كقوله :

١٢١ — دَعَانِي الْغَوَانِي عَمَّهُنَّ ، وَخِلْتُنِي
لِيَ اسْمٌ ؛ فَلاَ أُدْعَى بِهِ وَهْوَ أَوَّلُ

= مضاف ، وها مضاف إليه « فبالغ » الفاء للتفريع ، بالغ : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بلطف » جار ومجرور متعلق ببالغ « فى التحيل » جار ومجرور متعلق بلطف ، أو بمحذوف صفة له « والمكر » معطوف على التحيل .

الشاهد فيه : قوله « تعلم شفاء النفس قهر عدوها » حيث ورد فيه « تعلم » بمعنى اعلم ، ونصب به مفعولين ، على ماذكرناه فى الإعراب .

ثم اعلم أن هذه الكلمة أكثر ما تتعدى إلى « أن » المؤكدة ومعموليها ، كما فى قول النابغة الذبيانى :

تَعَلَّمْ أَنَّهُ لاَ طَيْرَ إلاَّ عَلَى مُتَطَيِّرٍ ، وَهْوَ الثُّبُورُ

وقول الحارث بن ظالم المرىء :

تَعَلَّمْ — أَبَيْتَ اللَّعْنَ ! — أَنَّ فَاتِكٌ مِنَ الْيَوْمِ أَوْ مِنْ بَعْدِهِ بِابْنِ جَعْفَرِ

وكذلك قول الحارث بن عمرو ، وينسب لعمرو بن معد يكرب :

تَعَلَّمْ أَنَّ خَيْرَ النَّاسِ طُرًّا قَتِيلٌ بَيْنَ أَحْجَارِ الْكُلاَبِ

ويندر أن تنصب مفعولين كل منهما اسم مفرد غير جملة كما فى بيت الشاهد .

١٢١ — هذا البيت للنمر بن تولب العكلى ، من قصيدة له مطلعها قوله :

تَأَبَّدَ مِنْ أَطْلاَلِ جَمْرَةَ مَأْسِلُ فَقَدْ أَقْفَرَتْ مِنْهَا سَرَاءِ فَيَذْبُلُ

اللغة : « دعانى الغوانى » الغوانى : جمع غانية ، وهى التى استغنت بجمالها عن الزينة أو هى التى استغنت ببيت أبيها عن الأزواج ، أو هى اسم فاعل من « غنى بالمكان » أى أقام به ، ويروى : « دعانى العذارى » والعذارى : جمع عذراء ، وهى الجارية البكر ، ويروى : « دعاء العذارى » ودعاء — فى هذه الرواية — مصدر دعا مضاف إلى فاعله ، وعمهن مفعوله . =

و « ظَنَنْتُ زَيْداً صَاحِبَكَ » وقد تستعمل لليقين كقوله تعالى : (وَظَنُّوا أَنْ لا مَلْجَأَ مِنَ اللهِ إِلاَّ إِلَيْهِ) و « حَسِبْتُ زَيْداً صَاحِبَكَ » وقد تستعمل لليقين ، كقوله :

١٢٢ — حَسِبْتُ التُّقَى وَالْجُودَ خَيْرَ تِجَارَةٍ
رَبَاحاً ، إِذَا مَا الْمَرْءُ أَصْبَحَ ثَاقِلاَ

= الإعراب : « دعانى » دعا : فعل ماض ، والنون للوقاية ، والياء مفعول أول « الغوانى » فاعل دعا « عمهن » عم : مفعول ثان لدعا ، وعم مضاف والضمير مضاف إليه « وخلتنى » فعل وفاعل ، والنون للوقاية ، والياء مفعول أول ، وفيه اتحاد الفاعل والمفعول فى كونهما ضميرين متصلين لمسمى واحد — وهو المتكلم — وذلك من خصائص أفعال القلوب « لى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « اسم » مبتدأ مؤخر ، والجملة من المبتدأ والخبر فى محل نصب مفعول ثان لخال « فلا » نافية « أدعى » فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « وهو » الواو واو الحال ، وهو : ضمير منفصل مبتدأ « أول » خبر للمبتدأ ، والجملة من المبتدأ وخبره فى محل نصب حال .

الشاهد فيه : قوله « وخلتنى لى اسم » فإن « خال » فيه بمعنى فعل اليقين ، وليس هو بمعنى فعل الظن ؛ لأنه لا يظن أن لنفسه اسماً ، بل هو على يقين من ذلك ، وقد نصب بهذا الفعل مفعولين ؛ أولهما ضمير المتكلم ، وهو الياء ، وثانيهما جملة « لى اسم » من المبتدأ والخبر ، على ما بيناه فى الإعراب .

١٢٢ — هذا البيت للبيد بن ربيعة العامرى ، من قصيدة طويلة عدتها اثنان وتسعون بيتا ، وأولها قوله :

كُبَيْشَةُ حَلَّتْ بَعْدَ عَهْدِكَ عَاقِلاَ وَكَانَتْ لَهُ خَبْلاً عَلَى النَّأْىِ خَابِلاَ
تَرَبَّعَتِ الأَشْرَافَ ثُمَّ تَصَيَّفَتْ حِسَاءَ الْبُطَاحِ وَانْتَجَعْنَ الْمَسَايِلاَ

اللغة : « كبيشة » على زنة التصغير — اسم امرأة « عاقلا » بالعين المهملة والقاف : اسم جبل ، قال ياقوت : « الذى يقتضيه الاشتقاق أن يكون عاقل اسم جبل ، والأشعار التى قيلت فيه بالوادى أشبه ، ويجوز أن يكون الوادى منسوبا إلى الجبل ، لكونه من =

ومثالُ « زَعَمَ » قولُه :

١٢٣ — فَإِنْ تَزْعُمِينِي كُنْتُ أَجْهَلُ فِيكُمُ
فَإِنِّي شَرَيْتُ الْحِلْمَ بَعْدَكِ بِالْجَهْلِ

=لحفه » اه « خبلا » الخبل : فساد العقل ، ويروى « وكانت له شغلا على النأى شاغلا » وقوله « تربعت الأشراف » معناه : نزلت به فى وقت الربيع ، والأشراف : اسم موضع ، ولم يذكره ياقوت « تصيفت حساء البطاح » نزلت به زمان الصيف ، وحساء البطاح : منزل لبنى يربوع ، وهو بضم باء البطاح كما قال ياقوت ، ووهم العينى فى ضبطه بكسر الباء لظنه أنه جمع بطحاء « رباحا » بفتح الراء — الربح « ثاقلا » ميتاً ؛ لأن البدن يكون خفيفا مادامت الروح فيه ، فإذا فارقته ثقل .

المعنى : لقد أيقنت أن أكثر شىء ربحا إذا اتجر فيه الإنسان إنما هو تقوى الله تعالى والجود ، وإنه ليعرف الربح إذا مات ، حيث يرى جزاء عمله حاضراً عنده

الإعراب : « حسبت » فعل وفاعل « التقى » مفعول أول « والجود » معطوف على التقى « خير » مفعول ثان لحسبت ،وخير مضاف، و«تجارة» مضاف إليه «رباحا» تمييز « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان « ما » زائدة « المرء » اسم لأصبح محذوفة تفسرها المذكورة بعد ، وخبرها محذوف أيضاً ، والتقدير إذا أصبح المرء ثاقلا ، والجملة من أصبح المحذوفة ومعموليها فى محل جر بإضافة « إذا » إليها « أصبح » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المرء « ثاقلا » خبر أصبح، وهذه الجملة لا محل لها مفسرة .

الشاهد فيه : قوله « حسبت التقى خير تجارة — إلخ » حيث استعمل الشاعر فيه « حسبت » بمعنى علمت ، ونصب به مفعولين ؛ أولهما قوله « التقى » وثانيهما قوله « خير تجارة » على مابيناه فى الإعراب .

١٢٣ — هذا البيت لأبى ذؤيب الهذلى .

اللغة : « أجهل » الجهل هو الخفة والسفه « الحلم » التؤدة والرزانة .

المعنى : لئن كان يترجح لديك أنى كنت موصوفا بالنزق والطيش أيام كنت أقيم بينكم ، فإنه قد تغير عندى كل وصف من هذه الأوصاف ، وتبدلت بها رزانة وخلقا كريما .

=

. . . .

= الإعراب : « إن » شرطية « تزعميني » فعل مضارع فعل الشرط ، مجزوم بحذف النون ، وياء المخاطبة فاعل ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول أول « كنت » كان فعل ماض ناقص ، والتاء اسمه « أجهل » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والجملة من أجهل وفاعله فى محل نصب خبر كان ، والجملة من « كان » واسمها وخبرها فى محل نصب مفعول ثان لزعم « فيكم » جار ومجرور متعلق بأجهل « فإنى » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، إن : حرف توكيد ونصب ، والياء اسمها « شريت » فعل وفاعل ، والجملة من شرى وفاعله فى محل رفع خبر « إن » والجملة من إن ومعموليها فى محل جزم جواب الشرط « الحلم » مفعول به لشريت « بعدك » بعد : ظرف متعلق بشريت ، وبعد مضاف والكاف ضمير المخاطبة مضاف إليه « بالجهل » جار ومجرور متعلق بشريت .

الشاهد فيه : قوله « تزعميني كنت أجهل » حيث استعمل المضارع من « زعم » بمعنى فعل الرجحان ، ونصب به مفعولين ؛ أحدهما ياء المتكلم ، والثانى جملة « كان » ومعموليها ، على ما ذكرناه فى إعراب البيت

واعلم أن الأكثر فى « زعم » أن تتعدى إلى معموليها بواسطة « أن » المؤكدة ، سواء أكانت مخففة من الثقيلة نحو قوله تعالى : (زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا) ، وقوله سبحانه : (بل زعمتم أن لن نجعل لكم موعدا) أم كانت مشددة كما فى قول عبيد الله بن عتبة :

فَذُقْ هَجْرَهَا ؛ قَدْ كُنْتَ تَزْعُمُ أَنَّهُ رَشَادٌ ، أَلاَ يارُبَّمَا كَذَبَ الزَّعْمُ

وكما فى قول كثير عزة :

وَقَدْ زَعَمَتْ أَنِّى تَغَيَّرْتُ بَعْدَهَا وَمَنْ ذَا الّذِى يَاعَزَّ لاَ يَتَغَيَّرُ ؟

وهذا الاستعمال — مع كثرته — ليس لازما ، بل قد تتعدى « زعم » إلى المفعولين بغير توسط « أن » بينهما ؛ فمن ذلك بيت الشاهد الذى نحن بصدده ، ومنه قول أبى أمية الحنفى ، واسمه أوس :

زَعَمَتْنِى شَيْخاً ، وَلَسْتُ بِشَيْخٍ إِنَّمَا الشَّيْخُ مَنْ يَدِبُّ دَبِيبَا =

ومثالُ « عَدَّ » قولُه :

١٢٤ — فَلَا تَعْدُدِ الْمَوْلَى شَرِيكَكَ فِى الْغِنَى
وَلٰـكِنَّمَا الْمَوْلَى شَرِيكُكَ فِى الْعُدْمِ

= وزعم الأزهرى أى « زعم » لاتتعدى إلى مفعوليها بغير توسط « أن » وعنده أن ماورد مما يخالف ذلك ضرورة من ضرورات الشعر لا يقاس عليها ، وهو محجوج بما روينا من الشواهد ، وبأن القول بالضرورة خلاف الأصل .

١٢٤ — هذا البيت للنعمان بن بشير ، الأنصارى ، الخزرجى .

اللغة : « لا تعدد » لاتظن « المولى » يطلق — فى الأصل — على عدة معان سبق بيانها (ص ٢١١) والمراد منه هنا الحليف ، أو الناصر « العدم » هو هنا بضم العين وسكون الدال — الفقر . ويقال : عدم الرجل يعدم — بوزن علم يعلم — وأعدم فهو معدم؛ إذا افتقر .

المعنى : لا تظن أن صديقك هو الذى يشاطرك المودة أيام غناك ؛ فإنما الصديق الحق هو الذى يلوذ بك ويشاركك أيام فقرك وحاجتك .

الإعراب : « فلا » ناهية « تعدد » فعل مضارع مجزوم بلا ، وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « المولى » مفعول أول لتعدد « شريكك » شريك : مفعول ثان لتعدد ، وشريك مضاف ، والكاف مضاف إليه « فى الغنى » جار ومجرور متعلق بشريك « ولكنما » الواو عاطفة . لكن : حرف استدراك ، وما : كافة « المولى » مبتدأ « شريكك » شريك : خبر المبتدأ ، وشريك مضاف والكاف مضاف إليه « فى العدم » جار ومجرور متعلق بشريك .

الشاهد فيه : قوله « فلا تعدد المولى شريكك » حيث استعمل المضارع من « عد » بمعنى تظن ، ونصب به مفعولين ؛ أحدهما قوله « المولى » والثانى قوله « شريك » على ما سبق بيانه فى الإعراب .

ومثل بيت الشاهد فى ذلك قول أبى دواد جارية بن الحجاج :

لا أَعُدُّ الإِقْتَارَ عُدْمًا ، ولٰـكِنْ فَقْدُ مَنْ قَدْ فَقَدْتُهُ الإِعْدَامُ

فقوله « أعد » بمعنى أظن ، والإقتار : مصدر أقتر الرجل ؛ إذا افتقر ، وهو مفعوله الأول ، وعدما : مفعوله الثانى ، ومثله أيضاً قول جرير بن عطية : =

ومثالُ « حَجَا » قوله :

١٢٥ — قَدْ كُنْتُ أَحْجُو أبا عَمْرٍو أَخاً ثِقَةً
حَتَّى أَلَمَّتْ بِنَا يَوْماً مُلِمَّاتُ

= تَعُدُّونَ عَقْرَ النِّيبِ أفْضَلَ مَجْدِكُمْ بَنِي ضَوْطَرَى، لَوْلاَ الْكَمِيَّ الْمُقَنَّعَا

فتعدون : بمعنى تظنون ؛ وعقر النيب : مفعوله الأول ، وأفضل مجدكم : مفعوله الثانى

١٢٥ — هذا البيت نسبه ابن هشام إلى تميم [بن أبى] بن مقبل ، ونسبه صاحب الحكم إلى أبى شنبل الأعرابى ، ونسبه ثعلب فى أماليه إلى أعرابى يقال له القنان ، ورواه ياقوت فى معجم البلدان (٧ ١٦٥) أول أربعة أبيات ، وبعده قوله :

فَقُلْتُ ، والمَرْءُ تُخْطِيهِ عَطِيَّتُهُ : أَدْنَى عَطِيَّتِهِ إِيَّايَ مِيئَاتُ

اللغة: «أحجو» أظن «ألمت» نزلت، والملمات : جمع ملمة وهى النازلة من نوازل الدهر

المعنى : لقد كنت أظن أبا عمرو صديقاً يركن إليه فى النوازل ، ولكنى قد عرفت مقدار مودته ؛ إذ نزلت بى نازلة فلم يكن منه إلا أن نفر منى وأعرض عنى ولم يأخذ بيدى فيها .

الإعراب : « قد » حرف تحقيق « كنت » كان : فعل ماض ناقص ، والتاء اسمه « أحجو » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « أبا » مفعول أول لأحجو ، وأبا مضاف و « عمرو » مضاف إليه « أخا » مفعول ثان لأحجو ، وجملة أحجو ومعموليه فى محل نصب خبر كان « ثقة » يقرأ بالنصب منونا مع تنوين أخ ، فهو حينئذ صفة له ، و قرأ بالجر منونا ، فأخا — حينئذ — مضاف ، و « ثقة » مضاف إليه ، وعلى الأول هو معرب بالحركات ، وعلى الثانى هو معرب بالحروف لاستيفائه شروط الإعراب بها « حتى » حرف غاية « ألمت » ألم : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « بنا » جار ومجرور متعلق بألم « يوما » ظرف زمان متعلق بألم « ملمات » فاعل ألم .

الشاهد فيه : قوله « أحجو أبا عمرو أخا » حيث استعمل المضارع من « حجا » بمعنى ظن ، ونصب به مفعولين ، أحدهما « أبا عمرو » والثانى « أخاثقة » .

هذا ، واعلم أن العينى صرح بأنه لم ينقل أحد من النحاة أن « حجا يحجو » ينصب مفعولين غير ابن مالك رحمه الله .
=

ومثالُ « جَعَلَ » قولُه تعـالى : (وَجَعَلُوا الْمَلَائِـكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمٰنِ إِنَاثًا) .

وقَيَّدَ المصنفُ « جَعَلَ » بكونها بمعنى اعتقد احترازاً من « جعل » التى بمعنى « صَيَّرَ » فإنها من أفعال التحويل ، لا من أفعال القلوب .

ومثالُ « هَبْ » قولُه :

١٢٦ — فَقُلْتُ : أَجِرْنِي أَبَا مَالِكٍ ، وَإِلاَّ فَهَبْنِي امْرأً هَالِـكَا

= واعلم أيضاً أن « حجا » تأتى بمعنى غلب فى المحاجاة ، وهى: أن تلقى على مخاطبك كلمة يخالف لفظها معناها ، وتسمى الـكلمة أحجية وأدعية ، وتأتى حجا أيضاً بمعنى قصد ، ومنه قول الأخطل :

حَجَوْنَا بَنِي النُّعْمَانِ إِذْ عَصَّ مُلْكُهُمْ وَقَبْلَ بَنِي النُّعْمَانِ حَارَبَنَا عَمْرُو

(عص ملـكهم : أى صلب واشتد) وتأتى أيضاً بمعنى أقام ، ومنه قول عمارة ابن يمن :

* حَيْثُ تَحَجَّى مُطْرِقٌ بِالْفَالِقِ *

وقول العجاج :

فَهُنَّ يَعْكُفْنَ بِهِ إِذَا حَجَـا عَكْفَ النَّبِيطِ يَلْعَبُونَ الْفَنْزَجَا

والتى بمعنى غلب فى المحاجاة أو قصد تتعدى إلى مفعول واحد ، والتى بمعنى أقام فى المـكان لا تتعدى بنفسها ، وإنما تتعدى بالباء ، كما رأيت فى الشواهد .

١٢٦ — البيت لابن همام السلولى .

اللغة : « أجرنى » اتخذنى لك جارا تدفع عنه وتحميه ، هذا أصله ، ثم أريد منه لازم ذلك ، وهو الغياث والدفاع والحماية « أبا مالك » يروى فى مكانه « أبا خالد » « هبنى » أى عدنى واحسبنى .

المعنى : فقلت أغثنى يا أبا مالك ؛ فإن لم تفعل فظن أنى رجل من الهالـكين .

الإعراب : « فقلت » فعل وفاعل « أجرنى » أجر : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به لأجر «أبا» منادى =

ونَبَّه المصنفُ بقوله : « أعْنِي رأى » على أن أفعال القلوب منها ما ينصب مفعولين وهو «رأى» وما بعدهُ مما ذكرهُ المصنفُ في هذا الباب ، ومنها ما ليس كذلك ، وهو قسمان : لازم ، نحو « جَبُنَ زيد » ومُتَعَدٍّ إلى واحد ، نحو « كَرِهْتُ زيداً » .

هذا ما يتعلق بالقسم الأول من أفعال هذا الباب ، وهو أفعالُ القلوبِ .

وأما أفعالُ التَّحْوِيلِ — وهى المرادة بقوله : « والتى كَصيرا — إلى آخره » — فتتعدَّى أيضاً إلى مفعولين أصلُهما المبتدأ والخبرُ ، وعَدَّها بعضُهم سبعة : « صَيَّرَ » نحو « صَيَّرْتُ الطِّينَ خَزَفاً » و « جَعَلَ » نحو قوله تعالى : « وَقَدِمْنَا إِلَى مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُوراً) و « وَهَبَ » كقولهم « وَهَبَنِي الله

= بحرف نداء محذوف ، وأبا مضاف ، و«مالك» مضاف إليه «وإلا» هى إن الشرطية مدغمة فى لا النافية ، وفعل الشرط محذوف يدل عليه ما قبله من الكلام ، وتقديره : وإن لا تفعل ، مثلا « فهبنى » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، هب : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والنون للوقاية ، والياء مفعول أول « امرأ » مفعول ثان لهب « هالكا » نعت لامرىء .

الشاهد فيه : قوله « فهبنى امرأ » فإن « هب » فيه بمعنى فعل الظن ، وقد نصب مفعولين ، أحدهما ياء المتكلم ، وثانيهما قوله « امرأ » على ما أوضحناه فى الإعراب .

واعلم أن « هب » — بهذا المعنى — فعل جامد لا يتصرف ؛ فلا يجىء منه ماض ولا مضارع ، بل هو ملازم لصيغة الأمر ، فإن كان من الهبة — وهى التفضل بما ينفع الموهوب له — كان متصرفا تام التصرف ، قال الله تعالى : (ووهبنا له إسحاق) وقال سبحانه : (يهب لمن يشاء إناثاً) وقال : (هب لى حكما) .

واعلم أيضاً أن الغالب على « هب » أن يتعدى إلى مفعولين صريحين كما فى البيت الشاهد ، وقد يدخل على « أن » المؤكدة ومعموليها ؛ فزعم ابن سيده والجرمى أنه لحن . وقال الأثبات من العلماء المحققين : ليس لحنا ؛ لأنه واقع فى فصيح العربية . وقد روى من حديث عمر « هب أن أبانا كان حماراً » ، وهو — مع فصاحته — قليل .

فِدَاكَ » أى صيّرنى ، و « تَخِذَ » كقوله تعالى : (لَتَخِذْتَ عَلَيْهِ أَجْراً) و « اتَّخَذَ » كقوله تعالى : (وَاتَّخَذَ اللهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلاً) و « تَرَكَ » كقوله تعالى : (وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فى بَعْضٍ) وقول الشاعر :

١٢٧ — وَرَبَّيْتُهُ حَتَّى إِذَا مَا تَرَكْتُهُ أَخَا الْقَوْمِ وَاسْتَغْنَى عَنِ الْمَسْحِ شَارِبُهْ

---

١٢٧ — البيت لفرعان بن الأعرف — ويقال : هو فرعان بن الأصبح بن الأعرف — أحد بنى مرة ، ثم أحد بنى نزار بن مرة ، من كلمة له يقولها فى ابنه منازل ، وكان له عاقا ، والبيت من أبيات رواها أبو تمام حبيب بن أوس الطائى فى ديوان الحماسة (انظر شرح التبريزى : ٤ — ١٨ بتحقيقنا) وأول ما رواه صاحب الحماسة منها قوله :

جَزَتْ رَحِمٌ بَيْنِى وَبَيْنَ مُنَازِلٍ جَزَاءً كَمَا يَسْتَنْزِلُ الدَّرَّ حَالِبُهْ

لَرَبَّيْتُهُ حَتَّى إِذَ آضَ شَيْظَماً يَكَادُ يُسَاوِى غَارِبَ الْفَحْلِ غَارِبُهْ

فَلَمَّا رَآنِى أُبْصِرُ الشَّخْصَ أَشْخُصاً قَرِيباً ، وذا الشَّخْصَ الْبَعِيدَ أُقَارِبُهْ

تَغَمَّطَ حَقِّى باطِلاً ، ولَوَى يَدِى لَوَى يَدَهُ اللهُ الَّذِى هُوَ غَالِبُهْ

اللغة : « واستغنى عن المسح شاربه » كناية عن أنه كبر ، واكتفى بنفسه ، ولم تعد به حاجة إلى الخدمة .

الإعراب : « ربيته » فعل وفاعل ومفعول « حتى » ابتدائية « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « ما » زائدة « تركته » فعل ماض وفاعله ومفعوله الأول ، والجملة فى محل جر بإضافة « إذا » إليها « أخا » مفعول ثان لترك ، وأخا مضاف ، و « القوم » مضاف إليه «واستغنى» فعل ماض « عن المسح » جار ومجرور متعلق باستغنى «شاربه» شارب : فاعل استغنى ، وشارب مضاف والهاء ضمير الغائب مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « تركته أخا القوم » حيث نصب فيه بـ«ترك» مفعولين ؛ لأنه فى معنى فعل التصيير ، أحدهما الهاء التى هى ضمير الغائب ، وثانيهما قوله « أخا القوم » ، وقد أوضحناها فى الإعراب ، هذا ، وقد قال الخطيب التبريزى فى شرح الحماسة : إن « أخا القوم » حال من الهاء فى « تركته » وساغ وقوعه حالا — مع كونه معرفة ؛ لأنه مضاف إلى المحلى بأل — والحال لا يكون إلا نكرة ؛ لأنه لا يعنى قوماً باعيانهم ولا —

و « رَدّ » كقوله :

١٢٨ — رَمَى الْحِدْثَانُ نِسْوَةَ آلِ حَرْبٍ ... بِمِقْدَارٍ سَمَدْنَ لَهُ سُمُودا
فَرَدَّ شُعُورَهُنَّ السُّودَ بِيضاً ... وَرَدَّ وُجُوهَهُنَّ الْبِيضَ سُودا

* * *

= يخص قوما دون قوم ، وإنما على أنه تركه قوياً مستغنياً لاحقاً بالرجال ، اه بإيضاح ، وعليه لا استشهاد فى البيت ، ولكن الذى عليه الجماعة أولى بالنظر والاعتبار .

١٢٨ — البيتان لعبد الله بن الزبير — بفتح الزاى وكسر الباء — الأسدى ، وهما مطلع كلة له اختارها أبو تمام فى ديوان الحماسة ، وقد رواها أبو على القالى فى ذيل أماليه (ص ١٥١) ولكنه نسبها إلى الكميت بن معروف الأسدى ، وروى ابن قتيبة فى عيون الأخبار (٦٧٦/٢) البيتين اللذين استشهد بهما الشارح ونسبهما إلى فضالة ابن شريك ، والمعروف المشهور هو ماذكره أبو تمام (انظر التبريزى ٢ / ٤٩٤) وبعد البيتين قوله :

فَإِنَّكَ لَوْ رَأَيْتَ بُكَاءَ هِنْدٍ ... ورَمْلَةَ إِذْ تَصُكَّانِ الْخُدُودا
سَمِعْتَ بُكَاءَ بَاكِيَةٍ وَبَاكٍ ... أَبَانَ الدَّهْرُ وَاحِدَهَا الْفَقِيدَا

اللغة : « الحدثان » جعله العينى عبارة عن الليل والنهار ، وكأنه حسبه مثنى ، وإنما الحدثان — بكسر فسكون — نوازل الدهر وحوادثه « سمدن » من باب قعد — أى حزن وأقمن متحيرات ، وتوهمه العينى مبنياً للمجهول « فرد وجوههن — إلخ » يريد أنه قد صير شعورهن بيضا من شدة الحزن ووجوههن سوداً من شدة اللطم ، ويشبه هذا ما روى أن العريان بن الهيثم دخل على عبد الملك بن مروان ، فسأله عن حاله ، فقال : ابيض منى ما كنت أحب أن يسود ، واسود منى ما كنت أحب أن يبيض . يريد ابيض شعره وكبرت سنه وذهبت نضارة وجهه ورونق شبابه ؛ فصار أسود كابيا

الإعراب : « رمى » فعل ماض « الحدثان » فاعل رمى « نسوة » مفعول به لرمى ، ونسوة مضاف و « آل » مضاف إليه ، وآل مضاف ، و « حرب » مضاف إليه « بمقدار » جار ومجرور متعلق برمى «سمدن» فعل وفاعل « له » جار ومجرور =

وَخُصَّ بِالتَّعْلِيقِ وَالإلْغَاءِ مَا ... مِنْ قَبْلِ هَبْ ، وَالأَمْرَ هَبْ قَدْ أُلْزِمَا(١)

كَذَا تَعَلَّمْ ، وَلِغَيْرِ المَاضِ مِنْ ... سِوَاهُمَا اجْعَلْ كُلَّ مَا لَهُ زُكِنْ(٢)

= متعلق بنحمد « سودا » مفعول مطلق مؤكد لعامله « فرد » الفاء عاطفة ، رد : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على الحدثان « شعورهن » شعور : مفعول به أول لرد ، وشعور مضاف وضمير النسوة مضاف إليه « السود » صفة لشعور « بيضا » مفعول ثان لرد « ورد وجوههن البيض سودا » مثل الجملة السابقة .

الشاهد فيه : قوله « فرد شعورهن — إلخ » ، وقوله « ورد وجوههن — إلخ » حيث استعمل « رد » في معنى التصيير والتحويل . ونصب به — في كل واحد من الموضعين — مفعولين .

(١) « وخص » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بالتعليق » جار ومجرور متعلق بخص « والإلغاء » معطوف على التعليق « ما » اسم موصول : مفعول به لخص ، مبني على السكون في محل نصب ، ويجوز أن يكون خص فعلا ماضياً مبنياً للمجهول ، وعليه يكون « ما » اسماً موصولا مبنياً على السكون في محل رفع نائب فاعل لخص ، ولعل هذا أولى ؛ لأن الجملة المعطوفة على هذه الجملة خبرية « من قبل » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة ما ، وقبل مضاف و « هب » قصد لفظه : مضاف إليه « والأمر » الواو حرف عطف ، الأمر — بالنصب — مفعول ثان مقدم على عامله . وهو « ألزم » الآتي « هب » قصد لفظه : مبتدأ « قد » حرف تحقيق «ألزما» ألزم : فعل ماض مبني للمجهول . والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل — وهو مفعوله الأول — ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على هب ، والجملة من ألزم ومعمولاته في محل رفع خبر المبتدأ .

(٢) « كذا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « تعلم » قصد لفظه : مبتدأ مؤخر « ولغير » الواو عاطفة ، لغير : جار ومجرور متعلق بقوله « اجعل » الآتي ، وغير مضاف ، و « الماض » : مضاف إليه « من سواهما » الجار والمجرور متعلق بمحذوف نعت لغير ، وسوى مضاف ، والضمير مضاف إليه « اجعل » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « كل » مفعول به لاجعل ، وكل مضاف و « ما » اسم موصول مضاف إليه « له » جار ومجرور متعلق بزكن الآتي « زكن » =

تقدَّمَ أن هـــذه الأفعالَ قسمان ؛ أحدهما : أفعال القلوب ، والثانى : أفعال التحويل .

فأما أفعال القلوب فتنقسم إلى : متصرفة ، وغير متصرفة .

فالتصرفةُ : ما عدا « هَبْ ، وتَعَلَّمْ » فيستعمل منها الماضى ، نحو « ظَنَنْتُ زَيْداً قائماً » وغيرُ الماضى — وهو المضارع ، نحو « أظنُّ زَيْداً قائماً » والأمرُ ، نحو « ظُنَّ زَيْداً قائماً » واسمُ الفاعل ، ونحو « أنا ظَانٌّ زَيْداً قائماً » واسم المفعول ، نحو « زَيْدٌ مَظْنُونٌ أبُوهُ قائماً » فأبوه : هو المفعول الأول ، ارتفع لقيامه مقام الفاعل ، و «قائماً» المفعول الثانى ، والمصدرُ ، نحو «عَجِبْتُ مِنْ ظَنِّكَ زَيْداً قائماً » — ويَثْبُتُ لها كلها من العمل وغيره ماثبت للماضى .

وغيرُ المتصرف اثنان — وهما : هَبْ ، وتَعَلَّمْ ، بمعنى اعْـلَمْ — فلا يستعمل منهما إلا صيغة الأمر ، كقوله :

تَعَـلَّمْ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَـــــدُوِّهَا
فَبَالِغْ بِلُطْفٍ فِى التَّحَيُّلِ وَالْمَـكْرِ[١٢٠](١)

وقوله :

فَقُلْتُ : أَجِرْنِى أَبَا مَالِكٍ وَإِلاَّ فَهَبْنِى امْرَأً هَالِـكَا[١٢٦](٢)

واخْتَصَّتِ القلبيةُ المتصرفةُ بالتعليق والإلغاء(٣) ؛ فالتعليق هو : تَرْكُ العمل

= فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة من زكن ونائب نائب فاعله لامحل لها صلة الموصول.

(١) ارجع إلى شرح هذا البيت فى (ص ٤٢٠) وهو الشاهد ١٢٠

(٢) قد شرحنا هذا الشاهد آنفاً ، فارجع إليه فى (ص ٤٢٧) وهو الشاهد ١٢٦ .

(٣) هذه العبارة موهمة « أن التعليق والإلغاء لايجرى واحد منهما فى غير أفعال القلوب إلا ما استثناه ، وليس كذلك ، بل يجرى التعليق فى أنوع من الأفعال سنذكرها لك فيما بعد ، وعلى هذا يكون معنى كلام الناظم والشارح أن الإلغاء والتعليق معا مما =

لفظاً دون مَعْنًى لمانع ، نحو « ظَنَنْتُ لَزَيْدٌ قَائِمٌ » ، فقولك « لَزَيْدٌ قَائِمٌ » لم تعمل فيه « ظننت » لفظاً ؛ لأجل المانع لها من ذلك ، وهو اللام ، ولكنه فى موضع نصب ، بدليل أنَّكَ لو عَطَفْتَ عليه لنصبت ، نحو « ظَنَنْتُ لَزَيْدٌ قَائِمٌ وَعَمْراً مُنْطَلِقاً » ؛ فهى عاملة فى « لَزَيْدٌ قَائِمٌ » فى المعنى دون اللفظ(١)

والإلغاء هو : تَرْكُ العملِ لفظاً ومَعْنًى ، لا لمانع ، نحو «زَيْدٌ ظَنَنْتُ قَائِمٌ» فليس لـ « ظننت » عَمَلٌ فى « زيد قَائِمٌ » : لا فى المعنى ، ولا فى اللفظ .

ويثبتُ للمضارع وما بعده من التعليق وغيره ما ثَبَتَ للماضى ، نحو « أَظُنُّ لَزَيْدٌ قَائِمٌ » و « زَيْدٌ أَظُنُّ قَائِمٌ » وأخواتها .

= يختص بأفعال القلوب دون جميع ماعداها من الأفعال ، وهذا لاينافى أن واحداً منهما بمفرده قد يجرى فى غير أفعال هذا الباب . وهو التعليق .

ثم إن التعليق يجرى فى أربعة أنواع من الفعل : (الأول) كل فعل شك لا ترجيح فيه لأحد الجانبين على الآخر ، نحو : شككت أزيد عندك أم عمرو ، ونسيت أإبراهيم مسافر أم خالد ، وترددت أكان معى خالد أمس أم لم يكن (والثانى) كل فعل يدل على العلم ، نحو: تبينت أصادق أنت أم كاذب ، واتضح لى أمجتهد أنت أم مقصر (النوع الثالث) كل فعل يطلب به العلم نحو : فكرت أتقيم أم تسافر ، وامتحنت عليا أيصبر أم يجزع ، وبلوت إبراهيم أيشكر الصنيعة أم يكفرها ، وسألت أتزورنا غداً أم لا ، واستفهمت أمقيم أنت أم راحل (الرابع) كل فعل من أفعال الحواس الخمس ، نحو: لمست ، وأبصرت ، واستمعت ، وشممت ، وذقت .

(١) مثل ذلك قول كثير بن عبد الرحمن صاحب عزة :

وَمَا كُنْتُ أَدْرِى قَبْلَ عَزَّةَ مَا الْبُكَى ... وَلاَ مُوجِعَاتِ الْقَلْبِ حَتَّى تَوَلَّتِ

فأنت ترى أنه عطف « موجعات القلب » بالواو على جملة « ما البكى » التى علق عنها « أدرى » بسبب « ما » الاستفهامية . وقد أتى بالمعطوف منصوبا بالكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم .

وغيرُ المتصرفةِ لا يكون فيها تعليقٌ ولا إلغاء ، وكذلك أفعالُ التَّحْوِيلِ ، نحو « صَيَّرَ » وأخواتها .

***

وَجَوِّزِ الإلْغَاءَ ، لاَ فِي الاُبْتِدَا ، وَانْوِ ضَمِيرَ الشَّأْنِ ، أَوْ لاَمَ ابْتِدَا[1]

فِي مُوهِمٍ إلْغَاءَ مَا تَقَدَّمَا وَالْتُزِمَ التَّعْلِيقُ قَبْلَ نَفْيِ « مَا »[2]

وَ « إنْ » وَ « لاَ » ؛ لاَمُ ابْتِدَاءٍ ، أَوْ قَسَمْ ، كَذَا ، وَالاسْتِفْهَامُ ذَا لَهُ انْحَتَمْ[3]

---

(١) « وجوز » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « الإلغاء » مفعول به لجوز « لا » حرف عطف « فى الابتدا » جار ومجرور معطوف على محذوف ، والتقدير : جوز الإلغاء فى التوسط وفى التأخر لا فى الابتداء « وانو » الواو حرف عطف ، انو : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « ضمير » مفعول به لانو ، وضمير مضاف ، و « الشأن » مضاف إليه « أو » عاطفة « لام » معطوف على ضمير ، ولام مضاف ، و « ابتدا » مضاف إليه وقد قصره للضرورة .

(٢) « فى موهم » جار ومجرور متعلق بانو فى البيت السابق ، وفاعل « موهم » ضمير مستتر فيه « إلغاء » مفعول به لموهم ، وإلغاء مضاف ، وما اسم موصول مضاف إليه « تقدما » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة والجملة من تقدم وفاعله لا محل لها صلة ما الموصولة « والتزم » فعل ماض مبنى للمجهول « التعليق » نائب فاعل لالتزم « قبل » ظرف متعلق بالتزم ، وقبل مضاف و « نفى » مضاف إليه ، ونفى مضاف ، و « ما » قصد لفظه مضاف إليه

(٣) « وإن ، ولا » معطوفان على « ما » فى البيت السابق « لام » مبتدأ ، ولام مضاف و « ابتداء » مضاف إليه « أو » عاطفة « قسم » معطوف على ابتداء « كذا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « والاستفهام » مبتدأ أول « ذا » اسم إشارة : مبتدأ ثان « له » جار ومجرور متعلق بانحتم الآتى « انحتم » فعل ماض ، =

يجوز إلغاء هذه الأفعال المتصرفةِ إذا وقعت فى غير الابتداء ، كما إذا وقعت وَسَطاً ، نحو «زَيْدٌ ظَنَنْتُ قَائِمٌ» أو آخراً ، نحو « زَيْدٌ قَائِمٌ ظَنَنْتُ »[1]، وإذا تَوَسَّطَتْ ، فقيل : الإعمالُ والإلغاء سِيَّانِ ، وقيل : الإعمالُ أحسنُ من الإلغاء، وإن تَأَخَّرَتْ فالإلغاء أحْسَنُ ، وإن تقدمت امتنع الإلغاء عند البصريين ؛ فلا تقول : « ظَنَنْتُ زَيْدٌ قَائِمٌ » بل يجبُ الإعمالُ ؛ فتقول : « ظَنَنْتُ زَيداً قائماً » فإنْ جاء من لسان العرب ما يُوهِمُ إلغاءها مُتقدمةً أُوِّلَ على إضمار ضمير الشأن ، كقوله :

١٢٩ — أَرْجُو وَآمُلُ أَنْ تَدْنُو مَوَدَّتُهَا وَمَا إِخَالُ لَدَيْنَا مِنْكِ تَنْوِيلُ

= وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم الإشارة ، والجملة من الحكم وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ الثانى ، وجملة المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر للمبتدأ الأول .

(١) ظاهر هذه العبارة أن الإلغاء جائز فى كل حال ، مادام العامل متوسطاً أو متأخرا ، وليس كذلك ، بل للالغاء — مع ذلك — ثلاثة أحوال : حال يجب فيه ، وحال يمتنع فيه ، وحال يجوز فيه ؛ فأما الحال الذى يجب فيه الإلغاء فله موضعان : أحدهما أن يكون العامل مصدراً مؤخراً نحو قولك : عمرو مسافر ظنى ، فلا يجوز الإعمال ههنا ؛ لأن المصدر لايعمل متأخراً ، وثانيهما : أن يتقدم المعمول وتقترن به أداة تستوجب التصدير ، نحو قولك : لزيد قائم ظننت ، وأما الحال الذى يمتنع فيه الإلغاء فله موضع واحد ، وهو : أن يكون العامل منفياً ، نحو قولك : زيداً قائماً لم أظن ؛ فلا يجوز هنا أن تقول : زيد قائم لم أظن ؛ لئلا يتوهم أن صدر الكلام مثبت ، ويجوز الإلغاء والإعمال فيما عدا ذلك .

١٢٩ — هذا البيت لكعب بن زهير بن أبى سلمى المزنى ، من قصيدته التى يمدح بها سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والتى مطلعها :

بَانَتْ سُعَادُ فَقَلْبِي اليَوْمَ مَتْبُولُ ، مُتَيَّمٌ إثْرَهَا ، لَمْ يُفْدَ ، مَكْبُولُ

وَمَا سُعَادُ غَدَاةَ البَيْنِ إذْ رَحَلَتْ إلاَّ أَغَنُّ غَضِيضُ الطَّرْفِ مَكْحُولُ =

فالتقدير « وما إخاله لدينا منكِ تَنْوِيلُ » فالهاء ضمير الشأن ، وهى المفعول الأول ، و «لدينا منك تنويل» جملة في موضع المفعول الثانى ، وحينئذٍ فلا إلْغاء ؛ أو على تقدير لام الابتداء ، كقوله :

= اللغة : « بانت » بعدت ، وفارقت « متبول » اسم مفعول من تبله الحب : أى أضناه وأسقمه « متيم » اسم مفعول من تيمه الحب — بالتضعيف — إذا ذلله وقهره وعبده « إثرها » بعدها ، وهو ظرف متعلق بمتيم « يفد » أصله من قولهم : فدى فلان الأسير يفديه فداء ، إذا دفع لآسريه جزاء إطلاقه « مكبول » اسم مفعول مأخوذ من قولهم : كبل فلان الأسير ، إذا وضع فيه الكبل ، وهو القيد « تدنو » تقرب « تنويل » عطاء .

الإعراب : « أرجو » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « وآمل » مثله « أن » مصدرية « تدنو » فعل مضارع منصوب بأن ، وسكنت الواو ضرورة « مودتها » مودة : فاعل تدنو ، ومودة مضاف وها : مضاف إليه « وما » نافية « إخال » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « لدينا » لدى : ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم ، ولدى مضاف ونا مضاف إليه « منك » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال صاحبه تنويل « تنويل » مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل نصب مفعول ثان لإخال ، والمفعول الأول ضمير شأن محذوف .

الشاهد فيه : قوله « وما إخال لدينا منك تنويل » فإن ظاهره أنه ألغى « إخال » مع كونها متقدمة ، وليس هذا الظاهر مسلما ، فإن مفعولها الأول مفرد محذوف هو ضمير الشأن ومفعولها الثانى جملة « لدينا تنويل منك » كما قررناه فى إعراب البيت .

وهذا أحد توجيهات فى البيت ، وهو الذى ذكره الشارح ، وفيه توجيه ثان ، وحاصله أن « ما » موصولة مبتدأ ، وقوله « تنويل » خبرها ، و « إخال » عاملة فى مفعولين أحدهما ضمير غيبة محذوف ، وهو العائد على « ما » والثانى هو متعلق قوله « لدينا » والتقدير : والذى إخاله كائنا لدينا منك هو تنويل .

وفيه توجيهات أخرى لاتتسع لها هذه العجالة

١٣٠ – كَذَاكَ أُدِّبْتُ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِى
أَنِّى وَجَدْتُ مِلَاكُ الشِّيمَةِ الْأَدَبُ

التقدير : « أنِّى وجدتُ لَمِلَاكُ الشِّيمَةِ الأدبُ » فهو من باب التعليق ، وليس من باب الإلغاء فى شىء .

---

١٣٠ — هذا البيت مما اختاره أبو تمام فى حماسته ، ونسبه إلى بعض الفزاريين ولم يعينه (وانظر شرح التبريزى على الحماسة ٣ / ١٤٧ بتحقيقنا) .

اللغة : « كذاك أدبت » الكاف فى مثل هذا التعبير اسم بمعنى مثل صفة لمصدر محذوف ، واسم الإشارة يراد به مصدر الفعل المذكور بعده ، وتقدير الكلام : تأديبا مثل ذلك التأديب ، وذلك التأديب هو الذى ذكره فى البيت السابق عليه ، وهو قوله :

أُكْنِيهِ حِينَ أُنَادِيهِ لِأُكْرِمَهُ وَلَا أُلَقِّبُهُ ، وَالسَّوْأَةُ اللَّقَبُ

« ملاك » بزنة كتاب — قوام الشىء وما يجمعه « الشيمة » الخلق ، وجمعها شيم كقيمة وقيم .

الإعراب : « كذاك » الكاف اسم بمعنى مثل نعت لمحذوف ، واسم الإشارة مضاف إليه ، أو الكاف جارة لمحل اسم الإشارة ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف يقع نعتا لمصدر محذوف يقع مفعولا مطلقا لأدبت ، والتقدير على كل حال : تأديبا مثل هذا التأديب أدبت « أدبت » أدب : فعل ماض مبنى للمجهول ، والتاء ضمير المتكلم نائب فاعل « حتى » ابتدائية « صار » فعل ماض ناقص « من خلقى » الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر صار مقدم ، وخلق مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « أنى » أن : حرف توكيد ونصب ، والياء اسمها « وجدت » فعل وفاعل ، والجملة من وجد وفاعله فى محل رفع خبر أن ، وأن ومعمولاها فى تأويل مصدر اسم صار « ملاك » مبتدأ ، وملاك مضاف و « الشيمة » مضاف إليه « الأدب » خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب سدت مسد مفعولى وجد ، على تقدير لام ابتداء علقت هذا الفعل عن العمل فى لفظ جزأى هذه الجملة ، والأصل : وجدت لملاك الشيمة الأدب ، أو الجملة فى محل نصب مفعول ثان لوجد ، ومفعوله الأول ضمير شأن محذوف ، وأصل الكلام : وجدته (أى الحال والشأن) ملاك الشيمة الأدب .

وذهب الكوفيون — وَتَبِعَهُمْ أبو بكر الزبيدىُّ وَغَيْرُهُ — إلى جواز إلغاء المتقدم؛ فلا يحتاجون إلى تأويل البيتين .

وإنما قال المصنف : « وَجَوِّزِ الإلغاء » لينبّه على أن الإلغاء ليس بلازم ، بل هو جائز ؛ فحيث جاز الإلغاء جاز الإعمال كما تَقَدَّمَ ، وهذا بخلاف التعليق [فإنه لازم ، ولهذا قال : « وَالْتَزِمَ التعليقُ »] .

فيجب التعليقُ إذا وقع بعد الفعل «ما» النافية ، نحو « ظننتُ ما زيد قائم » .

أو « إنِ » النافية ، نحو « علمتُ إنْ زَيْدٌ قَائِمٌ » وَمَثَّلوا له بقوله تعالى : (وَتَظُنُّونَ إِنْ لَبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلاً) ، وقال بعضهم : ليس هذا من باب التعليق فى شىء ؛ لأن شَرْطَ التعليق أنه إذا حُذِفَ الْمُعَلِّقُ تَسَلَّطَ العاملُ على ما بعده فينصب مفعولين ، نحو « ظننتُ ما زَيْدٌ قَائِمٌ » ؛ فلو حذفت « ما » لقلتَ : « ظننتُ زَيْداً قَائِماً » والآيَةُ الكريمة لا يتأتَّى فيها ذلك ؛ لأنك لو حذفت الْمُعَلِّقَ — وهو « إنْ » — لم يَتَسَلَّطْ « تظنون » على « لبثتم » ؛ إذ لا يقال : وتظنون لبثتم ، هكذا زعم هذا القائل ، ولعله مخالف لما هو كالمجمع عليه — من أنه لا يشترط فى التعليق هذا الشرط الذى ذكره — وتمثيل النحويين للتعليق بالآية الكريمة وَشِبْهِهَا يشهد لذلك .

= الشاهد فيه : قوله « وجدت ملاك الشيمة الأدب » فإن ظاهره أنه ألغى «وجدت» مع تقدمه ؛ لأنه لو أعمله لقال « وجدت ملاك الشيمة الأدبا » بنصب « ملاك » و «الأدب» على أنهما مفعولان ؛ ولكنه رفعهما ، فقال الكوفيون: هو من باب الإلغاء والإلغاء جائز مع التقدم مثل جوازه مع التوسط والتأخر ، وقال البصريون : ليس كذلك ، بل هو إما من باب التعليق ، ولام الابتداء مقدرة الدخول على « ملاك » وإما من باب الإعمال ، والمفعول الأول ضمير شأن محذوف ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب مفعول ثان ؛ على ما بيناه فى إعراب البيت ، والمنصف الذى يعرف مواطن الحق يدرك ما فى هذين التأويلين من التكلف .

وكذلك يُعَلَّقُ الفعلُ إذا وقع بعده « لا » النافيةُ ، نحو « ظَنَنْتُ لاَ زَيْدٌ قَائِمٌ وَلاَ عَمْرٌو » أو لامُ الابتداء ، نحو « ظننت لَزَيْدٌ قَائِمٌ » أو لامُ القَسَم ، نحو « علمتُ لَيَقُومَنَّ زَيْدٌ » ولم يَعُدَّهَا أحدٌ من النحويين من المعلقات[1] ، أو الاستفهامُ ، وله صُوَرٌ ثَلاَثٌ ؛ أن يكون أحَدُ المفعولين اسمَ استفهامٍ ، نحو « علمتُ أَيُّهُمْ أبُوكَ » ؛ الثانية : أن يكون مضافاً إلى اسمِ استفهام ، نحو « علمتُ غُلاَمُ أَيِّهِمْ أَبُوكَ » ؛ الثالثة : أن تدخل عليه أداة الاستفهام ، نحو « علمتُ أَزَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرٌو » ؟ و « علمت هَلْ زَيْدٌ قَائِمٌ أَمْ عَمْرٌو » ؟ .

* * *

(١) قد ذهب إلى أن لام القسم معلقة للفعل عن العمل فى لفظ الجملة — مع بقاء الفعل على معناه — قوم : منهم الأعلم الشنتمرى ، وتبعه الناظم ، وابنه ، وابن هشام الأنصارى فى أغلب كتبه ، ومثلوا لذلك بقوله تعالى : (ولقد علموا لمن اشتراه ماله فى الآخرة من خلاق) وبقول الشاعر :

وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي ... لاَ بَعْدَهَا خَوْفٌ عَلَيَّ وَلاَ عَدَمْ

وبقول لبيد بن ربيعة :

وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي ... إنَّ الْمَنَايَا لاَ تَطِيشُ سِهَامُهَا

وذهب سيبويه — رحمه الله ! — وتبعه المحقق الرضى ، وجمهرة النحاة ، إلى أن « علم » فى هذه الشواهد كلها قد خرجت عن معناها الأصلى ، ونزلت منزلة القسم ، وما بعدها جملة لا محل لها من الإعراب جواب القسم الذى هو علمت ، وحينئذ تخرج عما نحن بصدده ؛ فلا تقتضى معمولا ، ولا تتصف بإلغاء ولا تعليق ولا إعمال ، قال سيبويه (ج ١ ص ٢٥٤ — ٢٥٦) « هذا باب الأفعال فى القسم ... وقال لبيد * ولقد علمت لتأتين * كأنه قال : والله لتأتين منيق ، كما قال : لقد علمت لعبد الله خير منك » اهـ . وقال المحقق الرضى (ج ٢ ص ٢٦١ : « وأما قوله *ولقد علمت لتأتين* فإنما أجرى لقد علمت معنى التحقيق » اهـ .

لِعِلْمِ عِرْفَانٍ وَظَنِّ تُهَمَهْ تَعْدِيَةٌ لِوَاحِدٍ مُلْتَزَمَهْ(١)

إذا كانت « عَلِمَ » بمعنى عَرَفَ تَعَدَّتْ إلى مفعولٍ وَاحِدٍ ، كقولك : « علمت زيداً » أى : عَرَفْتُهُ ، ومنه قوله تعالى : (وَاللهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لاَ تَعْلَمُونَ شَيْئاً) .

وكذلك إذا كانت « ظَنَّ » بمعنى اتَّهَمَ تَعَدَّتْ إلى مفعولٍ وَاحِدٍ ، كقولك : « ظَنَنْتُ زَيْداً » أى : اتَّهَمْتُهُ ، ومنه قوله تعالى : (وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِظَنِينٍ) أى : بِمُتَّهَمٍ .

* * *

وَلِرَأَى الرُّؤْيَا انْمِ مَا لِعَلِمَا طَالِبَ مَفْعُولَيْنِ مِنْ قَبْلُ انْتَمَى(٢)

إذا كانت رَأَى حُلْمِيَّةً(٣) — أى : للرؤيا فى المنام — تَعَدَّتْ إلى المفعولين كما تَتَعَدَّى إليهما « عَلِمَ » المذكورةُ من قبلُ ، وإلى هذا أشار بقوله : « ولرأى

---

(١) « لعلم » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وعلم مضاف و « عرفان » مضاف إليه « وظن » معطوف على علم ، وظن مضاف و « تهمة » مضاف إليه « تعدية » مبتدأ مؤخر « لواحد » جار ومجرور متعلق بتعدية « ملتزمة » نعت لتعدية .

(٢) « لرأى » جار ومجرور متعلق بانم ، ورأى المقصود لفظه مضاف و « الرؤيا » مضاف إليه « انم » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « ما » اسم موصول : مفعول به لانم « لعلما » جار ومجرور متعلق بانتمى « طالب » حال من علم ، وطالب مضاف و « مفعولين » مضاف إليه « من قبل » جار ومجرور متعلق بانتمى « انتمى » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة من انتمى وفاعله ومتعلقاته لا محل لها صلة الموصول : أى انسب لرأى الرؤيا ما انتسب لعلم حال كونه طالب مفعولين .

(٣) « حلمية » هو بضم الحاء وسكون اللام أو ضمها — نسبة إلى الحلم — بوزان قفل أو عنق — وهو مصدر حلم يحلم ، مثل قتل يقتل — إذا رأى فى منامه شيئا .

الرُّؤْيا أُنْمِ » أى : أُنْسُبْ لرأى التى مَصْدَرُهَا الرؤيا ما نُسِبَ لعلم التعدية إلى اثنين ؛ فَعَبَّرَ عن الحلمية بما ذكر ؛ لأن « الرؤيا » وإن كانت تقع مصدراً لغير « رأى » الحلمية ، فالمشهورُ كَوْنُهَا مصدراً لها[1]، ومثالُ استعمالِ «رأى» الْحُلْمية متعديةً إلى اثنين قوله تعالى : (إِنِّى أَرَانِى أَعْصِرُ خَمْرًا) ؛ فالياء مفعول أول ، و « أعصر خمراً » جملة فى موضع المفعول الثانى ، وكذلك قوله :

١٣١ — أَبُو حَنَشٍ يُؤَرِّقُنِى ، وَطَلْقٌ ، وَعَمَّارٌ ، وَآوِنَةً أُثَالاَ
أَرَاهُمْ رُفْقَتِى ، حَتَّى إِذَا مَا تَجَافَى اللَّيْلُ وَانْخَزَلَ انْخِزَالاَ
إِذَا أَنَا كَالَّذِى يَجْرِى لِوِرْدٍ إِلَى آلٍ ؛ فَلَمْ يُدْرِكْ بِلاَلاَ

فالهاء والميم فى « أَرَاهُمْ » : المفعولُ الأولُ ، و « رُفْقَتِى » هو المفعول الثانى .

* * *

(١) المشهور عند علماء اللغة أنك تقول : رأيت رؤيا صالحة ، إذا كنت تريد أنك أبصرت بعينك فى حال يقظتك ، وبعض أهل اللغة يوجبون ذلك ، ولا يجيزون خلافه ، وبعضهم يجيز أن تقول : رأيت رؤيا ـ بالألف ـ وأنت تريد معنى أبصرت فى حال اليقظة ويستشهدون على صحة ذلك بقول الراعى :

فَكَبَّرَ لِلرُّؤْيَا وَهَشَّ فُؤَادُهُ وَبَشَّرَ قَلْبًا كَانَ جَمًّا بَلاَبِلُهْ

ومع أنهم جوزوا ذلك ، واستدلوا لصحته ، ليس فى مكنتهم أن يدعوا كثرته ، بل الكثير المشهور المتعارف هو ما ذكرناه أولا ؛ ولهذا كان قول الناظم : « ولرأى الرؤيا » إشارة إلى رأى الحلمية .

١٣١ — هذه الأبيات لعمرو بن أحمر الباهلى ، من قصيدة له يندب فيها قومه ويبكيهم ، وأولها قوله :

أَبَتْ عَيْنَاكَ إِلاَّ أَنْ تُلِحَّا وَتَحْتَالاَ بِمَا بِهِمَا اخْتِيَالاَ
كَأَنَّهُمَا سُعَيْنَا مُسْتَغِيثٍ يُرَجِّى طَالِعاً بِهِمَا ثِقَالاَ
وَهِى خَرْزَاهُمَا ؛ فَالْمَاءُ يَجْرِى خِلاَلَهُمَا ، وَيَنْسَلُّ انْسِلاَلاَ =

. . . .

= عَلَى حَيَّيْنِ فِى عَامَيْنِ شَتَّى فَقَدْ عَنَّى طِلاَبُهُمَا وَطَالاَ
فَأَيَّةُ لَيْلَةٍ تَأْتِيكَ سَهْوًا فَتُصْبِحَ لاَ تَرَى فِيهِمْ خَيَالاَ

والبيت الأول من ثلاثة الأبيات التى رواها الشارح قد استشهد به سيبويه (ج ١ ص ٢٤٣) فى باب الترخيم فى غير النداء للضرورة ، وستعرف وجه ذلك فيما يلى فى الإعراب .

اللغة : « تلحا » من قولهم « ألح السحاب » إذا دام مطره ، يريد أن تدوما على البكاء « سعينا مستغيث » سعينا : مثنى سعين ، وهو تصغير سعن - بوزن قفل - وهى القربة تقطع من نصفها لينبذ فيها ، وربما اتخذت دلوا يستقى بها ، والمستغيث : طالب الغيث وهو المطر « على حيين » متعلق بقوله تلحا ، يقول : امتنعت عيناك عن كل شىء إلا أن يدوم بكاؤهما على حيين « وهى » ضعف أو انشق « أبو حنش ، وطلق ، وعمار ، وأثالا » أعلام رجال « تجافى الليل وانخزل انخزالا » كنايتان عن الظهور ، وبيان ما كان مبهما من أمر هؤلاء « آل » هو السراب وما تراه وسط النهار كأنه ماء وليس بماء « بلالا » - بزنة - كتاب - ما تبل به حلقك من الماء وغيره « آونة » جمع أوان ، مثل زمان وأزمنة ومكان وأمكنة ، والأوان والزمان بمعنى واحد « رفقى » بضم الراء أو كسرها - جمع رفيق « لورد » بكسر الواو وسكون الراء - إتيان الماء .

الإعراب : « أبو حنش » مبتدأ ، وجملة « يؤرقنى » فى محل رفع خبر المبتدأ « وعمار » وسائر الأعلام معطوفات على « أبو حنش » ، وقد رخم « أثال » فى غير النداء ضرورة ، وأصله أثالة ولم يكتف بترخيمه بحذف آخره ، بل جعل إعرابه على الحرف المحذوف ، وأبقى الحرف الذى قبله على ما كان عليه ؛ فهو مرفوع بضمة ظاهرة على الحرف المحذوف للترخيم « أراهم » أرى : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والضمير المتصل البارز مفعول أول « رفقى » رفقة : مفعول ثان لأرى ، ورفقة مضاف وياء المتكلم مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « أراهم رفقى » حيث أعمل « أرى » فى مفعولين أحدهما الضمير البارز المتصل به ، والثانى قوله « رفقى » ورأى بمعنى حلم : أى رأى فى منامه ، وقد أجريت مجرى « علم » ، وإنما عملت مثل عملها لأن بينهما تشابها ؛ لأن الرؤيا إدراك بالحس الباطن ؛ فلذا أجريت مجراه .

وَلاَ تُجِزْ هُنَا بِلاَ دَلِيـــــلِ   سُقُوطَ مَفْعُولَيْنِ أَوْ مَفْعُولِ(١)

لا يجوز فى هذا الباب سُقُوطُ المفعولين، ولا سُقُوطُ أحَدِهِمَا، إلا إذا دَلَّ دليلٌ على ذلك.

فمثالُ حَذْفِ المفعولين للدلالة أن يقال: «هَلْ ظَنَنْتَ زَيْداً قائماً»؟ فتقول: «ظَنَنْتُ»، التقدير: «ظننت زيداً قائماً» فحذفت المفعولين لدلالة ما قبلهما عليهما، ومنه قوله:

١٣٢ — بِأَىِّ كِتَابٍ أَمْ بِأَيَّةِ سُنَّةٍ   تَرَى حُبَّهُمْ عَاراً عَلَىَّ وَتَحْسَبُ؟

أى: «وَتَحْسَبُ حُبَّهُمْ عَاراً عَلَىَّ» فحذف المفعولين — وهما: «حُبَّهُمْ»، و «عَاراً عَلَىَّ» — لدلالة ما قبلهما عليهما.

---

(١) «ولا» ناهية «تجز» فعل مضارع مجزوم بلا، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «هنا» ظرف مكان متعلق بتجز «بلا دليل» الباء حرف جر، ولا: اسم بمعنى غير ظهر إعرابه على ما بعده، بطريق العارية، وهو مجرور محلا بالباء، والجار والمجرور متعلق بتجز، ولا مضاف و «دليل» مضاف إليه «سقوط» مفعول به لتجز، وسقوط مضاف و «مفعولين» مضاف إليه «أو مفعول» معطوف على مفعولين.

١٣٢ — البيت للكميت بن زيد الأسدى، من قصيدة هاشمية يمدح فيها آل الرسول صلى الله عليه وسلم، وأولها قوله:

طَرِبْتُ، وَمَا شَوْقاً إِلَى الْبِيضِ أَطْرَبُ،   وَلاَ لَعِباً مِنِّى، وَذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ؟

وَلَمْ يُلْهِنِى دَارٌ وَلاَ رَسْمُ مَنْزِلٍ   وَلَمْ يَتَطَرَّبْنِى بَنَانٌ مُخَضَّبُ

اللغة: «ترى حبهم» رأى ههنا من الرأى بمعنى الاعتقاد، مثل أن تقول: رأى أبو حنيفة حل كذا، ويمكن أن تكون رأى العلمية بشىء من التكلف «عاراً» العار: كل خصلة يلحقك بسببها عيب ومذمة، وتقول: عيرته كذا، ولا تقل: عيرته بكذا، فهو يتعدى إلى المفعولين بنفسه وفى لامية السموأل قوله، وفيه دلالة غير قاطعة: =

ومثالُ حَذْفِ أحَدِهِمَا للدلالة أن يقال : « هَلْ ظَنَنْتَ أحَداً قَائِماً » ؟ فتقول : « ظَنَنْتُ زَيْداً » أى : ظننت زيداً قائماً ، فتحذف الثانى للدلالة عليه ، ومنه قوله :

١٣٣ — وَلَقَدْ نَزَلْتِ — فَلاَ تَظُنِّى غَيْرَهُ — مِنِّى بِمَنْزِلَةِ الْمُحَبِّ الْمُكْرَمِ

أى : « فَلاَ تَظُنِّى غَيْرَهُ وَاقِعاً » فـ « غَيْرَهُ » هو المفعول الأول ، و « وَاقِعاً » هو المفعول الثانى .

= تُعَيِّرُنَا أنَّا قَلِيلٌ عَدِيدُنَا فَقُلْتُ لَهَا : إنَّ الْكِرَامَ قَلِيلُ

ومن نقله اللغة من أجاز أن تقول : عيرته بكذا ، ولكنه قليل « وانظر شرح الحماسة ١ – ٢٣٢ بتحقيقنا) ، وتحسب » أى تظن ، من الحسبان .

الإعراب : « بأى » جار ومجرور متعلق بقوله « ترى » الآتى ، وأى مضاف و « كتاب » مضاف إليه « أم » عاطفة « بأية » جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور الأول ، وأية مضاف ، و « سنة » مضاف إليه « ترى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « حبهم » حب : مفعول أول لترى ، وحب مضاف وهم : مضاف إليه « عاراً » مفعول ثان لترى ، سواء أجعلت رأى اعتقادية أم جعلتها علمية ، ويجوز على الأول جعله حالا « على » جار ومجرور متعلق بعار ، أو بمحذوف صفة له « وتحسب » الواو عاطفة ، تحسب : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، ومفعولاه محذوفان يدل عليهما الكلام السابق ، والتقدير «وتحسب حبهم عاراً على » .

الشاهد فيه : قوله « وتحسب » حيث حذف المفعولين لدلالة سابق الكلام عليهما كما أوضحناه فى الإعراب ، وبينه الشارح .

١٣٣ — هذا البيت لعنترة بن شداد العبسى ، من معلقته المشهورة التى مطلعها :

هَلْ غَادَرَ الشُّعَرَاءُ مِنْ مُتَرَدَّمِ ؟ أَمْ هَلْ عَرَفْتَ الدَّارَ بَعْدَ تَوَهُّمِ ؟

اللغة : « غادر » ترك « متردم » بزنة اسم المفعول – وهو فى الأصل اسم مكان =

وهذا الذى ذكره المصنفُ هو الصحيحُ من مذاهب النحويين .

فإن لم يَدُلَّ دليلٌ على الحذف لم يَجُزْ : لا فيهما ، ولا فى أحدهما ؛ فلا تقول : « ظننت » ، ولا « ظننت زيداً » ، ولا « ظننت قائماً » تريد « ظننت زيداً قائماً » .

***

وَكَتَظُنُّ اجْعَلْ « تَقُولُ » إنْ وَلِى مُسْتَفْهِمًا بِهِ وَلَمْ يَنْفَصِلِ (١)

= من قولك: ردمت الشىء، إذا أصلحته ، ويروى « مترنم » بالنون ــ وهو صوت خفى ترجعه بينك وبين نفسك ، يريد هل أبقى الشعراء معنى إلا سبقوك إليه ؟! وهل يتهيأ لك أو لغيرك أن تجىء بشىء جديد ؟ « المحب » اسم مفعول من أحب ، وهو القياس ، ولكنه قليل فى الاستعمال ، والأكثر أن يقال فى اسم المفعول : محبوب ، أو حبيب ، مع أنهم هجروا الفعل الثلاثى ، وفى اسم الفاعل قالوا : محب ، من الفعل المستعمل الذى هو المزيد فيه .

المعنى : أنت عندى بمنزله المحب المكرم ؛ فلا تظنى غيرذلك حاصلا .

الإعراب : « ولقد » الواو للقسم ، واللام للتأكيد ، وقد : حرف تحقيق « نزلت » فعل وفاعل « فلا » ناهية « تظنى » فعل مضارع مجزوم بحذف النون ، وياء المخاطبة فاعل « غيره » غير : مفعول أول لتظنى ، وغير مضاف وضمير الغائب مضاف إليه ، والمفعول الثانى محذوف « منى » جار ومجرور متعلق بقوله نزلت « بمنزلة » جار ومجرور متعلق أيضاً بنزلت ، ومنزلة مضاف ، و « المحب » مضاف إليه « المكرم » نعت للمحب .

الشاهد فيه : قوله « فلا تظنى غيره » حيث حذف المفعول الثانى اختصاراً ، وذلك جائز عند جمهرة النحاة ، خلافا لابن ملكون .

(١) « كتظن » جار ومجرور متعلق باجعل « اجعل » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « تقول » قصد لفظه : مفعول به لاجعل « إن » شرطية « ولى » فعل ماض ،فعل الشرط، وفاعلهضمير مستترفيه جوازاً تقديره هو يعود إلى=

بِغَيْرِ ظَرْفٍ ، أَوْ كَظَرْفٍ ، أَوْ عَمَلْ
وَإِنْ بِبَعْضِ ذِي فَصَلْتَ يُحْتَمَلْ(١)

القولُ شأنُه إذا وَقَعَتْ بعدهُ جملةٌ أن تُحْكَى ، نحو « قَالَ زَيْدٌ عَمْرٌو مُنْطَلِقٌ » ، و « تَقُولُ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ » لكن الجملة بعدهُ في موضع نصبٍ على المفعولية .

ويجوز إجْرَاؤُهُ مُجْرَى الظن؛ فينصبُ المبتدأ والخَبَرَ مفعولين، كما تنصبهما « ظَنَّ » . والمشهورُ أن للعرب في ذلك مذهبين ؛ أحدهما — وهو مذهب عامة العرب — أنه لا يُجْرَى القولُ مُجْرَى الظن إلا بشُرُوطٍ — ذكرها المصنف — أرْبَعَةٍ ، وهي التي ذكرها عامة النحويين ؛ الأول : أن يكون الفعل مضارعاً ؛ الثاني : أن يكون للمخاطب ، وإليهما أشار بقوله : « أجعل تقول » فإنَّ « تقول » مضارع ، وهو للمخاطب ؛ الشرط الثالث : أن يكون مسبوقاً باستفهام ،

= تقول « مستفهما » مفعول به لولي « به » جار ومجرور في موضع نائب فاعل لمستفهم؛ لأنه اسم مفعول « ولم ينفصل » الواو للحال ، ولم : حرف نفي وجزم وقلب ، ينفصل : فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر لأجل الروي . وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى تقول ، وجملة لم ينفصل وفاعله في محل نصب حال .

(١) « بغير » جار ومجرور متعلق بينفصل في البيت السابق . وغير مضاف و « ظرف » مضاف إليه « أو » عاطفة « كظرف » الكاف اسم بمعنى مثل معطوف على غير ، والكاف مضاف ، وظرف : مضاف إليه « أو » عاطفة « عمل » معطوف على غير « وإن » شرطية « ببعض » جار ومجرور متعلق بفصلت الآتي . وبعض مضاف ، و « ذي » مضاف إليه « فصلت » فصل : فعل ماض ، فعل الشرط ، والتاء ضمير المخاطب فاعل « يحتمل » فعل مضارع مبني للمجهول ، مجزوم بالسكون ؛ لأنه جواب الشرط ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الفصل المفهوم من قوله فصلت

وإليه أشار بقوله : « إن ولى مستفهماً به » ؛ الشرط الرابع : أن لا يُفصَلَ بينهما — أى بين الاستفهام والفعلِ — بغير ظرف ، ولا مجرور ، ولا معمول الفعل ، فإن فصِلَ بأحدها لم يَضُر ، وهذا هو المراد بقوله : « ولم ينفصل بغير ظرف — إلى آخره » .

فمثالُ ما اجتمعت فيه الشُّرُوطُ قولُكَ : « أَتَقُولُ عَمْراً مُنْطَلِقاً » ؟ فعمراً : مفعول أول ، ومنطلقاً : مفعول ثان ، ومنه قوله :

١٣٤ — مَتَى تَقُولُ الْقُلُصَ الرَّوَاسِمَا يَحْمِلْنَ أُمَّ قَاسِمٍ وَقَاسِمَا

---

١٣٤ — البيت لهدبة بن حشرم العذرى ، من أرجوزة رواها غير واحد من حملة الشعر ، ومنهم التبريزى فى شرح الحماسة (٢ / ٤٦) ولكن رواية التبريزى للبيت المستشهد به على غير الوجه الذى يذكره النحاة ، وروايته :

لَقَدْ أَرَانِى وَالْغُلَامَ الْحَازِمَا نُزْجِى الْمَطِىَّ ضُمَّراً سَوَاهِمَا

مَتَى يَقُودُ الذُّبَّلَ الرَّوَاسِمَا وَالْجِلَّةَ النَّاجِيَةَ الْعَوَاهِمَا

اللغة : « القلص » بزنة كتب وسرر — جمع قلوص ، وهى الشابة الفتية من الإبل ، وهى أول ما يركب من إناث الإبل خاصة « الرواسم » المسرعات فى سيرهن ، مأخوذ من الرسيم ، وهو ضرب من سير الإبل السريع « يحملن » يروى فى مكانه « يدنين » ومعناه يقربن « أم قاسم » هى كنية امرأة ، وهى أخت زيادة بن زيد العذرى .

المعنى : متى تظن النوق المسرعات يقربن منى من أحب أن يحملنه إلى ؟

الإعراب : « متى » اسم استفهام مبنى على السكون فى محل نصب على الظرفية الزمانية ، وعامله تقول « تقول » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « القلص » مفعول به أول لتقول « الرواسما » نعت للقلص « يحملن » يحمل : فعل مضارع ، ونون الإناث فاعل ، والجملة فى محل نصب مفعول ثان لتقول « أم » مفعول به ليحملن ، وأم مضاف و « قاسم » مضاف إليه « وقاسما » معطوف على أم قاسم .

الشاهد فيه : قوله « تقول القلص يحملن » حيث أجرى تقول مجرى تظن ، فنصب به مفعولين الأول قوله « القلص » والثانى جملة « يحملن » كما قررناه

فلو كان الفعلُ غيرَ مضارعٍ ، نحو « قَالَ زَيْدٌ عَمْرٌو مُنْطَلِقٌ » لم يَنْصِب القولُ مفعولين عند هؤلاء ، وكذا إن كان مضارعاً بغير تاء ، نحو « يقول زَيْدٌ عَمْرٌو مُنْطَلِقٌ » أو لم يكن مسبوقاً باستفهام ، نحو « أنت تقول عَمْرٌو مُنْطَلِقٌ » أو سُبِقَ باستفهام ولـكن فُصِلَ بغير ظرف ، ولا [جارّ و] مجرور ، ولا معمول له ، نحو « أأنت تَقُولُ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ » فإن فصل بأحدها لم يَضُرَّ ، نحو « أَعِنْدَكَ تَقُولُ زيداً منطلقاً » ، و « أَفِي الدَّارِ تقول زيداً منطلقاً » ، و « أَعَمْراً تقول منطلقاً » ، ومنه قوله :

١٣٥ — أَجُهَّالاً تَقُولُ بَنِي لُؤَيٍّ لَعَمْرُ أَبِيكَ أَمْ مُتَجَاهِلِينَا

فَبَنِي [لُؤَيٍّ]: مفعولٌ أوّل ، وجُهَّالاً : مفعول ثان .

= فى الإعراب ، وذلك لاستيفائه الشروط ، ويرويه بعضهم * متى تظن . . . إلخ * فلا شاهد فيه ، ولـكنه دليل على أن « تقول » يجرى مجرى تظن ؛ لأنه إذا وردت روايتان فى بيت واحد ، وجاءت كلة فى إحدى الروايتين مكان كلة فى الرواية الأخرى؛ دل ذلك على أن الـكلمتين بمعنى واحد ؛ إذ لو اختلف معناهما لم يسغ لراو ولا لشاعر آخر أن يضع إحداهما مكان الأخرى ؛ لئلا يفسد المعنى الذى قصد إليه قائل البيت ؛ لأن شرط الرواية بالمعنى ألا تغير المراد .

١٣٥ — هذا البيت للـكميت بن زيد الأسدى .

اللغة : « أجهالا » الجهال : جمع جاهل ، ويروى فى مكانه « أنواما » وهو جمع نائم « بنو لؤى » أراد بهم جمهور قريش وعامتهم ؛ لأن أكثرهم ينتهى نسبه إلى لؤى بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر ، وهو أبو قريش كلها « متجاهلينا » المتجاهل : الذى يتصنع الجهل ويتكلفه وليس به جهل ، والذين رووا فى صدر البيت « أنواما » يروون هنا « متناومينا » والمتناوم : الذى يتصنع النوم ، والمراد تصنع الغفلة عما يجرى حولهم من الأحداث .

المعنى : أتظن قريشاً جاهلين حين استعملوا فى ولاياتهم اليمنيين وآثروهم على المصريين أم تظنهم عالمين بحقيقة الأمر مقدرين سوء النتائج غير غافلين عما ينبغى العمل به . ولـكنهم يتصنعون الجهل ويتكلفون الغفلة لمآرب لهم فى أنفسهم ؟ ؟ . =

وإذا اجتمعتِ الشُّرُوطُ المذكورةُ جازَ نَصْبُ المبتدأ والخبر مفعولين لتقولُ ، نحو « أَتَقُولُ زَيْداً مُنْطَلِقاً » وجاز رَفْعُهُمَا على الحكاية ، نحو « أتقول زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ » .

* * *

وَأُجْرِيَ الْقَــوْلُ كَظَنٍّ مُطْلَقَا عِنْدَ سُلَيْمٍ ، نَحْوُ « قُلْ ذَا مُشْفِقَا »(1)

أشار إلى المذهب الثانى للعرب فى القَوْلِ ، وهو مذهب سُلَيْمٍ ؛ فَيُجْرُونَ القَوْلَ مُجْرَى الظن فى نَصْبِ المفعولين ، مطلقاً ، أى : سواء كان مضارعاً ، أم غير مضارع ، وُجِدَتْ فيه الشروط المذكورة ، أم لم توجد ، وذلك

= الإعراب « أجهالا » الهمزة للاستفهام ، جهالا : مفعول ثان مقدم على عامله وعلى المفعول الأول « تقول » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بنى » مفعول أول لتقول ، وبنى مضاف ، و « لؤى » بمضاف إليه « لعمر » اللام لام الابتداء ، عمر : مبتدأ ، والخبر محذوف وجوبا ، وعمر مضاف ، وأبى من « أبيك » مضاف إليه ، وأبى مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه « أم » عاطفة « متجاهلينا » معطوف على قوله « جهالا » .

الشاهد فيه : قوله « أجهالا تقول بنى لؤى » حيث أعمل « تقول » عمل « تظن » فنصب به مفعولين ، أحدهما قوله « جهالا » والثانى قوله « بنى لؤى » مع أنه فصل بين أداة الاستفهام — وهى الهمزة — والفعل . بفاصل — وهو قوله « جهالا » — وهذا الفصل لا يمنع الإعمال ؛ لأن الفاصل معمول للفعل ؛ إذ هو مفعول ثان له .

(1) « أجرى » فعل ماض مبنى للمجهول « القول » نائب فاعل لأجرى « كظن » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من القول « مطلقا » حال ثان من القول « عند » ظرف متعلق بأجرى ، وعند مضاف و « سليم » مضاف إليه « نحو » خبر لمبتدأ محذوف « قل » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « ذا » مفعول أول لقل « مشفقا » مفعول ثان .

نحو « قُلْ ذَا مُشْفِقًا » فـ « ذا » مفعولٌ أوّلُ ، و « مشفقاً » مفعولٌ ثانٍ ، ومن ذلك قوله :

١٣٦ — قَالَتْ وَكُنتُ رَجُلاً فَطِينَا : هـــذَا لَعَمْرُ اللهِ إِسْرَائِينَا

فـ « هذا » : مفعول أول لقالت ، و « إسرائينا » : مفعول ثان .

***

١٣٦ — البيت لأعرابي صاد ضبا فأتى به أهله ، فقالت له امرأته « هذا لعمر الله إسرائيل » أى : هو ما مسخ من بنى إسرائيل ، ورواه الجواليقى فى كتابه « المعرب » هكذا :

وَقَالَ أَهْلُ السُّوقِ لَمَّا جِينَا : هٰذَا لَعَمْرُ اللهِ إِسْرَائِينَا

اللغة : « فطينا » وصف من الفطنة ، وتقول : فطن الرجل يفطن — بوزان علم يعلم . فطنة — بكسر فسكون — وفطانة ، وفطانة — بفتح الفاء فيهما ، وتقول أيضاً : فطن يفطن بوزان قعد يقعد ، والفطنة : الفهم ، والوصف المشهور من هذه المادة فطن — بفتح فكسر — « جينا » أصله جئنا — بالهمزة — فلينه بقلب الهمزة الساكنة حرف مد من جنس حركة ما قبلها « إسرائين » لغة فى إسرائيل ، كما قالوا : جبرين ، وإسماعين . يريدون : جبريل ، وإسماعيل .

الإعراب : « قالت » قال : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى « وكنت » الواو واو الحال ، كان : فعل ماض ناقص . والتاء اسمه « رجلا » خبر كان « فطينا » صفة لرجل ، والجملة من كان واسمها وخبرها فى محل نصب حال « هذا » ها : حرف تنبيه ، واسم الإشارة مفعول أول لقالت ، بمعنى ظنت « لعمر » اللام لام الابتداء ، عمر : مبتدأ ، وخبره محذوف وجوبا ، والتقدير لعمر الله يمينى ، وعمر مضاف و « الله » مضاف إليه ، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب معترضة بين المفعول الأول والثانى « إسرائينا » مفعول ثان لقالت .

الشاهد فيه : قوله « قالت . . . هذا . . . إسرائينا » حيث أعمل « قال » عمل « ظن » فنصب بمفعولين ، أحدهما : اسم الإشارة — وهو « ذا » من « هذا » =

. . . .

والثانى « إسرائينا » هكذا قالوا . والذى حملهم على هذا أنهم وجدوا « إسرائينا » منصوبا .

وأنت لو تأملت بعض التأمل لوجدت أنه يمكن أن يكون « هذا » مبتدأ « إسرائينا » مضاف إلى محذوف يقع خبرآ ، وتقدير الكلام « هذا ممسوخ إسرائينا » فحذف المضاف وأبقى المضاف إليه على جره بالفتحة نيابة عن الكسرة ؛ لأنه لاينصرف للعلمية والعجمة .

وحذف المضاف وإبقاء المضاف إليه على جره جائز ، وإن كان قليلا فى مثل ذلك ، وقد قرىء فى قوله تعالى : (تريدون عرض الدنيا والله يريد الآخرة) بجر الآخرة على تقدير مضاف محذوف يقع منصوبا مفعولا به ليريد ، والأصل : والله يريد ثواب الآخرة.

وهكذا خرجه ابن عصفور ، وتخريج الجماعة أولى ؛ لأن الأصل عدم الحذف ، لأن حذف المضاف وبقاء المضاف إليه على حاله قليل فى هذه الحالة ، ونصب المفعولين بالقول مطلقا لغة لبعض العرب كما قرره الناظم والشارح .

أَعْلَمَ وَأَرَى

إلَى ثَلاَثَةٍ رَأَى وَعَلِمَا عَدَّوْا، إذَا صَارَا أَرَى وَأَعْلَمَا(١)

أشار بهذا الفصل إلى ما يتعدّى من الأفعال إلى ثلاثة مفاعيل ؛ فذكر سبعةَ أفعال : منها « أعْلَمَ، وأرَى » فذكر أن أصلهما « عَلِمَ، وَرأى » ؛ وأنهما بالهمزة يتعَدَّيَانِ إلى ثلاثة مفاعيل ؛ لأنهما قبل دخول الهمزة عليهما كانا يتعدّيان إلى مفعولين ، نحو « علم زيدٌ عمراً منطلقاً ، ورأى خالد بكراً أخاك » فلما دخلت عليهما همزةُ النّقْلِ زادتهما مفعولا ثالثاً ، وهو الذى كان فاعلا قبل دخول الهمزة ، وذلك نحو : « أعْلَمْتُ زيداً عمراً منطلقاً » و « أرَيْتُ خالداً بكراً أخاك » ؛ فزيداً ، وخالداً : مفعول أول ، وهو الذى كان فاعلا حين قلت : « علم زيد ، ورأى خالد » .

وهذا هو شأن الهمزة ، وهو : أنها تُصَيِّرُ ما كان فاعلا مفعولا ، فإن كان الفعلُ قبل دخولها لازما صار بعد دخولها متعدِّياً إلى واحدٍ ، نحو : « خرج زيد ، وأخرجت زيداً » وإن كان متعدياً إلى واحد صار بعد دخولها متعدياً إلى اثنين ، نحو : « لَبِسَ زيد جُبَّةً » فتقول : « ألْبَسْتُ زيداً جبةً » وسيأتى الكلام عليه ، وإن كان متعدياً إلى اثنين صار متعدياً إلى ثلاثة ، كما تقدم فى « أعْلَمَ ، وأرَى » .

* * *

(١) « إلى ثلاثة » جار ومجرور متعلق بعدوا « رأى » مفعول به مقدم لعدوا « وعلما » معطوف على رأى « عدوا » فعل وفاعل « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « صارا » صار : فعل ماض ناقص . وألف الاثنين اسمه « رأى » قصد لفظه : خبر صار « وأعلما » معطوف على أرى ، والجملة فى محل جر بإضافة إذا إليها ، وهى فعل الشرط ، والجواب محذوف يدل عليه سابق الكلام ، والأصل: إذا صارا أرى وأعلما فقد عدوهما إلى ثلاثة مفاعيل .

وَمَا لِمَفْعُولَىْ عَلِمْتُ مُطْلَقَا ... لِلثَّانِ وَالثَّالِثِ أيضاً حُقِّقَا(١)

أى : يثبت للمفعول الثانى والمفعول الثالث من مفاعيل « أَعْلَمَ ، وَأَرَى » ما ثبت لمفعولَىْ «علِم ، ورأى» : من كونهما مبتدأ وخبراً فى الأصل ، ومن جواز الإلغاء والتعليق بالنسبة إليهما ، ومن جواز حذفهما أو حذف أحدهما إذا دلّ على ذلك دليل ، ومثالُ ذلك « أَعْلَمْتُ زيداً عمراً قائماً » فالثانى والثالث من هذه المفاعيل أصلُهما المبتدأ والخبرُ — وهما « عمرو قائم » — ويجوز إلغاء العامل بالنسبة إليهما ، نحو : « عَمْرٌو أعلمت زيداً قائمٌ » ومنه قولهم : « البرَكَةُ أعْلَمَنَا اللهُ مَعَ الأكابِرِ » فـ « نا » : مفعولٌ أول ، و « البركَةُ » : مبتدأ ، و « مع الأكابر » ظرف فى موضع الخبر ، وهما اللذان كانا مفعولين ، والأصل : « أعلمنا الله البركة مع الأكابِرِ » ، ويجوز التعليقُ عنهما ؛ فتقول : « أعلَمْتُ زيداً لعَمْرٌو قائم » ومثالُ حذفهما للدلالة أن يقال : هل أعلمت أحداً عمراً قائماً ؟ فتقول : أعلمت زيداً ، ومثالُ حذف أحدهما للدلالة أن تقول فى هذه الصورة : « أعلمت زيداً عمراً » أى : قائماً ، أو « أعلمت زيداً قائماً » أى : عمراً قائما .

* * *

وَإِنْ تَعَدَّيَا لِوَاحِدٍ بِلاَ ... هَمْزٍ فَلِاثْنَيْنِ بِهِ تَوَصَّلاَ(٢)

---

(١) « وما » اسم موصول مبتدأ « لمفعولى » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة ما ، ومفعولى مضاف و « علمت » قصد لفظه : مضاف إليه « مطلقاً » حال من الضمير المستتر فى الصلة « للثان » جار ومجرور متعلق بحقق الآتى « والثالث » معطوف على الثانى « أيضاً » مفعول مطلق لفعل محذوف « حققا » حقق : فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة الواقعة مبتدأ ، والجملة من حقق ونائب فاعله فى محل رفع خبر المبتدأ .

(٢) « وإن » شرطية « تعديا » فعل ماض فعل الشرط ، وألف الاثنين فاعل ،=

وَالثَّانِ مِنْهُمَا كَثَانِي اثْنَيْ كَسَا
فَهْوَ بِهِ فِي كُلِّ حُكْمٍ ذُو ائْتِسَا(١)

تقدَّم أن « رأى ، وعلم » إذا دخلت عليهما همزةُ النَّقلِ تعدَّيَا إلى ثلاثة مفاعيل ، وأشار فى هذين البيتين إلى أنه إنما يثبُتُ لهما هذا الحكم إذا كانا قبل الهمزة يتعدَّيَانِ إلى مفعولين ، وأما إذا كانا قبل الهمزة يتعدَّيَانِ إلى واحد — كما إذا كانت « رأى » بمعنى أبْصَرَ ، نحو « رأى زيد عمراً » و « عَلِمَ » بمعنى عَرَفَ نحو «عَلِمَ زيدٌ الحقَّ»— فإنهما يتعدَّيَان بعد الهمزة إلى مفعولين ، نحو : « أرَيْتُ زَيْداً عمراً » و « أعْلَمْتُ زيداً الحقَّ » والثانى من هذين المفعولين كالمفعول الثانى من مفعولَىْ « كَسَا » و « أعْطَى » نحو « كَسَوْتُ زيداً جُبَّةً »

= « لواحد » جار ومجرور متعلق بقوله تعديا « بلا همز » الباء حرف جر ، ولا : اسم بمعنى غير مجرور محلا بالباء ، وقد ظهر إعرابه على ما بعده على طريق العارية ، والجار والمجرور متعلق بتعديا أيضاً ، ولا مضاف و « همز » مضاف إليه « فلاثنين » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، لاثنين : جار ومجرور متعلق بقوله توصلا الآتى « به » جار ومجرور متعلق بتوصلا أيضاً « توصلا » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والألف مبدلة من نون التوكيد الخفيفة ، ويجوز أن يكون توصلا فعلا ماضياً مبنياً للمعلوم ، والألف ضمير الاثنين عائد إلى رأى وعلم وهو فاعل توصل .

(١) « والثان » مبتدأ « منهما » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال صاحبه الضمير المستكن فى الخبر الآتى « كثانى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وثانى مضاف و « اثنى » مضاف إليه ، واثنى مضاف ، و « كسا » قصد لفظه : مضاف إليه « فهو » مبتدأ « به » جار ومجرور متعلق بائتسا الآتى « فى كل » جار ومجرور متعلق بائتسا أيضاً ، وكل مضاف و « حكم » مضاف إليه « ذو » خبر المبتدأ ، وذو مضاف ، و « ائتسا » مضاف إليه ، وأصله ممدود فقصره للضرورة ، والائتساء أصله بمعنى الاقتداء ، والمراد به هنا أنه مثله فى كل حكم .

و « أعطيت زيداً دِرهماً » : فى كونه لا يَصِحُّ الإخبار به عن الأول ؛ فلا تقول [زيدٌ الحقُّ ، كما لا تقول] « زيد درهم » ، وفى كونه يجوز حَذْفُه مع الأول ، وحذف الثانى وإبقاء الأول ، وحذفُ الأول وإبقاء الثانى ، وإن لم يدل على ذلك دليل ؛ فمثالُ حَذْفهما « أعْلَمْتُ ، وأعْطَيْتُ » ، ومنه قوله تعالى : (فأمَّا مَنْ أعْطَى وَاتَّقَى) ومثالُ حذف الثانى وإبقاء الأول « أعْلَمْتُ زيداً ، وأعْطَيْتُ زيداً » ومنه قوله تعالى : (وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى) ومثالُ حَذْفِ الأول وإبقاء الثانى نحو : « أعْلَمْتُ الحقَّ ، وأعطيتُ دِرْهما » ومنه قولُه تعالى: (حَتَّى يُعْطُوا الجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ) وهذا معنى قوله : « والثانى منهما — إلى آخر البيت[1] » .

* * *

وكأرَى السَّابِقِ نَبَّا أخْبَرَا حَدَّثَ ، أنْبأ ، كَذَاكَ خَبَّرَا[2]

(١) عبارة الناظم — وهى قوله « فهو به فى كل حكم ذو ائتسا » — عامة ، ولم يتعرض الشارح — رحمه الله ! — فى كلامه إلى نقد هذا العموم كعادته ؛ فهذا العموم يعطى أن رأى البصرية وعلم العرفانية إذا اتصلت بهما همزة النقل فصارا يتعديان إلى مفعولين ، فشأن مفعولهما الثانى كشأن المفعول الثانى من مفعولى كسا ، ومن شأن المفعول الثانى من مفعولى كسا أنه لا يعلق عنه العامل ، ولكن المفعول الثانى من مفعولى رأى البصرية وعلم العرفانية يعلق عنه العامل ؛ ومن التعليق عنه قوله تعالى : (رب أرنى كيف تحيي الموتى) فأرنى هنا بصرية ، لأن إبراهيم عليه السلام كان يطلب مشاهدة كيفية إحياء الله تعالى الموتى. ومفعولها الأول ياء المتكلم، ومفعولها الثانى جملة (كيف تحيي الموتى) وقد علق العامل عنها باسم الاستفهام ، ومن التعليق قوله تعالى : (ألم تر كيف فعل ربك بأصحاب الفيل ؟) .

(٢) « وكأرى » الواو عاطفة ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « السابق » نعت لأرى « نبأ » قصد لفظه : مبتدأ مؤخر « أخبرا ، حدث ، أنبأ » =

تقدَّمَ أن المصنف عَدَّ الأفعالَ المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل سبعةً ، وسَبَقَ ذكر « أعْلَمَ ، وَأرَى » وذكر فى هذا البيت الخمسَةَ الباقِيَةَ ، وهى : « نَبَّأَ » كقولك : « نَبَّأتُ زيداً عمراً قائماً » ومنه قولُه :

١٣٧ — نُبِّئْتُ زُرْعَةَ — وَالسَّفَاهَةُ كَاسْمِهَا — يهدِى إلَىَّ غَرَائِبَ الأشعَـــارِ

= معطوفات على نبأ بحرف عطف مقدر « كذاك » الكاف حرف جر ، وذا : اسم إشارة مبنى على السكون فى محل جر بالكاف ، والكاف بعده حرف خطاب ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « خبرا » قصد لفظه: مبتدأ مؤخر.

١٣٧ — هذا البيت للنابغة الذبيانى ، من كلمة له يهجو فيها زرعة بن عمرو بن خويلد ، وكان قد لقيه فى سوق عكاظ ، فأشار زرعة على النابغة الذبيانى بأن يحمل قومه على معاداة بنى أسد وترك محالفتهم ، فأبى النابغة ذلك ؛ لما فيه من الغدر ، فتركه زرعة ومضى ، ثم بلغ النابغة أن زرعة يتوعده ، فقال أبياتا يهجوه فيها ، وهذا البيت الشاهد أولها .

اللغة : « نبئت » أخبرت ، والنبأ كالخبر وزنا ومعنى ، ويقال : النبأ أخص من الخبر؛ لأن النبأ لا يطلق إلا على كل ما له شأن وخطر من الأخبار « والسفاهة كاسمها » السفاهة : الطيش وخفة الأحلام ، وأراد أن السفاهة فى معناها قبيحة كما أن اسمها قبيح « غرائب الأشعار » الغرائب : جمع غريبة ، وأراد بها مالا يعهد مثله ، ويروى مكانه « أوابد الأشعار » والأوابد : جمع آبدة ، وأصلها اسم فاعل من « أبدت الوحوش » إذا نفرت ولم تأنس .

الإعراب : « نبئت » نبىء : فعل ماض مبنى للمجهول ، والتاء التى للتكلم نائب فاعل ، وهو المفعول الأول « زرعة » مفعول ثان « والسفاهة كاسمها » الواو واو الحال ، وما بعده جملة من مبتدأ وخبر فى محل نصب حال « يهدى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى زرعة ، والجملة من يهدى وفاعله فى محل نصب مفعول ثالث لنبىء « إلى » جار ومجرور متعلق بيهدى « غرائب » مفعول به ليهدى ، وغرائب مضاف و « الأشعار » مضاف إليه . =

وَ « أَخْبَرَ » كقولك : « أَخبَرْتُ زَيْداً أَخَاكَ مُنْطَلِقاً » ومنه قوله :

١٣٨ — وَمَا عَلَيْكِ — إِذَا أُخْبِرْتِنِي دَنِفاً
وَغَابَ بَعْلُكِ يَوْماً — أَنْ تَعُودِينِي ؟ !

= الشاهد فيه : قوله « نبئت زرعة . . . يهدى » حيث أعمل « نبأ » فى مفاعيل ثلاثة ، أحدها النائب عن الفاعل وهو التاء ، والثانى « زرعة » والثالث جملة يهدى مع فاعله ومفعوله .

١٣٨ — هذا البيت لرجل من بنى كلاب ، وهو من مختار أبى تمام فى ديوان الحماسة ، ولكن رواية الحماسة هكذا :

وَمَا عَلَيْكِ إِذَا خُبِّرْتِنِي دَنِفاً رَهْنَ الْمَنِيَّةِ يَوْماً أَنْ تَعُودِينَا
أَوْ تَجْعَلِي نُطْفَةً فِى الْقَعْبِ بَارِدَةً وَتَغْمِسِي فَاكِ فِيهَا ثُمَّ تَسْقِينَا

وانظر شرح التبريزى على الحماسة ٣ — ٣٥٣ بتحقيقنا .

اللغة : « دنفا » بزنة كتف — هو الذى لازمه مرض العشق ، وهو وصف من الدنف — بفتح الدال والنون جميعاً — وهو المرض الملازم الذى ينهك القوى « وغاب بعلك » بعل المرأة : زوجها ، وقد رأيت أن رواية الحماسة فى مكان هذه العبارة « رهن المنية » والمنية : الموت ، وفلان رهن كذا : أى مقيد به ، يريد أنه فى حال من المرض الشديد تجعله فى سياق الموت ، وقوله « أن تعوذينى » العيادة : زيارة المريض خاصة ، ولا تقال فى زيارة غيره .

الإعراب : « وما » اسم استفهام مبتدأ « عليك » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « أخبرتنى » أخبر : فعل ماض مبنى للمجهول ، والتاء نائب فاعل ، وهو المفعول الأول ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول ثان لأخبر « دنفا » مفعول ثالث ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعولاته الثلاث فى محل جر بإضافة إذا إليها « وغاب بعلك » الواو واو الحال ، وما بعده جملة من فعل وفاعل فى محل نصب حال ، وهى — عند أبى العباس المبرد — على تقدير « قد » أى : وقد غاب بعلك ، ويجوز أن تكون الواو للعطف ، والجملة فى محل جر بالعطف على جملة « أخبرتنى دنفا » المجرورة محلا بإضافة إذا إليها « أن تعودينى » فى تأويل =

وَ « حَدَّثَ » كقولك « حَدَّثْتُ زَيْداً بَكْراً مُقِيماً » ومنه قوله :

١٣٩ — أَوْ مَنَعْتُمْ مَا تُسْأَلُونَ ، فَمَنْ حُدِّ
ثْتُمُوهُ لَهُ عَلَيْنَا الْوَلَاءُ ؟

= مصدر مجرور بفى محذوفة ، والتقدير: فى عيادتى ، وحذف حرف الجر ههنا قياس، والجار والمجرور متعلق بخبر .

الشاهد فيه : قوله « أخبرتِنى دنفا » حيث أعمل « أخبر » فى ثلاثة مفاعيل : أحدها نائب الفاعل وهو تاء المخاطبة ، والثانى ياء المتكلم ، والثالث قوله « دنفا » .

١٣٩ — البيت للحارث بن حلزة اليشكرى ، من معلقته المشهورة التى مطلعها :

آذَنَتْنَا بِبَيْنِهَا أَسْمَاءُ رُبَّ ثَاوٍ يُمَلُّ مِنْهُ الثَّوَاءُ

اللغة : « منعتم ما تسألون » معناه : إن منعتم عنا ما نسألكم أن تعطوه من النصفة والإخاء والمساواة فلأى شىء كان ذلك منكم مع ما تعلمون من عزنا ومنعتنا ؟ « فمن حدثتموه له علينا الولاء » يقول : من الذى بلغكم عنه أنه قد صارت له علينا الغلبة فى سالف الدهر ، وأنتم تمنون أنفسكم بأن تكونوا مثله ؟ والاستفهام بمعنى النفى ، يريد لم يكن لأحد سلطان فى الزمن الغابر علينا ، ويروى « له علينا العلاء » بالعين المهملة ، من العلو ، وهو الرفعة ، ويروى « الغلاء » بالغين المعجمة ، وهو الارتفاع أيضاً .

الإعراب : « منعتم » فعل وفاعل « ما » اسم موصول :مفعول به لمنع « تسألون» جملة من فعل ونائب فاعل لا محل لها صلة الموصول « فمن » اسم استفهام مبتدأ « حدثتموه » حدث : فعل ماض مبنى للمجهول ، وتاء المخاطبين نائب فاعل ، وهاء الغائب مفعول ثان ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ « له ، علينا » يتعلقان بمحذوف خبر مقدم « الولاء » مبتدأ مؤخر ،والجملة من هذا المبتدأ والخبر فى محل نصب مفعول ثالث لحدث .

الشاهد فيه : قوله « حدثتموه . . . له علينا الولاء » حيث أعمل « حدث » فى ثلاثة مفاعيل : أحدها نائب الفاعل ، وهو ضمير المخاطبين ، والثانى هاء الغائب ، والثالث جملة « له علينا الولاء » كما أوضحناه فى الإعراب .

وَ « أَنْبَأَ » كقولك : « أَنْبَأْتُ عبدَ الله زيداً مُسَافِراً » ومنه قولُه :

١٤٠ — وَأُنْبِئْتُ قَيْسًا وَلَمْ أَبْلُهُ كَمَا زَعَمُوا خَيْرَ أَهْلِ الْيَمَنْ

وَ « خَبَّرَ » كقولك : « خَبَّرْتُ زيداً عمراً غائباً » ومنه قولُه :

١٤١ — وَخُبِّرْتُ سَوْدَاءَ الْغَمِيمِ مَرِيضَةً
فَأَقْبَلْتُ مِنْ أَهْلِي بِمِصْرَ أَعُودُهَا

---

١٤٠ — هذا البيت للأعشى ميمون بن قيس ، من كلمة يمدح بها قيس بن قيس بن معديكرب، وأولها قوله :

لَعَمْرُكَ مَا طُولُ هٰذَا الزَّمَنْ عَلَى الْمَرْءِ إِلاَّ عَنَاءٌ مُعَنّْ

اللغة : « معن » هو اسم فاعل من عناه — بتشديد النون — إذا أورثه العناء والمشقة « ولم أبله » تقول : بلوته أبلوه ، إذا اختبرته ، ويروى فى مكانه « ولم آته » ويذكر الرواة أن قيسا حين سمع هذا البيت قال : أو شك ؟ ثم أمر بحبسه .

الإعراب : «وأنبئت » أنبىء : فعل ماض مبنى للمجهول ، وتاء المتكلم نائب فاعل وهوالمفعول الأول « قيسا » مفعول ثان « ولم أبله » الواو واو الحال ، وما بعده جملة من فعل مضارع مجزوم بلم، وفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا ، ومفعول، فى محل نصب حال « كما » الكاف جارة ، وما : يحتمل أن تكون موصولة مجرورة المحل بالكاف ، وأن تكون مصدرية ؛ وعلى الأول فجملة « زعموا » لا محل لها صلة ، وعلى الثانى تكون « ما » وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بالكاف أى كزعمهم « خير » مفعول ثالث لأنبئت ، وخير مضاف و « أهل » مضاف إليه ، وأهل مضاف و « اليمن » مضاف إليه مجرور بالكسرة ، وسكن لأجل الوقف .

الشاهد فيه : قوله « وأنبئت قيسا . . . خير أهل اليمن » حيث أعمل أنبأ فى مفاعيل ثلاثة ، الأول تاء المتكلم الواقعة نائب فاعل ، والثانى قوله « قيسا » ، والثالث قوله «خير أهل اليمن».

١٤١ — هذا البيت للعوام بن عقبة بن كعب بن زهير ، وكان قد عشق امرأة من بنى عبد الله بن غطفان ، وكلف بها ، وكانت هى تجد به أيضاً ، فخرج إلى مصر فى =

. . . .

ميرة ، فبلغه أنها مريضة ، فترك ميرته ، وكر نحوها راجعا ، وهو يقول أبياتا أولها بيت الشاهد ، وبعده قوله :

فَيَا لَيْتَ شِعْرِى هَلْ تَغَيَّرَ بَعْدَنَا مَلَاحَةُ عَيْنَىْ أُمِّ يَحْيَى وَجِيدُهَا ؟

وَهَلْ أَخْلَقَتْ أَثْوَابُهَا بَعْدَ جِدَّةٍ أَلَا حَبَّذَا أَخْلَاقُهَا وَجَدِيدُهَا ؟

وَلَمْ يَبْقَ يَا سَوْدَاءُ شَيْءٌ أُحِبُّهُ وَإِنْ بَقِيَتْ أَعْلَامُ أَرْضٍ وَبِيدُهَا

(وانظر شرح التبريزى على الحماسة ٣ / ٣٤٤ بتحقيقنا) .

اللغة : « الغميم » بفتح الغين المعجمة وكسر الميم ـ اسم موضع فى بلاد الحجاز ، ويقال : هو بضم الغين على زنة التصغير ، ويروى « ونبئت سوداء الغميم » ويروى أيضا « ونبئت سوداء القلوب » فيجوز أن اسمها سوداء ثم أضافها إلى القلوب كما فعل ابن الدمينة فى قوله :

قِفِى يَا أُمَيْمَ الْقَلْبِ نَقْضِ لُبَانَةً وَنَشْكُ الْهَوَى، ثُمَّ افْعَلِى مَا بَدَا لَكِ

ويجوز أن يكون أراد أنها تحل من القلوب محل السويداء ، ويجوز أن يكون قد أراد أنها قاسية القلب ، ولكنه جمع لأنه أراد القلب وما حوله ، أو أراد أن لها مع كل محب قلباً ، ويروون عجز البيت « فأقبلت من مصر إليها أعودها » .

الإعراب : « خبرت » خبر : فعل ماض مبنى للمجهول ، وتاء المتكلم نائب فاعل وهو المفعول الأول « سوداء » مفعول ثان ، وسوداء مضاف و « الغميم » مضاف إليه « مريضة » مفعول ثالث لخبر « فأقبلت » فعل وفاعل « من أهلى » الجار والمجرور متعلق بأقبل ، وأهل مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « بمصر » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة أو حال من أهل المضاف لياء المتكلم « أعودها » أعود : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وهاء : مفعول به ، والجملة فى محل نصب حال من التاء فى « أقبلت »

الشاهد فيه : قوله « وخبرت سوداء الغميم مريضة » حيث أعمل « خبر » فى ثلاثة مفاعيل ، أحدها تاء المتكلم الواقعة نائب فاعل ، والثانى قوله « سوداء الغميم » ، والثالث قوله « مريضة » كما اتضح لك فى إعراب البيت .

هذا ، وأنت لو تأملت فى جميع هذه الشواهد التى جاء بها الشارح لهذه المسألة =

وإنما قال المصنف : « وكأرى السابق » لأنه تقدم فى هذا الباب أن « أرى » تارةً تتعدَّى إلى ثلاثة مفاعيل ، وتارة تتعدَّى إلى اثنين ، وكان قد ذَكَرَ أولا [أرَى] المتعدية إلى ثلاثة ؛ فنَبَّهَ على أن هذه الأفعالَ الخمسةَ مثلُ «أرى»السابقة، وهى المتعدية إلى ثلاثة ، لامثل «أرَى» المتأخرَةِ ، وهى للتعدية إلى اثنين .

* * *

= لوجدت الأفعال فيها كلها مبنية للمجهول، وقد تعدت إلى مفعولين بعد نائب الفاعل ، وبعضها تجد المفعول الثانى والمفعول الثالث فيه مفردين ، وبعضها تجد فيه المفعول الثالث جملة كبيت الحارث بن حلزة (رقم ١٣٩) وشأن مالم يذكره الشارح من الشواهد كشأن ماذكره منها ، حتى قال شيخ الإسلام زكريا الأنصارى : « ولم يسمع تعديها إلى ثلاثة صريحة » اهـ .

الفَـــاعِلُ

الفَاعِلُ الّذِى كَمَرْفُوعَىْ « أَتى زَيْدٌ » « مُنِيراً وَجْهُهُ » « نِعْمَ الْفَتَى »[1]

لمـا فرغ من الـكلام على نواسخ الابتداء شَرَعَ فى ذكر مايطلبه الفعلُ التامُّ من المرفوع — وهو الفاعلُ ، أو نائبُهُ — وسيأتى الـكلام على نائبه فى الباب الذى يلى هذا البابَ .

فأمَّا الفاعل فهو : الاسم ، المسند إليه فِعْلٌ ، على طريقة فَعَلَ ، أو شِبْهُهُ ، وحكمه الرَّفْع[2] ، والمراد بالاسم : ما يشمل الصريحَ ، نحو : «قَامَ زَيْدٌ» والمؤوَّلَ

---

(١) « الفاعل » مبتدأ « الذى » اسم موصول : خبر المبتدأ « كمرفوعى » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول « أتى زيد » فعل وفاعل ، ومرفوعى مضاف ، وجملة الفعل والفاعل بمتعلقاتها فى محل جر مضاف إليه « منيراً » حال ، وهو اسم فاعل « وجهه » وجه : فاعل بمنير ، ووجه مضاف والضمير مضاف إليه « نعم الفتى » فعل وفاعل .

(٢) وقد ينصب الفاعل ويرفع المفعول إذا أمن اللبس ، وقد ورد عن العرب قولهم خرق الثوب المسمار ، وقولهم : كسر الزجاج الحجر . وقال الأخطل :

مِثْلُ الْقَنَافِذِ هَدَّاجُونَ قَدْ بَلَغَتْ ... نَجْرَانُ أَو بَلَغَتْ سَوْآتِهِمْ هَجَرُ

وقال عمر بن أبى ربيعة المخزومى :

أَلَمْ تسأَلِ الأَطْلاَلَ وَالْمُتَرَبَّعَا ... بِبَطْنِ حُلَيَّاتٍ دَوارِسَ أَرْبَعَا

إلى الشَّرْى مِنْ وَادِى المُغَمَّسِ بَدَّلَتْ ... مَعَالِمُهُ وَبْلاً وَنَـكْبَاء زَعْزَعَا

وربما نصبوا الفاعل والمفعول جميعاً ، كما قال الراجز :

قَدْ سَالَمَ الحَيَّـــاتِ مِنْهُ الْقَدَمَا ... الأُفْعُوَانَ والشُّجَاعَ الشَّجْعَمَا

وربما رفعوهما جميعاً ، كما قال الشاعر :

إنَّ مَنْ صَادَ عَقْعَقاً لَمَشُومُ ... كَيْفَ مَنْ صَادَ عَقْعَقَانِ وَبُومُ =

به ، نحو : « يُعْجِبُنِي أن تَقُومَ » أى : قِيَامُكَ .

فخرج بـ « المسند إليه فعلٌ » ما أسند إليه غيرُهُ ، نحو : « زَيْدٌ أخُوكَ » أو جملة ، نحو : « زيد قام أبوه » أو « زيدٌ قامَ » أو ما هو فى قوة الجملة ، نحو : « زيدٌ قائمٌ غلامُهُ » أو « زيدٌ قائمٌ » أى : هو — وخرج بقولنا « على طريقة فَعَلَ » ما أسند إليه فعل على طريقة فُعِلَ ، وهو النائب عن الفاعل ، نحو : « ضُرِبَ زيدٌ » .

= وسيشير الشارح فى مطلع باب المفعول به إلى هذه المسألة . ونتعرض هناك للكلام عليها مرة أخرى ، إن شاء الله تعالى .

والمبيح لذلك كله اعتمادهم على انفهام المعنى ، وهم لا يجعلون ذلك قياسا ، ولا يطردونه فى كلامهم .

وقد يجر لفظ الفاعل بإضافة المصدر ، نحو قوله تعالى : (ولولا دفع الله الناس) أو بإضافة اسم المصدر ، نحو قوله عليه الصلاة والسلام : « من قبلة الرجل امرأته الوضوء » .

وقد يجر الفاعل بالباء الزائدة . وذلك واجب فى أفعل الذى على صورة فعل الأمر فى باب التعجب ، نحو قوله تعالى . (أسمع بهم وأبصر) ونحو قول الشاعر :

أَخْلِقْ بِذِى الصَّبْرِ أَنْ يَحْظَى بِحَاجَتِهِ ... وَمُدْمِنِ الْقَرْعِ لِلأبْوَابِ أَنْ يَلِجَا

وهو كثير غالب فى فاعل « كفى » نحو قوله تعالى : (كفى بالله شهيداً) ومن القليل فى فاعل كفى تجرده من الباء ، كما فى قول سحيم الرياحى :

عُمَيْرَةَ وَدِّعْ إِنْ تَجَهَّزْتَ غَازِيَا ... كَفَى الشَّيْبُ وَالإِسْلاَمُ لِلْمَرْءِ نَاهِيَا

فقد جاء بفاعل « كفى » وهو قوله « الشيب » غير مجرور بالباء .

ويشذ جر الفاعل بالباء فيما عدا أفعل فى التعجب وفاعل كفى ، وذلك نحو قول الشاعر :

أَلَمْ يَأتِيكَ وَالأنْبَاءُ تَنْمِي ... بِمَا لاَقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ

فالباء فى « بما » زائدة ، وما : موصول اسمى فاعل يأتى ، فى بعض تخريجات هذا البيت .

وقد يجر الفاعل بمن الزائدة إذا كان نكرة بعد نفى أو شبهه ، نحو قوله تعالى : (ما جاءنا من بشير) والفاعل حينئذ مرفوع بضمة مقدرة على الراجح ، فاحفظ ذلك كله .

والمراد بشبه الفعل المذكور : اسمُ الفاعل ، نحو : «أقائمٌ الزَّيْدَان» ، والصفةُ المشبهةُ ، نحو : «زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهُهُ» والمصدرُ ، نحو : «عجبتُ من ضَرْبِ زَيْدٍ عَمْراً» واسمُ الفعلِ ، نحو : «هَيْهَاتَ العَقِيقُ» والظرفُ والجار والمجرور ، نحو : «زيدٌ عندك أبوهُ» أو «فى الدارِ غُلَامَاهُ» وأفعلُ التفضيل ، نحو : «مررت بالأفْضَلِ أبُوهُ» فأبوهُ : مرفوع بالأفضل ، وإلى ما ذكر أشار المصنف بقوله : «كمرفوعَىْ أتى — إلخ» .

والمراد بالمرفوعين ما كان مرفوعاً بالفعل أو بما يشبه الفعل ، كما تقدم ذكره ، ومثّل للمرفوع بالفعل بمثالين : أحدهما ما رفع بفعلٍ متصرفٍ ، نحو : «أتى زيد» والثانى ما رفع بفعل غير متصرفٍ ، نحو : «نِعْمَ الْفَتَى» ومثل للمرفوع بشبه الفعل بقوله : «منيراً وَجْهه» .

* * *

وَبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٌ ، فَإِنْ ظَهَرْ فَهْوَ ، وَإِلاَّ فَضَمِيرٌ اسْتَتَرْ[1]

---

(١) «وبعد» ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وبعد مضاف ، و «فعل» مضاف إليه «فاعل» مبتدأ مؤخر «فإن» شرطية «ظهر» فعل ماض ، فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فاعل «فهو» الفاء لربط الجواب بالشرط ، هو : مبتدأ ، وخبره محذوف ، والتقدير «فإن ظهر فهو المطلوب» مثلا ، والجملة فى محل جزم جواب الشرط «وإلا» الواو عاطفة ، وإن : شرطية ، ولا : نافية ، وفعل الشرط محذوف يدل عليه ما قبله ، والتقدير : وإلا يظهر «فضمير» الفاء لربط الجواب بالشرط ، ضمير: خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير: فهو ضمير ، والجملة من المبتدأ والخبر فى محل جزم جواب الشرط ، وجملة «استتر» مع فاعله المستتر فيه فى محل رفع صفة لضمير.

وهذا البيت يشير إلى حكمين من أحكام الفاعل ، أولهما أن الفاعل يجب أن يكون بعد الفعل ، فلا يجوز عنده تقديم الفاعل ، وهذا هو الذى ذكره الشارح =

حُكْمُ الفاعل التأخُّرُ عن رافعه — وهو الفعلُ أو شِبْهُهُ — نحو « قَامَ الزيدان ، وزيد قَائِمٌ غُلَامَاهُ ، وقَامَ زَيْدٌ » ولا يجوز تقديمه على رافعه ؛ فلا تقول : « الزيدان قام » ، ولا « زيد غلاماه قائم » ، ولا « زيد قام » على أن يكون « زيد » فاعلا مُقَدَّمًا ، بل على أن يكون مبتدأ ، والفعلُ بعده رافع لضمير مستتر ، والتقدير « زَيْدٌ قَامَ هُوَ » وهذا مذهب البصريين ، وأما الكوفيون فأجازوا التقديمَ في ذلك كله(٢) .

= بقوله : « حكم الفاعل التأخر عن رافعه ـ إلخ » وثانى الحكمين أنه لا يجوز حذف الفاعل ، بل إما أن يكون ملفوظاً به ، وإما أن يكون ضميراً مستتراً ، وهذا هو الذى ذكره الشارح بقوله : « وأشار بقوله فإن ظهر ـ إلخ ، إلى أن الفعل وشبهه لابد له من مرفوع » وليس هذا الحكم مطرداً ، بل له استثناء سنذكره فيما بعد (اقرأ الهامشة ١ ص ٤٦٦) .

(٢) استدل الكوفيون على جواز تقديم الفاعل على رافعه ، بوروده عن العرب فى نحو قول الزباء :

مَا لِلْجِمَالِ مَشْيُهَا وَئِيداً   أَجَنْدَلاً يَحْمِلْنَ أَمْ حَدِيدَا

فى رواية من روى « مشيها » مرفوعا ، قالوا : ما : اسم استفهام مبتدأ ، وللجمال : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، مشى : فاعل تقدم على عامله ـ وهو وئيداً الآتى ـ ومشى مضاف والضمير العائد إلى الجمال مضاف إليه ، ووئيداً : حال من الجمال منصوب بالفتحة الظاهرة ، وتقدير الكلام : أى شىء ثابت للجمال حال كونها وَئيداً مشيها

واستدل البصريون على أنه لا يجوز تقديم الفاعل على فعله بوجهين ، أحدهما : أن الفعل وفاعله كجزأين لكلمة واحدة متقدم أحدهما على الآخر وضعا ، فكما لا يجوز تقديم عجز الكلمة على صدرها لا يجوز تقديم الفاعل على فعله ، وثانيهما : أن تقديم الفاعل يوقع فى اللبس بينه وبين المبتدأ ، وذلك أنك إذا قلت « زيد قام » وكان تقديم الفاعل جائزاً لم يدر السامع أأردت الابتداء بزيد والإخبار عنه بجملة قام وفاعله المستتر ، أم أردت إسناد قام المذكور إلى زيد على أنه فاعل، وقام حينئذ خال من الضمير؟ ولا =

وتظهر فائدة الخلاف فى غير الصورة الأخيرة — وهى صورة الإفراد — نحو « زَيْدٌ قَامَ » ؛ فتقول على مذهب الكوفيين : « الزيدان قَامَ ، والزيدونَ قَامَ » وعلى مذهب البصريين يجب أن تقول : « الزيدان قَامَا ، والزيدونَ قَامُوا » ، فتأتى بألِفٍ وَوَاوٍ فى الفعل ، ويكونان هما الفاعلين ، وهـذا معنى قوله : « وَبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٌ » .

وأشار بقوله : « فإن ظهر — إلخ » إلى أن الفعلَ وَشِبْهَهُ لا بُدَّ له من مرفوع[1] ، فإن ظَهَرَ فلا إضمار ، نحو « قَامَ زَيْدٌ » وإن لم يظهر فهو ضمير ، نحو « زَيْدٌ قَامَ » أى : هو .

* * *

= شك أن بين الحالتين فرقا ؛ فإن جملة الفعل وفاعله تدل على حدوث القيام بعد أن لم يكن ، وجملة المبتدأ وخبره الفعلى تدل على الثبوت وعلى تأكيد إسناد القيام لزيد ، ولا يجوز إغفال هذا الفرق بادعاء أنه مما لا يتعلق به المقصود من إفادة إسناد القيام لزيد على جهة وقوعه منه ، وأنه مما يتعلق به غرض أهل البلاغة الذين يبحثون عن معان للتراكيب غير المعانى الأولية التى تدل عليها الألفاظ مع قطع النظر عن التقديم والتأخير ونحوهما .

وأجابوا عما استدل به الكوفيون بأن البيت يحتمل غير ما ذكروا من وجوه الإعراب ؛ إذ يجوز أن يكون « مشى » مبتدأ ، والضمير مضاف إليه ، و « وئيداً » حال من فاعل فعل محذوف ، والتقدير : مشيها يظهر وئيداً ، وجملة الفعل المحذوف وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ ، ومتى كان البيت محتملا لم يصلح دليلا .

(١) بعض الأفعال لا يحتاج إلى فاعل ؛ فكان على الشارح أن يستثنيه من هذا العموم ، ونحن نذكر لك ثلاثة مواضع من هذه القبيل :

(الأول) الفعل المؤكد فى نحو قول الشاعر :

* أَتَاكِ أَتَاكِ اللاَّحِقُونَ احْبِسِ احْبِسِ * =

وَجَرِّدِ الْفِعْلَ إِذَا مَا أُسْنِدَا لِاثْنَيْنِ أَوْ جَمْعٍ كَـ«فَازَ الشُّهَدَا»(١)
وَقَدْ يُقَالُ: سَعِدَا، وَسَعِدُوا، وَالْفِعْلُ لِلظَّاهِرِ - بَعْدُ - مُسْنَدُ(٢)

مَذْهَبُ جمهور العرب أنه إذا أسند الفعلُ إلى ظاهرٍ — مثنًى، أو مجموعٍ — وَجَبَ تجريدُه من علامةٍ تدل على التثنية أو الجمع، فيكون كحالِهِ إذا أسند إلى مفرد؛ فتقول: «قَامَ الزيدان، وقَامَ الزيدون، وقَامَتِ الهندات»، كما تقول: «قام زيد» ولا تقول على مذهب هؤلاء: «قَامَا الزيدان»،

(الثانى) «كان» الزائدة فى نحو قول الشاعر، وقد أنشدناه مع نظائره فى باب كان وأخواتها عند الكلام على مواضع زيادتها.

لِلّٰهِ دَرُّ أَنُوشِرْوَانَ مِنْ رَجُلٍ مَا كَانَ أَعْرَفَهُ بِالدُّونِ وَالسَّفِلِ

بناء على الراجح عند المحققين من أن كان الزائدة لا فاعل لها.

(الثالث) الفعل المكفوف بما، نحو قلما، وطالما، وكثر ما، بناء على ما ذهب إليه سيبويه.

ومن العلماء من يزعم أن «ما» فى نحو «طالما نهيتك» مصدرية سابكة لما بعدها بمصدر هو فاعل طال، والتقدير: طال نهيي إياك.

(١) «وجرد» الواو عاطفة، جرد: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «الفعل» مفعول به لجرد «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «ما» زائدة «أسندا» فعل ماض مبنى للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الفعل، والجملة من أسند ونائب فاعله فى محل جر بإضافة «إذا» إليها «لاثنين» جار ومجرور متعلق بأسند «أو جمع» معطوف على اثنين «كفاز الشهدا» الكاف جارة لقول محذوف، وجملة الفعل والفاعل فى محل نصب بذلك المجرور المحذوف، وأصل الكلام: وذلك كائن كقولك فاز الشهداء.

(٢) «وقد» حرف تقليل «يقال» فعل مضارع مبنى للمجهول «سعدا وسعدوا» قصد لفظهما: نائب عن الفاعل ومعطوف عليه «والفعل» الواو للحال، والفعل: مبتدأ «للظاهر، بعد» متعلقان بمسند الآتى «مسند» خبر المبتدأ، والجملة من المبتدأ وخبره فى محل نصب حال.

ولا « قَامُوا الزيدون » ، ولا « قُمْنَ الهندات » فتأتى بعلامة فى الفعل الرافع الظاهر ، على أن يكون ما بعد الفعل مرفوعاً به ، وما اتصل بالفعل — من الألف ، والواو ، والنون — حُرُوفٌ تدلُّ على تثنيةِ الفاعلِ أو جَمْعِهِ ، بل على أن يكون الاسمُ الظاهر مبتدأ مؤخراً ، والفعلُ المتقدمُ وما اتَّصَلَ به اسماً فى موضع رفع به ، والجملة فى موضع رفع خبراً عن الاسم المتأخر .

ويحتمل وجهاً آخر ، وهو أن يكون ما اتصل بالفعل مرفوعاً به كما تقدم ، وما بعده بَدَلٌ مما اتصل بالفعل من الأسماء المضمرة — أعنى الألف ، والواو ، والنون —

ومذهبُ طائفةٍ من العرب — وهم بنو الحارث بن كعب ، كما نقل الصفّار فى شرح الكِتَابِ — أن الفعل إذا أسند إلى ظاهر — مثنى ، أو مجموع — أتِىَ فيه بعلامَةٍ تدلُّ على التثنية أو الجمع[1] ؛ فتقول : « قَامَا الزيدان ، وقَامُوا الزيدون ، وقُمْنَ الهندات » فتكون الألف والواو والنون حروفاً تدلُّ على التثنية والجمع ، كما كانت التاء فى « قامت هِنْدٌ » حرفاً تدلُّ على التأنيث عند جميع العرب[2] ، والاسمُ الذى بعد الفعلِ المذكورِ مرفوعٌ به ، كما ارتفعت « هند » بـ « قامت » ، ومن ذلك قوله :

---

(١) وليس الإتيان بعلامة التثنية إذا كان الفاعل مثنى أو بعلامة الجمع إذا كان الفاعل مجموعا واجباً عند هؤلاء ، بل إنهم ربما جاءوا بالعلامة ، وربما تركوها .

(٢) الفرق بين علامة التأنيث وعلامة التثنية والجمع من ثلاثة أوجه :

الأول : أن لحاق علامة التثنية والجمع لغة لجماعة من العرب بأعيانهم - يقال : هم طيىء ، ويقال : هم أزدشنوءة - وأما إلحاق تاء التأنيث فلغة جميع العرب .

الثانى : أن إلحاق علامة التثنية والجمع عند من يلحقها جائز فى جميع الأحوال ، ولا يكون واجبا أصلا ؛ فأما إلحاق علامة التأنيث فيكون واجبا إذا كان الفاعل=

١٤٢ — تَوَلَّى قِتَالَ الْمَارِقِينَ بِنَفْسِهِ ... وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبْعَدٌ وَحَمِيمُ

= ضميراً متصلا لمؤنث مطلقا ، وإذا كان الفاعل اسماً ظاهراً حقيق التأنيث ،على ماسيأتى بيانه وتفصيله فى هذا الباب .

الثالث : أن احتياج الفعل إلى علامة التأنيث أقوى من احتياجه إلى علامة التثنية والجمع ؛ لأن الفاعل قد يكون مؤنثا بدون علامة ويكون الاسم مع هذا مشتركا بين المذكر والمؤنث كزيد وهند ؛ فقد سمى بكل من زيد وهند مذكر وسمى بكل منهما مؤنث ، فإذا ذكر الفعل بدون علامة التأنيث لم يعلم أمؤنث فاعله أم مذكر ، فأما المثنى والجمع فإنه لا يمكن فيهما احتمال المفرد .

١٤٢ — البيت لعبيد الله بن قيس الرقيات ، يرثى مصعب بن الزبير بن العوام رضى الله عنهما ، وكان عبيد الله بن قيس هذا من شيعة الزبيريين ، وكان مصعب قد خرج على الخلافة الأموية مع أخيه عبد الله بن الزبير ، وعبيد الله بن قيس الرقيات هو الذى يقول :

كَيْفَ نَوْمِى عَلَى الْفِرَاشِ وَلَمَّا ... تَشْمَلِ الشَّامَ غَارَةٌ شَعْوَاءُ ؟
تُذْهِلُ الشَّيْخَ عَنْ بَنِيهِ ، وَتُبْدِى ... عَنْ بُرَاهَا الْعَقِيلَةُ الْعَذْرَاءُ

ولما قتل مصعب بن الزبير قال كلمة يرثيه بها ، منها بيت الشاهد ، وأول رثائها قوله :

لَقَدْ أَوْرَثَ الْمِصْرَيْنِ حُزْناً وَذِلَّةً ... قَتِيلٌ بِدَيْرِ الْجَاثَلِيقِ مُقِيمُ

اللغة : « المارقين » الخارجين عن الدين كما يخرج السهم من الرمية « مبعد » أراد به الأجنبى « وحميم » الصديق الذى يهتم لأمر صديقه « أسلماه » خــذلاه ، ولم يعيناه .

الإعراب : « تولى » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على مصعب « قتال » مفعول به لتولى ، وقتال مضاف ، و « المارقين » مضاف إليه « بنفسه » جار ومجرور متعلق بتولى ، أو الباء زائدة ، ونفس : تأكيد للضمير المستتر فى تولى ، ونفس مضاف وضمير الغائب العائد إلى مصعب مضاف إليه « وقد » الواو للحال ، قد : حرف تحقيق « أسلماه » أسلم : فعل ماض ، والألف حرف دال على التثنية ، والهاء ضمير الغائب العائد إلى مصعب مفعول به لأسلم « مبعد » فاعل أسلم « وحميم » الواو حرف عطف ، حميم : معطوف على مبعد . =

وقوله :

١٤٣ — يَلُومُونَنِي فِي اشْتِرَاءِ النَّخِيـ ـلِ أَهْلِي ؛ فَكُلُّهُمُ يَعْذِلُ

= الشاهد فيه : قوله « وقد أسلماه مبعد وحميم » حيث وصل بالفعل ألف التثنية مع أن الفاعل اسم ظاهر . وكان القياس على الفصحى أن يقول « وقد أسلمه مبعد وحميم » . وسيأتى لهذا الشاهد نظائر فى شرح الشاهدين الآتيين رقم ١٤٣ و ١٤٤ .

١٤٣ — هذا البيت من الشواهد التى لم يعينوا قائلها ، وبعده قوله :

وَأَهْلُ الَّذِى بَاعَ يَلْحَوْنَهُ كَمَا لُحِىَ الْبَائِـعُ الأَوَّلُ

اللغة : « يلوموننى » تقول : لام فلان فلانا على كذا يلومه لوما — بوزان قال يقول قولا — ولومة ، وملامة ، وإذا أردت المبالغة قلت : لومه — بتشديد الواو « يعذل » العذل — بفتح فسكون — هو اللوم ، وفعله من باب ضرب « يلحونه » تقول : لحا فلان فلانا يلحوه — مثل دعاه يدعوه — ولحاه يلحاه — مثل نهاه ينهاه — إذا لامه وعذله .

الإعراب : « يلوموننى » فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، والواو حرف دال على الجماعة ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به ليلوم « فى اشتراء » جار ومجرور متعلق بيلوم ، واشتراء مضاف ، و « النخيل » مضاف إليه « أهلى » أهل : فاعل يلوم ، وأهل مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « فكلهم » كل : مبتدأ ، وكل مضاف ، وهم : مضاف إليه « يعذل » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى كل الواقع مبتدأ ، والجملة من يعذل وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ .

الشاهد فيه : قوله « يلوموننى ... أهلى » حيث وصل واو الجماعة بالفعل ، مع أن الفاعل اسم ظاهر مذكور بعد الفعل ، وهذه لغة طيىء ، وقيل : لغة أزد شنوءة .

ويذكر النحاة مع هذا الشاهد والذى قبله قول الشاعر (وهو أبو فراس الحمدانى):

نَتَجَ الرَّبِيعُ مَحَاسِـنًا أَلْقَحْنَهَا غُرُّ السَّحَائِبْ

ومثله قول « تميم » وهو من شعراء اليتيمة :

إِلَى أَنْ رَأَيْتُ النَّجْمَ وَهْوَ مُغَرِّبٌ وَأَقْبَلْنَ رَايَاتُ الصَّبَاحِ مِنَ الشَّرْقِ

فقد وصل كل منهما نون النسوة بالفعل ، مع أن الفاعل اسم ظاهر مذكور بعده ، =

وقوله :

١٤٤ — رَأَيْنَ الْغَوَانِي الشَّيْبَ لَاحَ بِعَارِضِي
فَأَعْرَضْنَ عَنِّي بِالْخُدُودِ النَّوَاضِرِ

= وهو قوله « غر السحائب » فى الأول ، و « رايات الصباح » فى الثانى، وكذلك قول عمرو بن ملقط :

أُلْفِيَتَا عَيْنَاكَ عِنْدَ الْقَفَا أَوْلَى فَأَوْلَى لَكَ ذَا وَاقِيَهْ

فقد وصل ألف الاثنين بالفعل فى قوله « ألفيتا » مع كونه مسنداً إلى المثنى الذى هو قوله « عيناك » وكذلك قول عروة بن الورد :

وَأَحْقَرُهُمْ وَأَهْوَنُهُمْ عَلَيْهِ وَإِنْ كَانَا لَهُ نَسَبٌ وَخِيرُ

فقد ألحق ألف الاثنين بالفعل فى قوله « كانا » مع كونه مسنداً إلى اثنين قدعطف أحدهما على الآخر ، وذلك قوله « نسب وخير » ومثله قول الآخر :

نُسِيَا حَاتِمٌ وَأَوْس لَدُنْ فَا ضَتْ عَطَايَاكَ يَا ابْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ

ومحل الاستشهاد فى قوله « نسيا حاتم وأوس » وهذا — مع ماأنشدناه من بيت عمرو بن ملقط — يدل على أن شأن نائب الفاعل فى هذه المسألة كشأن الفاعل، وسيأتى لهذه المسألة شواهد أخرى فى شرح الشاهد ١٤٤ الآتى .

١٤٤ — البيت لأبى عبد الرحمن محمد بن عبد الله العتبى ، من ولد عتبة بن أبى سفيان .

اللغة : « الغوانى » جمع غانية ، وهى هنا التى استغنت بجمالها عن الزينة « لاح » ظهر « النواضر » الجميلة ، مأخوذ من النضرة ، وهى الحسن والرواء ، والنواضر : جمع ناضر .

الإعراب : « رأين » رأى : فعل ماض ، وهى هنا بصرية ، والنون حرف دال على جماعة الإناث « الغوانى » فاعل رأى « الشيب » مفعول به لرأى « لاح » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على الشيب « بعارضى » الباء حرف جر ، وعارض: مجرور بالباء ، والجار والمجرور متعلق بلاح، وعارض مضاف، =

فـ « مُبْعَدٌ وحَمِيم » مرفوعان بقوله « أسلماه » والألف فى « أَسْلَمَاهُ » حرفٌ يدلُّ على كون الفاعل اثنين ، وكذلك « أهلى » مرفوعٌ بِقَوْلِهِ « يَلُومُونَنِي » والواو حَرْفٌ يدلُّ على الجمع ، و « الغَوانى » مرفوعٌ بـ « رَأَيْنَ » والنون حرفٌ يدلُّ على جمع المؤنث ، وإلى هذه اللغة أشار المصنفُ بقولِهِ : « وَقَدْ يُقَالُ سَعِدَا وَسَعِدُوا — إلى آخر البيت » .

ومعناه أنه قد يُؤْتَى فى الفعل المسند إلى الظاهر بعلامَةٍ تدلُّ على التثنية ، أو الجمع ؛ فأشْعَرَ قولُه « وقد يقال » بأن ذلك قليل ، والأمر كذلك .

وإنما قال : « والفعلُ للظاهر بعدُ مسندُ » لينبه على أن مثل هذا التركيب

=وياء المتكلم مضاف إليه « فأعرضن » فعل وفاعل « عنى،بالخدود» جاران ومجروران متعلقان بأعرض « النواضر » صفة للخدود .

الشاهد فيه : قوله « رأين الغوانى » فإن الشاعر قد وصل الفعلَ بنون النسوة فى قوله « رأين » مع ذكر الفاعل الظاهر بعده ، وهو قوله « الغوانى » كما أوضحناه فى الإعراب ، ومثله قول الآخر :

فَأَدْرَكْنَهُ خَالَاتُهُ فَخَذَلْنَهُ ... أَلاَ إِنَّ عِرْقَ السُّوءِ لاَ بُدَّ مُدْرِكُ

ومن شواهد المسألة الشاهد رقم ٩٩ الذى سبق فى باب إن وأخواتها ، وقول الشاعر :

نَصَرُوكَ قَوْمِي ؛ فَاعْتَزَزْتَ بِنَصْرِهِمْ ... وَلَوَ انَّهُمْ خَذَلُوكَ كُنْتَ ذَلِيلاَ

فقد ألحق علامة جمع الذكور — وهى الواو — بالفعل فى قوله « نصروك » مع أن هذا الفعل مسند إلى فاعل ظاهر بعده ، وهو قوله « قومى » .

وقد ورد فى الحديث كثير على هذه اللغة ؛ فمن ذلك ما جاء فى حديث وائل بن حجر « ووقعتا ركبتاه قبل أن تقعا كفاه » وقوله « يخرجن العواتق وذوات الخدود » وقوله « يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار » وسنتكلم على هذا الحديث الأخير بعد هذا كلاما خاصا (انظر الهامشة ١ فى ص ٤٧٣) ؛ لأن ابن مالك يسمى هذه اللغة « لغة يتعاقبون فيكم ملائكة » .

إنما يكون قليلا إذا جعلتَ الفعلَ مسنداً إلى الظاهر الذى بعده ، وأما إذا جعلته مسنداً إلى المتصل به — من الألف ، والواو ، والنون — وجعلت الظاهر مبتدأ، أو بدلا من الضمير ؛ فلا يكون ذلك قليلا ، وهذه اللغة القليلةُ هى التىَ يعبر عنها النحويون بلغة « أَكَلُونِى البَرَاغِيثُ » ، وَيُعَبِّرُ عنها المصنف فى كتبه بلغة « يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ »[1] ، و « البراغيث » فاعل « أكلونى » و « ملائكةٌ » فاعل « يتعاقبون » هكَذَا زَعَمَ المصنف .

* * *

وَيَرْفَعُ الْفَاعِـــــلَ فِعْلٌ أُضْمِرَا
كَمِثْلِ « زَيْدٌ » فِى جَوَابِ « مَنْ قَرَا » ؟[2]

---

(١) قد استشهد ابن مالك على هذه اللغة بهذا الحديث ، وذلك على اعتبار أن الواو فى « يتعاقبون » علامة جمع الذكور ، و « ملائكة » وهو الفاعل مذكور بعد الفعل المتصل بالواو . وقد تكلم على هذا الاستدلال قوم ، من المؤلفين ، وقالوا : إن هذه الجملة قطعة من حديث مطول ، وقد روى هذه القطعة مالك رضى الله عنه فى الموطأ ، وأصله « إن لله ملائكة يتعاقبون فيكم: ملائكة بالليل ، وملائكة بالنهار » فإذا نظرت إلى الحديث المطول كانت الواو فى « يتعاقبون » ليست علامة على جمع الذكور ، ولكنها ضمير جماعة الذكور ، وهى فاعل ، وجملة الفعل وفاعله صفة للملائكة الواقع اسم إن، و « ملائكة » المرفوع بعده ليس فاعلا ، ولكنه من جملة مستأنفة القصد منها تفصيل ما أجمل أولا ، فهو خبر مبتدأ محذوف ، ولورود هذا الكلام على هذا الاستدلال تجد الشارح يقول فى آخر تقريره : « هكذا زعم المصنف » يريد أن يبرأ من تبعته ، ولقائل أن يقول : إن الاستدلال بالقطعة التى رواها مالك بن أنس فى الموطأ ، بدون التفات إلى الحديث المطول المروى فى رواية أخرى .

(٢) « ويرفع » فعل مضارع « الفاعل » مفعول به ليرفع « فعل » فاعل يرفع « أضمرا » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فعل، والجملة من أضمر ونائب فاعله فى محل رفع صفة لفعل «كمثل » الكاف =

